

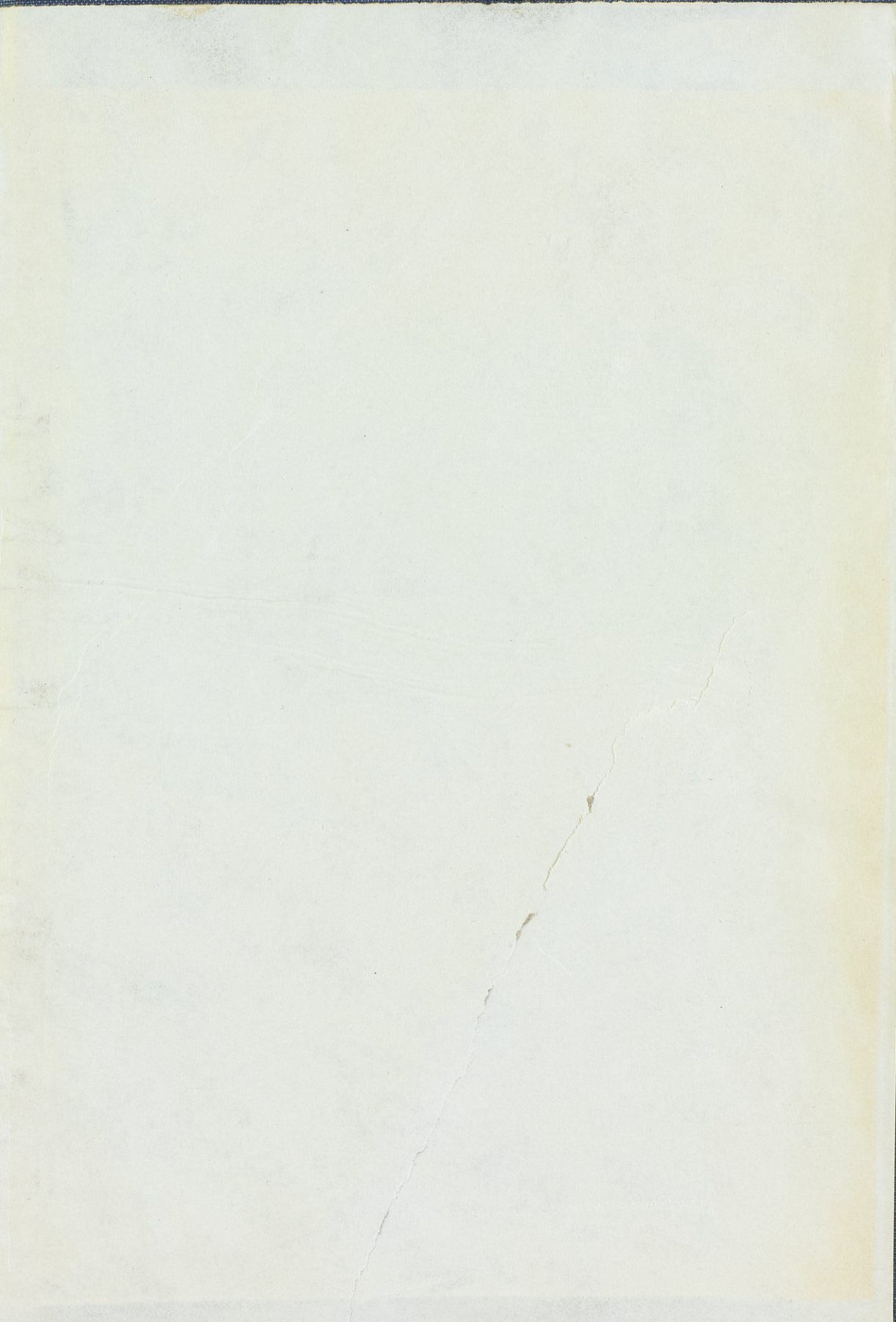
مِصْبَاحُ الْمَدِينِ

فِي شَرْحِ الْعُرُوءِ الْوَشْقَى

لِوَالِدِ الضَّعِيفِ الْفَائِدِ

الْبَلَّاحِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى

حَقِيقَةَ



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007378704

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

Āmulī, Muḥammad Taqī ibn Muḥammad

هو

الجزء السادس من

مصباح الهدى

لمؤلفه الفقير الفاني

الحاج الشيخ محمد تقى الأملی

(عفى عنه)

طبع على نفقة الوجیه المحترم اشرف الحاج والمعتمدين الحاج محمد حسين كوشا ئپور زيد توفيقه

وكان الشروع في طبعه في شهر شوال

سنة ١٣٨٥ ق ١٣٤٤ هـ - ش

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة محمد علي فردين - طهران

2276

.15

.558

v.6

كلمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به نستعين

الحمد لله رب العالمين و الصلوة و السلام على محمد
و آله الطاهرين و لعنة الله على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين
و بعد فيقول العبد الحقير الفاني محمد تقي بن محمد
الأملى (عفى الله تعالى عنه و عن والديه و عن المؤمنين
و المؤمنات) هذا هو المجلد السادس من (مصباح الهدى)
فى شرح العروة الوثقى ، اقدمه الى اهل العلم و حملة الفقه
راجياً منهم الصفح عما يرون فيه من القصور و الزلغ فانه
لا عاصم الا من عصمه الله سبحانه و هو ولى النعماء و له الشكر
فى السراء و الضراء .

فصل

قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كل مسلم لكن يستثنى من ذلك طائفتان احديهما الشهيد المقتول في المعركة عند الجهاد مع الامام عليه السلام او نائبه الخاص، و يلحق به كل من قتل في حفظ بيضة الاسلام في حال الغيبة من غير فرق بين الحر و العبد و المقتول بالحديد او غيره عمداً او خطأ ، رجلا كان او امرئاً او صبياً او مجنوناً ، اذا كان الجهاد واجباً عليهم ، فلا يجب تغسيلهم بل يدفنون ، ويشترط فيه ان يكون خروج روحه قبل اخراجه من المعركة ، او بعد اخراجه مع بقاء الحرب وخروج روحه بعد الاخراج بلا فصل، و اما اذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تغسيله و تكفينه .

لا خلاف بين الاصحاب في ان الشهيد لا يغسل و لا يكفن و انما يصلى عليه ، و هذا الحكم في الجملة مما قام عليه الاجماع ، بل في المعبر ان عليه اجماع اهل العلم خلا سعيد بن المسيب و الحسن .

و تفصيل الكلام فيه يتم ببيان امور :

(الاول) الشهيد هو القتيل في معركة الجهاد بسبب الاشتغال به ، و سمي شهيداً لشهود الملائكة اياه ، او لان الله سبحانه وملائكته يشهدون له بالجنة ، او لانه ممن يستشهد به يوم القيمة على الامم الخالية ، او لسقوطه على الشهادة ، اى الارض - او لانه حى عند ربه حاضر لديه ، او لانه يشهد ملكوت الله و ملكه .

و يعتبر ان يكون مقتولاً في المعركة عند الجهاد مع النبي ﷺ او مع الامام عليه السلام او نائبهما الخاص . و لم يتعرض المصنف (قدس) لذكر النبي ﷺ لعدم الابتلاء به مع كون كتابه الرسالة العملية فيما يحتاج اليه مقلدوه في مقام العمل ، و لا اشكال فيما كان الشهيد بين يدي الامام ، و قد ادعى الاتفاق على سقوط الغسل حينئذ ، و كذا نائبه الخاص المنسوب منه لامارة العسكر ، و الحق به كل من قتل في سبيل الله في كل جهاد بحق - ولو في حال الغيبة - كما لودهم المسلمون عدو يخاف

معه على بيضة الاسلام كما هو صريح جماعة و ظاهر اخرى ، و عن الغنية الاجماع عليه .
 (و يدل عليه) اطلاق حسنة ابان ، قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول :
 الذى يقتل فى سبيل الله يـُـدفن فى ثيابه و لا يغسل الا ان يدركه المسلمون و به رمق
 ثم يموت بعد فانه يغسل و يكفن و يحنط ، ان رسول الله ﷺ كفن حمزة فى ثيابه
 و لم يغسله و لكنه صلى عليه (و خبره الاخر) قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن
 الذى يقتل فى سبيل الله ، أـُـغسل و يكفن و يحنط ، قال يـُـدفن كما هو فى ثيابه الا ان
 يكون به رمق (و مضمراى خالد) قال عليه السلام اغسل كل الموتى : الغريق و اكيل
 السبع و كل شىء الا ما قتل بين الصفين ، فان كان به رمق غسل و الا فلا .

و يشهد لما ذكرناه كلما دل على اثبات الحكم المذكور للشهيد (كخبر ابي مريم)
 عن الصادق عليه السلام : الشهيد اذا كان به رمق كفن فى اثوابه (و خبر ابي خالد)
 عن امير المؤمنين عليه السلام : ينزع عن الشهيد الفرو و الخف و القلنسوة و العمامة
 و المنطقة و السراويل الا ان يكون اصابه دم ، فان اصابه دم ترك ، و لا يترك عليه
 شىء معقود الاحل .

(و توهم) التنا فى بين هذه الاخبار و بين الاخبار الاولى الدالة باطلاقها على
 عموم الحكم بسقوط الغسل عن المقتول فى معركة الجهاد فى سبيل الله و لو كان فى
 حال الغيبة (مدفوع) بالمنع عنه ، لا مكان دعوى عموم لفظة (الشهيد) و شمولها لكل
 من يقتل فى سبيل الله و لو لم يكن مع الامام او نائبه كما تظهر من الشهيد فى الذكرى
 - حيث قال بعموم لفظ الشهيد ، و ان منع عنه فى كشف اللثام ، لكن الانصاف كون
 منعه هو الاولى بالمنع ، و مع تسليم منعه فالتنا فى ممنوع ايضا ، لكون ما يدل على
 الاطلاق مع ما يدل فى مورد الشهيد مثبتين لا تنافى بينها مع عدم احراز وحدة المطلوب
 كما لا يخفى ، فلا ينبغى الاشكال فى عموم الحكم .

خلافاً للمحكى عن الشيخين فى المقنعة و المبسوط و النهاية باسـُـترات سقوط
 الغسل عن الشهيد بكونه مقتولا بين يدي امام عادل او نائبه (و لا يخفى ما فيه) كما
 قال فى المعبر لكون اشـُـراط ما ذكره الشيخان زيادة لم تعلم من النص .

(الامر الثاني) يعتبر في الشهيد ان يكون مقتولاً في الجهاد لا مطلق من بذل نفسه في طاعة الله من غير جهاد ، فانه يجب غسله ولا يكون حكمه حكم الشهيد المقتول في المعركة بلا خلاف ، وعن المعتمر والتذكرة دعوى الاجماع عليه ، ويمكن دعوى انسباق معركة الجهاد من اطلاق كلمة (القتل في سبيل الله) حسين يطلق .

ويستدل لما ذكرناه بخبر العلاء بن سياه عن رجل قتل وقطع رأسه في معصية الله ، أي غسل ام يفعل به ما يفعل بالشهيد ، فقال اذا قتل في معصية الله يغسل اولاً منه الدم ثم يصب عليه الماء صبا .

(الامر الثالث) لا فرق في الشهيد في المعركة بين الحر والعبد والمقتول بالحديد او غيره ، سواء كان قتله عمدياً بان بارز فقتل او قصد العدو قتله فرماه بسهم مثلاً فقتله ، او كان خطأ بان قصد العدو قتل احد ورمى سهماً فخطأً واصاب غيره فقتله ، وكذا لا فرق بين كون الشهيد رجلاً او امرئاً ، بالغاً كان او صبيّاً ، عاقلاً كان او مجنوناً ، كل ذلك لا يطاق الدليل ، مضافاً الى دعوى المعتمر الاتفاق في الصبي ، حيث نسب الخلاف فيه الى ابي حنيفة ثم رده بالاطلاق ، وعن كشف اللثام دعوى الاتفاق في الصغير والمجنون ، وايد ذلك بما روى من كون بعض الصغار في قتلى بدر واحد و لم ينقل تغسيلهم عن احد .

وقال الشيخ الاكبر في رسالته في الطهارة : وقضية رضيع مولانا سيد الشهداء عليه السلام معروفة وانه لم ينقل تيممه روحى له الفداء ، وهو حسن (انتهى) ثم استظهر من حسنة ابان وصحيحته من التعبير بالذى يقتل في سبيل الله - فيها - اختصاص الحكم بمن كان الجهاد راجحاً في حقه او جوهده به كما اذا توقف دفع العدو على الاستعانة بالاطفال والمجانين .

ويمكن ارجاع قول المصنف (قده) - اذا كان الجهاد واجباً عليهم - الى الصبي والمجنون بحمله على ما ذكره الشيخ (قده) من تقييد سقوط الغسل عن الصبي والمجنون المقتولين في المعركة بما اذا توقف دفع العدو على الاستعانة بهما ، وان كان

لا يخلو عن البعد .

(اقول) و الطاهر من القول بانه يقتل في سبيل الله انه يقتل في معركة يكون القتال فيه في سبيل الله ، لا ان كل مقاتل يقاتل في سبيله بحيث كان عبادة يضربه ما ينافي الاخلاص، ان لا اشكال في سقوط الغسل عن قتل فيها ولو لم يكن جهاده لا ابتغاء وجه ربه بل كان لغرض دنوي كظهار الشجاعة او تحصيل الغنيمة و نحوهما، فلا اشكال في التمسك بالاطلاق .

(الامر الرابع) يجب دفن الشهيد بثيابه و لا يجوز نزعها عنه اجماعاً محققاً و مستفيضاً ، من غير فرق في الثياب بين السراويل و غيرها خلافاً للمحكي عن المفيد و الاسكافي في ايجابهما نزع السراويل عنه مع تقييد المفيد بما اذا لم يصبها الدم . قال الشيخ الاكبر (قده) و الروايات حجة عليهما ، لصدق الثوب عليها ، و يدل عليه من الاخبار: الخبران المرويان عن ابان، و قد تقدم نقلهما في الامر الاول .

هذا اذا لم يكن عارياً عن اللباس و الاوجب تكفينه من غير خلاف يعرف فيه، لعموم ما يدل على وجوب التكفين الا ما خرج و هو الشهيد الذي عليه اللباس ، و يدل عليه ايضاً ما في ذيل صحيح ابان وهو قوله عليه السلام : ان رسول الله ﷺ صلى على حمزة و كفنه لانه كان جرد .

ولا يعارضه ما ورد من تكفينه ﷺ اياه في ثيابه كصحيح زرارة و اسماعيل بن جابر عن الباقر عليه السلام . و فيه : قلت له كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه ، قال عليه السلام نعم بثيابه و دمائه و لا يحنط و لا يغسل و يدفن كما هو ثم قال دفن رسول الله ﷺ حمزة في ثيابه بدمائه التي اصيب فيها و رداه النبي ﷺ بردائه فقصر عن رجله فدعاه باذخر فطرحة عليه، و صحيح ابان الذي في ذيله، ان رسول الله ﷺ كفن حمزة في ثيابه و لم يغسله .

و وجه عدم المعارضة هو حمل الصحيح الاول على تجريد حمزة عن بعض ثيابه فاحتاج الى تكفينه بشيء فكفنه ﷺ بردائه و تممه بالاذخر و بحمل الصحيحين الاخرين على بقاء بعض ثيابه فلم ينزع منه ، مع امكان الجمع بينهما ايضاً بتجريد حمزة عن الثياب مع بقاء ثيابه عنده و لذا عبر في صحيح ابان بانه ﷺ كفن حمزة

في ثيابه و ان كان التعبير في صحيح زرارة و اسماعيل بانه صلى الله عليه وسلم دفنه في ثيابه، ولكن تقع المعارضة بينهما في الحنوط ، حيث ان الصحيح الاول يدل عليه و صحيح زرارة و اسماعيل يدل على عدمه و لكن معارضتهما في الحنوط لا يضر بالتمسك بالصحيح الاول على وجوب التكفين في المجرد عن الثوب كما لا يخفى .

(الامر الخامس) يشترط في سقوط التمسك عن الشهيد ان يكون خروج روحه قبل اخراجه من المعركة او بعد اخراجه منها مع قيام الحرب و خروج روحه بعد الاخراج بلا فصل . فالمعتبر احد الامرين .

(احدهما) خروج روحه قبل اخراجه من المعركة لكن لا مطلقا بل فيما اذا كان خروجها منه في حال قيام الحرب و عدم تقضيه من غير فرق بين ما ادركه المسلمون و به رمق من الحيوة ام لا كما صرح به جماعة من الاصحاب بل عن مجمع البرهان ان دليله الاجماع ، و عن الذكري : اذا مات الشهيد في المعركة لا يغسل و لا يكفن ذهب اليه علمائنا اجمع ، و يؤيده او يدل عليه اطلاق الشهيد و القتل في سبيل الله و ما قتل بين الصنفين عليه ، و الخبر المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يوم احد : من ينظر الى ما فعل سعد بن الربيع فقال رجل انا انظر لك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر فوجده جريحا و به رمق فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني ان انظر في الاحياء انت ام في الاموات فقال انا في الاموات فابلق رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى السلام قال ثم لم ابرح الى ان مات ، و لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغسيل احد منهم .

خلافاً للمحكي عن مقنعة المفيد و الشهيد بن في الذكري و الروض و جماعة من متأخري المتأخرين فاكثفوا في وجوب التمسك بمجرد ادراكه حياً لخبر ابان بن تغلب و مضمير ابى خالد و خبر ابى مريم ، و في الجميع : اذا كان به رمق غسل و كفن و حنط و ان لم يكن به رمق كفن في اثوابه (و الاقوى) هو الاول لما تقدم و حمل صحيح ابان و نحوه على الادراك الكامل اما بادراكه حيا بعد تقضى الحرب - كما هو المتعارف في التفقد عن القتلى او بنقلهم اياه من المعركة الى معسكرهم .

(و كيف كان) يعتبر كون خروج روحه في المعركة في حال قيام الحرب ،

فلو كان بعد انقضاءها وجب تغسيله لدعوى الشيخ في الخلاف الاجماع على انه اذا مات بعد تقضى الحرب يجب غسله حتى لو كان غير مستقر الحيوة ، ويشعر به ايضاً تلك الاخبار المعبر فيها بانه اذا كان به رمق غسل بعد حملها على ما اذا كان بعد انقضاء الحرب ، لكن الحكم فيما اذا لم يكن مستقر الحيوة لا يخلو عن اشكال لصدق الشهيد والقتيل و من قتل بين الصفين عليه مع الشك في الرمق فيه مع عدم استقرار حيوته كما يشهد به قول سعد عند السؤال عنه بانك في الاحياء ام في الاموات (انا في الاموات) فالاحتياط فيه مما لا ينبغي تركه .

(و تأنيهما) ان يكون خروج روحه بعد اخراجه من المعركة مع بقاء الحرب و خروج روحه بعد الاخراج بلا فصل - هكذا في المتن - و اورد عليه في التمسك بانه خلاف ما ادعى ان نقل الاجماع عليه مستفيض من اعتبار الموت في المعركة ، ثم قال و قد حكى الاجماع عليه عن الخلاف و التذكرة و غيرهما .

(اقول) المصريح به في الخلاف في المسئلة الثالثة و الخمسين من مسائل احكام الجنائز انه اذا خرج من المعركة ثم مات بعد ساعة او ساعتين قبل تقضى الحرب فحكمه حكم الشهيد ، و به قال الشافعي ثم حكى قول ابي حنيفة بانه ان كل في الحرب او شرب او تكلم غسل و صلى عليه ، ثم قال دليلنا الاخبار العامة فيمن قتل بين الصفين و هي متناولة له ، و ليس في الخلاف دعوى الاجماع على اعتبار الموت في المعركة بل انما فيه الاجماع على سقوط الغسل عن من قتل في المعركة و هو ليس باجماع على عدم سقوطه عن من مات في خارج المعركة ، و المحكى عن ذكرى الشهيد انه اذا مات في المعركة لا يغسل و لا يكفن ذهب اليه علمائنا اجمع ، و هذا ايضاً كما ترى ليس الا اجماعاً على السقوط فيمن مات في المعركة لا على اعتبار الموت في المعركة في السقوط بل في محكى المنتهى انه نقل ما صرح به في الخلاف من انه اذا خرج من المعركة ثم مات فحكمه حكم الشهيد ثم استحسنته ، نعم في المدارك اسند اعتبار كون الموت في المعركة الى الاصحاب وهو مشعر بالاجماع ، و اما اعتبار كون الموت بعد الخروج عن المعركة بلا فصل كما قيده به في المتن فلعله ناظر الى ما في الخلاف

من تقميمه الموت بعد الخروج من المعركة بكونه بعد ساعة او ساعتين .

فالمتحصل فى سقوط الغسل هو اعتبار كون الموت عند قيام الحرب وقبل تقضيه سواء مات فى المعركة او بعد الخروج عنها بلا مهلة بحيث يكون موته فى الخارج منها من تبعات كونها فى المعركة لا بسبب آخر سواء خرج بنفسه او اخرجه غيره من مسلم او غيره .

و لا ينافى اخراجه من المسلم مع اعتبار كون سقوط الغسل عنه ان لا يدركه المسلمون و به رمق ، و مع اخراجهم اياه حياً يصدق ادراكهم اياه و به رمق ، لان المراد من ادراكهم و به رمق هو ادراكهم مع استقرار حيوته لا مطلق الحيوية و لو لم تكن مستقرة بل كان القتل فى حال النزاع و ان اخرجت روحه بعد انقضاء الحرب يجب تغسيله و تكفينه سواء مات فى المعركة او بعد خروجه منها .

الثانية من وجب قتله برجم او قصاص فان الامام عليه السلام او نائبه الخاص او العام يأمره ان يغتسل غسل الميت مرة بماء السدر و مرة بماء الكافور و مرة بماء القراح ثم يكفن كتكفين الميت الا انه يلبس و صلتين منه وهما المثزر و الثوب قبل القتل و اللقافة بعده و يحنط قبل القتل كحنوط الميت ثم يقتل فيصلى عليه و يدفن بلا تغسيل و لا يلزم غسل الدم من كفنه و لو احدث قبل القتل لا يلزم اعادة الغسل و يلزم ان يكون موته بذلك السبب فلو مات او قتل بسبب اخر يلزم تغسيله ، و نية الغسل من الامر و لو نوى هو ايضا صح كما انه لو اغتسل من غير امر الامام عليه السلام او نائبه كفى و ان كان الاحوط اعادته .

لا اشكال و لا خلاف فى سقوط الغسل عن من وجب قتله قصاصاً او حاداً اذا اغتسل قبل قتله فى الجملة ، بل الاجماع عليه ظاهراً بل صريحاً ، و فى الذكرى لانعلم فيه مخالفاً .

(و يدل عليه) المروى عن الكافى عن مسمع بن كردين عن الصادق عليه السلام قال المرجوم و المرجومة يغسلان (بالتشديد بالبناء من باب التفعيل) و يحنطان و يلبسان قبل ذلك ثم يرجمان و يصلى عليهما و المقتص منه بمنزلة ذلك يغسل و يحنط

و يلبس الكفن ثم يقاد و يصلى عليه . و حكاة فى التهذيب ايضا عن الكلىنى ، باسناد اخر فيه ارسال لكن فيه يغتسلان من باب الاففعال بدل يغتسلان من باب التفعيل ، فلا اشكال فى اصل الحكم .

و انما يقع الكلام فى امور (الاول) صريح غير واحد من العلماء و ظاهر اخرين اختصاص هذا الحكم بمن يقتل بالرجم او القصاص دون سائر انواع الحدود و ذلك لوروده فيهما فقط و الرجوع فى غيرهما الى ما يدل على وجوب التغسيل ، و ظاهر جماعة اخرى و صريح اخرين عموم الحكم لكل من وجب قتله رجماً كان او قصاصاً او غيرهما ، واستدل له فى الذكرى بمشاركة المقتول بغير الرجم والقصاص مع المقتول بهما فى السبب .

(و الاقوى هو الاول) لورود النص فى الرجم و القصاص مع ما فيه من الايماء بالاختصاص بهما حيث جعل الاصل فى الحكم هو الرجم فى قوله عليه السلام: المرجوم و المرجومة يغتسلان (الخ) و الحق المقتص منه بهما فى قوله عليه السلام المقتص منه بمنزلة ذلك حيث يستشم منه الاختصاص ، و ما فى الذكرى من التعليل بالمشاركة مما لا يصح الاستناد اليه مع ما نلتزم به من حرمة القياس ، و لذلك خص المصنف (قده) الحكم بمن وجب قتله برجم او قصاص، و عن المقنعة و المراسم الاقتصار على ذكر المقتول قوداً ، و يمكن ان يكون ذكره من باب ذكر احد الموردين لا الحكم بالانحصار و عليه فلا خلاف منهما ، و يمكن ان يكون من باب اختيار الانحصار بمورد القصاص و عليه فيردهما النص المصرح فيه بان المقتول بالرحم مثل القليل بالقصاص .

(الثانى) اختلف فى وجوب امر المرجوم و المقتص منه بالغسل قبل قتلها ، فلمحكى عن ظاهر الاكثر هو الوجوب ، و عن سائر و ابن ادريس التصريح بوجوبه ، و المحكى عن بعض المتأخرين التخيير بين الامر به و بن تغسيله بعد قتله ، واحتمله الشهيد (قده) فى الذكرى ، قال و يمكن تخيير المكلف ، لقيام الغسل بعده مقامه بطريق اولى . و المختار عند جملة من المحققين هو عدم الوجوب الاعلى القول بوجوب

تقديم الغسل على القتل على من يجب قتله بنفسه بمعنى وجوب مباشرته للغسل قبل القتل لا بتغسيل الغير اياه ، و عليه فيجب امره بالغسل من باب وجوب ارشاد الجاهل - لو كان جاهلاً بوجوب الغسل عليه او الامر بالمعروف لو كان تاركاً له مع علمه بوجوبه ، و هذا الاخير هو الاقوى ، لاصالة البرائة عن وجوب الامر عند الشك فى وجوبه و عدم تعرض النصوص المتقدمة له .

(و استدل للاول) كما فى الجواهر بظهور اتفاق الاصحاب عليه و كونه داخلاً فى معقد اجماع الخلاف و انه هو الذى يتصور بدليته عن غسل الميت المخاطب به الاحياء فيكون الامر به حينئذ من المكلف به قائماً مقام تغسيه اياه بعد موته مؤيداً بخبر مسمع المتقدم - على ما فى الكافى - من ضبط كلمة - يغسلان - بالتشديد من باب التفعيل و البناء على المجهول الظاهر فى تغسيل الغير اياه لوجوب حمله على اقرب المجازات اليه و هو امره بالغسل ، و ذلك بعد القطع بعدم ارادة مباشرة الغير لتغسيه قبل قتله - هذا خلاصة ما استدل به (قده) .

(و لا يخفى ما فيه) اما دعوى ظهور اتفاق الاصحاب عليه و دخوله فى معقد اجماع الخلاف فمما لا سبيل اليها بعد القطع بكون المسئلة خلافية مع ما فى دعوى دخولها فى معقد اجماع الخلاف فان الظاهر منه دعوى الاجماع على ما ذكره اخيراً من وجوب الصلوة على القتل لاعلى كل ما ذكره فى تلك المسئلة (فراجع) .

و اما بدلية الامر بالغسل قبل القتل عن تغسيل الامر بعده فمما ليس عليها دليل بل الظاهر من خبر مسمع المتقدم هو سقوط التغسيل عن المكلفين به فى مورد الرجم او القصاص اذا اغتسل القتل قبل قتله كما هو ساقط عن الشهيد فيكون النص المذكور مخصصاً او مقيداً للدليل الدال على وجوب التغسيل عليهم من غير دلالة فيه على قيام شىء منهم بدلا عن تغسيلهم حتى يقال بدلية امرهم به مقام تغسيلهم بعد القتل ، فالالتزام بدلية امرهم مقام تغسيلهم التزام بما لا ملزم به ، و لا تأيد فيما فى نسخة الكافى من ضبط (يغسلان) بالتشديد و البناء للمجهول بما يأتى عنقريب .

(و بما ذكرناه) يظهر بطلان القول الثانى اعنى التخيير بين الامر بالغسل قبل

القتل و بين التمسيل بعده لكون الامر به قائماً مقام التمسيل بعده فيكون التمسيل اولى بالاجتزاء به ، حيث ان حديث البدلية ممنوع كما عرفت مع عدم ما يدل على وجوب الامر حتى يحمل على الوجوب التخييري لاجل البدلية (فالحق) حينئذ عدم وجوب الامر بالغسل الامن باب وجوب الارشاد او الامر بالمعروف - بناء على وجوب الغسل على القتل قبل قبله - و سيأتي الكلام في وجوب الغسل عليه قبله في المسئلة السادسة انشاء الله تعالى .

(الامر الثالث) انه بناء على وجوب الامر بالغسل قبل القتل فهل المأمور بالامر هو الامام او نائبه الخاص او العام ، او انه يجب على عامة المكلفين ولو لم يكن مماثلاً للميت ، او انه يجب على من يجب عليه تمسيله بعد الموت فيختص بالمماثل (وجوه) .

المحكى عن جامع المقاصد هو الاول و عليه الشهيد الثاني (قده) في الروض ، و قد يستدل له بكون المتولى للحد هو الامام عليه السلام او نائبه فيجب ان يكون الامر بالغسل منه ايضاً (و لا يخفى ما فيه) لان تولى الحد للامام او نائبه لا يوجب اختصاص وجوب الامر بهما ايضاً و التحقيق ان يقال انه بناء على ما اخترناه من عدم وجوب الامر الا من باب الارشاد او الامر بالمعروف فاللازم عدم اختصاصه بمكلف مخصوص بل هو واجب على القادر عليه من الامام و نائبه و غيرهما من المماثل للميت او غيره و ذلك ظاهر ، و على القول بكون الامر بالغسل بدلا عن التمسيل الواجب بعد الموت فاللازم اختصاصه بمن يجب عليه التمسيل بعد الموت فلا يجب الامر به الاعلى المماثل او من في حكمه من الزوج و الزوجة و المحارم .

(الرابع) هل الامر بالغسل بناء على وجوبه كما هو واجب على الامر شرط في صحة غسل المأمور ايضاً اولاً ، احتمالاً ، مال الى او لهما في الجواهر ، و قال بعد امكان دعواه متفرعاً عليه بانه اذا اغتسل من دون امر به لم يكن مجزياً فليس الامر هنا للتعليم حتى يختص بصورة الجهل - كما ظن -

(و الاقوى) هو الاخير لان الامر عادة يدل على طريقته لمطلوبية متعلقه من غير

دلالة فيه على اشتراط صحة متعلقه بتعلق الامر به ، و لذا يحتاج اثبات التعبدية الى امر اخر حسبما حقق في الاصول (و يترتب على ذلك) سقوط وجوب الامر بالغسل فيما اذا كان المأمور في مقام الاغتسال و يترتب على غسله الاثر و لو لم يؤمر به .

و مما ذكرنا ظهر عدم تأييد نسخة الكافي في ضبط يغسلان بالبناء على المجهول من باب التفعيل ، حيث انه بعد حمله على اقرب المجازات و اثبات وجوب الامر به لا يكون المستفاد منه حينئذ الا وجوب الامر ، لكن الامر الواجب بمادته يقتضى طريقة وجوبه لاثبات متعلقه فلا يستفاد منه الازيد من الامر به اما للارشاد او للامر بالمعروف لا شرطية الامر في صحة متعلقه - هذا ما تيسر لي في هذا المقام والله هو العالم باحكامه .

(الامر الخامس) المحكى عن غير واحد من كتب الاصحاب كالنهاية و الايضاح و الذكري و جامع المقاصد و غيرها ان هذا الغسل هو غسل الميت قد امر بتقديمه ، و عليه فيعتبر فيه ما يعتبر في غسل الميت من الاغسلات الثلاثة و وجوب كون الاولين منها بالسدر و الكافور و نحو ذلك من شرائط غسل الميت ، و في الجواهر ان هذا هو الظاهر من النص و الفتوى (انتهى) و عن مقنعة المفيد انه يغتسل كما يغتسل من الجنابة ، و ظاهره عدم اعتبار التعدد .

و استشكل في القواعد في وجوب الثلاثة ، و ذكر في جامع المقاصد في وجه الاستشكل انه غسل لحي و الامر لا يقتضى التكرار و من ان المأمور به هو غسل الاموات بقرنية التحنيط و التكفين فلا بد من الغسلات الثلاث ، و زاد بعض المتأخرين في منشأ الاشكال في التعدد بمخالفته مع اصالة البرائة عند الشك في وجوب التعدد و اطلاق الامر بالاغتسال في النص و الفتوى المقتضى للاكتفاء بالغسل الواحد .

(و في مصباح الفقيه) احتمل اولا احتمالا قوياً كون هذا الغسل غسل التوبة و نحوها و اجتزى به عن غسل الميت خصوصاً على القول باتحاد مهية الغسل ، و نفى الريب ثانياً في ان المراد به في النص و الفتوى ليس الا الغسل بالماء القراح دون الغسل بالماء الممزوج بالخليطين ، و ذلك لعدم الاشارة في النص و الفتوى الى التعدد

و لا للمزج بالسدر والكافور مع عدم انسباق الذهن من امر الحى بالغسل الا الغسل بالماء القراح ، مع انه على تقدير تسليم الظهور اتكالا على ظهور العبارة فى ارادة غسل الميت فلا دلالة فيها على ارادة الاغسال الثلاثة لاحتمال اختصاص الغسل بالممزوج بالميت لخصوصية فيه و كون الغسل الحقيقى المؤثر فى رفع حدثه هو الغسل بالماء القراح ، فاستظهار اعتبار التثليث من اطلاق النص و الفتوى غير سديد .

(اقول) و ما افاده لا يخلو عن الغرابه (اما اولاً) فلانه (قدہ) بعد اعترافه بنفى البعد فى ظهور النص و الفتوى فى كون الغسل المذكور هو غسل الميت بقرنية الامر بالحنوط و الكفن قال باحتمال كونه هو غسل التوبة و نحوها مع ان احتمال كونه غسلًا اخر من توبة و نحوها لا يصادم الظهور ، كيف و الظهور يستلزم احتمال الخلاف لكن احتمالاً مرجوحاً ، بخلاف النص ، ثم لم يعلم قوة احتمال كون الغسل غسل التوبة ، و لعله لاجل كون الغسل قبل القتل هو المناسب مع حالة التوبة ، فينبغى ان يغتسل معها غسل التوبة ، ولم يعلم مراده (قدہ) من نحو غسل التوبة الذى احتسبه .

(و اما ثانياً) فلما فى احتماله الاجتزاء بغسل التوبة و نحوها عن غسل الميت اذ لوجه للاجتزاء به عنه اصلاً ولو على القول باتحاد مهية الغسل اللهم الا ان يردد ليل بسقوط غسل الميت عن يقاتل حداً مثلاً اذا اغتسل قبله غسل التوبة و نحوها كما ورد الدليل على سقوطه عن الشهيد ، و من المعلوم انتفائه فى المقام .

(و اما ثالثاً) فلما فى استبعاده فى مثل الفرض عن اهمال بيان المقصود من وجوب تعدد الاغسال مع مزج الاثنين منها بالخليطين اتكالا على ظهور الغسل فى غسل الميت ، فانه مع تسليم الظهور المذكور لاحزاة فى الاتكال عليه و يكون الاطلاق حينئذ كالتصريح بتقديم الغسل الذى يجب على الاحياء بعد موته ، حيث انه لا يحتمل معه غير غسل الميت المعهور على صفاته الخاصة .

(و اما رابعاً) فلانه مع تسليم الظهور المذكور لا سبيل لمنعه عن دلالة على الاغسال الثلاثة بابداء احتمال اختصاص الغسل بالممزوج بما يكون بعد الموت لخصوصية فيه و كون الغسل الحقيقى المؤثر فى رفع حدثه هو الغسل بالماء القراح

حيث انه رفع لليدعن الظهور بصرف احتمال خلافه الذى هو من مقومات كونه ظهوراً كما عرفت (و بالجملة) فما حققه فى المقام مما لا يمكن المساعدة معه ، فالحق صحة استظهار اعتبار التثليث من اطلاق النص و فتاوى الاصحاب و ان ما ذكره غير واحد من المتأخرين سديد .

(الامر السادس) الموجود فى بعض كتب الاصحاب كالخلاف و المبسوط و الشرايع الاقتصار على ذكر الغسل و عدم التعرض للتكفين و التحنيط ، و عن الجامع ذكر الغسل و التكفين و ترك ذكر التحنيط ، و فى كثير من المتون ذكر الثلاثة جميعاً (و هذا هو الاقوى) لدلالة النص المتقدم اعنى خبر مسمع عليه ، اذ فيه : المرجوم و المرجومة يغسلان و يحنطان و يلبسان الكفن قبل ذلك (الحديث) و لا ينبغي الاشكال فى اصل تقديم التحنيط و التكفين ، و انما الكلام فى اعتبار كون الكفن هو جميع قطعاته الثلاث او كفاية بعضها ، و المذكور فى المتن انه يلبس و صلتين منه - و هما المئزر و الثوب قبل القتل و اللقافة بعده و لعل المنشأ لتأخير اللقافة الى بعد القتل لاجل ابقاء موضع القصاص فى المقتص منه (و انت تعلم) انه مع اختصاصه بالمقتص منه و عدم جريانه فى المرجوم و المرجومة لامكان الرجم مع اللقافة مما لا وجه له لامكان قطع الرقبة مع اللقافة ايضاً .

قال فى الجواهر و لم اجد احداً من الاصحاب تعرض لكيفية تكفينه اذا اريد القصاص منه و لعله يترك موضع القصاص ظاهراً ، و الامر فى ذا سهل (انتهى) فانظر كيف خص البحث عن كيفية التكفين بمن اريد منه القصاص ، و فيه ايضاً اكتفى بترك موضع القصاص ، و الله العالم .

(الامر السابع) قال فى الجواهر لا اشكال عند الاصحاب على الظاهر فى تأخر الصلوة عليه بعد الموت كما هو نص الخبر السابق بالنسبة للمرجوم و المرجومة لكنه لا صراحة فيه فى المقتص منه بل قد يشعر بخلافه الا انه يجب تنزيله على الاول بقرنية قوله فيه : و المقتص منه بمنزلة ذلك - اى المرجوم و المرجومة (انتهى)

و لم يظهر لى اشعارها فى الخبر فى المقتص منه على خلاف ما هو النص فيه

فى المرجوم و المرجومة من تأخير الصلوة عن القتل فلعلّه (قده) استشعر من عطف الصلوة على القود بالواد فى قوله عليه السلام ثم يقاد و يصلى عليه الدال على الجمع المطلق ، و الانصاف عدم اشعار فيه بذلك مع ان فى قوله عليه السلام و المقتص منه بمنزلة ذلك كالنص فى كون المقتص منه كالمرجوم و المرجومة فى الصلوة ايضاً (و كيف كان) فلا ينبغى الاشكال فى وجوب تأخر الصلوة عليه من الموت .

(الامر الثامن) لا اشكال فى الاحتزاء بهذا الغسل عن الغسل بعد الموت كما هو الظاهر من النص و فتوى جملة من الاصحاب و صريح اخرين و بترتيب عليه عدم تنجس بدنه بالموت كالشهيد فيكون خروج المقتول و الشهيد عما يدل على نجاسة بدن الانسان بالموت بالتخصيص - بناء على عموم نجاسة كل ميت بالموت - او بالتخصيص بناء على ظهور ما دل على التنجس بالموت بالميت الذى يجب غسله بعد موته لا مطلقاً ، و لكنه ممنوع لنجاسة بدن الكافر بالموت مع عدم وجوب غسله ، و ان كان نجساً بكفره و لا ضير فى اجتماع عنوانين للنجاسة كما فى دم الكافر و كل نجس العين .

و لا يجب غسل المس بمسه خلافاً للمحكى عن الحلّى حيث حكى عنه وجوب الغسل بمسه ، و عن الذخيرة و الحدائق التردد فى وجوبه ، و لا يخفى ما فيه (و كيف كان) فعدم ترتب تأثير الموت فيما يقتضيه اما يكون لاجل عدم مقتضى تأثيره او يكون لاجل كون الغسل المتقدم مانعاً عن تأثيره ، فلا استبعاد فيه اذا دل عليه الدليل بوجه من الوجوه ، فلا يرد الاشكال فى تأثير الغسل المتقدم على الموت فى رفع النجاسة الحاصلة من الموت مع تأخر حصول سببها عنه (و يؤيد الحكم المذكور) خبر محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام ان رجلاً اتى امير المؤمنين عليه السلام فقال انى زينت فظهر نى - الى ان قال - انه عليه السلام رجمه فلما مات اخرجه فصلّى عليه و دفنه فقالوا يا امير المؤمنين لم لا تغسله ، قال عليه السلام قد اغتسل بما هو منه ظاهر الى يوم القيمة ، و عدم تعرضه فيه لتقدم الغسل من المرجوم لا يضر بما نريد من التأييد به و ان لم يصح الاستدلال به .

(الامر التاسع) اذا تلوث الكفن بدمه ففى لزوم تطهيره احتمالان : من وجوب

تطهير الكفن اذا تنجس قبل الدفن كما يأتي في المسئلة السابعة من مسائل الكفن ، ومن الاهمال عن ذكره في النص مع حصول التلوث غالباً الكاشف عن عدم وجوبه للزوم الاخلال باهماله لو كان واجباً ، و في الجواهر : و لم اجد احداً من الاصحاب تعرض لغسل ما يخرج منه من الدم على الكفن .

(اقول) و الاحتياط في المقام هو التحذر عن تلوث الكفن مهما امكن ، و مع تلوثه فالاحوط تطهيره اذا لم يلزم منه الحرج .

(الامر العاشر) لو احدث بالحدث الاصغر بعد الغسل و قبل القتل لا يلزم عليه اعادة الغسل ، لحصول الامتثال و عدم الدليل على لزوم اعادته ، و هذا هو الذي استظهره في الجواهر ، و حكى التصريح به عن جماعة ، و الظاهر ان الحكم كذلك في عدم لزوم الاعادة لو احدث في اثنائه كما صرح به بعضهم ، لكن المحكى عن الذكرى احتمال مساواته مع غسل الجنابة في حكمه عند حدوث الحدث الاصغر في اثنائه مستدلاً له بما دل على تشبيهه به و ان الغسل المقدم على الموت هو غسل الميت و ان غسل الميت مطلقاً و لو كان مقدماً على الموت - فيما دل الدليل على جواز تقديمه - بمنزلة غسل الجنابة ، بل في بعض اخباره ان غسل الميت هو بنفسه غسل الجنابة لخروج النطفة عن الميت بموته .

و لا يخفى ان عموم تنزيل غسل الميت منزلة غسل الجنابة لا يقتضى ثبوت ما في غسل الجنابة من حكم تخلل الحدث في اثنائه لغسل الميت لانصرافه عنه ، و ما ورد من كون غسل الميت بنفسه غسل الجنابة معللاً بخروج النطفة منه مما تعجز عقولنا عن ادراكه ، و التعليل المذكور له بخروج النطفة مما لا يصح لنا جعله ملاكاً لحكم شرعى مثل الحكم المترتب على تخلل الحدث في اثناء غسل الجنابة . و مما ذكرنا يظهر عدم الاجتزاء بذلك الغسل عن الوضوء مع تقدم الحدث الاصغر عليه ، فلو كان محدثاً بالاصغر و اغتسل بعده لا يصح له الاتيان بما يشترط في صحته او في جوازه الوضوء اذا اراد اتيانه قبل قتله بلا اشكال فيه و ان قال في الجواهر على اشكال فيه (هذا كله) في حدوث الحدث الاصغر بعده او في اثنائه .

و كذا لو احدث بالحدث الاكبر بعده او فى اثناؤه كما اذا اجنب كذلك او حاضت المرثة فالظاهر انه لا يجب اعادة الغسل لتحقق الامتثال و عدم ما يدل على لزوم الاعادة و ان وجبت عليه الاغتسال له ما لم يقتل مطلقا بناء على الوجوب النفسى او عند وجوب غايته بناء على الوجوب الغيرى .

و لو كان قبل الغسل محدثاً بالحدث الاكبر من جنابة او غيرها فاغتسل بذلك الغسل الموظف قبل القتل فهل يتداخل مع شىء من الاغسل التى تقدم اسبابها بحيث انه كما يكتفى به عن غسل الميت الواجب بعد الموت يرفع به الحدث السابق ايضا فيصح بعده الاتيان بكلمة يشترط فى صحته او فى جوازه الطهارة من الحدث الاكبر ، او لا يتداخل ؟

ثم على الثانى فالكلام يقع تارة فى حكم نفسه اذا اراد الاتيان بما يشترط فيه الطهارة ، و اخرى فى حكم نفسه ايضا فى وجوب رفع الحدث السابق بالنسبة الى الموت بمعنى الاتيان برافعه لاجل ان يموت طاهراً عنه ، و ثالثة فى حكم غيره بعد قتله اذا مات مع الحدث السابق او احدث بعد الغسل بالحدث الاكبر بناء على ما تقدم من عدم ايجابه اعادة الغسل ، و انه هل يجب على الاحياء تغسيله لرفع حدثه الذى مات عليه ام لا ، احتمالات .

ينبغى البحث عنها فى مقامات (الاول) فى انه اذا اغتسل بذلك الغسل فهل يرفع به حدثه السابق عليه اولا ؟ فالمحكى عن جامع المقاصد و الروض هو الاخير و هو المختار عند صاحب الجواهر و الشيخ الاكبر قدس سرهما .

(و استدل له الشيخ) فى الطهارة باصالة عدم تداخل الاسباب مع عدم الدليل عليه فى المقام ، و المحكى عن ذكرى الشهيد (قده) هو النظر فى ذلك لفحوى الاخبار الواردة فى الاكتفاء بغسل الميت الواقع بعد موته عن غسل الجنابة - كما فى خبر زرارة عن الباقر عليه السلام فى الميت يموت جنباً انه يغسل غسلا واحداً يجزى للجنابة و لغسل الميت لانهما حرمتان اجتمعتا فى حرمة واحدة (و خبر ابى بصير) عن احدهما عليهما السلام فى الجنب اذا مات قال ليس عليه الاغسلة واحدة (و خبر

حسين بن سعيد) عن الكاظم عليه السلام عن الميت يموت و هو جنب ، قال عليه السلام غسل واحد . حيث ان تغسيل الاحياء اياه بعد موته اذا كان مجزياً عن غسل الجنابة ينبغي ان يكون الاجتزاء بالغسل الصادر منه نفسه قبل قتله اولى (و قد يؤيد ذلك) بالخبر الدال على الاجتزاء و بغسل واحد للحائض و النفاء اذا ماتت كخبر عمار عن الصادق عليه السلام انه سئل عن المرثة اذا ماتت فى نفاسها كيف تغسل ، قال عليه السلام مثل غسل الطاهر و كذلك الحائض و كذلك الجنب انما يغسل غسلاً واحداً فقط ، و لكن فى التأييد منع لعدم دلالة هذا الخبر على كفاية غسل واحد عن غسل الميت و الجنابة و الحيض و النفاس ، بل لعله فى الدلالة على عدم وجوب الازيد من غسل الميت اظهر كما لعله الظاهر من التشبيه بغسل الطاهر حيث انه لا يجب فيه الا غسل الميت .

(و كيف كان) فقد اورد على الاستدلال بفحوى الاخبار المتقدمة بان الجنابة و الحيض و النفاس و نحوها لا توجب غسلاً بعد الموت حتى يدخل فى غسل الميت و لو على القول بوجوبه النفسى و ذلك لسقوط التكليف بالموت فلا بد من صرف تلك الاخبار عن ظاهرها فيسقط الاستدلال بها للمقام ، و اجيب عنه بان الثابت هو سقوط التكليف بالغسل للاسباب المتقدمة بالموت لكن سقوطه لا ينافى بقاء اثر الاسباب الحادثة من الجنابة و نحوها بعد الموت ، الذى لا يرتفع الا بالغسل كما يدل عليه المروى عن النبى صلى الله عليه وآله فى تغسيل الملائكة حنظلة بن ابي عامر لمكان جنابته ، و هذا - اى بقاء اثر الاسباب - هو الذى يقتضيه جميع ما دل على تحقق وصف الجنابة و الحيض و نحوهما بمجرد حصول اسبابها من غير فرق بين تعقبها بالموت و عدمه .

(و كيف كان) اذا كان تغسيل الاحياء للميت بعد موته موجباً لرفع حدثه السابق على موته من جنابة و نحوها كان ارتفاع حدثه باغتسال نفسه غسل الميت اولى ، مضافاً الى امكان التمسك بما يدل على التداخل فى الغسل الواقع منه قبل قتله كقوله عليه السلام : اذا اجتمع عليك لله حقوق اجزئك غسل واحد .

(لا يقال) لا يتصور التداخل فى المقام و ذلك لكون الغسل المتقدم على القتل

الصادر من القتل هو غسل الميت - كما تقدم - و كيفية غسل الميت مختلفة مع غسل الجنابة وغيره من سائر الاغسال فلا تداخل مع الاختلاف .

(لانه يقال) لو سلم كون الغسل المتقدم على القتل هو غسل الميت فكون غسله مختلفاً مع بقية الاغسال في الكيفية متوقف على كون كل من الاغسال الثلاثة جزء من غسل الميت ، وهو مما يمكن منعه لاحتمال كونه هو الغسل الاخير الحاصل بماء القراح و ان الغسلين المتقدمين عليه من مبادئ حصوله كالمضمضة و الاستنشاق بالنسبة الى الوضوء - حسبما يأتي البحث عنه - و عليه فلا اختلاف في الكيفية بينه و بين سائر الاغسال ، و لو سلم الاختلاف فيمكن تصوير التداخل بحصوله في الجزء الاخير من غسل الميت و هو الحاصل بماء القراح .

(فان قلت) غسل الميت ليس برافع للحدث و لا مبيحاً لما يشترط فيه الطهارة من صلوة و نحوها ، و سائر الاغسال اما تكون رافعة او مبيحة ، فلا يتصور فيهما التداخل .

(قلت) مع امكان القول برافعية غسل الميت للحدث ايضاً و هو حدث الموت او الجنابة الحادثة بالموت - كما علل في وجوبه بها في بعض الاخبار - كما انه رافع للخبث الحادث بالموت قطعاً ، لا دليل على اشتراط التداخل بكون الغسلين المتداخلين متساويين في كونهما رافعاً او مبيحاً ، بل الظاهر خلافه كما في تداخل الاغسال المندوبة في الاغسال الواجبة الرافعة او المبيحة بناء على عدم كون المندوبة مثل الواجبة في الرفع و الاباحة ، هذا و لكن الاحوط الاتيان بسائر الاغسال للجنابة او للحيض او نحوهما قبل القتل - لو اراد الاتيان بما يشترط فيه الطهارة - و عدم الاكتفاء بغسل الميت ، الذي اتى به قبل القتل حذراً عن مخالفة من يقول بعدم التداخل في خصوص المقام لمنع عن شمول خبر الحقوق له و اصاله عدم التداخل اللازم معها الاقتصار فيه في المورد المتيقن و الرجوع اليها فيما عداه ، و مما ذكرنا يظهر حكم (المقام الثاني) اعنى حكم المغتسل قبل القتل اذا اراد الاتيان بما يشترط فيه الطهارة ، حيث علم انه مع عدم التداخل لا ينبغي الاشكال في عدم جواز الاتيان بما يشترط فيه الطهارة

قبل الغسل للحدث السابق على اغتساله بغسل الميت ، وهذا ظاهر .

(المقام الثالث) في وجوب الاغتسال للحدث السابق عليه فيما اذا لم يجب عليه غاية يجب الغسل لها قبل قتله ، و لا اشكال في وجوبه بناء على وجوب رفع الحدث الاكبر وجوباً نفسياً ، و اما على القول بعدم وجوبه الا لغاية واجبة كما هو الحق ففي وجوبه بالنسبة الى الموت بمعنى ان يموت ظاهراً من الحدث وعدمه احتمالان اقواهما عدم الاصل مع عدم قيام دليل على وجوبه بالنسبة الى الموت .

(المقام الرابع) في حكم تغسيل الاحياء لاحدائه السابقة على موته - بناء على عدم تداخل غسلها مع غسل الميت مطلقاً سواء كان غسل الميت قبل موته بمباشرة او كان بعد موته بمباشرة الاحياء ، و الظاهر نفي الخلاف في عدم وجوبه الا في الشهيد الذي استشهد جنباً .

حيث ان المحكى عن ابن الجنيدي و المرتضى وجوب تغسيله عن الجنابة ، و لم يظهر منهما القول بوجوبه فيمن يغسله الاحياء بعد موته و انه على تقدير زها بهما الى عدم وجوبه هل هو من جهة التداخل او ولو مع عدمه ، و ظاهر قولهما بوجوبه في الشهيد الجنب هو القول بوجوبه ايضا في القتل الذي حدث سبب الغسل فيه بعد اغتساله للقتل - بناء على عدم وجوب اعادة الغسل بعد حدوثه ، او قبل اغتساله له - بناء على عدم التداخل .

(و كيف كان) فيستدل لهما بالمروى عن النبي ﷺ انه قال لما قتل حنظلة في وقعة احد . ما شأن حنظلة فاني رأيت الملائكة تغسله ، فقالوا له انه جامع فسمع الصيحة فخرج الى القتال . و بانه غسل واجب لغير الموت فلا يسقط بالموت .

و لا يخفى ما في الدليلين من الضعف ، اذ المروى عن النبي ﷺ لا يدل على وجوب تغسيل الاحياء الميت من الجنابة لو لم يكن دالا على عدمه لانه لو وجب لم يسقط بغسل الملائكة ، مع عدم دلالة غسلهم اياه على وجوبه علينا بوجه من الوجوه ، و ان الاستدلال بوجوب الغسل لغير الموت و عدم سقوطه بالموت ممنوع بكلا جزئيه اذ الغسل لا يجب الا عند وجوب غايته المشروطة بالطهارة و لا يكون وجوبه نفسياً ،

و مع تسليم وجوبه كذلك فهو تكليف من حدث فيه السبب فيسقط بالموت كسائر تكاليفه و لا ينتقل الى غيره الا بدليل منتف في المقام ، فلا ينبغي الاشكال في عدم وجوبه على الأحياء ، و في استحبابه و عدمه احتمالان ، و المحكى عن المعبر هو العدم على ما حكاه عنه في الجواهر حيث يقول ان المصنف في المعبر نفى التعدد وجوباً و استحباباً في الجنب و الحائض اذا ماتا ، مدعيماً انه مذهب اهل العلم (انتهى) و ظاهر الشيخ (قده) امكان القول بالاستحباب حيث انه بعد نقل الاخبار الدالة على نفى التعدد كخبر عمار المتقدم - الدال على كون غسل الحائض و الجنب كغسل الطاهر غسل واحد - اورد الاخبار المحكية عن العيص الدالة على ان الجنب يغسل اولاً من الجنابة ثم يغسل بعده غسل الميت ، وقال بعد ذلك : و هذه الاخبار لا تنافي ما قدمناه من الاخبار لان اول ما فيها ان الاصل فيها واحد و هو عيص بن القاسم و لا يجوز ان يعارض جماعة كثيرة بواحد ، و لوصح لاحتمل ان تكون محمولة على ضرب من الاستحباب دون الفرض و الايجاب ، و الله العالم .

(الامر الحادى عشر) لو مات بغير ذلك السبب فان كان موته بحتف انفه فلا اشكال في وجوب غسله و تجهيزه بعد موته لانصراف النص عنه ، فيجب الاقتصار فيما خالف الاصل على مورد النص لانه المتيقن ، و ان كان قتل بسبب آخر مغاير مع السبب الذى اغتسل له كما اذا اغتسل لان يرجم فقتل قصاصاً ، فالمحكى عن الذكرى و الروض و جامع المقاصد و الحدائق هو عدم الاجتزاء ايضاً بالغسل المتقدم و وجوب تغسيله بعد قتله و هو كذلك و ان لم يكن في الظهور كالاول ، و ان قتل بفرد آخر من ذلك السبب كما اذا اغتسل للقصاص منه لقتله زيداً مثلاً فاقتص منه بسبب قتله عمرواً فالمستظهر عند جماعة منهم الشهيدان و المحقق الثانى هو عدم الاجتزاء ايضاً ، و المختار عند صاحب الجواهر هو الاجتزاء ، و ان احتاط فيه ، و نفى عنه البعد في الطهارة ، حيث يقول لا يبعد الاجتزاء في بعض الفروض ، و مراده من بعض الفروض هو هذا الفرض ، و لعل الاجتزاء فيه اظهر لمنع انصراف النص عنه لصدق الغسل قبل ان يقتل قصاصاً و ان لم يكن الغسل لاجل هذا الفرد من القصاص .

(الامر الثانى عشر) قد عرفت فى الامر الثانى و الثالث عدم وجوب الامر بالغسل الا من باب الارشاد او الامر بالمعروف ، و عرفت فى الامر الرابع عدم اشتراط الامر بالغسل فى صحته - على تقدير وجوبه - فعلى القول بوجوب الامر فهل المباشر لنية الغسل هو المغتسل او الامر ، احتمالان ، اقواهما الاول لكون الغسل فعله فيجب عليه النية ، لكن مختار المصنف فى المتن هو الاخير ، و لعل وجهه بديلية الامر بالغسل قبل القتل عن التمسيد بعده فيجب على الامر نيته كما تجب عليه عند الغسل بعده فيما يجب .

(و لا يخفى ما فيه) لمنع البدلية كما تقدم فى الامر الثانى مفصلاً و ان اللازم على تقدير تسليم البدلية هو نية الامر فى الامر لا فى الغسل الصادر عن المغتسل ، و انه على تقدير وجوب نية الغسل على الامر لاوجه للحكم بالصحة لونهى المغتسل ، هذا ، و لازم عدم اشتراط صحة الغسل بالامر به انه لو اغتسل من غير امر به ممن يجب عليه الامر على تقدير وجوبه كان صحيحاً ، لكن المصنف (قدّه) قال و ان كان الاحوط اعادته ، و لعل الوجه فيه هو احتمال الشرطية على تقدير الوجوب او الخروج عن مخالفة من قال بالشرطية كما مال اليها فى الجواهر ، و الله الهادى .

مسئلة (٦) سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم او القصاص من باب العزيمة لا الرخصة و اما الكفن فان كان الشهيد عارياً و جب تكفينه و ان كان عليه ثيابه فلا يبعد جواز تكفينه فوق ثياب الشهادة و لا يجوز نزع ثيابه و تكفينه و يستثنى من عدم جواز نزع ما عليه اشياء يجوز نزعها كالخف و النعل و الحزام اذا كان من الجلد و اسلحة الحرب و استثنى بعضهم الفرو ، و لا تخلو عن اشكال خصوصاً اذا اصابه دم و استثنى بعضهم مطلق الجلود ، و بعضهم استثنى الخاتم ، و عن امير المؤمنين عليه السلام ينزع من الشهيد الفرو و الخف و القلنسوة و العمامة و الحزام و السراويل ، و المشهور لم يعملوا بتمام الخبر ، و المسئلة محل اشكال و الاحوط عدم نزع ما يصدق عليه الثوب من المذكورات .

فى هذه المسئلة امور (الاول) ظاهر النص و القوتى هو كون سقوط الغسل عن الشهيد عزيمة ، فلا يجوز تغسيله ، ففى خبر اسماعيل بن جابر و زرارة عن الباقر

عليه السلام : الشهيد يدفن في ثيابه بدمائه و لا يحنط و لا يغسل و يدفن كما هو ، و في المروى عن النبي ﷺ في شهداء احد : زملوهم بدمائهم و ثيابهم ، و احتمال حمل النصوص الواردة في ذلك على نفي الوجوب بدعوى كونها واردة في مقام توهمه بعيد في الغاية .

و اما المقتول بالرجم او القصاص فالكلام فيه يقع تارة في وجوب تقديم الغسل عليه ، و اخرى في جواز تغسيله بعد قتله اذا اغتسل قبله (و ثالثة) في وجوب تغسيله بعد قتله اذا ترك الغسل قبله (اما الاول) فظاهر اكثر الاصحاب و صريح الاخرين و وجوب الغسل عليه كما يستفاد من بحثهم عن وجوب الامر به حيث صرحوا بوجوبه للارشاد او للامر بالمعروف ، الا انهم جعلوا وجوبه كذلك خارجاً عن محل الكلام حيث انه يستفاد منه مفروغية وجوب الغسل على من يراد قتله ، ان لولاه لما كان لوجوب الامر به ارشاداً او للامر بالمعروف وجه ، و هذا هو الظاهر من النص ايضا حسبما يظهر بالتدبر في قوله عليه السلام : المرجوم و المرجومة يغسلان - على نسخة الكافي - او يغتسلان - على نسخة التهذيب - و ليس في دلالة تامل .

(و اما الثاني) اعني سقوط تغسيله بعد قتله اذا اغتسل قبله فالظاهر انه عزيمة كما انه الظاهر من النص و الفتاوى ، و قد عبروا بانه لا يغسل بعد ذلك غسل الاموات و لا سيما على ما استظهرناه سابقا من كون الغسل المتقدم هو غسل الميت المترتب عليه جميع آثاره .

(و اما الثالث) فالظاهر هو وجوب تغسيله بعد القتل - لو لم يغتسل قبله - لدلالة النص على سقوط الغسل بعد القتل اذا اغتسل قبله ، مضافاً الى انه ميت غير مغتسل فيجب غسله بالعمومات الدالة على وجوبه .

(الامر الثاني) الشهيد اذا كان عارياً يجب تكفينه لعموم ادلة وجوب التكفين ، خرج منه من عليه الثياب ، و لخبر ابان بن تغلب عن الصادق عليه السلام ان رسول الله ﷺ صلى على حمزة و كفنه و حنطه لانه كان قد جرد ، لكنه معارض بصحيح زرارة و اسماعيل بن جابر الذي فيه انه ﷺ دفن حمزة في ثيابه (و يمكن الجمع بينهما)

بحمل الخبر الاول على ان حمزة جرد عن بعض اثوابه فجعل الشيء الرداء الذى رداه به قائماً مقام ما جرد منه و تممه بالانخر ، فيدل على انه لو جرد الشهيد عن بعض اثوابه يجب ابقاء ما عليه من الثياب و تكفين ما جرد منه .

و ان كان عليه ثيابه فلا يجوز نزع ثيابه عنه اجماعاً منقولاً مستقيماً ، للنصوص الواردة فى دفن الشهيد بثيابه كما ورد عنه الشيء فى شهاده احد : زملوهم بدمائهم و ثيابهم .

و فى جواز تكفينه فوق ثيابه احتمالان ، من اطلاق النهى عن تكفينه الشامل لتكفينه من فوق الثياب ، و من انصرافه الى النهى عن تكفينه على النحو المتعارف من نزع ثيابه و لفه فى الكفن كسائر الاموات (و الاقوى) هو الاول لمنع الانصراف و افتقار التكفين من فوق الثياب الى الدليل المفقود فى المقام لانصراف ادلة وجوب التكفين ايضاً الى التكفين على النحو المتعارف - لو سلم انصراف اطلاق النهى عنه فى الشهيد اليه و كون التكفين فوق الثياب اسرافاً محتاجاً الى دليل مرخص له مفقود فى المقام فيندرج فيما يدل على حرمة الاسراف ، و قد مر بعض الكلام من هذا الامر فى الامر الرابع من الامور المذكورة فى احكام الشهيد .

(الامر الثالث) المشهور بين المتأخرين هو وجوب دفن الشهيد بثيابه مطلقاً سواء اصابها الدم ام لا و نزع الجلود و نحوها من السلاح عنها مطلقاً ايضاً سواء اصابها الدم ام لا ، و الحكم فى الاول اجماعى كما مر (و استدلل للثانى) بعدم صدق الثياب على الجلود و السلاح و نحوهما مما لا يصدق عليه الثوب مع دلالة غير واحد من الاخبار المتقدمة على وجوب دفنه بما عليه من الثياب ، و ينبغى عدم الاشكال فيما لا يصدق عليه الثوب كالخف و النعل مطلقاً و الحزام اذا كان من الجلد ، و تقييده بكونه من الجلد لعله لاجل اخراج ما كان منه منسوجاً لاحتمال كون المنسوج منه مما يصدق عليه الثوب فيدخل فيما لا يجوز نزع .

(نعم) قد يقع البحث فى صدقه على بعض ما عليه من اللباس وما ورد فى النص من نزع عنه بالخصوص و ان صدق عليه الثوب (فمنها) الفرو ، ففى الجواهر ان

استثنائه عما لا يجوز نزعهُ هو الاظهر الاشهر سواء اصابه الدم ام لا، و يمكن الاستدلال له بعدم صدق الثياب عليه، و بدعوى الشيخ في الخلاف الاجماع على نزع الجلود و الفرو، و بدعوى الغنية الاجماع على استثنائه فيما اذا اصابه الدم، و بان دفنه معه تضييع للمال .

(و ربما يقال) بعدم جواز نزعهِ فيما اذا اصابه الدم و لو لم يصدق عليه الثياب للمروى عن النبي ﷺ : يدفن بدمائه، و في آخر يدفن كما هو بدمائه، و المروى عن امير المؤمنين عليه السلام بطريق الزيدية ينزع عن الشهيد الفرو و الخف و القلنسوة و العمامة و المنطقة و السراويل الا ان يكون اصابه دم فان اصابه دم ترك .

(و يندفع) بظهور الاول : اعنى المروى عن النبي ﷺ : يدفن بدمائه او كما هو بدمائه في ارادة نفى التعميل كما يقال بان دم الشهيد غسله، و بضعف السند في المروى عن امير المؤمنين عليه السلام و عدم الجابر له بل و اعراض المشهور عن العمل به، مع ما في دلالة باحتمال كون قوله - الا ان يكون اصابه دم - راجعاً الى الاخير : اعنى قوله و السراويل، هذا .

و لكن الانصاف هو ان الحكم بجواز نزعهِ في غاية الاشكال لاحتمال صدق اسم الثياب عليه و عدم اختصاصها بالمنسوج - كما قيل - و لا سيما فيما اذا كان الفرو بهيئة المنسوج مثل القميص و نحوه، و كذا مع انحصار الملبوس به حيث ان دخول مثله في المجرد حتى يحكم بوجود تكفينه في غاية البعد من غير فرق في ذلك بين ما اصابه الدم و عدمه و لعل وجه تخصيص المصنف (قدّه) ما اصابه الدم بزيادة الاشكال في قوله خصوصاً اذا اصابه الدم هو زهاب ابن ادريس و ابن زهرة بعدم جواز نزعهِ اذا اصابه الدم، و لعل التقييد منهما بما اصابه الدم لمكان المروى عن النبي ﷺ يدفن بدمائه و ما عن امير المؤمنين عليه السلام بطريق الزيدية المذكور آنفاً مع تزييفه، لا لاجل صدق اسم الثوب عليه، ان عليه ينبغي نفى الفرق بين ما اصابه الدم و بين غيره كما ادعيناه، و الله العالم .

(و منها) مطلق الجلود، و المشهور استثنائه عما لا يجوز نزعهِ، و ظاهر الخلاف

الاجماع عليه ، و يدل عليه اقتصار النصوص الدالة على وجوب دفنه بما معه بذكر الثياب مع عدم صدق الثوب على ما معه من الجلود فيكون الاصل مقتضياً لجواز نزعها بل يمكن القول بوجوبه فيما اذا كان ابقائه عليه اسرافاً وتضييعاً ، ولا فرق فيما ذكرناه بين اصابتها الدم و عدمها (و توهم) وجوب دفنه معها فيما اصابتها الدم بدعوى دلالة مثل قوله عليه السلام يدفن بدمائهم (ممنوع) بما تقدم من انه في مقابل غسل الدماء عنه لا في مقام وجوب دفن كلما اصابه الدم (و مما ذكرنا يظهر) حكم الخاتم حيث ان المشهور فيه جواز نزعها لانه ليس من الثياب فيجوز نزعها لو لم نقل بوجوبه للاسراف .

(ومنها) السراويل ، و المشهور عدم جواز نزعها ، و المحكى عن المفيد و سلالر و ابن حمزة نزعها ان لم يصبها الدم لدلالة الخبر المذكور في المتن على وجوب نزعها اذا لم يصبها الدم ، والخبر ضعيف - كما تقدم - لكونه من رواية الزيدية و موهون باعراض الاصحاب عنه (و الاقوى) ما عليه المشهور من عدم جواز نزعها لصدق اسم الثوب عليها وعدم ما يدل على استثنائها من عدم الجواز (و مما ذكرنا يظهر) حكم القنيسوة و العمامة ايضا مما ذكر في الخبر المذكور فان الاقوى فيهما ايضا هو عدم الجواز مع صدق اسم الثوب عليهما فالمدار حينئذ على صدق اسم الثوب عليه ، و مع عدم صدقه فلا ينبغي التأمل في جواز نزعها عنه بل وجوبه فيما اذا كان ابقائه عليه اسرافاً ، و مع الشك في الصدق فالاقوى ايضا هو جواز النزع و لكن الاحتياط حسن في ترك نزعها عند الشك في الصدق فيما اذا كان هناك قائل بوجوبه لو لم يعارض مع الاحتياط في نزعها لكان كون ابقاءها تضييعاً للمال ، و الله العالم باحكامه .

مسئلة (٧) اذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرض بابقائها تنزع و كذا اذا كانت للميت لكن كانت مرهونة عند الغير و لم يرض بابقائها عليه .
و لعل ما ذكره (قده) في هذه المسئلة ظاهر جداً لمانعية ملك الغير او حقه من

التصرف فيما له من الملك او الحق بغير اذنه .

مسئلة (٨) اذا وجد في المعركة ميت لم يعلم انه قتل شهيداً ام لا فلاحوط تغسيله و تكفينه خصوصاً اذا لم يكن فيه جراحة و ان كان لا يبعد اجراء حكم الشهيد عليه .

اذا وجد في المعركة ميت من عسكر الاسلام و عليه اثر القتل فلا خلاف ظاهراً في سقوط غسله و كفته فيجرى عليه احكام الشهيد ، و ذلك لظهور الحال و هو سقوطه في المعركة و شهادة الامارة و هي وجود اثر القتل فيه على شهادته و هما حجة بيناء العرف على الرجوع اليهما في تشخيص المورد ، فلا حاجة الى قيام الدليل بالخصوص على حجيته ، كيف و لولا صحة اتباعه للزم عدم العمل بالاخبار الواردة في حكم الشهيد في كثير من موارد فان عنوان الشهادة للشهيد لا يحرز غالباً الا بظهور الحال و قيام الامارات ، هذا .

و مع عدم اثر القتل عليه فعن ظاهر المشهور الحكم بكونه شهيداً عملاً بالظاهر وهو وقوعه في المعركة وان لم تكن عليه امارة القتل لان القتل لا يستلزم ظهور الاثر ، و عن ابن الجنيد انه ليس بشهيد للشك في الشرط و اصالة وجوب الغسل ، و لعل مراده من اصالة وجوب الغسل مع الشك في الشرط هو التمسك بعموم ما يدل على وجوب غسل كل ميت مع الشك في كون هذا الفرد من افراد المخصص .

(و لا يخفى ما فيه) لما هو الحق عندنا من المنع عنه ، و عن الذكري و الروض التوقف في حكمه حيث اقتصر على نقل الخلاف من دون اختيار شيء (و الاقوى) ما عليه المشهور لاصالة البرائة بعد المنع عن صحة الرجوع الى العموم ، اللهم الا ان يقال بان المورد من موارد الرجوع الى اصالة عدم تحقق الشهادة بناء على كون الشهادة مانعة عن وجوب الغسل لا ان الموت حتف الانف شرط في وجوبه ، و الا لا يتم الا على القول بالاصل المثبت لكن اثبات مانعية الشهادة عن وجوبه ايضا مشكل فمراعاة الاحتياط مهما امكن مما لا ينبغي تركه .

و لعل الاحتياط اللازم في مقام العمل الذي ذكره المصنف (قدس) في المتن بقوله فالاحوط تغسيله و تكفينه مبنى على مختاره (قدس) من جواز التمسك بعموم العام في الشبهة المصدقية من الخاص لكون المقام من ذاك القبيل ، فلا يرد عليه بعدم ظهور وجه للاحتياط في تغسيله كلية لعدم جواز غسل ما على الشهيد من الدم ، و ذلك لعدم ثبوت شهادته فيرفع تحريم غسل دمه بالبرائة ويكون وجوب غسله و كفته ثابتاً بالعموم ،

هذا؛ لكن الحق في التعبير حينئذ ان يقال بكون تغسيله و تكفينه اقوى، و لعل التعبير بالاحوط من جهة التأمل في جواز الرجوع الى العام في الشبهة المصداقية كما يظهر من المصنف (قده) ايضاً في هذا الكتاب في غير مقام، و الله الهادي الى سبيل الرشاد.

مسئلة (٩) من اطلق عليه الشهيد في الاخبار من المبطون و المبطون و الغريق و المهدوم عليه و من ماتت عند اطلاق و المدافع عن اهله و ماله لا يجرى عليه حكم الشهيد اذا المراد التنزيل في الثواب .

قال الشيخ الاكبر (قده) في الطهارة : الظاهر انه لا خلاف في وجوب تغسيل المقتول ظلما بغير الجهاد كما لو قتل دون نفسه او ماله او عرضه و لا الاموات التي ورد انهم بمنزلة الشهيد (انتهى) و في المعتبران هذا مذهب اهل العلم عدا الحسن البصرى فانه قال النفساء شهيد ، و عن التذكرة و غيره دعوى الاجماع عليه .

(و يدل على ذلك) عموم ما دل على وجوب غسل الميت مع ظهور ادلة الشهيد في غير هؤلاء لظهورها في كون المرد منها انهم بمنزلة الشهداء في الثواب و نحوه (و يمكن الاستدلال له) بمضرة ابي خالد و فيها اغسل كل الموتى : الغريق و اكيل السبع و كل شيء الا ما قتل بين الصفين ، و يستأنس له بالخبر المروى عن العلاء عن رجل قتل و قطع رأسه في معصية الله أيغسل ام يفعل به ما يفعل بالشهيد، فقال عليه السلام اذا قتل في معصية الله يغسل اولاً منه الدم ثم يصب عليه الماء صباً (و بالجملة) فالحكم المذكور مما لا اشكال فيه .

مسئلة (١٠) اذا اشتبه المسلم بالكافر فان كان مع العلم الاجمالي بوجود مسلم في البين و جب الاحتياط بالتغسيل و التكفين و غيرهما للجميع ، و ان لم يعلم ذلك لا يجب شيء من ذلك ، و في رواية يميز بين المسلم و الكافر بصغر الالة و كبرها و لا بأس بالعمل بها في غير صورة العلم الاجمالي و الاحوط اجراء احكام المسلم مطلقا بعنوان الاحتمال و بر جاء كونه مسلماً .

اعلم ان ما في هذه المسئلة مجمل يحتاج الى بسط في الكلام (فنقول) ان هيننا مسلتين (اوليهما) ما اذا اشتبه المسلم الشهيد في المعركة بالكافر كما اذا وجد قتيل في المعركة لا يعلم انه مسلم او كافر ، و هذا هو المناسب ذكره في المقام ،

حيث انه في مباحث الشهيد ، والحكم فيه انه لا يخلو اما ان يكون مع العلم الاجمالي بوجود مسلم في البين كما اذا كان قتيلان يعلم باسلام احدهما و كفر الاخر و اشتبه الامر بالنسبة الى كل واحد منهما يحتمل ان يكون مسلماً او كافراً و يدور الامر في حكمه بين وجوب تجهيزه و حرمة فيصرا الامر من قبيل الدوران بين المحذورين بناء على حرمة تجهيز الكافر - كما تقدم - والحكم في الدوران بينهما هو التخيير مع تساوي الطرفين احتمالاً و محتملاً .

لكن المصنف (قدّه) اوجب الاحتياط بالتغسيل و التكفين و غيرهما للجميع - ان اراد بالمسلم المشتبه بالكافر القليل في معركة الجهاد .

(ولا يخفى ما فيه اما اولاً) فلانه مع كون المقام من قبيل الدوران بين المخدورين لوجه للاحتياط بالتجهيز في الجميع لاستلزامه القطع بالمخالفة بالنسبة الى حرمة تجهيز الكافر و ان اوجب القطع بالموافقة بالنسبة الى وجوب تجهيز المسلم ، اللهم الا ان يدعى اهمية تجهيز المسلم عن ترك تجهيز الكافر كما انها ليست ببعيد ، و لم ارتعاض لاحد من المحشين لهذا الكلام في المقام .

(و اما ثانياً) فلانه على تقدير تسليم وجوب الاحتياط في الجميع فلا وجه لوجوب الغسل و التكفين في الجميع مع سقوطهما في الشهيد ، بل الاحتياط هو دفن الجميع بشياهم ، نعم مقتضى الاحتياط هو الصلوة عليهم جميعاً و هذا مما تعرض له سيد مشايخنا (قدّه) في حاشيته في المقام (و الحق ان يقال) بعدم وجوب الغسل والكفن رأساً لما عرفت و اما الصلوة فيصلى عليهم جميعاً بنية الصلوة على المسلمين خاصة كما في المعبر ، و حكاة في الروضة عن القيل و قال هو حسن و به قال في الخلاف ، ولو قلنا انه يصلى عليهم صلوة واحدة و ينوى بها الصلوة على المؤمنين منهم كان جائزاً لان بالنية توجهت الصلوة الى المؤمنين دون الكافرين ، و اختاره في المعبر و استحسنته الشهيد الثاني في الروضة ، و قال الشيخ في الخلاف انه ان قلنا يصلى على كل واحد منهم فينوى : بشرط ان يكون مؤمناً كان احتياطاً (اقول) و لعل الصلوة على الجميع بصلوة واحدة بنية الصلوة على المسلمين منهم احسن .

و اما الدفن ففيه وجوه (احدها) الرجوع الى الامارة ففي الخلاف روى عن

امير المؤمنين عليه السلام انه امر بدفن من كان منهم صغير الذكر ، قال في الخلاف فعلى هذه الرواية هذه امارة لكونه مؤمناً يميز به و يصلى عليه و يدفن ، و قال في المعتمر : روى حماد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي ﷺ يوم بدر لا يواروا الاكميشا - يعنى صغير الذكر - و قال لا يكون الا فى كرام الناس .

(و ثانيها) الاحتياط بمواراة الجميع ، قال فى المعتمر : لو قيل به ترجيحاً لجانب حرمة المسلم لكان صواباً ، و قال فى الروضة ان القول بوجود دفن الجميع احتياط حسن (و ثالثها) القرعة ، فعن الحلبي : و الاقوى عندي انه يقرع عليهم لان فى كل امر مشكل عندنا القرعة و هذا من ذاك (و اورد عليه فى المعتمر) بان القول بها غلط لان الاصحاب لم تستعملوا القرعة فى العبادات ولو اطرد العموم لبطلت البحوث الفقهية (اقول) و الاقوى وجوب الاحتياط بدفن الجميع ترجيحاً لجانب حرمة المسلم بناء على ما ثبت فى الاصول من ترجيح محتمل الاهمية فى الدوران بين المحذورين .

و مما ذكرنا يظهر حكم (المسئلة الثانية) و هى ما لو اشتبه موتى المسلمين بالكفار فى غير معركة القتال ، و الوجه فيها انه ان كانت هناك امارة قوية على احد الامرين فيؤخذ بها ، و لعل منها ما صرح فى المعتمر من انه ان كان فى دار الاسلام غسل و كفن و صلى عليه و ان كان فى دار الكفر فهو بحكم الكافر لظهور كونه من اهلها - و لو كان فيه علامات المسلم - لانه لا علامة الاوليشارك فيها بعض اهل الكفر ، و مع عدم الامارة على احد الامرين فمع العلم الاجمالي بوجود المسلم فى البين يلزم الاحتياط فى تجهيز الجميع عملاً بترجيح جانب حرمة المسلم ، و مع فقد العلم الاجمالي كما كان هناك ميت واحد لم يعلم انه مسلم او كافر فمقتضى البرائة هو عدم وجوب التجهيز لان ما ثبت وجوبه هو فى مورد ميت المسلم و هو مشكوك حسب الفرض ، و لا مسرح للرجوع الى اصالة عدم الكفر او عدم الاسلام حسبما فصلناه فى مبحث النجاسات (١) .

(١) و يمكن ان يقال بوجود تجهيزه للعمومات الدالة على وجوبه فى كل ميت الا ما ثبت كفره و لم يعلم كفر هذا المشكوك لكن الكلام فى تحقق هذا العموم المدعى .

ثم انه في مورد العلم الاجمالي لو احتاط بغسل الجميع وكذا في مورد فقد العلم الاجمالي لو احتاط بغسل الميت المشتبه فهل يجب الغسل بمسه (١) بعد التغميل اولاً، و جهان ، و لعل الاقوى عدم لاستصحاب بقاء الطهارة في الماس و يحتمل الوجوب لاستصحاب بقاء حدث الموت في الممسوس لكونه جارياً في السبب و يكون حاكماً على استصحاب بقاء طهارة الماس لكونه جارياً في المسبب .

مسئلة (١١) مس الشهيد والمقتول بالتقصص بعد العمل بالكيفية السابقة لا يوجب الغسل .

اما الشهيد فالمعروف بين الاصحاب هو سقوط غسل المس بمسه لانه كالميت المغسل ظاهر بالتغميل لانصراف ادلة وجوب غسل المس الى الميت الذي يجب تغميله فاذا مسه قبل غسله وجب الغسل ، و لظهور ادلة سقوط الغسل عن الشهيد في كون ملاك السقوط هو استغناؤه عن الغسل و كونه ارفع من ان يتنجس بالموت و ان دمه غسله ، و قد ورد عن النبي ﷺ في شهداء احد : زملوهم بدمائهم فانه ليس كلهم يكلم في سبيل الله تعالى (٢) الا يأتى يوم القيمة بدمائه لو نه لون الدم و ريحه ريح المسك فهو حينئذ بحكم المغسل ، بل انبل ، مع ظهور كون وجوب غسل المس لمكان نجاسة الميت نجاسة موجبة لغسل ملاقيه و غسل ماسه كما يدل عليه المروى عن الرضا عليه السلام في خبر الفضل و خبر محمد بن سنان ، و لخلو الاخبار الحاكية لغزوات النبي و الاوصياء من بعده صلوات الله عليهم عن التعرض لغسل المس عند مباشرة دفن الشهداء مع استلزامه لمسه غالباً ، و هذا هو الاقوى ، فلا وجه لاحتمال عدم السقوط او الميل اليه كما حكى عن كشف اللثام و لا للترديد فيه كما في مصباح الفقيه لاطلاق جملة من الاخبار الدالة على ثبوته و الاشكال في رفع اليد عنه بمقتضى ما ذكر من الادلة الدالة على السقوط و قد تقدم الكلام في ذلك في طى المسئلة الثالثة في مسائل غسل المس .

(و اما المقتول بالتقصص) فقد تقدم في الامر الثامن في طى الفصل المعقود

(١) او بمس بعض الاطراف في مورد العلم الاجمالي .

(٢) الكلم بالفتح الجرح و الكلم الجريح .

في بيان استثناء الشهيد و المقتول قصاصا ان الاقوى سقوط الغسل بمسه لكون الغسل الصادر منه قبل قتله هو غسل الميت فيترتب عليه ما يترتب على غسله بعد الموت خلافاً للمحكى عن الحلبي من وجوب الغسل بمسه ، و عن الذخيرة و الحدائق التردد في وجوبه ، و لا وجه له ، و تقدم بسط الكلام فيه في طي المسئلة الحادية عشر من مسائل غسل المس فراجع .

مسئلة (١٢) القطعة المبانة من الميت ان لم يكن فيها عظم لا يجب غسلها و لا غيره بل تلف في خرقه و تدفن و ان كان فيها عظم و كان غير الصدر تغسل و تلف في خرقه و تدفن و ان كان الاحوط تكفينها بقدر ما بقي من محل القطعات الثلاث و كذا ان كان عظماً مجرداً ، و اما اذا كانت مشتملة على الصدر و كذا الصدر وحده فتغسل و تكفن و يصلح عليها و تدفن و كذا بعض الصدر اذا كان مشتملا على القلب بل و كذا عظم الصدر و ان لم يكن معه لحم و في الكفن يجوز الاقتصار على الثوب و اللفافة الا اذا كان بعض محل المثزر ايضا موجودا و الاحوط القطعات الثلاث مطلقا و يجب حنوطها ايضا .

في هذه المسئلة امور (الاول) اذا انفصل عن الميت قطعة لحم لم يكن معها عظم لا يجب تغسيلها و لا تكفينها بالكفن المعهود و لا الصلوة عليها اجماعاً كما في الحدائق في الجميع ، و في الخلاف و عن الغنيه في نفى وجوب التغسيل (قال في الحدائق) و لو خلت القطعة من العظم فلا غسل و لا كفن و لا صلوة اتفاقاً ، و قال في الخلاف بعد جملة من الكلام و اذا لم يكن فيه عظم لا يجب غسله - الى ان قال - دليلنا اجماع الفرقه .

(و يدل على ذلك) مضافاً الى الاجماع المذكور الاخبار المعتمدة الدالة على عدم وجوب الصلوة عليه بناء على الملازمة بين عدم وجوبها و بين عدم وجوب التغسيل و التكفين كالملازمة بين وجوبها و وجوبها كما سيظهر ، و فحوى ما يدل على عدم وجوب الصلوة على ذى العظم كما سيأتى ، و اصالة البرائة عن الوجوب لوشك فيه لو انتهى الامر الى الرجوع اليها ، و اصالة عدم ترتب الاثر على تغسيله من طهره و سقوط الغسل بمسه : *و بيان كمال اقتضاها و وجوبها و استحبابها و غيرها*

وبما ذكر من الأدلة يستط التمسك بالاستصحاب وقاعدة الميسور لاثبات وجوب تجهيز تلك القطعة المجردة عن العظم المبانة عن الميت بان يقال في الاستصحاب ان هذه القطعة كانت قبل ابانتها مما يجب تجهيزه و مع الشك في بقاء وجوبه عند ابانتها يستصحب بقاءه ، من غير فرق بين ما كانت القطعة من معظم اجزاء الميت او من محقرها بناء على صحة التمسك بالاستصحاب عند الشك في بقاء حكمها لو قلنا بجريانه في القسم الثالث من اقسام القسم الثالث من اقسام استصحاب الكلى حسبما نقحناه في الاصول ، او في خصوص ما كانت من معظم اجزائه بناء على صحة التمسك به في ما كان الموضوع فيه باقيا بالنظر المسامحي العرفي كالماء الكرالذى يشك في بقاء كريتته حسبما ذكر في الاصول ، و في قاعدة الميسور فيما اذا كان المقطوع من معظم اجزاء الميت ليصدق على غسله انه ميسور غسل المجموع .

و وجه سقوط التمسك بما ذكر هو تحكيم مامر من الأدلة الاجتهادية على الاستصحاب والقاعدة ، مع انه لا يثبت بالقاعدة والتقريب الثاني من الاستصحاب الالوجوب في ما كانت القطعة من معظم اجزاء الميت لا مطلقا ، و لاحتياج القاعدة الى العمل ولو لاجل احراز موضوعها فيما يشك فيه و قد عرفت قيام الاجماع على خلاف مدلول القاعدة في المقام .

هذا تمام الكلام في حكم تغسيله و تكفينه بالكفن المعهود و الصلوة عليه . (وفي لفها في الخرقه) قولان نسب اولهما الى المشهور تارة و الى سائر اخرى ، وثانيهما مختار المحقق في المعبر للاصل و عدم الدليل على الاول و تبعه على ذلك جملة ممن تأخر عنه (و يمكن الاستدلال للاول) بما دل على وجوب تكفين الميت بماله من الاعضاء والجوارح وقد خرج عنه القطعة المنفصلة عنه اذا كانت مجردة من العظم بالاجماع على عدم وجوب تكفينها في القطع الثلاث ، لكن الاجماع على عدم وجوبه فيها لا يستلزم الاجماع على عدم وجوبه في القطعة الواحدة من الكفن فيقتصر في تخصيصه بالاجماع المذكور على خصوص التكفين المعهود اعنى في القطع الثلاث ، و في الرجوع الى قاعدة الميسور تامل لاحتمال عدم الجابر لها بالنسبة الى الكفن لمنع مثل المحقق عنه

و تبعه عليه بعض من تأخر عنه و تردد فيه بعض اخر ، مع ان اللازم من الرجوع اليها هو المحافظة على الخصوصيات المعتبرة في الكفن مهما امكن لا الاقتصار على اللف في الخرقه .

و اما الدفن فلا اشكال في وجوبه حيث جزم به الاصحاب و لعله مما قام عليه الاجماع ، و مما ذكرنا في القطعة المبانة من الميت يظهر حكم المبانة من الحي ايضا بل الحكم بعدم وجوب تغسيلها و تكفينها و الصلوة عليها اظهر لعدم جريان الاستصحاب و لاقاعدة الميسور فيها كما لا يخفى .

(الامر الثاني) اذ اكانت القطعة المنفصلة عن الميت فيها العظم و كان غير الصدر فالحكم فيها امور (منها) انه يجب غسلها ، و استدل له بوجوه (الاول) الاجماع كما ادعاه في الخلاف و عن الغنيه ، و في المحكى عن المنتهى بغير خلاف بين علمائنا ، و عن جامع المقاصد انه ذكره الاصحاب ، و في الجواهر : انه لم يعثر على مخالف فيه من الاصحاب الا ما وقع التردد فيه من بعض متأخري المتأخرين لاجل انحصار المدرك عنده في الاجماع المنقول مع مناقشته في مدر كيته (الثاني) الاستصحاب و قاعدة الميسور بالتقريب المتقدم في الامر الاول ، و لا ينبغي الاشكال فيهما في المقام في معظم من القطعة المبانة بل مطلقا لقيام العمل على طبق القاعدة في المقام حيث كانت المسئلة مما لم يعثر على خلاف فيها و به يتم التمسك بها لتحقيق شرطه و هو عمل الاصحاب - و لو لاجل احراز موضوعها بعملهم (الثالث) صحيح على بن جعفر عليه السلام عن اخيه عليه السلام في الرجل يأكله السبع او الطير فتبقى عظامه بغير لحم ، قال عليه السلام يغسل و يكفن و يصلى عليه و يدفن (و تقريب الاستدلال به) كما في الجواهر هو بدعوى صدق العظام على التامة و الناقصة و لاسيما مع غلبة التفريق والنقصان فيها في مثل اكيل السبع و نحوه ، ثم اورد عليه بظهوره في وجود جميع العظام او اكثرها .

(الرابع) ما حكاه الشيخ في الخلاف من ان طائراً القت يداً بمكة - في وقعة الجمل - فعرفت بالخاتم فيها فكانت يد عبدالرحمن بن عتاب بن اسيد فغسلها اهل مكة

و صلوا عليها ، و كانه (قده) استدل به في مقابل ابي حنيفة رداً عليه ، و الا فلا سبيل للاستدلال به لعدم حجية فعل اهل مكة في شيء ، ولذا زاد في المعبر على ما في الخلاف بعد قوله - اهل مكة - قوله : - بمحضر من الصحابة و لم ينكر احد فصار اجماعاً - ثم اورد عليه باختلاف نقله مع ما نقل عن البلاذري من كون سقوط اليد باليمامة و انه لا حجية في فعل اهل اليمامة ، و قال : و لو سلم كونه بمكة لم يكن الصلوة عليها حجة لانه لم يبق فيها بعد خروج علي عليه السلام من يعتد بفعله .

ثم ان ابن ادريس اورد على الشيخ في حكايته القاء الطائر يد عبدالرحمن بمكة و قال ان البلاذري ذكر انها وقعت باليمامة و قال و هو الصحيح لان البلاذري ابصر بهذا الشأن ، و اورد المحقق في المعبر على ابن ادريس بان ما ذكره اقدم على الشيخ و جراءة من غير تحقيق فاننا لانسلم ان البلاذري ابصر منه بل لا يصل غايته (و لا يخفى) ما في هذه المناقشات مع ما في اصل الاستدلال بتلك الواقعة مع ما في اصل القضية من البعد حيث يبعد اخذ طائر يداً من ارض البصرة - حيث كانت محل وقعة الجمل - و القائها في مكة او اليمامة و حملها طول هذه المسافة البعيدة ، و الاولى اسقاط هذه الامور عن كتب الفقه ، و انما ذكرناها للاستطراف .

(الخامس) خبر ايوب بن نوح عن الصادق عليه السلام قال اذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة فاذا مسه انسان فكما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل (و تقريب الاستدلال) به تارة من ناحية الحكم بانها ميتة ، الظاهر في ارادة ميتة الانسان لا مطلق الميتة بقرنية تفريع قوله عليه السلام فاذا مسه انسان (الخ) المختص بميتة الانسان ، حيث ان اطلاقه يقتضى اثبات كلما لميتة الانسان له ، الذي منها وجوب تغسيله (و اخرى) بوجوب غسل المس بمسه بناء على الملازمة بين وجوبه و وجوب تغسيله كما استظهره الشهيد في الذكرى و اعترف بها الشهيد الثاني في الروض و نسبه في الحدائق الى ظاهر الاخبار و الاصحاب .

(و يرد على الاول) ان ظهور الكلام في ارادة ميتة الانسان في قوله عليه السلام فهي ميتة و ان كان مما لا ينكر بل هو غير قابل للانكار ، لكن ارادة ترتيب جميع

احكام ميت الانسان عليها التى منها تجهيزها بغسلها و كنفها و الصلوة عليها و دفنها ممنوعة ، بل الظاهر ان الحكم بكونها ميتة الانسان توطئة لبيان وجوب الغسل بمسها لكن لا مطلقا بل فيما اذا كانت مما فيه العظم ، بل هذا التفكيك بنفسه دليل على عدم ارادة ترتيب مطلق احكام ميت الانسان عليها ، حيث فرق عليه السلام فى ترتيب وجوب الغسل بمسها بين ماله العظم وغيره فلا يمكن ارادة مبته الانسان - بمعنى ما يترتب عليه جميع احكامها - من كلمة - ميتة - فى قوله عليه السلام - فهى ميتة - التى تعم ماله العظم وغيره ، فلا وجه لدعوى ظهور الكلام فى ارادة جميع ما يترتب على ميت الانسان على تلك القطعة من الحكم بكونها ميتة .

(و يرد على الثانى) منع الملازمة بين وجوب الغسل بالمس و بين وجوب تغسيل الممسوس على وجه الايجاب الكلى حتى يمكن التمسك بها فى المقام - و ان كانت متحققة فى الجملة ، و يدل على عدم كليتها النقص بما اذا كان الجزء الممسوس متصلا بالميت مع العجز عن تغسيل ما عداه لفقد الماء او غيره من الاعذار فانه لا يجب تغسيله قطعاً مع انه يجب الغسل بمسه من غير اشكال .

(الوجه السادس) خبر محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام فى علة غسل الميت انه يغسل ليطهر و ينظف عن ادناس امراضه و ما اصابه من صنوف علله لانه يلقى الملائكة و يباشر اهل الاخرة فيستحب اذا ورد على الله عز وجل و لقي اهل الطهارة و يماسونه و يماسونهم ان يكون طاهراً نظيفاً موجهاً به الى الله عز وجل (و خبر الفضل بن شاذان) عنه عليه السلام ، و فيه : انما امر بغسل الميت لانه اذا مات كان الغالب عليه النجاسته و الافة و الاذى فاحب ان يكون طاهراً اذا باشر اهل الطهارة من الملائكة الذين يلونه و يماسونه فيما سهم نظيفاً موجهاً الى الله عز وجل .

(و تقريب الاستدلال) بهذين الخبرين هو ان المستفاد منها كون وجوب التغسيل لاجل ازالة النخبث عن كل جزء من اجزاء بدن الميت بنحو العموم الاستغراقى ، و مقتضاه وجوب تغسيل القطعة المنفصلة منه ، حيث انها كانت مما يجب تغسيلها لكونها جزء من الميت، ولعل اعتبار كونها مشتملة على العظم لاطهرية صدق جزء الميت عليها

مع اشتمالها على العظم كما هو واضح .

و هذه الادلة كافية في اثبات وجوب تغسيلها و ان لم يسلم بعضها عن المناقشة .
و الله هو الهادى . هذا تمام الكلام فى حكم تغسيل القطعة المبانة من الميت .

و اما المبانة من الحى المشتملة على العظم ففى وجوب تغسيلها خلاف فالمرح
به فى المعبر و الروض و مجمع البرهان و المدارك هو عدم الوجوب و استدلاله بانها
من جملة ما لا يغسل و لا يصلى عليها (و اورد عليه) فى الذكرى تبعاً للتذكرة بان
الجملة لم يحصل فيها الموت لكى يجب تغسيلها بخلاف القطعة المنفصلة منها (واجب
عنه) بان مرادالمحقق من الاستدلال المذكور هو ان وجوب تغسيل الجزء فرع وجوب
تغسيل الكل اما تبعاً للامر بالكل او بقاعدة الميسور او الاستصحاب ، و اذا لم يكن
الكل مورداً للتغسيل فيحتاج اثبات وجوب تغسيل الجزء الى دليل اخر و هو منتف .

و صريح جملة من الفقهاء و ظاهر اكثرهم هو الوجوب ، و يستدل له بمرسلة
ايوب بن نوح المتقدمة (ص ٣٦) بكلا وجهيه مع ما فيهما من المناقشة . و مراعاة الاحتياط فى
المسئلة انما هى بتغسيلها ثم عدم المعاملة معها معاملة المغسل بل يجتنب عنها و يغتسل
بمسها - لاحتمال عدم تأثير غسلها فى طهارتها و لا فى سقوط الغسل بمسها - وهذا الاحتياط
مما يجب ان لا يترك ، هذا تمام الكلام فى حكم تغسيل تلك القطعة المبانة .

و من احكامها تكفينها ، و لا خلاف فى وجوبه فى الجملة ، لكن العبارات
اختلفت فى التعبير عنه ، ففى بعضها التعبير عنه باللف فى خرقة - كما فى الشرايع و
محكى التحرير و التذكرة و النهاية - و فى بعضها التعبير عنه بالتكفين كما عن المقنعة
و السرائر و النافع و الارشاد و غير ذلك من الكتب فيحتمل ارجاع العبارة الاولى
و هى اللف فى الخرقة الى العبارة الثانية و هى التكفين المعهود اعنى القطعات الثلاث
منه ، و يحتمل ارجاع العبارة الثانية الى الاولى بارادة اللف فى الخرقة من التكفين،
و يمكن ابقاء كل واحدة منها على ظاهرها بحمل اللف فى الخرقة على ما اذا كانت
القطعة المبانة مما لا تشملها القطع الثلاث من الكفن اجمع كالرأس الى الرقبة و الرجل
- اعنى القدم - الى نصف الساق، حيث لا تشملهما من قطعات الكفن الا اللفاقة، و يحتمل

التكفين في العبائر المذكورة على ما اذا كانت القطعة المبانة مما تشملها القطع الثلاث كلها كالفخذ و نحوها ، و الافى اثنتين منها ان كانت مما تشملها قطعتان منها كعين الركبة و اليدان و نحوها ، و لذلك اختلف الاقوال في ذلك على ثلاثة ، اضعفها الاخير لعدم الدليل عليه ، و لا يصح التمسك بقاعدة الميسور و لا الاستناد الى الاستصحاب لا اختلاف اللف في الخرق الثلاث مع القطعات الثلاث من الكفن المعهود اعنى الازار و القميص و اللقافة فلا يكون اللف في الخرق الثلاث ميسوراً من الكفن المعهود لكى يرجع في اثبات وجوبه الى القاعدة ، ولم يكن اللف فيها واجباً في ضمن وجوب الكفن المعهود حتى يرجع الى استصحاب وجوبه بعد سقوط وجوب الكفن المعهود ، و ذلك لتبدل الموضوع .

(و بما ذكرنا يظهر) ضعف القول بوجوب التكفين المعهود مطلقاً - و لو فيما لا يتناو له القطع الثلاث ، فالاقوى حينئذ هو اللف في الخرقه لكونه المتيقن من الاجماع و ليس لوجوب الزائد عليه دليل ، مضافاً الى امكان الاستناد الى قاعدة الميسور لان اللف في الخرقه هو الميسور من الكفن في نظر العرف بعد انتفاء الامر بالكفن المعهود لانتفاء موضعه .

و من احكام القطعة المبانة تحنيطها ففي وجوبه مطلقاً كما هو مقتضى اطلاق ما حكى عن الشيخين و سائر ، او عدمه كذلك ، او التفصيل بين ما وجد شيء من محاله فيجب ، و بين غير ذلك فلا يجب ، وجوه (اقواها الاخير) بل عليه ينزل اطلاق كلام الشيخين و سائر ، ان لوجه لوجوبه مع انتفاء محله كما انه يدل على وجوبه فيما وجد من محاله كلما يدل على وجوب اصل التحنيط .

و من احكامها الصلوة عليها ، و المعروف بين الاصحاب هو عدم الوجوب والظاهر من الخلاف الاجماع عليه و هو مختار كل من علق وجوبها على الصدر او ما فيه القلب ، خلافاً للمحكى عن ابن الجنيد حيث يقول بوجوب الصلوة على ما كان عضواً تاماً بعظامه او يكون عظماً مفرداً .

(و يستدل للاول) بالاجماع المستظهر من الاصحاب من اختصاص الصلوة بالصدر

او ما فيه القلب و الاخبار الظاهرة في اختصاصها بما فيه القلب كما يأتي نقلها في الامر الاتي و لخبر طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام : لا يصلى على عضو رجل من رجل او يد او رأس منفرداً فإنا كان البدن فصل عليه و ان كان ناقصاً من الرأس و اليد و الرجل و للمرسل انه ان لم يوجد من الميت الا الرأس لم يصل عليه .

(و يستدل للاخير) بالاستصحاب و قاعدة الميسور و كون القطعة المبانة من الميت من جملة ما تجب الصلوة عليها ، المستلزم لوجوبها على ابعاضها ، و للمرسل المروى عن الصادق عليه السلام قال اذا وجد الرجل قتيلاً فان وجد له عضو تام صلى عليه و دفن و ان لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه و دفن ، و ما رواه في الكافي مرسل انه يصلى على الرأس اذا افرد من الجسد ، و المروى عن ابن المغيرة انه قال بلغني عن ابي جعفر عليه السلام انه يصلى على كل عضو رجلاً كان او يداً او الرأس جزء فما زاد فاذا نقص عن رأس او يد او رجل لم يصل عليه (و صحيح اسحق بن عمار) عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام وجد قطعاً من ميت فجمعت ثم صلى عليها فدفنت (و الصحيح المروى) عن الباقر عليه السلام : اذا قتل قتيل فلم يوجد اللحم بلا عظم لم يصل عليه فان وجد عظم بلا لحم فصل عليه ، هذا .

و لا يخفى قوة القول الاول للاجماع كما مر و ترجيح الاخبار الظاهرة في ذلك لقيام الشهرة المحققة على العمل بها و الاعراض عما يعارضها و بها ايضاً يرفع اليد عن الاستصحاب و قاعدة الميسور ، حيث ان الاول يرجع اليه عند عدم وجود الامارة في البين - و لو كانت على طبق الاستصحاب - و الثاني يحتاج الى الجابر - و لو لاجل تشخيص موضوع الميسور - و مع عدم عمل الاصحاب بها في المقام لا سبيل الى احراز الموضوع فيكون التمسك بها من قبيل التمسك بالعام في الشبهة المصداقية منه ، الذي لا يصح اجماعاً ، مع انه على تقدير عدم الحاجة الى العمل لتشخيص الموضوع تكون الاخبار المتقدمة مخصصة للعموم المستفاد من تلك القاعدة ، مضافاً الى ان مقتضى القاعدة هو الاتيان ببعض الصلوة اذا تعسر الاتيان بجميعها للاتيان بجميعها على بعض الميت عند تعسرها على كله .

(و بما ذكرنا كله) يظهر الجواب عن الاستدلال بالاخبار المستدل بها للقول الاخير ، حيث انها موهونة ساقطة عن الحجية بالاعراض عنها و عدم الاستناد بها فانه لم يحك الخلاف فى المسئلة الا عن ابن الجنيد كما تقدم و عن على بن بابويه حيث نقل عنه انه ان لم يبق منه الاعظام جمعها وغسلتها و صليت عليها و دفنتها ، مع احتمال ان يحمل كلامه على ارادة تمام العظام او اكثرها فيخرج عن محل البحث اعنى القطعة الواحدة المبانة كما لا يخفى .

ومن احكامها وجوب دفنها ، و لا اشكال فيه للاجماع عليه من غير خلاف يعرف ، و الظاهر الحاق القطعة المبانة من الحى بالمبانة من الميت فى جميع ما ذكر من الاحكام فيجب فيها ما يجب فيها .

(الامر الثالث) فى العظم المجرد عن اللحم ، المبان من الميت او الحى ، و البحث عن حكمه يقع فى مقامين (الاول) فى العظام المجردة عن اللحم اذا بقيت بتمامها مجردة عنه كاكيل السبع اذا بقيت مجردة بتمامها مطلقا متصلة بعضها ببعض او مع الانفصال مع امكان اجتماعها ، والظاهر وجوب تغسيلها حينئذ وقد ادعى الاجماع على وجوبه (و يدل عليه) من الاخبار اطلاق ما دل على وجوب الصلوة على ما كان صدره او ما فيه القلب الشامل للعظم المجرد عن اللحم ، و من المعلوم اشتمال جميع العظام على عظم الصدر او ما فيه القلب (و صحيح على بن جعفر) عن اخيه غليهما السلام قال سألته عن الرجل يأكله السبع او الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به قال عليه السلام يغسل و يكفن و يصلى عليه و يدفن (و فى الحسن كالصحيح) اذا قتل قتيل فلم يوجد الا لحم بلا عظم لم يصل عليه فان وجد عظم بلا لحم فصل عليه ، الظاهر فى ارادة وجدان جميع عظامه او الاعم الشامل للحميع و الابعاض بضميمة استلزام الصلوة عليه تغسيله .

(المقام الثانى) فى الحاق بعض العظام اذا كان مجرداً عن اللحم بالعظم المشتمل عليه و عدمه وجهان (يستدل للاول) منهما بصحيح على بن جعفر المذكور آنفاً (و خبر القلانسى) عن الباقر عليه السلام فيمن يأكله السبع او الطير فتبقى عظامه بغير

لحم قال يغسل و يكفن و يدفن ، و هذان الخبران و ان كانا في مورد جميع العظام كما يدل عليه الجمع المضاف الا انه يستدل بهما على وجوب تجهيز البعض ايضا ، حيث انه بعض من جملة ما يجب تجهيزه و انه مما يجب تجهيزه في حال الاتصال فيكون كذلك في حال الانفصال لعدم الفرق بينهما ، و مع الشك في الفرق يستصحب ما كان عليه في حال الاتصال ، مع امكان دعوى ظهور الخبرين فيما يعم بعض العظام بدعوى غلبة التفرقة و النقصان في مثل اكيل السبع و نحوه (و يستدل للثاني) بكون العظم مما لا تحله الحياة فلا يتنجس بالموت ، و احتمال كون (يغسل) في الخبرين بالتخفيف الدال على وجوب الغسل بالفتح للنجاسة العرضية (و لا يخفى ما في الاخير) من الوهن لبعده احتمال كون يغسل بالتخفيف ، و ذلك لوقوع الكلمة في طي افعال التجهيز التي منها الغسل (بالضم) ، و وجوب تعسيل تمام العظام حسبما مر في المقام الاول ، و عدم كون وجوب التعسيل دائراً مدار النجاسة الحاصلة بالموت كما في اجساد النبي و الائمة عليه السلام ، مع ان دعوى طهارة عظم ميت الانسان كعظم سائر الحيوانات لا تخلو عن المنع لانصراف ادلة طهارة ما لا تحله الحياة من الميتة الى ما عدى ميت الانسان . (فالاقوى) هو الحاق العظم المجرد عن اللحم الى العظم المشتمل عليه في وجوب التجهيز ، و الله العالم .

(الامر الرابع) اذ كانت القطعة المبانة مشتملة على الصدر او كانت الصدر وحده فالمشهور فيها وجوب تغسيلها و تكفينها و الصلوة عليها و دفنها ، و عن جملة من كتب العلامة ان صدر الميت كالميت في جميع احكامه ، و عن المنتهى انه لو وجد بعض الميت فان كان فيه عظم و جب تغسيله بغير خلاف بين علمائنا و يكفن ، و ان كان صدره صلى عليه و استظهر في الحدائق نفى الخلاف في ذلك ، و استدلوا لذلك بالمرسل المروى عن جامع البرز نظي ، و فيه : المقتول اذا قطع اعضائه يصل على العضو الذي فيه القلب .

(و خبر فضل بن عثمان) عن الصادق عليه السلام في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلة و وسطه و صدره و يدها في قبيلة و الباقي منه في قبيلة ، قال عليه السلام ديته على من وجد في قبيلته صدره و يدها و الصلوة عليه (و صحيح على بن جعفر عليه السلام

عن اخيه عليه السلام عن الرجل يأكله السبع و الطيرقتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع قال يغسل و يكفن و يصلى عليه و يدفن ، و زاد في الكافي و التهذيب : و اذا كان الميت نصفين صلى على النصف الذى فيه القلب (و مرسل الصدوق) عن الصادق عليه السلام عن رجل قتل و وجدت اعضائه متفرقة كيف يصلى عليه، قال عليه السلام يصلى على الذى فيه قلبه ، بناء على ان يكون ما فيه القلب هو الصدر (و خبر طلحة بن زيد) عن الصادق عليه السلام انه قال لا يصلى على عضو رجل من رجل او يد او رأس فاذا كان البدن فصل عليه و ان كان ناقصا من الراس و اليد و الرجل .

و الاستدلال بهذه الاخبار الدالة على وجوب الصلوة على ما فيه القلب او على البدن الناقص عن الرأس و اليد و الرجل ، الذى هو الصدر المشتمل على القلب ايضا، على وجوب بقية تجهيزه من الغسل و الكفن و الدفن متوقف على ثبوت الملازمة بين وجوب الصلوة و بين وجوب سائر افعال التجهيز ، و قد منع عنها في المدارك ، لكن الانصاف سقوط المنع عنه مضافاً الى انه يمكن دعوى الانسباق من تلك الروايات على ان ما فيه القلب او البدن الناقص انما يصلى عليه لكونه بمنزلة التام فيفهم منها وجوب بقية اعمال التجهيز ، و لعل تخصيص الصلوة بالذكر لا خصيتها عند الشارع و المتشرعة كما يشعر بها عدم وجدان من وجب عليه الصلوة و لم يجب تغسيله ممن توقف تطهيره عليه مع امكان تغسيله .

و مما يؤيده اعتباراً ان القلب كانه هو الانسان حقيقة لكونه رئيس الاعضاء و محل الاعتقادات التى بها يفوز العبد الى الدرجات العلى ، بل يمكن اثبات وجوب تغسيله بالاجماع على وجوب تغسيل القطعة المشتملة على العظم ، ان الصدر ايضاً منها ، كل ذلك مضافاً الى امكان تسميم وجوب سائر التجهيزات بعدم القول بالفصل ، فلا ينبغى الاشكال في اصل الحكم المذكور .

و لكن ينبغى هنا ذكر امور (الاول) ظاهر المحقق في المعبر اعتبار وجود اليدين مع الصدر في وجوب الاحكام المذكورة ، نظراً الى اخذهما مع الصدر في احكامه في خبر فضل بن عثمان ، (ويندفع) بكون اعتباره مخالفاً مع الاجماع المنقول

بل المحصل ، و لعل ذكر اليدين في الخبر المذكور في كلام الامام عليه السلام لاجل تطبيق الجواب على السؤال الذي ذكر فيه انضمام اليدين مع الصدر ، و الا فالمتسظهر من الخبر هو السؤال عن القطعة المتوسطة من الميت في مقابل الرأس والرجل كما يظهر من قوله فيوجد رأسه في قبيلة و وسطه و صدره و يدها في قبيلة و الباقي منه في قبيلة ، حيث ان الظاهر من عطفه الصدر و اليدين على الوسط هو كون محط سؤاله هو عن الوسط المقابل للطرفين من غير دخل انضمام اليدين اليه ، مضافاً الى دلالة خبر طلحة بن زيد على وجوب الصلوة على البدن الناقص عن الرأس و الرجل و اليدين ، و ضعف سنده منجبر بالعمل .

(الثاني) هل المعتبر في وجوب التجهيز وجود القلب فعلاً او يكفي في وجوبه وجود ما فيه القلب و ان لم يكن القلب موجوداً فيه فعلاً (احتمالان) من اشعار النصوص المتقدمة على اشتراط وجوب الصلوة بوجود القلب ، و من امكان منع الاشعار بارادة محل القلب - كما يظهر بالتدبر في قوله عليه السلام (على النصف الذي فيه القلب) في صحيح علي بن جعفر عليه السلام ، او قوله عليه السلام (يصلى على الذي فيه قلبه) الذي في مرسل البرز نظي ، و لعل الاقوى هو الاول ، ولكن الاحتياط بتجهيز ما فيه القلب مع خلوه عنه فعلاً مما لا ينبغي تركه .

(الثالث) هل المعتبر وجود القلب في محله المقرر له ، او يكفي وجوده مطلقاً - ولو كان في غير محله ، و جهان ، اظهرهما الاول لتبادر المحل الاصلى له من اطلاق القول بما فيه القلب ، و احتمال في الجواهر وجوب الصلوة على ما فيه القلب مطلقاً صدرأ كان او غيره ، و هو بعيد .

(الرابع) هل المعتبر في الصدر تمامه ام يكفي في وجوب تجهيزه وجود بعضه ، و جهان اقواهما الاخير اذا كان ذلك البعض محلاً للقلب ، لاطلاق قوله عليه السلام (ما فيه القلب) .

(الخامس) قد يقال باشعار النصوص بوجود تجهيز القلب المجرد ، و ربما يظهر القول به من بعض العبارات ايضاً ، لكنه ممنوع لمنافاته مع عدم الوجوب في اللحم المجرد عن العظم ، و القلب منه ، الا ان يقال بخروج القلب المجرد عن حكمه

- لو تم اشعار تلك النصوص بوجوب تجهيزه ، و هو لا يخلو عن التأمل .
(السادس) الاقوى في عظم الصدر المجرد عن اللحم وجوب تجهيزه لكونه
بعض الصدر كوجوب تجهيز تمامه ، مضافاً الى ما تقدم من وجوب تجهيز العظم المجرد
مطلقاً و لو كان من غير الصدر فيكون وجوبه في العظم المجرد من الصدر اظهر .

(السابع) ظاهر اطلاق النص و الفتوى في التكفين هو اللف في القطع الثلاث
من الكفن كالميت نفسه ، لكنه لا يخلو عن المنع بالنسبة الى المثزر لعدم دليل على
وجوب اللف به سيما اذا اريد وضع المثزر له كوضعه في الميت ، لانه بعيد ، والانتقال
الى ارادة القطع الثلاث و ان لم تكن تبلك الكيفية ابعد ، لعدم الدليل عليه مع عدم
مساعدة الاستصحاب و قاعدة الميسور لاثبات وجوبه (فالاقوى) عدم وجوب لفه في
المثزر الا اذا كان بعض محله موجوداً ايضاً ، لكن الاحوط القطعات الثلاث مطلقاً
لذهاب الاصحاب ظاهراً الى وجوبها و احتمال انعقاد الاجماع عليه .

(الثامن) ظاهر جملة من الاصحاب وجوب حنوط صدر الميت كوجوب سائر
تجهيزاته حيث انهم اطلقوا القول بمساواة صدر الميت معه في احكامه و قد صرح
العلامة في غير واحد من كتبه ان صدر الميت كالميت في جميع احكامه ، و لكنه
(قده) استشكل في القواعد و النهاية في وجوب حنوطه ، و قال في التذكرة
في منشأ الاشكال : من اختصاص الحنوط بالمساجد و من الحكم بالمساواة (ولا يخفى)
ما في دعوى المساواة في جميع الاحكام ، و ذلك لعدم الدليل عليها ، مع انه على تقدير
تسليمها فانما يسلم فيما اذا وجد مع الصدر شيء من مواضع الحنوط لاختصاص الحنوط
بها (فالاقوى) ما عليه الشهيد و جماعة ممن تأخر عنه من وجوب الحنوط مع وجود
محله و سقوطه مع عدمه ، وعليه فلا يشترط في وجوبه وجود جميع المحال ، بل يجب
حنوط ما يوجد منها و لو كان بعضها .

مسئلة (١٣) اذا بقى جميع عظام الميت بلا لحم وجب اجراء جميع
الاعمال و قد تقدم حكم هذه المسئلة في المسئلة السابقة .

مسئلة (١٤) اذا كانت القطعة مشبهة بين الذكر و الانثى فالاحوط ان
يغسلها كل من الرجل و المرثة .

و قد تقدم الكلام في حكم هذه المسئلة في طى المسئلة الثانية من المسائل

المذكورة في الفصل المعقود لوجوب المماثلة .

(فصل)

في كيفية التمسيل ، يجب تغسيله ثلاثة اغسال ، الاول بماء الصدر ، الثاني بماء الكفور ، الثالث بماء القراح ، و يجب على هذا الترتيب ، و كيفية كل من الاغسال المذكورة كما ذكر في الجنابة فيجب اول اغسل الرأس والرقة وبعده الطرف الايمن وبعده الطرف الايسر ، و العورة تنصف او تغسل مع كل من الطرفين ، و كذا السرة ، و لا يكفي الارتماس على الاحوط في الاغسال الثلاثة مع التمكن من الترتيب ، نعم يجوز في كل غسل رمس كل من الاعضاء الثلاثة مع مراعاة الترتيب في الماء الكثير .

في هذا المتن امور (الاول) المشهور شهرة عظيمة وجوب تغسيل الميت ثلاثة اغسال ، و عن الغنية و الخلاف الاجماع عليه ، خلافاً للمحكي عن سلالر فاكتفى بغسل واحد (و الاقوى) ما عليه المشهور ، للنصوص المعتبرة المستفيضة الامرة بالتثليث ، التي يمر عليك بعضها ، المؤيدة بالتاسي بفعل على عليه السلام في غسل رسول الله ﷺ حيث تواترت الروايات بانه عليه السلام غسله ﷺ ثلاثة اغسال ، و للاحتياط الواجب مراعاته - على القول بلزومه في امثال المقام .

(و يستدل للسلار) باصالة البرائة عن وجوب الزائد عن الواحد عند الشك فيه - بناء على كون المقام مجراها ، و تشبيه غسل الميت بغسل الجنابة ، بل التصريح بكونه هو غسل الجنابة معللاً بخروج النطفة منه بالموت ، و الاخبار الدالة على الامر بغسل واحد لمن مات جنياً ، ففي المروى عن الكاظم عليه السلام عن الميت يموت وهو جنب ، قال عليه السلام غسل واحد ، و في خبر ابي بصير عن احدهما عليهما السلام في الجنب اذا مات ، قال ليس عليه الاغسلة واحدة ، و غير ذلك من الاخبار .

(و الجواب) عن ذلك ان الاصل ينقطع بالدليل ، لو سلم جريانه في المقام و عدم وجوب الرجوع الى الاحتياط ، و التشبيه منصرف الى ارادة الكيفية - لا المشابهة من كل وجه حتى في الوحدة ، مع انه على تقدير دلالة على ذلك لا يصلح للاستناد ، لمعارضته مع ما دل على وجوب التثليث ، و الواجب هو الاخذ به ، و الاخبار الامرة

بكفاية غسل واحد فيمن مات جنباً انما تدل على كفاية غسل واحد في مقابل ضم غسل اخر اليه للجنابة ، لا في قبال تثليث غسله ، اذ غسل الميت - المقابل مع ضم غسل الجنابة اليه - واحد ، و ان كان مشتملا على اغسال متعددة .

و لذا قال في المختلف : غسل الميت عندنا واحد الا انه يشتمل على اغسال متعددة ، بل في بعض الاخبار ما هو الظاهر في ذلك ، ففي خبر حريز عن زرارة عن الباقر عليه السلام في ميت مات و هو جنب كيف يغسل و ما يجزيه من الماء ، قال عليه السلام يغسل غسلًا واحداً يجزى ذلك للجنابة و لغسل الميت لانهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة .

(الامر الثاني) المشهور وجوب كون احد الاغسال الثلاثة بماء السدر و الاخر بماء الكافور و الثالث بالماء القراح (بفتح القاف) و عن الغنية و الخلاف : الاجماع عليه ، و يدل عليه من الاخبار صحيح ابن مسكان عن الصادق عليه السلام في غسل الميت قال عليه السلام : اغسله بماء و سدر ثم اغسله على اثر ذلك غسله اخرى بماء كافور و ذريرة - ان كانت - و اغسله الثالثة بماء قراح ، قلت ثلاث غسلات لجسده كله ، قال عليه السلام نعم . و في معناه غيره .

خلافاً للمحكي عن ابن حمزة و ابن سعيد من استحباب الخليل بعد الاعتراف بوجوب تعدد الاغسال ثلاثاً ، و لازم قولهما باستحباب الخليل هو القول باستحباب الترتيب بين الاغسال ايضاً ، حيث ان وجوب الترتيب بينها لا يجامع مع القول باستحباب الخليل الا بالوجوب الشرطي بمعنى انه لو اراد التمسك مع الخليل يقدم السدر على الكافور و الكافور على القراح (و كيف كان) فلو تمت نسبة استحباب الخليل اليهما يمكن ان يستدل لهما باطلاق ما ورد من ان غسل الميت كغسل الجنابة ، حيث ان عموم التشبيه يقتضى عدم وجوب الخليل في غسله كما لا يجب في غسل الجنابة . قال الشيخ الاكبر (قدمه) في الطهارة : و لا ريب في ضعفه ، و هو كذلك لمنع عموم التشبيه - كما تقدم - و انه على تقدير تسليمه فاللازم تخصيصه بمادل على وجوب الخليل فيه ، وهو الاجماع المحكي المعتضد بالشهرة العظيمة و صحيح ابن مسكان المتقدم و ما في معناه .

(الامر الثالث) يجب الترتيب بين الاغسال الثلاثة - على ما تقدم - وهو المشهور المعروف ، و يدل عليه صحيح ابن مسكان المتقدم ، خلافاً لما ينسب الى ابن حمزة من القول بنفى اعتباره . (وربما يستدل له) باطلاق خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام قال يغسل الميت ثلاث غسالات مرة بالسدر و مرة بالماء يطرح فيه الكافور و مرة اخرى بالماء القراح (و فيه اولاً) ان الظاهر من الخبر كونه عليه السلام فى مقام بيان اعتبار الغسالات الثلاث فى مقابل كفاية الغسل الواحد - لا فى مقام بيان كل ما يعتبر فيه حتى يتمسك لنفى اعتبار الترتيب فيه بعدم بيانه (و ثانياً) انه يكفى فى بيان الترتيب فيه ما ذكر فيه من تقديم ما بالسدر على ما يطرح فيه الكافور و التعبير عن الاخير بقوله: مرة اخرى بالماء القراح - ان مع عدم الترتيب و تقديم الغسل بالماء القراح لا يصدق عليه الغسل (مرة اخرى)

(و ثالثاً) انه على تقدير تسليم اطلاقه يجب تقييده بصحيح ابن مسكان و ما فى معناه مما يدل على اعتبار الترتيب قضاء لحكم المطلق و المقيد مع عدم معلومية القائل بنفى اعتبار الترتيب - و ان نسب الى ابن حمزة الا انها مشكوكة لاحتمال كون نفيه لاجل زها به الى عدم وجوب الخليط ، لا انه مع قوله بوجوده قائل بعدم اعتبار الترتيب ، و عليه فيمكن دعوى الاجماع على وجوبه ممن يقول بوجوب الخليط ، وعلى هذا يمكن تضعيف الدليل على نفي اعتباره (رابعاً) بانه على تقدير الاغماض عن لزوم حمله على المقيد يجب طرحه ، لعدم حجتيه بالاعراض عنه على ما هو طريقنا فى حجية الخبر - فلا محيص عن القول بوجوب الترتيب .

(الامر الرابع) ظاهر الادلة المتقدمة الدالة على اعتبار الترتيب هو شرطية الترتيب فى صحة الغسل ، فلو اخل به بطل الغسل و وجب استينافه على ما يحصل به الترتيب - ان امكن - من غير فرق بين ان يكون الاخلال به عمدياً او غيره ، لان الاصل فى كل شرط هو كونه شرطاً مطلقاً الا ان يقوم دليل على خلافه ، و شرطية الترتيب هنا ثابتة بظهور ادلة وجوبه فى كونه شرطاً ، و احتمال القول بوجوبه تعبداً ضعيف فى الغاية ، و لم يقم دليل على اختصاص شرطيته بصورة العمد ، فما عن التذكرة والنهائية

من انه لو اخل بالترتيب فقدم الكافور او القراح فى الاجزاء و عدمه و جهان ، من حصول الانقاء ، و من مخالفة الامر - مما لا وجه له ، بل الصواب هو عدم الاجزاء (الامر الخامس) يجب ان تكون كيفية كل غسل من الاغسال الثلاثة كغسل الجنازة فيبدء بغسل الرأس و الرقبة ثم بالشق الايمن ثم الايسر ، و فى الجواهر : بلا خلاف اجده فى شىء من ذلك بل عليه الاجماع فى الانتصار و المعتبر و الذكرى و غيرها ، و فى التذكرة نسبتها الى علمائنا (انتهى) .

و يستدل لذلك من الاخبار بموثق عمار عن الصادق عليه السلام انه سئل عن غسل الميت ، قال تبدء فتطرح على سوئته خرقة ثم تنضح على صدره و ركبتيه من الماء ثم تبدء فتغسل الرأس و اللحية بسدر حتى تنقيه ثم تبدء بشقه الايمن ثم بشقه الايسر و ان غسلت رأسه و لحيته بالخطمي فلا بأس و تمر يدك على ظهره و بطنه بجرة من ماء حتى تفرغ منها ثم بجرة من كافور و تجعل فى الجرة من الكافور نصف حبة ثم تغسل رأسه و لحيته ثم شقه الايمن ثم شقه الايسر و تمر يدك على جسده كله و تنصب رأسه و لحيته شيئاً ثم تمر يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من مخرجه ما خرج و يكون على يدك خرقة تنقى بها دبره ثم ميل برأسه شيئاً فتنفضه حتى يخرج من منخره ما خرج ثم تغسله بجرة من ماء القراح فذلك ثلاث جرار فان زدت فلا بأس و تدخل فى مقعدته من القطن ما دخل ثم تجففه بثوب نظيف ثم تغسل يديك الى المرافق و رجليك الى الكعبين ثم تكفنه تبدء و تجعل على مقعدته شيئاً من القطن و زيرورة (١) و تضم فخذيته ضمماً شديداً . (الى ان قال) الجرة الاولى التى يغسل بها الميت بماء السدر و الجرة الثانية بماء الكافور يفت فيها فناً قدر نصف حبة و الجرة الثالثة بالماء القراح .

(وهذا الخبر - كما ترى - كالصريح فى وجوب الترتيب بين الرأس و بين الجانب الايمن و بين الجانب الايسر ، كما انه الصريح فى وجوبه بين الغسل بماء السدر و بين (١) ذررت الحب و الملح و الدواء : فرقته ، و منه الذيرورة ، و هى ما يفرق على الشىء للتطيب و ربما تخصص بقات قصب الطيب ، وهو قصب يجاء به من الهند كانه قصب النشاب ، و قال فى المبسوط انه يعرف بالقحه - بالفاف و المهمله - و قال ابن ادريس هى نبات طيب غير معهود و يسمى بالانجان بالضم و التشديد و فى المعتبر انها الطيب المسحوق (وافى)

الغسل بماء الكافور و بين الغسل بالماء القراح ، و اشتماله على ذكر بعض المندوبات لا يضر بالتمسك به لوجوب الترتيب في كل غسل من اغساله بين الاعضاء .

و يدل على المطلوب ايضاً خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام اذا اردت غسل الميت فاجعل بينك و بينه ثوباً يستر عنك عورته اما قميصاً و اما غيره ثم تبدء بكفيه و رأسه ثلاث مرات باليسر ثم سائر جسده و ابدء بشقه الايمن (و خبر الكاهلي) عن الصادق عليه السلام ، و فيه : ثم تحول الى رأسه فبدء بشقه الايمن من لحيته و رأسه ثم تثنى بشقه الايسر من رأسه و لحيته و وجهه و اغسله برفق و اياك و العنف و اغسله غسلاً ناعماً ثم اضجعه على شقه الايسر ليبد و لك الايمن ثم اغسله من قرنه الى قدمه - و امسح يدك على ظهره و بطنه - ثلاث غسلات ثم رده الى جانبه الايمن حتى يبد و لك الايسر فاغسله ما بين قرنه الى قدمه - الى ان قال (في كيفية الغسلة الثانية التي بماء الكافور) ثم تحول الى رأسه فاصنع كما صنعت اولاً بلحيته من جانبيه كليهما و رأسه و وجهه بماء الكافور ثلاث غسلات ثم رده الى جانبه الايسر حتى يبدو لك الايمن فاغسله من قرنه الى قدمه ثلاث غسلات ثم رده الى الجانب الايمن حتى يبدو لك الايسر فاغسله من قرنه الى قدمه - الى ان قال عليه السلام - ثم اغسله بماء قراح كما صنعت اولاً تبدء بالفرج ثم تحول الى الرأس و اللحية والوجه حتى تصنع كما صنعت اولاً بماء قراح .

و اشتمال هذا الخبر ايضاً على ذكر بعض المستحبات لا يضر بالتمسك به لوجوب الترتيب بين الاعضاء ، كما لا يضر به اشتماله على تكرار غسل الرأس و الوجه مع غسل كل جانب بقوله عليه السلام من قرنه الى قدمه ، لامكان حمله ايضاً على الاستحباب (و يؤيده) ما في خبر يونس من قوله عليه السلام ثم اضجعه على جانبه الايسر و صب الماء من نصف رأسه الى قدمه مكان ما في خبر الكاهلي من قرنه الى قدمه ، و لعل الامر بادخال الرأس او بعضه في غسل الجانبين للتأكيد في تنظيف الرأس حيث انه كلما كثر غسله صار انظف ، او يحمل على ان المراد من القرن منتهى الرأس من طرف البدن ، مع انه على تقدير بقاءه على ظاهره من وجوب غسل الرأس مع غسل الجانبين

كما يحكى القول به عن الصدوق فى الفقيه و الشيخ فى المبسوط فهو امر زائد على وجوب الترتيب بين الاعضاء ولا يضر اشتمال الخبر عليه - مع عدم القول به - بالتمسك بالخبر لوجوب الترتيب بين الاعضاء كما لا يخفى .

(و مما ذكرنا يظهر) عدم الضرر فى التمسك به اشتماله على الترتيب بين جانبي الرأس فى قوله عليه السلام فابدء بشقه الايمن من لحيته و رأسه ثم تشنى بشقه الايسر من رأسه و لحيته و وجهه ، ان هو محمول ايضاً على الندب مع عدم القائل بوجوب الترتيب بين شقيه اصلاً ، و من صحة الاستدلال بخبر الكاهلى يظهر صحة الاستدلال بخبر يونس ايضاً فلا حاجة الى نقله .

(و يستدل ايضاً) بالاخبار الكثيرة الواردة فى تشبيه غسل الميت بغسل الجنابة او فى كونه هو هو معللاً بصيرورة الميت جنباً بخروج النطفة منه عند الموت و ان كان هذا التعليل اخفى من الحكم المعلل به (و كيف كان) فلا ينبغي التامل فى الحكم بكون غسل الميت كغسل الجنابة فى وجوب الترتيب فيه بين الاعضاء .

(الامر السادس) ظاهر الاكثر فى حكم السرة و العورة فى غسل الجنابة هو ادخالهما فى الجانبين بالتوزيع بمعنى غسل النصف الايمن من كل منهما مع الجانب الايمن و النصف الايسر مع الجانب الايسر مستدلين بحسنة زرارة التى ثلث فيها اعضاء الغسل بذكر الرأس و المنكب الايمن و الايسر من غير تعرض للسرة و العورة فانها تدل على عدم كونهما مستقلين فى الغسل و الا يلزم تربيعة الاعضاء المنافى مع الرواية و ليستا مما يجب غسلهما مع الرأس قطعاً و لا مما يسقط غسلهما رأساً لوجوب اصال الماء الى جميع البدن من القرن الى القدم فينحصر فى ادخالهما فى الجانبين ، وحيث لا مرجح لادخالهما فى احد الجانبين معيناً يوزع بينهما .

و لا يخفى ان هذا لا يثبت التوزيع ، لامكان ادخالهما بتمامها فى احد الجانبين تخبيراً ، حيث لا معين فى البين بعد عدم خروجهما منهما ، و الاحتياط بغسلهما بتمامها مع كل من الجانبين مما لا ينبغي تركه ، و قد مر الكلام فى ذلك فى مبحث غسل الجنابة .

(الامر السابع) المحكى عن العلامة و الفخر والشهيد في الذكري والمحقق الثاني و صاحب الرياض قدس الله اسرارهم جواز الاكتفاء في تغسيل الميت بالارتماس و غمسه في الماء الكثير فيسقط الترتيب بين الاعضاء حينئذ كغسل الجنابة (واستدلواله) بعموم تشبيهه بغسل الجنابة بل التصريح بكونه هو هو معللا بصيرورة الانسان جنبا بالموت ، و يمكن ان يستدل له ايضاً باتحاد كيفية الغسل في الشرع و انها في الواجب منه و المستحب واحدة ، و اذا ثبت وقوع الغسل في غير غسل الميت بالترتيب و الارتماس يكون في غسله ايضاً كذلك قضاء لحكم الاتحاد في الكيفية ، و المحكى عن التذكرة و النهاية و المدارك الاشكال في صحة الارتماس و احتمله في جامع المقاصد و قوى عدم صحته في كشف اللثام و استظهره في الجواهر مستدلاً بالاصل - اى قاعدة الاشتغال - و لظاهر الفتاوى و معقدالاجماع و لظاهر الاخبار المفصلة لكيفيته ومنع ظهور التشبيه في العموم بل ربما يدعى ظهور التشبيه في خصوص الترتيب لكونه هو المعروف في غسل الجنابة في تلك الازمان (و اورده عليه) الشيخ الاكبر (قدده) في الطهارة بان هذه الدعوى انما تطرق في صحيحة ابن مسلم الدالة على التشبيه دون المستفيضة الدالة على ان الميت جنب يغسل غسل الجنابة و كذا الاخبار الدالة على ان المقصود تنظيف الميت ، و قال (قدده) فالقول باجتزاء الارتماس لا يخلو عن قوة و ان كان الاحوط خلافه .

(اقول) اما الاخبار المستفيضة الدالة على اتحاد غسل الميت مع غسل الجنابة فلا يستفاد منها ازيد من حكمة تشريعه لانه هو هو حقيقة ، كيف و ان غسل الميت يجب على الاحياء لاعلى الميت نفسه ، و التكليف بازالة الجنابة انما هو متوجه الى الجنب نفسه و لا يجب على غيره ازالتها عن الجنب لكي يجب على الاحياء تغسيل الاموات لاجله ، مع ما في هذه الحكمة من الخفاء و الغموض لعدم وضوح خروج النطفة التي هي مبدء خلق الانسان بالموت عنه ولاصيرورة الانسان بخروجها عنه جنبا ، حيث ان الجنابة تحصل بخروج المنى الذي هو مبدء خلق انسان آخر لا الذي هو مبدء خلقه نفسه ، و لذلك حملته في الوافي على البدن المثالي الذي يرى الانسان نفسه

في النوم - الى ان قال - و اطلاق التربة و الطينة عليه باعتبار كونه مادة و اصلا في خلق الانسان بما هو انسان - اعنى من حيث روحه - و ان كان ما افاده في بيانه اغمض .

(و بالجملة) فلا يمكن الالتزام بكون غسل الميت هو غسل الجنابة حقيقة ، مع انه على تقدير الالتزام به فاثبات جواز الارتماس بذلك اول الكلام ان لم يرد دليل على جواز الارتماس في غسل الجنابة على وجه العموم حتى يشمل غسل الميت ايضاً ، لاحتمال ان تكون للجنابة الحاصلة من الموت خصوصية لا ترتفع الا بالغسل الترتيبي كما ورد بيانه في كيفية غسل الميت من غير اشارة فيها الى حصوله بالارتماس ، و هذا الاحتمال ليس بكل البعيد بعد تحقق اختلاف غسل الميت مع غسل الجنابة في بعض الكيفيات كتعدده دون الجنابة و اعتبار الخليطين في بعض اغساله دونها ، فلعله في الترتيب و الارتماس ايضاً كذلك فيحتاج الى دليل ليعلم منه الغاء تلك الخصوصية الموجبة لتعين الترتيب فيه او عموم دليل يثبت به جواز الارتماس حتى فيه ايضاً ، و كلاهما مفقود ان في المقام .

و اما الاخبار الدالة على ان المقصود من غسل الميت هو التنظيف فهي لا تدل على كفاية حصول التنظيف كيفما اتفق ، بل لابد في حصوله كيفية خاصة في التمسيل من التعدد و الخليط و كونه على وجه قربي عبادي فمجرد كونه للتنظيف لا يقتضي الاكتفاء بحصوله و لو على وجه الارتماس (فالاقوى) اعتبار الترتيب و عدم جواز الاكتفاء بالارتماس ، لكن المراد به عدم الاجزاء به عن الترتيب لا عدم جواز الترتيب ارتماساً بغسل الرأس و كل من الجانبين ارتماساً فقد ادعى الشيخ الاكبر (قده) الاتفاق على جوازه كدعواه الاتفاق على عدم الاجتزاء بالارتماس عن الترتيب بين الاغسال هذا ، و لكن الاحوط ايضاً صب الماء على الاعضاء لكونه هو المعهود من غسل الميت و عدم معهودية غمس الميت في الماء و لاشتمال الاخبار الواردة في كيفية غسله على الصب و التعبير بالجرة و الجرار ، و خروجاً عن خلاف من اوجب ذلك في غسل الجنابة و لم يكف بالارتماس - و ان كان ضعيفاً - حسبما تقدم في مبحث الجنابة .

ثم ان اعتبار الرمس في الماء الكثير (كما في المتن) من جهة تنجس الماء

القليل بملاقاته مع العضو المعسول به، ولا يقاس بما لو ورد الماء على الشيء المتنجس، لقيام الدليل على عدم حصول التنجس به، المفقود في الماء المورد، لكن يمكن القول بعدم الاشتراط في الغسلتين الأوليين بناء على عدم اشتراط الاطلاق فيهما وانها شرعا لمكان التنظيف وازالة الوسخ عن الاعضاء و ان الطهارة الخبثية والحدثية تحصل في الميت بالغسلة الثالثة الحاصلة بالماء القراح، وسيأتي البحث عن ذلك في المسائل الالنية، والله العالم باحكامه.

مسئلة (١) الاحوط ازالة النجاسة عن جميع جسده قبل الشروع في الغسل و ان كان الاقوى كفاية ازالتها عن كل عضو قبل الشروع فيه.

في هذه المسئلة امران (احدهما) انه تجب ازالة النجاسة العارضة على بدن الميت قبل غسله حتى يرد الغسل على البدن الطاهر عنها - من غير خلاف كما في المعبر، و اجماعاً كما في غير واحد من كتب الاصحاب، وفي المدارك ان هذا الحكم مقطوع به بين الاصحاب (و يدل على ذلك) ما دل على وجوب ازالتها عن بدن الجنب - حسبما تقدم في مبحث الجنابة - بضميمة ما دل على المساواة بين غسل الجنابة و غسل الميت او ان غسل الميت هو غسل الجنابة (و خبر الفضل بن عبد الملك) عن الصادق عليه السلام في الميت، قال عليه السلام اقعده و اغمز بطنه غمزاً رقيقاً ثم طهره من غمز البطن ثم تضجعه ثم تغسله (و خبر معاوية بن عمار) قال امرني ابو عبدالله عليه السلام ان اعصر بطنه ثم اوضيه بالاشنان ثم اغسل رأسه (و خبر يونس) و فيه : ثم اغسل فرجه و نقه (و خبر الكاهلي) و فيه : ثم ابدء بفرجه بماء السدر والحرص (١) فاغسله ثلاث غسلات (و خبر العلاء) في رجل قتل فقطع رأسه في معصية الله، قال عليه السلام اذا قتل في معصية الله يغسل اولاً منه الدم ثم يصب عليه الماء صباً .

و علله في المعبر بان المراد تطهيره و اذا وجب ازالة الحكمية فوجوب ازالة العينية عنه اولي، و لثلا ينجس ماء الغسل بملاقاتها (انتهى) و ليعلم ان في الميت يتصور نجاسات (منها) تلتخ بدنه بعين من اعيان النجاسات كالدم الذي فرضه في

خبر العلاء او الذي يخرج من بطنه من النجاسات الذي فرض في خبر الفضل (ومنها) تنجس بدنه بملاقاته مع شيء من النجاسات (و منها) نجاسة بدنه بعروض الموت عليه و صيرورته ميتة بناء على عدم الفرق في نجاسة الميتة بين ميتة الانسان و بين سائر الميتات مماله الدم السائل ، خلافاً لما ينسب الى المرتضى من عدم نجاسة ميتة الانسان - و ان منع عن النسبة اليه - بل في المدارك ان المحقق في المعبر يحكى عن السيد في شرح الرسالة التصريح بنجاسته ، و عن الشيخ في الخلاف اجماع الفرقة على ذلك (انتهى ما في المدارك) لكنني لم ار في مبحث نجاسة الميتة في المعبر ما حكاه في المدارك عنه ، و لعله نقله عن موضع اخر منه ، الا انه في ذاك المبحث ادعى اطلاق علمائنا على نجاسته نجاسة عينية كغيره من ذوات الانفس السائلة (و منها) صيرورته محدثاً بحدث الموت مثل صيرورة الانسان جنباً او محدثاً بحدث مس الميت.

ان اظهر ذلك فنقول ظاهر ما في المعبر من التعليل هو الاستدلال لوجوب تطهيره امام الغسل بامرين - احدهما - ان المراد من تغسيل الميت تطهيره ، و اذا وجب ازالة النجاسة الحكمية عنه فوجوب ازالة العينية اولى ، و يمكن ان يكون مراده من الحكمية هو الحدث الحاصل فيه بسبب الموت و من العينية هو التنجس الحاصل فيه بملاقاته مع النجاسة ، و يمكن ان يكون مراده من الحكمية هو القذارة الحديثة و النجاسة الخبثية الحاصلة في بدنه بالموت و صيرورته ميتة و التنجس الحاصل بملاقاته مع النجاسة العارضة عليه ، و من العينية هي نفس تلك النجاسة العارضة كالدنم و نحوه ، و لعل هذا الثاني اهدى بعبارة .

(الامر الثاني) هو صون ماء الغسل من التنجس بملاقاته مع النجاسة (و كيف كان) فالظاهر منه هو الاستدلال بلزوم ازالة عين النجاسة لاولويتها عن وجوب ازالة النجاسة الحكمية و لصون الماء عن التلطيخ بها (ولا يخفى) انه على هذا لا يدل دليله على وجوب تطهير بدن الميت عن النجاسة العرضية قبل الغسل حتى يورد عليه - تارة - بان بدن الميت نجس بالنجاسة الذاتية فلا يقبل التنجس بالنجاسة العرضية كما ان الدم النجس لا يتنجس بملاقاة البول مثلاً (و اخرى) بانه على تقدير تنجسه بملاقاة النجس

لا يقبل التطهير كما ان الدم لو قيل بتنجسه بملاقاته مع البول لا يطهر بالتطهير .
بل المستفاد من دليله هو وجوب ازالة عين النجاسة عن بدن الميت معللا بان
وجوب تغسيله انما هو لاجل ازالة النجاسة عنه، ومع وجوب ازالة النجاسة الحكيمية-
اعنى بها الخبثية الحاصلة بالموت و صيرورته ميتة و كذا الحديثية الحادثة بالموت
ايضا - تكون ازالة عين الخبث عنه اولى بالوجوب، و على ذلك فيكفى ازالة عين الخبث
عنه - و لو بغير الماء - كما يؤيده ما فى خبر عمار عن الصادق عليه السلام ، و فيه :
ثم تمر يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من مخرجه ما خرج و يكون على يدك
خرقة تنقى بها دبره - حيث جعل عليه السلام تنقية الدبر عما خرج منه بالخرقة بمعنى
ازالة عين ما خرج منه و لو بغير الماء ، و حينئذ لا يجب تطهيره عن النجاسة العرضية
بالماء اصلا ، فضلا عن وجوب غسل كل عضو منه قبل الشروع فى غسله (بالضم) فضلا
عن وجوب غسل جميع اعضائه قبل الشروع فى تغسيله - هذا - و لكن الظاهر كون
هذا مخالفاً مع ما ذهب اليه المشهور بل لعل الاجماع على خلافه ، و سنوضح ما هو
الحق فى ذلك ، هذا ما ظهر لى من عبارة المعتبر و الذكرى .

و لكن الشيخ الاكبر (قدس) فى الطهارة استفاد من عبارتهما الاستدلال بوجوده
ثلاثة و هى توقف تطهير الميت على ازالة النجاسته عن بدنه، و او لوية ازالة النجاسته
العينية عن ازالة النجاسة الحكيمية ، و صون ماء الغسل عن النجاسته ، و قال بان
مقتضى الاول و الاخير هو الوجوب الشرطى ، و مقتضى الثانى هو الوجوب النفسى .

(و كيف كان) فقد استشكل على وجوب تطهيره بوجهين (احدهما) ان بدن
الميت قبل الغسل ميتة نجس العين - بناء على المشهور من نجاسته كسائر الميتات الا
انه قابل للتطهير بالتغسيل و لا يتصور تطهيره من نجاسته العرضية قبل تغسيله ، لان
نجس العين لا يطهر و لا يصح تطهير الدم مثلا عن تنجسه بالبول ، قال فى كشف اللثام:
بدن الميت نجس منجس للماء لا يطهر الا بعد التغسيل فالتقديم ممتنع الا ان تجوز
الطهارة من نجاسة دون اخرى و لم يعهد (انتهى) .

واجيب عنه بان النجاسة و الطهارة امران توقيفان فلا استحالة فى ان يتأثر

بعض اعيان النجاسات بملاقاته لنجاسة اخرى و كان مما يرتفع اثره بغسله بالماء فلا مانع عن صحة الالتزام به اذ ادل عليه الدليل (و لا يخفى) ان ما ذكر في الجواب و ان لم يكن ممتنعاً عقلاً ، لكن الانصاف انه لم يعهد ذلك شرعاً مع ما في قيام الدليل عليه - كما ستعرف -

(و ثانيهما) ان ازالة النجاسة العرضية عن بدنه ممتنعة لملاقاة ماء الازالة لبدنه المفروض كونه نجس العين قبل التمسيل (و اجيب عنه) بانه بعد ازالة النجاسة عن بدن الميت قبل تغسيله و قيام الاجماع بل الضرورة على طهره بالتغسيل و لو كان ملوثاً قبله بالنجاسة العرضية يدور الامر حينئذ بين احد امور : اما عدم انفعال الميت بالنجاسة العرضية ، او عدم انفعال ماء الازالة عن ملاقاته نجس العين اعنى الميت قبل تغسيله ، او كفاية صب واحد لرفع النجاسة العينية و العرضية ، و الاول ضعيف بما ثبت من انفعال الاعيان النجسة بملاقاة نجاسة اخرى عند الاختلاف في الحكم كما في مثل الاستنجاء بالاستجمار ، حيث انه لا يكفي الاستجمار مع ملاقاته نجاسة خارجية للمحل ، فيدور الامر بين احد الامرين الاخرين ، و حيث لا مرجح لاحدهما على الاخر فيرجع الى الاصل الجارى فى المقام و هو اصاله بقاء النجاسة العرضية بعد صب الماء عليه لتغسيله ، فيتعين الاخذ بالاحتمال الثانى عملاً - اعنى عدم انفعال ماء الازالة عن ملاقاته الميت حال نجاسته الذاتية - هكذا افاده الشيخ الاكبر (قده) .

و الاقوى فى النظر بالنسبة الى هذا التريد و الدوران كفاية الصب الواحد للغسل الرافع للنجاسة العرضية و الغسل - بالضم - الرافع للنجاسة الذاتية لان وجوب الازالة توصلى لا يتوقف حصولها على القصد ، فلو غسل البدن بقصد غسل الميت تتحقق الازالة جزماً فيرتفع التكليف بها لحصول الغرض كما يرتفع التكليف عن الغسل لحصول الامتثال اللهم الا ان يدل دليل على اشتراط صحة تغسيله بازالة النجاسة عن بدنه قبل غسله تعدياً .

و ما يستدل به او يمكن الاستدلال به اما دعوى الاجماع على اشتراطها او الاخبار الدالة على ان غسل الميت مثل غسل الجنابة او انه هو هو ، او الاخبار الواردة

في كيفية غسله من الامر بانقاء بدنه عن النجاسة او ازالة النجاسة عنه او غسل فرجه ثلاثاً قبل كل غسل كغسل يديه .

و شىء منها لا يثبت اشتراط صحة غسله - بالضم - اما الاجماع فلعدم الوثوق بارادة المجمعين ازيد من ازالة العين و لو بغير الماء ، و اما الاخبار الدالة على ان غسله مثل غسل الجنابة او عينه فهي لا تفيد وجوب اجراء الماء على المحل المتلطح بالنجاسة من بدنه تعبداً بعد ازالة عينها عنه من دون ان يفيدته التطهير الا على القول بعدم النجاسة الذاتية بطر و الموت و هو مما لا يمكن القول به بل لعل الاجماع على خلافه ، و اما الاخبار الواردة في كيفية غسله فلا يدل على وجوب تطهيره بالماء بعد ازالة العين عنه ، كيف و قد عرفت ان في موثقة عمار وضع الخرقه على اليدين لانقاء دبره ، و ما ورد من الامر بغسل الفرج ثلاثاً قبل كل غسل محمول على الاستحباب كما سيظهر ، فليس في البين شىء يمكن ان يستظهر منه وجوب اجراء الماء على بدنه بعد زوال النجاسة عنه (و منه يظهر) ان الاقوى بناء على اعتبار اجراء الماء على المحل المتلطح من بدنه بالنجاسة بعد زوالها عنه هو كفاية اجرائه على كل عضو قبل الشروع في تغسيله ، و لا يحتاج الى صب الماء على جميع بدنه قبل الشروع في غسله كما في غسل الجنابة ايضاً ، و قد مر الكلام في ذلك مستوفى في مبحث غسل الجنابة .

مسئلة (٢) يعتبر في كل من السدر و الكافور ان لا يكون في طرف الكثرة بمقدار يوجب اضافته و خروجه من الاطلاق و في طرف القلة يعتبر ان يكون بمقدار يصدق انه مخلوط بالسدر او الكافور و في الماء القراح يعتبر صدق الخلوص منهما ، و قدر بعضهم السدر برطل و الكافور بنصف مثقال تقريباً لكن المناط ما ذكرنا .

في هذه المسئلة امور (الاول) انه قد وقع الخلاف في التعبير عن مقدار ما يعتبر من السدر و الكافور في غسل الميت ، فالمعروف ما في المتن من اعتبار عدم خروج الماء عن الاطلاق مع حصول صدق اسم الخليط و ذلك لوضوح اعتبار الماء المطلق في الغسل فلا يصح مع خروج الماء عن صفة الاطلاق كما لا يكفي كون الخليط

قليلاً جداً بحيث لا يصدق على الماء انه ماء فيه شىء منهما (و يدل على ذلك) صحيح ابن مسكان ، وفيه ، اغسله بماء و سدر ثم اغسله على اثر ذلك بماء و كافور و زبرية ان كانت (الحديث) و صحيح يعقوب ، وفيه و يجعل فى الماء شىء من السدر و شىء من الكافور .

خلافاً للمحكى عن المدارك و الذخيرة و الحدائق فجزوا بالماء الذى يصير مضافاً بادخال السدر فيه، و نسب الى المفيد و سار ايضاً، لان المفيد قدر السدر برطل و سار قدره برطل و نصف ، بناء على ان الرطل من السدر يوجب اضافة الماء المختلط به ، و مال اليه فى الجواهر بعض الميل (و يستدل له) باطلاق خبر الكاهلى ، و فيه: ثم ابدء بفرجه بماء السدر و الحرض فاغسله ثلاث غسالات و اكثر من الماء فامسح بطنه مسحاً رقيقاً ثم تحول الى رأسه و ابدء بشقه الايمن - الى ان قال - و اغسله غسلا ناعماً (الحديث) فان اطلاق قوله عليه السلام بماء السدر يشمل ما اذا صار الماء مضافاً - لو لم ندع اظهاريته فيه -

(و صحيح الحلبي) و فيه : ثم تبده بكفيه و رأسه ثلاث مرات بالسدر ثم سائر جسده و ابدء بشقه الايمن - الى ان قال - فاذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مرة اخرى بماء و كافور و شىء من حنوطه ثم اغسله بماء بحت مرة اخرى حتى اذا فرغت من ثلاث غسالات جعلته فى ثوب نظيف . فان الظاهر من قوله عليه السلام غسله بالسدر هو شموله للماء المضاف بسبب الاختلاط بالسدر .

و اظهر من هذين الخبرين خبر يونس ، و فيه : ثم اغسل رأسه بالرغوة و بالغ فى ذلك و اجتهد ان لا يدخل الماء منخريه و مسامعه (الحديث) فان الغسل بالرغوة لا يكون الا بالمضاف بل لعله لا يصدق عليه الغسل بالماء المضاف ايضاً .

و الاقوى هو القول الاول للاصل - اى قاعدة الاشتغال - و تنزيل غسل الميت منزلة غسل الجنابة ، بل التعمير بانه هو هو مع القطع باعتبار الماء المطلق فى غسلها ، و لا ظهريه صحيح ابن مسكان و صحيح سليمان بن خالد فى دلالتها على اعتبار الماء المطلق فيما يختلط بالسدر ، و تقييد ما استدلوا به على الاجتزاء بالماء المضاف -

لو سلم دلالاته على الاجتزاء به بالاطلاق مع امكان دعوى انصرافه الى الماء المطلق - لما فى نفس الاخبار التى استدلو بها مما يظهر منه ارادة خصوص الماء المطلق المختلط بالسدر كما فى خبر الكاهلى من قوله عليه السلام فاغسله بماء من قرنه الى قدمه ، و ظهور ما فى صحيح الحلبي من قوله عليه السلام فاذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مرة اخرى بماء و كافور و بشيىء من حنوطه ثم اغسله بماء بحت غسلة اخرى . ان الظاهر ان الغسلة الاولى بالسدر كالغسلة الثانية بالماء الذى فيه شيىء من الكافور و الثالثة التى بالماء البحت ، و من المعلوم ظهوره فى ارادة الغسل بالماء المطلق فى الغسلتين الاخيرتين فتكون الغسلة الاولى مثلهما .

و اما الغسل بالرغوة ، المامور به فى خبر يونس فلا ينفك عن صب الماء بعده لازالة الرغوة فهى ليست مما يغسل بها بل مما يمسح بها فيكون حكمها حكم نفس السدر فالغسل بها انما هو الغسل بالماء المسبوق بالمسح بها ، و على تقدير تسليم الظهور فلا بد من تقييد ذلك بادلة القول الاول (و توهم) كون المطهر للميت هو الغسلة الاخيرة التى بالماء القراح و ان الغرض من الاولين التنظيف و حفظ البدن من الهوام بالكافور لان رائحته تطردها - كما احتمله الشهيد (قده) فى الذكرى - (بعيد) فى الغاية مخالف مع ما هو الظاهر من تلك الاخبار من اعتبار ثلاث غسلات فى غسل الميت (و بالجملة) فلا محيص عن الالتزام باعتبار بقاء اطلاق الماء ، وهذا فى الماء المختلط بالكافور لعله اظهر بل لم يقع خلاف فيه ، و انما الخلاف فى خصوص ماء السدر .

و المنسوب الى المفيد فى المقنعة ايجاب كون السدر بقدر الرطل كما ان المحكى عن القاضى فى المهذب ايجاب كونه بقدر رطل و نصف ، ولم يظهر مرادهما من الرطل و انه هل هو العراقى منه او غيره كما لا صراحة فى كلامهما فى ارادة وجوب ذلك و لم يعلم دليل لهما على ذلك على تقدير ارادتهما الايجاب بل و لا دليل على رجحانه ايضا - و ان لم يكن بأس باستعماله اذا لم يوجب ذلك اضافة الماء - و نسب فى الشرايع ايجاب سبع و رقات من السدر الى القيل و صرح شراحه بعدم ظهور قائله

و ليس له دليل ايضاً الا ما ورد فى خبر معاوية بن عمار ، قال امرنى ابو عبدالله عليه السلام ان اعصر بطنه ثم اوضيه بالاشنان ثم اغسل رأسه بالسدر و لحيته ثم افيض على جسده منه ثم ادلك به جسده ثم افيض عليه ثلاثاً ثم اغسله بالماء القراح ثم افيض عليه بالماء بالكافور و بالماء القراح و اطرح فيه سبع و رقات سدر (و خبر عبدالله بن عبيد) سئل عن الصادق عليه السلام عن غسل الميت ، قال عليه السلام يطرح فيه سبع و رقات صحاح من ورق السدر .

و هذان الخبران - كما ترى - يدلان على طرح سبع و رقات السدر فى الغسلة الثالثة التى هى بالماء القراح ، و اين هذا من تحديد مقدار السدر المعتبر طرحه فى الماء فى الغسلة الاولى ، مع ما فى سند الخبر الاول من التشويش ، هذا ما قيل فى تحديد مقدار الخليطين فى طرف الكثرة .

و اما فى طرف القلة فظاهر غير واحد من العبارات هو اعتبار كون السدر بقدر يصدق على الماء المطروح فيه انه ماء السدر ، و قد عرفت انه بهذا التعبير ايضاً ورد النص فى غير واحد من الاخبار ، و الظاهر عدم تحقق صدقه كذلك بطرح اقل المسمى من السدر فى الماء - و ان اكتفى فى الاضافة بادنى الملابس بل لا بد فى تحققه من طرح ما به يصدق على الماء انه ماء السدر - خلافاً لصريح الشهيدين و المحقق الثانى من الاكتفاء فيه بطرح مسماه ، و ربما يستدل له بصحيح ابن مسكان المتقدم الذى فيه : اغسله بماء و سدر ثم اغسله على اثر ذلك بماء و كافور .

(و لكن الاقوى هو الاول) و ذلك لتقييد ما فى الصحيح بما فى الاخبار الاخر المعبر فيها بماء السدر او بالسدر ، ضرورة عدم صدق شىء منهما على ما فيه اقل المسمى من السدر ، و يمكن حمل عبارات من عبر باقل المسمى على المسمى عند اضافة الماء اليه كما قيل فى محتمل عبارة الشرايع من ان مراده بقوله و اقل ما يلقي فى الماء من السدر ما يقع عليه الاسم ان المراد ما يقع عليه اسم ماء السدر فيكون اقل ما يعتبر من السدر بمقدار لا يستهلك بعد القائه فى الماء - و ان لم يصدق عليه اسم المخلوط بالسدر ايضاً .

(الامر الثانى) المحكى عن جماعة من القدماء اعتبار كون الكافور من جلاله ، و المراد به هو غير المطبوخ منه المعبر عنه بالخام ، حيث انه قيل ان الكافور صمغ يؤخذ من الشجر فما كان منه قطعاً كبيراً لا يحتاج الى الطبخ و ما كان من صغاره الملقى فى التراب يؤخذ و يطرح فى القدر و يغلى ، و يستدل لعدم الاجتزاء بالمطبوخ منه تارة بانه يطبخ بلبن الخنزير ليشد بياضه . و اخرى بحصول العلم العادى بتنجسه لكون طابخه من الكفار (و انت ترى) ما فى الوجهين من الوهن حيث لم يعلم بطبخه بلبن الخنزير و لا بكون طابخه كافراً و لا بمباشرته له على تقدير كونه كافراً ، و لذا لم يفصل المتأخرون بين المطبوخ و غيره ، و قيل و ربما يحكم باستحباب الخام للخروج عن الخلاف و لشبهة النجاسة ، و لا يخفى انها مما لا يثبت بهما الاستحباب و ان كانا كافيين لحسن الاحتياط .

(الامر الثالث) يعتبر فى الماء القراح صدق اسم الخلوص عن السدر و الكافور و ان خالطه شىء اخر على وجه لا يخرج به عن الاطلاق (و ربما يتوهم) عدم جواز التمسيل بماء السيل و نحوه مما خالطه شىء من الطين و نحوه بتوهم انسباق الخلوص عن كل شىء من اطلاق الماء الخالص (و لا يخفى ما فيه) فان المنسب منه بقرنية المقابلة هو الخلوص عن خصوص السدر و الكافور ، و يؤيده الامر بغسله بالماء فى الغسل الثالث من دون توصيفه بالقراح فى بعض الاخبار .

(الامر الرابع) هل المراد بالخلوص عن الخليطين هو اعتبار خلوص الماء منهما على وجه العزيمة ، او المراد عدم اعتبار الخليط فى هذه الغسلة فيكون ذكر الخلوص على وجه الرخصة ، و جهان ، اقواهما الاول و ذلك لظهور الخلوص فى كون عزيمة ، و يؤيده الامر بغسل الاناء و اليدين من ماء السدر و الكافور ، لكن فى خبر ابن عمار و خبر ابن عبيد المتقدمين الامر بطرح سبع و رقات السدر فيه ، و لكنك قد عرفت ما فى سند الاول من التشويش مضافاً الى ان اوراق السدر لا يخرج الماء بالقائها فيه عن الخلوص ، و عليه فلا يبعد القول باستحباب طرحها اخذاً بظاهر الخبرين بعد حملهما على الاستحباب .

(الامر الخامس) قد مر فى الامر الاول انه نسب الى المفيد (قده) تقدير السدر برطل والى سلا ر تقديره برطل و نصف و لم يعرف على شىء منهما دليل ، و حكى عن الفقيه و المقنعة و المراسم تقدير الكفور بنصف مثقال ، و ظاهر هذه الحكاية هو اعتبار كون قدر الكفور نصف مثقال تحقيقاً ، الا ان المصنف (قده) اسنده الى التقريب (و كيف كان) فليس لهذا التحديد ايضاً وجه سوى ما فى موثقة عمار ، ففيها : و تجعل فى الجرة من الكفور نصف حبة ، بناء على كون المراد من الحبة ما يكون على وزن مثقال ، لكن لم يعلم ذلك منها ، و فى رواية يونس عنهم عليهم السلام : و الق فيه حبات كفور ، و فى خبر مغيرة ان امير المؤمنين عليه السلام غسل رسول الله ﷺ بالسدر ثم بثلاثة مثاقيل من الكفور ، و لا يعبد ان يكون ما فى موثقة عمار اقل ما يجزى منه و ما فى الاخيرين من باب الفضل و الندب ، و لا باس بالقول به .

مسئلة (٣) لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله او بعده و ان كان مستحباً و الاولى ان يكون قبله .

المنسوب الى ابى الصلاح و ظاهر المفيد و ابن البراج هو وجوب وضوء الميت ، و يستدل له بخبر ابن عبيد المتقدم ، و فيه : يطرح عليه خرقة ثم يغسل فرجه ثم يوضأ وضوء الصلوة (الحديث) و خبر حريز ، و فيه : الميت يبدء بفرجه ثم يوضأ وضوء الصلوة (و مرسل ابى حيشمه) عن الصادق عليه السلام قال ان ابى امرنى ان اغسله اذا توفى و قال لى اكتب يا بنى ثم قال انهم يأمرونك بخلاف ما تصنع فقل لهم هذا كتاب ابى و لست اعدو قوله ، ثم قال تبده فتغسل يديه ثم توضحه وضوء الصلوة ثم تأخذ ماء و سدرأ (الحديث) .

و خبر معاوية بن عمار قال امرنى الصادق عليه السلام ان اعصر بطنه ثم اوضيه ثم اغسله بالاشنان ثم اغسل رأسه بالسدر ثم افيض على جسده منه ثم ادلك به جسده ثم افيض عليه ثلاثاً ثم اغسله بالماء القراح ثم افيض عليه بالكفور و بالماء القراح و اطرح فيه سبع و رقات سدر .

و هذا الخبر - كما ترى - يشتمل على غرائب مثل تولى غير الامام لتغسيل الامام

و اشتماله على عصر البطن مع النهى عنه في غيره من الاخبار و اشتماله على عدم الترتيب المعهود بين الغسلات الثلاث و غير ذلك مما يظهر بالتأمل فيه . و ظاهر هذه الاخبار - لو قيل به - هو وجوب الوضوء قبل الغسل ، و به صرح في مصباح الفقيه عند شرحه عبارة الشرايع ، حيث يقول (و في) وجوب (وضوء الميت) قبل الغسل (تردد) . لكن ليس في المحكى عن ينسب اليه الوجوب تخصيص ذلك به و لذا صرح المصنف (قده) بعدم وجوبه قبل الغسل و بعده ، و استدلووا ايضاً بعموم ما ورد من ان في كل غسل وضوء الاغسل الجنابة كمرسل ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام .

(و المشهور بين الفقهاء) هو عدم الوجوب و استدل له باصالة البرائة و خلو اكثر الاخبار المعتمدة عنه مع انها في مقام البيان و تعرضها لذكر جملة من المستحبات ، و اشعار بعض الاخبار بعدم وجوبه بل و دلالة عليه كصحيح يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام عن غسل الميت ، أفيه وضوء الصلوة ام لا ، قال غسل الميت يبدء بمرافقه فيغسل بالحرص ثم يغسل وجهه و رأسه بالسدر (الحديث) فان الاعراض عن ذكر الوضوء مع كون السؤال عنه كالصريح في عدم وجوبه ، و بما دل على ان غسل الميت كغسل الجنابة او انه هو مع ما يدل على عدم الوضوء في غسل الجنابة ، كل ذلك مع ضعف ما استدل به للوجوب سنداً و دلالة ، لو هن دلالتها عليه بكثرة ذكر المستحبات في سياق ذكر الوضوء الموجبة لضعف دلالة الامر به على الوجوب فلا يستفاد منها ازيد من الرجحان ، مع اعراض المشهور عن العمل بها ، و اما ما دل على وجوب الوضوء في كل غسل عدى غسل الجنابة فلا ربط له بالمقام لظهور كونه في مقام بيان عدم اجتزاء ما عدى غسل الجنابة عن الوضوء لما يشترط فيه الطهارة فلا يدل على وجوبه في غسل الميت الذي هو واجب نفسى ، مضافاً الى معارضته مع ما دل على ان غسل الميت كغسل الجنابة او انه هو ، مع عدم وجوب الوضوء فيه ، و ان كان الاقوى عدم دلالة ذلك على عدم وجوب الوضوء فيه ايضاً .

(و كيف كان) فالاقوى ما عليه المشهور من عدم وجوب الوضوء لا قبل الغسل ولا بعده لعدم قيام الدليل عليه و ضعف ما تمسك به له سنداً و دلالة ، بل لم يظهر

قائل به و انما نسب الى المفيد و سلاز و لم يثبت ، نعم اسنده فى كشف اللثام الى صريح النزهة و ظاهر الاستبصار و الكافى .

ثم انه على القول بالوجوب ينبغى القول بتقديمه على الغسل لتصريح جملة من الاخبار المتقدمة عليه ، لكن الظاهر من القائل به هو الاطلاق ، هذا تمام الكلام فى وجوبه ، و المشهور بين المتأخرين استحبابه للاخبار المتقدمة الظاهرة فى الوجوب بعد حملها على الاستحباب ، و ربما يتأمل فى استحبابه ايضاً للتردد فى اصل مشروعيتها بعد طرح الاخبار الظاهرة فى الوجوب بالاعراض عنها و المناقشة فى ظهور ما يدعى ظهوره و مامر من تشبيهه بغسل الجنابة مع عدم استحباب الوضوء فيه و استمرار الترك من الفرقة الناجية مع ملازمتهم لغيره من المستحباب (و لا يخفى) انه مع ذلك كله يكون الايمان به احوط لما فيه من شبهة الوجوب و عدم معارضتها مع احتمال الحرمة لكون منشأها التشريع لا النهى عنه فى الاخبار ، و التشريع منتفٍ مع اتيانه برجاء مطلوبيته على سبيل الاحتياط ، و الاولى اتيانه قبل الغسل لما عرفت من دلالة الاخبار المتقدمة عليه .

مسئلة (٤) ليس لماء غسل الميت حد بل المناط كونه بمقدار يقى بالواجبات او مع المستحبات ، نعم فى بعض الاخبار ان النبى صلى الله عليه وواله اوصى الى امير المؤمنين عليه السلام ان يغسله بست قرب و التأسى به صلى الله عليه وواله حسن مستحسن

و فى خبر الصفار قال كتبت الى ابى محمد - يعنى العسكرى عليه السلام - كم حد الماء الذى يغسل به الميت كما رووا ان الجنب يغسل بستة ارطال و الحائض بتسعة ارطال فهل للميت حد من الماء الذى يغسل به ، فوقع عليه السلام : حد غسل الميت ان يغسل حتى يطهر انشاء الله تعالى (و فى الفقيه) بعد نقله للخبر المذكور قال هذا التوقيع فى جملة توقيعاته عليه السلام الى محمد بن الحسن الصفار عندى بخطه عليه السلام فى صحيفة (انتهى) .

و به افتى غير واحد من الاصحاب ، ففى المعتبر : قيل يغسل الميت بتسعة ارطال كالجنب لما روى عنهم عليهم السلام ان غسل الميت كغسل الجنابة ، و الوجه انقائه

لكل غسلة من غير تقدير (انتهى) و عن الذكري : و لاحد في ماء الغسل غير التطهير (انتهى) و عن ظاهر المفيد (قده) انه صاع لغسل الرأس و اللحية بالسدر ثم صاع لغسل البدن بالسدر ، و حكى في المعبر عن بعض الاصحاب ان لكل غسلة صاعاً ، و في الحدائق انه مختار العلامة في النهاية ، و قال و ربما ظهر من هذه الاقوال عدم اجزاء ما دون ذلك ، هذا .

و في صحيح حفص البختری عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ لعلى عليه السلام انا انامت فاغسلنى بسبع قرب من بئر غرس ، و في خبر فضيل قال قلت لابي عبدالله عليه السلام جعلت فداك هل للماء الذى يغسل به الميت حد محدود ، قال عليه السلام ان رسول الله ﷺ قال لعلى عليه السلام انا انامت فاستق لى ست قرب من ماء بئر غرس فاغسلنى - و غرس بفتح الغين المعجمة و سكون الراء و السين المهملتين بئر في المدينة قال في الذكري و كانت في منازل بني النضير .

و في خبر الكاهلي : و اكثر من الماء ، و في موثق عمار : لكل من المياه الثلاثة جرة جرة ، و في الفقيه ثم يغسل رأسه و لحيته برغوة السدر و بعده بثلاث حميدات - الى ان قال - ثم يغسله بثلاث حميدات من قرنه الى قدمه ، و الحمیدی ابريق كبير اشتهر باسم صانعه الحميد وكان في عصر الرضا عليه السلام الى زمن الصدوق متداولاً بين الناس .

و الاستفادة من هذه الاخبار هو عدم حد لازم لماء غسل الميت بحيث لا يجوز الزيادة و النقصان عنه ، مع رجحان كونه كثيراً بما ذكر حده في هذه الروايات ، بل لعل الظاهر استفادة رجحان كثرة الماء و لو لم يكن بقدر واحد من هذه المقادير كما يدل عليه خبر الكاهلي المعبر فيه بالامر بالاكثر مطلقاً ، و في الحدائق حكم باستحباب اكثره و جعل ذلك من مستحبات الغسل ، و عليه فلا يحتاج في اثبات حسنه بحسن التأسى - كما في المتن - بل يصح الحكم باستحبابه بتلك الاخبار ، و الله العالم .

مسئلة (٥) اذا تعذر احد الخليطين سقط اعتباره و اكتفى بالماء القراح بدله و ان تعذر كلاهما سقطا و غسل بالقراح ثلاثة اغسال و نوى بالاول ما هو

بدل السدر و بالثانى ما هو بدل الكافور .

فى هذه المسئلة امور (الاول) اذا تعذر احد الخليطين او كلاهما فلا اشكال فى سقوط اعتبار المتعذر منهما لاستحالة تعلق التكليف بالمتعذر ، وهذا ظاهر ، ولا اشكال فى بقاء التكليف بالغسل بالماء القراح فى الجملة . و فى الحدائق: ظاهر الاصحاب الاتفاق على وجوب التمسيل بالماء القراح فيما اذا عدم الخليطان ، و انما الخلاف فى وجوب غسلة واحدة او ثلاث غسلات ، و فى الجواهر : بلا خلاف اجده بين كل من تعرض لذلك من الاصحاب ، فاحتمال القول بالانتقال الى التيمم لا التفات اليه .

(و ربما يقال) باسعار عبارة المبسوط و السرائر بعدم الوجوب حيث ان فيهما انه لا بأس بالغسل بالماء القراح ، و لكنه فى النسبة تأمل لان عبارة المبسوط على ما يحكى عنه فى مفتاح الكرامة هكذا : - لا بأس بتغسيه ثلاثاً بالقراح - و هى و ان كانت مشعرة بعدم الوجوب لكن فى التمسيل ثلاث مرات لانفى اصل وجوب التمسيل ، و فى الجواهر دعوى ظهور ما حكى عنهما فى الوجوب معللا بانه متى جاز هنا وجب ثم امر بالتأمل ، و لعل وجهه ظاهر ان لا ملازمة هنا بين الجواز و بين الوجوب اولاً ، و مع تسليمها فهى لا توجب ظهور كلامهما فى الوجوب على تقدير ثبوتها ، لكن الكلام فى صحة ما حكى عنهما بعد ما عرفت مما حكاها عنهما فى مفتاح الكرامة .

لكن فى الحدائق مال الى القول بسقوط الغسل بالكلية بعض الميل و ان لم يتجرء بالافتاء به صريحاً ، قال : ربما لاح من بعض الاخبار سقوط الغسل بالكلية فى هذه الصورة - اى صورة فقد الخليطين - مثل موثقة عمار قال قلت للصادق عليه السلام ما تقول فى قوم كانوا فى سفرهم يمشون على ساحل البحر فانا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر و هم عراة ليس عليهم الازار كيف يصلون عليه و هو عريان و ليس عليهم فضل يلقونه فيه ، فقال عليه السلام يحفر له و يوضع فى لحده و يوضع اللبن على عورته ليستر عورته باللبن ثم يصلى عليه و يدفن ، ثم نقل خبر محمد بن مسلم قريباً من الموثقة ، و قال فى تقريب الاستدلال ان ترك التعرض لذكر الغسل يدل على عدم وجوبه ، و الظاهر انه لا وجه لسقوطه الا فقد الخليطين فان ظاهر تلك الحال يشهد بتعذر وجوده

و الا فمجرد كونه عرياناً لا يمنع من وجوب غسله سيما وهم على ساحل البحر .

(و لا يخفى ما فى كلامه) مما لا يحتاج الى البيان (و بالجملة) فلا ينبغي الاشكال فى عدم سقوط الغسل بالكلية و انتقال التكليف الى التيمم .

(الامر الثانى) اختلف فى ان الواجب من الغسل حينئذ هل هو مرة واحدة او ثلاث غسلات على قولين ، فالمحكى عن المعتمد والنافع و مجمع البرهان و المدارك و ظاهر الذكري هو الاول و استدل له بان المراد بالسدر هو الاستعانة على ازالة الدرن و بالكافور تطيب الميت و حفظه باستعمال الكافور من اسراع التغيير و لاجل حفظه من الهوام ، و مع عدمهما فلا فائدة فى تكرار الماء (و لا يخفى ما فيه) لعدم تعرض الاخبار لما ذكر من العلة فى ايجاب التمسيل بالخليطين اولاً ، و انه على تقدير ثبوتها تكون حكمة التشريع التى لا يعتبر فيها الاطراد ثانياً ، فهذا الاستدلال ليس بشيء .

و عن العلامة فى غير واحد من كتبه و المحقق و الشهيد الثانين هو الثانى - و هو وجوب ثلاث غسلات .

و استدل له بوجوه (الاول) ما حكى عن الرياض من ان المأمور به شيئان متميزان - و ان امتزجا فى الخارج لا ان كل واحد جزء للواجب ، و من المعلوم ان سقوط احد الواجبين بالتعذر لا يلزم سقوط الاخر اذا لم يكن متعذراً ، و الذى يدل على كون الواجبين فى المقام كذلك هو ظهور كثير من الاخبار فيه مثل قوله عليه السلام فى صحيحة ابن مسكان : غسله بماء و سدر ، و ليس الاعتماد فى ايجاب الخليط على ما دل على الامر بتسليته بماء السدر حتى يرتفع الامر بارتفاع المضاف اليه ، و مع تسليمه فلا نسلم فوات الكل بفوات الجزء .

(و لا يخفى ما فيه) لان مرجع التركيب العطفى اعنى قوله بماء و سدر فى المقام هو التركيب الاضافى اعنى قوله ماء السدر و ذلك للفرق البين بين قولنا ماء السدر و ماء الرمان حيث ان مصحح الاضافة فى الاول هو امتزاج الماء بالسدر و فى الثانى خروج الماء من الرمان بالعصر ، فماء السدر بالاضافة ليس الا الماء و السدر بالعطف ،

لكن مع الامتزاج للاحاظ كل واحد مستقلا على نحو الافراد بل من حيث الهيئة الاجتماعية التي بها يصير المجموع كلا و كل واحد منهما جزء منه وهذا ايضا ينشأ من الفرق البين بين اغسله بماء و اغسله بسدر و بين اغسله بماء و سدر حيث ان كل واحد من الماء والسدر في الاول ملحوظ بالاستقلال في الصورة الاولى بخلاف الصورة الاخيرة حيث انه ملحوظ على نحو الانضمام و الامتزاج ، و هذا ما قلنا من ان مرجع التركيب العطفى فى المقام الى التركيب الاضافى و بالعكس .

ثم لا يخفى ما فى قوله : و بعد تسليمه لانسلم فوات الكل بفوات الجزء حيث ان فواته بفوات الجزء من الضروريات غير قابلة للانكار اللهم الا ان يقوم دليل على ثبوت حكم الكل لجزئه عند تعذره غير الدليل الدال على ثبوت حكمه مثل قاعدة الميسور و نحوها و هو رجوع عن ذاك الدليل كما لا يخفى ، و بالجملة فهذا الدليل ليس بشيىء .

(الثانى) قاعدة الميسور المستفادة من العلوى المبارك : الميسور لا يسقط بالمعسور ، و ما لا يدرك كله لا يترك كله و (نوقش) فى الاستدلال بها فى المقام (تارة) بضعف السند (و اخرى) بعدم جريانها عند تعذر الشرط بناء على كون الواجب فى المقام هو الغسل بالماء المشروط بالخليطين بحيث يكون الامامور به و هو الغسل واحداً و متعلقه ايضا واحداً فى الخارج و هو الماء المقيد - و ان كان منحلا الى جزء ذهنى لكنه جزء تحليلى لا تشمله اخبار القاعدة، اما قوله عليه السلام ما لا يدرك كله لا يترك كله فواضح ، حيث انه ظاهر فى المركب الخارجى الذى تعذر بعض اجزائه ، و اما قوله عليه السلام الميسور لا يسقط بالمعسور و قوله ^{الاول} ~~الاول~~ اذا امرتكم بشيىء فأتوا منه ما استطعتم فلانصرافهما الى ما كان الميسور و المستطاع مما يعد من مراتب المعسور و المتعذر، و من الواضح ان فاقد الشرط بالنسبة الى واجده لا يكون كذلك فلا يقال ان الرقبة الكافرة من مراتب الرقبة المؤمنة و لا الحيوان الناهق من مراتب الحيوان الناطق ، بل يعدان متباينين ، و الرقبة المطلقة او الحيوان الناطق، لا يكون موجوداً خارجياً و على تقدير وجوده لا يكون ميسور الرقبة المؤمنة او الحيوان الناطق هذا .

و لكن الحق صحة جريان القاعدة - اعنى الاستفادة من قوله عليه السلام الميسور

لا يسقط (الخ) وقوله (ص) اذا امرتكم (الخ) - في صورة تعذر الشرط وان اختص مثل قوله عليه السلام ما لا يدرك كله (الخ) بصورة تعذر الجزء ، وذلك لان المناسط في القاعدة هو كون المتيسر معدوداً من مراتب المتعذر عرفاً من غير فرق بين ما اذا كان المتعذر هو الجزء او الشرط ، لكن احراز ذلك عرفاً قد يكون جلياً و قد يكون خفياً كما انه قد يكون عدمه عند العرف مبيناً ، ففي صورة تبين الصدق وجوداً و عدماً لا اشكال في الحكم ، و في صورة الشك يحتاج الى عمل الاصحاب و ذلك لامن جهة الحاجة الى جبر ضعف السند - كما يدار في الالسن - بل لاحراز كون الميسور من مراتب المعسور في مورد عملهم لكونهم من اهل العرف ، ولا شبهة في المقام في العمل بالقاعدة و لو مع الشك في كون الماء الخالص من مراتب ماء السدر او الكافور ، وقد مر البحث عن هذه القاعدة في هذا الكتاب مراراً و استوفينا الكلام فيها في الاصول ، فتحصل انه لا بأس بالتمسك بالقاعدة في المقام لاثبات وجوب الغسلات الثلاث بالماء القراح .

(الوجه الثالث) ما ورد في حكم المحرم من انه كالمحل في الغسل و غيره الا انه لا يقرب اليه الكافور ، فان وجوب تغسيل المحرم بالماء القراح بدلا من ماء الكافور لتعذر استعماله شرعاً يقتضى وجوبه في المقام بناء على كون التعذر العقلي كالتعذر الشرعي فيثبت في العقلي ما ثبت في الشرعي ، كما انه لا اشكال في كون الشرعي كالعقلي فيما ثبت للعقلي .

لكن الشيخ الاكبر (قدّه) في الطهارة ناقش فيه و قال ان ما هو الثابت كون التعذر الشرعي كالعقلي دون العكس ، مضافاً الى احتمال مدخلية خصوصية المورد و هو احرام الميت في الحكم فلا يسرى منه الى التعذر العقلي (لكن الانصاف) كون التعذر بما هو تعذر موجباً للحكم في المحرم و لازمه التعدي الى التعذر العقلي بل لعل الحكم فيه اولى كما ان احتمال دخل خصوصية المورد ضعيف في الغاية .

و قال في المستمسك ينبغي ابتناء الخلاف المذكور على اعتبار اطلاق الماء في الغسلتين الاوليين او اعتبار اضافته فعلى الاول يتعين الاول و على الثاني يتعين

الثاني (اقول) و كان اعتبار اضافة الماء في الغسلتين الاوليين لم يذهب الى وهم احد ، و لعل ما ذكره ماخون من كلام الشيخ (قده) في الطهارة ، حيث يقول فيما اذا كان المفقود هو الماء و لم يكف الموجود منه الا لغسل واحد : في وجوب استعماله قراحاً او وجوب خلطه بالسدر قولان ، اختار الاول في الذكرى لانه اقوى في التطهير و يتضح ذلك لوجوزنا كون ماء الخليطين مضافاً (انتهى) لكن المذكور في عبارة الشيخ (قده) - كما ترى هو الابتناء على جواز الاضافة لا اعتبارها ، مع ما فيما افاده من الابتناء اذ على اعتبار الاضافة في الغسلتين ايضاً يصح التمسك بقاعدة الميسور لو فرض حكم العرف بكون المطلق منه من مراتب المضاف .

(و كيف كان) فالحق هو وجوب تغسيله بالماء القراح ثلاث مرات مرتين بدلا عن ماء السدر و الكافور و مرة بالاصالة .

(الامر الثالث) انه بناء على ما تقدم من وجوب التغسيل بالماء القراح ثلاث مرات ففي لزوم مراعاة الترتيب في النية و عدمه احتمالان ، المصرح به في جامع المقاصد هو الاول ، و قال لا بد من تميز الغسلات بعضها عن البعض لوجوب الترتيب بينها و ذلك بالنية ، و تأمل في الجواهر في ذلك بل قال : فيه منع ، و اجاب عنه الشيخ الاكبر (قده) بان مقتضى قاعدة الميسور هو اتيان الميسور على النحو الذي يؤتى به عند الانضمام ، و لازمه وجوب مراعاة الترتيب ، و حيث لا يميز في الخارج بين الغسلات لاشترك الجميع في كونها بالماء القراح تكون مراعاة الترتيب بالنية ، الا ان يقال ان القدر المسلم من وجوب الترتيب انما هو مع وجود الخليطين و تغاير الغسلات بالميز الخارجى ، و مع انتفاء المغايرة بانتفاء الخليط فلا دليل على وجوب مراعاة الترتيب حتى تكون مراعاته بالنية ، و مع الشك في وجوبها يرجع الى البرائة ، و هذا الاخير لا يخلو عن قوة .

مسئلة (٦) اذا تعذر الماء يمم ثلاثة تيممات بدلا عن الاغسال على الترتيب و الاحوط تيمم اخر بقصد بدلية المجموع و ان نوى في التيمم الثالث ما في الذمة من بدلية الجميع او خصوص الماء القراح كفى في الاحتياط .

في هذه المسئلة امران (الاول) اذا تعذر غسل الميت اما لفقد الماء او لعدم الغاسل او لعدم قابلية الميت للغسل ولو بصب الماء عليه كالمجدور والمحروق ومقطع الاعضاء ونحو ذلك - يجب تيممه باجماعنا كما عن غير واحد من الاصحاب او باجماع المسلمين عدى الاوزاعى - كما عن الخلاف و التهذيب - لخبر زيد بن على عليه السلام ان قوماً اتوا رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله مات صاحب لنا و هو مجدور فان غسلناه اسلخ ، فقال ﷺ ييموه .

(و الاشكال) فى الاستدلال به بضعف سنده لكون الرواية من طريق الزيدية (مندفع) بانجباره بعمل الاصحاب على ما هو طريقتنا فى حجية الخبر .

وفى دلالة (تارة) بكونه فى مورد المجدور و لا يتعدى عنه الى مورد تعذر الماء (و اخرى) بمعارضته مع صحيح ابن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام فى ثلاثة نفر كانوا فى سفر اولهم جنب والثانى ميت والثالث على غير وضوء و حضرت الصلوة و معهم ماء يكفى احدهم ، من يأخذ الماء و يغتسل و كيف يصنعون ، قال يغتسل الجنب و يدفن الميت و يتمم الذى عليه الوضوء لان غسل الجنابة فريضة و غسل الميت سنة و التيمم للاخر جائز .

و يندفع الاول بالبناء على الغاء خصوصية المورد لانسباق الذهن الى كون المدار فى وجوب التيمم هو تعذر الغسل من حيث هو تعذر باى سبب حصل (و يندفع الثانى) باضطراب المعارض سناً و متناً لان المذكور فى التهذيب و ان كان متنه كما ذكر من قوله عليه السلام: و يدفن الميت ، الا ان سنده فيه ضعف ، حيث ان فى طريقه محمد بن عيسى و هو مشترك ، و فيه ايضاً ارسال ، حيث ان فيه عبدالرحمن عمن حدثه ، و المذكور فى الفقيه و ان كان صحيحاً سناً الا ان متنه ليس موافقاً مع التهذيب بل هو هكذا : - و يدفن الميت بتيمم - و هذا كما ترى يعارض الحكم بوجوب تيممه ، فحيث ان الخبر مضطرب سناً و متناً فلا يصح جعله معارضاً مع ما يدل على وجوب التيمم .

و استدل لوجوبه ايضاً بعموم ما دل على بدلية التراب و انه احد الظهورين

(وقدا ورد عليه تارة) باختصاص مطهريّة التراب باستعماله لرفع الحدث لا في رفع الخبث، و غسل الميت انما هو لرفع نجاسته الحادثة بالموت على ما عليه السيد المرتضى (قده) - و اخرى - باختصاص بدليته بما اذا كان الماء مستقلاً في الرفع كما في الوضوء و ما عدى غسل الميت من الاغسال لا في غسله الذي يشترك فيه الصدر و الكافور في الرفع، حيث ان عموم دليل بدلية التراب عن الماء لا يدل على بدليته عنهما ايضاً .

(و يندفع الاول) بان غسل الميت كما هو رافع للخبث رافع للحدث ايضاً كما دل عليه غير واحد من الاخبار من انه رافع لحدث الجنابة العارضة بالموت، فيمكن الالتزام بوجود التيمم لحصول بدلية التراب في رفع الحدث و ان لم يكن بدلاً في رفع الخبث، و يترتب على ذلك عدم ارتفاع نجاسته الحاصلة بالموت و ان ارتفع حدثه الحاصل به .

(و يندفع الثاني) بان المستفاد من الادلة طهورية الماء و استقلاله في التطهير باستعماله اما مطلقاً او على وجه مخصوص كمزجه بالخليطين . فيكون الطهور في صورة المزج هو الماء لا المجموع منه و الخليط، كما يشهد بذلك ما دل من الاخبار على انحصار الطهور في الماء و التراب، مضافاً الى امكان فرض كون التيمم بدلاً اضطرارياً عن الغسل الاضطراري، و ذلك فيما اذا تعذر الخليط ايضاً فانه لا اشكال في وجوب الغسل بالماء القراح - لو وجد - ففي صورة فقده ينتقل الحكم الى التيمم، و يترتب على ذلك ايضاً عدم رفع النجاسة عن بدن الميت و عدم سقوط غسله اذا تحقق التمكن بعد ذلك من الماء و الخليط - كما سيأتي -، فالاقوى حينئذ وجوب التيمم اذا تعذر الماء.

(الامر الثاني) اختلف في وجوب تعدد التيمم بتعدد الاغسال، فالمحكي عن التذكرة هو ذلك و تبعه في جامع المقاصد مستدلاً بانه بدل عن الاغسال المتعددة، و كون الاغسال في قوة غسل واحد لا يخرجها عن التعدد و اذا وجب التعدد في المبدل منه مع قوته ففي البدل الضعيف يكون اولي، و المحكي عن جماعة من متأخري المتأخرين هو الاخير و نسبة في الذكرى الى الاصحاب و في كشف اللثام ادعى عليه الاجماع، و لعل منشأ القولين هو الاختلاف في الاغسال الثلاثة، ان فيها احتمالات .

(احدها) استقلال كل واحد منها في التأثير في ازالة الخبث والحدث عن الميت بان يكون كل واحد منها مؤثراً في رفع مرتبة منهما غير مقيد بتأثير المتقدم عليه و المتأخر عنه ، و ان كان الرفع المطلق متوقفاً على تحقق الجميع ، لكن لا لاجل توقف رفعه على تحقق الجميع من حيث المجموع بل لاجل كون كل واحد مؤثراً في رفع شيء منهما بحيث يترتب اثره عليه عند تحققه ، تحقق غيره ام لا ، و اذا تحقق الاخير منها بحيث لا يبقى من الاغسال شيء يتحقق رفع الجميع بحيث لا يبقى من الحدث و الخبث شيء ، و هذا معنى استقلال كل غسل من الاغسال الثلاثة في التأثير (و يترتب عليه) وجوب كل منها مستقلاً كما ان كل واحد منها يوجد مستقلاً ، فكل مستقل في الوجوب و الوجود و التأثير و الاثر .

(و ثانيها) ان يكون المؤثر منها في الرفع هو الاخير ، و هو الحاصل بالماء القراح و يكون الاولان كالعلة المعدة في حصول الاثر بالاخير ، و اليه يرجع ما تقدم نقله عن المدارك من ان اثر التغسيل بماء السدر هو ازالة الوسخ عن بدن الميت و ان اثره بماء الكافور هو حفظه عن سرعة التغيير و هو ام الجسد ، فالمؤثر في رفع الخبث و الحدث عنه هو الغسل الاخير .

(و ثالثها) كون كل جزء منها جزء المؤثر في الرفع و يكون ملاك الامر بها امراً واحداً قائماً بالمجموع المركب منها و لكل واحد منها دخل في تحققه على نحو الارتباط ، و لازم ذلك تعلق امر واحد بالجميع ثبوتاً المترتب سقوطه على الامثال الواحد المتحقق باتيان الجميع و تكون نسبة كل غسل منها الى المجموع كنسبة الغسلتين و المستحين الى الوضوء و كنسبة غسل الاعضاء الثلاثة الى الغسل الترتيبي كما هو الشأن في الواجب المركب من الاجزاء الارتباطية المنوطة بتحقيق جميع اجزائه بنحو الشرط المتقدم او المتأخر - حسبما فصل في الاصول - و لا يخفى ان الواجب بناء على الوجه الاول متعدد ، و على الوجهين الاخيرين واحد .

و يترتب على الاول وجوب تيممات ثلاثة يكون كل واحد منها بدلا عن غسل من الاغسال و يحتاج في الامتياز بينها الى النية و على الاخيرين وجوب تيمم واحد

بدلاً عن الغسل الواحد .

(و الحق من هذه الاحتمالات هو الاحتمال الاخير) لظهور الاخبار في كون الاغسال الثلاثة عملاً واحداً يحصل به طهارة الميت من الخبث و الحدث ، كما يشهد به التعبير بانه بمنزلة غسل الجنابة و ظهور ما ورد في سيرورة الميت جنباً في انه يكفي له ما يكفي الجنب من التيمم ، ولا ينافي ما ذكرنا مع اعتبار النية في كل من الاغسال على حدة ان المدار على وحدة الاثر ، و هذا كما ان الحج بما له من الافعال عمل واحد و ان كان يعتبر في كل واحد من افعاله النية بالاستقلال ، و على هذا فالاقوى كفاية تيمم واحد عن الاغسال الثلاثة لكن الاحوط الاتيان بالتيمم ثلاث مرات بدلاً عن الاغسال على الترتيب و احوط من ذلك الاتيان بتيمم اخر بقصد بديلة المجموع لاحتمال ان يكون هو الواجب عليه بناء على وحدة الغسل ، و يمكن الاكتفاء في التيمم الثالث باتيانه بدلاً عن الجميع او عن خصوص الماء القراح - على وجه التريديد في المنوى - و في المستمسك : و يجوز ذلك في احد الاولين لعدم الفرق بينها في حصول الاحتياط ، و ذكر بعض الاعاظم (قده) في حاشيته في المقام بان الاحوط ان ينويه في التيمم الاول ولعل وجهه انه عند التيمم الاول يعلم اجمالاً بانه مكلف اما بتيمم واحد بدلاً عن الجميع او بتيمم بدلاً عن الغسل بماء السدر فاذا نوى ما في زمته يحصل له العلم بخروجه عن عهدة هذا التكليف المعلوم بالاجمال ، و هذا بخلاف ما اذا نواه في التيمم الثالث كما لا يخفى .

مسئلة (٧) اذا لم يكن عنده من الماء الا بمقدار غسل واحد فان لم يكن عنده الخليفة او كان كلاهما او السدر فقط ذلك الماء في الغسل الاول و يأتي بالتيمم بدلاً عن كل من الاخرين على الترتيب و يحتمل التخيير في الصورتين الاوليين في صرفه في كل من الثلاثة في الاولى وفي كل من الاول و الثاني في الثانية ، و ان كان عنده الكافور فقط فيحتمل ان يكون الحكم كذلك و يحتمل ان يجب صرف ذلك الماء في الغسل الثاني مع الكافور و يأتي بالتيمم بدل الاول و الثالث فييممه اولاً ثم يغسله بماء الكافور ثم ييممه بدل القراح .

إذا لم يكن عنده الماء بقدر جميع الاغسال فلا يخلو عن صور (الاولى) ان لا يكون الماء الا بقدر غسل واحد ولم يكن عنده شىء من الخليطين والكلام فيها يقع فى مقامين (الاول) فى انه لا اشكال فى عدم سقوط الغسل و انه يجب صرف الماء الموجود فى الغسل فى الجملة ، ويستدل له بالاستصحاب وقاعدة الميسور .

(و الخدشة) فى الاستصحاب بان الاغسال الثلاثة كلها عمل واحد و وجوب بعضها فى حال التمكن من الجميع غيرى و هو معلوم الانتفاء عند تعذر الجميع ، و الوجوب النفسى الذى يراد اثباته بالاستصحاب مشكوك الحدوث .

(مدفوعة) بان الثابت للاجزاء من الوجوب هو الوجوب النفسى الضمنى الثابت لها فى ضمن وجوب الكل بحيث يبسط وجوب الكل على اجزائه على ما هى عليه قلة و كثرة ، و يأخذ كل جزء منها حظه من ذاك الوجوب سعة و ضيقاً ، و هذا الوجوب المنبسط على الجزء فى ضمن وجوب الكل مقطوع الحدوث عند التمكن من الكل و يشك فى بقاءه عند تعذر الكل فيحكم ببقائه للاستصحاب .

و اما الوجوب الغيرى المقدمى للاجزاء ففى ثبوته لها اشكال من جهة الاشكال فى اجتماعه مع ذاك الوجوب النفسى الضمنى لاستلزامه اجتماع المثليين المستحيل - و ان كان ملاك الوجوب المقدمى متحققا فى الاجزاء مع امكان المنع عن تحقق ملاكه فيها ايضاً لاتحادها مع الكل فى الخارج و كون امتيازها بما هى مقدمة عن ذبيها بنحو من الاعتبار حسبما فصل فى الاصول ، و ان كان التحقيق صحة اتصاف الاجزاء بالوجوب المقدمى مع اتصافها بالوجوب الضمنى النفسى و عدم استلزامه اجتماع المثليين ، و ذلك لاختلاف الوجويين بالرتبة . و بالجملة فالمستصحب هو ذاك الوجوب النفسى الذى هو حظ الجزء عند وجوب الكل و انبساطه على الاجزاء .

لكن صحة استصحابه متوقفة على القول بصحة اجرائه فى القسم الثالث من اقسام استصحاب الكلى - و هو ما اذا كان الشك فى تبدل الفرد الموجود الى فرد اخر من الكلى المشكك كالشك فى تبدل المرتبة الشديدة من السواد الى المرتبة الضعيفة منه كما هو الحق ، بل صحة اجرائه فى المقام اظهر كما حققناه فى الاصول .

و يمكن تصحيح اجرائه ايضا بالبناء على كفاية بقاء الموضوع بالنظر المسامحى كما فى الشك فى بقاء كرية ما فى الحوض من الماء ، لكن لابد من ان يكون الباقي من الاجزاء بعد تعذر المتعذر منها معظمها حتى يمكن دعوى التسامح فى الحكم ببقاء الموضوع (وكيف كان) فيعتبر فى صحة اجرائه وجود الماء لتمام الانسال بعد الموت فى قطعة من الزمان ثم طريان التعذر لكى يكون استصحاب وجوبه حينئذ تنجزياً ، و مع التعذر المستمر من حين طريان الموت يكون الاستصحاب تعليقاً متوقفاً على القول بصحة اجرائه .

هذا تمام الكلام فى حكم الرجوع الى الاستصحاب (و اما قاعدة الميسور) فقد تكرر بيانها فى غير مقام من هذا الكتاب (المقام الثانى) وقع الخلاف فى صرف الموجود من الماء فى الغسل الاول او الاخير او التخيير فى صرفه فى كل من الانسال الثلاثة ، فعن الشهيد فى البيان و المحقق و الشهيد الثانيين وجوب صرفه فى الغسل الاول لان العجز عن الجزء من المركب التدريجى انما يتحقق فى الجزء الاخير منه ، و ذهب الشهيد فى الذكرى الى وجوب صرفه فى الاخير لانه اقوى فى التطهير و لاسيما على القول بجواز كون ماء الخليطين مضافاً ، حيث يختص التطهير حينئذ بالاخير ، و قال الشيخ الاكبر (قده) و ربما يتوهم التخيير من جهة ان نسبة العجز الى الجزئين على السواء و الامر لا يتجدد بالنسبة اليهما تدريجاً فلا مرجح لتعلقه بالاول (انتهى) .

و اعلم انه اذا تراحم الواجبان المتدرجان بالزمان و لم يكن المكلف متمكناً من امتثالهما معاً بايجاد متعلقهما فمع اهمية احدهما معيناً يجب صرف القدرة فى امتثاله - و لو كان هو المتأخر منهما زماناً - ومع تساويهما يجب عليه الاتيان بالمتقدم ان الخطاب به تام و لا مانع عن امتثاله الا توجه الخطاب باتيان المتأخر ، وهو لا يصلح لان يكون مانعاً ، حيث ان ترك المتقدم المتساوى مع المتأخر فى الملاك لاجل تحصيل ملاك المتأخر ترجيح بلا مرجح ، فالمقتضى للاتيان بالمتقدم تام ، و الخطاب بالمتأخر لا يصلح ان يكون مانعاً عن امتثاله ، فالعقل يحكم بوجوب الاتيان بالمتقدم حينئذ ، و هذا فى الواجبين المقيدين بالزمان لعله ظاهر ، و فى المتزاحمين الحالين كازالة

النجاسة عن المسجد و الصلوة يجب صرف القدرة في الاهم منهما - لو كان احدهما اهم -
و مع تساويهما يتخير ، و هذا ايضاً ظاهر .

و انما الكلام في المترتبين في الوجود كالغسل الثلاثة في المقام ، فهل هما
كالمقيدين بالزمان حيث يجب تقديم المتقدم منهما مطلقا الا اذا كان المتأخر اهم ،
او انهما كالمتراحمين الحاليين فالحكم هو التخيير الا مع كون احدهما اهم ، وجهان ،
و الذي عليه الشيخ الاكبر في كتاب الطهارة هو الاول ، و استدله بان العجز عن
الجزء انما يتحقق في الجزء الاخير من المركب المتدرج في الوجود فالجزء الاخير
هو الذي يعجز عنه لانه يعتبر ان يؤتى به على النحو الذي تعلق به الامر وهو حال انضمامه
بما تقدم عليه و امثاله انما هو باتيانه متصفاً بكونه بعد ما تقدم عليه وهو بهذا الوصف
غير مقدور .

ولا يقال ان الجزء المتقدم ايضاً في مرحلة الامر به لو حظ بما هو متصف بكونه
قبل المتأخر وهو بهذا الوصف ايضاً غير مقدور فتعذر الانضمام يوجب تعذر وصف الجزء
المتقدم بالتقدم على المتأخر كما اوجب تعذر وصف الجزء المتأخر بصفة التأخر ،
فالميسور منهما هو ذات الجزئين مسلوباً عنهما وصف التقدم في المتقدم و التأخر في
المتأخر (لانه يقال) صفة القبلية لا تقتضى تعيين محل المتصف بها و زمانه بخلاف صفة
البعدية فان الجزء الاخير من المركب يتعذر الاتيان به في محله مع تعذر الجزء
الاول بخلاف العكس ، هذا خلاصة ما افاده (قده) وحاصله التفكيك بين الجزء المتأخر
و الجزء المتقدم باسئراط صفة التأخر في الاول و عدم اشئراط صفة التقدم في الاخير .

و ما افاده (قده) لا يخلو عن المنع ان التأخر و التقدم نسبة متكررة من مقولة
الاضافة ، فالمتأخر لا يكون متأخراً الا بالنسبة الى المتقدم عليه ، فلو لم يكن المتقدم
لم يتصف المتأخر بالتأخر ، فاعتبار صفة التأخر في المتأخر مستلزم لاعتبار صفة التقدم
في المتقدم ، فكما ان المستفاد من دليل اعتبار الترتيب بين اجزاء المركب هو تأخر
المتأخر عن المتقدم كذلك المستفاد منه تقدم المتقدم على المتأخر .

فكما انه مع عدم المتقدم يكون وصف التأخر في المتأخر منتفياً كذلك مع

عدم المتأخر ينتفى وصف التقدم في المتقدم ، فتعذر الانضمام يوجب تعذر الوصفين في رتبة واحدة ، كما ان المتصفين مع قطع النظر عن وصفى التقدم و التأخر بذاتهما مشتركان في كون كل واحد منهما ميسوراً على البديل ، و مقتضى ذلك هو وجوب الاثيان باحدهما على البديل ، و هذا معنى التخيير كالمتراحمين المطلقين الذين لا ترتيب بينهما مثل انقاز الغريقين فيما لم يكن احدهما اهم .

و اما حديث الاستدلال لما ذكره (قده) من عدم اشتراط صفة التقدم في المتقدم بانه لوجيىء بالمتقدم متأخراً صح و وجب اعادة المتأخر الذى تقدم عليه مما يعتبر فيه التأخر فاجنبى عن الدلالة عليه ان باعادة المتأخر يصير المتقدم الذى تأخر عنه متصفاً بالتقدم كما انه اذا ترك قراءة الحمد فى الصلوة و قرء السورة تصير الصلوة متصفة بنقصان جزء منها و هو الحمد و اذا اعاد الحمد بعد السورة تجب عليه اعادة السورة بعد الحمد حفظاً للترتيب و تصير الصلوة حينئذ متصفة بزيادة جزء عليها و هو السورة الماتى بها قبل الحمد .

فالحق حينئذ هو القول بالتخيير فى صرف ما عنده من الماء فى كل من الاغسال الثلاثة على البديل لا تعين صرفه فى الغسلة الاولى و لا فى الغسلة الاخيرة ، و حيث ان مفروض الكلام انما هو فى صورة فقد الخليطين فيكون تميز ما يصره فيه بالنية و يأتى بالتيمم بدلا عن الاخرين ، و الله يهدى من يشاء الى صراطه المستقيم .

(الصورة الثانية) ما اذا لم يكن عنده من الماء الا بقدر غسل واحد مع وجود الخليطين كليهما ، ففي وجوب صرفه فى الغسل بماء السدر او فى الغسل بماء الكافور او فى الغسل بماء القراح او التخيير فى ذلك ، وجوه ؛ مختار الشهيد فى البيان و المحقق و الشهيد الثانيين هو الاول لما تقدم فى المقام الثانى فى الصورة الاولى من ان العجز عن المركب انما يتحقق بعدم التمكن من الاثيان بجزئه الاخير فيما اذا تعذر بعض اجزائه على البديل ، و احتمال فى الذكرى صرفه فى الغسلة الثانية ، و قال : و يمكن صرفه فى الكافور لكثرة نفعه و لكنه اختار بعد ذلك صرفه فى الغسلة الاخيرة و قال و الاولى القراح لانه اقوى فى التطهير و لعدم احتياجه الى جزء اخر ، و احتمال المصنف

(قدّه) التخيير فى صرفه فى الاغسال الثلاثة و لعل وجهه ما تقدم فى الصورة الاولى و قويناه هناك و هذا هو الاقوى هيننا ايضاً لعدم ترجيح فى البين سوى ما ذكره الشهيد (قدّه) من كون الماء القراح اقوى فى التطهير و انه لا يحتاج الى جزء اخر ، و لا يخفى ما فيه لعدم الاعتماد عليه فى اثبات الحكم .

(الصورة الثالثة) ما اذا كان عنده السدر فقط دون الكافور مع كون ما عنده من الماء بقدر غسل واحد ، ففي تعيين صرفه فى الاول اعنى الغسل بماء السدر او التخيير بينه و بين احد الاخيرين او تعيين صرفه فى الغسل بماء القراح ، وجوه .
من كونه متمكناً من الاتيان بالغسل الاول بما يعتبر فيه من الخليط فيجب الاتيان به .

و من ان الاغسال واجبات متعددة و قد تعذر بعضها لاعلى التعمين فله الخيار فى تعيين المتعذر ، و اعتبار الترتيب بين الاغسال لا يوجب تعيين التعذر فى الاخيرين ليلزم صرفه فى الاول لان الترتيب المذكور لا اثر له بعد كون المجموع فى عرض واحد من حيث المطلوبة .

و من ان الاخير اهم فى نظر الشارع لانه الذى يحصل به رفع الحدث والخبث عن الميت و ان غيره انما هو للتنظيف و نحوه - و لا سيما بناء على جواز خروج الماء عن الاطلاق فى الاولين .

و الاقوى هو الاول لما تقدم فى الصورة الاولى من استفادة اعتبار التقدم للمتقدم و التأخر للمتأخر من نفس دليل اعتبار الترتيب بين الاغسال فيجب الاتيان بالغسل الاول فى هذه الصورة لوجود الخليط الخاص به و لم يعلم اهمية الاخير - اى الغسل بماء القراح - عليه ، و ما ذكر من ان الغسلين الاولين للتنظيف و نحوه غير ثابت كما تقدم . كما انه تقدم عدم جواز اضافة الماء فيهما ، و اما كون الاغسال واجبات مستقلة بالنية فلا ينافى كون مجموعها عملاً واحداً كما فى اعمال الحج ، فلا محيص فى هذه الصورة عن القول بصرف الماء فى الغسل الاول و انصراف التعذر الى الاخيرين فيأتى بالتيمم بدلا عنهما .

(الصورة الرابعة) ما اذا كان عنده الكافور فقط مع كون ما عنده من الماء بقدر غسل واحد ، ففي تعين صرفه فى الغسل الاول - بلا خلطه بالكافور - لتقدمه وكون الغسل بالماء الخالص عن الصدر ميسوره ، او تعين صرفه فى الثانى لتمكنه منه بما عنده من الكافور ، او تعين صرفه فى الاخير لما قيل من كونه اهم ، او التخيير بين الثلاثة ، وجوه اقواها الاول لما تبين فى الصور المتقدمة ، و لكنه مع خلط ما عنده من الماء بالكافور ، ان الخلط معه لا ينافى كونه الغسل الاول ان لا يعتبر فى الغسل الاول عدم اختلاطه مع الكافور بل غاية ما يمكن ادعائه انما هو اشتراط خلوص الغسل الاخير عن الخليطين بناء على كون اعتبار الخلوص فيه على وجه العزيمة ، و على هذا فلا مانع من طرح شىء من الكافور فى ماء الصدر ، و لكن الاحوط حينئذ ان ينوى بغسله ما يجب عليه من الغسل الاول او الوسط تعييناً او تخييراً ان يحصل بذلك الجمع بين الوجوه المحتملة فى المقام الا احتمال تعين الاخير - بناء على كون اعتبار الخلوص عن الخليطين فيه على وجه العزيمة ، واما بناء على كونه على وجه الرخصة فيحصل الاحتياط فى مراعاة الوجوه الاربعة بغسله بما عنده من الماء مختلطاً بما عنده من الكافور بقصد ما عليه من الاغسال الثلاثة تعييناً او تخييراً لكن مع تقديم التيمم بقصد البدلية عن الغسل الاول ثم يأتى بعد الغسل بتيمم اخر بنية ما فى زمته من التيمم الذى بدل عن الغسل الثانى او الغسل الاخير ، و الله الهادى .

(الصورة الخامسة) ما اذا كان الماء بقدر غسلتين ، و الصور المتقدمة يتصور مثلها هيئنا ، فانه اما يكون مع التمكّن من الخليطين او مع تعذرهما او مع التمكّن من احدهما فقط ، و الحكم فى الجميع يظهر مما تقدم ، وهو انه يأتى بالغسلين الاولين مع الخليطين - اذا تمكّن منهما - و مجردين مع تعذرهما ، و مع الصدر فى الغسل الاول اذا تمكّن منه - و مع الكافور فى الغسل الثانى اذا تمكّن منه فقط ، ثم يأتى بالتيمم بدلا عن الغسل بالماء القراح . هذا تمام الكلام فى بيان ما يجب اتيانه من الاغسال فى هذه الصور .

و اما انه هل يجب التيمم فى هذه الصور التى يجمعها وجود الماء لغسل واحد

او اثنين - بدلا عما تعذر من الغسل فالمحكي عن الشهيد فى البيان و المحقق و الشهيد الثانىين هو الوجوب ، و يستدل له كما فى الجواهر بعموم بدلية التراب ، و بان وجوب التعدد فى الاغسال مع التمكن منها يوجب لزوم التعدد فى بدلها - اعنى التيمم - فاذا تعذر بعضها وجب بدله . و المحكى عن الذكرى هو الحكم بسقوط التيمم فى صورة وجود الماء لغسل واحد او لغسلين مستدلا بحصول مسمى الغسل .

(و اورد فى الجواهر) على ما ذكره من الاستدلال للوجوب بوجهين (الاول) ان غسل الميت مع اشتماله على الاغسال الثلاثة عمل واحد و يكون كل واحد من الثلاثة جزء منه و لم يقم دليل على بدلية التيمم عن الجزء المتعذر من الغسل ، وقال الى ذلك يرجع ما استدل به فى الذكرى من حصول مسمى الغسل لئفى وجوب التيمم . (و ثانيهما) الاشكال فى بدلية التيمم عن الغسلين الاولين - بناء على الاكتفاء فيهما بالماء المضاف بالخليطين - حيث لا يكون المعتبر فيهما حينئذ الغسل بالماء فلا وجه لبديلية التيمم عنهما فان التراب انما هو بدل عن الماء المطلق لا الماء المضاف . هذا .

(و الاقوى) هو القول بالوجوب لعموم البدلية و اندفاع المناقشتين ، اما الاولى فلما عرفت من ان غسل الميت و ان كان عملا واحداً الا انه مشتمل على الاعمال المتعددة كالحج بالنسبة الى اعماله ، فبلحاظ استقلال كل غسل من اغساله فى النية يشمله عموم بدلية التيمم ، و اما الثانية فلما تقدم من عدم جواز اضافة الماء فى الغسلين الاولين ، مضافاً الى ان جواز ذلك غير اعتبار الاضافة و اشتراطها فيهما حيث لم يقل به احد - كما تقدم - و عليه فيجوز اطلاق الماء فى الغسلين الاولين و يصح بذلك بدلية التيمم عنهما ، و مجرد اعتبار مزج الخليط فى الماء فيهما لا يمنع بدلية التيمم كما تقدم بيانه فى بيان اصل مشروعية التيمم هيئنا . والله الهادى .

مسئلة (٨) اذا كان الميت مجروحاً او محروقاً او مجردوراً او نحو ذلك مما يخاف معه تناثر جلده يمم كما فى صورة فقد الماء ثلاثة تيممات .

و قد تقدم الكلام فى حكم هذه المسئلة مستوفى فى طى المسئلة السادسة و قلنا

ان الاقوى وجوب التيمم عند تعذر الغسل باى سبب لتعذره و كفاية تيمم واحد عن الاعسال الثلاثة و ان كان الاحوط الاتيان بثلاثة تيممات و قد مر كيفية الاحتياط ايضاً .

مسئلة (٩) اذا كان الميت محرماً لا يجعل الكافور في ماء غسله في الغسل الثاني الا ان يكون موته بعد طواف الحج او العمرة و كذلك لا يحنط بالكافور بل لا يقرب اليه طيب اخر .

لا اشكال و لا خلاف في عدم جواز تقريب الكافور الى الميت المحرم في الجملة و ادعى عليه الاجماع في غير واحد من العباثر ، و يدل عليه نصوص كثيرة، ففى صحيح عبدالرحمن عن الصادق عليه السلام عن المحرم يموت كيف يصنع به قال عليه السلام ان عبدالرحمن بن الحسن مات بالابواء (١) مع الحسين عليه السلام و هو محرم و مع الحسين عليه السلام عبدالله بن العباس و عبدالله بن جعفر فضع به كما يصنع بالميت و غطى وجهه و لم يمسه طيباً ، قال و ذلك في كتاب على عليه السلام (و صحيح عبدالله بن سنان) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يموت كيف يصنع به - و ذكر مثل الحديث السابق - و قريب منه خبر ابي مریم .

(و خبر ابي حمزه) عن ابي الحسن عليه السلام في المحرم يموت ، قال عليه السلام يغسل و يكفن و يغطى وجهه و لا يحنط و لا يمس شيئاً من الطيب (و خبر اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام) قال سألته عن المرثة المحرمة تموت و هى طامث قال لا تمس الطيب و ان معه نسوة حلال (و صحيح محمد بن مسلم) عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن المحرم اذا مات كيف يصنع به قال يغطى وجهه و يصنع كما يصنع بالمحل غير انه لا يقربه طيباً ، و نحوه خبره الاخر عن الباقر و الصادق عليهما السلام .

و هذا الحكم في الجملة مما لا ينبغي الاشكال فيه ، الا انه انه يجب البحث عن امور (الاول) مقتضى النص و القنوى عدم جواز تحنيط الميت المحرم بالكافور و لا تغسيله بمائه بالقاء شىء من الكافور في مائه كما يدل عليه ما فى صحيح محمد بن مسلم - اعنى قوله عليه السلام : غير انه لا يقربه طيباً ، فانه بظاهرة يشمل ما لو كان بواسطة

(١) الابواء بالبلاء الموحدة منزل بين مكة و المدينة فيه قبر امنة بنت وهب .

الماء (و دعوى) انصرفه الى التحنيط بعد الغسل لعلها غير مسموعة .

و لكن الشيخ الاكبر (قده) قال فى الطهارة انه لو لا الاجماع على عدم جواز تغسيله بماء الكافور لامكن الخدشة فيه (انتهى) و الانصاف عدم جريان الخدشه فيه لا سيما بعد اعتضاده بفهم الاصحاب ، و يؤيده المروى عن ابن عباس ان محرماً و قعت به ناقته فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال اغسلوه بماء سدر و كفنوه و لا تمسوه طيباً و لا تخمروا رأسه فانه يحشر يوم القيمة مليباً .

(الثانى) ظاهر اكثر الاخبار المتقدمة عموم المنع عن تقريب الطيب الى الميت المحرم سواء كان الكافور او غيره من انواع الطيب ، و هو المصرح به فى غير واحد من المتون ، فى القواعد : و لا يجوز تقريبيهما - اى الكافور و الذريرة - من المحرم و لا غيرهما من الطيب فى غسل و حنوط (انتهى) و حكى الاجماع عليه فى جامع المقاصد ، و فى مفتاح الكرامة ان الاجماع المحكى فى الخلاف انما هو على عدم قرب شىء من الكافور فغيره اولى (انتهى) و لعل او لوية غير الكافور فى المنع عنه هو ان غير المحرم قد نهى عن التطيب به كما فى القواعد حيث يقول : لا يجوز تطيب الميت بغير الكافور و الذريرة (و كيف كان) فهذا الحكم ايضاً مما لا ينبغى الاشكال فيه .

(الثالث) المعروف جواز تغطية رأس المحرم و وجهه بالكفن ، و يدل عليه جملة من الاخبار المتقدمة كصحيح عبدالرحمن و صحيح عبدالله بن سنان و خبر ابي مريم و خبر ابي حمزة و صحيح محمد بن مسلم . خلافاً للمحكى عن السيد و ابن عقيل و الجعفى من عدم جواز تغطية رأسه ، و استدلووا له بان النهى عن تطيبه دليل على بقاء احرامه وهو موجب لبقاء تحريم تروك الاحرام عليه التى منها تغطية الرأس ، و بالمرسل المروى عن الصادق عليه السلام من مات محرماً بعثه الله مليباً ، و العامى المروى عن ابن عباس عن النبي ﷺ لا تخمروا رأسه فانه يحشر يوم القيمة مليباً .

و الاستدلال بالنهى عن تطيبه لحرمة التغطية (مع انه لا يخلو عن الغرابة حيث ان المحرم بعد الموت لا يبقى مكلفاً بتروك الاحرام و لا دليل على تكليف الاحياء

بإبقائه على ما هو عليه من التروك) اجتهاد في مقابل النصوص المتقدمة المصراحة بجواز تغطية رأسه ووجهه ، و منع دلالة المرسل المروي عن الصادق عليه السلام على المنع ، فان مجرد بعثه يوم القيمة ملبياً لا يدل على حرمة تغطية رأسه ، مع انه على تقدير دلالته معرض عنه فاقد لملاك الحجية و هو الوثوق و هذا مع ارساله و معارضته مع الاخبار المتقدمة ، و به يظهر المنع عن التمسك بالخبر العامي المنقول عن ابن عباس ، فالحق ما عليه المشهور من جواز التغطية و ان تجهيزه كتجهيز المحل من غير فرق بينهما الا في تقريب الطيب .

(الرابع) اطلاق الاخبار المتقدمة يقتضى عدم الفرق في الاحرام بين احرام الحج او العمرة و لا في احرام الحج بين اقسامه من التمتع و القران و الافراد ، و لا بين الواجب و المستحب و كذلك العمرة و لا بين الفاسد و الصحيح لوجوب الاتمام ، كل ذلك لاطلاق الدليل .

فان كان في احرام العمرة فلا اشكال في حرمة تقريب الطيب اليه الى ما بعد التقصير اذ به يخرج من الاحرام و يحل له الطيب .

و ربما يتوهم انه في العمرة المفردة يبقى التحريم الى ما بعد طواف النساء لصدق بقاء الاحرام في الجملة قبله و لكن الظاهر ان الحرمة بعد الممات انما هي لاجل تحريمه في حال الحيوة و من الواضح حلية الطيب بعد التقصير للمحرم و لو لم يأت بطواف النساء ، و اما احرام الحج فلا اشكال في بقاء الحكم انا مات قبل الحلق و التقصير و كذا بعدهما و قبل طواف الزيارة و السعى فان الطيب لا يحل للمحرم الا بعد الفراغ من السعى على المشهور ، و الحكم بالنسبة الى طواف النساء ما تقدم من ان الظاهر عدم توقف تحليل الطيب عليه بعد الممات كما هو كذلك في حال الحيوة و ان الملاك في التحريم بعد الموت هو التحريم حال حيوته ، و بهذا يندفع ما يتوهم من حليته بعد التقصير و الحلق من جهة خروجه بذلك عن صورة المحرمين بلبسه ما لا يحل للمحرم لبسه ، و لكن الاقوى هو بقاء الحرمة الى ما بعد طواف الزيارة و السعى كما عرفت و وجهه ، و بهذا يظهر ما في المتن من عدم ذكر السعى مع توقف حل الطيب عليه بل

و على التقصير فى احرام العمرة سواء كانت عمرة التمتع او العمرة المفردة .
 (الخامس) لا يلحق بالمحرم فى هذا الحكم المعتكف ولا المعتدة بعدة الوفاة
 من حيث حرمة الطيب عليهما ، و ذلك للاصل و العمومات و لبطلان الاعتداد و الاعتكاف
 بالموت و لبطلان قياسهما على المحرم لو قلنا ببقائهما بعد الموت .
 (السادس) ظاهر الاخبار المتقدمة بل صريح بعضها مساواة المحرم مع المحل
 فى جميع ما يعتبر فى تجهيز الميت الا تقريب الطيب ، و عليه فيجب الايمان بالغسل
 الثانى مجرداً عن الكفور ، و لاوجه لسقوطه رأساً فيكون الحكم هنا كما لو تعذر الكفور
 عقلاً حيث تقدم وجوب الغسل الثانى بالماء القراح ، بل وجوبه فى المقام اوضح لدلالة
 الاخبار المتقدمة على مساواة حكم المحرم مع المحل الا فى تقريب الطيب ، الدالة
 بعمومها على بقاء وجوب اصل الغسل الثانى و ان سقط وجوب الخليط فيه ، و قد تقدم
 الاستدلال ببقاء وجوب الغسل فى التعذر الشرعى للخليط على بقاءه فى التعذر العقلى
 ايضاً ، و الله الهادى .

**مسئلة (١٠) اذا ارتفع العذر عن الغسل او عن خلط الخليطين او احدهما
 بعد التيمم او بعد الغسل بالقراح قبل الدفن تجب الاعادة و كذا بعد الدفن
 اذا اتفق خروجه بعده على الاحوط .**

فى المسئلة قولان ، فظاهر المحكى عن الذكرى و جامع المقاصد و الروض
 هو الوجوب ، و عن صريح المدارك و ظاهر الارديبلى هو العدم ، و مبنى القولين هو
 البناء على ان الغسل الناقص عند الامر به و كذا التيمم هل هو بدل عن الغسل التام
 كوضوء صاحب الجيرة الذى بدل عن الوضوء التام و كذا وضوء الاقطع الذى هو بدل
 عن وضوء الصحيح بل الوضوء فى حال التقية الذى هو بدل عن الوضوء فى غير حال التقية ، او
 انه شىء و جب فى حال الاضطرار يكتفى به مادام الاضطرار باقياً (و بعبارة اخرى) كون
 سقوط التكليف فى حال الاضطرار باقياً بالبدل الاضطرارى و انه المسقط للتكليف عند
 اتيانه ، او كون الاضطرار موجباً لسقوطه الا انه ثبت فى حاله البدل من باب الاكتفاء
 به مادام بقاء الاضطرار .

(و بعبارة ثالثة) هل الفرد الاضطرارى فى حال الاضطرار هو الواجب على

المكلف كصلوة القصر فى حالة السفر بحيث يكون تبدل الحالتين من الحضر و السفر موجباً لتبدل التكليف من القصر والاتمام ، او انه يسقط التكليف بالتمام و يكون وجوب الناقص لكونه محصلاً لمرتبة من الملاك كصلوة القاعد عند العجز عن القيام (فعلى الاول) فالماأتى به من الغسل يكون مجزياً لكونه المكلف به فى حال التعذر عن الاتيان بالغسل التام (و على الثانى) فالتكليف بالتمام باق على ما هو عليه و انما العجز عن امتثاله صار منشأً للتريخى فى ترك امتثاله مادام بقاء تعذر امتثاله من باب حكم العقل بقبح المطالبة بشيىء عن لا يقدر على الاتيان به ، و من المعلوم ان حكمه بقبحه انما هو مادام بقاء التعذر ، و مع ارتفاعه يجب الاتيان به .

(و لا يخفى) ان الظاهر من الاخبار هو الاخير ، و لا اقل من الشك ، و معه فالمرجع هو استحباب بقاء التكليف بالغسل التام و اصالة عدم ترتب الاثر على ما اتى به من الغسل الناقص او التيمم من زوال الحدث و الخبث (فالحق) هو وجوب الاعادة لو ارتفع العذر عنه قبل دفنه .

ولو ارتفع بعد الدفن لكن مع اتفاق خروجه عن القبر على وجه مجوز او محرم فهل تجب اعادة غسله حينئذ ايضاً اولاً ، و جهان ، من انه بناء على وجوب اعادة غسله قبل الدفن يكون حاله كمن دفن من غير غسل اصلاً حيث يجب غسله اذا اتفق خروجه ، و من الفرق بين الدفن بدون الغسل و بين الدفن مع الغسل الناقص بتنزيل الثانى منزلة انتهاء زمان التكليف فكان زمان التكليف بالغسل هو من اول حدوث الموت الى زمان الدفن مضافاً الى اطلاق كلامهم فى التقييد بقولهم قبل الدفن و عدم انصراف عمومات وجوب الغسل الى تغسيل الميت المدفون (و الاقوى هو الاول) لعدم الدليل على الفرق فى الاجتزاء بالغسل الناقص بين ما بعد الدفن و قبله فالفرق تحكماً ، و اطلاق كلامهم فى التقييد بما قبل الدفن ينزل على ما لم يتفق خروجه بعده ، كيف ، و لا اشكال عندهم فى وجوب تغسيل من دفن بغير غسل رأساً لو اتفق خروجه بعد دفنه ، مع انه لو سلم ارادتهم ذلك فلا دليل على لزوم اقتنائهم فيه ، و انصراف العمومات عن الميت المدفون ممنوع ، و مع تسليمه فلا يضر بالتمسك بالعموم و لو كان مضرّاً بالاطلاق ، و بالجملة ،

فلا ينبغي الاشكال في وجوب تغسيله لو اتفق خروجه .

و في المستمسك نفى البعد عن عدم وجوب الاعادة بناء على فورية وجوب الدفن ثانياً في الفرض ، ان يلحقه حكم ابتداء الدفن من تمامية البدلية (و فيه) ان تمامية البدلية كانت عند ابتداء الدفن لاجل بقاء التعذر قبله وقد ارتفع عند الخروج من القبر فلا يلحقه حكم ابتداء الدفن ، و فورية الدفن ثانياً انما هي بعد تمامية التغسيل و هو غير متحقق بعد الخروج لفرض عدم ترتب الاثر على الناقص منه و كون سقوط الكامل منه بواسطة التعذر المرتفع بعد الخروج ، و مع تسليم فورية وجوب الدفن فالمسلم منها هو الفورية العرفية التي لا ينافيها تغسيله قبله كما لا يخفى .

ولو ارتفع التعذر بعد الدفن مع توقف تغسيله على اخراجه من القبر فلا اشكال في حرمة فيما استلزم هتكه بتغييره ، و مع عدمه ففي وجوب اخراجه لتغسيله او حرمة و جهان ، من اطلاق حرمة النباش حتى لاستدراك الغسل التام ، و اطلاق معقد الاجماع المدعى في الرياض على عدم وجوب الاعادة بعد الدفن ، و من منع حرمة النباش لاجل الاستدراك المذكور لكون ذاك الميت كمن لم يغسل اصلا الذي لا اشكال في وجوب اخراجه لتغسيله لو لم يلزم هتكه ، و لكن صاحب الجواهر (قده) يدعى القطع باجزاء الغسل الناقص اذا ارتفع العذر بعد الدفن مع استلزام الغسل الكامل للنباش ، و الله العالم باحكامه .

مسئلة (١١) يجب ان يكون التيمم بيدالحى لا بيدالميت و ان كان الاحوط تيمم اخر بيد الميت ان امكن و الاقوى كفاية ضربة واحدة للوجه و اليدين و ان كان الاحوط التعدد .

لا اشكال في وجوب كون التيمم بيدالحى بضرب باطن كفيه على الارض و المسح بهما على جبهة الميت و ظاهر كفيه - مع عدم امكان ذلك بيدالميت - و اما مع امكانه ففي وجوب كونه بيدالحى او بيد الميت و جهان ، و اسند في الجواهر تصريح بعض الاصحاب بالاول ، و في الطهارة ان المعروف في كيفية التيمم ان المباشر يضرب بيده فيمسح بها وجه الميت نظير المريض العاجز عن مسح يديه على الارض ولو باعانة القادر (انتهى) و ايده في الجواهر بدليل الاعتبار، حيث ان التيمم بدل عن الغسل الذي يكون

الحي مكلفا به و هو المباشر له و يكون بدله ايضاً فعله المباشرى و لا مدخلية لضرب الارض بيد الميت (و ما ذكره لا يخلو عن المنع)
و الاصول ابتناء الحكم فى هذه المسئلة على خروج ضرب اليدين على الارض من مقومات التيمم و اجزائه و كونه كاغتراف الماء بالكف لصبه على الاعضاء فى الموضوع او انه من اجزائه و ذاتياته بمعنى ما ليس بخارج عن حقيقته (فعلى الاول) فلا يجب ان يكون بيد الميت - مع امكانه - بخلاف الاخير (و استدلال الشيخ الاكبر) لخروجه عن مفهوم التيمم بما هو المعروف عندهم فى كيفية تيمم الميت من كونه بضرب المباشر يديه على الارض ، لكنه استظهر زهاب المشهور الى كونه من اجزائه لعددهم اياه من افعاله (و اختصاص) كونه من اجزائه بمن يقدر على المسح بهما بحيث يسند اليه المسح و يكون المعاون معيناً فى تيممه لا نائباً عنه دون من لا يقدر (بعيد فى الغاية) لبعد الاختلاف فى مهيته بحسب اختلاف القادر والعاجز . والانصاف عدم تبين خروج الضرب عن حقيقته او انه داخل فى مهيته ، فالاحتياط بالجمع بين الامرين مما لا يجوز تركه ، و اما كفاية ضربة واحدة للوجه و اليدين او وجوب ضربتين فمبنية على المختار فى تيمم نفسه و ان الاحوط فيه رعاية التعدد كما حرر فى مبحث التيمم .

مسئلة (١٤) الميت المغسل بالقراح لفقد الخليطين او احدهما او المتيهم لفقد الماء او نحوه من الاعذار لا يجب الغسل بمسه و ان كان احوط .

فى هذه المسئلة امران (الاول) الميت المغسل بالماء القراح لفقد الخليطين او احدهما هل هو كالمغسل بالغسل الكامل فى صيرورته طاهراً من الخبث و الحدث الحاصلين فيه بالموت فلا يتنجس ملاقيه و لا يجب الغسل بمسه اولا ، قولان ، مختار غير واحد من المحققين هو الاول ، لسقوط شرطية الخليط عند فقدده و ان الواجب حينئذ هو التمسيل بالماء القراح فى جميع الاعسال التى يتعذر الخليط عنده ، و هو غسل شرعى فى حق مثله فيقوم مقام التمسيل مع الخليط فى حال الوجدان و يترتب عليه جميع الاثار المترتبة على الغسل الكامل مادام العذر باقياً ، و لا ينافيه وجوب تغميسه مع الخليط بعد وجدانه قبل الدفن - كما تقدم - لامكان كون الغسل بالماء القراح رافعاً لحدثه و خبثه مادام التعذر باقياً كما تقدم فى المسئلة المتقدمة .

و المحكى عن جامع المقاصد بقاء نجاسته و حدثه فيجب غسل ملاقيه و الغسل بمسه و اختاره الشهيد الثانى (قدّه) فى الروض لانصراف الغسل الرافع لخبثه و حدثه الى الغسل الكامل فيرجع الى اطلاق ما يدل على وجوب غسل ملاقيه و وجوب الغسل بمسه ، و لو منع عن الاطلاق فالمرجع هو استحباب الوجوب الثابت قبل الغسل الناقص (و هذا الاخير هو الاقوى) لتمامية دعوى انصراف ما دل على ارتفاع الاحكام الثابتة للميت بموته بعد غسله الى الغسل الكامل دون الناقص (فان قلت) الغسل الناقص مأمور به عند الاضرار ، و الامر الاضطرارى يقتضى الاجزاء (قلت) اجزاء الماتى به بالامر الاضطرارى عن الامر الاختيارى مطلقاً ممنوع - حسبما فصل فى الاصول - مع انه على تسليمه لا يقتضى ترتب الاثار الوضعية المترتبة على الفعل الاختيارى ، بل معنى بدلية الفعل الاضطرارى عن الاختيارى هو ترتب بعض اثاره عليه مثل جواز الدفن و نحوه لحصول خفة فى حدثه و خبثه ، فالغسل الاضطرارى بمنزلة مسح النجاسة و ازالته بغير الماء - لو قيل بوجوب ذلك - عند تعذر التطهير بالماء ، حيث ان بدليته عن الغسل بالماء و جواز ايقاع الصلوة معه لا يقتضى طهارة المحل بحيث يحكم بعدم تنجس ملاقيه .

(الثانى) هل الميت المتيمم لفقد الماء او نحوه من الاعذار كالمغسل بالقراح لفقد الخليط ، او انه لا يجب غسل ملاقيه و لا غسل المس بمسه ، و ان قلنا بوجوبهما فى المغسل بالقراح ، او انه يجب غسل ما يلاقيه و غسل المس بمسه - و لو قلنا بعدم الوجوب هناك - وجوه ، من ان التيمم بدل عن الغسل الكامل فى حال الاضرار فيكون حكمه حكم الغسل الناقص فيما يترتب عليه من الاثر ، و من او لوية التيمم فى ترتب اثر الغسل الكامل عليه لما ورد من انه بمنزلة الماء و انه احد الطهورين فيترتب عليه اثر الغسل الكامل و لو قلنا بعدم ترتبه على الغسل بالماء القراح ، و من ان وجوب غسل ما يلقى الميت و وجوب الغسل بمسه انما هو لنجاسته الحاصلة فيه بالموت و هى لا ترفع بالتيمم و ان ارتفع به الحدث ، مضافاً الى ان مبدل التيمم هنا هو الماء و الخليط و لم يرد دليل على بدلية التيمم عن الخليط فيما له من الاثر ، و كونه بمنزلة الماء او

احد الطهورين لا يدل على حصول اثر الخليط به ايضاً (و لعل هذا الاخير هو الاظهر) كما قواه في الجواهر ايضاً ، الا انه قال: لم نقف على هذا التفصيل لاحد من الاصحاب (و كيف كان) فعلى المختار من عدم ارتفاع الحدث و الخبث في الغسل بالماء القراح يكون عدم ارتفاعهما هنا اولى ، و قد مر الكلام في ذلك في غسل المس مستوفى .

فصل

في شرائط الغسل و هي امور (الاول) نية القربة على ما مر في باب الوضوء

و قد تقدم البحث عن اعتبار النية في غسل الميت مستوفى في احكام الاموات في الفصل المعقود لاعتبار النية على نحو ما مر في الوضوء . ص ٢٢٥ ج ٥ (الثاني) طهارة الماء و استدلاله في المستند له و لاعتبار اطلاق الماء و اباحته بالاجماع و الاخبار ، و لم اظفر بخبر يدل على اعتبار طهارة الماء في غسل الميت ، و لعل نظره (قده) الى ما ورد في اعتبار طهارة الماء في غسل الجنابة مع ما ورد من ان غسل الميت كغسل الجنابة او انه هو (و كيف كان) فلا ينبغي الاشكال في اعتبار الطهارة للاجماع عليه و ما هو المرتكز في الازهان من ان المتنجس لا يصير مطهراً ، و لاعتبارها في غسل الجنابة مع ظهور وحدة الاغسال و ان ما يعتبر في واحد منها يعتبر في الجميع مع ما ورد من تشبيه غسل الميت بغسل الجنابة او انه هو ، و يؤيده ما ورد من الاخبار في اعتبارها في ماء الوضوء .

(الثالث) ازالة النجاسة عن كل عضو قبل الشروع في غسله بل الاحوط

ازالتها عن جميع الاعضاء قبل الشروع في اصل الغسل كما مر سابقاً .

و قد مر حكم هذه المسئلة مستوفى في المسئلة الاولى في الفصل المعقود في

كيفية غسل الميت ص ٥٤ ، و في مبحث غسل الجنابة .

(الرابع) ازالة الحواجب و الموانع عن وصول الماء الى البشرة و تحليل الظفر و الفحص عن المانع اذا شك في وجوده .

و الاولى ان تعد ازالة الحواجب و الموانع من شرائط العلم بحصول المأمور به (و كيف كان) فلا اشكال في دخلها في تحقق العلم به و انما الكلام في وجوب الفحص عنه عند الشك في وجوده فان فيه وجهين، من كون الشبهة موضوعية التي لا يجب فيها الفحص بالاتفاق ، و من كون ترك الفحص فيها مما ينتهي الى ترك الامتثال غالباً فيجب فيها الفحص حذراً عن ذلك ، مضافاً الى كون الشك في المحصل كما في نظائره من الوضوء و الغسل .

(الخامس) اباحة الماء و ظرفه و مصبه و مجرى غسالته و محل الغسل و السدة و الفضاء الذي فيه جسد الميت و اباحة السدر و الكافور ، و اذا جهل بغصبية احد المذكورات او نسيها و علم بعد الغسل لا تجب اعادته بخلاف الشروط السابقة فان فقدها يوجب الاعادة و ان لم يكن عن علم و عمد .

قد مر حكم اعتبار اباحة ما ذكر في هذا المتن و ما يشبهه - في شرائط الوضوء و شرائط غسل الجنابه - مستوقى ، و كذا البحث عن الجاهل بالغصب و ناسيه . فراجع .

مسئلة (١) يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب و لو كان المغسل مماثلاً بل قيل انه افضل و لكن الظاهر كما قيل ان الافضل التجرد في غير العورة .

في هذه المسئلة امور (الاول) المعروف جواز تغسيل الميت من وراء الثياب كجوازه مجرداً عنها ، و المحكى عن ابن حمزة و جوب نزع الثياب عنه (و يستدل للاول) بالاجماع المحكى عن الخلاف و بالاخبار الكثيرة الدالة على الجواز كصحيحة ابن مسكان التي فيها : و ان استطعت ان يكون عليه قميص فتغسل من تحت القميص ، و صحيح ابن يقطين و لا تغسلوه الا في قميص ، يدخل رجل يده و يصب عليه من فوقه و ما روى من تغسيل امير المؤمنين عليه السلام النبي ﷺ في قميصه ، و عن ابن عقيل دعوى تواتر الاخبار في ذلك .

(و يستدل لابن حمزة) بمرسل يونس المحكى في التهذيب عنهم عليهم السلام : فان كان عليه قميص فاخرج يده من القميص و اجمع قميصه على عورته و ارفع من رجله الى فوق الركبة و ان لم يكن عليه قميص فالتق على عورته خرقة . (و الاقوى)

ما عليه المشهور لمعارضة المرسل مع ما تقدم من الاخبار الدالة على جواز تغسيله من وراء الثياب و ضعف المرسل بارساله و كونه معرضاً عنه و امكان حمله على الاستحباب .

(الامر الثاني) اختلف في استحباب التغسيل مجرداً عن الثياب مع ستر العورة او استحباب كونه من وراء الثياب ، او جواز الامرين من دون رجحان لاحدهما على الاخر على اقوال (المشهور) كما عن المختلف و الحدائق هو استحباب التجريد ، وهو المصرح به في المعتمد و غيره . و يستدل له بانه امكن في التطهير من التغسيل بالقميص و بان الحى يغتسل مجرداً فالميت اولى ، و بان الثوب ينجس بذلك ولا يظهر بصب الماء فينجس الميت و الغاسل (ولا يخفى) ما في هذه الادلة من الوهن لان الامكانية في التطهير لا يوجب استحباب تغسيله مجرداً و لا رجحان في غسل الحى مجرداً و لو سلم فلا او لوية للميت في ذلك و تنجس الثوب بذلك ممنوع و لو سلم فعدم طهره بصب الماء عليه لاحتياجه الى العصر قابل للمنع و لو سلم فتنجس الميت و الغاسل به مما يمنع (و قد ذكرنا) التفصيل في ذلك في تغسيل كل من الزوج والزوجة للاخر و في مبحث المطهرات .

و المحكى عن ابن ابي عقيل استحباب كون الغسل من وراء الثياب و نسب الى ظاهر الصدوق و اختاره في المدارك و الحدائق و يستدل له بصحيح ابن مسكان و حسن ابن خالد و كذا صحيح ابن يقطين وما روى من تغسيل امير المؤمنين عليه السلام للنبي ^{صلى الله عليه و آله} المتقدم كلها في الامر الاول (و اورد على ذلك) بان المستفاد من هذه الاخبار مرجوحية كون الميت مكشوف العورة لا استحباب ترك قميصه عليه و افضلية ذلك من ستر عورته بخرقه بعد تجريده ، كما يشهد بذلك خبر الحلبي ، فقيه : انا اردت غسل الميت فاجعل بينك و بينه ثوباً يستر عنك عورته اما قميصه او غيره ، و نحوه ما في فقه الرضا و يؤيده صريح ما في مرسل يونس من الامر بجمع القميص على العورة ، و يعضده دعوى الشيخ في الخلاف الاجماع على استحباب كشف ما عدى العورة .

و عليه فالاقوى هو القول بالتخيير بين التجريد في غير العورة و بين التغسيل

من وراء الثياب كما يحكى عن جامع المقاصد ، و يستدل له بانه مقتضى الجمع بين الاخبار الدالة على الامر بتغسيه في قميصه و بين ما يدل على الامر به عارياً مستور العورة بحمل الطائفة الاولى على استحباب ترك قميصه عليه في مقابل جعله مكشوف العورة فقط لا الاعم منه و من سترها بخرقة اخرى .

(الامر الثالث) في وجوب ستر عورة الميت حال الغسل مطلقاً و لو مع الامن من النظر اليها كما اذا كان الغاسل واثقاً بنفسه بعدم النظر او كان اعمى او كان الميت ممن يجوز لغاسله النظر الى عورته - كما اذا كان طفلاً او في غسل الزوج او الزوجة . او استحبابه مطلقاً و لو مع عدم الامن من النظر من جهة كون وجوب الستر انما هو على المنظور اليه و قد سقط عنه بالموت ، و حرمة النظر على الغاسل لا يستلزم وجوب الستر عليه و حينئذ فينبغي القول باستحباب الستر استظهاراً و حذراً من الغفلة عن ترك النظر .

او يفصل بين الامن من النظر و بين عدمه بالقول باستحباب الستر في الاول و وجوبه في الثاني للاخبار الامرة بالستر بعد حملها على الرجحان المشترك بين الوجوب و الندب بارادة الندب في صورة الامن و الوجوب في صورة عدمه ، و هذا حمل حسن - لو كان له شاهد - و مع عدمه فالظاهر وجوبه مطلقاً - لو لم يكن الاجماع على عدم وجوبه مع الامن من النظر - و ذلك لاطلاق الاخبار الامرة به ، مع كونه اوفق باحترام الميت و بالاحتياط (و كيف كان) فلا ينبغي التأمل في وجوبه مع عدم الامن من النظر للاجماع عليه كما ادعاه الشيخ الاكبر (قده) و اسند وجوبه الى الجميع في المعتبر فقال : و يستر عورته و هذا مذهب الجميع لان النظر الى العورة حرام ، ثم استدرك عدم وجوبه في صورة الامن من النظر .

مسئلة (٤) يجوز غسل الميت عن الجنابة و الحيض بمعنى انه لومات جنباً او حائضاً لا يحتاج الى غسلهما بل يجب غسل الميت فقط بل ولا رجحان في ذلك و ان حكى عن العلامة رجحانه .

الكلام في هذه المسئلة يقع في مقامات (المقام الاول) اذا مات المحدث بالحدث الاكبر فهل يحتاج الى تغسيه من ذاك الحدث الذي مات عليه من جنابة او

حيض او نفاس بل و استحاضة اذا احتيج معها الى الغسل و مس ميت ، او لا يحتاج الى الغسل ، فمع قطع النظر عما ورد فى المسئلة من الاخبار- فيها احتمالان اقواهما الاخير و ذلك لان التكليف بالغسل عند احد اسباب الحدث انما كان متوجهاً الى المحدث فى حال حيوته و القاعدة تقتضى سقوط التكليف بالموت كسائر التكاليف ، و هذا - بناء على كون وجوب الغسل عند موجبه شرطياً متوقفاً على وجوب ما يشترط فيه الطهارة - ظاهر جداً حيث ان وجوبه حينئذ شرطى مقدمى متوقف على وجوب غايته ، و كذلك على القول بكونه واجباً نفسياً - على خلاف التحقيق حسبما مر فى مبحث غسل الجنابة - ان عليه ايضاً ليس هناك مكلف يتعلق به هذا التكليف، و وجوب تغسيله على الاحياء وجوب نفسى يكون الميت محلاً له لا انه تكليف متعلق بالميت يصدر عن الحي بالنيابة، فيحتاج فى اثباته الى دليل ، و لازم ذلك عدم وجوب تغسيله بما عدى غسل الميت اصلاً .

(فان قلت) هذا مناف مع صحة تقديم غسل الميت على الموت فى المرجوم و المقتض منه ان الظاهر منه كون المغسول مكلفاً بالغسل و ان الحي بعد موت الميت ينوب عنه فى غسله فليكن تغسيله بما عدى غسل الميت ايضاً بالنيابة عنه و يكون اثره حشر الميت طاهراً عن الحدث الاكبر فى القيمة كما يظهر من خبر النباش من حشر الميت المحدث بالحدث الاكبر كذلك ، و كذا فى حكاية حنظلة غسيل الملائكة من تغسيل الملائكة له غسل الجنابة .

(قلت) صحة تقديم غسل الميت على الموت فيمن ذكر انما هى لقيام الدليل عليها و كلاً منافى هذا المقام مع قطع النظر عنه ، مع ما فى كون غسله المتقدم هو غسل الميت لاحتمال ان يكون غسله اخر يقوم مقام تغسيله بعد الموت ، مع ما فيه من الاشكال من ان الغسل انما يصير واجباً بسبب الموت و كيف يقدم عليه كما مر سابقاً ، و اما الحشر محدثاً يوم القيمة فلا يصير دليلاً على اثبات التكليف على الاحياء ، و تغسيل الملائكة لحنظلة لا يثبت وجوب ذلك على المكلفين من الانس لكل من مات محدثاً (و بالجملة) فمقتضى القاعدة العامة هو عدم الوجوب .

(المقام الثانى) فى حكم الميت المحدث بالنظر الى ما يستفاد من الاخبار

(فاعلم) انه قد ورد في غير واحد من الاخبار ما يدل على عدم الحاجة الى ما عدى غسل الميت ، لكنها معارضة بما يدل على خلافه .

(فمن الطائفة الاولى) صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام ، قال قلت له ميت مات و هو جنب كيف يغسل و ما يجزيه من الماء ، قال يغسل غسل واحد يجرى ذلك لغسل الجنابة و لغسل الميت لانهما حرمتان اجتماعتا في حرمة واحدة ، وظاهره - كما ترى - بقاء موجب غسله من الجنابة الا انه يكتفى في مقام الامثال بالاتيان بغسل الميت لاشتماله على ما عداه مع زيادة و هذا من باب التداخل المسببي - كما يظهر من تعليقه عليه السلام بقوله - لانهما حرمتان (الخ) - (و موثق عمار) عن الصادق عليه السلام انه سئل عن المرأة اذا ماتت في نفاسها كيف تغسل ، قال عليه السلام مثل غسل الظاهر و كذلك الحائض و كذلك الجنب انما يغسل غسل واحد فقط (و خبر ابي بصير) عن احدهما عليهما السلام في الجنب اذا مات ، قال عليه السلام ليس عليه الاغسلة واحدة (وصحيح ابراهيم بن هاشم) عن الكاظم عليه السلام قال سئلته عن الميت يموت و هو جنب ، قال عليه السلام غسل واحد .

وهذه الاخبار الثلاثة قابلة للحمل على ما يستفاد من الخبر الاول من كون الاجتزاء بغسل الميت من باب التداخل المسببي ، و يمكن ان يراد منها عدم الاحتياج الى ما عدى غسل الميت و ان اللازم على الاحياء تغسيله بغسل الميت فقط ، و لعل هذا الاخير اظهر كما يشهد به قوله عليه السلام في موثق عمار - انما يغسل غسل واحد فقط - حيث انه في الدلالة على عدم الحاجة الى ما عدى غسل الميت اظهر ، و على هذا الاحتمال توافق هذه الاخبار مع ما استفدناه من القاعدة في المقام الاول .

(و من الطائفة الثانية) صحيح العيص عن الصادق عليه السلام عن رجل مات و هو جنب قال يغسل غسلة واحدة بماء ثم يغسل بعد ذلك (و صحيحه الاخر) عنه عليه السلام قال اذا مات الميت و هو جنب غسل غسل واحد ثم اغتسل بعد ذلك (و خبر الاخر) عنه عليه السلام اذا مات الميت و هو جنب غسل غسل واحد ثم يغسل بعد ذلك . (و المحكى عن الشيخ) قدس سره حمل هذه الاخبار الثلاثة على الاستحباب

بعد الطعن فيها بان الاصل فيها هو العيص و هو واحد لا يعارض به جماعة كثيرة ، ثم وجهها بحمل الغسل الاخير على غسل الغاسل و انه يغتسل بعد ذلك غسل مس الميت - كما يشهد به ما في صحيحه الثاني من قوله عليه السلام - ثم اغتسل بعد ذلك - فيكون المراد من صحيحه الاول و خبره الاخير من قوله : يغسل بعد ذلك - هو ايضاً ذلك ، مع امكان ان يكون ضبط الخبرين سهواً من الراوى و كان الصادر منه عليه السلام - يغتسل - (و حملها) في الحدائق على التقية و ان لم يعلم بموافق لها من العامة لعدم اعتبار ذلك في الحمل عليها ، و نحن في غنى عن هذه المحامل بعد ما مر مراراً منا من كون الاعراض عن الخبر هوجباً لسقوطه عن الحجية ، فهذه الاخبار لاعراض الاصحاب عنها لا تنهض لاثبات الحكم و لذا حملوها على المحامل البعيدة المذكورة .

(المقام الثالث) المحكى عن المنتهى انه قد اجمع اهل العلم كلهم على عدم وجوب ما عدى غسل الميت و عدم الاحتياج الى ما عداه و لم يخالف فيه احد الا الحسن البصرى (انتهى) و من نسبة الخلاف الى الحسن يظهر زهاب من عداه من العامة الى عدم الوجوب و ان الحكم متفق عليه في الخاصة ، و هذا الاتفاق المدعى مع عدم نقل الخلاف عن احد مع ما عرفت من الاخبار الدالة على عدم الوجوب و سقوط ما يعارضها عن الحجية بالاعراض عنه كاف في الجزم بذلك ، و لو فرض الشك فيه يكون المرجع اصالة البرائة ، فلا ينبغي التأمل في عدم الوجوب .

و هل يستحب ذلك ام لا ، احتمالان ، الظاهر من الشيخ (قده) هو الاول ، حيث حمل الاخبار المروية عن العيص على الاستحباب ، و حكى عن منتهى العلامة ايضاً و لا بأس بالقول به لبلوغ رجحانه في تلك الاخبار بعد حملها على الاستحباب بل بقوى الفقيه باستحبابه بناء على صدق البلوغ بقوى الفقيه ، لكن المصرح به في المعبر نفى الاستحباب ناسباً له الى مذهب اكثر اهل العلم ، و معه ففى الجزم بالاستحباب اشكال ، و الله العالم باحكامه .

مسئلة (٣) لا يشترط في غسل الميت ان يكون بعد برده و ان كان احوط .

لا اشكال في جواز غسل الميت بعد احراز موته و ان كان قبل برده لاطلاق ما يدل على تجهيزه بعد موته الشامل حال بقاء حرارة بدنه و لكن الاحوط ان يكون

تغسيه بعد برده لكون حرارته الباقية بعد موته من شئون حيوته فكان استقرار موته انما هو بعد برده .

مسئلة (٤) النظر الى عورة الميت حرام لكن لا يوجب بطلان الغسل اذا كان في حاله .

و يدل على الحرمة اطلاق ما دل على حرمة النظر الى عورة الغير و استحباب حرمة الثابتة قبل الموت ، و خصوص ما دل على حرمة النظر الى عورة الميت ، ففي صحيح الحلبي : ثم ادخل يدك من تحت الثوب الذى على فرج الميت فاغسله من غير ان ترى عورته ، و ما دل على الامر بستر العورة بخرقه و نحوها ، حيث ان الظاهر منها كون الامر به لاجل التحفظ عن النظر اليها (و احتمال) كون وجوب سترها تعبداً محضاً (بعيد في الغاية) هذا ، و لكن النظر اليها لا يوجب بطلان الغسل لخروج النظر عن الغسل فيكون حاله كحال النظر الى الاجنبية في حال الصلوة .

مسئلة (٥) اذا دفن الميت بلا غسل جاز بل وجب نبشه لتغسيه او تيممه وكذا اذا ترك بعض الانسال ولو سهواً او تبين بطلانها او بطلان بعضها وكذا اذا دفن بلا تكفين او مع الكفن الغصبي واما اذا لم يصل عليه او تبين بطلانها فلا يجوز نبشه لاجلها بل يصل على قبره .

المحكى عن منتهى العلامة (قد ه) جواز نبش القبر لو دفن بلا غسل محافظة على الواجب الذى يمكن تداركه ، للعمومات المثبتة لوجوب غسله و المطلقات الدالة عليه و انصراف ما يدل على حرمة نبش قبره عن مثل المقام الذى يكون النبش لاجل مصلحة الميت بلا استلزام لانتهاك حرمة ، و مع الشك فى بقاء وجوب تغسيه بعد دفنه او حرمة نبش قبره يكون المرجع استحباب بقاء الوجوب و البرائة عن حرمة النبش . و فصل فى الجواهر بين كون الاخلال بالغسل لعذر شرعى كعدم الماء مثلاً و نحوه و بين عدمه بان كان عن عسيان بالقول بعدم جواز النبش فى الاول و جوازه فى الاخير ، وقال (قد ه) تحكيماً لما دل على كل منهما فيهما مع عدم انصراف شىء منهما الى مفروض الاخر فلا تشمل ادلة الغسل للمدفون بعد تعذره ، و لا ادلة النبش للمدفون مع التمكن منه بل لعله ليس دفناً (انتهى) و وجه عدم كون الدفن من دون الغسل مع التمكن

منه دفناً لمكان كون الدفن المشروع بعد الغسل ، فمع التمكن منه يجب الغسل ولا يكون الدفن من دونه دفناً مأموراً به لكي يشمل ادلة حرمة النيش .

ولا يخفى ان ما افاده في صورة التمكن من الغسل متين جداً ، لكن اللازم حينئذ جواز النيش اذا كان الدفن قبل الغسل مع عدم التمكن منه ايضاً لعين ما ذكره (قده) من عدم كونه دفناً مأموراً به فلا يشمل الدليل الدال على حرمة نيشه ، والحاصل ان الاقوى جواز النيش في صورتين معاً و ذلك لانصراف دليل حرمة النيش عما اذا كان الدفن قبل الغسل ولو مع التعذر في تركه بحيث لا يكون عاصياً ، و لعل الى المنع عن هذا التفصيل يشير المصنف (قده) في المتن بقوله ان اترك بعض الاغسال ولو سهواً .

هذا كله اذا لم يكن في النيش هتك للميت و كان قابلاً لان يغسل و الا فلا يجوز النيش من غير اشكال ، ثم لما كان المانع من النيش هو حرمة و فرضنا رفعها بما ذكر يكون اللازم من جوازه وجوبه لتوقف الغسل الواجب عليه ، فيكون المراد من جوازه هو المعنى الاعم المجامع مع الوجوب . هذا ، و لا فرق في جميع ذلك بين ما اذا دفن بلاغسل او ترك بعض اغساله عمداً او سهواً او تبين بطلان غسله او بطلان بعض افعاله .

كما ان الحكم كذلك فيما لو دفن بلا تكفين او كفن في مغصوب ، خلافاً للمحكي عن المنتهى بل في الجواهر انه لم يجد خلافاً في عدم جواز النيش عند دفنه بلا تكفين الا من البيان و المدارك فانهما جعلاه كالغسل في النيش له (انتهى) والحق كون الدفن بلا تكفين كالدفن بلا غسل لاتحاد الطريق في المسئلتين فالتائل بجواز النيش فيما اذا كان بلا تغسيل يجب عليه القول بجوازه فيما اذا كان بلا تكفين ، و ما ابدئه بعض الاصحاب من الفرق بينهما باغناء القبر عن الستر بالكفن ضعيف ، لكون المعترف في التكفين هو ستر الميت بالكفن بما له من الخصوصيات المعترفة في الشرع ، و من الواضح عدم اغناء الستر بالقبر عنها .

و اما الدفن قبل الصلوة عليه او في صورة تبين بطلانها فلا يجوز معه النيش لها ، لامكان تداركها بالصلوة على قبره و سيجيء تفصيله في المسئلة الثامنة و السابعة عشر

و الثامنة عشر من فصل شرائط صلوة الميت .

(مسألة ٦) لا يجوز اخذ الاجرة على تغسيل الميت بل لو كان داعيه على التمسيل اخذ الاجرة على وجه ينافى قصد القرية بطل الغسل ايضاً نعم لو كان داعيه هو القرية و كان الداعي على الغسل بقصد القرية اخذ الاجرة صح الغسل لكن مع ذلك اخذ الاجرة حرام الا اذا كان في قبال المقدمات الغير الواجبة فانه لا باس به حينئذ .

في هذه المسئلة امور ينبغي البحث عنها (الاول) المعروف بين الاصحاب عدم جواز اخذ الاجرة على تغسيل الميت ولا على شيء مما يجب من تجهيزه، وحكى الاجماع على عدم جوازه ولم ينقل القول بالجواز عن احد الا عن المرتضى (قدس) وقيل باحتمال ان السبب في قوله بالجواز هو زها به الى اختصاص وجوب تجهيز الميت بالولى فلا يجب على غيره لكى يكون اخذ الاجرة عليه من باب اخذها على الواجب (و كيف كان) فالاقوى هو عدم الجواز و ذلك - مضافاً الى عدم نقل الخلاف فيه - لما استسناه في مبحث الاجرة على الواجب من المعاملات من ان الاصل عدم جواز اخذ الاجرة فى الواجب - غير النظامى - اذا كان عينياً تعينياً مطلقاً و فيما اذا كان كفائياً او تخييراً اذا لم يتم دليل على جواز النيابة فيه ، و وجه عدم جوازه فى العينية التعيينى انما هو لعدم قدرة الاجير على متعلق الاجارة شرعاً بواسطة ايجابه عينا تعينياً و ان كان على فرض قبوله للنيابة مما يمكن حصوله للمستأجر ، و فى الكفائى او التخييرى فيما لم يتم دليل على صحة الاستنابة فيه لاجل عدم امكان حصوله للمستأجر بعد كون الاصل عدم جواز النيابة فيما لم يتم دليل على جوازه حسبما نقضناه فى مبحث التوصلى و التبعدى من الاصول و من المعلوم عدم ورود دليل على جواز النيابة فى تجهيز الميت .

(الامر الثانى) لا يصح الغسل اذا كان داعى الغاسل عليه هو اخذ الاجرة على وجه ينافى قصد القرية سواء لم يكن الامر داعياً اصلاً بحيث لولا الاجرة لما كان يفعل بداعى الامر او كان الامر داعياً على انحائه من كونه داعياً مستقلاً لو انفرد و كان اخذ الاجرة تبعاً او كان اخذ الاجرة مستقلاً و الامر كان داعياً بالتبع او كان كلاهما مستقلاً لولا الانضمام او لم يكن شيء منهما داعياً مستقلاً فى حال الافراد و انما الانبعاث

بافضمامهما معاً ، ان داعوية اخذ الاجرة في جميع هذه الصور مناف مع الاخلاص
المعتبر في العبادة حسبما مر تفصيله في مبحث النية من الوضوء .

و اما اذا لم يكن الاثيان بداعوية اخذ الاجرة منافياً مع كون داعيه هو القربة
فلا بطلان ، وهذا الحكم على نحو الكلية مما لا اشكال فيه ، و انما الكلام في صغراه ،
و قد فرض المصنف (قده) في المتن ما كان على نحو الداعي على الداعي بكون الداعي
على الغسل هو قصد القربة و يكون الغسل بقصد القربة بداعي اخذ الاجرة ، حيث
ان الاجرة لما وقعت على الغسل الصحيح و صحة الغسل متوقفة على الاثيان به بداعي
القربة فلا جرم يدعوه اخذها و صيرورته مالكا لها الى ان يأتي بالغسل بداعي
القربة ، كما ان اباحة النساء على المحرم بالاحرام متوقفة على الاثيان بطواف النساء
على الوجه الصحيح ، و صحته متوقفة على اثيانه بداعي القربة فيأتي به بداعي القربة
و يكون اثيانه كذلك بداعي اباحة النساء عليه ، هذا ، و في صحة ذلك بحث طويل
تكرر منا في غير مورد من الفقه و الاصول .

(الامر الثالث) لوصح تصور الداعي على الداعي طولا و قلنا بصحة التمسيل
بداعي اخذ الاجرة يكون الاخذ حراماً لما اسسناه من عدم جواز اخذها في الواجب
الكفائي اذا لم يرد دليل على قبوله للنيابة - و ان لم يرد دليل على المنع عنه ايضاً -
فلا يحتاج في اثبات حرمة الى التشبث بالاجماع على الحرمة حتى يناقش فيه بمخالفة
السيد و زهابه الى الجواز ، و لا الى دعوى استفادة كون تجهيز الميت حقاً من حقوقه
على الاحياء فيكون مملوكا له عليهم و لا يكون مملوكا للعامل لكي يصح اخذ الاجرة
به ، حتى يقال باحتياج استفادته الى قريحة لطيفة كما لا يخفى .

(الامر الرابع) لا بأس باخذ الاجرة في قبال ما لا يكون واجباً من الامور
الراجعة الى التجهيز كتمسيله في مكان معين او كيفية مخصوصة ، و هذا ظاهر .

مسئلة (٧) اذا كان السدر او الكافور قليلا جداً بان لم يكن بقدر الكفاية
فالاحوط خلط المقدار الميسور و عدم سقوطه بالمعسور .

قد مر في المسئلة الثانية من الفصل المعقود لبيان كيفية الغسل ان المعتبر من

الخليطين في طرف القلة هو ان يكون الخليط بمقدار يصدق به على الماء المخلوط به انه مخلوط بالسدر او الكافور ، فلو كان الاقل من ذلك بان لم يصدق معه الخليط فالظاهر سقوط التمسيل بهما ايضاً لاعتبار كون الميسور من مراتب وجود المعسور عرفاً، ومع عدم صدق الخليط عرفاً على الماء المخلوط به لا يكون الميسور كذلك ، ولكن الاحوط خلط المقدار الميسور ايضاً لوجوب الاغسال الثلاثة مع فقد الخليطين واحتمال وجوب خلط المقدار القليل الميسور و ان لم يصدق على الماء المخلوط به انه ماء السدر او ماء الكافور .

مسئلة (٨) اذا تنجس بدن الميت بعد الغسل او في اثنايه بخروج نجاسة او نجاسة خارجة لا يجب معه اعادة الغسل بل وكذا لو خرج منه بول او منى و ان كان الاحوط في صورة كونهما في الاثناء اعادته خصوصاً اذا كان في اثناء الغسل بالقرح نعم يجب ازالة تلك النجاسة عن جسده و لو كان بعد وضعه في القبر اذا امكن بلا مشقة و لا هتك .

في هذه المسئلة امور (الاول) اذا تنجس بدن الميت بعد غسله بخروج نجاسة عنه لم تكن حديثة كالدّم مثلاً او بملاقاة بدنه مع نجاسة من الخارج لا يجب معه اعادة الغسل قطعاً ، للاجماع المدعى في الخلاف على عدم وجوب اعادته و تصريح جملة من الاخبار عليه كموثق روح بن عبد الرحيم: ان بدا من الميت شيء بعد غسله فاغسل الذي بدا منه و لا تعد الغسل ، وخبر الكاهلي و الحسين بن المختار - بعد ان سئلاه عن الميت يخرج منه شيء بعد ما يفرغ من غسله - : يغسل ذلك و لا يعاد عليه الغسل ، و خبر سهل عن بعض اصحابه قال اذا غسل الميت ثم احدث بعد الغسل فانه يغسل الحدث و لا يعاد الغسل .

و كذا لو خرج منه نجاسة حديثة كالبول و المنى مثلاً ، حيث لم ينقل القول بوجوب اعادة الغسل فيما لو حدث منه سبب الغسل بعد الفراغ عن غسله - عن احد ، و العبارة المحكية عن ابن ابي عقيل ظاهرة في زهابها الى وجوب اعادة الغسل لو حدثت النجاسة الحديثة في الاثناء حيث عبر بلفظ الاستقبال الظاهر في الاثناء و ان حكى عنه القول بوجوب الاعادة فيما اذا كان حدوثها بعد الغسل لكنه خلاف ما يظهر من

عبارة (و كيف كان) فيدل على عدم الوجوب بعد الغسل جميع الاخبار المتقدمة الدالة على عدم وجوب الاعادة .

(الامر الثاني) فيما لو حدثت النجاسة في اثناء الغسل ، ولا خلاف ولا اشكال في عدم وجوب استيناف الغسل بحدوثها في اثنائه اذا لم تكن حديثة كما لم يحك الخلاف في ذلك عن احد (و يدل على ذلك) اصالة عدم وجوب الاستيناف لو شك فيه بعد عدم قيام دليل على وجوبه ، و استصحاب صحة ما مضى من الغسل قبل تنجس المتنجس من الاعضاء ، و اطلاق الادلة القاضية بحصول الاجزاء بمطلق الغسل ، السالمة عما يقيد بها بعدم تخلل التنجس في الاثناء ، و مرسله يونس و غيرها من الاخبار الواردة في كيفية الغسل الامرة بمسح بطنه بعد الغسلتين الاولين لكي يخرج من مخرجه ما خرج .

هذا اذا لم تكن النجاسة حديثة ، و اما لو كانت حديثة كالمنى فالمعروف عن الاصحاب ايضاً عدم وجوب الاعادة كغير الحديثة ، و استدلوا له بالادلة المتقدمة من اطلاق الادلة الدالة على حصول الاجزاء بمطلق الغسل و اصالة البرائة عن كلفة الاستيناف و استصحاب صحة ما مضى من الافعال و مرسله يونس و نحوها .

خلافاً لما يحكى عن ابن ابي عقيل من وجوب الاستيناف في هذه الصورة ، و استدل له بكون غسل الميت كغسل الجنابة او انه هو - كما مر مراراً - فيكون حكمه في انتقاضه بحدوث الحدث في اثنائه حكم غسل الجنابة (وفيه) او الامنع عن انتقاض غسل الجنابة بحدوث الحدث في اثنائه الا اذا اجنب في الاثناء فيكون وجوب اعادة الغسل من جهة الجنابة الجديدة لا لاجل بطلان الغسل كما لا يخفى (و ثانياً) بطلان قياس غسل الميت بغسل الجنابة فان منشأه اما التمسك بالادلة الدالة على ناقضية الحدث و سببته لوجوب الطهارة و اما الاخبار الدالة على تشبيه غسل الميت بغسل الجنابة و اما الاخبار المعللة لوجوب غسل الميت بصيرورته جنباً بخروج النطفة التي خلق منها ، و شيئاً من ذلك لا يصلح للاستدلال به .

اما الادلة الدالة على ناقضية الحدث فلانصرافها عما يخرج من الميت ، و اما

الآخبار الواردة في تشبيه غسل الميت بغسل الجنابة فلانها لا تثبت عموم التشبيه حتى في انتقاضه بالحدث في اثنائه و ذلك كالمروى عن الباقر عليه السلام في خبر محمد بن مسلم ، قال عليه السلام غسل الميت مثل غسل الجنب و ان كان كثير الشعر فرد عليه الماء ثلاث مرات . و اما الآخبار المعللة لكون وجوب غسل الميت لاجل صيرورته جنباً فقد مر غير مرة انها مما لا تناله عقولنا و لا يصح استنباط الحكم الفرعى منها بل اللازم التوقف فيها، فتحصل انه ليس لوجوب الاستيناف دليل في المقام فيكون المرجع هو الاصل ، و لكن الاحتياط - كما في المتن - اعادته اذا خرج منه في الاثناء ما يوجب الحدث و ذلك للخروج عن مخالفة من اوجبه لا سيما اذا كان ذلك في اثناء الغسل بالماء القراح لاحتمال كونه هو الغسل المطهر له عن الحدث و الخبث و ان الغسل بماء السدر و الكافور انما هو لازالة الوسخ عن اعضائه و رفع الهوام عن جسده .

(الامر الثالث) يجب ازالة تلك النجاسة عن جسده سواء كان حدوثها في الاثناء او بعد غسله قبل تكفينه او بعده حتى و لو كان ذلك بعد وضعه في القبر - اذا امكن تطهيره حينئذ بلا مشقة و لاهتك ، و لافرق في الوجوب اذا كان في الاثناء بين ما كان بعد الفراغ عن غسل ذلك العضو الذى تنجس او قبله (و يدل على ذلك) فيما اذا كان بعد الفراغ عن الغسل ، الآخبار المتقدمة في الامر الاول ، مضافاً الى ما دل على شدة اهتمام الشارع بالتحفظ عليه من النجاسة ، ففي رواية ابن سنان : علة غسل الميت انه يغسل ليطهر و ينظف عن ادناس امراضه وما اصابه من صنوف علله لانه يلقي الملائكة و يباشر اهل الآخرة فيستحب ان اورد على الله عز وجل و لقي اهل الطهارة و يماسونهم و يماسهم ان يكون طاهراً نظيفاً ، و هذا لعله مما لا ينبغي التأمل فيه فيما اذا كان قبل تكفينه .

(و اما لو تنجس بعد تكفينه) قبل وضعه في القبر فكذلك يجب غسله بالماء لما عرفت من وجوب ازالة النجاسة عنه ، و يظهر من الاردبيلي دعوى الاجماع على وجوب ازالة النجاسة عن بدنه قبل الدفن، ولكن قد يشكل ذلك لدلالة اطلاق صحيح ابن ابي عمير و خبر الكاهلي على عدم وجوب ازالة النجاسة عن بدنه بعد تكفينه

(فى الاول) : اذا خرج من الميت شىء بعد ما يكفن فاصاب الكفن قرص منه (و فى الثانى) اذا خرج من منخر الميت الدم او الشىء بعد ما يغسل فاصاب العمامة او الكفن قرص منه .

و توهم تنزيل الخبرين على ارادة ما لو اصابت النجاسة الخارجة الكفن دون البدن بعيد فى الغاية لامتناع خروجها عنه مع عدم اصابة بدنه عادة ، و ابعد من ذلك حمل الخبرين على ارادة قرص الكفن بعد نزعه عن جسد الميت و غسل جسده ان لاوجه لقرص الكفن حينئذ بل يتعين غسله لما فى قرصه من اتلاف المال و لانه يوجب ظهور بدن الميت و اتفاء كون الكفن ساتراً احيانا بل دائماً بالنسبة الى احد اثوابه الذى يقرص منه - لو قلنا اعتبار كون كل واحد من اثوابه ساتراً (و دعوى) كون وجوب قرصه حينئذ تعدياً لا لاجل ازالة النجاسة عنه (ضعيفة جداً) لا يلتفت اليها . فالمستفاد من الخبرين هو ارادة ابقاء الكفن بحاله و قطع موضع النجاسة منه من دون نزعه عن الميت ، و لازمه عدم وجوب ازالة النجاسة عن جسده (و المناقشة) فى سندهما بارسال الاول و ضعف الكاهلى (مدفوعة) بكون مراسيل ابن ابى عمير فى حكم الصحاح مع تايدته بضم احمد بن ابى نصر مع ابن ابى عمير فى الارسال و انه قد ارسله عن غير واحد من الاصحاب و مدح الكاهلى فى كتب الرجال مع انجبار ضعف سند الخبرين بتلقيهما بالقبول عند الاصحاب على ما هو ملاك الحجية عندنا ، فيقيد بهما ما دل باطلاقه على وجوب تطهير بدن الميت اذا خرج منه نجاسة بعد غسله بما اذا كان قبل تكفينه .

(فان قلت) كما ان دلالة ما دل على وجوب تطهيره عما يخرج منه بعد غسله ولو بعد تكفينه تكون بالاطلاق كذلك دلالة هذين الخبرين على عدم وجوب التطهير بعد الكفن و قبل الدفن ايضاً بالاطلاق فكما يمكن التصرف فى اطلاق الاول بواسطة الخبرين بحمله على ما اذا خرج من الميت النجاسة قبل تكفينه كذلك يمكن حمل الخبرين على ما اذا كان خروج النجاسة بعد وضعه فى القبر فلا ترجيح لتقييد الاول بهما . (قلت) المرجح موجود و هو المروى عن فقة الرضا ، و فيه : فان خرج منه شىء بعد الغسل فلا تعد غسله و لكن اغسل ما اصاب من الكفن الى ان تضعه فى لحده

فان خرج منه شيء في لحده لم تغسل كفنه لكن قرضت من كفنه ما اصاب من الذي خرج منه و مددت احد الثوبين على الآخر .

و به يقيد كلا الاطلاقين : اطلاق ما يدل على وجوب التطهير بعد الغسل بما اذا لم يوضع في القبر و لو كان بعد تكفينه ، و اطلاق الخبرين الدالين على وجوب قرض الكفن بما اذا تنجس بعد وضعه في القبر و تصير النتيجة وجوب غسل بدنه عن النجاسة الحاصلة له بعد تكفينه قبل دفنه .

و لكن يرد على ما ذكر منع حجية الرضوى في المقام لما تكرر منا من انه حجة فيما اذا احرز كون الكلام مما اسند الى الامام لانه من منشآت صاحب الكتاب و لم يكن مما اعرض عنه الاصحاب ، كيف ، و الخبر المسند بالسند الصحيح يسقط عن الحجية بالاعراض بل كلما كان اصح من حيث السند يصير بالاعراض عنه اهون ، و من المعلوم في المقام اعراض الاصحاب عن العمل بالرضوى وقد عرفت دعوى الاجماع عن الاردبيلي على وجوب ازالة النجاسة عن بدن الميت قبل الدفن ، و به يظهر وهن الخبرين و سقوطهما عن الحجية (فالاقوى) وجوب ازالة النجاسة عنه ولو كان تنجسه بعد تكفينه اذا لم يكن في ازالها مشقة .

مع امكان ان يقال بالمنع عن دلالة الخبرين على عدم وجوب غسل بدنه فيما اذا تنجس بدنه بعد تكفينه و ذلك لكونهما في مقام بيان وجوب ازالة النجاسة عن الكفن ، و حيث انها تحصل بتطهيره تارة و بقرضه اخرى و كان القرض ايسرهما - لعدم الحاجة الى نزعه عن البدن و لانه ابلغ في الازالة من الغسل - فلا جرم اكتفى في الخبرين بذكر القرض ارشاداً الى الفرد الاسهل ، فليس حكم القرض تعديداً ، ولا يرد على ما ذكرنا الا توهم كون القرض مع امكان التطهير اتلافاً للمال ، و هو ايضا غير وارد لان اصل الكفن يؤل الى التلف فلا يضربه قطع شيء منه من جهة اسهلية قطعه في ازالة النجاسة (و ما قيل) من ان القرض قد يؤدي الى انتفاء الساترية في الكفن او احد اثوابه بناء على اعتبار الساترية في كل واحد من قطعاته (ضعيف) او لا لانه يتم بناء على اعتبار استدامة الساترية في الكفن و في كل واحد من اثوابه ، وهو

ممنوع لاحتمال الاكتفاء بالموارات فى الكفن فى الجملة - ولو ظهر البدن بعد الموارات - (و ثانياً) لامكان الالتزام بتعيين الغسل حينئذ مع امكانه ، اذ التخيير بين القرض و الغسل انما يتم فيما لم يكن لاحدهما محذور و الا يتعين الاخر - هذا ما عندى فى هذا المقام ، و الله سبحانه اعلم باحكامه .

هذا كله فيما اذا كان تنجسه قبل وضعه فى القبر ، و منه يظهر حكم ما كان التنجس بعد وضعه فيه و انه يجب تطهير بدنه ايضا ولو باخراجه من القبر اذا لم يكن فيه مشقة و لا هتك للميت و الاوجب ازالة النجاسة عن الكفن بالقرض عنه عند تمكنه و عدم تمكن نزعها عن بدنه و اخراجه من القبر للتطهير - كما هو الغالب عند عدم التمكن من اخراج الميت نفسه و عدم امكان تطهير الكفن فى القبر كما هو الغالب ايضا لاستلزامه تنجس جميع بدن الميت او اكثره بتلوثه حين تطهير كفنه هناك .

هذا تمام الكلام فيما اذا كان التنجس بعد غسله ، و لو تنجس فى اثنائه فلا ينبغى التأمل فى وجوب ازالة النجاسة عنه سواء كان تنجس العضو قبل الفراغ عن غسل ذلك العضو او بعده ، اما فى الاول فواضح لما تقدم من اشتراط صحة الغسل بطهارة كل عضو قبل غسله و لا فرق فى ذلك بين ما اذا كان تنجسه قبل الشروع فى الغسل او كان فى اثنائه قبل غسله ، و اما فى الثانى فلفحوى الاخبار المتقدمة الدالة على وجوب ازالة ما يحدث بعد الغسل .

مسئلة (٩) اللوح و السرير الذى يغسل الميت عليه لا يجب غسله بعد كل غسل من الاغسال الثلاثة نعم الاحوط غسله لميت اخر و ان كان الاقوى طهارته بالتبع و كذا الحال فى الخرقه الموضوعه عليه فانها ايضا تطهر بالتبع و الاحوط غسلها .

قد مر حكم هذه المسئلة مستوفى فى المجلد الثانى فى باب المطهرات ص ٣٦٨ .

فصل

في آداب غسل الميت

و هي امور (الاول) ان يجعل على مكان عال من سرير او دكة او غيرها و الاولي وضعه على ساجة و هي السرير المتخذ من شجر مخصوص في الهند، و بعده مطلق السرير ، و بعده المكان العالي مثل الدكة و ينبغي ان يكون مكان رأسه اعلى من مكان رجليه .

يستحب وضع الميت حين الغسل على مكان عال من سرير او دكة او غيرها للاجماع المدعى عن الغنية على استحباب رفعه عن الارض بمطلق ما يرفعه عنها ، و هو كاف لاثبات الاستحباب بناء على التسامح في دليل السنن ، و في مجمع البحرين : الدكة المكان المرتفع الذي يقعد عليه و الجمع دك كك غرفة و غرف (و يمكن ان يستدل له) مضافاً الى الاجماع المذكور بما يشعر به في بعض الاخبار من وضعه على المغتسل ، ففي خبر يونس : و تضعه على المغتسل مستقبل القبلة ، و في الرضوى : ثم تضعه على مغتسل ، و قوله عليه السلام و تجعل باطن رجليه الى القبلة و هو على المغتسل .

قال في الحدائق و الظاهر ان الاجمال فيه - اى في المغتسل - لاستمرار السلف عليه و معلوميته من غير ان يعتبر فيه نوع مخصوص و لا شيء معين (انتهى) و يمكن ان يستأنس لذلك بانه احفظ لبدن الميت من التلطيخ .

(و كيف كان) فالاولى وضعه على ساجة ، و هي السرير المتخذ من شجر مخصوص في الهند ، و عن كشف اللثام ان الساج خشب اسود يجلب من الهند و الساجة الخشبة المربعة منها (انتهى) و في المجمع عن المغرب ان الساج شجر عظيم جدا و لا ينبت الا ببلاد الهند ، و في الصحاح : الساج ضرب عظيم من الشجر لا تكاد الارض تبليه ثم قال في المجمع : و في حديث الميت و تغسيله على ساجة ، و هي لوح من الخشب

المخصوص والمراد وضعه عليها او على غيرها مما يؤدى مؤداها - انتهى ما فى المجمع -
 و قد ظهر مما فيه او لوية الساجة على غيرها من السرير ، و بعدها وضعه على مطلق
 السرير لاحتمال كون المراد منها فى الحديث هو الاعم من الساجة و مطلق السرير -
 كما احتمله فى مجمع البحرين - و عن المنتهى دعوى نفى الخلاف فى استحباب الوضع
 على الساجة او السرير و بعده يكون الاولى وضعه على المكان العالى كالدكة ونحوها ،
 و فى الجواهر : ينبغى ان يكون مكان الرجلين منحدرأ عن موضع الرأس كما نص عليه
 بعضهم . و فى المدارك : حذراً من اجتماع الماء تحته ، و علله بما فيه من صيانة الميت
 من التلطح .

الثانى ان يوضع مستقبل القبلة كحالة الاحتضار بل هو احوط .

اختلف فى وجوب وضع الميت حين الغسل مستقبل القبلة و استحبابه ، فذهب
 الاكثر الى الاستحباب بل قيل انه المشهور ، و عن المبسوط و المنتهى و صريح المحقق
 الثانى الوجوب ، و لا خلاف بينهم فى كفيته من كونه على هيئة المحتضر (و يستدل
 للمشهور) بعد الاصل و اطلاق اكثر الادلة بصحيح ابن يقطين عن الرضا عليه السلام
 عن الميت كيف يوضع على المغتسل موجهاً وجهه نحو القبلة او يوضع على يمينه و
 وجهه نحو القبلة ، قال عليه السلام يوضع كيف تيسر فاذا طهر وضع كما يوضع فى قبره ،
 بدعوى ظهور قوله عليه السلام كيف تيسر فى ارادة عدم وجوب وضعه على كيفية خاصة
 فيستفاد منه عدم وجوب وضعه على احدى الحالتين اللتين ذكرهما السائل بل يتخير
 فى وضعه كيف ما تيسر و لو بغيرهما ، و عليه فلا يبقى مجال للمناقشة فى دلالة بان
 مفاده ليس الا نفى وجوب المتعسر وهو مما لا ريب فيه ، لاندفاعها بامكان كون الاستقبال
 احد افراد المتيسر و لم يأمر به بالخصوص .

و يستدل للوجوب بظاهر الاوامر المتعلقة بوضعه مستقبل القبلة ، و فى خبر
 سليمان بن خالد : اذا مات لاحد كم ميت فسجوه تجاه القبلة و كذلك اذا غسل يحفر له
 موضع المغتسل تجاه القبلة فيكون مستقبل باطن قدميه و وجهه الى القبلة .

(والاقوى هو الاستحباب) لقصور ما استدل به على الوجوب سنداً و دلالة لاشتماله
 على كثير من المستحباب ، الموجب لحمله على بيان مطلق الرجحان و قوة ظهور

صحيح ابن يقطين في النذب و صلاحيته لان يكون قرنية لصف تلك الاخبار الامرة بالاستقبال الى الاستحباب ، و لذهاب الاكثر بل المشهور الى النذب ، الموجب لوهن ما يدل على الوجوب - لو سلم ظهوره فيه - و مع ذلك فالاحوظ عدم ترك الاستقبال حال الغسل مع التمكن منه (و ربما يقال) بوجوب الاستقبال من حين الاحتضار الى اخر الغسل - كما حكى عن مصايح العلامة الطباطبائي قدس سره ، و قد مر الكلام فيه فيما يجب في حال الاحتضار .

(الثالث) ان ينزع قميصه من طرف رجله و ان استلزم فتقه بشرط الاذن من الوارث البالغ الرشيد و الاولى ان يجعل هذا سائراً لعورته .

في هذا المتن امور (الاول) يستحب فتق قميص الميت لخبر عبدالله بن سنان: ثم يخرق القميص اذا فرغ من غسله و ينزع من رجله ، و قيد في الجواهر استحبابه بما اذا اقتقر اليه النزع ، و ما ذكره (قده) حسن و ان كان مخالفاً مع اطلاق قوله عليه السلام ثم يخرق القميص اذا فرغ من غسله ، و ذلك لما في فتقه مع عدم الافتقار اليه من اتلاف القميص المنتهى الى الاسراف ، و يؤمى الى التقييد المذكور عطف قوله عليه السلام و ينزع من رجله على قوله ثم يخرق القميص ، الدال على كون الخرق للنزع منحصراً بصورة افتقار النزع اليه .

(الثاني) المستفاد من خبر ابن سنان استحباب نزع القميص من طرف الرجل و قد صرح به اكثر الاصحاب ، بل في جامع المقاصد انه لا كلام بين الاصحاب في ذلك، و علله في الجواهر ايضاً بانه اخرى لسلامة الاعالي من تلتخنج النجاسة التي هي مظنة وقوعها من المريض (انتهى) و عن المدارك ان اخراج القميص على هذا الوجه اسهل .

(الثالث) مقتضى اطلاق خبر ابن سنان استحباب الفتق مطلقاً ولو مع عدم اذن الوارث بل مع نهييه، من غير فرق بين ما كان بالغاً رشيداً او صغيراً او مجنوناً او سفيهاً، و لا ينافيه ما يدل على اشتراط صحة التصرف في مال الغير على اذنه ، و ذلك لتحقق الاذن من مالك الملوک و الاملاك بالترخيص فيه المعبر عنه في لسان اوليائه بقوله ثم يخرق القميص .

و لكن قيده في المسالك و المدارك و غيرهما باذن الوارث ، لحرمة التصرف

فى مال الغير من دون اذنه (و اورد عليه) فى الحدائق بان الخبر كما ترى مطلق فلا يتقيد بما ذكر ، و اختاره فى الجواهر ايضاً ، و لعل هذا هو الاظهر لاطلاق الاذن من المالك الحقيقى و جريان السيرة على عدم الاستيدان و ان كان الاحتياط فى تركه مع عدم الاذن او مع عدم اهلية الوارث للاذن فضلا عن صورة نهى الوارث عنه ، و يترتب عليه تقييده بما اذا كان بالغاً رشيداً .

و فى جواز الاستيدان من وليه فيما اذا لم يكن كذلك و جهان ، من اعتبار وجود المصلحة فى صحة تصرف الولى ، و من اعتبار عدم وجود المفسدة فيه و ان لم يكن مما فيه المصلحة ، و لعل الاحتياط فى هذا المقام ايضاً فى ترك الخرق فيما لم يكن الوارث بالغاً رشيداً و لو مع اذن وليه ، و هل يضمن الخارق اذا كان الخرق بلا اذن من الوارث اولاً ، و جهان ، من اطلاق الاذن الشرعى فكان الوارث استحق القميص مفتوقاً ، و من اقتضاء الجمع بين ادلة الاستحباب والضمان ، و لعل هذا الاخير هو الاقوى .

(الرابع) الاولى - كما فى المتن - ان يجعل قميص الميت ساتراً لعورته لما فى مرسل يونس : فان كان عليه قميص فاخرج يده من القميص و اجمع قميصه على عورته و ارفعه من رجليه الى ركبتيه و ان لم يكن عليه قميص فالحق على عورته خرقة ، و لعل تعبير المصنف (قده) بالاولى مع امكان استفادة تعيين ذلك من خبر يونس هو دلالة ما فى الصحيح المروى عن الصادق عليه السلام على التخيير ، و فيه : اذا اردت غسل الميت فاجعل بينك و بينه ثوباً يستر عنك عورته اما قميص او غيره ، و لعل التعبير فى مرسل يونس بقوله : فان كان عليه قميص (الخ) لا سهلية الستر بالقميص عن نزعه و الستر بخرقة اخرى .

الرابع ان يكون تحت الظلال من سقف او خيمة و الاولى الاول .

و يدل على استحباب كونه تحت الظلال مضافاً الى دعوى الاتفاق عليه عن التذكرة و المعتبر و جامع المقاصد ، خبر طلحة بن زيد المروى عن الصادق عليه السلام ان اباه كان يستحب ان يجعل بين الميت و بين السماء الستر - يعنى اذا غسل - و التفسير فى ذيل الحديث يحتمل ان يكون من كلام الصادق عليه السلام و يحتمل ان يكون من كلام الراوى ، و صحيح على بن جعفر عليه السلام عن اخيه الكاظم عليه السلام عن الميت هل يغسل

في الفضاء ، قال عليه السلام لا بأس و ان ستر بستر فهو احب الى ، و عن المعتبر: و لعل الحكمة كراهة ان يقابل السماء بعورته (اقول) لو سلم كراهة ذلك فالكراهة تندفع بستر العورة بخرقه و نحوها كما هو الواجب مع عدم الامن من النظر و مندوب من الامن منه .

و ظاهر الخبرين استحباب الستر مطلقا بسقف كان او بخيمة او غيرهما ، و قد ادعى المحقق الثاني اتفاق الاصحاب عليه ، قال (قده) قاله الاصحاب سقفاً كان او غيره (انتهى) بل المستفاد من الصحيح استحبابه من جميع الاطراف لا خصوص جهة الفوق ، لكن المحقق في المعتبر قال : و يستحب ان يغسل تحت سقف الى ان ادعى ان عليه اتفاق الاصحاب ، و قال العلامة في التذكرة و يستحب ان يكون تحت سقف و لا يكون تحت السماء قاله علمائنا (انتهى) و ظاهرهما دعوى الاتفاق على استحباب كونه تحت السقف بالخصوص و لم يثبت ذلك مع معارضته بدعوى المحقق الثاني الاتفاق على كونه تحت الظلال سقفاً كان او غيره ، و لعل ما ذكرناه في المعتبر و التذكرة هو الوجه لما اختاره في المتن من او لوية كونه تحت السقف ، و لا بأس به ، و الله العالم .

الخامس ان يحفر حفيرة لغسلته .

و في حسنة سليمان بن خالد : و كذلك اذا غسله يحفر له موضع المعتسل تجاه القبلة فيكون مستقبل باطن قدميه و وجهه الى القبلة و يكفى صبها في البالوعة و ان اشتملت على النجاسة كما يقتضيه اطلاق معقد الاجماع المحكى عن الذكرى ، حيث يقول اجمعنا على كراهية صب الماء في الكنيف دون البالوعة (انتهى) و يدل على ذلك صحيح الصفار وفيه انه كتب الى ابي محمد عليه السلام هل يجوز ان يغسل الميت و مائه الذي يصب عليه يدخل الى بئر كنيف ، فوقع عليه السلام يكون ذلك في بلايع - و البلايع جمع البالوعة و هي على ما في الوافي بئر ضيق الفم يجرى فيها ماء المطر و نحوه ، و صرح بعضهم بالحاق بالوعة البول بالكنيف وهو حسن كما يدل عليه ما في فقه الرضا : و لا يجوز ان يدخل ما ينصب على الميت من غسله في كنيف و لكن يجوز ان يدخل في بلايع لايبال فيها او في حفيرة .

السادس ان يكون عارياً مستور العورة .

و قد مر حكم هذه المسئلة في المسئلة الاولى من هذا الفصل و قلنا ان الاقوى هو التخيير بين التجريد في غير العورة و بين التغطيل من وراء الثياب .

السابع ستر عورته و ان كان الغاسل و الحاضرون ممن يجوز لهم النظر اليها .

و قد مر حكم هذه المسئلة ايضاً في الامر الثالث من الامور المذكورة في طي المسئلة الاولى من هذا الفصل و قلنا ان الاقوى و جوب الستر مع عدم الامن من النظر و استحبابه مع الامن منه .

الثامن تليين اصابعه برفق بل و كذا جميع مفاصله ان لم يتضرر و الا تركت بحالها .

و قد نسب الشيخ (قده) في الخلاف استحباب تليين اصابع الميت الى اجماع الفرقة و عملهم ، و في المعتبر انه مذهب اهل البيت عليهم السلام (و يدل عليه) من الاخبار ما في خبر الكاهلي : ثم تلين مفاصله فان امتنعت عليك فدعها ، و عن فقه الرضا و تليين اصابعه و مفاصله ما قدرت بالرفق ، و ان كان يصعب عليك فدعها خلافاً للمحكي عن ابن ابي عقيل من انه لا يغمز مفصلاً لتواتر الاخبار عنهم بذلك و لخبر طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام انه كره ان يغمز له مفصل ، و خبر حمران بن اعين عن الصادق عليه السلام ان اغسلتم الميت منكم فارفقوا به و لا تعصروه و لا تغمزوا له مفصلاً (و الاقوى) ما عليه المشهور لعدم قيام خبر دال على المنع عنه فضلاً عن تواتره و منع دلالة خبر طلحة عليه للتعبير فيه بالكراهة و منع دلالة النهي عن الغمز على حرمة التليين مع اعتبار كون التليين برفق و التصريح بالترك مع التصعيب و الامتناع ، و على هذا فلا معارضة في ذلك في الاخبار .

و المستفاد من خبر الكاهلي هو استحباب تليين المفاصل مطلقاً من الاصابع و غيرها و بذلك التصريح في المروى عن فقه الرضا و ان كان دعوى الاتفاق على تليين الاصابع بلا تعرض للمفاصل (و كيف كان) فلا بأس بالاطلاق - كما استدركه في المتن بقوله: بل و كذا جميع مفاصله ، و نفى الشيخ (قده) في الخلاف استحباب تليين الاصابع

بعد الغسل مستدلاً باجماع الفرقة و عملهم ، و قال المحقق فى المعتبر و لاتلين اصابعه و لا مفاصله بعد الغسل لان وظائف الميت مستفادة عن صاحب الشرع و مع عدم الدلالة فلا توظيف ، و عن الذكرى انه لا تلين بعد الغسل لعدم فائدته .

التاسع غسل يديه قبل التمسيل الى نصف الذراع فى كل غسل ثلاث مرات و الاولى ان يكون فى الاول بماء السدر و فى الثانى بماء الكافور و فى الثالث بالقراح .

و فى رسالة يونس : ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يغسل الانسان من الجنابة الى نصف الذراع - الى ان قال - ثم صب الماء فى الانية و الق فيه حبات كافور و افعل به كما فعلت فى المرة الاولى ابدء بيديه ثم بفرجه - الى ان قال - و اغسله بالماء القراح كما غسلته فى المرتين الاوليين (و فى صحيح الحلبي) ثم تبده بكفيه و راسه ثلاث مرات بالسدر (و فى الفقه الرضوى) تبده بغسل اليدين الى نصف المرفقين ثلاثاً - الى ان قال - ثم تغسله مرة اخرى بالماء و الكافور على هذه الصفة ثم بالماء القراح مرة ثالثة .

و يظهر من هذه الاخبار او لوية كون الاول بماء السدر و الثانى بماء الكافور و الثالث بالماء القراح (و ربما يقال) بمعارضة رسالة يونس و الفقه الرضوى فى تحديد المغسول بنصف الذراع بما فى صحيح الحلبي من التحديد بالكف كما يعارضهما ما فى صحيح ابن يقطين من التحديد بالمرفق ، و فيه : يبدء بمرفقه فيغسل بالحرص ، و حمل الكف فى صحيح الحلبي على ما يعم الذراع بعيد (و الاولى) الحمل على الاختلاف فى الفضل و ان الافضل هو الغسل الى المرفق و دونه الى نصف الذراع و دونه الاكتفاء بغسل الكفين من الزندين الى رؤس الاصابع ، و قد مر مثل ذلك فى غسل الجنابة ايضا .

العاشر غسل رأسه برغوة السدر او الخطمى مع المحافظة على عدم دخوله فى اذنه و انفه .

الرغوة بفتح الراء و ضمها و حكى الكسر : الزبد يعلو الشىء عند غليانه ، و فى مرسل يونس : ثم اغسل رأسه برغوة السدر و بالغ فى ذلك و اجتهد ان لا يدخل

الماء منخريه و مسامعه ، و عن التذكرة و المنتهى و التحرير انه ان تعذر السدر فالخطمى و شبهه ، و فى الجواهر انه لا دليل صريح فيه ، نعم قد يشهد له ما فى خبر عمار : فان غسلت رأسه و لحيته بالخطمى فلا بأس ، و ليس فى المرسل دلالة على كون التغميل بالرغوة مقدماً على الغسل بل ربما يقال بظهوره فى كونه جزء من الغسل الواجب و يجعل دليلاً على جواز الغسل بالمضاف عند امتزاج الماء بالسدر لكن المحقق فى الشرايع و العلامة فى اكثر كتبه جعلاً موضعه امام الغسل و الظاهر انه لاوجه له الا انه لا بأس به بعد تصريح هذين العمادين باستحبابه امامه ، و الله العالم .

الحادى عشر غسل فرجه بالسدر او الاشنان ثلاث مرات قبل التغميل و الاولى ان يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة و يغسل فرجه .

فى هذا المتن امران (الاول) استحباب غسل فرج الميت بالسدر و الاشنان ثلاث مرات قبل التغميل ، و يدل عليه خبر الكاهلى ، و فيه ، ثم ابدء بفرجه بماء السدر و الحرص فاغسله ثلاث غسلات ، و فى المجمع : الحرص بضميتين و اسكان الراء ايضا و هو الاشنان بضم الهمزة سمي بذلك لانه يهلك الوسخ (انتهى) و فى خبر معاوية بن عمار قال امرنى ابو عبد الله عليه السلام ان اعصر بطنه ثم او ضيه بالاشنان ثم اغسل رأسه بالسدر (الحديث) و لم يذكر فيه السدر مع انه ليس فيه تصريح بغسل الفرج بالاشنان ، لكن فى الجواهر تمسك به لاستحباب غسل الفرج بالاشنان و جعله مدركا لمن اقتصر ذكر غسل الفرج بالاشنان من دون ذكر السدر ، و لعله استفاده من ذكر التوضى به بعصر البطن حيث استفاد منه ان التوضى بالاشنان لاجل تلطخ الفرج بما يخرج منه بالعصر و لا بأس به ، و المحكى عن المبسوط و غيره استحباب تقديم غسل الفرج على الغسل و يدل عليه ايضا خبر الكاهلى حيث يقول ثم ابدء بفرجه (الخ) مع مساعدته مع الاعتبار حيث ان فيه استظهار طهارة بدن الميت مما يخرج منه ، التى يعتبر فى صحة غسله كما تقدم .

(الثانى) استحباب ان يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة و يغسل فرجه ، ففى صحيح الحلبي : فاذا اردت ان تغسل فرجه فخذ خرقة نظيفة فلفها على يدك اليسرى ثم ادخل يدك من تحت الثوب الذى على فرج الميت فاغسله من غير ان ترى عورته ،

و فى موثق عمار : ثم تمر يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من مخرجه ويكون على يدك خرقة تمنقى بها دبره ، وفى صحيح ابن سنان قال عليه السلام احب لمن غسل الميت ان يلف على يده الخرقة حين يغسله ، و فى الفقه الرضوى : و يلف غاسله على يده خرقة .

و قد ادعى نفي الخلاف فى رجحان وضع الغاسل خرقة على يده عند غسل الفرج و انما الكلام فى وجوبه فاحتمله فى الذكرى و قال لان المس كالنظر بل اقوى و من ثم تنتشر به حرمة المصاهرة دون النظر و اما باقى بدنه فلا يجب فيه الخرقة ، وهل يستحب؟ كلام الصدوق يشعر به (انتهى ما فى الذكرى) و اختاره ايضاً فى الحدائق و قال لحرمة المس نوا و فتوى فى حال الحيوة و ما يكون حراماً فى حال الحيوة يكون حراماً بعده ثم قال و الظاهر ان وضع الخرقة لغسل العورة واجب ، و لسائر البدن مستحب (اقول) و ما ذكره مع العلم بانه يؤدى غسل العورة الى مسها حسن ، و مع عدمه فليس على وجوبه دليل كما فى وضع الخرقة على عورة الميت حيث انه مع عدم العلم بالنظر اليها لا دليل على وجوبه كما تقدم .

الثانى عشر مسح بطنه برفق فى الغسلين الاولين الا اذا كانت امرئة حاملا مات ولدها فى بطنها .

فى هذا المتن امور (الاول) يستحب مسح بطن الميت قبل كل غسلة من الغسلين الاولين ، و قد ادعى على استحبابه الاجماع كما حكى عن الغنية و المعبر و ظاهر الخلاف ، و يستدل له بالتحذير عن خروج شيئى منه بعد الغسل كما استدل به فى موثق عمار ، و فيه ثم تمر يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من مخرجه ما خرج ، و يدل على اصل الحكم ما فى خبر الكاهلى : و امسح بطنه مسحاً رقيقاً و كذلك ظهره و بطنه - الى ان قال - اغسله ثلاث غسلات بماء الكافور و الحرض و امسح يديك على بطنه مسحاً رقيقاً (و فى مرسل يونس) و ادلك بدنه دلماً رقيقاً و كذلك ظهره و بطنه - الى ان قال - فى بيان المرة الثانية : و امسح بطنه مسحاً رقيقاً ، و فى المروى عن فقه الرضا ثم تقعه فتغمز بطنه غمزاً رقيقاً - الى ان قال - ثم اقلبه على ظهره و امسح بطنه

مسحاً رقيقاً و اغسل مرة اخرى بماء و شئى من الكافور - الى ان قال - و اغسله الثالثة و لا تمسح بطنه فى الثالثة .

(الثانى) ظاهر الفقهاء اختصاص الحكم بالغسلين الاولين و هو الظاهر من الاخبار المتقدمة بل صريح ما فى فقه الرضا نفيه فى الثالثة ، و فى المعتمد : و لا يمسخ فى الثالثة و هو اجماع فقهاءنا و حكى الاجماع على نفيه فى الثالثة عن التذكرة و الذكري ، قال فى الجواهر : و يعضده الاصل و خلوا لخبار عنه (انتهى) و صرح فى الخلاف بكراهة ذلك فى الثالثة .

(الثالث) استثنى عن استحباب المسح فى مورد المرثة الحامل التى مات ولدها فى بطنها (و يدل عليه) خبر ام انس بن مالك عن النبى صلى الله عليه و اله قال اذا توفيت المرثة فارادوا ان يغسلوها فليبتدئوا ببطنها و تمسح مسحاً رقيقاً ان لم تكن حبلى ، و ان كانت حبلى فلا تحركها (و فى حرمة او كراهته و جهان) الظاهر من المعتمد هو الاول حيث يقول : و قلنا الا ان تكون حبلى لانه لا يؤمن منه الاجهاض و هو غير جائز كما لا يجوز التعرض لاجهاض الحية ، و المحكى عن الوسيلة والجامع و المنتهى هو الكراهة و قواها فى الجواهر فى نحو المسح الرفيق لقصور الخبر عن افادة الحرمة فيبقى الاصل سالماً ثم استدرك بقوله نعم قد يقال بالحرمة مع العنف كما فى الحية للاستصحاب و لحرمة المؤمن ميتاً كحرمة حيا ثم امر بالتأمل .

و ما افاده الاصحاب فى المقام غير منقح ، ففى غير واحد من عبائرهم استثناء مطلق الحامل عن استحباب مسح البطن من غير تقييد بمن مات ولدها فى بطنها ، و فى طهارة الشيخ الاكبر (قده) كما فى المتن تقييد الحكم بمن مات ولدها و حكى ذلك عن البيان و الروض و جامع المقاصد (و التحقيق) ان يقال اما فيما اذا كان الولد حيا فى بطنها فيجب اخراجه منه كما يأتى فى المسئلة الخامسة عشر فى احكام الدفن و فيما اذا كان الولد ميتاً فلا يحرم الاجهاض فى حال الحيوة حتى يستحب ، و ليس فى اجهاضه هتك للميت حتى يقال ان حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حيا ، مع ان الولد اذا كان ميتاً فى حال حيوة امه يجب اخراجه من بطنها و لو بتقطيعه ، و مع الشك بعد

موتها يكون المرجع استصحاب جواز الاخراج الثابت حال الحيوة لا استصحاب الحرمة،
و الخبر المروى عن النبي ﷺ لا يستفاد منه ازيد من الكراهة .

الثالث عشر ان يبدء في كل من الاغسال الثلاثة بالطرف الايمن من رأسه

و نسبه في المعتبر الى مذهب علمائنا اجمع و قال في التذكرة انه مما قاله
علمائنا (انتهى) و في خبر الكاهلي : ثم تحول الى رأسه و ابدء بشقه الايمن من لحيته
و رأسه .

الرابع عشر ان يقف الغاسل الى جانبه الايمن .

و قد ادعى عليه الاجماع في محكى الغنية ، و استدل له الشيخ الاكبر (قده)
بعموم رجحان التيامن ، قال و الافلم نعر على نص فيه (اقول) و لعل الاجماع المذكور
مع اعتضاده بتصريح غير واحد من الاصحاب باستحبابه كاف في اثباته بناء على التسامح
و صدق البلوغ و لو بفتوى الفقيه .

الخامس عشر غسل الغاسل يديه الى المرفقين بل الى المنكبين ثلاث مرات في كل من الاغسال الثلاثة .

اي بعد كل منها كما يدل عليه ما في مرسل يونس من الامر بغسلهما الى المرفقين
بعد كل غسلة من الاوليين ، و فيه - بعد بيان كيفية الغسلة الاولى - : و اغسل يديك
الى المرفقين - الى ان قال - بعد بيان الغسلة الثانية : ثم اغسل يديك الى المرفقين
(و صحيح يعقوب بن يقطين) ثم يغسل الذي غسله قبل ان يكفنه الى المنكبين ثلاث
مرات (و خبر عمار) ثم تغسل يديك الى المرافق و رجليك الى الركبتين .

و لاجل ما في صحيح يعقوب استدرك في المتن استحباب غسل اليدين الى
المنكبين الا ان الصحيح وارد في الغسلة الاخيرة كما انه يدل على استحباب التثليث
في الاخيرة فقط ، و ليس لاثبات استحبابه في كل غسلة دليل ، الا انه نفى البأس عنه
في الجواهر ، و لا بأس به .

السادس عشر ان يمسح بدنه عند التغسيل بيده لزيادة الاستظهار الا ان يخاف سقوط شيء من اجزاء بدنه فيكتفي بصب الماء عليه .

و في خبر الكاهلي : ثم ابدء بفرجه بماء الصدر فاغسله ثلاث غسالات و اكثر

من الماء و امسح بطنه مسحا رقيقاً - الى ان قال - ثم اضجعه على شقه اليسر ليبدو لك اليمين ثم اغسله من قرنه الى قدمه و امسح يدك على بطنه و ظهره ثم رده الى جنبه اليمين - الى ان قال - و امسح يدك على ظهره و بطنه - الى ان قال - في غسله بماء الكافور: و امسح يدك على بطنه مسحا رقيقاً - الى ان قال - و ادخل يدك تحت منكبيه و ذراعيه و يكون الذراع و الكف مع جنبه ظاهرة كلما غسلت منه شيئاً ادخلت يدك تحت منكبيه و في باطن ذراعيه (وفي مرسل يونس) و ادلك بدنه دلماً رقيقاً و كذلك ظهره و بطنه (و في موثق عمار) : و تمر يدك على ظهره و بطنه - الى ان قال - و تمر يدك على جسده كله . هذا كله مضافاً الى رجحان زيادة الاستظهار فيما اذا لم ينته الى سقوط شيء من اجزاء بدنه و الا فيكتفى بصب الماء عليه بناء على حرمة اسقاط شيء من بدن الميت من شعره و ظفره و نحوهما بل مع كراهته ايضاً كما سيأتى في مكروهات الغسل - حيث يزاحم رجحانه مع كراهة اسقاطه .

السابع عشر ان يكون ماء غسله ست قرب .

و قد مر الكلام في استحباب ذلك مستوفى في المسئلة الرابعة من فصل كيفية الغسل .

الثامن عشر تنشيفه بعد الفراغ بثوب نظيف او نحوه .

ففي صحيححة الحلبي : فاذا فرغت من ذلك جعلته في ثوب ثم جففته ، و في الفقه الرضوى : و الق عليه ثوباً ينشف الماء . . وهذه الاخبار - كما ترى - تدل على استحباب نشفه بالثوب ، و لعل عطف المصنف (قد ه) - او نحوه - على الثوب لاجل استفادة كون المناط هو تجفيفه بما ينشفه و لو لم يكن ثوباً ، و لا بأس به .

التاسع عشر ان يوضأ قبل كل من الغسلين الاولين وضوء الصلوة مضافاً الى غسل يديه الى نصف الذراع .

و قد تقدم الكلام في هذا الامر مستوفى في المسئلة الثالثة من فصل كيفية الغسل و قلنا ان الاقوى استحباب توضيه ، و الاولى ان يكون قبل الغسل لدلالة الاخبار الواردة في توضيه عليه ، لكن المصنف (قد ه) في هذا المقام خص استحبابه بما قبل كل من الغسلين الاولين ، و لم يظهر لى من الاخبار وجه له و لم ار من تعرض له ايضاً والظاهر

حصول الوظيفة بتوضيه مرة واحدة قبل الغسلة الاولى ، و خص استحبابه فى المستند بالغسلة الاولى و قال : و منها توضيه وضوء الصلوة فى الغسلة الاولى .

العشرون ان يغسل كل عضو من الاعضاء الثلاثة فى كل غسل من الاغسال الثلاثة ثلاث مرات .

و صرح فى الذكرى بالاجماع على تثليث غسل اعضائه كلها من اليدين والفرجين والرأس والجنين و يصير عدد الغسلات فى كل غسل واجب تسعا و مع الست المستحبة فى اليدين والفرجين خمسة عشر ، و يدل على ذلك ما فى الفقه الرضوى ، و فيه : بتبدء بغسل اليدين الى نصف المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ثم بالفرج ثلاثاً ثم بالرأس ثلاثاً ثم الجانب الايسر ثلاثاً بالماء و الصدر ثم تغسله مرة اخرى بالماء الكافور على هذه الصفة ثم بالماء القراح مرة ثالثة فيكون الغسل ثلاث مرات كل مرة خمسة عشر صبة (الحديث) و نسبه فى المعبر الى مذهب فقهاءنا و فى التذكرة الى علمائنا و يدل عليه فى الجملة ما فى خبر الكاهلى و مرسل يونس .

الحادى والعشرون ان كان الغاسل يباشر تكفينه فليغسل رجله الى الركبتين

و فى صحيح يعقوب بن يقطين : ثم يغسل الذى غسله يده قبل ان يكفنه الى المنكبين ثلاث مرات ، و فى خبر عمار ثم تغسل يديك الى المرافق و رجلك الى الركبتين ثم تكفنه (و لا يخفى) ان صحيح يعقوب متعرض لاستحباب غسل الغاسل يديه الى المنكبين ثلاث مرات من غير تعرض لغسل رجله الى الركبتين ، نعم ما فى خبر عمار ربما يدل على استحباب غسل الرجلين قبل التكفين لمن يباشر تكفينه ، و لا بأس به ، و كان على المصنف (قده) ان يذكر غسل اليدين مع غسل الرجلين قبل التكفين اللهم الا ان يكون قد اكتفى بما ذكره فى الامر الخامس عشر من استحباب غسل الغاسل يديه بعد كل غسل من الاغسال الثلاثة .

الثانى و العشرون ان يكون الغاسل مشغولاً بذكر الله و الاستغفار عند التمسيل و الاولى ان يقول مكرراً رب عفوك عفوك او يقول اللهم هذا بدن عبدك المؤمن و قد اخرجت روحه من بدنه فعفوك عفوك ، خصوصاً فى وقت تقليبه .

و لم ار ما يدل على استحباب اشتغال الغاسل بذكر الله و الاستغفار عند التمسيل

بالخصوص ، نعم لا بأس به لاستحبابهما مطلقاً للغاسل وغيره ، وفى صحيحة ابراهيم بن عمرو عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : ما من مؤمن غسل مؤمناً و يقول و هو يغسله يا رب عفوك عفوك الاعفى الله تعالى عنه ، وفى رواية سعد الاسكافى عن الباقر عليه السلام : ايما مؤمن غسل مؤمناً فقال اذا قلبه اللهم هذا بدن عبدك المؤمن قد اخرجت روحه و فرقت بينهما فعفوك عفوك الاغفر الله تعالى له ذنوب سنة الا الكبائر .

الثالث و العشرون ان لا يظهر عيباً فى بدنه اذ ارأه .

و فى الفقه الرضوى و عليك باداء الامانة فانه روى عن الصادق عليه السلام انه من غسل ميتاً مؤمناً فادى فيه الامانة غفر له قلت كيف يؤدى الامانة قال عليه السلام لا يخبر بما يرى .

فصل

فى مكرهات الغسل

الاول اقعاده حال الغسل .

المشهور على كراهة اقعاد الميت فى حال الغسل ، و فى الخلاف اجماع الفرقة و عملهم على كراهته ، و عن التذكرة نسبتها الى علمائنا و يستدل لها بخبر الكاهلى ، و فيه : اياك ان تقعده ، و بانه ضد الرفق بالمأمور به عموماً و خصوصاً فى الميت ، و المحكى عن الغنية حرمة ، و عن ابن سعيد انه المنصوص على حرمة ، و تأمل المحقق (قده) فى المعبر فى كراهته لصحيح الفصيل عن الصادق عليه السلام حين سئله عن الميت فقال عليه السلام اقعده و اغمز بطنه غمزاً رفيقاً ، و حكى فى المعبر عن استبصار الشيخ ان هذا موافق للعامة و لسنا نعمل به ثم قال ليس العمل بهذه الاخبار بعيداً ولا معنى لتنزيلها على التقية ، و صرح غير واحد من الاساطين بعدم العثور على غير صحيح

الفضيل من الاخبار الامرة بالاقعاد، لكن في المدارك صرح بورود عدة روايات في الامر بالاقعاد (اقول) و لعله نظر الى ما في المعبر من التعبير بقوله : ليس العمل بهذه الاخبار بعيداً، فاستفاد منه دعوى المحقق ورود اخبار اخر غير الصحيح المذكور على الامر بالاقعاد .

(و كيف كان) فالاقوى ما عليه المشهور من الكراهة للنهي عنه في خبر الكاهلي و الترخيص فيه في صحيح الفضيل ، و قد مرنا غير مرة ان المستفاد من الزجر عن الشيء مع قيام القرينة على جواز ارتكابه هو الكراهة كما ان المستفاد من الامر بالشيء مع قيام القرينة على الترخيص في الترك هو الندب لا باستعمال النهي و الامر في الكراهة و الندب مجازاً حسبما فصلناه في غير هذا المقام ، مضافا الى ما في الصحيح من موافقته مع العامة حيث ان مذهبههم بالاتفاق عدم الكراهة مع انه معرض عنه لقيام العمل على خلافه فيسقط عن الحجية ، و بما ذكر ظهر ضعف ما عن الغنيه و ابن سعيد من عدم الجواز و ضعف التأمل في الكراهة كما في المعبر مع ان دعوى الشيخ في الخلاف اجماع الفرقة على الكراهة كافية في اثباتها و الله المستعان .

الثاني جعل الغاسل اياه بين رجليه .

وفي موثق عمار عن الصادق عليه السلام: ولا يجعله بين رجليه بل يقف من جانبه، و ظاهره و ان كان التحريم الا انه يحمل على الكراهة لما في خبر العلاء عن الصادق عليه السلام : لا بأس ان يجعل الميت بين رجليك و ان تقوم فوقه فتغسله اذا قلبته يمينا و شمالا ان تضبطه بين رجليك لئلا يسقط لوجهه ، و قد عرفت في كراهة الاقعاد ان المستفاد من النهي و التصريح بنفي البأس عن فعل المنهى عنه هو الكراهة .

الثالث حلق رأسه او عانته الرابع نتف شعر ابطيه الخامس قص شاربه السادس قص اظفاره بل الاحوط تركه و ترك الثلاثة قبله السابع ترجيل شعره الثامن تخليل ظفوره .

و في مجمع البحرين ترجيل الشعر تسريحه و منه رجل شعره ارسله بالمرجل اي المشط ، و قال في ماده (س ر ح) تسريح الشعر ارساله و حله قبل المشط (انتهى) و المشهور بين الاصحاب على ما نسب اليهم كراهة هذه الامور المذكورة و نسبها في المعبر الى اجماع فقهاءنا و قال يكره قص اظفاره و ترجيل شعره وهو اجماع فقهاءنا

و في احد قولى الشافعى انه مباح و حكى عن التذكرة ايضاً الاجماع على كراهتها و في الخلاف و عن المنتهى نسبة عدم الجواز الى علمائنا و حكى التعبير به ايضاً عن المبسوط و المقنعة ، و عن الوسيلة و الجامع التصريح بالتحريم و قربه في الحدائق و استظهره الشيخ الاكبر (قدّه) في الطهارة من الاخبار المستفيضة .

كمرسل ابن ابى عمير : لا يمس من الميت شعر و لا ظفر ، و ان سقط منه شىء فاجعله في كفته (و خبر عبدالرحمن) قال سئلت الصادق عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه او يقلم ظفره ، قال عليه السلام لا تمس منه شىء اغسله و ادفنه (و خبر ابى الجارود) انه سئل الباقر عليه السلام عن الرجل يتوفى ، أيقلم اظافيره و ينتف ابطه و يحلق عانته ان طال به المرض فقال لا (و خبر غياث) عن الصادق عليه السلام قال كره امير المؤمنين عليه السلام ان يحلق عانة الميت اذا غسل او يقلم له ظفر او يجز له شعر (و خبر طلحة بن زيد) عن الصادق عليه السلام قال كره ان يقص من الميت ظفر او يقص له شعر او عانة او يغمز له مفصل .

و ما عدى الخبرين الاخيرين من هذه الاخبار ظاهرة في التحريم و الاخيران ليسا ظاهرين في الكراهة لان لفظه (يكره) تستعمل في الاخبار كثيراً في التحريم فيمكن القول بعدم المعارض لاجبار التحريم كما لا يحصل الاطمينان بقيام الشهرة على الكراهة لا سيما مع دعوى الاجماع على عدم الجواز ، فالقول بالجواز لا يخلو عن الاشكال خصوصاً مع ما في المعتمد من ان ما يسقط منه يطرح في كفته فلا معنى لقص شاربه و اظفاره مع القول بدفنها معه . فالاحوط لولم يكن اقوى التحرز عن اسقاط شىء من هذه الامور المذكورة في المتن ، و كان على المصنف (قدّه) ان يذكر الاحتياط في السابع و الثامن ايضاً .

بقي امور (الاول) لا فرق في الاظفار بين كونها طويلة او قصيرة و لا بين ما كانت الوسخ تحتها و غيره كما دل عليه خبر الكاهلى ، و فيه : و لا تخلل اظفاره ، و عن الشيخ الاجماع على عدم جواز تنظيفها عن الوسخ بالخلال ، و عن المنتهى النص على عدم جوازه و لكن عن التذكرة انه ينبغي اخراج الوسخ من بين اظفاره بعودلين ، قال

و ان شد عليه قطناً كان اولى ، و اورد عليه فى الذكرى بمخالفته للاجماع المنقول عن الشيخ و لخبر الكاهلى ، و يمكن حمل كلام التذكرة على ما اذا كان الوسخ مانعاً عن جريان الماء فلا ينافى مع المنع اذا لم يكن كذلك كما يحمل عليه كلام الشيخ و خبر الكاهلى .

(الثانى) لو سقط شىء من الميت من ظفره او شعره و نحوهما فالمعروف انه يجب دفنه و قد ادعى عليه الاجماع و يدل عليه خبر عبدالرحمن قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه او يقلم ظفره فاجاب عليه السلام : لا تمس منه شىء اغسله و ادفنه .

(الثالث) هل الواجب دفنه مطلقاً او انه يجب دفنه معه بل و جعله فى كفنه ، و جهان ، المعروف هو الاخير ، و عن العلامة و الشهيدين و المحقق الثانى انه قول علمائنا ، و ظاهر الذخيرة انه مما لا خلاف فيه و عن التذكرة انه لو سقط من الميت شىء غسل و جعل معه فى اكفانه باجماع العلماء و لان جعل جميع اجزاء الميت فى موضع واحد اولى (و يدل على ذلك) مرسل بن ابى عمير ، و فيه : و ان سقط منه شىء فاجعله فى كفنه .

(الرابع) ظاهر خبر عبد الرحمن المتقدم وجوب غسل ما يسقط من الميت حيث قال عليه السلام اغسله و ادفنه ، و احتمال ارجاع الضمير المنصوب الى الميت فيكون امراً بغسل الميت و دفنه كما ابداه المحقق الاردبيلى (قد ه) بعيد فى الغاية و لا يوافق قوله عليه السلام : لا تمس منه شىء ، و هل المراد بالغسل المأمور به فيه هو المعهود بالمياه الثلاثة او مطلق الغسل (بالفتح) بالماء القراح تعبداً و لو كان الساقط مما لا تحلله الحيوة و كان مما لا ينفعل بالموت ، احتمالان ، لا يخلو الاول منهما عن القرب .

التاسع غسله بالماء الحار بالنار او مطلقاً الامع الاضطرار .

و يدل على كراهته صحيح زرارة قال قال الباقر عليه السلام : لا يسخن الماء للميت (و صحيح عبد الله بن المغيرة) عنهما عليهما السلام قال لا تقرب الميت ماء

حميماً (و خبر يعقوب بن زيد) عن الصادق عليه السلام قال لا يسخن للميت الماء لا تعجل له بالنار ، و المرسل المروى في الفقيه عن الباقر عليه السلام : لا يسخن الماء للميت الا ان يكون شتاء بارداً فتوقى الميت مما توقى به نفسك ، و في فقه الرضا عليه السلام و لا يكون الماء حاراً شديداً و ليكن فاتراً .

و هذا الاستثناء المذكور في المرسل والفقه الرضوي هو المنشأ لاستثناء جماعة صورة شدة البرد ، و هل المدار على مراعاة جانب الميت كما هو الظاهر من الخبرين ، او جانب الغاسل كما يظهر من الشيخ في الخلاف حيث يقول : الا في حال برد لا يتمكن الغاسل من استعمال الماء البارد ، او مراعاة احدهما من الميت و الغاسل - كما يظهر من المتن حيث استثنى صورة الاضرار و لم يقيد به احد الجانبين ، وجوه ، اقربها الاخير ، و استثنى في الخلاف ايضا ما اذا كان على بدن الميت نجاسة لا يقلعها الا الماء الحار .

العاشر التخطي عليه حين الغسل .

و قد فسر التخطي (بگام زدن بر روى ميت) و لعل وجه كراهته هو صيرورة الميت بين رجلى الغاسل حينئذ ، و قد مر كراهته في الامر الثاني .

الحادى عشر ارسال غسالته الى بيت الخلاء بل الى البالوعة ، بل يستحب ان يحفر لها بالخصوص حفيرة .

و قد مر ذلك في باب مستحبات الغسل .

الثاني عشر مسح بطنه اذا كانت حاملا .

و قد مر ذلك ايضاً هناك .

مسئلة (١) اذا سقط من بدن الميت شبيء من جلد او شعر او ظفر او سن يجعل معه في كفته و يدفن بل يستفاد من بعض الاخبار استحباب حفظ السن الساقط ليدفن معه كالخبر الذى ورد ان سناً من اسنان الباقر عليه السلام سقط فاخذه وقال الحمد لله ثم اعطاه الصادق عليه السلام وقال ادفنه معي في قبري .

و قد مر حكم ما يسقط من الميت في طي البحث السابق ، و الخبر الذى اشار اليه في المتن المذكور في الكافي و فيه ان ابا جعفر عليه السلام انقلع ضرس من اضراسه فوضعه في كفه ثم قال الحمد لله ثم قال يا جعفر اذا انت دفنتني فادفنه معي ثم مكث بعد

حين ثم انقلع ايضاً اخر فوضعه في كفه ثم قال الحمد لله ، يا جعفر از امت فادفنه معي .

مسئلة (٢) اذا كان الميت غير مختون لا يجوز ان يختن بعد موته .

و حكى في المستند عن المنتهى النص على تحريمه مدعيًا عليه الاجماع و استدل له في المستند باصالة عدم جواز قطع عضو من احد، خرج الحى بالدليل فيبقى الباقي ، و لم يظهر وجه لتقريب هذا الاصل في المقام ، و يمكن ان يستأنس لهذا الحكم بمادل على حرمة قطع عضو من اعضاء الميت و ان في قطع رأسه تجب الدية مائة دينار و ان في قطع جوارحه و اعضاءه و شجاجة و جراحه بحساب ديته ، و يمكن ان يستدل له بما يدل على حرمة اسقاط شيء من بدنه من ظفره و شعره و سنه و نحو ذلك مما تقدم بناء على حرمة اسقاطه على ما قويناه، و استدل في محكي المنتهى بخبر البصرى و فيه عن الميت يكون عليه الشعر يقص عنه او يقلم ظفره، قال عليه السلام لا تمس منه شيء اغسله و ادفنه ، حيث ان عموم النهى عن مس شيء منه يشمل ختانه لو لم يكن مختوناً (و كيف كان) فلو فعله و جب دفن ما يسقط منه معه .

مسئلة (٣) لا يجوز تحنيط المحرم بالكافور و لاجعله في ماء غسله كما مر الا ان يكون موته بعد الطواف للحج او العمرة .

و قد مر حكم هذه المسئلة مستوفى في المسئلة التاسعة من فصل كيفية غسل الميت .



فصل

فى تكفين الميت يجب تكفينه بالوجوب الكفائى رجلا كان او امرئة او خنثى كبيراً كان او صغيراً بثلاث قطعات (الاولى) المئزر و يجب ان يكون من السرة الى الركبة ، و الافضل من الصدر الى القدم (الثانية) القميص و يجب ان يكون من المنكبين الى نصف الساق و الافضل الى القدم (الثالثة) الازار و يجب ان يغطى تمام البدن و الاحوط ان يكون فى الطول بحيث يمكن ان يشد طرفاه و فى العرض بحيث يوضع احد جانبيه على الآخر و الاحوط ان لا يحسب الزائد على القدر الواجب على الصغار من الورثة ، و ان اوصى به ان يحسب من الثلث ، و ان لم يتمكن من ثلاث قطعات يكتفى بالمقدور و ان دار الامر بين واحدة من الثلاث تجعل ازاراً و ان لم يمكن فتوباً و ان لم يكن الا مقدار ستر العورة تعين و ان دار بين القبل و الدبر يقدم الاول .

فى هذا المتن امور (الاول) لا خلاف نسا و فتوى فى وجوب تكفين الميت و انه كتفيله و سائر احكامه واجب بالوجوب الكفائى على عامة المكفين بالاجماع بل الضرورة ، و لافرق فى الميت بين الرجل و المرئة و الخنثى و الكبير و الصغير حتى السقط اذا تم له اربعة اشهر كما مر فى اول فصل غسل الميت (و يدل عليه) مضافاً الى الاجماع عموم ما يدل على وجوب تكفين الميت الشامل للجميع وخصوص ما دل على وجوبه فى السقط اذا استوت خلقته كموثقة سماعة عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن السقط اذا استوت خلقته يجب عليه الغسل و اللحد و الكفن ، قال عليه السلام نعم كل ذلك يجب عليه .

(الامر الثانى) الواجب من الكفن ثلاثة اثواب على المشهور بين المتقدمين و المتأخرين خلافاً للمحكى عن سائر حيث اكتفى بثوب واحد ساتر للبدن ، و يدل على المشهور الاخبار المستفيضة كخبر عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال : الميت تكفن فى ثلاثة اثواب سوى العمامة و الخرقه يشد بها و ركيه لكيلا يبدو منها شئىء و العمامة و الخرقه لا بد منهما و ليستا من الكفن (و موثق سماعة) قال سئلته

عما يكفن به الميت قال ثلاثة اثواب (و خبر اسماعيل بن يونس) عن احدهما عليهما السلام قال : الكفن فريضة للرجال ثلاثة اثواب و العمامة و الخرقة سنة . الى غير ذلك من الاخبار التي يأتي بعضها انشاء الله تعالى .

و استدل لسالر بصحیحة زرارة المروية عن التهذيب قلت لابي جعفر عليه السلام العمامة للميت من الكفن ، قال عليه السلام لا ، انما الكفن المفروض ثلاثة اثواب او ثوب تام يوارى فيه جسده ، فما زاد فهو سنة الى ان يبلغ خمسة ، فما زاد فمبتدع ، و العمامة سنة .

و هذه الرواية و ان كانت صحیحة السند الا انها ساقطة عن الحجية بالاعراض عنها و قيام الاجماع قبل سالر و بعده على ترك العمل بها ، هذا مع ما فيها من اضطراب المتن ان المذكور منها في اكثر نسخ التهذيب - كما نقلناه - من قوله (ثلاثة اثواب او ثوب تام) بعطف قوله ثوب تام على قوله ثلاثة اثواب بكلمة (او) وفي بعضها هكذا : ثلاثة اثواب تام - من دون ذكر كلمة و ثوب قبل كلمة تام ، و في بعض نسخه عطف كلمة (و ثوب تام) على (ثلاثة اثواب) بالواو العاطفة دون (او) و هذه النسخة توافق مع ما في الكافي من ايراده هذه الرواية عن زرارة و محمد بن مسلم مثل ما في التهذيب لكن مع عطف (و ثوب تام) على ما قبله بالواو ، وعليه فيكون من قبيل عطف الخاص على العام .

و لا يخفى انه مع تعارض التهذيب بما في الكافي تكون العبرة بالكافي لانه اضبط ، و مع الاغماض عن ذلك يصير الخبر مجملا بسبب ما في متنه من الاضطراب ، مع ما في مدلوله على نسخة التهذيب من الاشكال ، حيث ان ظاهره التخيير بين الاقل والاكثر من دون المغايرة بينهما و لو بنحو من الاعتبار ، و هو مستحيل كما قرر في الاصول ، و حمل جواز التكفين بثلاثة اثواب ناقصة موجبة لمواراة جسد الميت بمجموعها لكي يحصل به المغايرة مع التكفين بالثوب التام بعيد في الغاية ، كحمل التكفين بالثلاثة على صورة الاختيار و الثوب الواحد على الاضطراب حيث انه ايضاً مما لا شاهد له ، و احسن المحامل حمله على تقدير ثبوته على التقية ، حيث ان التكفين بالثوب

الواحد مذهب العامة كافة ، لكننا نحن في سعة من هذا الحمل ايضاً بعد سقوط الخبر عن الحجية بالاعراض ، و الحمد لله .

(الامر الثالث) المشهور في الاقطاع الثلاثة الواجبة انها عبارة عن المئزر و القميص و الازار ، و المئزر بكسر الميم ثم الهمزة الساكنة في اللغة بمعنى الازار ، و حكى في مجمع البحرين عن الصحاح و غيره ان المئزر هو الازار يلتحف به ، قال و في كتب الفقه يذكرون المئزر مقابلاً للازار يريدون به غيره ، و حينئذ لا بعد في الاشتراك و يعرف المراد بالقرينة (انتهى) .

و قد اختلف عبارات الفقهاء في التعبير عنه ففي جامع المقاصد تحديده بما يستر به من السرة الى الركبة بحيث يسترهما ، و في الروضة هو ما يستر ما بين السرة و الركبة ، و هو بهذا التحديد يكون انقص من تحديد جامع المقاصد لاعتباره ستر الركبة و السرة في تحديده دون ما حدد به في الروضة ، و احتمل في الروض الاجتزاء بما يستر به العورة خاصة ، و عن المقنعة و المراسم التحديد بما يستر من السرة الى حيث يبلغ من الساقين ، و عن المصباح : ما يوارى به من السرة الى حيث يبلغ المئزر . (و الاولى) احالة ذلك الى العرف و الاجتزاء بما يتحقق به مسماه عرفاً ، و لا يخفى انه بمعنى ما يقال له بالفارسية - لنك - فيكتفى فيه بما يصدق عليه مفهومه ، و الظاهر عدم صدقه على ما يستر العورة فقط كما لا يعتبر في صدقه ستر السرة و الركبة قطعاً .

(و القميص) ما يقال له بالفارسية - پيراهن - وهو ايضاً مما يحال على العرف ، و الظاهر صدقه على ما يستر به من المنكبين الى الحقوين (١) و قد حده غير واحد بما يصل الى نصف الساق ، و لعله لتعارفه في ذلك الزمان و ليس لتعيينه دليل .

(و الازار) هو الثوب الشامل لجميع البدن طولاً و عرضاً . فما في المتن من تحديد المئزر بما يكون من السرة الى الركبة و تحديد القميص بما يكون من المنكبين الى نصف الساق فلعله مما ليس عليه دليل ، و لعل مراده من قوله ان يكون من السرة

(١) الحقو بفتح المهملة و سكون القاف موضع شد الازار و هو الخاصرة ثم توسعوا حتى سمو الازار الذي يشد على العورة حقواً (مجمع البحرين) .

الى الركبة هو ما عبر به الشهيد الثانى فى الروضة و الروض بما يكون بين السرة و الركبة ، و فى تحديد القميص بما يكون من المنكبين الى نصف الساق تبع المحقق و الشهيد الثانيين و غيرهما ممن عبروا بذلك ، و علل عنهم بكونه المتعارف فى ذلك الزمان (و كيف كان) فالصواب ما قدمناه .

و ما وصفناه فى الاقطاع الثلاثة هو المعروف المشهور و قد خالفهم فى ذلك صاحب المدارك و قال بعدم جواز الاجتزاء بالمئزر و ذهب الى وجوب التكفين بثوبين محيطين بجميع البدن و قميص او بثلاثة اثواب شاملات مخيراً بينهما و نسبة الى ابن الجنيد و الصدوق و قال بانه المستفاد من الاخبار و تبعه فى ذلك الامين الاسترابادى و بعض اخر ، و محصل ما افاده قدس سره ان المئزر ليس منه ذكر فى الاخبار الواردة فى الكفن و انه مما ذكره الشيخان و اتباعهما و ان المستفاد من الاخبار امران - احدهما - القميص و الثوبان الشاملان للجسد - و ثانيهما - الاثواب الثلاثة الشاملة له ، و لازمه التخيير بينهما ، و نظره (قدس سره) فيما استفاد منه القميص و الثوبان الى مثل خبر يونس بن يعقوب عن الكاظم عليه السلام قال عليه السلام انى كفنت ابي فى ثوبين شطويين (١) كان يحرم فيهما و فى قميص من قمصه و عمامة كانت لعلى بن الحسين عليهما السلام و فى برد اشتريته باربعين ديناراً . و فيما استفاد منه الاثواب الثلاثة الى مثل موثقة سماعة : سألته عما يكفن به الميت قال عليه السلام ثلاثة اثواب ، مدعى ظهور كلمة الثوب فيما يشمل جميع الجسد ، و لعل منشأ دعواه مع صدق الثوب على مثل القميص مما لا يشمل جميع الجسد هو دعوى ظهور تكفين الميت بالثياب او ادراجه فيها فى ستره بكل واحد منها على نحو الشمول ، مضافاً الى خبر حمران ، و فيه : يؤخذ خرقة فيشدبها اسفله و يضم بها فخذيه ليضم ما هناك و ما يصنع من القطن افضل ثم يكفن بقميص و لفافة و برد يجمع فيه الكفن ، بناء على ظهور اللفافة فيما يشمل جميع البدن .

و لا يخفى ما فى دعواه من منع ظهور تكفين الميت او ادراجه فيها فى الشمول

(١) شطا : قرية بمصر ينسب اليها الثياب الشطوية (وافى)

لجميع الجسد ، و لو سلم فبالمنع عن ظهورهما في شمول كل قطعة منه للجسد كله ، لامكان كون الشمول للمجموع و عدم كون كل قطعة منه كذلك و منع ظهور لفظا للفاقة لشمول جميع الجسد لامكان ارادة الفرد الاكمل من المئزر منها وهو الذي يغطي الصدر و الرجلين - كما في خبر عمار من قوله عليه السلام ثم الازار طولا حتى يغطي الصدر و الرجلين بناء على ارادة المئزر من الازار (و قد يؤيد ذلك) بانه لو اريد من اللفاقة ما يشمل جميع الجسد لكان الاولى ان يقال لفاقتان ، مع ان في توصيفه البرد بانه يجمع به الكفن اشعاراً باختصاص الشمول بالبرد. و اما ما افاده من عدم تعرض الاخبار لذكر المئزر و انه مما ذكره الشيخان و تبعهما غيرهما ففيه ان الازار مذكور في الاخبار و هو بمعنى المئزر - كما في الصحاح - و في صراح اللغة في شرح الصحاح : ازارو مئزر : شلوار و مانندان ، و عن كنز اللغة ان الازار (لنگك كوچك) و في الجواهر ان المستفاد من الغريبين ايضاً هو كون الازار بمعنى المئزر .

و يدل على ذلك الاخبار الواردة في اداب الحمام ففي الكافي عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ : من كان يؤمن بالله و اليوم الاخر فلا يدخل الحمام الا بمئزر و عن الكاظم عليه السلام قال لا يدخل الحمام الا بمئزر ، و في خبر اخر عنه عليه السلام قال : ادخله - اى الحمام - بمئزر ، و في خبر حماد عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام انه قيل له ان فلاناً يدخل جواريه معه في الحمام ، قال و ما باس اذا كان عليه و عليهن الازار و لا يكونوا عراة كالحمير ، و في خبر سعد بن مسلم قال كنت في الحمام في البيت الاوسط فدخل علي ابوالحسن و عليه النورة و عليه ازار فوق النورة، و في خبر حنان عن ابيه قال دخلت انا و ابي وجدى و عمى حماما بالمدينة - الى ان قال عليه السلام - ما يمنعكم من الازار فان رسول الله ﷺ قال عورة المؤمن على المؤمن حرام .

والمستفاد من هذه الاخبار - كما ترى - اتحاد الازار و المئزر مع ما في التفاوت بينها في التعبير بالازار و المئزر ، و كذا الاخبار الواردة في ثوبى الاحرام كخبر يونس بن يعقوب المتقدم ، قال عليه السلام كفت ابى في ثوبين شطويين كان يحرم فيهما ،

و صحيح معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال كان ثوبا رسول الله ﷺ اللذان احرم فيهما يمانيين عبري و اظفار (١) و فيهما كفن ، مع ما علم من ان احد ثوبي الاحرام ازار يتزر به و الاخر رداء يرتدى فيه ، ففي خبر سدير عن الصادق عليه السلام قال كنت عنده جالساً فسل عن رجل يحرم في ثوب فيه حرير ، فدعى بازار قرقبي (٢) فقال عليه السلام انا احرم في هذا و فيه حرير ، و في خبر ابن عمار عنه عليه السلام : و لا تلبس سراويل الا ان لا يكون لك ازار ، و خبر حمران عن الباقر عليه السلام : المحرم يلبس السراويل اذا لم يكن معه ازار .

و كذا الاخبار الواردة في الاستمتاع بالحائض ففي خبر الحلبي المروى في الفقيه و التهذيب عن الصادق عليه السلام في الحائض ما يحل لزوجها منها ، قال عليه السلام تنزر بازار الى الركبتين و تخرج سرتها ثم له ما فوق الازار (وفي الفقيه) عنه عليه السلام ذكر عن ابيه عليه السلام ان ميمونة كانت تقول ان النبي ﷺ كان يأمرني اذا كنت حائضاً ان اتزر بثوب ثم اضطجع معه في الفراش (و في التهذيب) عن الصادق في الحائض قال عليه السلام تنزر بازار الى الركبتين و تخرج ساقها و له ما فوق الازار .

و هذه الاخبار و ان لم يعمل بظاهرها الذي هو وجوب الاتزار بل حمل على الاستحباب الا ان الغرض من ذكرها في المقام هو الاستشهاد بها في اطلاق الازار على المتزر كما عرفت من اتحادهما في اللغة . و تبين بما ذكرنا ضعف ما تمسك به صاحب المدارك (قده) لما اختاره من عدم الاكتفاء بالمتزر و انه لا بد اما من ثلاثة اثواب شاملات لجميع البدن او ثوبين شاملين له مع قميص ، و ظهر صحة ما ذهب اليه المشهور من كفاية المتزر و القميص و اللقافة الشاملة لجميع البدن .

و يستدل للمشهور بوجوه (منها) دعوى الاجماع من العلامة في المنتهى على وجوب المتزر ، قال : المتزر واجب عند علمائنا (و منها) السيرة العملية من المؤمنين

(١) عبري و اظفار بلدان باليمن يكون ثوبها نقيساً ، و في بعض النسخ : ظفار ، و هو الصحيح (وافي) .

(٢) قرقبي - بالضم - منسوب الى قرقوب حذف منه الواو ، و ربما يروى بالفاء اولاً ، و هو ثوب مصرى ابيض من كتان (وافي) .

- على التكفين بطريقة المشهور- من خواصهم وعوامهم خلفاً عن سلف مع شدة اهتمامهم بمراعاة ما ورد فى الشرع فى التكفين و التجهيز و الاحتياط فيه بحيث تظمن النفس بكون ذلك لتعاطى الخلف عن اسلافهم الى ان ينتهى الى الائمة المعصومين صلوات الله عليهم ، و لعمري ان هذا اقوى فى حصول العلم بما عليه الحجج الطاهرة عليهم ازكى الصلوات من الاجماع القولى (و منها) الاخبار الكثيرة الناطقة بكون الثوب الذى يشد على الوسط - الذى يسمى بالازار تارة و بالمئزر اخرى - من الاجزاء الواجبة فى الكفن كخبر معوية بن وهب المروى فى الكافى و التهذيب عن الصادق عليه السلام قال يكفن الميت فى خمسة اثواب قميص لا يزر عليه (١) و ازار و خرقة يعصب بها وسطه و برد يلف فيه و عمامة يعمم بها و يلقى فضلها على صدره ، و المراد بالازار المئزر حسبما تقدم ، و بعد القلع باستحباب الخرقة و العمامة يستفاد منه ان الواجب ينحصر فى الثلاثة الباقية ، مضافاً الى دلالة صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام على نفى كون الخرقة من الكفن ، و دلالة صحيح الحلبي على نفى كون العمامة منه (فى الاول) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام كيف اصنع بالكفن ، قال عليه السلام خذ خرقة فتشد على مقعدته و رجله ، قلت فالازار ، قال انها لا تعد شيئاً انما تصنع ليضم ما هناك و ان لا يخرج منه شىء و ما تصنع من القطن افضل منها ثم تخرق القميص اذا غسل و ينزع من رجله ، قال عليه السلام ثم الكفن قميص غير مزور و لا مكفوف و عمامة يعصب بها رأسه و يرد فضلها على رجله .

و هذا الحديث مشتبه المراد و لعله يحتاج الى البيان ، فاقول المراد بالازار هو المئزر كما تقدم و يشد به من الحقوين الى ما يبلغ ، و اراد السائل بقوله فالازار (الخ) ان يستفسر عن الامام عليه السلام انه هل يستغنى بهذه الخرقة عن الازار ، او اراد الاستعلام من اجل ان الازار هو الثالث من اثواب الكفن فما هذه الخرقة ، فاجابه عليه السلام بان الخرقة لا تعد من الكفن فلا يستغنى بها عن الازار و لا يزيد اقطاع الكفن عن الثلاث و انما تصنع الخرقة لما يترتب عليها من الفائدة من ضم ما

(١) لا يزر عليه اى لا يشد ازراره ان كانت له ازرار (وافى) .

هناك حتى لا يخرج منه شيء و لذا يصح الاكتفاء بما تحصل به فائدتها كالقطن بل هو افضل منها لكونه اتم فائدة ، بل في خبر الكاهلي ما يدل على الجمع بينهما حيث يقول: ثم ازره (١) بالخرقة و يكون تحتها القطن تدفر به ازفاً قطناً كثيراً ثم تشد فيخذه على القطن بالخرقة شداً شديداً حتى لا تخاف ان يظهر شيء .

و الظاهر من قوله عليه السلام ثم يخرق القميص ان اغسل هو ابقاء قميصه عليه حين تغسيله و انه يغسل من ورائه - كما تقدم استحبابه - (و ربما يقال) بحمل قوله عليه السلام : ان اغسل - على ارادة تغسيله ، و هو بعيد ، و قوله عليه السلام : ثم الكفن قميص - من قبيل تسمية الجزء باسم الكل ، و قوله عليه السلام غير مزور - اى خال عن الازرار ، و لا مكفوف ، اى لا يكون مما خيبت حاشيته ، و فى قوله عليه السلام - و يرد فضلها على رجله - اعضاء ، و قال فى المنتقى فيه تصحيف ، و فى بعض الاخبار الضعيفة : يلقي فضلها على وجهه ، و هو قريب لان يكون تصحيف - رجله - (انتهى) .

(اقول) و لعله اخذ صاحب الوسائل من المنتقى و قال هذا - اى على رجله - تصحيف و الصحيح يرد فضلها على وجهه ذكره صاحب المنتقى (انتهى) و قال اخرون ان لفظ رجله سهو و ان الصحيح : صدره كما ورد فى خبر معوية بن وهب المتقدم ، فهذا توضيح ما فى الخبر ، و قد دل على ان الخرقة ليست من الكفن ، و ربما يستدل به للمشهور مع انه لم يذكر فيه اللقافة و البرد و انما اشتمل قوله عليه السلام - ثم الكفن قميص (الخ) - على الازرار و القميص ، قيل و كانه لظهوره استغنى عن ذكره (اقول) و فى دلالة تامل فان ظهور الثوب الثالث فى الاستغناء عن الذكر ليس اكثر من ظهور الازرار و القميص فى الاستغناء عنه و ان امكن دعوى ظهوره فى معبودية قطع الكفن عند الراوى حيث يستفاد من استعماله عن الازرار كونه عالماً بانه من الكفن الا انه ليس بمثابة يمكن دعوى ظهوره فيما ذهب اليه المشهور فى عدد قطعات الكفن لكن يدل على كون الازرار من الكفن من غير اشكال ، هذا حال الخبر الاول .

و فى الثانى - اى صحيح الحلبي - : كتب ابى فى وصيته - الى ان قال - وليس

(١) الزر بتقديم المعجمة : الجمع الشديد و الشد ، و فى بعض النسخ : اذفره و كانه بمعناه ، و الاذفار كانه لغة فى الانقار بالثناء المثلثة و هو الشد بالثفر (وافى)

تعد العمامة من الكفن انما يعد ما يلف به الجسد (وفى خبر عبدالله سنان) عن الصادق عليه السلام ، قال : الميت يكفن فى ثلاثة سوى العمامة و الخرقه يشد بها و ركيه كيلا يبدو منه شىء و الخرقه و العمامة لابد منهما و ليستا من الكفن .

و مما يدل على كون الازار بمعنى المثزر من الكفن موثقة عمار ، و فيها : ثم تبدء فتبسط اللفافة طولاً ثم تذر عليها من الذريرة (١) ثم الازار طولاً حتى تغطى الصدر و الرجلين ثم الخرقه عرضها قدر شبر و نصف ثم القميص . . فان الازار مع ظهوره فى معنى المثزر فى نفسه قد اريد منه فى الحديث هذا المعنى بقرينة تحديده بتغطية الصدر و الرجلين فهو على هذا غير اللفافة المحيطة بجميع البدن .

و من الاخبار الدالة على ذلك مرسله يونس ، و فيها : ابسط الحبرة (٢) ثم ابسط عليها الازار ثم ابسط القميص عليه و ترد مقدم القميص عليه (٣) الى ان قال - ثم يحمل فيوضع على قميصه و يرد مقدم القميص عليه و يكون القميص غير مكفوف ولا مزور .

(و منها) الرضوى : يكفن الميت بثلاثة اثواب : لفافة ، و قميص ، و ازار ، و لعل هذا اظهر من الاخبار المتقدمة اذ لو كان المراد بالازار فيه هو اللفافة لكان الانسب ان يقال : قميص و لفاقتان (و منها) صحيح محمد بن مسلم : تكفن المرثة اذا كانت عظيمة فى خمسة : درع ، و منطق ، و خمار ، و لفاقين . . و الدرع هو القميص و فى مجمع البحرين : درع المرثة قميصها و هو مذكر و الجمع ادراع ، و منطق كمنبر : ما يشد به الوسط ، و فى المجمع : المنطق شقة تلبسها المرثة و تشد وسطها ثم ترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة و الاسفل الى الارض و به سميت اسماء بنت ابي بكر ذات النطاقين - الى ان قال - و النطاق ككتاب مثل المنطق ، و الجمع نطق ككتب (انتهى ما فى المجمع) و المرثة تشترك مع الرجل فى الدرع و المنطق اجماعاً و انما الزائد لها الخمار و اللفافة الثانية ، كما ان الرجل يمتاز عنها بالعمامة ، -

(١) الذريرة قصب طيب يجاء به من الهند او مطلق الطيب (مجمع البحرين)

(٢) الحبرة كعنبية : البرد اليماني . (٣) يعنى تثنيه اولا يوضع نصفه فوقانى على

التحتانى لتصيره على هيئة القميص ثم اذا اردت وضع الميت عليه ترفعه و ترده عليه مرة اخرى (واقى) .

الى غير ذلك من الاخبار التي يطلع عليها المتتبع ، فلا محيص عن الذهاب الى ما عليه المشهور .

ثم هل المتعين هو خصوص المئزر و القميص ، او يتخير بين كل واحد منهما و بين لفافة شاملة لجميع البدن فيدرج في ثلاثة اثواب شاملة ، احدها بدل عن المئزر و ثانيها بدل القميص ، (و جهان) . اما في المئزر ففي كتاب الطهارة للشيخ الاكبر (قده) انه حكى عن بعض المعاصرين التخيير بين المئزر و الثوب الشامل ، ثم قال (قده) و كانه للعمل بالمطلقات او للجمع بين المقيدات او بطرح الكل و الرجوع الى البرائة ، و في الجميع نظر .

(اقول) ظاهر النصوص المتقدمة و فتاوى الاصحاب تعيين المئزر ، فالمتعين هو الاثيان به و عدم جواز الاكتفاء بلفافة شاملة لجميع البدن بدلا منه ، كما ان ظاهر المشهور تعيين القميص بالخصوص و عدم جواز الاثيان بثوب شامل بدلا منه ، بل عن المقنعة و الخلاف الاجماع عليه ، ويدل عليه ظاهر ما عبر فيه بلفظ القميص في الاخبار المتقدمة كصحيح ابن سنان ، و فيه : ثم الكفن قميص غير مزور (الخ) و خبر ابن عمار ، و فيه : قميص لا يزر عليه ، و خبر حمران ، و فيه : ثم يكفن بقميص ، الى غير ذلك من الاخبار .

و المحكى عن ابن الجنيد التخيير بين القميص و اللفافة الشاملة للبدن ، و استوجهه المحقق في المعتبر و ذهب اليه الشهيد الثاني في الروضة و جميع من تأخر عنه لرواية محمد بن سهل المرورية في التهذيب عن ابيه قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلى فيها و يصوم ، ايكفن فيها ، قال عليه السلام احب ذلك الكفن يعنى قميصاً ، قلت يدرج في ثلاثة اثواب ، قال عليه السلام لا بأس به و القميص احب الى (و في الفقيه) سئل موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يموت ، ايكفن في ثلاثة اثواب بغير قميص ، قال عليه السلام لا بأس بذلك ، و القميص احب الى . و لعل ما في الفقيه هو بعينه ذاك الذي حكاه في التهذيب و لكنه ذكره في الفقيه مرسلاً . (و الاقوى) ما عليه المشهور من تعيين القميص لعدم التعويل على ظاهر الرواية

المحكىة في التهذيب و الفقيه في الخروج عن ظاهر الاخبار المتقدمة مع اعراض المشهور عن العمل بها و نقل الاجماع على تعيين القميص عن الغنية و الخلاف .

بقي الكلام في تعبير المتأخرين من الاصحاب عن اللقافة الشاملة لجميع البدن بالازار مع مخالفته لما في العرف و اللغة و ما اشتملت عليه الاخبار و كلمات القدماء ، لكنه سهل لا مشاحة فيه بعد تبين مرادهم ، و على الله التوكل و به الاعتصام .

و الواجب من الثوب المحيط هو ان يغطي تمام البدن في الطول و العرض ولو بالخيطة ، و المحكى عن جامع المقاصد و غيره اعتبار ان يكون في الطول بمقدار يمكن شده من قبل رأسه و رجليه ، و في العرض ان يشمل البدن ولو بالخيطة ، قال الشيخ الاكبر (قده) و في الفرق بين الطول و العرض نظر ، فالاكْتفاء في الاول ايضاً له وجه (انتهى) و اوجب في الرياض كونه في الطول بما يمكن عقده من قبل الرأس و الرجلين ، و في العرض بما يمكن جعل احد جانبيه على الاخر حاكياً له عن الروض و غيره لكنى لم اجده في الروض بل المذكور فيه هو الاستحباب في طرف العرض ، حيث يقول : و الواجب فيه عرضا ان يشمل جميع البدن كذلك ولو بالخيطة وينبغي زيادته بحيث يمكن جعل احد جانبيه على الاخر كما تشهد به الاخبار (انتهى) .

و كيف كان فقد استدل في الرياض على ما اختاره بعدم تبادل غيره من الاخبار ، و فيما ذكره نظر ، الا انه في الطول و العرض يكون احوط كما ذكره المصنف (قده) في المتن .

(الامر الرابع) المحكى عن جامع المقاصد انه متى زيد على مقدار الواجب من الكفن اعتبر فيه رضا الورثة لو كانوا بالغين فلا يحسب الزائد على الصغار منهم و لا على الكبار مع عدم رضاهم ، و لو اوصى بالزائد يحسب من الثلث الامع رضا الورثة بخروجه من الاصل فيما يكون في رضاهم الاثر بان كانوا بالغين ، و تبعه في ذلك غيره و هو الذي جعله المصنف (قده) في المتن احوط ، و في وجوبه نظر ينشأ من التأمل في كون الفرد المشتمل على الزيادة من احد افراد الواجب المخير الا انه من افضل افراده ، او ان ما هو الفرد منه هو نفس المزيد عليه و ان الزائد من قبيل

المستحب في الواجب من غير ان يصير المجموع منه و من المزيد عليه فرداً للواجب (و لعل الاقوى) هو الاول ، و عليه فيكون المكلف مخيراً في اتيان الواجب في ضمن اى فرد من افراده و لو كان من افضلها الذى ثبت فضله من جهة اشتماله على الجزء المستحب ، فلا يحتاج حينئذ الى اجازة الوارث ، و لكن الجزم بذلك مشكل فمراعاة الاحتياط بما في المتن مما لا ينبغي تركه .

(الامر الخامس) لو لم يتمكن من القطعات الثلاث يجب الاتيان بالمقدور منها ، و فى الجواهر : بلا خلاف اجده ، و عن التذكرة : الاجماع عليه ، وهذا - بناء على عدم كون التكفين من المركات بل كونه من قبيل صوم كل يوم من شهر رمضان - واضح ضرورة ان وجوب صوم كل يوم يتمكن منه لا يسقط بعدم التمكن من صوم غيره و كذلك فى المقام لا يسقط وجوب كل قطعة من قطعات الكفن بعدم التمكن من قطعة اخرى ، و لعل هذا هو الظاهر من دليل وجوب التكفين كما اعترف به فى الجواهر ايضاً .

و اما لو قلنا انه من قبيل المركات فالحكم ايضاً كذلك لقاعدة الميسور و استصحاب بقاء وجوب المتيسر منه عند تعذر غيره بالاستصحاب التنجيزى فيما اذا طرء التعذر بعد الموت ، و التعليقى فيما اذا كان قبله .

و لو دار الامر بين واحدة من الثلاث فعن جامع المقاصد وجوب تقديم اللقافة على القميص ثم القميص على المثزر ، و كانه لحصول ستر تمام البدن باللقافة و كون القميص استر من المثزر لاشتراكهما معاً فى ستر العورة و زيادة القميص فى ستر ما فوق ذلك ، و ربما يمنع ذلك بمنع كون الواجب فى التكفين هو الستر ، بل الستر حكمة لوجوبه بما هو كفن ، و ليست الحكمة مما يطرد و يدور الحكم مداره وجوداً و عدماً ، نعم تقديم اللقافة على القميص عند الدوران بينهما مما يساعده الاعتبار ، لكن لا بمرتبة يستفاد منها الوجوب ، و منه يظهر ان حديث الاقربى الى الفائدة لا يغنى فى وجوب تقديم الاقرب ولا يجعله الميسور من الواجب بعد فرض عدم الاطراد فى الفائدة ، نعم احتمال الاهمية عند الدوران يكفى فى وجوب التقديم عند التزاحم .

و ان لم يتمكن الا بقدر ما يستر به العورة تعين صرفه في سترها كما استظهر وجوبه في الجواهر ، و يمكن الاستدلال له بالمحكي عن علل فضل بن شاذان ، وفيه: انما امر بالتكفين ليلقى ربه طاهر الجسد و لئلا تبدو عورته لمن يحمله او يدفنه (الحديث) .

و لو دار الامر بين ستر القبل او الدبر ، ففي المتن يقدم الاول ، و لعل وجهه استتار الدبر بالاليتين دون القبل مضافاً الى ان ظهوره اقبح عند العرف فيكون ستره اهم او مما يحتمل كونه اهم .

و لو لم يقدر من كل قطعة الاعلى بعضها ففي وجوب الممكن في غير ما يستر به العورة اشكال لعدم دخوله تحت اسم احدى القطعات حتى يثبت وجوبه بقاعدة الميسور كما انه لا يجري فيه الاستصحاب ايضاً - لو قيل بجريانه في اثبات وجوب الجزء الميسور بالمسامحة في تعيين الموضوع - حيث انه بناء عليه يلزم ان يكون الباقي مما يصدق عليه اسم الكل ولو بالمسامحة ، و المفروض في المقام عدم صدقه على القطعة المتمكن منها ، نعم بناء على صحة جريانه في القسم الثالث من اقسام استصحاب الكلي يصح جريانه في المقام ، و قد مر تفصيل القول في ذلك في غير هذا المقام و بسطنا الكلام فيه في الاصول في اواخر البرائة .

مسئلة (١) لا يعتبر في التكفين قصد القرية و ان كان احوط .

المشهور عدم اعتبار قصد القرية في تكفين الميت بل و غيره من افعال تجهيزه سوى غسله و الصلوة عليه ، و قد ادعى عليه الاجماع و يستدل له بان المستفاد من ادلة التجهيز هو بروز هذه الافعال في الخارج من غير اعتبار النية في تحققها ، و بان الاصل عند الشك في تعبدية الفعل هو عدمها الامع قيام الدليل عليها ، خلافاً لما عن بعض المتأخرين من توقف صحة التكفين على النية و انه لو وقع من دونها و حببت اعادته لانه من التعبديات التي لا يعلم حصول الغرض منها بمجرد الوجود الخارجي (ولا يخفى ما فيه) من المصادر ، ان الكلام ليس الا في كونه كذلك .

و هل يتوقف ترتب الثواب عليه على اتيانه قريباً او انه يحصل الثواب مع عدم

النية ما لم ينو عدمه ، او انه ولو مع نية العدم ، وجوه ، المحكى عن الاردبيلي (قده) هو الاخير ، و الاقوى هو الاول لما ثبت في محله من ان الثواب هو العوض المترتب على فعل الشيء بعنوان الاطاعة ، و هي عبارة عن اتيان العمل بداع قربي فما لم يقصد الطاعة لا يحصل الثواب ، و هذا بحث كلامي خارج عن موضوع البحث الفقهي ، ولعل الوجه في احتياط المصنف (قده) هو الخروج عن مخالفة من اوجب النية في المقام و لا اشكال في حسنه و ان لم يكن بأس في تركه ايضاً .

مسئلة (٢) الاحوط في كل من القطعات ان يكون وحده ساتراً لما تحته فلا يكتفى بما يكون حاكياً له و ان حصل الستر بالمجموع نعم لا يبعد كفاية ما يكون ساتراً من جهة ظليه بالنشا و نحوه لا بنفسه و ان كان الاحوط كونه كذلك بنفسه .

المصرح به في جامع المقاصد و الروض و الروضة اعتبار ستر كل قطعة لما ورائها من بدن الميت فلا يكفي الستر بالمجموع ، و استدلوا له بتبادر ذلك من اطلاق الثوب و بانه احوط و بالاجماع المحكى عن الغنية على عدم جواز التكفين بما لايجوز الصلوة فيه ، الظاهر في اشتراطه في كل قطعة ، و من المعلوم عدم جواز الصلوة فيما لا يكون ساتراً (و فيه) منع التبادر على وجه يصح الاعتماد عليه في رفع اليد عن الاطلاق ، و منه يظهر منع وجوب الاحتياط بعد اطلاق الادلة في الاجتزاء بثلاثة اثواب و الاجماع المدعى على تقدير الازعان له انما هو باعتبار جنس الكفن لا وصفه فلا يثبت به اعتبار ساترية كل قطعة .

و المحكى عن بعض المتأخرين عدم اعتبار الستر بالمجموع فضلا عن اعتباره في كل قطعة منه ، قال : للاصل و اطلاق الادلة (و لا يخفى ما فيه) لكون الستر مأخوذاً في مفهوم الكفن عرفاً و العلم بكون الستر به مطلوباً من مذاق الشرع و لدلالة الاخبار الواردة في التكفين على اعتباره ، ففي خبر زرارة : انما الكفن ثلاثة اثواب او ثوب تام يوارى فيه جسده كله ، و خبر فضيل : انما امر ان يكفن الميت ليلقى ربه طاهر الجسد و لثلا تبدو عورته لمن يحمله او يدفنه و لثلا يظهر على بعض حاله و قبح منظره .

(و الاقوى) اعتبار كونه ساتراً و كفاية حصول الستر بالمجموع لبطلان القولين الاولين لظهور الادلة فى اعتبار الستر و الموارد فى الجملة و اطلاقها بالنسبة الى حصول الستر بالمجموع بل يمكن الاستدلال لكفاية الستر بالمجموع بخبر زرارة المتقدم بارجاع الضمير فى قوله عليه السلام : يوارى فيه (الخ) الى الكفن ، الذى هو مجموع القطعات الثلاث .

و هل المعتبر حصول الستر بنفس الثوب او يكفى الستر بطليه بما يصير به ساتراً كالنشا (و هو معرب نشاسته) و نحوه ، و جهان من تبادر ساترية الكفن فى كونه كذلك بنفسه ، و من صدق الستر به و لو كانت بمعونة شىء اخر ، و هذا الاخير هو الاقوى - و ان كان مراعات الاحتياط حسناً على كل حال ، و قد يحتمل التفصيل فى ساترية كل قطعة بين ما يخصها من البدن و بين ما يلتقى منها على قطعة اخرى ، باعتبار الساترية فى الاولى دون الثانية ، فلا يجب فى القميص مثلاً ساترية ما ورائه مما يستر بالمزور و انما يجب ذلك فى ما وقع تحت القميص من اعلى البدن بلا حيلولة المزور ، قال فى الجواهر : و لا اعرف احد ذكره .

مسئلة (٣) لا يجوز التكفين بجلد الميتة ولا المغصوب ولو فى حال الاضطرار ولو كفن بالمغصوب وجب نزع بعد الدفن ايضاً .

و يدل على عدم الجواز فى جلد الميتة كلما يدل على عدم الجواز فى النجس ، لنجاسة جلد الميتة ، و لما فيه من صدق الاستعمال عليه فيشملة ما دل على حرمة الانتفاع بجلود الميتة كما تقدم فى مبحث النجاسات ، و للاجماع المدعى على عدم جواز التكفين فيما لا يجوز الصلوة فيه ، هذا فى حال الاختيار ، و اما فى حال الاضطرار فسيأتى الكلام فيه .

(و يدل على عدم الجواز فى المغصوب) كلما دل على حرمة التصرف فيه فلا يجوز لاحد تكفينه فى المغصوب لا من الولي و لا من غيره و لو فى حال الاضطرار ، لان الاضطرار لا يكون مسوغاً لابطاح التصرف فى مال الغير من دون رضا صاحبه ، كما لا يوجب على مالك الكفن بذله لتكفينه بل يدفع عارياً - كما يأتى - فلو كفن بالمغصوب وجب نزع منه ، و الظاهر ان المكلف بالنزع هو المباشر للتكفين ولياً كان

او غيره ، لكون التكفين تصرفاً منه في المغصوب فيكون ابقائه فيه استدامة للتصرف ، و يجوز للمالك انتزاعه لاجل السلطنة على ماله و لو بعد دفنه - كما سيأتى فى البحث عما استثنى من حرمة النيش .

و هذا فيما لم يستلزم هتك الميت ظاهر ، بل الحكم كذلك فيما اذا استلزم الهتك ، و لا يعارضه الدليل الدال على حرمة النيش ، لان دليله الاجماع المنتفى فى المقام ، مع انه لو كان عموم يدل على حرمة لم يكن معارضا لقاعدة السلطنة ، لتقدمها على مثل هذه العمومات بعد كونها معاضدة بحكم العقل بقبح التصرف فى مال الغير و العدوان عليه بالتصرف فى ماله من دون رضاه ، و هو الظلم الذى لا يقبل الترخيص بنحو من الانحاء ، و لذا يجب فيما ورد ما بظاهره ذلك توجيهه بنحو يخرج عن كونه ظلماً بالتخصص كما فى مثل الترخيص للمارة فى الاكل - لو قيل بجوازه مع نهى المالك .

و هذا فيما اذا كان الغاصب هو الميت - كما اذا كان الكفن من تركته المغصوبة - ظاهر جداً فان للمالك انتزاعه و لو استلزم هتكه فان الغاصب يؤخذ باشق الاحوال ، و ليس لعرق ظالم حق ، و كذا فيما اذا لم يكن الغصب بفعله بان لفه غيره فى المغصوب و كان الغاصب غيره لان تخليصه عن مثل هذا الكفن الذى هو نار محيطه به فى القبر و فى النشر بعده اولى من مراعاة احترامه الصورى الذى لاجله شرعت حرمة النيش اعاننا الله تعالى عن التعدى فى مال الغير و طهرنا من مظالم العباد .

و هل يسقط التكليف بالتكفين عمن يجب عليه من الولى و غيره بتكفينه فى المغصوب اولا ، احتمالان ، و التحقيق انه بالنسبة الى المباشر لفه فيه لا يسقط مع تمكنه من نزعه عنه ، بل يجب عليه نزعه و تكفينه فى المباح اذا وجد ، و الا دفن عارياً ، و اما بالنسبة الى غير المباشر فمع تمكنه من نزعه المغصوب عن الميت فان قلنا بوجوده عليه فيجب عليه تكفينه فى المباح بعد اخراجه من المغصوب ، و ان قلنا بعدم وجوده عليه - لكونه من الحسبة التى لا تجب على كل احد بل يختص وجوبها بالمحتسب - ففى وجوب التكفين حينئذ على غير المحتسب و جهان ، من كون التكفين

واجباً توصلياً يسقط بتحقيقه و لو بفعل محرم كتطهير المتنجس بالماء المغصوب ، و من ان الواجب من التكفين هو اللف فى الثوب المباح ، فاللف فى المغصوب ليس من افراد ما تعلق به الامر و لو مع قطع النظر عن الوجوب - و بعبارة اوضح - لم يتحقق مصداق التكفين و لو مع قطع النظر عن وجوبه لتخصص متعلقه بكونه فى غير المغصوب و لعل هذا الاخير اقرب ، و الله العالم .

مسئلة (٤) لا يجوز اختياراً التكفين بالنجس حتى لو كانت النجاسة بما عفى عنها فى الصلوة على الاحوط و لا بالحرير الخالص و ان كان الميت طفلاً او امرئاً و لا بالذهب و لا بما لا يؤكل لحمه جلدأ كان او شعراً او وبرأ و الاحوط ان لا يكون من جلد الماكول ، و اما من وبره و شعره فلا بأس و ان كان الاحوط فيما ايضا المنع و اما فى حال الاضطرار فيجوز بالجميع .

فى هذه المسئلة امور (الاول) لا يجوز التكفين اختياراً بالنجس بلا خلاف ظاهر فيه ، و عن المعتبر و الذكرى دعوى الاجماع على اعتبار طهارته (و يدل عليه) ما يدل على وجوب ازالة النجاسة عن الكفن بعد التكفين ، الدال على وجوبها قبله بطريق اولى ، و لافرق فى النجاسة بين ان تكون ذاتية كجلد الميتة و شعر الخنزير ، او عرضية كما ادعى عليه الاجماع فى الذكرى ، كما لافرق بين ما عفى عنها فى الصلوة و غيرها لاطلاق معقد الاجماع المدعى فى المعتبر و الذكرى ، اللهم الا ان يقال بانصرافه الى ما لا يجوز فيه الصلوة كما يؤيده الاجماع المحكى عن الغنية على عدم جواز التكفين فيما لا يجوز فيه الصلوة ، و كيف كان فالاحوط - لو لم يكن اقوى - هو المنع عما يعفى عنه فى الصلوة .

(الثانى) لا يجوز التكفين بالحرير الخالص اجماعاً على ما ادعاه غير واحد من الاساطين ، و استدلوا له بعد الاجماع بالاخبار و الاصول ، فمن الاول مضرة الحسن بن راشد - على ما فى الكافى - و عن ابى الحسن الثالث مرسل - على ما فى الفقيه - عن ثياب تعمل بالبصرة على عمل العصب اليمانى (١) من قز (٢) و قطن هل يصلح ان

(١) العصب بالعين و الصاد المهملتين هو البرد لانه يصبغ بالعصب و هو نبت - كذا ذكره فى الذكرى - و قال ابن الاثير فى النهاية : العصب برود يمنية يعصب غزلها اى يجمع و يشد ثم يصبغ و ينسج بها (وافى) . (٢) القز بالفتح و التشديد ما يعمل من الابرشم ، و عن بعضهم القز و الابرشم كالحنطة و الدقيق (مجمع البحرين) .

يكفن فيها الموتى فقال عليه السلام اذا كان القطن اكثر من القز فلا باس .

(و نوقش) فى الاستدلال به سنداً بالاضمار - على ما فى الكافى - و بالارسال - على ما فى الفقيه - و دلالة بان المفهوم منه ثبوت البأس فيما اذا لم يكن القطن اكثر من القز ، و هو لا يقتضى الحرمة ، مضافاً الى القطع بعدم الحرمة فى بعض افراده مثل ما اذا كان الحرير منه ممزوجاً بالقطن سواء كان مساوياً مع القطن او كان اكثر مع صدق اسم الخليط عليه ، مضافاً الى ان اثبات الحرمة فى الحرير الخالص به ايضاً لا يستقيم لانه خارج عن موضوع السؤال فى الخبر فلا يفهم ثبوت البأس فيه الا بفحوى الخطاب .

(لكن الانصاف) صحة التمسك به لاثبات الحرمة فى الحرير الخالص لاستناد الاصحاب اليه الجابر لضعف سنده ، و لظهور البأس فى الحرمة ، و الاستدلال بفحوى الخطاب مما لا غبار عليه ، مضافاً الى امكان دعوى مفروغية تحريم الحرير الخالص عند السائل اذ لو لا ذلك لم يكن وجه للسؤال عن الحرير المخلوط كما لا يخفى .

(و منها) الاخبار الكثيرة الناهية عن التكفين بكسوة الكعبة مع الاذن فى بيعها و سائر التصرف فيها ، ففى خبر عبد الملك عن الكاظم عليه السلام فى رجل اشترى من كسوة الكعبة ففضى بيعه حاجته وبقى بعضه فى يده هل يصح بيعه ، قال يبيع ما اراد و يهب ما لم يرد و يستنفع به و يطلب بر كته ، قلت ايكفن به الميت ، قال عليه السلام لا ، بناء على ان تكون علة النهى عن التكفين بها كونها حريراً ، اذ لولاه لكان التكفين بها راجحاً لاجل التبرك .

و اورد على الاستدلال به بعدم العلم بانحصار العلة فى ذلك لاحتمال كون النهى عنه من جهة تنجسها بعد الدفن بما يخرج من الميت ، المنافى مع احترامها او نحو ذلك .

(و منها) المرسل المروى عن امير المؤمنين عليه السلام ان رسول الله ﷺ نهى ان يكفن الرجال فى ثياب الحرير (و قد يقال) بمعارضة الاخبار المانعة بخبر اسماعيل بن زياد عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ

قال نعم الكفن الحلة ، و نعم الاضحية الكبش الاقرن ، بناء على ارادة الابريسم من الحلة (و فيه) المنع عن ذلك لعدم معلومية كون الحلة خصوص الابريسم فعن القاموس ان الحلة ازار و رداء برد او غيره و لا يكون الامن ثوبين او ثوب له بطانة ، و حملة الشيخ (قده) على التقية لموافقته مع العامة ، و عدم حجيته عندنا لاعراض الاصحاب عنه - لو سلم ظهوره في جواز التكفين في الحرير .

(و من الثاني) اى من الاصول قاعدة الاحتياط و استصحاب بقاء حرمة لبس الحرير الثابت للرجال في حال الحيوة ، و يرد على الاول ان المرجع في المقام بعد الغض عن اطلاقات الادلة اللفظية هو البرائة لكونها المرجع عند الشك في الجزئية او الشرطية و لو على القول بثبوت الحقيقة الشرعية في الكفن ، و ذلك لاجمال معناه حينئذ فيدخل فيما اجمل فيه النص الذى يرجع فيه الى البرائة (و يرد على الثاني) ان الحرمة الثابتة في حال الحيوة للرجال كانت متعلقة بالحي و قد انقطعت عنه بانقطاع التكليف عنه ، و حرمة التكفين به تكليف متعلق بالاحياء لا يقين بها سابقاً حتى يثبت بقائها بالاستصحاب .

فالمتحصل هو حرمة التكفين بالحرير للاجماع المدعى و دلالة الاخبار المتقدمة عليها .

و لا فرق في التحريم بين كون الميت ذكراً او انثى صغيراً او كبيراً لاطلاق معاهد اجماعاتهم ، و يشعر به مرسل سهل قال سئلته كيف تكفن المرثة ، قال كما يكفن الرجل . خلافاً للعلامة في المنتهى و النهاية من احتمال جواز التكفين به في النساء (و قد استدل) له بالمروى مرسلاً عن امير المؤمنين عليه السلام من نهى النبي ﷺ عن ان يكفن الرجال في ثياب الحرير ، حيث ان الظاهر منه اختصاص النهى عنه بالرجال ، و اختصاص بعض الادلة المتقدمة الدالة على المنع بالرجال كاستصحاب المنع عنه في حال الحيوة ، حيث لا يمكن اثبات العموم به بدعوى الاجماع المركب لان الحكم الاستصحابى لا يسرى عن مورده الى مورد اخر بدعوى الاجماع ، و باستصحاب حال حيوة المرثة و الطفل حيث لم يحرم اللبس عليهما في حال الحيوة (و لا يخفى ما فيه)

بعد ظهور فتاواهم و معاهد اجماعاتهم فى الاطلاق لعدم المفهوم فى المرسل و ان كان لا يخلو عن الاشعار لكن لا يدل على التقييد بالرجال حتى يصح تقييد الاطلاق به ، و قد عرفت المنع عن استصحاب حرمة لبسه على الرجال لاثبات حرمة تكفينهم به ، و به يمنع عن استصحاب جواز اللبس الثابت فى حال الحيوة لغير الرجال لاثبات جواز تكفينهم به بعد الموت ، فلا يعباء باحتمال الجواز فى غير الرجال .

(الثالث) ظاهر غير واحد من الاساطين اقتصار المنع بالحرير و النجس و جواز التكفين بغيرهما مما لا تجوز الصلوة فيه كالمذهب و اجزاء ما لا يوكل لحمه حيث لم يذكر المنع عن التكفين فيه ، و ذلك كالمبسوط و الشرايع و المعتبر و النهاية و الارشاد ، و استجوده بعض بدعوى عدم الدليل على عدم الجواز فيما لا تجوز فيه الصلوة على هذه الكلية بخلاف الحرير و النجس لقيام النص و الاجماع على عدم الجواز فيهما ، و المصرح به فى غير واحد من كتب الاصحاب هو المنع عما لا يجوز الصلوة فيه بل المستظهر من بعضهم كون المنع عنه من المسلمات ، فعن الغنية : لا يجوز ان يكون مما لا يجوز فيه الصلوة من اللباس ، و افضله الثياب البياض من القطن و الكتان ، كل ذلك بدليل الاجماع ، و فى جامع المقاصد دعوى القطع بعدم جواز التكفين بجلد ما لا يؤكل لحمه و لا بوبره و شعره ، و عن مجمع البرهان : و اما اشتراطهم كون الكفن من جنس ما يصلى فيه و كونه غير جلد فكان دليله الاجماع (انتهى) .

و يستدل للجواز بالاصل اى البرائة عن اشتراط ذلك فى التكفين بعد عدم الدليل عليه ، مع امكان التمسك باطلاقات ادلة التكفين لعدم ثبوت الحقيقة الشرعية فى الكفن فيرجع فيه الى العرف و لا اشكال فى صدقه عندهم بكل ما لا يجوز الصلوة فيه ، نعم لو قلنا بالحقيقة الشرعية يكون المقام من صغيرات ما اجمل فيه النص لصيرورة الكفن حينئذ مجملا فيكون المرجع البرائة لكون المقام من قبيل الشك فى الشرطية او المانعية .

(و يستدل للمنوع) بالاجماع المحكى عن الغنية و دعوى القطع عن اساطين

الفقهاء و تسلّم مثل المحقق الاردبيلى (قده) اياه و عدم نقله خلافاً فيه مع كونه (قده) ممن يتعرض لذلك ، و لخبر ابي خديجة المروى فى الكفى عن الصادق عليه السلام قال : الكتان كان لبنى اسرائيل يكفنون به والقطن لامة محمد صلى الله عليه وآله ، و خبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام : لا تجمروا الاكفان و لا تمسوا موتاكم الا الكفور فان الميت بمنزلة المحرم ، بضميمة ما ورد من وجوب كون ما يحرم فيه من جنس ما يصلى فيه (ففى خبر حريز) : كل ثوب يصلى فيه فلا بأس ان تحرم فيه .

و الاقوى بالنظر هو الاخير للاجماع المدعى و تسالم الاصحاب فى ذلك ، وان لم تسلّم دلالة ما تمسك به من الاخبار على ذلك ، فالعمدة فى المقام هو قطعية الحكم عندهم ، و ان نوقش فى اثبات الحكم بها فلا اقل من لزوم الاحتياط ، و الله العالم .
(الرابع) هل المعتبر فى الكفن ان لا يكون من جلد ما يؤكل لحمه ام لا ، قولان ، المصرح به فى كلام جماعة كالشهيد فى الذكرى هو الاول ، و الظاهر من عبارة الاردبيلى كونه مظنة الاجماع ، حيث قال : و اما اشتراطهم كون الكفن من جنس ما يصلى فيه و كونه غير جلد فكان دليله الاجماع (و يستدل له) بما يدل على وجوب التكفين بالثياب ، المتبادر منها ما عدى الجلود - وضعاً او انصافاً - و يؤيده الامر بنزع الجلد عن الشهيد .

و المحكى عن ظاهر الغنية و الدروس و الروضة الجواز (و يستدل له) باطلاق ما دل على التكفين و حمل ما دل على كونه من الثياب على الغالب و مجرد غلبة بعض الافراد لا يضر بالاطلاق ، مع منع انصراف الثوب عن الجلد - لو سلم التقييد بالثياب .

(اقول) دعوى حمل ذكر الثوب على الغالب ضعيفة جداً او منافية مع التعبير بالثياب فى النص ، الظاهر فى الاشتراط ، لكن انصراف الثوب عن الجلد على نحو الاطلاق ممنوع ، و الظاهر صدقه على المخيط منه بصورة اللباس كالفرو و نحوه ، و حينئذ فلا بأس بالتكفين فى الجلد اذا صنع بصورة القميص و المتزر مثلاً لصدق الثياب عليه ،

(الخامس) المشهور جواز التكفين بصوف ما يؤكل لحمه و وبره ، خلافاً للمحكي عن ابن الجنيد من منعه عن وبر ما يؤكل ، وربما يحكى عنه المنع عن الشعر ، و لعل نظره فيما لم يصدق عليه الثوب ، و الا فلا وجه للمنع مع صدقه ، وعن الرياض الاجماع على جوازه في الصوف ، و ربما يستدل للمنع بموثق عمار ، و فيه : الكفن يكون برداً فان لم يكن برداً فاجعله كله قطناً فان لم تجد عمامة قطن فاجعل العمامة سابرياً (لكن الانصاف) عدم دلالته على اشتراط القطن في الكفن ، مع انه على تقدير تسليم دلالاته يكون معرضا عنه ، فلا ينبغي الارتياح في جواز التكفين في الصوف و الوبر مما يؤكل لحمه و ان كان الاحتياط لا بأس به خروجاً عن مخالفة الاسكافي .

ثم ان الجواز انما هو فيما يصدق عليه اسم الثوب فلا يجوز التكفين في الصوف اذا لم يكن منسوجاً و لا ملبوداً كما لا يجوز ذلك في القطن ايضاً و اعتبر في المدارك تبعاً للمحقق في المعتبر خصوص النسيج و انه لا يصدق اسم الثياب الاعلى المنسوج ، و لعل مراده (قده) ما يعم الملبود لوضوح صدق عنوان الثوب عليه ايضاً (وكيف كان) فالمدار على صدق الاسم و قد تقدم في الامر الرابع صدن الاسم في الجلد على المخيط منه بصورة القميص و نحوه من غير اعتبار النسيج فيه .

و اما الكتان فعن الصدوق (قده) القول بالمنع من التكفين فيه ، و لعله لخبر ابي خديجة المتقدم الذي فيه : الكتان كان لبنى اسرائيل يكفنون به و القطن لامة محمد ^{صلى الله عليه و آله} ، و لكن الاظهر الجواز لاطلاق ادلة التكفين و عدم عمل الاصحاب بظاهر خبر ابي خديجة لو سلم دلالاته على وجوب القطن ، فالاولى حملة على الاستحباب .

(السادس) انه قد ظهر في الامور المتقدمة اعتبار الطهارة في الكفن و ان يكون مما يصدق عليه الثوب و ان لا يكون حريراً و لا مما لا يجوز الصلوة فيه و ان لا يكون مغصوباً و انه لا دليل على اعتبار غير ذلك مما يحتمل اعتباره ، و لا اشكال في اعتبار الامور المذكورة في حال الاختيار - اى في حال التمكن منها - (اما مع الاضطرار) فبالنسبة الى المغصوب لا اشكال في عدم الجواز و هو المقطوع به في غير واحدة من

كلمات الاصحاب ، بل في الحدائق دعوى الوفاق عليه ، و هو كذلك لان التجنب عن التصرف في مال الغير اهم في نظر الشارع من تكفين الموتى ، كيف ، ومع عدم تركة قابلة لصرها في كفنه و عدم وجود باذل له يسقط وجوب التكفين ، حيث ان الواجب مواراته في الكفن بعد وجوده لا بذل الكفن ، و هذا شاهد على عدم جواز تكفينه في المغصوب و ان لم يوجد غيره .

و اما غير المغصوب ففي الذكرى ان فيه وجوهاً ثلاثة : المنع لاطلاقه ، و الجواز لثلا يدفن عرياناً مع وجوب ستره و لو بالحجر ، و الوجه الثالث وجوب ستر العورة في حال الصلوة ثم ينزع عنه ، و استظهر في جامع المقاصد الفرق بين النجس و غيره ، فاجاز الاول لعدم وجوب نزعه عن الميت لو تنجس بعد التكفين به و لم يمكن غسله ولا قرص موضع التنجس ، و لانه يؤل الى النجاسة عن قريب فامر اخف ، و منع في الثاني لاطلاق ادلة المنع كما في الحرير و الامر بنزع الجلود عن الشهيد ، و عن الرياض : الفرق بين ما منع عنه للدليل و ما منع عنه لعدم الدليل على جوازه - بناء على المنع عنه عند الشك لاصالة الاشتغال - بالمنع في الاول لاطلاق الدليل و الجواز في الثاني لاتقاء المانع لاختصاصه بصورة وجود غيره .

(و استظهر الشيخ الاكبر) قدس سره وجوب الستر بكل واحد من هذه الامور الممنوعة عنها عند الانحصار ، قال (قدّه) : لما استفيد من اخبار علة تكفين الميت ، و من كون حرمة ميتاً كحرمة حياً ، و من ان اصل ستر بدن الميت مطلوب ، مضافاً الى اطلاق ثلاثة اثواب في بيان الكفن الواجب و انصراف ادلة المنع عن المذكورات الى حال الاختيار ، هذا ما قيل في المقام .

و ينبغي لتحقيق ما هو الحق في المقام من ذكر مقدمة ، و هي انه قد حرر في الاصول انه اذا علم اجمالاً جزئية شيء او شرطيته للمأمور به و شك في كونه جزء او شرطاً مطلقاً حتى في حال العجز عن اتيانه ، فيكون الامر بالكل او المشروط ساقطاً عند تعذره ، او انه جزء او شرط في حال الاختيار و لا يكون دخيلاً في المأمور به شرطاً او شرطاً عند تعذره و يجب الاتيان بالباقي ، فلا يخلو اما ان يكون لدليل الجزء

او الشرط اطلاق يثبت به جزئته او شرطيته مطلقا حتى في حال العجز عن اتيانه اولاً، فان كان له اطلاق فالمرجع هو ذلك الاطلاق، و به يحكم بسقوط الكل او المشروط عند تعذر جزئه او شرطه، سواء كان للدليل المثبت لوجوب الكل او المشروط اطلاق ام لا، لمحكومية اطلاقه باطلاق دليل الجزء او الشرط، و ان لم يكن له اطلاق فالمرجع اطلاق دليل الكل او المشروط - لو كان له اطلاق - و مع عدمه ايضاً يكون المرجع هو الاصل العملي من البرائة او الاستصحاب .

و تقريب الاول ان يقال بجريان البرائة اما لنفي وجوب ما تعذر من الجزء او الشرط نفسه و التأمين من العقوبة المترتبة على تركه، و اما لنفي جزئته او شرطيته في تلك الحالة اى حالة العجز عن اتيانه، او لنفي وجوب الباقي من الكل او المشروط عند تعذر جزئه او شرطه، لكن لا سبيل الى الاول، و ذلك للقطع بارتفاع العقوبة على ترك المتعذر من الجزء او الشرط، لحكم العقل بقبح المطالبة من العاجز عن الايمان بالشيء، و لا الى الثاني ان البرائة حكم امتناني ارفاقى جعل لتوسعة المكلف، فلا يجرى في المقام لاستلزامه التضييق عليه بوجوب اتيان الممكن من الكل و المشروط عند تعذر جزئه او شرطه، فينحصر اجرائها في الثالث فتجرى لنفي وجوب الباقي، حيث ان العقاب على تركه عقاب بلايان .

وهذا مع قطع النظر عن محكوميته بالاستصحاب، و الا فالمرجع هو الاستصحاب التنجيزى في صورة توارد الحالتين من القدرة و العجز، و التعليقى في صورة العجز من الاول، و هذا ايضاً مع قطع النظر عن قاعدة الميسور، و الالفى المرجع - كما فصل في الاصول .

اذا تقرر ذلك فنقول : الدليل المثبت لاعتبار ما اعتبر في الكفن من الطهارة و كونه مما تجوز فيه الصلوة و نحو ذلك، اما يكون هو النص - كما في الطهارة و عدم كونه حريراً، و اما يكون هو الاجماع - كما في كونه مما تجوز فيه الصلوة، فبالنسبة الى الاول يكون المحكم هو اطلاق النص، و لازم ذلك سقوط وجوب التكفين عند انحصار الكفن بالنجس او الحرير، و بالنسبة الى الثاني يكون المرجع اطلاق دليل

وجوب التكفين لعدم الاجماع حال الانحصار . هذا .

(و لكن الحق) وجوب الممكن من التكفين في حال الانحصار سواء كان المنحصر فيه هو النجس او الحرير او غيرهما مما يجب التحرز منه ، و ذلك لقاعدة الميسور التي هي المرجع عند تعذر الجزء او الشرط فيثبت بها وجوب الميسور ، حتى فيما اذا كان لدليل القيد اطلاق ، فان الحق فيه ايضاً هو الرجوع الى قاعدة الميسور لكونها دليلاً اجتهادياً حاكماً على اطلاق دليل القيد الا فيما اذا خصت القاعدة بدليل مخصص لها ، و قد تعدينا عن طور الفقه في المقام حذراً عن الاحالة الى الاصول ، خوفاً من ان تصير الحوالة بلا وصول ، و الحمد لله .

مسئلة (٥) اذا دار الامر في حال الاضطرار بين جلد الماكول واحد المذكورات يقدم الجلد على الجميع و اذا دار الامر بين النجس و الحرير او بينه و بين اجزاء غير الماكول لا يبعد تقدم النجس و ان كان لا يخلو عن اشكال في صورة الدوران بين الحرير و جلد غير الماكول و اذا دار بين جلد غير الماكول و سائر اجزائه يقدم سائر الاجزاء .

اعلم ان انحصار الكفن فيما لا يجوز التكفين به اما يكون في جنس واحد كما اذا لم يوجد غير النجس او غير الحرير مثلاً ، و اما يكون في ازيد من جنس واحد ، كما اذا كان مع وجود جنسين او ازيد ، و كانت المسئلة السابقة متعرضة لما يكون الانحصار في جنس واحد ، و هذه المسئلة في حكم الانحصار في الازيد من جنس واحد ، و فيها صور (منها) ما اذا دار الامر بين جلد الماكول واحد المذكورات من الحرير و النجس و غيرها ، ففي الروضة انه يقدم الجلد من الماكول على الجميع ، حيث يقول : يقدم الجلد على الحرير و هو على غير الماكول من وبر و شعر و جلد ثم النجس (انتهى) و حكى عن الذكري ايضاً ، معللاً بعدم النهي الصريح عنه ، و ربما يعلل بانه يجوز الصلوة فيه اختياراً فيقدم على ما لا تجوز فيه .

(اقول) قد عرفت في الامر الرابع من المسئلة السابقة ان المدرك للمنع عن التكفين في جلد الماكول اما الاجماع و اما انصراف النص - الدال على اعتبار الثوب - عنه وضعاً او انصرافاً ، و اما حديث جواز الصلوة فيه و عدم جواز الصلوة في غيره فهو

اجنبى عن ملاك الحكم فيه ، فحينئذ بناء على الاستناد الى الاجماع فى الحكم بالمنع عنه لا اشكال فى اختصاصه بحال الاختيار ان لا اجماع على المنع فى حال الضرورة فيتم ما علله الشهيد فى الذكرى من عدم النهى الصريح عنه ، حيث ان مرجعه الى التمسك باطلاق النهى عن غيره و الاقتصار على القدر المتيقن من المنع عنه و هو حال الاختيار ، فاللازم حينئذ تقديمه على غيره مما منع عنه بالاطلاق .

و بناء على الاستناد الى انصراف الثوب عنه وضعاً او انصرافاً فاللازم تقديم مطلق الثوب عليه و ذلك للقطع باعتباره و اختصاص خروج ما خرج منه من هذه المذكورات بصورة الاختيار فيجوز مطلق الثوب بمقتضى الاطلاقات فلا وجه لتقديم الجلد حينئذ مع فرض انتفاء صدق اسم الثوب عليه ، اللهم الا ان يدعى اهمية عدم كونه حريراً او غيراً كقول او نجساً بالنسبة الى كونه ثوباً ، و هى ممنوعة جداً (و كيف كان) فاللازم فيما لا يصدق على الجلد اسم الثوب تعيين غيره مما يكون ثوباً لا تقديم الجلد الذى لا يصدق عليه الثوب ، كما انه مع صدق اسم الثوب عليه يجوز التكفين به فى حال الاختيار ، و الله الهادى .

(و منها) ما لو دار الامر بين النجس والحريز او بينه وبين ما لا يؤكل لحمه ، فالمرح به فى الذكرى هو تقديم النجس معللاً بان المانع فيه عارضى بخلاف الحريز و ما لا يؤكل ، و قال فى مبحث لباس المصلى : لودار الامر بين المتنجس و غيره يقدم المتنجس لان فوات الوصف اولى من فوات الموصوف (و اورد عليه) بان تقديم الممنوع عنه لو صفه عند الدوران بينه و بين الممنوع عنه لذاته امر اعتبارى لا يساعده دليل (و اجاب عنه الشيخ الاكبر) قدس سره فى الطهارة بان التقديم ينشأ من تأخر مرتبة التقييد بالامر العرضى عن رتبة التقييد بالامر الذاتى .

و توضيح ما افاده (قده) انه قد اعتبر فى الكفن ان لا يكون حريراً و لا من غير الماكول و اعتبر ايضا ان لا يكون نجساً ، لكن اعتبار كونه من غير الحريز و من غير ما لا يؤكل ذاتى بمعنى انه اعتبر كون ذاته مما تجوز فيه الصلوة ، و لكن اعتبار كونه طاهراً عرضى بمعنى انه اعتبر فى الكفن بعد الفراغ عن اعتبار ان لا يكون

حريراً و لا غير مأكول ان يكون طاهراً ، و المفروض عدم التمكن فى المقام من هذا الجنس الخاص الطاهر و انه لم يسقط الكفن ايضاً ، فاللازم حينئذ هو التكفين فى هذا الجنس الخاص الذى لا يكون طاهراً .

و ما افاده (قده) لا يخلو عن المنع لان المنع عن الموصوف و وصفه بالقياس الى الثوب الذى يكفن به و اللباس الذى يصلى فيه فى مرتبة واحدة ، فكما ان الحرير مما لا تجوز الصلوة فيه لكونه حريراً كذلك الثوب المتنجس ايضاً لا تجوز الصلوة فيه لكونه متنجساً ، لان الطهارة معتبرة فيما عدى الحرير بحيث لو اضطر الى لبس الحرير لم يعتبر طهارته مع التمكن من الطاهر منه ، و بهذا يستكشف ان حديث الذاتية و العرضية لا يوجب تقدم لحاظ الذاتى على لحاظ العرضى حتى يختص اعتبار الطهارة فى هذا الجنس الخاص بحيث لو لم يكن هذا الجنس لم يكن الطهارة شرطاً فيه ، و حينئذ فالظاهر هو التخيير بين المتنجس و غيره مما لا تجوز الصلوة فيه كالحرير ، اللهم الا ان يقال باحراز اهمية المنع عن غير المتنجس بالنسبة الى المتنجس ، و لا يبعد ذلك سيما مع قلة النجاسة و عدم تلويثها .

(و منها) ما لو دار الامر بين الحرير و بين جلد ما لا يؤكل لحمه ، و حكم فى الجواهر بينهما بالتخيير ثم احتمال تقديم الحرير ، و نفى الشيخ الاكبر (قده) البعد عن تقديم الحرير للنساء و تقديم غير المأكول للرجال ، و لعل الوجه فى تقديم الحرير هو ما علله الشهيد قدس سره فى الذكرى من جواز الصلوة فيه للنساء دون ما لا يؤكل ، حيث لا تجوز الصلوة فيه للرجال و النساء .

(و اورد عليه المحقق الثانى) قدس سره بان ذلك لا يقتضى جواز التكفين به لعدم الملازمة بين جواز الصلوة فيه و جواز التكفين به ، مع ان ذلك يقتضى اختصاص جواز التكفين به ايضاً بالنساء كما يختص جواز الصلوة فيه بهن ايضاً .

و لعل ما فصله الشيخ الاكبر (قده) مبنى على ذلك حيث يكون تقديم الحرير للنساء لجواز صلواتهن فيه ، و تقديم غير المأكول للرجال لانتفاء الحرمة التكليفية فى التلبس به ، و انما المستفاد من النهى عن الصلوة فيه هو المانع محضاً (و يرد على

ما ذكره) في تقديم الحرير للنساء بما ذكره المحقق الثاني من المنع عن الملازمة بين جواز الصلوة و جواز التكفين مع انه خلاف المفروض حيث ان الكلام بعد مفروغية المنع عن تكفين النساء بالحرير في حال الاختيار ، و انما الكلام في جوازه لهن في حال الاضطرار ، و جواز الصلوة لهن في الحرير لا يقتضى جواز تكفينهن به عند الضرورة .

و منه يظهر بطلان ما ذكر في وجه تقديم غير المأكول للرجال ، لان تقديمه على الحرير في الصلوة للرجال انما كان بملاك كون الحرير موجهاً بجهتين من الحرمة و هما : الحرمة الذاتية و مانعته عن الصلوة ، بخلاف غير المأكول ، و هذا الملاك لا يوجب تعين تكفين النساء بالحرير و اختصاص الرجال بغير المأكول ، حيث ان الرجال و النساء مشتركان في جواز لبس غير المأكول ، فلو تم ما ذكر في تعين منع الرجال عن التكفين بالحرير لكان اللازم هو تخيير تكفين النساء بالحرير و غير المأكول لا تعين الحرير لهن (و بالجملة) اللازم هو المنع عن تكفين الرجال بالحرير لا تعين تكفين النساء به كما لا يخفى .

و الحق هو التخيير عند الدوران بين الحرير و غير المأكول في الرجال و النساء و ان كان الاحوط اختيار غير المأكول في تكفين الرجال .

ثم انه لم يظهر لى وجه اختصاص الاشكال في تقديم الحرير بصورة الدوران بينه و بين جلد غير المأكول - كما في المتن - مع انه في شعره و وبره و صوفه ايضاً كذلك .

(و منها) ما لو دار الامر بين جلد غير المأكول و سائر اجزائه ، و الحكم فيه هو تقديم سائر اجزائه على جلده لصدق الثوب على سائر اجزائه من صوفه و شعره و وبره و الشك في صدقه على جلده ، و لكن ذلك يختلف بحسب المورد - كما تقدم - و انه يمكن حصول الجزم بصدق الثوب على المصنوع من جلده كالقروة مثلاً كما انه يقطع بعدم صدقه على غير المنسوج و لا الملبود من الصوف . و الله العالم باحكامه .

مسئلة (٦) يجوز التكفين بالحرير غير الخالص بشرط ان يكون الخليط ازيد من الابريس على الاحوط .

الظاهر عدم الخلاف في جواز التكفين بغير الحرير الخالص الذى يجوز للرجل

ان يصلى فيه ، و اما الاحتياط في اعتبار كون الخليط ازيد من الحرير فلما في مضمرة ابن راشد المتقدمة من قوله عليه السلام : اذا كان القطن اكثر من القز فلا باس ، ، فانه صريح في اعتبار كون الخليط ازيد ، لكنه بما له من المدلول لا يكون معمولا به ، حيث ان مفهومه ثبوت البأس في الثوب الذي لم يكن قطنه اكثر ، و هذا مما لا يظن باحد الالتزام به الا انه مع ذلك احوط لقيام صريح النص به ، و سيأتي في فصل مكروهات الكفن عد المصنف من مكروهاته كونه ممزوجاً بالابريسم ، و اطلاقه يعم ما اذا كان الخليط اكثر ، و لم ار من تعرض لكراهته ، و يمكن التمسك بكراهة بعض افراد ما لا يكون خليطه اكثر مما يقطع بجوازه لاجل المفهوم المذكور بعد حمله على الكراهة فيما يقطع بجوازه بارادة مطلق المرجوحيه من البأس المستفاد من المفهوم لكي لا يلزم استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد .

مسئلة (٧) اذا تنجس الكفن بنجاسة خارجة او بالخروج من الميت وجب ازالته و لو بعد الوضع في القبر بغسل او بقرض اذا لم يغسل الكفن و اذا لم يمكن وجب تبديله مع الامكان .

في هذه المسئلة امور (الاول) المشهور وجوب ازالة النجاسة عن الكفن اذا تنجس بعد لفه بالميت سواء كانت النجاسة من الخارج او كانت من الميت . و في طهارة الشيخ (قده) دعوى نفى الخلاف فيه ظاهراً الا من المحكى عن الوسيلة ، و عن الاردبيلي (قده) كونه مظنة الاجماع (و يستدل له) بعد الاجماع المذكور بالاخبار التي ورد فيها الامر بغسل النجاسة الخارجة من الميت ، الشاملة للثوب و البدن ، و الاخبار التي ورد فيها الامر بقرض الكفن اذا تنجس ، و لقيام الاجماع على عدم جواز التكفين فيما لا يجوز الصلوة فيه ، الشامل للمتنجس - بناء على عدم الفرق بين ما كان نجساً قبل التكفين و ما صار نجساً بعده ، و لما ورد من ان الميت بمنزلة المحرم - بناء على وجوب ازالة النجاسة عن ثوب المحرم (و كيف كان) فالمسئلة مما لا اشكال فيه ، فما عن ظاهر الوسيلة من استحباب القرض فهو محمول على ارادة خصوص القرض لا استحباب اصل الازالة ، او مردود عليه لو اراد استحباب اصلها .

(الثاني) اختلف القائلون بوجوب اصل الازالة ، في كيفيتها و انه يغسل مطلقاً

مع الامكان و لو بعد وضع الميت في القبر، او انه يقرض مطلقاً و لو قبل وضع الميت في القبر، او يفصل بين ما لو اصابته النجاسة قبل الوضع في القبر و بين ما لو اصابته بعده بتعين الغسل في الاول والقرض في الثاني، و المحكى عن ظاهر البيان و صريح جامع المقاصد هو الاول و احتمله في الجواهر من كل من اطلق القرض بعد وضع الميت في القبر و لم يقيده بصورة تعذر الغسل تنزيلاً لاطلاقهم على غلبة تعذر الغسل بعد طرح الميت في القبر (و يستدل له) باطلاق الاخبار التي فيها الامر بالغسل الشاملة لما اذا تنجس كفن الميت كشمولها لبدنه، و ما دل على النهي عن اتلاف المال حيث ان قرض الكفن اتلاف له، و مع التمكن من ازالة النجاسة عنه بالغسل يكون القرض اتلافاً محرماً، و بان قرضه يؤدي الى انتفاء ساترية الكفن غالباً او ولو احياناً او الى انتفائها عن احد اثوابه - بناء على اعتبار الساترية في كل واحد من اقطاع الكفن و عدم كفاية حصول الستر بالمجموع . هذا .

و المحكى عن الشيخ و ابن حمزة و ابن سعيد و ابن البراج هو الثاني - اي يجب القرض مطلقاً - لمرسل ابن ابي عمير و ابن ابي نصر عن الصادق عليه السلام : اذا خرج من الميت شيء بعد ما يكفن فاصاب الكفن قرض منه، و خبر الكاهلي المروي عنه عليه السلام قال اذا خرج من منخر الميت الدم او الشيء بعد ما يغسل فاصاب العمامة او الكفن قرض منه .

و هذا ان الخبران باطلاقهما يدلان على وجوب القرض فيما اذا تنجس الكفن و لو قبل الدفن - لو لم نقل بظهورهما في ذلك - كما لا تبعد دعواه في قوله عليه السلام : بعد ما يكفن فاصاب الكفن، او قوله عليه السلام : بعد ما يغسل فاصاب العمامة و الكفن .

و المناقشة فيهما سنداً بارسال الاول و ضعف الكاهلي مندفعة بكونهما مما اعتمد عليه الاصحاب مضافاً الى نفى البأس في ارسال ابن ابي عمير لا سيما بعد ضم ابن ابي نصر اليه في الارسال و لتوثيق الكاهلي في كتب الرجال .

و المحكى عن غير واحد من الاساطين هو الاخير - اي التفصيل بين حصول

التنجس قبل الوضع في القبر و بين حصوله بعده - و قد نسب الى الاكثر ، و يستدل له بالجمع بين ما يدل على وجوب الغسل وما يدل على وجوب القرص بحمل الاول على ما قبل الوضع في القبر و الثاني على ما بعده بقرينة ما في فقه الرضا : فان خرج منه شيء بعد الغسل فلا تعد غسله ولكن اغسل ما اصاب من الكفن الى ان تضعه في لحده فان خرج منه شيء في لحده لم تغسل كفته لكن قرضت من كفته ما اصاب من الذي خرج منه و مدت احد الثوبين على الآخر ، فانه مقيد لكلا الاطلاقين ، هذا ما قيل في المقام .

(لكن الانصاف) عدم قابلية اطلاق ما دل على القرص للتقييد ، حيث انه صريح في الاطلاق لو لم نقل بظهوره فيما قبل الوضع في القبر مع ما في حجية الفقه الرضوي من الكلام ، و قد مر مراراً انه حجة عندنا فيما احرز من صاحب الكتاب اسناده الى الامام عليه السلام حتى يدخل بذلك في عنوان الخبر و عدم اعراض الاصحاب عن العمل به الموجب لو هנה كما ان اعراضهم موجب لو هن الخبر القطعي اى ما احرز خبريته قطعاً ، و ليس في ذكر هذه الجملة في المقام ما يحرز به اسنادها الى الامام عليه السلام فالتقول بالتفصيل مما لا يمكن المساعدة عليه - و ان نسب الى الاكثر .

و الحق في المقام ان يقال بوجوب الازالة مطلقاً من غير تعيين الغسل او القرص لان اخبار الغسل لا تشمل غسل الكفن لكونها في مقام بيان غسل جسد الميت اذا تنجس بعد غسله ، ففي خبر روح عن الصادق عليه السلام: ان بدا شيء من الميت بعد غسله فاغسل الذي بدامنه ولا تعد الغسل (وفي خبر الكاهلي) في السؤال عن الميت يخرج منه شيء بعد ما يفرغ من غسله ، قال عليه السلام يغسل ذلك ولا يعاد عليه الغسل (وفي مرسل سهل) اذا غسل الميت ثم احدث بعد الغسل فانه يغسل الحدث و لا يعاد الغسل .

و هذه الاخبار - كما ترى - انما هي في مورد تنجس جسد الميت بعد غسله ولا تعرض فيها لتنجس كفته و ان الكفن عند تنجسه يغسل او يقرص ، و اخبار القرص محمولة على صورة تعذر الغسل ، و ذلك بقرينة عدم تعرضها لازالة النجاسة عن البدن مع كون المقام مقتضياً لبيانها ، و مقتضى ذلك هو وجوب الازالة من الكفن باحد الامرين من الغسل او القرص مع امكانهما ، و مع رجحان احدهما يؤخذ به فقد يكون

القرض راجحاً كما اذا كان المتنجس من الكفن قليلاً من اطرافه مع حاجة الغسل الى تكلف شديد ، و قد يكون بالعكس و لا سيما اذا كان القرض تضييعاً للمال ، حيث انه يحكم حينئذ بحرمة القرض ، و مع تساويهما في الصلاح ربما يقال برجحان القرض لكونه ابلغ في الازالة ، و عليه يحمل ما عن الوسيلة من عد القرض من المندوبات ، و لو تعذر احدهما يتعين الاخر ، فان تعذر الغسل تعين القرض - و ان كان اتلافاً - لانه واجب ، و الاتلاف الواجب لا يعد تضييعاً .

و لو استلزم القرض حينئذ افساد الكفن ففي وجوب تبديله اذا امكن و عدمه و جهان ، و المحكى عن الذكرى و الروض هو الاخير ، و ذلك لان الازالة بالغسل او القرض غير ممكنة ، و وجوب التبديل يحتاج الى دليل مفقود في المقام ، لان غاية ما يمكن ان يقال في تقريبه هو دعوى استفادة عدم صلاحية الكفن المتنجس لان يكون كفنًا من ادلة وجوب الازالة سواء كان الكفن نجسًا ابتداءً او تنجس بعد التكفين به فيجب حينئذ تبديله لو لم يمكن ازالة نجاسته (و لكنه يمنع) بان الكفن بعد لفه بالميت يصير ثوباً له ، و بالتنجس لا يخرج عن كونه ثوباً فيصير حاله كحال بدنه في انه اذا صار نجساً يجب تطهيره مع الامكان و يترك بحاله مع التعذر .

(و لكن الاقوى) وجوب التبديل لانه مما يحصل به الازالة كالقرض ، و المراد بفساد الكفن هو خروجه بالقرض عما يسمى كفنًا كما اذا كان موضع النجس منه واسعاً جداً بحيث لا يصدق على الباقي منه بعد القرض اسم الكفن .

مسئلة (٨) كفن الزوجة على زوجها و لو مع يسارها من غير فرق بين كونها كبيرة او صغيرة او مجنونة او عاقلة حرة او امة مدخولة او غير مدخولة دائمة او منقطعة مطيعة او ناشزه بل و كذا المطلقة الرجعية دون البائنة و كذا في الزوج لا فرق بين الصغير و الكبير فيعطى الولي من مال المولى عليه .

لا خلاف في ان كفن الزوجة على زوجها ، بل عليه الاجماع في الجملة كما اعترف به الشيخ الاكبر (قده) في كتاب الطهارة و حكى الاجماع عليه عن الخلاف و التنقيح و النهاية (و يدل عليه) من الاخبار خبر السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام : على الزوج كفن المرثة اذا ماتت

(و فى الفقيه) قال عليه السلام كفن المرثة على زوجها ، بعد ذكره صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام ان ثمن الكفن من جميع المال - سواء كانت الجملة الاولى من تمة الصحيح او كانت رواية مستقلة فانها حينئذ رواية مرسلة يجب الاخذ بها مع حجيتها بكونها معمولاً بها معتمداً عليها عند الاصحاب و ان كان الظاهر كونها رواية مستقلة لخلو الصحيح فى الكفى و التهذيب عنها ، الشاهد على عدم كونها من تمة الحديث ، و ضعف الخبرين منجر باستناد الاصحاب اليهما معتزداً باطلاق معاهد الاجماع .

و قد يستدل له بان كفن الزوجة من الانفاق الواجب على الزوج ، لبقاء الزوجية بعد الموت و به يجوز له تغسيلها و النظر الى ما لا يجوز النظر اليه الا من الزوج ، و القران الكريم سماهن ازواجا بعد موتهن فى قوله تعالى : و لكم نصف ما ترك ازواجكم ، و قال فى المعتبر : اذا ثبت تسميتها زوجة لزم كنفها ، و لان سقوط احكام الزوجية انما يتحقق متأخراً عن الوفاة ، و الكفن يجب عند الوفاة مقارناً لا متأخراً ، و باستصحاب بقاء احكام الزوجية التى منها وجوب الانفاق عليها ، كما يستصحب جواز النظر و اللمس و نحوهما من الاحكام الثابتة حال الحياة .

(لكن الانصاف) عدم تمامية شىء من هذه الادلة و عدم الحاجة الى شىء منها بعد وضوح الحكم بنفى الخلاف فيه و ورود النص عليه ، و لعل الاستدلال بها انما هو فى مقابل العامة المنكرين لهذا الحكم كابى حنيفة و امثاله تمسكاً بانقطاع العلقه و زوال ما يوجب الانفاق ، و الا فيرد على الاستدلال بها اولا بان الحكم المذكور لا يدور مدار بقاء الزوجية و زوالها و لعل وجوب الانفاق على الزوجة و عدمه و لعل صدق الاتفاق على التكفين ، بل حكم ثابت فى موضوع الزوجية مطلقاً بقيت زوجيتها بعد موتها ام لا ، و جبت نفقتها على زوجها ام لا ، كان تكفينها من نفقتها ام لا (وثانياً) بالمنع عن بقاء الزوجية بعد الموت و ذلك لثبوت ما ينافى بقاءها من حلية نكاح الاخت و الخامسة ، و جواز النظر و اللمس بعد الموت حكم ثبت بالدليل و ليس من ناحية الزوجية حتى يقال بقاءها من ناحية بقاء اثرها ، مع امكان ان يقال بكونه من اثار الزوجية السابقة على الموت و المنقطعة به كالنظر الى ام الزوجة او بنتها بعد زوال

الزوجية عن الزوجة بالطلاق مثلاً .

و تسميتهن ازواجاً في اية الميراث انما هي باعتبار حال تلبسهن بالزوجية في حال الحيوة - بناء على ما هو الحق في المشتق من كونه حقيقة في حال التلبس و الا فيمكن ان يكون باعتبار حال الانقضاء .

و التفرقة بين سقوط احكام الزوجية و بين الكفن بتأخر الاول عن الوفاة وتقارن وجوب الكفن معها شطط من الكلام، كيف، ولا ينبغي التأمل في كون موضوع ايجاب التكفين هو الميت الذي لا يتحقق الا متأخراً عن الوفاة زمناً فضلاً عن التأخر الطبيعي الرتبى .

و الاستصحاب غير جار هنا لا لتبديل الموضوع بالموت لانه باق بنظر العرف بل لعدم كون التكفين من النفقة الواجبة في حال الحيوة حتى يثبت وجوبها بعد الموت باستصحابها ، بل الحق عدم صدق النفقة عليه و لا على شيء من التجهيز كالسدر و الكافور و نحوهما ، مضافاً الى انتقاضه بمن يجب نفقته بالقرابة كالأب و الولد فانه لا يجب اخراج الكفن على من يجب عليه النفقة ، و بهذا ربما يقوى في النظر عدم وجوب غير الكفن من وسائل التجهيز كالماء و السدر و غيرها على الزوج ، و ذلك لما عرفت من عدم صدق النفقة على ذلك وعدم الدليل بالخصوص على وجوب غير الكفن و لذلك نفى البعد عنه في مصباح الفقيه (و بالجملة) فاصل الحكم اعنى وجوب الكفن على الزوج مما لا اشكال فيه .

و لكن ينبغي البحث عن امور (الاول) لا فرق في الزوجة بين كونها موسرة او معسرة لا طلاق النص و لوجوب نفقة الموسرة على زوجها - لو قيل بكون ايجاب الكفن على الزوج لاجل النفقة ، و قد نسب الحكم بعدم الفرق بين الموسرة والمعسرة في المعبر و الذكرى الى فتوى الاصحاب و في المنتهى و التذكرة الى علمائنا .

(الثاني) مقتضى اطلاق الخبرين المتقدمين انه لا فرق في الزوجة بين كونها كبيرة او صغيرة، مجنونة او عاقلة حرة او امة مدخولة او غير مدخولة دائمة او منقطعة مطيعة او ناشزة ، و هذا بخلاف ما لو تمسك لاثبات الحكم بوجوب النفقة على الزوج

حيث يختص الحكم حينئذ بالزوجة الدائمة البالغة غير الناشئة ولا يشمل الصغيرة و لا المنقطعة و لا الناشئة بل و لا غير الممكنة نفسها قبل الدخول الساكنة بعد العقد مدة لم تتعرض للتمكين من زوجها ، لكنك قد عرفت عدم تمامية التمسك بوجوب النفقة ، و مع تماميته فليس الدليل منحصرأ به ان يكفى اثبات العموم للمذكورات باطلاق النص و معقد الاجماع ، بل يكفى اطلاق الاخير و ان لم يتم اطلاق النص فى اثبات الجميع كما انه يمكن النظر فيه بالنسبة الى الصغيرة حيث انه قد عبر فى الخبرين بالمرثة ، و هى لا تشمل الصغيرة لانها فى مقابل الرجل .

و مما ذكرنا يظهر اندفاع ما استظهره فى جامع المقاصد من اختصاص الحكم بمن وجبت نفقتها على زوجها فى حال حيوتها ، و قال (قده) ان عدم النفقة فى حال الحيوية لعدم صلاحية الزوجية فى المتمتع بها لذلك و لثبوت المانع فى الناشئة يقتضى عدم تعلق الكفن بعد الموت بطريق اولى لزوال الزوجية او ضعفها و لذا تحل له اختها و الخامسة فيقيد بذلك اطلاق الخبر و لعل عدم الوجوب اظهر (انتهى) .

و وجه الاندفاع ما مر من عدم دلالة وجوب نفقة الزوجية على وجوب الكفن على الزوج لمنع كون الكفن و ما عداه من امور التجهيز من النفقة و منع انحصار الدليل على الحكم فى الكفن بما يدل على وجوب النفقة - لو سلم صدق النفقة على الكفن و ايجابه بما يدل على وجوب النفقة - و لمنع صلاحية ما دل على وجوب النفقة لايجاب الكفن على الزوج لان يقيد به اطلاق ما دل على وجوب الكفن على الزوج لكونهما مثبتين و عدم احراز وحدة المطلوب فيبقى الاطلاق على حاله و يتمسك به لاثبات الحكم فى الموارد المذكورة .

لكن ينبغي التنبيه على موارد منها (الاول) لا اشكال فى ثبوت الحكم فى الحرة ، و اما الامة فر بما يقال فيها بتعارض ما دل على وجوب الكفن على الزوج مع ما يدل على وجوبه على مولاها بالعموم من وجه الموجب لسقوطهما معاً فيرجع الى الاصل و هو البرائة - بناء على ما اخترناه من منع صدق النفقة على الكفن و نحوه من امور التجهيز - او الى استحباب وجوب النفقة على مولاها - بناء على كون الكفن من النفقة

(و لكن الحق) وجوب كفن الامة على زوجها لاطهرية ما دل على كون الكفن على الزوج عما دل على كونه على المولى ، وقد ثبت فى الاصول لزوم تحكيم الاظهر من العامين على الاخر و انما التساقط فيما اذا تساويا فى الظهور .

(الثانى) احتتمل فى المدارك منع الحكم فى المتمتع بها معللا بان المنصرف الى الذهن عند اطلاق الزوجة هى الدائمة ، و يظهر من البيان و الدروس ذلك ايضاً (و الاقوى) عدم الفرق بين الدائمة و المنقطعة بعد صدق اسم الزوجة عليها لاسيما ما جعل مدتها مدة طويلة ، نعم لا يبعد دعوى الانصراف فيما اذا كانت المدة قصيرة مثل الساعة و الساعتين فماتت فى تلك المدة .

(الثالث) منع فى الرياض عن ثبوت الحكم فى الناشئة بدعوى انصراف اطلاق الزوجة عنها (ولا يخفى ما فيه) ان النشوز لا يقتضى المنع عن اطلاق الزوجة عليها كما هو واضح .

(الامر الثالث) يلحق بالزوجة : المطلقة الرجعية لعموم المنزلة الواردة فى بعض الاخبار .

(الامر الرابع) لافرق فى الزوج بين الصغير و الكبير و لا بين العاقل و المجنون و لا بين المحجور عليه لسفه او فلس وغيره ، كل ذلك لاطلاق الدليل الشامل للجميع ، غاية الامر انه يعطى الولى من مال القاصر لتعلق الخطاب حينئذ بالولى ، هذا فى غير المحجور عليه بالفلس ، اما هو فسياتى حكمه فى المتن .

مسئلة (٩) يشترط فى كون كفن الزوجة على الزوج امور (احدها) يساره بان يكون له ما يفي به او بيعه زائداً على مستثنيات الدين و الا فهو او البعض الباقي من مالها .

فى هذا المتن امور (الاول) صرح جماعة باشتراط يسار الزوج فى الوجوب ، و قد نسبه فى الذخيرة الى الاصحاب ، و فى المدارك الى قطعهم و قد احتملا ثبوت الحكم للزوج المعسر ايضاً لاطلاق النص ، و المراد باليسار هو ان يكون مالكا بعد المستثنيات فى الدين الازيد من قوت يومه و ليلته و لعياله الواجب نفقتهم عليه - ولو

حصلت ملكيته بانتقال ما لزوجته بموتها اليه ارثاً ، و المعسر هو الفاقد لذلك .

(و يستدل) لاعتبار اليسار بكون وجوب كفن الزوجة على الزوج بمنزلة الدين فلا يجب الخروج عنه الاعلى تقدير يسار الزوج (و تفصيل ذلك) ان الامر فى كفن المرثة لا يخلو عن احتمالات (منها) كونه مستقراً فى ذمة الزوج فيجب عليه اخراجه مع بقاء محله ، و مع فوات محله يجب تسليمه الى ورثة الزوجة كسائر اموالها ، و لازمه خروجه عن ملك الزوج بالتكفين فلو فرض اكل السبع لجسدها او ذهب بها السيل وبقى الكفن يكون ملكا للورثة ، و هذا الاحتمال بعيد فى الغاية و سيأتى بيان ضعفه فى المسائل الاتية (و منها) ان يكون الواجب على الزوج هو تكفين الزوجة بالكفن من ماله و امتاعها به لا تمليكه لها ، و لازمه ارتفاع الوجوب بفوات محله و عدم خروجه عن ملكه بالتكفين و بقاءه على ملك الزوج ، فهو ليس بدين مستقر فى ذمة الزوج بحيث تملكه الزوجة و ينتقل منها الى ورثتها كسائر اموالها فى الذم ، و لكنه يشارك الدين فى كونه حقا مالياً للزوجة متعلقاً بذمة الزوج ، و هذا الاحتمال قريب جداً .

و يترتب على هذين الاحتمالين عدم وجوب الخروج عن عهده فى الزوج المعسر و يختص الحكم بصورة يساره ، اما على الاحتمال الاول فواضح حيث انه دين حقيقة ، و ما يدل على استثناء ما استثنى فى المعسر يدل على صرف ما يدل على وجوبه عليه و انظاره الى الميسرة ، و اما على الاحتمال الثانى فلانه حينئذ بمنزلة الدين و يشاركه فى كونه حقا مالياً للزوجة متعلقاً بذمة الزوج ، و يفهم مما ورد فى مستثنيات الدين ان حقوق الغير لا تراحم ما هو من ضروريات المعيشة (فى صحيح الحلبي) لاتباع الدار فى الدين و لا الخادم و ذلك لانه لا بد للرجل من ظل يسكنه و خادم يخدمه .

(و منها) ان يكون وجوب الكفن على الزوج من قبيل وجوب نفقته على نفسه و على عياله سواء قلنا بكون وجوب الكفن عليه من جهة وجوب النفقة على الزوجة حال حيوتها او كان ذلك مع قطع النظر عن ذلك و كون وجوبه ثابتاً بالنص - كما

اخترناه - و على هذا الاحتمال الاخير يجب على المعسر ايضاً بذل الممكن من الكفن من غير استثناء ضروريات المعيشة فان الكفن على هذا من قبيل الضروريات للمعيشة و من توابع النفقات الخاصة التى هى نفسها من مستثنيات الدين .

هذه هى الاحتمالات فى المسئلة ، و حيث ان الاقرب هو الاحتمال الثانى - كما سيتضح فى المسائل الاتية فالاقوى عدم ثبوت الكفن فى الزوج المعسر .

(الامر الثانى) انه بناء على ما هو الحق من عدم ثبوت الكفن على المعسر فالمعروف انه على تركة الزوجة و ذلك لعموم ما يدل على اخراج الكفن من صلب التركة - كما سيأتى - وقد خرج منه ما دل عليه الخبر ان المتقدمان اعنى خبير السكونى و مرسل الفقيه الدالان على ان كفن الزوجة على الزوج الذى يجب عليه البذل - كما يظهر من لفظه (على) فى قوله عليه السلام كفن المرثة على زوجها ، . و من يجب عليه البذل هو الزوج الموسر لمادل على ان المعسر لا يطالب به ، فالمرثة التى لها الزوج المعسر باقية تحت عموم ما يدل على اخراج الكفن من اصل التركة فيجب اخراج كنفها من مالها ان كان لها مال .

(و احتمل فى الجواهر) دفنها بلا كفن ، قال : لان ادلة ثبوت الكفن فى صلب التركة لا تشمل الزوجة و المفروض عدم خطاب الزوج ايضاً لكونه معسراً و لا يجب بذل الكفن على غيره من المكلفين فتدفن عرياناً (و ما احتمله) لا يخلو عن الغرابة لان عدم شمول ما يدل على ثبوت الكفن فى مال الميت للزوجة انما هو فيما اذا كان على زوجها - كما عرفت - من قوله عليه السلام كفن المرثة على زوجها فما لا يكون كنفها على زوجها ليس خارجاً عن العموم المذكور فلا وجه لاحتمال دفنها عرياناً ، بل الحق وجوب تكفينها بمالها و لو مع يسار الزوج اذا كان ممتنعاً من البذل لان القدر المخرج من العموم هو ما اذا كفتت بكفن زوجها لا ما اذا وجب عليه البذل و لو امتنع عنه بالعصيان .

(الامر الثالث) لو اعسر الزوج وجب عليه ما تيسر لعدم سقوط الميسور بالمعسر و لان ايجاب الكفن يقتضى ايجاب جميع اجزائه على نحو العام الاستغراقى

لا العام المجموعى ، فاحتمال سقوط البعض بتعذر الكل ساقط .

الثانى عدم موتيهما معاً .

صرح الشهيد (قده) فى الذكرى بانه لو ماتا معاً فالظاهر سقوط كفنها عن الزوج لخروجه عن التكليف بالموت و تبعه فى ذلك جماعة ممن تأخر عنه كالفاضل المقداد و المحقق و الشهيد الثانى ، و هو كذلك لانصراف دليل ثبوت الكفن على الزوج الى الحى و عدم شموله للزوج الميت مع ان فعلية الخطاب باخراج الكفن على الزوج انما هو بعد موت الزوجة ، و مع تقارن موتها بتاخر فعلية الخطاب باخراجه عن موت الزوج و لا يكون الزوج مخاطباً بالبذل و لا يكون بعد موته زامال حتى يصير الخطاب باخراج الكفن من ماله فعلياً لانتقال تركته الى وارثه بموته - و هذا كما ترى مانع عقلى عن شمول الخطاب بالاخراج للزوج الذى تقارن موته مع موت الزوجة و لو لم نقل بانصراف الدليل عنه .

الثالث عدم محجورية الزوج قبل موتها بسبب الفلاس الرابع ان لا يتعلق

به حق الغير من رهن او غيره .

و فى الجواهر : و لو كان تعلق به (اى بالزوج) حق الديان بحجر لفلاس قبل موت الزوجة سقط وجوب الكفن على الظاهر و كذا لو كان مال الزوج مرهوناً لم يجب تكفينها لامتناع تصرفه به . و قال الشيخ الاكبر (قده) فى رسالة الطهارة : و لافرق بين عدم مال للزوج او وجود مال تعلق به حق الديان او بعضهم بحجر او رهن او غيرهما . و قد نبه على المرهون فى جامع المقاصد و الروض (انتهى) و هو كما قال ، لان ما تعلق به حق الغير شرعاً يكون المالك ممنوعاً عن التصرف فيه شرعاً ، و الممنوع منه شرعاً كالممنوع منه عقلاً ، فمن تعلق بماله حق الغير مثل من لامال له .

الخامس عدم تعيينها الكفن بالوصية .

قال فى المستند لوا وصت الموسرة بكفنها نفذت من الثلث لعمومات الوصية و سقط عنه (انتهى) و وجه نفوذها من الثلث كونها بامر مالى غير واجب عليها حيث انه يجب على الزوج ، و وجه السقوط عن الزوج هو وجوب العمل بالوصية لمادل على وجوب العمل بها مطلقاً ، و لا يخفى ان نفس وجوب العمل بالوصية لا ينافى

وجوب البذل على الزوج ما لم يعمل بها لا مكان عدم العمل بالوصية ، نعم العمل بها موجب لسقوط الوجوب عن الزوج لزوال موضوعه و ان لم يكن واجباً كما في تكفين المتبرع ، و بذلك علم ان الوصية بالكفن غير مسقط للوجوب عن الزوج ما لم يعمل بها و ان العمل بها يسقط الوجوب و لو لم يكن واجباً او لم توص به اصلاً .

مسئلة (١٠) كفن المحللة على سيدها لا المحللة له .

قال في الجواهر : و في المحللة و جهان اقواهما العدم (انتهى) اقول و وجه العدم واضح لكون معقد الاجماع و اطلاق السنة هو ان كفن المرثة على زوجها ، و المحللة لا تكون زوجة و لا المحلل له زوجها كما انها لا يشملها الدليل الدال على وجوب الانفاق على الزوجة لو استدل به ، و لعل وجه الثبوت هو كونها بحكم الزوجة عرفاً ، و هو غير وجيه ، ان كونها بحكم الزوجة عرفاً بالنظر الى الاستمتاع بها لا يوجب الحاقها بها في احكامها شرعاً كما لا يخفى و اما وجه كونه على سيدها فلما يأتي من كون كفن المملوك على مولاه .

مسئلة (١١) اذا مات الزوج بعد الزوجة و كان له ما يساوي كفن احدهما

قدم عليها حتى لو كان وضع عليها فينتزع منها الا اذا كان بعد الدفن .

لا اشكال في انه اذا مات الزوج بعد موت الزوجة و خلف الزائد عن كفنه بما يصرف في كفن زوجته كلا او بعضاً لم يسقط ما يمكن صرفه في كفنها لكونه من الواجبات المالية المتقدمة على الارث فيجب صرفه في كفنها .

و اما لو لم يكن عنده الا كفن واحد فهنا صور (الاولى) ما اذا مات الزوج قبل وضع ما عنده من الكفن على الزوجة ، و الظاهر تقديم الزوج فيصرف فيه دونها و ذلك لعدم تعلق حق الزوجة بعين ما تركه الزوج و ان حقها متعلق بذمته مثل الدين و ان لم يكن ديناً حقيقة ، و مع تعلق حقها بالعين يقدم كفنها عليه حسبما يأتي تفصيله فليس سبق حقها بتقديم موتها موجباً لاحتمال تقدمها في الكفن المتروك من الزوج .

(الثانية) ما اذا كان موت الزوج بعد وضع الزوجة في الكفن و قبل دفنها فالاقوى

فيها ايضاً تقديم الزوج عليها بنزع الكفن عنها و صرفه فى الزوج لعدم خروجه عن ملك الزوج و لذا يجوز للزوج ابداله . و احتمل فى الروى اختصاصها به ، و لا وجه له .

(الثالثة) ما اذا كان موت الزوج بعد ادخال الزوجة فى القبر و قبل مواراتها بالتراب ، و الظاهر جواز نزعها عنها ايضاً ، اللهم الا ان يستلزم الهتك ولو باخراجها عن القبر لنزع الكفن عنها .

(الرابعة) ما اذا كان موته بعد مواراتها فى الارض باهالة التراب عليها ، و لا ينبغى الاشكال فى عدم جواز نزعها بنسب القبر كما لا يجوز نبشها لاجراج الكفن عن الميت اذا تبرع به متبرع ثم رجع عنه بعد الدفن - كما سيأتى - و فى الروى : و اما بعد الدفن فلا اشكال فى الاختصاص .

(الخامسة) ما اذا اتفق ظهور جسد الزوجة ثم فقدت او اكلها السبع وبقى الكفن ، ففي اختصاص الزوج به حينئذ او كونه لورثة الزوجة او صيرورته كالمباح بالاصل و يكون الناس فيه شرعاً سواء (احتمالات) .

من عدم خروجه بمجرد وضعه عليها من ملك الزوج اذ الواجب عليه هو تكفينها به و امتاعها اياه نظير الانفاق عليها فى حال حيوتها ، لا تمليكها اياه مع عدم صلاحية الميت للملك ابتداء ، و يشعر به المروى عن الكاظم عليه السلام فى خبر الفضل بن يونس ، و فيه - بعد السؤال عن تجهيز الميت الذى لم يخلف شيئاً عن الزكوة - : قلت فان أتجر عليه (١) بعض اخوانه بكفن اخر و كان عليه دين ايكفن بواحد و يقضى بالآخر دينه ، قال فقال عليه السلام ليس هذا ميراثاً تركه و انما هذا شىء صار اليهم بعد وفاته فليكفونوه بالذى اتجر عليهم به و ليكن الذى من الزكوة لهم يصلحون به شأنهم .

و من ثبوت الاستحقاق لها فينتقل اليها و منها الى ورثتها .

(١) قال الجزرى فى حديث الاضاحى كلوا و أتجروا ، اى تصدقوا طالين الاجر ولا يجوز فيه اتجروا بالادغام لان الهمة لا تدغم فى التاء و انما هو من الاجر لا من التجارة (بحار الانوار - باب التكفين)

ومن انه بتكفيها به قد اعرض عنه فيخرج به عن ملكه ولا ينتقل الى الزوجة لما ذكر في الوجه الاول فيصير كالمباح بالاصل الذي يكون الناس فيه شرعاً سواء ، ولا يخفى ان الاول هو الاقوى فيكون المقام كما لو اخذ الكفن من بيت المال او تبرع به متبرع فانه يعود اليهما في مثل الفرض .

مسئلة (١٢) اذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج .

قد تقرر في الاصول ان سقوط الواجب عن من وجب عليه بعمل المتبرع فيما ثبت جواز التبرع فيه انما يكون لاجل زوال الموضوع فيه بعمل المتبرع مثل سقوط وجوب اداء الدين عن المديون باداء المتبرع عنه ، حيث ان موضوعه هو اداء من اشتغلت زمته به ، و باداء المتبرع يخرج الدين عن عهدة المديون و يصير بريئاً فيسقط عنه وجوب الاداء بزوال موضوعه ، و اما لاجل زوال ملاكه مع بقاء موضوعه مثل سقوط وجوب غسل الميت او الصلوة عليه بتغسيل الغير او صلوته .

(و لا يخفى) ان التكفين من هذا القبيل ان الواجب على الزوج تكفين الزوجة التي لم يوضع الكفن عليها ، و بعد ثبوت جواز التبرع بالكفن يسقط الوجوب عن الزوج بزوال ملاكه بل يمكن جعل هذا ايضاً من قبيل زوال الموضوع بفعل المتبرع بناء على كون الموضوع عبارة عن الزوجة غير المكتسبة بالكفن .

و اما جواز التبرع بالكفن فهو ثابت بما يدل على استحباب بذله ، ففي خبر سعد بن طريف : من كفن مؤمناً فكانما ضمن كسوته الى يوم القيمة ، و مقتضى اطلاقه استحباب بذله و لو فيمن كان له الكفن في ماله او وجود من يجب عليه و لا يختص بمن كان فاقداً له .

مسئلة (١٣) كفن غير الزوجه من اقارب الشخص ليس عليه و ان كان ممن يجب نفقته عليه ، بل في مال الميت و ان لم يكن له مال يدفن عارياً .

و استظهر الشيخ الاكبر (قده) نفى الخلاف في عدم وجوب كفن سائر واجبي النفقة ، (و في الجواهر) : لم اجد من توقف فيه ممن عادته ذلك فضلاً عن المخالف (انتهى) و الظاهر من الروض انه من المسلمات فانه في مقام نقض الاستدلال على

وجوب كفن الزوجة بوجوب الانفاق عليها قال بانتقاضه بواجب النفقة من الاقارب فانه لا يجب تكفينهم على القريب وان وجبت عليه نفقتهم (انتهى) .

و يستدل بالاصل و عدم ما يدل على وجوبه الاقياس الاقارب على الزوجة في وجوب بذل الكفن لها ، او مادل على وجوب الانفاق عليهم في حال حيوتهم فيجب تكفينهم بعد مماتهم لمادل على ان حرمة بدن المسلم ميتاً كحرمة حياً ، او ان اطلاق الامر بالتكفين يقتضى ايجاب مقدماته التى منها بذل الكفن .

لكن قياس الاقارب بالزوجة مدفوع ببطلانه، والاستدلال بوجوب الانفاق عليهم حياً فاسد لعدم صدق الانفاق على تجهيزهم كما لا يصدق على تجهيز ميتات الحيوانات التى تجب فققتها على مالكها ، فما فى مصباح الفقيه من الميل الى الالتزام بالوجوب فيما لم يكن للمنفق عليه تركة تكفى بكفنه بعيداً - وان نفى البعد عن الالتزام به فى الصورة المذكورة .

و لا اقتضاء فى اطلاق او امر التكفين لايجاب بذل الكفن، وذلك لان الاستفادة منها انما هو تكفين الميت به عند وجوده على نحو الواجب المشروط لا بذل الكفن على نحو الواجب المطلق المقضى لوجوب تحصيله عند عدمه، مع انه على تقدير القول به يقتضى وجوب البذل بالنسبة الى الجميع لا خصوص من تجب نفقته بالقرابة ، ولعل ما ذكرناه ظاهر لا ينبغى الريب فيه .

مسئلة (١٤) لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المراءة فلو اكلمها

السبع او ذهب بها السيل و بقى الكفن رجع اليه و لو كان بعد دفنها .

وقد عرفت فى طى المسئلة الحادية عشرة ان المحتملات فى الكفن المبذول من الزوج وجوه : بقائه على ملك الزوج الى ان يبلى و ينعدم ، و خروجه عن ملكه بالاعراض عنه و صيرورته كالمباح، و دخوله فى ملك الزوجة و انتقاله عنها الى ورتتها، و الصواب هو الاول ، لفساد الاخيرين لعدم تحقق الاعراض من الزوج لانه امر قصى لا يتحقق الا بالقصد ، و من المعلوم عدم قصده من الزوج ، و انما المتحقق منه صرفه

فيما يجب عليه ، و لو سلم تحققه منه فخرج المعرض عنه عن ملكه بالاعراض ممنوع الا فيما قام الدليل عليه كالمحقرات التي قامت السيرة على معاملة المباح بالاصل معها عند اعراض مالها عنها ، و لم يتحقق تملكه الزوجة للكفن حيث انه لم يصدر من الزوج الا بذل الكفن لاكتسائها و هو لا يقتضى التمليك ، مع انه على تقدير تسليمه لا يثبت مالكية الزوجة لعدم صلاحية الميت للملك ابتداء في عالم الاعتبار كما في التمليك للجدار - و ان صح اعتبار بقاءه له بعد الممات - فما في المستمسك من عدم ثبوت عدم صلاحية الميت للملك غير ثابت ، بل الانصاف ثبوت عدم صلاحيته للملك الابتدائي كصلاحيته للملك الاستمراري ، لعدم صحة اعتبار الاول و صحة اعتبار الثاني .

فاحتمال تملك الزوجة للكفن في ذمة الزوج شرعاً بنفس موتها من غير حاجة الى تملك الزوج اياها حتى يقتقر الى قصده بل تملكاً قهرياً نظير تملك الوارث ما تركه الميت (مدفوع) بعدم صحته في الميت في عالم الاعتبار و لا دليل على اعتباره مع عدم بناء العرف والعقلاء عليه ، و مع تسليمه فتعين ما في الذمة في العين الخارجى بمجرد التكفين به - نظير تعين ما في ذمة المديون بقبض الدائن له - ممنوع لعدم الدليل على تعيينه بذلك ، فالحق بقاء الكفن على ملك الزوج الى ان يبلى و ينعدم ، و يترتب على ذلك انه لو اتفق ظهور الكفن مع فقدان الجسد بان اكلها السبع او ذهب بها السيل رجع الكفن الى الزوج او الى ورثته ، و الله العالم .

مسئلة (١٥) اذا كان الزوج معسراً كان كفنها في تركتها فلو ايسر بعد بعد ذلك ليس للورثة مطالبة قيمته .

و ذلك لما تقدم في المسئلة السابقة انفا من عدم تملك الزوجة للكفن في ذمة الزوج و عدم صلاحيتها لذلك ، و مع تسليمه فلا وجه لانتقاله الى ورثتها لانصراف ادلة الارث الى ما كان ملكاً للميت في حال حيوته ، و اما ما يعرضه الملك بعد موته فلا دليل على انتقاله الى الورثة ، و ثبوت الارث للذمة انما هو بالدليل الخاص لها و هو لا يثبت ذلك في المقام .

مسئلة (١٦) ان اكفنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مرة اخرى بل وكذا اذا كان بعد الدفن على الاحوط .

لا يخفى ان ما يجب بذله على الزوج من الكفن هو الذى يجب على غيره لفه بالميت على تقدير وجوده ، و من المعلوم انه لو جرد الميت عن الكفن قبل دفنه وجب على المكفين تكفينه ثانياً به او بكفن اخر لعدم سقوط التكفين باللف به بعد ان صار عرياناً ، فيجب على الزوج بذله ايضاً اذا لم يتمكن من تكفينها بالكفن الاول لذهاب السارق به ، وكذا اذا وضع الميت فى القبر قبل اهالة التراب فانه يجب تكفينه فيجب على الزوج بذله ، وكذا اذا نبش السارق و اخذ الكفن بعد حصول الدفن و مواراة الجسد بالتراب ثم ترك السارق الجسد ظاهراً عرياناً فانه يجب ايضاً على الزوج تكفينها ثانياً ، و اما اذا سرق الكفن ثم اهل التراب عليها فمع كون نبش القبر موجباً لهتك الميت فلا ينبغى الاشكال فى حرمة ، و مع عدمه ففى جواز النباش للتكفين ثانياً اشكال - و ان كان مختار المنصف (قده) فى المسئلة السابعة من المسائل المذكورة فى الفصل المعقود فى مكروهات الكفن هو الجواز ، و عليه فيصير وجوبه على الزوج لاجل تجديد التكفين احوط .

مسئلة (١٧) ما عدى الكفن من مؤن تجهيز الزوجة ليس على الزوج

و ان كان احوط .

و فى كتاب الطهارة للشيخ الاكبر (قده) انه الحق بالتكفين جماعة من الاصحاب كالشيخ و الحلبي و المصنف فى النهاية و الشهيدين و المحقق الثانى و الفاضل المقداد وغيرهم مؤنة التجهيز ، بل قيل لا اجد خلافاً فيه ، و لعله لفحوى وجوب الكفن عليه او لما مر من التعليل ، و فيه اشكال و لاجله توقف جماعة من متأخرى المتأخرين تبعاً للمحقق الاردبيلي (انتهى) ولم يظهر لى وجه او لوية وجوب بذل ما عدى الكفن من مؤنات التجهيز بالنسبة الى وجوب بذل الكفن حتى يتمسك بفحوى وجوب بذله ، و مراده من التعليل هو ما تقدم من وجوب الانفاق على الزوجة فى حال حيوتها ، و قد مر ما فيه من عدم صدق النفقة على الكفن ، فعدم صدقها على ما عداه من مؤن التجهيز كالسدر و الكافور و اجرة الحمل - لو احتيج اليها - و قيمة الارض للدفن اولى ، فليس فى المسئلة الا عدم وجد ان الخلاف فيه مع تصريح الجماعة المذكورة باللاحق ،

فلا محيص عن الاحتياط فيه .

و استظهر اللاحق في مصباح الفقيه متمسكاً باستفادته من حكم الشارع بكون كفن المرأة على زوجها ، و قال : اتم يتبادر الى الذهن ارادة ما يعم مؤنة التجهيز كما يشهد بذلك فهم الاصحاب فلو لم يكن ما عدى الكفن واجباً عليه لكان التنبيه عليه في مثل المقام لازماً كي لا يقع المخاطب في الشبهة ، ثم امر بالتأمل .
(اقول) و يكفي لحفظ الوقوع في الشبهة في المقام ما قرره الشارع من الحكم بالبرائة المؤيد بحكم العقل بالبرائة العقلية .

مسئلة (١٨) كفن المملوك على سيده و كذا سائر مؤن تجهيزه الا اذا كانت مملوكة مزوجة فعلى زوجها كما مر و لا فرق بين اقسام المملوك و في المبعوض ببعض و في المشترك يشترك .

في هذه المسئلة امور (الاول) لا خلاف ظاهراً في ان كفن المملوك على مولاه و قد ادعى غير واحد من الاصحاب الاجماع عليه كما عن المعبر و التذكرة و الذكري و الروض و المدارك ، و يساعده الاعتبار حيث انه عبد مملوك لا يقدر على شئ ، و يمكن ان يدعى القطع بان الله سبحانه لا يرضى بدفنه بلا كفن كما لا يرضى بدفنه بلا غسل و انه لا يقدر عليه لانه لا يملك شيئاً بل هو و ما في يده لمولاه و ان الاليق في التكليف بتكفينه هو سيده فان كلما في يده له و جميع فوائده عائدة اليه حال حيوته ، و هذا و ان لم يكن دليلاً مستقلاً يمكن الركون اليه الا انه مما يصح الاستيناس به و اخذه لتقوية الاجماع فلا اشكال في اصل الحكم .

(الثاني) الاقرب كون سائر مؤن تجهيز المملوك ايضاً على مولاه و ان قلنا في الزوجة باختصاص الحكم بالكفن ، و ذلك للاجماع عليه على ما صرح به في المستند حيث يقول : المملوك كفننه و مؤن تجهيزه على مولاه بالاجماع (انتهى) و يمكن ان يدخل ذلك في اطلاق معاهد الاجماع ، ففي الذكرى : لا يلحق واجب النفقة بالزوجة للاصل الا العبد للاجماع عليه ، حيث ان دعوى ارادته الاجماع على كون مؤن تجهيز العبد كله على مولاه ليست ببعيد مع مساعدة ما ذكرنا من دليل الاعتبار في كون كفننه على سيده .

(الثالث) اذا كانت المملوكة مزوجة فكفنها على زوجها - كما مر في تكفين الزوجة - وقلنا ان النسبة بين دليل كون كفن الزوجة على الزوج و بين دليل كون كفن المملوك على سيده و ان كانت بالعموم من وجه الا انه يقدم الاول لظاهره على ما هو الحكم في تعارض العامين من وجه حيث يؤخذ بالظاهر منهما - لو كان - و الا فالتساقط .

(الرابع) لافرق في اقسام المملوك بين القن و المدبر و المكاتب المشروط و المطلق الذي لم يؤد شيئاً من مال المكاتبه ، و لو ادى منه شيئاً فيصير مبعضاً ، و حكمه التبعض بالنسبة ، بمعنى كون المؤمن بقدر رقيته على مولاه و بقدر حرية في ماله ، و يدل على ذلك مضافاً الى كونه الموافق مع القاعدة في المملوك ان الظاهر من الذكرى و غيره اندراج ذلك كله تحت الاجماع ، قال في الجواهر : و كفى بذلك حجة على هذا الحكم (انتهى) و مما ذكرناه يظهر صحة ما في المتن من ان في المشترك يشترك حيث انه على كل شريك مؤنة الكفن و التجهيز بقدر نصيبه من المملوك قضاء لحكم الشركة .

مسئلة (١٩) الواجب من الكفن يؤخذ من اصل التركة في غير الزوجة و المملوك مقدما على الديون و الوصايا و كذا القدر الواجب من سائر المؤمن من السدر و الكافور و ماء الغسل و قيمة الارض بل و ما يؤخذ من الدفن في الارض المباحة و اجرة الحمال و الحفار و نحوها في صورة الحاجة الى المال و اما الزائد عن القدر الواجب في جميع ذلك فموقوف على اجازة الكبار من الورثة في حصتهم الا مع وصية الميت بالزائد مع خروجه من الثلث او وصيته بالثلث من دون تعيين المصروف كلا او بعضاً فيجوز صرفه في الزائد من القدر الواجب .

في هذه المسئلة امور (الاول) كفن الميت من اصل تركته ، و هو كما في المعتبر مذهب اهل العلم الا شذاداً من الجمهور ، و في كتاب الطهارة للشيخ الاكبر (قده) انه مما لا خلاف فيه بين المسلمين الامن شذ من الجمهور ، و المراد باصل التركة هو المعنى المقابل للثلث ، و يدل على الحكم المذكور مضافاً الى الاجماع

المحصل و المنقول المستفيض الاخبار الكثيرة ، كالنبوي فيمن رقصت به راحلته (١): كفنوه في ثوبه ، و لم يسئل عن ثلثه (و صحيح ابن سنان) الكفن من جميع المال (و خبر السكوني) عن الصادق عليه السلام اول شيء يبده به من المال الكفن ثم الدين ثم الميراث (و خبر زرارة) قال سألته عن رجل مات و عليه دين و خلف قدر ثمن كفنه ، قال يجعل ما ترك في ثمن كفنه الا ان يتجر عليه انسان - اى يبذل كفنه طالباً للاجر من الله سبحانه - فيكفنه و يقضى دينه بما ترك ، و استثناء الزوجة و المملوك واضح ، حيث قد عرفت ان كفن الزوجة على زوجها و لو كانت موسرة و كفن المملوك على سيده ، مع انه لا يملك شيئاً حتى يكون كفنه في اصل تركته .

(الثاني) يقدم الكفن الواجب على الديون ، كما تقدم الديون على الوصايا ، و الوصايا في مقدار الثلث على الارث كما دل على ذلك خبر السكوني و خبر زرارة المتقدمان ، مضافاً الى نقل الاجماع على تقديمه على الديون عن جماعة ، و على الوصايا و الارث عن كشف اللثام و الروض و غيرهما .

(الثالث) كما يقدم الكفن الواجب على الديون و الوصايا و الارث كذلك يقدم القدر الواجب من سائر المؤن ايضاً عليها من السدر و الكافور و ماء الغسل و قيمة الارض للدفن فيها ، و ذلك للاجماع المصرح به على تقديمها كما في الخلاف و المدارك و ظاهر معقد الاجماع المنقول عن الاخرين ، و لعل هذا مع عدم وجدان الخلاف فيه و احتمال كون المراد من الكفن في النص هو الاعم منه و سائر مؤن التجهيز كما انه ليس ببعيد كاف في اثبات الحكم و لو لم يكن له شاهد من النصوص .

(الرابع) ما يصرف في التجهيز مما لا بد منه عادة - مما لا يجب شرعاً - مثل ما يأخذها الظالم لدفن الميت في الاراضي المباحة او المقابر الموقوفة لدفن المسلمين و كذا اجرة الحفار و الحمال في صورة الحاجة الى بذل المال لذلك فهل ذلك في حكم سائر مؤن التجهيز كالسدر و الكافور فيخرج من اصل المال ، او انه من قبيل الزائد من القدر الواجب (وجهان) من اطلاق المؤن في معاهد الاجتماعات ، و من

(١) رقص الجمل : ركض في المشى . رقص به الجمل : القاه بركضه .

انصرافه عنها ، و المختار عند صاحب الجواهر هو الاخير ، حيث يقول : فلعل الاقوى عدم اخذها من اصل التركة للاصل مع عدم الدليل ، و يحتمل ذلك تمسكاً باطلاق المؤنة فى معقد الاجماع و هو ضعيف لانصرافها الى غير ذلك (انتهى) و دعوى منع الانصراف كدعوى اصل الاطلاق فى معقد الاجماع غير مسموعة .

و ما يستدل به لاثبات كون تلك المؤن من اصل التركة من ان عدم اخذها من اصل المال يؤدى الى بقاء الميث بلا دفن حتى يتلاشى بدنه و هو مقطوع بخلافه ، مما لا يصح الاستناد اليه لامكان اخذ المؤن من بيت المال لوجوب صرفه فى مصالح المسلمين ، و مع عدمه يجب على المسلمين على الكفاية صرف المال فيها . فلعل الاحوط فى المسئلة صرف الكبار من الورثة من حصتهم لتلك المؤن اذا لم تكن هناك وصية تشملها و الا تصرف من الوصية ، و الله العالم .

مسئلة (٢٠) الاحوط الاقتصار فى القدر الواجب على ما هو اقل قيمة فلو اراد ما هو اغلى قيمة يحتاج الزائد الى امضاء الكبار فى حصتهم و كذا فى سائر المؤن فلو كان هناك مكان مباح لا يحتاج الى بذل مال او يحتاج الى قليل لا يجوز اختيار الارض التى مصرفها ازيد الا بامضائهم الا ان يكون ما هو الاقل قيمة او مصرفاً هتكملاً لحرمة الميث فحينئذ لا يبعد خروجه من اصل التركة و كذا بالنسبة الى مستحبات الكفن فلو فرضنا ان الاقتصار على اقل الواجب هتك لحرمة الميث يؤخذ المستحبات ايضاً من اصل التركة .

اعلم ان متعلق النذب فى الكفن اما يكون موجوداً مستقلاً منحازاً عما تعلق به الوجوب كالعمامة مثلاً فانها مستحبة فى قبال القطع الثلاث الواجبة ، و هذا ما تقدم حكمه فى المسئلة السابقة ، و اما يكون خصوصية من خصوصيات الكفن الواجب كاجادة الكفن و كون الازار برداً و نحوهما ، و هذا هو المراد فى هذه المسئلة ، و تأمل صاحب الجواهر (قده) فى احتياج التعيين الى امضاء الكبار من الورثة فى حصتهم بناء على كون اختيار التعيين مفوضاً الى الولي و كونه هو المخاطب به غاية الامر خطاباً نديباً نظير الخطاب باخراج الزكوة من مال الطفل فانه متعلق بالولي ، ثم احتمل ذلك فى القسم الاول من المستحب كالعمامة ايضاً على ذلك المبني .

و اورد عليه الشيخ الأكبر (قده) بقوله : و التأمل في القسم الثاني بناء على ان المندوب احد افراد القدر المشترك الواجب للولي المخاطب بالمباشرة اختياره ، مدفوع بان الكلام ليس في اختيار الولي بل هو في المتعلق بالتركة فاذا فرض ان المتعلق بها هو القدر المشترك فلا تسلط للولي على مزاحمة الوارث بعد بذل الوارث القدر المشترك .

(و اجاب عنه في مصباح الفقيه) بان تقدم حق الميت و احقيته بكفنه من الوارث يمنع الوارث عن مزاحمة الولي فيما يختاره ما لم يكن خارجاً عن المتعارف فان اطلاقات ادلة التكفين مع ما فيه من الاجزاء المستحبة فضلا عن واجباتها حاكمة بل واردة على ما دل على استحقاق الورثة و غيرهم .

(اقول) و ما افادوه قدس الله اسرارهم لا يخلو عن خفاء (و التحقيق) ان يقال لا اشكال في تعلق حق الميت بالقدر المشترك بين الافضل و غير الافضل كما لا اشكال في ان ثبوت حقه على الجامع بين الفردين يقتضى جواز اقتصار الوارث على دفع غير الافضل - لو لم يكن للولي اختيار تعيين الخصوصية كما لا اشكال ايضاً في ان للولي السلطنة على اخذ الجامع و لو في ضمن غير الافضل و انما الكلام في ان له السلطنة على تعيين الافضل حتى يمنع عن اقتصار الوارث على دفع غير الافضل ، و الحق عدم دلالة دليل على اختيار الولي في ذلك ، اما ما يدل على سلطنة الولي على الجامع فهو لا يدل على السلطنة على الازيد من صرف وجود الكفن و لا يثبت سلطنته على تعيين ذلك في الفرد الافضل و ما يدل على الامر بالفرد الافضل فهو لا يدل الاعلى رجحانه و لا يقتضى جواز تصرف الولي في تركة الميت في اختيار الافضل من دون اجازة الوارث ، فالمحكم حينئذ هو اختيار الوارث في تعيين الافضل .

(و منه يظهر) ان ما افاده في الجواهر من اجراء ما احتمله في القسم الثاني في القسم الاول ايضاً بناء على كون اختيار تعيين الفرد الافضل مفوضاً الى الولي مما لا تصح المساعدة عليه ، كما ان ما في مصباح الفقيه ايضاً من حكومة دليل التكفين على دليل استحقاق الوارث او غيره بل وروده مما لا يمكن الاستناد اليه و ذلك لعدم

دلالة دليل سلطنة الولي على الازيد من سلطنته على الجامع و لا دلالة دليل استحقاق الميت للكفن من تركته على الازيد من الجامع بين فرديه (فالحق) عدم الفرق في قسمي المندوب كليهما في انه مع عدم الوصية به يحتاج الى اجازة الوارث .

(و منه يطهر) الحكم في سائر المؤمن ايضاً ، فلو كان هناك مكان مباح لا يحتاج الى بذل مال او يحتاج الى مال قليل لا يجوز اختيار ما يحتاج الى بذل المال او بذل مال اكثر الا باجازة الوارث .

هذا اذا لم يكن فيما يختاره الوارث هتكا للميت ، و معه فالذي في المتن هو نفي البعد عن خروج الازيد من اصل التركة من غير احتياج الى اذن الورثة و كذا بالنسبة الى مستحبات الكفن ، و ما نفاه من البعد لا يخلو عن البعد حيث ان حرمة الهتك حينئذ لا توجب خروج الافضل من اصل التركة اذا امكن رفع الهتك بوجه اخر ، نعم على فرض انحصار رفعه ببذل الوارث يتعين عليه البذل لاجل كونه مقدمة لترك امر محرم لكن وجوب البذل حينئذ لا يوجب وجوبه مما ورثه من تركة الميت و لاحق الميت في تركته بالنسبة الى ما به يرتفع الهتك خصوصاً بالنسبة الى سهم الصغار منهم .

مسئلة (٢١) اذا كان تركة الميت متعلقاً لحق الغير مثل حق الغرماء في المفلس و حق الرهانة و حق الجناية ففي تقديمه او تقديم الكفن اشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط .

اعلم ان حق الغرماء و حق الرهانة مشتركان في تعلقهما بعين مال المديون و صيرورة العين مخرجاً للدين ، الا ان حق الغرماء يحدث من ناحية حكم الحاكم بحجر المديون عن تصرفه في ماله كيف يشاء ، فالعين ملك له لكنه ممنوع عن السلطنة ، و حق الرهانة يحدث من ناحية عقد الرهن بجعل العين وثيقة للدين (و يترتب على ذلك) اعتبار بقاء الدين في بقائهما و انه ببراءة زمة المديون عنه بادائه او بابراء الدائن او باى نحو حصلت البرائة عنه تسقط العين عن كونها متعلق الحق (و لازم ذلك) تقومه ببقاء ملك المديون للعين و عدم بقائه مع انتقال العين عنه بناقل اختياري بل اما يسقط

الحق على فرض صحة الانتقال او يمنع من الانتقال على فرض بقاءه .
و حق الجناية علقه خاصة تتحقق بين العبد الجانى و بين المجنى عليه او ورثته تتبع به حيثما ذهبت العين و لا تمنع عن زهابه ، الا انه فى الجناية العمدية يكون الاختيار للمجنى عليه او ورثته فله استرقاق الجانى و لو مع عدم رضا المولى ، و فى الجناية الخطأية يكون الخيار للمولى بين رد العبد الجانى الى المجنى عليه او اداء مال الجناية من مال اخر . (اذا تبين ذلك فنقول) اذا كانت تركة الميت متعلقا لحق الغير مثل حق الغرماء و حق الرهانة و حق الجناية فى العمدية والخطأية ففى تقديمه مطلقا او تقديم الكفن كذلك او التفصيل بين تلك الحقوق بتقديم حق الرهانة و حق الجناية و تقديم الكفن على حق الغرماء ، او تقديم حق الرهانة دون حق الغرماء و حق الجنابة بقسميه فيقدم الكفن عليهما ، او تقديم حق الجنابة مطلقا دون الباقيين ، او التفصيل بين قسمة حق الجنابة فيقدم فى العمدية على الكفن دون الخطأية (وجوه) .

قال فى الجواهر : و اطلاق النص و أفتوى و معاهد الاجماعات يقتضى تقديمه على حق المرتهن و المجنى عليه و غرماء المفلس بل لم اعرف فيه خلافاً بالنسبة الى الاخير بل فى الروض انه يقدم عليه قطعاً (انتهى) و الذى ينبغى ان يقال هو تقديم الكفن على حق الرهانة و حق الغرماء و ذلك لدلالة خبر السكونى و خبر زارة المتقدمين عليه (فى الاول) اول شىء يبدء به من المال الكفن ثم الدين ثم الميراث (و فى الثانى) فى السؤال عن رجل مات و عليه دين و خلف قدر ثمن كفنه قال عليه السلام يجعل ما ترك فى ثمن كفنه . و مقتضى تقديم الكفن على الدين انما هو تقديمه على ما يتبع الدين بطريق اولى لان حق المرتهن و حق الغرماء انما يتعلق بالعين فيما اذا وجب على المديون ايفاء دينه و بادلته تقديم الكفن على الدين يسقط وجوب ايفائه و باسقاطه يذهب حكم الحق الثابت فى العين فى مرحلة وجوب الوفاء ، و هذا معنى حكومة ادلة تقديم الكفن على الدين او ورودها على دليل حق الرهانة و حق الغرماء و لافرق بين الحقين فى هذه الجهة كما قد مناه ، فالفرق بينهما بتقديم حق الرهانة على الكفن دون حق الغرماء - كما عن الذكرى - غير وجيه .

(فان قلت) الحق المتعلق بالعين فى حق الرهانة و حق الغرماء يتبع الدين

نفسه ولو لم يجب ادائه، و مع تعذر الاداء لا يسقط الدين ولا يوجب برائة ذمة الميت، و حينئذ يقع التعارض بين اطلاق دليل البدئة بالكفن و بين ما دل على ثبوت الحق بالعموم من وجه و يتساقط الدليلان فيرجع الى اصالة بقاء الحق فيقدم على الكفن لحرمة التصرف فى حق الغير .

(قلت) اعتبار بقاء الدين فى الذمة مع عدم مال للميت يتوسل به الى اداء دينه سوى القدر الواجب من الكفن الذى يجب صرفه فى الكفن غير صحيح ، اذ لا معنى لضمان ما يمتنع رده، فالميت الذى لم يخلف ما يؤدى به دينه لا اعتبار لاشتغال ذمته، و ما ورد من اشتغاله بالدين و بحقوق الناس فهو بمعنى اخر من المؤاخذة و العقاب على ترك الابراء فى الدنيا مع امكانه، و قد فصلنا القول فى ذلك فى البحث عن الضمان فى كتاب البيع .

و لو سلم بقاء الدين فى ذمة الداين فالقول بتقديم حق الرهانة و حق الغرماء على الكفن غير صحيح لان معنى تقديمهما على الكفن هو صرف متعلقهما فى الدين ، و المفروض عدم جواز ذلك لوجوب صرف الدين فى الكفن ، و مع صرفه فيه كيف يقدم متعلق الحقين على الكفن .

و من ذلك يظهر بطلان ما قيل من انه عند تعارض دليل البدئة بالكفن وما دل على ثبوت الحق يرجع الى اصالة بقاء الحق فيقدم على الكفن ، و ذلك لان حديث التعارض ساقط مع حكومة دليل البدئة بالكفن بل وروده على دليل ثبوت الحق ان الحق انما هو فى مقام الاستيفاء بالدين المفروض عدمه بلزوم صرف ما تركه الميت فى كفنه ، و لو فرض التعارض لم يكن الرجوع الى اصالة بقاء الحق موجبا لتقديمه على الكفن بعد كون تقديمه عليه لصره فى الدين الممنوع عنه بوجوب صرفه فى الكفن (و الحاصل) ان تقديم الحق على الكفن انما هو بصرف متعلقه فى الدين و المفروض تقديم الكفن على الدين و معه فلا يبقى محل لادائه حتى يجعل متعلق الحق مخرجاً له ، هذا فى حق الرهانة و حق الغرماء .

و اما حق الجناية فبالنسبة الى العمدية منه فالاقوى تقديمه على الكفن لان

حق الاسترقاق فيه ثابت للمجنى عليه و ليس هو مما يتبع ديناً فى زمة الميت حتى يقال بتقديمه على متبوعه كما فى حقى الرهانة و الغرماة بل الثابت من اول الامر تعلق الحق برقبة الجانى بحيث ان للمجنى عليه اخراجه من ملك مولاة و ادخاله فى ملكه ، ومع تقدمه على الموت ليس مما يوجب تقديمه على الكفن لا ما يدل على تقديمه بنفسه و لا ما يدل على تقديمه على الدين الموجب لتقديمه عليه فمقتضى اطلاق دليله هو تقديمه على الكفن ، و مع الانماض عن الاطلاق فالمرجع هو اصاله بقاءه عند الشك فى بقاءه ، و هذا فى الجنائية العمدية ظاهر ، و الاقوى ذلك ايضاً فى الخطائية لان الحق فيها ايضاً متعلق برقبة الجانى غاية الامر ان للمولى فكه ، فالعبد فى الجنائيتين باق على ملك المولى و متعلق لحق المجنى عليه ، فاذا لم يكن دليل على تقديم الكفن فى الجنائية العمدية كان المرجع فيه اطلاق دليل الحق و مع عدم الاطلاق فباصاله بقاء الحق يكون الحكم فى الخطائية ايضاً كذلك اللهم الا ان يقال بظهور ما فى خبر السكونى من قوله اول شىء يبدء به من المال الكفن فى احقية الميت بما تركه بمقدار كفته من سائر الناس و لو كان لهم حق فيما تركه و لا يزاحمه شىء من حقوق غيره سواء كان الحق تابعاً للدين اولم يكن ، و تخصيص الدين بالذكر لكونه اظهر افراد الحقوق لكن دعواه لا تخلو عن المجازفة .

هذا كله فيما لو كانت الجنائية قبل الموت ، و لو تأخر عنه ففى الروض دعوى القطع بتقديم الكفن و حكى عن جامع المقاصد ايضاً ، و علل بسبق استحقاق الميت له ، و تأمل فيه فى مصباح الفقيه ، و عن البيان تعارض سبق الكفن بعينه و لحوق تعلق الجنائية (انتهى) .

و لا يخفى ان اللازم من البدئة بالكفن و تقدمه على الدين و الوصايا و الارث هو بقاء مقدار الكفن على ملك الميت و عدم تعلق حق الديان به و لا جواز صرفه فى الوصايا و لم ينتقل الى الورثة و ليس ملك الميت له بعد موته و صرفه فى كفته باعظم من ملكه له فى حال حيوته و صرفه فى ضرورياته من ملبسه و مطعمه و نحوهما ، و من المعلوم ان ملكه له فى حال الحيوة لا يمنع عن تعلق حق المجنى عليه به بل انما

يتعلق حقه بملكه فلا يجوز صرفه فيما يحتاج اليه ، و كذلك بقاء الملك للميت لا يمنع من تعلق حق المجنى عليه به ان اجنى بعد موته ، ومقتضى ذلك تقديم حق المجنى عليه على الكفن كتقديمه على ما يحتاج اليه في حال حيوته ، هذا ، و لكن الانصاف ان الحكم بتقديم حقه او تقديم الكفن لا يخلو من التأمل .

مسئلة (٢٢) اذا لم يكن للميت تركة بمقدار الكفن فالظاهر عدم وجوبه على المسلمين لان الواجب الكفائي هو التكفين لا اعطاء الكفن لكنه احوط فاذا كان هناك من سهم سبيل الله من الزكوة فالاحوط صرفه فيه و الاولى بل الاحوط ان يعطى لورثته حتى يكفنوه من هالهم اذا كان تكفين الغير لميتهم صعبا عليهم .

في هذه المسئلة امور (الاول) لا خلاف ظاهراً في عدم وجوب بذل الكفن على المسلمين و لا سائر مؤن التجهيز من السدر و الكافور و ماء الغسل و نحو ذلك - كما في المدارك و الذخيرة في الكفن بل عليه الاجماع كما عن اللوامع و الروض بل عن نهاية الاحكام - كما ارسله بعضهم اليه (و يدل عليه) مضافاً الى ذلك اصالة البرائة كما لا يجب كسوة الحى الا اذا توقف بقاء حيوته عليه .

(فان قلت) مقتضى اطلاقات وجوب التكفين وجوب مقدماته التى منها بذل الكفن فيما اذا انتهى ترك بذله الى دفن الميت عرياناً كما ان وجوب الغسل يقتضى وجوب تحصيل الماء له و لو بالشراء ، و الامر بغسل الثوب و البدن و غسل مواضع الوضوء و الغسل يوجب الامر بتحصيل الماء لها عند فقده و امكان تحصيله .

(قلت) اولا المنع عن وجود اطلاق دال على ايجاب الكفن بالوجوب المطلق بحيث يفهم منه وجوب تحصيل الكفن له عند فقده فان الدليل على وجوبه كما تقدم في اول فصل تكفين الميت هو الاجماع بل الضرورة و جملة من النصوص لكن الاجماع و الضرورة ليسا على وجوب بذله و لو بالوجوب المقدمى ، كيف و قد عرفت دعوى نفى الخلاف في عدم وجوبه ، و اما النصوص فغاية ما يستفاد منها هو وجوب لف الميت به على تقدير وجوده لا وجوب تحصيله عند عدمه .

(و ثانياً) انه لو سلم اطلاق كذلك لكنه بعد ملاحظة ادلة وجوب الكفن في

تركة الميت و ثبوت كفن المرثة على زوجها و ثبوته في المملوك على مولاه يظهر ان تلك المطلقات لا تفيد الازيد من وجوب ستر الميت في الكفن الذي من ماله او المبدول له لا وجوب ستره في مطلق الكفن بحيث يقتضى ذلك وجوب تحصيله بالمال، و الا لكان بذله واجباً على الجميع كفاية بالوجوب المقدمى و على الزوج و المالك بالوجوب العينى النفسى و هو بعيد ، فوجوبه على الزوج و المالك كاشف عن كون الوجوب المستفاد من تلك المطلقات هو عمل التكفين بالكفن على تقدير وجوده لا تحصيل الكفن عند عدمه .

(فان قلت) قضية اطلاق ادلة التكنفين على تقدير تسليمه هو وجوبه كفاية على الجميع ، و بعد ملاحظة ما ذكرت من ادلة كونه فى ماله او على الزوج والمولى فاللازم اخذه من ماله او الزوج و المالك ، و انه مع تعذر ذلك فالواجب بذله على الجميع كفاية كما يجب على الجميع نفس التكنفين اى لفه فى الكفن كفاية ، اذ لا منافاة بين ايجاب شىء مطلقاً على مكلف و ايجاب بعض مقدماته على مكلف اخر عينا، و نتيجة ذلك انه ان و فى ذلك المكلف الاخر بما هو تكليفه فهو ، و الا كان على كل مكلف بالفعل تحصيل مقدماته .

(قلت) ما ذكرت في عالم الثبوت ليس بممتنع لوقام عليه الدليل لكن المدعى ان تعيين مأخذ الكفن شرعاً مع غلبة امكان اخذه من ذلك المأخذ المعين حيث ان الغالب وجود ما يمكن تكفينه به من ماله يمنع من انعقاد الاطلاق فى ادلة التكنفين .

و اما ما فى مصباح الفقيه من حكومة ادلة ففى الضرر على تلك المطلقات ففيه المنع عن صدق الضرر على مثله مطلقاً و على تقدير صدقه فاللازم تخصيص قاعدة الضرر فى امثاله بمادل على وجوب شراء الماء للوضوء او الغسل و لو باضعاف قيمته - ما لم يكن اجحافاً - و فى خبر حسين بن طلحة : قلت ان وجد قدر وضوء بمائة ألف او بالف و كم بلغ ، قال عليه السلام ذلك على قدر جدته . و يمكن تعميم حكمه بكما توقف عليه اتيان واجب ما لم يكن اجحافاً عليه .

و حكى الشيخ الاكبر (قده) عن بعض مشايخه الاستدلال لوجوب تحصيل الكفن

باطلاق مثل ما ورد من ان الكفن فريضة للرجال ثلاثة اثواب (الحديث) ورده بانه مسوق لبيان مقدار الواجب من دون تعرض لمن يجب عليه .

(الامر الثانى) يجوز شراء الكفن من الزكوة سواء كان من سهم الفقراء و المساكين او من سهم سبيل الله بناء على كون المراد به كل خير ، و ذلك للمروى عن الكاظم عليه السلام ، و فيه : ما ترى فى رجل من اصحابنا يموت ولم يترك ما يكفن به ، اشترى له كفنه من الزكوة ؟ فقال عليه السلام اعط عياله من الزكوة قدر ما يجهزونه فيكونون هم الذين يجهزونه به قلت فان لم يكن له ولد ولا اجد من يقوم بامرهم فاجزه انا من الزكوة ، قال عليه السلام كان ابي يقول ان حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمة حيا فوار بدنه و عورته و جهزه و كفنه و حنطه و احتسب بذلك من الزكوة و شيع جنازته (الخبر) .

و دلالته على جواز التكفين من الزكوة واضحة ، و اطلاقه يعم ما اذا كانت من سهم الفقراء و المساكين او من سهم سبيل الله . و هل يجب صرف الزكوة فى شرائه او يستحب ، قولان ، المحكى عن المنتهى و جامع المقاصد و الذكرى و الروض هو الاول للامر به فى هذا الخبر (لكن الانصاف) منع استفادة الوجوب منه ، لجهات (منها) كونه وارداً فى مقام توهم المحظر (و منها) استدلاله عليه السلام بقول ابيه عليه السلام الظاهر هو اى قول ابيه فى الاستحباب (و منها) تشبيهه بدن الميت ببدن الحى فى الحرمة مع انه لا يجب اكساء الحى العارى من الزكوة بل يتخير بينه و بين صرف الزكوة فى مصرف اخر (و منها) سوق الامر بالموارة و التكفين و التحنيط من الزكوة مساق امره بتشيع جنازته .

و لعل الاقوى حينئذ القول بالاستحباب ، و الاحوط صرف سهم سبيل الله فى ذلك لا سهم الفقراء و المساكين و ذلك لانصراف اطلاق دليل مصارف الزكوة الى الصرف فى الاحياء منهم كما هو مقتضى حكمة ايجاب الزكوة بخلاف سهم سبيل الله بناء على ارادة كل خير منه .

(الامر الثالث) الاحوط اعطاء الزكوة حتى يكفونوه و ذلك للخبر المتقدم

الذى فيه: اعط عياله من الزكوة قدر ما يجهزونه فيكونون هم الذين يجهزونه، و هل ذلك على نحو الوجوب او الاستحباب ، احتمالان ، من ظاهر الامر المقضى للوجوب ، و من ظهوره فى كون الحكمة فى ذلك رفع المهانة عنهم فيكون المقصود بذلك جبر قلوبهم لئلا يدخل عليهم من تكفين الاجنبى لميتهم حزاة (و كيف كان) فليس من الفقهاء من يقول بوجوبه .

(الامر الرابع) يجب بذل الكفن عند عدمه من بيت المال - لو امكن بذله منه - لان المراد من بيت المال كما صرح به فى جامع المقاصد الاموال المستفاد من خراج الارضين المفتوحة عنوة و سهم سبيل الله من الزكوة و هى المعدة لمصالح المسلمين و هذا من اهمها اذا لم يزاحمه الا هم منه او ما يساويه .

(الامر الخامس) يستحب بذل الكفن للميت المؤمن، فعن كشف اللثام الاجماع على استحبابه و يدل عليه صحيح سعد بن طريف عن الباقر عليه السلام ، و فيه : من كفن مؤمنا كمن ضمن كسوته الى يوم القيمة ، و ما فى المروى عن الكاظم عليه السلام المتقدم فى الامر السابق من ان حرمة المؤمن ميتا كحرمة حيا ، الذى استظهرنا منه الاستحباب ، و ظهورهما فى الندب مضافاً الى الاجماع عن كشف اللثام يؤيد الحكم بعدم الوجوب ، و ظاهر بعض الاصحاب اختصاص الاستحباب بما اذا لم يوجد الكفن للميت فى تركته او ما بحكم التركة ، و فى المروى عن الباقر عليه السلام اشعار اليه حيث ان ضمان كسوته الى يوم القيمة يصدق فيما كان لو لا بذله لكان عارياً ، لكن الانصاف عدم بلوغ الاشعار المذكور الى حد يمكن ان يقال له باختصاص الاستحباب بما ذكر ، فالاقوى العموم و ان كان فى فاقد الكفن آكد . و الله العالم .

مسئلة (٢٣) تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطية رأسه و وجهه فليس حالهما حال الطيب فى حرمة تقريبه الى الميت المحرم .

و قد مر الكلام فى هذه المسئلة فى الامر الثالث فى طى المسئلة التاسعة فى فصل كيفية التغميل مستوفى فراجع .

فصل

(فى مستحبات الكفن)

وهى امور (احدها) العمامة للرجل و يكفى فيها المسمى طولاً و عرضاً والاولى ان تكون بمقدار يدار على رأسه و يجعل طرفها تحت حنكه على صدره ، الايمن على الايسر و الايسر على الايمن من الصدر .

فى هذا المتن امور (الاول) ظاهر الاصحاب الاتفاق على استحباب زيادة العمامة فى كفن الرجل ، قال فى الحدائق : و الحكمان - يعنى العمامة للرجل و تحنكه - مجمع عليهما و الاخبار بها كثيرة (انتهى) و لاحد لها طولاً و لا عرضاً الا ما يصدق به العمامة عرفاً على ما صرح به الاصحاب .

(الامر الثانى) المعروف فى كيفية العمامة (بل قيل لا خلاف فيها ظاهراً بل ادعى عليها الاجماع) ما ذكره فى الشرايع من انه يعمم بها رأس الميت لفاً و يخرج طرفها من تحت حنكه و يلتقيان على صدره .

و فى خبر يونس : ثم يعمم ، يؤخذ وسط العمامة فتثنى على رأسه بالتدوير ثم يلتقى فضل الشق الايمن على الايسر و الايسر على الايمن ثم يمد على صدره (وفى خبر عثمان بن النواء) عن الصادق عليه السلام : و اذا عممته فلا تعمه عمه الاعرابى ، قلت كيف اصنع ، قال خذ العمامة من وسطها و انشرها على رأسه ثم ردها الى خلفه و اطرح طرفيها على صدره ، و فى بعض النسخ على ظهره (و فى حسنة حمران بن اعين) : ثم خذوا عمامة و انشروها مثنية على رأسه و اطرح طرفيها من خلفه و ابرز جبهته (وفى صحيحة ابن ابي عمير) فى العمامة للميت ، قال عليه السلام حنكه ، و فى صحيحة

عثمان بن النواء الكوفى : عده الشيخ فى رجاله من اصحاب الصادق عليه السلام .
و ظاهره كونه امامياً و لكن حاله مجهول (رجال الممقانى رحمه الله) .

عبدالله : و عمامة تعصب بها رأسه و ترد فضلها على رجليه - على نسخة التهذيب - ويرد فضله على وجهه (على نسخة الكافي) و في موثقة عمار : و ليكن طرف العمامة متديلاً على جانبه الايسر قدر شبر يرمى بها على وجهه ، و في رواية معوية بن وهب : و عمامة يعم بها و يلتقى فضلها على صدره ، و في الفقه الرضوي : ثم تعممه و تحنكه فتثنى على رأسه بالتدوير و تلقى فضل الشق الايمن على الايسر و الايسر على الايمن ثم تمد على صدره ثم تلف بالعمامة و اياك ان تعممه عمة الاعرابي و تلقى طرفي العمامة على صدره و فسر عمة الاعرابي بما لا تشمل على التحنيك ، قال في المبسوط : عمة الاعرابي بغير حنك .

هذه جملة من الاخبار المتعرضة لكيفية العمامة و اشملها - على ما عليه الاصحاب و لا خلاف فيها ظاهراً و ادعى عليها الاجماع - ما في خبر يونس و الفقه الرضوي ، و الكلام في كيفيتها يقع في مقامين (الاول) في ان المستحب من العمامة بالكيفية المخصصة ، او انها ، مستحبة مطلقاً ، و اشتمالها على الكيفية من باب المستحب في المستحب ، و فيه احتمالان ، الظاهر ممن عبر بانه يعتبر ان تكون العمامة في الطول بما تؤدي الهيئة المطلوبة منها هو الاول ، و لكن الحق هو الاخير لدلالة الاخبار المطلقة على استحباب العمامة مطلقاً و دلالة تلك الاخبار على الكيفية المخصصة ، و قد تقرر في الاصول صحة ابقاء المطلق في المستحبات على اطلاقه و حمل المقيد على كونه من باب المستحب في المستحب فلا حاجة فيه الى حمل المطلق على المقيد ، و لعل هذا هو مختار المصنف (قده) ايضاً حيث عبر بكلمة (الاولى) .

(الثاني) في الجمع بين تلك الاخبار المشتملة على خصوصيات العمامة و لا يخفى ان الحكم فيها ايضاً هو الحكم باستحباب كل واحدة من تلك الكيفيات المستفادة منها ، الا ان عدم الخلاف بين الفقهاء في الكيفية المعهودة بين الناس و دعوى الاجماع على ما حكيناه من الشرايع من الكيفية يمنع من الالتزام بالاخذ بظواهر تلك الاخبار خصوصاً على اختلاف النسخة في بعضها ، فالاولى عدم التعدي عما في المتن ، والله الهادي .

(الامر الثالث) قد تقدم في الاول الفصل المعقود في تكفين الميت ان القطعات الواجبة في الكفن هي ثلاثة و ان العمامة ليست واجبة ، و هذا مما لا اشكال فيه ، انما الكلام في انها هل تعد من الكفن المندوب ، او انها خارجة من اجزاء الكفن رأساً ففيه قولان ، المحكى عن الذكري و جامع المقاصد و الروضة في كتاب الحدود هو الاول للاخبار الدالة على انها منه كصحيح ابن سنان : ثم الكفن قميص غير مزرور و لا مكفوف و عمامة يعصب بها رأسه ، و خبر معوية بن وهب : يكفن الميت في خمسة (الى ان قال) و عمامة يعمم بها ، و خبر يونس بن يعقوب ، و فيه : ان اياه اوصاه فقال اشترلي برداً واحداً و عمامة و اجدهما فان الموتى يتباهون باكفانهم .

و المصرح به عن غير واحد من الاصحاب هو الاخير بل حكاه في كشف اللثام عن المعظم ، و عن كشف الالتباس نسبتته الى الاصحاب للاخبار الكثيرة النافية كونها من الكفن المعلل في بعضها بان ما يعد من الكفن هو ما يلف به الجسد ، (ففي صحيح زرارة) عن الباقر عليه السلام ، قال قلت لابي جعفر عليه السلام العمامة للميت من الكفن هي ، قال عليه السلام لا انما الكفن المفروض ثلاثة اثواب او ثوب تام لاقل منه يوارى منه جسده كله (الحديث) و صحيح ابن سنان ، و فيه : العمامة و الخرقة لا بد منهما و ليستا من الكفن ، و خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام ، و فيه : و عمامته بعمامة و ليس تعد العمامة من الكفن انما يعد ما يلف به على الجسد ، و غير ذلك من الاخبار ، مضافاً الى ما يشعر به اخبار تكفين النبي صلى الله عليه و آله بثلاثة اثواب مع نفى الريب في انه صلى الله عليه و آله عمم ايضاً فيستفاد منه نفى كون العمامة من الكفن ، فلا بد من الجمع بين هذه الاخبار و بين الاخبار الدالة على كونها من الكفن بحمل ما دل على انها منه على نوع من المجاز ، و لا يخفى ما في الحمل من البعد ، و الاقرب هو القول الاول بحمل الاخبار النافية على نفى كونها من الكفن الواجب و حمل ما دل على انها منه على كونها من الكفن المستحب ، و هذا الحمل ايضاً لا يخلو من البعد و ان كان اولى من الجمع الاول (و كيف كان) فلا اشكال في استحباب العمامة للميت و ان لم يثبت كونها من الكفن .

انما الكلام في ثمره كونها منه ، و قد قيل فيها بوجوه (منها) انه بناء على

كونها من الكفن يقطع سارقها من القبر لكون القبر حرزاً للكفن كما اختاره الشهيد الثاني (قده) في الروضة ، و بناء على عدم كونها منه لا يقطع السارق لان القبر حرز للكفن لا لما هو خارج عنه ، و قد اختاره العلامة (قده) استناداً الى ما ورد في بعض الاخبار من ان العمامة ليست من الكفن .

(و لا يخفى ما فيه) لعدم اختصاص كون القبر حرزاً بما يسمى بالكفن و عدم اختصاص القطع بخصوص سارق الكفن بل العبرة بالسرقة من الموتى كما في المروى عن علي عليه السلام: يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق الاحياء ، و في صحيح حفص عن الصادق عليه السلام حد النباش حد السارق ، و لا يخفى انه يصدق على سارقها من القبر انه سارق الموتى و النباش كما لا ينبغي الاشكال في كون القبر حرزاً لها ولو كانت خارجة من الكفن ، فهذه الثمرة ليست بشيء .

(و منها) انه بناء على كونه من الكفن يشترط فيها ما يشترط فيه ، و هذه الثمرة و ان كان ذكرها صاحب الجواهر (قده) لكنها ليست عملية لانه على تقدير كونها من الكفن فاذا لم تكن مشتملة على ما يشترط في الكفن لم يترتب عليه شيء الا انتفاء ذاك الجزء المستحب فيكون كالميت الذي لم يعمم .

(منها) دخولها في الوصية بالكفن المندوب او نذره بناء على كونها منه ، و عدمه مع عدمه ، و هذه الثمرة ايضا لا تصح ، لكون المناط في الوصية والنذر هو نظر الموصى و الناذر ، فمع قصده ما يصدق عليه الكفن يتبع صدق الكفن عليها عرفاً كما انه ليس ببعيد ، نعم لو اوصى او نذر ما يعده الشارع كفناً كان لدخولها في الكفن حينئذ ثمرة و ان لم يكن للكفن حقيقته شرعية .

الثاني المقنعة للامراة بدل العمامة و يكفى فيها ايضا المسمى .

المذكور في غير واحد من الكتب كالشرايع و الارشاد و نحوهما استحباب القناع للمرئة عوض العمامة للرجل ، و قال في الجواهر - بعد تفسيره القناع بالخمار - بلا خلاف اجد بين المتأخرين بل نسبه غير واحد الى الاصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه (انتهى) و لعل التعبير بالخمار اصب ، للتعبير به في النص ، ففي صحيح ابن

مسلم عن الباقر عليه السلام : يكفن الرجل في ثلاثة اثواب ، و المرثة اذا كانت عظيمة في خمسة : درع و منطوق و خمار و لفاقتين (و خبر عبدالرحمن) قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام في كم تكفن المرثة ، قال عليه السلام في خمسة اثواب احدها الخمار ، وان كان المآل واحداً و لذا صح تفسير القناع بالخمار ، و في مجمع البحرين : الخمار هي المقنعة سميت بذلك لان الرأس يخمر بها اى يغطى و كل شىء غطيته فقد خمرته ، و قال في مادة - ق ن ع - المقنعة بالكسر ما تقنع به المرثة رأسها قال الجوهري و القناع اوسع من المقنعة (انتهى) .

(و كيف كان) فيكفى فيها ايضاً المسمى لعدم تحديدها بعد فيرجع في حدها الى العرف كالعمامة ، و في الحاق الخنثى المشكل بالمرثة او بالرجل احتمالان المحكى عن الفخر في شرح الارشاد هو الاول معللا بكون حكم الخنثى في حال الحيوة هو الاستتار بالخمار و ان جسدها عورة و في الاحرام تكون بحكم النساء .

(ولا يخفى ما فيه) لان الحاقها بالنساء في حال حيوتها في بعض الاحكام لا يقتضى الحاقها باحكامهن بعد الموت وليس المنطوق في جعل الخمار لميت النساء هو رعاية استتارها حتى يقال بالحاق الخنثى بها مع انه لو كان كذلك لم يوجب الالحاق لان كون الخنثى مثلها في التستر في حال الحيوة لا يوجب الحاقها بهن في وظيفة الخمار لها بعد الموت لكونها مستورة باللفافة من غير حاجة في سترها الى الخمار .

(و قد يقال) باقتضاء الاصل للاخير و لم يظهر لى وجه في تقريبه و لا مسرح لاصالة عدم كونها مرثة لعدم الحالة السابقة له بالعدم النعتى و عدم صحة اجراء الاصل في عدم الازلى لاثبات عدم النعتى لا ببناء صحته على الاصل المثبت مع انه معارض باصالة عدم كونه رجلا ان لا يخلو عنهما بناء على عدم كونه طبيعة ثالثة ، و استصحاب عدم جعل وظيفة المرثة لها ايضا معارض باستصحاب عدم جعل وظيفة الرجل له بعد العلم بعدم خلوها عن احدى الوظيفتين (و في الجواهر) و لعل الاحتياط في تحصيل المستحب يقضى بالعمامة و القناع ، و اورد عليه في مصباح الفقيه بان الاحتياط انما هو بتر كهما معاً و اما الجمع فيه ارتكاب الحرام المعلوم ان استصحابنا حرمة العمامة للنساء و

القناع للرجال بعد موتهما كما لا يخلو من وجه فالأظهر ترك الجمع و الاحوط ترك الجميع (انتهى) و فيما ذكره منع لعدم حرمة العمامة للنساء و القناع للرجال حتى يستصحب بعد موتهما بمعنى مجرد دلف المرئة العمامة على رأسها او تقنع الرجل بالقناع ، و انما المحرم خروج الرجال بزى النساء و خروج النساء بزى الرجال ، و مع تسليم حرمتها عليهما فى حال الحيوة فلا محل لاستصحابهما بعد موتهما لانقطاع ذلك التكليف بموتهما قطعاً حيث ان المكلف فيه كان هو الرجل والمرئة نفسيهما وهذا التكليف الثابت بعد الموت متعلق بالاحياء والميت محل له فلان مانع للقول بكون الاحتياط فى الجمع ، و العلم بعدم مشروعية احدهما من العمامة و القناع لا ينافى الاتيان بكليهما برجاء المطلوبة حيث ان الاحتياط انما هو الاتيان برجاء المطلوبة و هو يضاف مع التشريع المحرم ، و الله العالم .

الثالث نفاة لثديها يشد ان بها الى ظهرها .

و قد نقل هذا الامر عن كتب كثيرة فى الجواهر ثم قال لا اجد فيه خلافاً منهم (انتهى) و يدل عليه ما فى الكافى عن سهل بن زياد عن بعض اصحابه رفعه قال سئلته كيف يكفن المرئة قال كما يكفن الرجل غير انا نشد على ثديها خرقة تضم الثدي الى الصدر و تشد على ظهرها ، و لا يضره كونه مرفوعاً مضمراً بعد كونه فى الكافى و مما تلقاه الاصحاب بالقبول فيكون حجة لاجل الوثوق بصدوره من جهة استنادهم اليه ، و لا يحتاج فى جبره بالتمسك بدليل التسامح لكى يورد عليه بما فى الرياض من عدم جواز المسامحة فى مثله لاستلزامه تضييع المال المحترم ، و لا يحتاج الى الجواب عنه بما فى الجواهر اولا بعدم انحصار فوائد المال فى الاغراض الاخروية بل يكتفى فى رفع التضييع بمثل ارادة عدم بدو حجم الثدين ، و ثانياً بمنع صدق التضييع فيما اذا كان بذل المال بداعى احتمال ترتب نفع اخروى اذ اكان احتمالاً معتدلاً به ناشياً من شهرة بين الاصحاب و ورود خبر فى الباب (و بالجملة) فهذا الحكم مما لا ينبغى الاشكال فيه اصلاً .

الرابع خرقة يعصب بها وسطه رجالا كان او امرئة .

و لم ار من تعرض لهذه زيادة على ما يذكر في الخامس مما تسمى بالخامسة لكن يمكن ان يستدل لاستحبابها زيادة عن الخامسة بخبر ابن وهب المروى في الكافي و التهذيب عن الصادق عليه السلام ، قال عليه السلام يكفن الميت في خمسة اثواب قميص لا يزر عليه و ازار و خرقة يعصب بها وسطه و برد يلف فيه و عمامة يعمم بها و يلقي فضلها عن صدره ، و هذا كما ترى يدل على تعصيب وسط الميت بالخرقة لا لشدة الفخذين و الايين بها على ما هو معتبر في الخامسة ، و لعل المصنف (قده) تبع الرواية في ذكر هذه في مقابل الخامسة كما يشهد به تعبيره (قده) باللفظ المذكور في الخبر ، و هو حسن ، و اطلاقه يقتضى تعميم الحكم بالنسبة الى المرثة ، و لا ينافيه اختصاص العمامة في الخبر بالرجل لثبوت الاختصاص فيها بالدليل - كما تقدم - و لم يظهر لى ترك تعرض الاصحاب لها مع قيام الدليل عليها .

الخامس خرقة اخرى للفخذين تلف عليهما و الاولى ان يكون طولها ثلاثة اذرع و نصفها و عرضها شبراً و ازيد تشد من الحقوين ثم تلف على فخذيه لفا شديداً على وجه لا يظهر منهما شىء الى الركبتين ثم يخرج رأسها من تحت رجليه الى جانب الايمن .

فى هذا المتن امور (الاول) المعروف استحباب خرقة زائدة يلف بها فخذى الميت و هى المعروف فى السنة الفقهاء بالخامسة و يقال عنه بالفارسية (ران پيج) و وجه التعبير عنها بالخامسة اما لكونها القطعة الخامسة من قطع الكفن المشتركة بين الرجال و النساء و اما لانها مع الحبرة الزائدة على الثلاثة الواجبة تكون خامسة و فى طهارة الشيخ الاكبر (قده) انها الخامسة للاربعة و هى الاثواب الثلاثة مع العمامة على قول العماني و من تبعه او مع الحبرة على قول من لم يستحب ما عدى الحبرة (و كيف كان) ففي الجواهر ان على استحبابها الاجماع محصلا و منقولاً مستفيضاً و الاخبار بها متظافرة لكن بعضها مشتمل على الامر الظاهر فى الوجوب كما فى خبر الكاهلى ومرسل يونس - على ما يأتى - بل فى بعضها انها مما لا بد منها كما فى خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ان العمامة و الخرقة لا بد منهما و ليستا من الكفن ، الا انه يجب صرف ذلك الى ارادة الاستحباب للنص به فى بعض اخر كما فى صحيح ابن سنان ايضاً

ان الخرقه لا تعد شيئاً انما تصنع لتضم ما هناك ، و ما يصنع من القطن افضل منها ، و خبر حمران بن اعين ، و فيه فى الجواب عن السؤال عن الكفن قال عليه السلام يؤخذ خرقه فيشد بها سفله و يضم فخذييه بها ليضم ما هناك و ما يصنع من القطن افضل ثم يكفن بقميص و لفافه و برد يجمع فيه الكفن .

(الامر الثانى) المصرح به فى صحيح ابن سنان و خبر عمار مغائرة الخرقه مع المئزر ، ففى الاول قال قلت للصادق عليه السلام كيف اصنع بالكفن ، قال خذ خرقه تشد على مقعدته و رجليه ، قلت فالازار ، قال انها لا تعد شيئاً انما تصنع لتضم ما هناك (الحديث) و المراد من الازار هو المئزر ، و ضمير - انها - فى قوله انها لا تعد شيئاً ترجع الى الخرقه ، و الظاهر انه عليه السلام لما امر بالخرقه توهم السائل انها تغنى عن الازار - اى المئزر - لحصول ستر العورة بها فاجابه عليه السلام بانها لا تعد من اجزاء الكفن و انما تصنع لهذه الفائدة و ان الازار من اجزاء الكفن الواجب مما لا بد منه فلا تغنى هذه عنها ، فانظر الى ما فيه من التصريح بالمغائرة .

و فى الثانى : ثم تبدء فتبسط اللفافة طولاً ثم تذر عليها من الذريرة ثم الازار طولاً حتى يغطى الصدر و الرجلين ثم الخرقه عرضها قدر شبر و نصف ثم القميص تشد الخرقه على القميص بحيال العورة والفرج حتى لا يظهر منه شىء . و هذا فى الدلالة على المغائرة بين الخرقه و المئزر اصرح حيث صرح فيه بكون الازار هو ما به يغطى الصدر و الرجلين و انه غير اللفافة اعنى ما يلف به بدن الميت و يشتمل على جميع بدنه و هى التى يقال بالفارسية (سرتاسرى)

و ما فى الخبرين من المغائرة هو المتفق عليه بين الفقهاء ، الا ان الظاهر من الصدوق فى الفقيه هو الاتحاد حيث يقول: و قبل ان يلبسه قميصه يأخذ شيئاً من القطن و ينثر عليه ذريرة و يحشوبه دبره و يجعل من القطن شيئاً على قبله و يضم رجليه جميعاً و يشد فخذييه الى وركه بالمئزر شداً جيداً لئلا يخرج شىء (انتهى) و يمكن ان يكون مراده بالمئزر هو الخرقه المغائرة مع المئزر الذى هو من الاجزاء الواجبة للكفن و لكنه خلاف الظاهر من عبارته ، و كيف كان فلا اشكال فى المغائرة .

(الامر الثالث) لا فرق في استحباب هذه الخرقه بين الرجل و المرثه لاصالة اشتراكهما في الاحكام الا ما ثبت بالدليل اختصاصه باحدهما ، و لاتحادهما في الملاك و هو التحفظ عما يخرج من الميت ، و لخبر سعد بن زياد المرسل المرفوع الدال على اتحادهما في الكفن الا انها تزداد لفافة لثديها ، و فيه قال سألته كيف تكفن المرثه ، فقال كما يكفن الرجل غير انه يشد على ثديها خرقه تضم الثدي الى الصدر و تشد الى ظهرها .

(الامر الرابع) الظاهر حصول الوظيفة باللف بالخرقة مطلقا على وجه يحصل به المطلوب اعنى التحفظ من خروج شئىء و لكن فى خبر عمار تحديد طولها بثلاثة اذرع و نصف و عرضها بشبر و نصف ، و فيه بعد نكر الازار ، ثم الخرقه عرضها قدر شبر و نصف - الى ان قال - التكفين ان تبدء بالقميص ثم بالخرقة فوق القميص على اليه و فخذيته و عورته و يجعل طول الخرقه ثلاثة اذرع و نصف و عرضها شبر و نصف ، و فى مرسل يونس تحديد عرضها بشبر من دون تقدير الطول بل وصفها بالخرقة الطويلة ، و فيه : و خذ خرقه طويلة عرضها شبر (الحديث) و طريق الجمع بين الخبرين هو حمل التحديد على التقريب ، و مقتضاه الاجزاء فى الاقل و الازيد طولاً و عرضاً مع امكان القول برجحان اصل الخرقه كيفما اتفقت و افضلية ما ذكر من التحديد فى خبر يونس و افضل منه ما ذكر فى خبر عمار ، و الله العالم .

(الامر الخامس) اختلفت الاخبار فى كيفية لف الخرقه فبعضها خال عن التعرض لكيفيتها كخبر عمار الذى فيه ان تبدء بالقميص ثم بالخرقة فوق القميص على اليه و فخذيته و عورته ، و خبر حمران الذى فيه يؤخذ خرقه فيشد سفله و يضم فخذيته بها ليضم ما هناك ، و خبر ابن سنان الذى فيه : الميت يكفن فى ثلاثة اثواب سوى العمامة و الخرقه يشد بها و ركيه كيلا يبدو منه شئىء .

و بعضها متعرض لها مع الاختلاف بينها ، ففى خبر يونس : تشد من حقويه و ضم فخذيته ضمماً شديداً و لفها فى فخذيته (١) ثم اخرج رأسها من تحت رجليه الى الجانب (١) و الظاهر ان - فى - فى قوله فى فخذيته بمعنى على (جواهر)

الايمن و اغرزها فى الموضع الذى لففت فيه الخرقه و تكون الخرقه طويله تلف فخذييه من حقويه الى ركبتيه لفاً شديداً ، و فى خبر الكاهلى : ثم ازره (١) بالخرقه و يكون تحتها القطن تذفره به ازفاراً قطناً كثيراً ثم تشد فخذييه على القطن بالخرقه شداً شديداً حتى لا يخاف ان يظهر شىء .

و قد اشرنا فى الحاشية الى اختلاف نسخ الخبر فعلى تقدير كون المروى تذفره به ازفاراً بالذال المعجمة و الغاء فالخبر متعرض لاصل اللف - و هو الشديد منه لان الذفر هو الجمع الشديد - و لا تعرض فيه لكيفيته، وعلى تقدير تشفره ائفاراً فلا بدان يشد احد طرفى الخرقه فى وسط الميتم اما بان يشق رأسها و يربط احد طرفيها بوسطه او يربط رأسها بخيط و نحوه و يشد الخيط على وسطه ثم تدخل الخرقه بين فخذييه و يضم بها عورته ضمماً شديداً و يخرجها من تحت الشداد الذى على وسطه ثم يلف حقويه (٢) و فخذييه بما بقى لفاً شديداً فاذا انتهت فادخل طرفها تحت الجزء الذى انتهت عنده .

هذا ما يستفاد فى كيفية لف الخرقه من الاخبار، و قد اختلف التعبير عن الكيفية فى عبارات الفقهاء ، ففى الشرايع انه يشد طرفاها على حقويه و يلف بما استرسل منها فخذاه لفاً شديداً ، و لا يخفى انه لا يطابق مع شىء مما فى اخبار الباب مع ما فى تصور ما ذكره من الصعوبة و انه كيف يمكن شد طرفى الخرقه على الحقوين ثم اللف بما استرسل منها، و فى المعتبر: و خرقة لشد فخذييه لفاً شديداً ثم يخرج طرفها من تحت رجليه الى الجانب الايمن و يعمزه فى الموضع الذى شداها فيه ، و هذه الكيفية ايضا مما لا يوافق مع شىء من هذه الاخبار و لا مع كلمات الاعلام ، و ذكر الشهيد الثانى فى الروض فى كفييتها بما يطابق مع ما يستفاد من خبر الكاهلى بناء على نسخة الاثفار

(١) الزر بتقديم المعجمة الجمع الشديد و الشد ، و فى بعض النسخ : اذفره و كانه بمعناه ، و الاذفار كانه لغة فى الاثفار بالثاء المثله و هو الشد بالثفر (وافى) و الثفر للدابة معروف و الجمع ائفار مثل سبب و اسباب و هو الذى يجعل تحت ذنبها (مجمع البحرين) و يقال بالفارسية (پاردم) و ان چرمى باشد پهن كه برپس پالان دوزند و بعضى گویند كه چرمى باشد كه بر پس زین اسب بندند و بز زیر دم اسب اندازند (برهان قاطع)
(٢) الحقو بفتح المهملة و سكون القاف موضع شد الازار و هو الخاصرة (مجمع البحرين)

كما ذكرناه و تبعه سبطه في المدارك ، و هو حسن بناء على تلك النسخة الا ان الكلام فيها بل الانصاف ان الخبر مجمل من هذه الجهة ، فالحق ان يقال بكفاية الشد كفيما اتفق و كفاية احدى الكيفيات و ذلك للمطلقات من الاخبار المتقدمة المؤيدة بما صرح في بعضها من ان الغرض من الخرقه ان لا يبدو ما هناك ، و مع الغض عن ذلك فالعمل بما في خبر يونس لا يخلو عن وجه .

السادس لفاقة اخرى فوق اللفاقة الواجبة و الاولى كونها برداً يمانياً ، بل يستحب لفاقة ثالثة خصوصاً في الامراة .

في هذا المتن امور (الاول) المشهور استحباب لفاقة اخرى فون اللفاقة الواجبة كما نسب استحبابها الى علمائنا في المحكى عن المعتمر و التذكرة ، و الى جميع علمائنا في جامع المقاصد و ادعى عليه الاجماع في صريح الخلاف و الغنية ، خلافاً لصاحب المدارك و جماعه ممن تأخر عنه اخرهم صاحب الرياض قدس الله اسرارهم حيث انهم نفوا استحباب الزائد و حكوه عن العماني و الحلبي ايضاً (والاقوى هو الاول) لاستناده في السنة اساطين الفقه الى علمائنا او الى جميعهم و ادعاء الاجماع عليه حيث انه يكفي في اثبات مثله من الحكم المستحب بدليل التسامح (و الاشكال عليه) بالمنع عنه بعد كون الاستحباب حكماً شرعياً لا بد من احرازه بقيام الدليل عليه و المفروض عدمه لعدم تمامية دليлите و الا لكان كافياً في اثبات الوجوب ايضاً (ساقط) لما ثبت في محله من ان المستحب يثبت بالادلة الدالة على مؤدى التسامح و ان الخبر الضعيف مثلاً مما يكون محققاً لموضوع تلك الادلة و هو البلوغ ، فبه يدخل المورد في موضوع من بلغه ثواب على عمل (الخ) و بادلة التسامح يثبت استحباب ما بلغ فيه الثواب و من المعلوم تحقق البلوغ بقتوى فقيه واحد فضلا عن علمائنا او جميعهم او دعوى الاجماع عليه ، فهذا الاشكال من الوهن بمكان كالاشكال المحكى عن الرياض من المنع عن الاستناد الى قاعدة التسامح في المقام لمنافاتها مع حرمة اضاعه المال مع عدم مقاومة الاستحباب مع الحرام ، لما فيه من انه بعد الحكم بالاستحباب و ترتب الثواب عليه ولو لقاعدة التسامح يخرج المورد عن موضوع الاضاعه و الا لكان كل مستحب مالى اضاعه للمال و هو كما ترى (و بالجملة) فلا ينبغي التأمل في كفاية عمل الاصحاب

و اجماعاتهم فى اثبات الحكم المذكور .

مضافاً الى امكان استفادته من النصوص ايضاً فانه يدل عليه غير واحد من الاخبار كخبر يونس بن يعقوب عن الكاظم عليه السلام قال سمعته يقول انى كفتت ابى فى ثوبين شطويين (١) كان يحرم فيهما و قميص من قمصه و عمامة كانت لعلى بن الحسين عليهما السلام و برد اشتريته باربعين ديناراً لو كان اليوم يساوى اربعمأة دينار ، و دلالة على زيادة البرد على الاقطاع الواجبة فى الكفن واضحة حيث انه يكون رابعاً للثوبين الشطويين و القميص و اما العمامة فهى ليست من اقطاع الكفن و ان كانت مستحبة كما تقدم .

(و صحيح ابن سنان) عن الصادق عليه السلام : البرد لا يلف به و لكن يطرح عليه طرْحاً فاذا ادخل القبر وضع تحت خده و تحت جبينه ، و تقريب الاستدلال به انه لو كان البرد من الاثواب الثلاثة و جب لفه على الميت بل لعل فيه دلالة على استحباب عدم لفه به لكنه يدفع بقرينة غيره من النصوص و الفتاوى المصرحة باستحباب لف البرد بالميت ، و يمكن حمله على ارادة ثوب رابع يطرح عليه و لا يلف به (و يؤيده) المروى من ان شقران مولى رسول الله ﷺ فرش تحت رسول الله ﷺ فى قبره قطيفة و عن الفقيه انه ان شاء لم يجعل الحبرة معه حتى يدخله فى قبره فيلقيه عليه .

(و صحيح زرارة) انما الكفن المفروض ثلاثة و الزائد سنة الى ان يبلغ خمسة فما زاد فهو مبتدع و العمامة سنة بناء على ارادة ما يلف به الجسد من الخمسة و هى الثلاثة المفروضة و الخرقه و اللفافة الاخرى و اما العمامة فهى خارجة عن الكفن كما هو المصرح به فى صدر هذا الخبر حيث ان فيه قلت لابي جعفر عليه السلام العمامة للميت من الكفن هى ؟ قال عليه السلام لا ، انما الكفن المفروض ثلاثة اثواب الى ان قال عليه السلام و العمامة سنة ، فان الظاهر منها ان الخمسة التى تعد من اجزاء الكفن ما عدى العمامة التى لا تعد من الكفن ، هذا .

(و يستدل للاخير) اعنى عدم استحباب اللفافة الثانية بعدم دلالة نص على استحبابها بل الظاهر من النصوص استحباب كون البرد هو اللفافة المفروضة كما يدل

(١) شطا قرية بمصر ينسب اليها الثياب الشطوية (وافى) .

خبر ابى مريم عن الباقر عليه السلام كفن رسول الله ﷺ فى ثلاثة اثواب : برد احمر و ثوبين صحاريين (١) وفى مضمرة سماعة فى الجواب عما يكفن به الميت قال عليه السلام ثلاثة اثواب و انما كفن رسول الله ﷺ فى ثلاثة اثواب ثوبين صحاريين و ثوب حبرة.

(و حسن الحلبي) عن الصادق عليه السلام قال كتب ابى فى وصيته ان اكفنه فى ثلاثة اثواب احدها رداء له حبرة كان يصلى فيه يوم الجمعة و ثوب اخر و قميص ، فقلت لابى لم تكتب هذا فقال اخاف ان يغلبك الناس و ان قالوا كفنه فى اربعة اثواب او خمسة فلا تفعل قال و عمته بعد بعمامة و ليس تعد العمامة من الكفن انما يعد ما يلف به الجسد ، و ما فى صحيح زرارة المتقدم نقله من كون الزائد على الخمسة بدعة بناء على عد العمامة من الخمسة و تكون اللفافة الثانية زائدة عليها ، و بان الزيادة على اللفافة الواجبة اضاعة للمال .

(و لا يخفى ما فى الجميع) اما عدم دلالة نص على استحبابها فيما تقدم من النصوص التى استدلت بها للاستحباب مضافاً الى الاجماع المحكية والشهرة المحققة بانضمام قاعدة التسامح كما مر بيانه ، و اما الاخبار التى استظهر منها كون البرد هو اللفافة المفروضة اما ما يدل على تكفين رسول الله ﷺ فى ثلاثة اثواب فبحمل الاثواب الثلاثة التى كفن فيها رسول الله ﷺ على اللفائف الثلاث فوق القميص و المئزر ، و اما بكون الاقتصار على ثلاثة اثواب فى كفنه ﷺ مع استحباب الزيادة عليها مبنياً على ترك المستحب من على عليه السلام لغرض اهم يعلمه عليه السلام ، فلا دلالة فيه على عدم استحباب الزيادة لكى يعارض مع ما يدل على استحبابها .

و اما وصية الباقر عليه السلام بتكفينه فى ثلاثة اثواب فيمكن حملها ايضاً على الثلاثة اثواب المشتملة على الجسد الملتف بالقميص و المئزر كما قلنا فى تكفين رسول الله ﷺ ، و يمكن حملها على التقية بناء على ما يحكى عن المعبر والتذكرة من اتفاق العامة على انكار استحباب الزيادة ، و يمكن حملها على الاتقاء من عوام

(١) صحار قرية باليمن ينسب الثوب اليها و قيل من الصحرة و هى حمرة خفيفة كالغبرة يقال ثوب اصحر و صحارى (وافى)

الشيعة الذين لا يتفظنون لرجحان التقية ، و اما صحيح زرارة فلما عرفت في الاستدلال للاستحباب بشهادة صدره على ان العمامة ليست من الكفن و ان المقصود هو استحباب اللقافة الثانية ، فلا ينبغي الاشكال في الحكم بالاستحباب .

(الامر الثانى) مقتضى اطلاق الاخبار المتقدمة استحباب لقافة ثانية مطلقاً لكن الافضل كونه برداً يمانياً ، و يدل على استحبابه بالخصوص ما تقدم من خبر يونس بن يعقوب الذى فيه: وفي برد اشتريته باربعين ديناراً، و خبر ابن سنان المتقدم الذى فيه : البرد لا يلف به و لكن يطرح عليه طرْحاً ، و ما ذكرناه هو المصرح به فى كلام غير واحد من الفقهاء كالشهيدين و المحقق الثانى و جملة من الكتب حيث صرحوا باجزاء اللقافة عن البرد بل عن المحقق الثانى ان اجزاء اللقافة عن النمط و البرد متفق عليه بين الاصحاب ، هذا . و لكن قضية تخصيص بعض العبارات استحباب الزائدة بالحبرة هي عدم استحباب غير البرد منها، اللهم الا ان يقال بارادتهم المستحب فى المستحب كما قال فى الجواهر من ان التأمل قاض بها ، و الحبرة على وزن عنبة بكسر الحاء و فتح الباء الموحدة ضرب من برد يصنع فى اليمن، من التخمير و هو التحسين و التزيين ، هذا بالنسبة الى استحباب كون هذه اللقافة حبرة و قد ظهر انها مستحبة فى مستحب .

و قد صرح جملة من الاصحاب ايضاً باعتبار كونها عبرية بكسر العين او فتحها منسوبة الى العبر جانب الوادى او موضع اخر ، و فى المعتبر تقييد الحبرة بكونها عبرية فى معقد اجماعه ، قال (قده) يستحب ان يزداد الرجل حبرة يمنية عبرية - الى ان قال - و هذا مذهب علمائنا ، و حكى مثله عن التذكرة ايضاً (و يستدل) لاثبات استحبابها بما فى خبر زرارة ، و فيه : كفن رسول الله ﷺ فى ثلاثة اثواب : ثوبين صحاريين و ثوب يمنى (١) او اظفار (و خبر معاوية بن عمار) عن الصادق عليه السلام قال كان ثوبا رسول الله ﷺ اللذان احرم فيهما يمينين عبرى و اظفار ، و فيهما كفن ،

(١) ضبط الحديث فى الوافى : و ثوب يمنية ، و قال فى بيانه : اليمنية بالضم برودة من برود اليمن ، و عبرى و اظفار المردد بينهما بلد ان بها (انتهى) .

وهذان الخبران لا يصح الاستناد اليهما فى اثبات استحباب العبرية لما فيهما من التردد بينها وبين الاظفار، و لكن جعل استحبابها معقداً لاجماع المعبر و التذكرة كلف فى اثباته (و كيف كان) فعلى تقدير استحبابها فهى كالحبرة مستحبة فى مستحب و ليس استحباب اللقافة الزائدة مقيداً به حتى لو تعذر لم يكن غيرها مستحباً .

(الامر الثالث) لا فرق فى استحباب اللقافة الزائدة بين الرجل و المرأة و نسبه فى الروض الى الشهرة ، بل المستظهر من الذكرى دعوى الاتفاق عليه حيث يقول : يستحب عندنا ان يزداد للرجل و المرأة ، ويدل عليه قاعدة الاشتراك الا ما ثبت اختصاصه باحدهما ، و مرسل سهل مضمراً فى الجواب عن السؤال عن كيفية تكفين المرأة قال عليه السلام كما يكفن الرجل غير انها تشد على ثديها خرقة تضم الثدي الى الصدر و تشد على ظهرها و يضع لها القطن اكثر مما يضع للرجال ، خلافاً للمحكى عن الوسيلة و الاصباح و التلخيص من اختصاص ذلك بالرجال لاختصاص الاخبار بهم ، قال فى الجواهر و هو ضعيف ان هو اختصاص مورد كما فى اكثر الاحكام لا اختصاص خصوصية .

(الامر الرابع) المحكى عن الغنية استحباب لقافة ثالثة مدعيا عليه الاجماع ، قال (قده) و المستحب ان يزداد على ذلك لفاقتان احديهما حبرة ، و عمامة و خرقة يشد بها فخذاه - الى ان قال - كل ذلك بدليل الاجماع ، و هو الذى صرح به الصدوق فى الفقيه ، قال (قده) و الكفن المفروض ثلاثة : قميص و ازار و لقافة سوى العمامة و الخرقة فانهما لا تعدان من الكفن ، و من احب ان يزيد زاد لفاقتين حتى يبلغ العدد خمسة فلا بأس ، و نسبه فى الحدائق الى المشهور بين متقدمى الاصحاب .

و يمكن ان يستدل لاستحبابها للرجل و المرأة بصحيح زرارة المروى عن الباقر عليه السلام ، و فيه بعد السؤال عن كون العمامة من الكفن - قال عليه السلام لا ، انما الكفن المفروض ثلاثة اثواب او ثوب تام لا اقل منه يوارى فيه جسده كله فما زاد فهو سنة الى ان يبلغ خمسة فما زاد فمبتدع ، و العمامة سنة (و تقريب الاستدلال) ان المصرح به هو خروج العمامة عن الكفن و قد صرح فى غير واحد من الاخبار بخروج

الخرقة المسماة بالخامسة ايضا عن الكفن فيكون المعدود من الكفن حينئذ : المثرر والقميص و الازار، وهى الاجزاء المفروضة و يبقى الجزئان المندوبان و هما للفاقتان، و ذلك لظهور هذا الخبر ايضا فى ان المعدود منه ما يوارى الجسد فيه ، و يستدل ايضا بالمحكى عن فقه الرضا : و يكفن بثلاث قطع و خمس و سبع ، بناء على ان يكون المراد من السبع : الثلاثة المفروضة و لفاقتان و العمامة و خرقة الفخذين ، و خروج العمامة و الخرقة عن الكفن باعتبار لا ينافى مع عددهما منه باعتبار اخر و لذا قال عليه السلام فى صحيح زرارة - بعد النص بعدم عد العمامة من الكفن ، انها سنة .

و باجماع الغنية على استحبابها المؤيد بنسبة صاحب الحدائق استحبابها الى المشهور بين القدماء ، بل الظاهر كفاية دعوى الاجماع عليه و انتسابه الى الشهرة فى اثبات الاستحباب بقاعدة التسامح، و بها يخرج عن موضوع الاضاعة الموجبة لتحريمها (و بالجملة) فلا ينبغى التأمل فى استحبابها ، و الله العالم .

(الامر الخامس) صرح جملة من الاصحاب باستحباب لفافة اخرى للمرئة و عبروا عنها بالنمط ، و هو لغة ضرب من البسط مأخوذ من الانماط و هى الطريق لاشتماله على الخطط (و استدلوا) لاستحبابها بقول الباقر عليه السلام فى صحيح محمد بن مسلم : يكفن الرجل فى ثلاثة اثواب ، و المرئة اذا كانت عظيمة فى خمسة : درع و منطق و خمار و لفاقتين ، و لعل المراد من الدرع هو القميص ، و المنطق كمنبر بكسر الميم ما يشد به الوسط ، و لعل المراد منه فى المقام هو المثرر ان هو مما يشد به الوسط ، و تفسيره بما يشد به الثديان - كما فى المدارك - بعيد فى الغاية، و الخمار هو القناع لانه يخمر به الرأس ، و احدى اللفاقتين هى المفروضة المشتركة بين الرجل و المرئة ، و الاخرى هى المختصة بالمرئة و هى المعبر عنها بالنمط فى عبائرهم، ولا باس به و ان لم يرد به - اى بخصوص النمط اعنى الثوب الخاص المخطط - نص، و يتفرع على ذلك تأدى السنة بغير النمط ايضا كما صرحوا به (ومما ذكرنا يظهر) وجه او لوية المرئة فى استحباب اللفاقة الثالثة للخبر المذكور مضافاً الى قاعدة التسامح ايضا و الله العاصم .

السابع ان يجعل شىء من القطن او نحوه بين رجليه بحيث يستر العورتين و يوضع عليه شىء من الحنوط و ان خيف خروج شىء من دبره يجعل فيه شىء من القطن و كذا لو خيف خروج الدم من منخريه و كذا بالنسبة الى قبل المرثة و كذا ما اشبه ذلك .

و يدل على استحباب وضع شىء من القطن او نحوه بين رجليه الاجماع المحكى عن جماعة منهم الشيخ فى الخلاف ، و فى الجواهر لا اجد فيه خلافاً فى الجملة ، و اقتصار البعض على حشو الدبر من غير تعرض للوضع عليه لا ينافيه ، و خبر عمار عن الصادق عليه السلام: تبء فتجعل على مقعدته شيئاً من القطن و الذريرة، و مرسل يونس عنهم عليهم السلام : و اعمد الى قطن تذر عليه شيئاً من حنوط وضعه على فرجيه قبله و دبره ، و غير ذلك من الاخبار .

و مقتضى التصريح بوضع القطن هو الاقتصار عليه فى الاتيان بالوظيفة ، لكن المصرح به فى الجواهر نفى البأس عن التعدى منه الى غيره بعد حصول الغرض و ان امر فيه بالتأمل ، و الى ذلك يشير المصنف (قدّه) فى حكمه بجعل شىء من القطن و نحوه بين رجليه .

و هل جعله بين رجليه شرط للخرقه الخامسة بمعنى عدم تأدى الوظيفة اى وظيفة الخرقه الا بوضع القطن، او ان الاتيان بوظيفة الخرقه شرط للاتيان بوظيفة وضع القطن بحيث لا يحصل الاتيان بوظيفة وضع القطن الا بشد الخرقه عليه ، او انه يكون كل واحد منهما مستحباً فى نفسه ، وجوه ، المستفاد من النص و الفتوى هو الاخير ، و فى الجواهر : الاحوط فى مراعاة المستحب ذلك لما يظهر من بعض الاخبار (انتهى) و مراده مراعاة الاتيان بوظيفة الخرقه بوضع القطن كذلك، ولا بأس به، و يدل الخبران المتقدمان - اعنى خبر عمار و مرسل يونس - على استحباب وضع شىء من الحنوط عليه .

و يدل على استحباب جعل شىء من القطن فى دبر الميت رجلاً كان او امرئ ، و فى قبل المرثة اذا خيف خروج شىء منهما مضافاً الى تصريح غير واحد من الفقهاء به و دعوى الاجماع عليه فى الخلاف - خبر عمار : و تدخل فى مقعدته من القطن ما

دخل ، و مرسل يونس : و حشوا القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء ، و حملهما على ارادة الحشو فيما بين الاليتين مجاز بعيد من غير موجب له ، و المرسل المرفوع : و يضع لها - اى للمرئة - القطن اكثر مما يضع للرجال و يحشى القبل و الدبر بالقطن و الحنوط ، خلافاً للمحكى عن السرائر و نهاية الاحكام من المنع عن ذلك مطلقاً ولو مع خوف خروج شيء منهما - اى من القبل و الدبر - متمسكا بانه هتاك للميت ، مع ان حرمة ميتا كحرمة حياً (و لا يخفى ما فيه) من المنع عن استلزامه للهتك للميت ، بل لعل الاظهر اقتضاء حرمة لذلك ، مضافاً الى كونه اجتهاداً في مقابل النص .

(نعم) ينبغي الاقتصار على مورده و هو ما يخاف خروج شيء منه ، حيث ان المستفاد من خبر يونس هو ذلك و ان كان اطلاق ما في خبر عمار يقتضى استحبابه مطلقاً و لكنه لمكان اضطرابه و سوء تعبيره لا يخلو من الخلل و لا يصح الاستناد اليه ، فالاحوط لو لم يكن اقوى الاقتصار على صورة الخوف المذكور .

و هل يقدر القطن بقدر معين او يكون المرجع فيه الصدق العرفى ، احتمالان ، مقتضى ما في خبر عمار هو الاول لتقديره فيه بنصف المن ، و لكن الاقوى هو الاخير لعدم تبين مقدار المن ، مع ما عرفت ما في خبره من الاضطراب .

(و يدل على استحباب وضع القطن في منخريه) ما في خبر الكاهلي ، و فيه : فان خفت ان يظهر من المنخر شيء فلا عليك ان تصير ثمة قطناً و ان لم تخف فلا تجعل فيه شيئاً ، و هذا صريح في نفي الاستحباب عند عدم الخوف - كما هو ظاهر المتن - و يمكن ان يستدل به لنفيه في العورتين ايضاً لاتحاد المناط مع امكان ان يقال بكونه مع عدم الخوف منافياً مع حرمة الميت ، كما انه من اتحد المناط يمكن تعميم الحكم بالاستحباب الى كل ما يشبه ذلك كما نص عليه المصنف (قده) في المتن ، و لا بأس به و الله الهادى .

فصل

(فى بقية المستحبات)

و هى ايضاً امور (الاول) اجادة الكفن فان الاموات يتباهون يوم القيمة باكفانهم و يحشرون بها و قد كفن موسى بن جعفر عليهما السلام بكفن قيمته الف دينار و كان تمام القران مكتوباً عليه .

ففى الكافى و الفقيه عن الصادق عليه السلام اعيدوا اكفان موتاكم فانها زينتهم ، و فى خبر ابى خديجة قال تنوقوا (١) فى الاكفان فانكم تبعثون بها ، و فى خبر يونس بن يعقوب عن الكاظم عليه السلام قال كفنت ابى - الى ان قال - و برد اشتريته باربعين ديناراً لو كان اليوم لسوى اربعمائة دينار ، و عن العلل عن الصادق عليه السلام قال اوصانى ابى بكفنه و قال يا جعفر اشترلى برداً وجوده فان الموتى يتباهون باكفانهم ، و عن العيون ان موسى بن جعفر عليهما السلام كفن بكفن فيه حبرة استعملت له بمبلغ الفين و خمسمائة دينار كان معها القران كله .

الثانى ان يكون من القطن .

و فى المعتبر انه مذهب العلماء كافة ، و فى خبر ابى خديجة فى الكافى عن الصادق عليه السلام قال الكتان كان لبنى اسرائيل يكفنون به و القطن لامة محمد صلى الله عليه و آله الثالث ان يكون ابيض بل يكره المصبوغ ما عدى الحبرة ففى بعض الاخبار ان رسول الله صلى الله عليه و آله كفن فى حبرة حمراء .

و يدل على استحباب البياض موثق ابن القداح المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله البسوا البياض فانه اطيب و اطهر و كفنوا فيه

(١) اى اطلبوا حسناتها وجودتها من قولهم تنوق و تنيق فى مطعمه و ملبسه تجود و بالغ و الاسم النيقة بالكسر (مجمع البحرين)

موتاكم ، و خبر جابر عن الصادق عليه السلام قال قال النبي ﷺ ليس من لباسكم شىء احسن من البياض فالبسوه و كفنوا فيه موتاكم ، و اما كراهة المصبوغ فلا اشكال فى كراهة السود منه كما يأتى فى مكروهات الكفن و لم يرد دليل على كراهة ما عداه لكن الشهيد (قده) فى الذكرى بعد ان حكم بكراهة السواد عمم الحكم فى كل صبغ و قال و عليه تحمل رواية الحسين بن المختار : لا تكفن الميت فى السواد قال و منع ابن البراج من المصبوغ و نقل الكراهة فى الاسود (انتهى عبارة الذكرى) .
و مراده (قده) من حمل الرواية على كل صبغ حمل السواد المذكور فيها على كل صبغ ، و هذا كما ترى خلاف الظاهر من لفظ السواد، الا ان فتوى مثله دليل على كراهة مطلق الصبغ و نقله المنع عن ابن البراج كاف لصحة الحكم بكراهة كل صبغ .

و اما ما يدل على عدم انسحاب الحكم فى الحبرة فالاخبار المتظافرة الواردة فى الحبرة و ان رسول الله ﷺ كفن فى الحمراء منها ، ففى خبر ابى مريم الانصارى قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول كفن رسول الله ﷺ فى ثلاثة اثواب : برد احمر حبرة و ثوبين ابيضين صحاريين (و فى الكافى) عن ابى مريم عن الباقر عليه السلام ان الحسن بن على عليهما السلام كفن اسامة بن زيد ببرد احمر حبرة و ان عليا عليه السلام كفن سهل بن حنيف ببرد احمر حبرة .

الرابع ان يكون من خالص المال و ظهوره لا من المشتبهات .

لمرسلة الفقيه : انا اهل بيت حيج ضرورتنا و مهور نساتنا و اكفاننا من ظهور اموالنا .

الخامس ان يكون من الثوب الذى احرم فيه او صلى فيه .

ففى خبر يونس بن يعقوب عن الكاظم عليه السلام : انى كفنت ابى فى ثوبين شطويين كان يحرم فيهما ، و خبر ابن عمار عن الصادق عليه السلام قال كان ثوباً رسول الله اللذان احرم فيهما يما ينين عبرى و اظفار وفيهما كفن ، و خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال اذا اردت تكفينه فان استطعت ان يكون فى كفته ثوب كان

يصلى فيه نظيف فافعل فان ذلك يستحب (الخ) و خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام قال كتب ابي في وصيته الى ان اكفنه في ثلاثة اثواب : رداء له حبرة كان يصلى فيه يوم الجمعة .

السادس ان يلقي عليه شيء من الكافور و الذريرة و هي على ما قيل حب يشبه حب الحنطة له ريح طيب اذا دق و تسمى الان قمحة و لعلمها كانت تسمى بالذريرة سابقاً .

في هذا المتن امور (الاول) لا اشكال في استحباب تطيب الكفن بشيء من الكافور او الذريرة في الجملة ، و ادعى عليه الاجماع في المعبر و التذكرة ، قال في المعبر و قد اتفق العلماء على استحباب تطيب الكفن بها اي بالذريرة ، و يدل عليه من الاخبار خبر سماعة عن الصادق عليه السلام قال اذا كفنت الميت فذر على كل ثوب شيئاً من الذريرة - الى ان قال - و يجعل على كفنه ذريرة .

(الامر الثاني) ظاهر خبر سماعة استحباب ذر الذريرة على جميع اقطاع الكفن ، و هو الاقوى لما في الخبر المذكور من قوله عليه السلام فذر على كل ثوب شيئاً ، و الاجماع المحكى في التذكرة على استحباب تطيب الكفن بالذريرة الدال باطلاقه على استحباب زرها في جميع قطع الكفن ، خلافاً لما يظهر من الشرايع من الاختصاص بالحبرة و اللفافة و القميص لاقتصاره في الذكر عليها ، و لما في البيان من الاختصاص بالحبرة لاقتصاره في الذكر عليها ، و يحكى ذلك عن المبسوط و النهاية و الوسيلة و التحرير ايضاً ، و خلافاً لما عن المنتهى من نفي استحباب نشرها على اللفافة الظاهرة ، و لوجه لشيء من ذلك اصلاً خصوصاً الاخير لما في خبر عمار من قوله عليه السلام : ثم تبده فتبسط اللفافة طولاً ثم تذر عليها من الذريرة (الحديث) بل الاقوى استحباب نشرها على القطن الذي يوضع على فرج الميت كما نسبه في كشف اللثام الى الاصحاب و عن ظاهر المنتهى نفي الخلاف عنه ، و يدل عليه ما في خبر عمار من قوله عليه السلام و يجعل على مقعده شيئاً من القطن و ذريرة ، وما في مرسل يونس من قوله عليه السلام و اعمد الى قطن فذر عليه من حنوط فضعه على فرجه قبل و دبر ، و لكن في دالتهما تأمل لظهور خبر عمار في جعل الذريرة على المقعدة لا القطن المجعول عليها ، و به

يمكن الاستدلال على استحباب تطيب الميت بالذرية ايضاً زائداً على تطيب كفته ،
و يدل عليه ايضاً ما في هذا الخبر من قوله عليه السلام و الق على وجهه ذرية ، و اقتصار
المرسل على ذكر الحنوط و عدم التعرض فيه للذرية لا ينافيه .

(الامر الثالث) اختلف في تفسير الذرية بين كون معناها وصفاً او اسماً ،
و على الثاني ففي تعيين مسماها (على اقوال) ففي المعبر كما عن التذكرة انها الطيب
المسحوق ثم حكى في المعبر عن بعض الاصحاب انها نبات يعرف بالقمحان ، و قال
هو خلاف المعروف بين العلماء و ظاهره ان المعروف بينهم هو انها الطيب المسحوق ،
و اطلاقه يعم كل طيب مسحوق ، وهذا هو المعنى الوصفى ، و اليه يرجع ما عن الصنعاني
من انها فعيلة بمعنى مفعولة و هي ما يذر على الشيء ، و هو مختار المحقق و الشهيد
الثاني ، و استدل له المحقق الثاني (قده) بلزوم حمل اللفظ على المتعارف الشائع
الكثير ان يبعد استحباب ما لا يعرف او لا يعرفه الا افراد من الناس .

(اقول) فعلى قولهم يصير معنى قوله عليه السلام في خبر عمار : و الق على
وجهه ذرية ، اى الق على وجهه طيباً مسحوقاً ، و يكون معنى قوله عليه السلام في خبر
سماعة : فذر على كل ثوب (الخ) اى فذر على كل ثوب طيباً مسحوقاً و كافوراً ، و لا
يخفى ما فيه من البعد ، بل الظاهر ولو بقرينة مرادفة الذرية مع الكفور في الذكر
في خبر سماعة و كون معنى الكفور اسماً هو كون معنى الذرية ايضاً كذلك ، بل لا
وجه لاختصاص الذرية حينئذ بالطيب المسحوق ان يصح تفسيرها ايضاً بشيء مسحوق
ولو لم يكن طيباً ، مضافاً الى منافاه هذا التفسير مع ما في قرب الاسناد عن الصادق
عليه السلام ، و فيه : رأيت جعفر بن محمد عليهما السلام ينفذ بكمه المسك عن الكفن
و يقول ليس هذا من الحنوط في شيء ، ان ظاهره اختصاص الاستحباب بالحنوط و كراهة
ما عداه من الطيب المسحوق فهذا الخبر يشهد بكراهة تطيب الكفن بكل طيب مسحوق
الا الكفور ، و بالاخبار المتقدمة ثبت استثناء الذرية ايضاً و هو لا يلائم الا مع كون
معناها اسماً لا وصفاً فهذا القول مما لا يمكن المساعدة عليه .

و حكى الصنعاني انها عبارة عما يصنعون باليمن من اخلاط من الطيب و يسمونه
بالذرية ، و لعله اليه يرجع ما في الذكري من انها على ما قيل هي الورد و السنبل

و القرنفل و القسط و الاشنة ، و كلها نبات و تجعل فيها اللانز و يدق جميع ذلك .
و المحكى عن المبسوط و النهاية انها القمحة بفتح القاف و سكون الميم او
بضم القاف و تشديد الميم المفتوحة ، و فى الجواهر انها فى عرفنا الان نوع خاص من
الطيب مسحوق يسمى ذريرة ثم قال ولعله هو الذى اراده فى المدارك بانه طيب مخصوص
معروف بهذا الاسم الان فى بغداد و ما و الاها ، و حكى عن الراوندى انه قيل بانها
حبوب تشبه حب الحنطة التى تسمى بالقمح تدق تلك الحبوب كالدقيق لها ريح طيبة ،
و لعله اليه يرجع ما حكاه المصنف (قده) عن القيل من انها حب يشبه حب الحنطة ،
و قال انها تسمى الان قمحة .

و قال الشهيد الثانى فى الروض : و جدت بخط شيخنا الشهيد رحمة الله عليه
نقلا عن بعض الفضلاء ان قصب الذريرة هى القمحة التى يؤتى بها من ناحية نهاوند
و اصلها قصب نابت فى اجمة فى بعض الرساتيق يحيط بها حيات ثم اتى بحكاية غريبة
لا تخلو عن البعد ، و عن تبيان الشيخ انها قصب يجاء به من الهند ، و قال فى الجواهر ان
القول بانها صنف شامل لجميع ذلك لا يخلو عن قوة اذبه يجمع بين تلك الكلمات
المتفرقة اذ المثبت مقدم على النافى فلا يسمع منهم الحصر فهى ليست كل طيب مسحوق
و لا شخص خاص .

(اقول) و لعل الاولى منه ما ذكره المصنف (قده) فى المتن مما يسمى الان
بالقمحة لقربها مع ما شهد به صاحب الجواهر نفسه من انه فى زمانه طيب مخصوص
موسوم بالذريرة و صرح صاحب المدارك ايضاً بوجود طيب مخصوص فى عصره فى بغداد
و ما و الاها موسوم بالذريرة ، و لعله الذى نص فى المقنعة و المبسوط و النهاية و
المصباح بانها القمحة فكانها هى التى كانت فى عصر صدور الاخبار موسومة بالذريرة
فصارت فى اعصارهم موسومة بالقمحة فصار اطلاق الذريرة عليها متروكا ثم اشتهر تسميتها
بها فى عصر صاحب المدارك الى زمان صاحب الجواهر ثم اشتهرت ايضاً بالقمحة فى
زمان المصنف ، و لعلها هى التى تؤخذ من القصب الذى يجاء به من الهند كما عن الشيخ
فى التبيان فيكون ما حكاه الشهيد الثانى فى الروض عن خط الشهيد من انه يجاء به

من نهاوند تصحيفاً لكلمة هند لقربهما في الحروف ، والله اعلم بحقيقة الحال ، ومع الغض عن ذلك فالاولى العمل بواحد من هذه الاقوال رجاء من باب الاحتياط .

ولا يبعد استحباب التبرك بتربة قبر الحسين عليه السلام ومسحه بالضريح المقدس او بضرائح سائر الائمة عليهم السلام بعد غسله بماء الفرات او بماء زمزم .

و يمكن ان يستدل لاستحباب نثر شيء من التربة الحسينية على الكفن او خلطها بالحنوط او الذريرة بما رواه الشيخ عن عبدالله الحميرى قال كتبت الى الفقيه اسئله عن طين القبر يوضع مع الميت فى قبره هل يجوز ذلك ام لا فاجاب عليه السلام و قرأت التوقيع و منه نسخت: يوضع مع الميت فى قبره و يخلط بحنوطه انشاء الله تعالى ، بناء على ان يكون المراد من الفقيه هو الحجة ارواحنا فداء و من طين القبر التربة الحسينية كما يعبر به عنها كثيراً ، مضافاً الى انه استشفاع و استدفاع به فتدل على رجحانه كلما ورد فى الاستشفاع بتربته الزكية صلوات الله عليه .

و منه يظهر رجحان مسح الكفن بضريحه المقدس و بضرائح سائر الائمة عليهم السلام و ينبغى ان يكون بعد تطهيره من النجاسة الوهمية و لو بغير ماء الفرات او زمزم و لا يعتبر فى التبرك بالمسح ان يكون بعد التطهير باحد المائين كما هو ظاهر المتن بل المراد استحباب التبرك بغسله بهما و حيث ان الاولى كون التمسح بالضريح بعد التطهير و انه ينبغى الغسل بالمائين ايضاً فليجعل الغسل بهما قبل المسح ، و لا باس به .

(و كيف كان) فيمكن الاستيناس بهما بما ورد فى فضلها اما ماء الفرات فى فضلها من الاخبار ما لا يحصى و قد ورد انه يصب فيه ميزابان من الجنة و انه تسقط فيه كل يوم سبع قطرات من الجنة و ان ملكا من السماء يهبط كل ليلة معه ثلاثة مثاقيل مسكا من مسك الجنة فيطرحها فى الفرات و ما من نهر فى شرق الارض و غربها اعظم بركة منه ، و ان من حنك به كان شيعياً ، و انه لو كان بيننا و بين الفرات كذا و كذا ميلاً لذهبنا اليه و استشفينا به ، و كذا ما ورد فى فضيلة ماء زمزم و الاستشفاع به و انه شفاء من كل داء .

السابع ان يجعل طرف الايمن من اللقافة على ايسر الميت و الايسر منها على ايمنه .

ويدل على ذلك ما في الفقيه في كيفية التكفين قال ثم تلفه في ازار و حبرة و تبدء بالشق الايسر فتمده على الايمن ثم تمد الايمن على الايسر ، و قال في الحدائق : و هذه الكيفية مشهورة بين الاصحاب و اعترف كثير منهم بعدم النص عليها ، ثم حكى عن المدارك انه قال : و لعل وجهه التيمن و التبرك (اقول) لا محل للتمسك بالتيمن و التبرك لاستحباب ذلك ، و يمكن ان يقال بكفاية ذكر ذلك في الفقيه مع زهاب المشهور الى العمل به ، مضافاً الى نقله عن كتاب فقه الرضا فان فيه عين ما في الفقيه ، و كان على المصنف (قده) ايضا ان يذكر في الترتيب بمثل ما في الفقيه من البدئة بمد الشق الايسر على الايمن ثم مد الايمن على الايسر ، و يمكن ان يستأنس لذلك اى لاصل مد احد الجانبين على الاخر بكونه احفظ للجسد و استر له (و كيف كان) فلا ينبغي الاشكال في رجحانه .

الثامن ان يخاط الكفن بخيوطه اذا احتاج الى الخياطة .

و ليس على استحباب ذلك نص بالخصوص ، قال في المدارك ذكره الشيخ و اتباعه و لا اعرف المستند (اقول) و نسبه في الذكرى الى الشيخ و الاصحاب و هو يشعر بالاجماع عليه و قال في الجواهر بلاخلاف اجده بين الاصحاب ، و لعل ذلك كاف في صحة الحكم باستحبابه ، و الله العالم .

التاسع ان يكون المباشر للتكفين على طهارة من الحدث و ان كان هو الغاسل له فيستحب ان يغسل يديه الى المرفقين بل المنكبين ثلاث مرات و يغسل رجليه الى الركبتين و الاولى ان يغسل كلما تنجس من بدنه و ان يغتسل غسل المس قبل التكفين .

اعلم ان المصنف (قده) ذكر في فصل الوضوءات المستحبة استحباب الوضوء لتكفين الميت لمن غسله و لم يغتسل غسل المس ، و مقتضاه عدم استحبابه لغير من غسله او غسله و اغتسل بعده غسل المس ، و في هذا الموضع حكم باستحباب كون المباشر للتكفين على طهارة من الحدث ، و اطلاقه يعم الطهاره من الحدث الاكبر

والاصغر ممن باشر غسل الميت وغيره ، كان المباشر له اغتسل غسل المس ام لا ، والمشهور كما في طهارة الشيخ (قدّه) استحباب ان يغتسل الغاسل قبل تكفينه او يتوضأ وضوء الصلوة على سبيل التخيير ، و نسب في الحدائق الى الاصحاب استحباب الامرين معاً و حيث ان ما ذهبوا اليه من استحباب الغسل او الوضوء تعييناً او تخييراً بعنوان كونه من سنن التكفين مما لم يرد فيه نص استدلوا بوجوه لا تخلو عن التعسف ، ففي المعتبر ان الاغتسال و الوضوء على من مس ميتاً واجب او مستحب و كيفما كان فهما مما تعلق بهما الامر و كان الامر بهما على الفور فيكون التعجيل افضل ، و نحوه ما عن التذكرة في خصوص الغسل (و فيه ما لا يخفى) من منع اقتضاء الامر للفور و انه معارض مع الامر بتعجيل تجهيز الميت و ان استحباب تعجيلهما لا يقتضى كونهما من سنن التكفين ، و انه على تقدير التسليم يقتضى استحباب تقديمها معاً كما نسبه في الحدائق الى ظاهر الاصحاب لا تخييراً كما هو في غير واحد من الكتب كالشرايع و النافع و القواعد و الارشاد و الذكري و الدروس و اللعة و الروضة و غيرها من كتب اساطين الفقهاء ، فهذا الوجه مما لا يعول عليه .

و عن المنتهى تعليله بكون المباشر للتكفين على ابلغ احواله من الطهارة المزيلة للنجاسة العينية و الحكمية عند تكفين البالغ في الطهارة (و اورد و اعليه) بانه وجه اعتبارى لا يصلح لان يكون مدركا لحكم شرعى ، و انه معارض مع استحباب التعجيل فى التجهيز ، و ان مقتضاه الجمع بين الغسل و الوضوء ، مع انه يستدل به للتخيير بينهما .

و ارتضاه الشيخ الاكبر (قدّه) فى الطهارة بعد ارجاعه الى ما دل على تعليله وجوب غسل المس بانه لاجل ملاقاته للمؤمنين وقد ثبت ان حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً فاستحب ان لا يلاقى الميت الطاهر من الخبث و الحدث الا طاهراً منهما ، و فى المحكى عن العلل و العيون عن الرضا عليه السلام قال : انما امر من يغسل الميت بالغسل لعل الطهارة مما اصابه من نضح الميت لان الميت اذا خرج منه الروح بقى منه اكثر افته ، و نحوه خبر محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام .

و بما ذكره (قده) يندفع ما اورد عليه حيث انه ليس وجهاً اعتبارياً بل يصح الاستناد اليه فى اثبات الحكم الشرعى و لا يكون معارضاً مع استحباب التعجيل فى التجهيز بل هو مما يستحب فى التجهيز فيكون من شأنه ، و الاشتغال بما يستحب فى التجهيز ليس خارجاً عنه حتى ينافى مع استحباب التعجيل نظير قراءة السور الطولى فى الصلوة حيث انها ليست ماحية لصورة الصلوة بل هى موجبة لتحقق الصورة الطويلة منها (نعم) مقتضى ذلك هو استحباب الجمع بين الوضوء و الغسل لا التخيير بينهما ، كما ان لازمه عدم اختصاص الاستحباب بالغاسل للميت الذى يريد تكفينه بل كل مباشر للتكفين يستحب ان يكون طاهراً من الحدث الاصغر و الاكبر ، كما لا اختصاص فى الاستحباب بخصوص الطهارة من الحدث بل ينبغى الطهر من الخبث ايضا ، و على ذلك يمشى المصنف فى المتن فاقتى اولاً باستحباب ان يكون المباشر للتكفين على طهارة و لو لم يكن هو الغاسل و يكون على طهارة من الحدث الاصغر و الاكبر ثم حكم باستحباب ان يغسل الغاسل يديه الى المرفقين بل الى المنكبين ثلاث مرات و يغسل رجليه الى الركبتين - ان اراد مباشرة التكفين - و يدل على استحباب غسل اليدين الى المرفقين و غسل الرجلين الى الركبتين موثق عمار ، و فيه : ثم تغسل يديك الى المرافق و رجليك الى الركبتين ، و على استحبابه الى المنكبين صحيح يعقوب بن يقطين ، و فيه : ثم يغسل الذى يغسله يده قبل ان يكفنه الى المنكبين ثلاث مرات .

و اما ما ذكره فى المتن من ان الاولى ان يغسل الغاسل كلما تنجس من بدنه اذا اراد التكفين فوجهه هو الدليل المتقدم من انه يريد ان يلاقى البدن الطاهر من الحدث و الخبث فيكون الاخرى طهارته منهما ، و وجه تعرض الخبرين لغسل اليدين الى المرفقين او الى المنكبين انما هو لغلبة تلوث هذا المقدار من اليدين غالباً اذ لا ينفك تقليب الميت فى حال غسله من مسه بهما ، لا انحصار استحباب الغسل بهما فيما اذا كان الزائد منهما متنخساً بالمماسة ، و بما ذكرنا يتم ما ذهب اليه المشهور من استحباب طهارة المباشر للكفن عن الحدثين مما تلا كان او غيره ، و مقتضاه استحباب

تقديم غسل المس للغاسل لو اراد تكفينه ، لكن المستفاد من صحيح يعقوب المتقدم هو تأخير غسل المس عن التكفين ان فيه بعد قوله يغسل الذي يغسله يده قبل ان يكفنه الى المنكبين ثلاث مرات - قال ثم اذا كفنه اغتسل ، و في صحيح ابن مسلم عن احدهما : قلت فالذى يغسله يغتسل قال نعم قلت فيغسله ثم يلبسه اكفانه قبل ان يغتسل ، قال عليه السلام يغسله ثم يغسل يديه من العاتق (١) ثم يلبسه اكفانه ثم يغتسل ، والمرى في الخصال عن علي عليه السلام قال ومن غسل منكم ميتا فليغتسل بعد ما يلبسه اكفانه ، ولعله لاجل هذه الاخبار لم يذكر جملة من الاصحاب الاغسل اليدين الى المرفقين كما في المقنعة و المقنع و المراسم و الكافي (و لكن الانصاف) عدم ظهور هذه الاخبار في الحكم بتأخير غسل المس عن التكفين لكون المستفاد من صحيح يعقوب و خبر الخصال هو بيان اصل غسل المس و الامر به بعد الفراغ من التكفين جرياً على مجرى العادة من اشتغال الغاسل بالتكفين بعد الفراغ من غسل الميت ، لا لبيان محله الموظف ، و كون الجواب في صحيح ابن مسلم وارداً في مورد تقرير السؤال عن تأخير الغسل عن التكفين و بيان انه معه ينبغي غسل اليدين من العاتق من غير تعرض فيه لرجحان التأخير ، و عليه فلا منافاة بين المستفاد من هذه الاخبار و بين ما ذهب اليه المشهور من استحباب طهارة المباشر للتكفين ، فما عليه المشهور هو المعول عليه .

و اما حمل هذه الاخبار على ارادة الترتيب في المستحب بافضلية الاغتسال و الوضوء عن غسل اليدين و الرجلين ثم بعده غسل اليدين من العاتق افضل من غسلهما من المرفقين ثم بعده غسلهما من المرفقين مع غسل الرجلين الى الركبتين افضل من غسلهما مجرداً عن غسل الرجلين ، او على عدم التمكن من الاغتسال لخوف فساد الميت او لغير ذلك ، او على التخيير بين الامور الثلاثة : الاغتسال و الوضوء ، او غسل اليدين الى المنكبين ، او غسلهما الى المرفقين مع غسل الرجلين الى الركبتين (فهو تصرف في الاخبار) بلا شاهد و لا معارض يلجأ اليه .

و العجب من المجلسي الاول (قده) في شرح الفقيه حيث يقول ما ترجمته عن

(١) العاتق ما بين المنكب و العنق ، و المنكب كمجلس : مجمع رأس العضد و الكتف

(مجمع البحرين)

الفارسية : وقد ورد في كثير من الاخبار تقديم هذا الغسل - اى غسل المس - على التكفين و ورد في اخبار صحيحة انه يؤخر هذا الغسل عن التكفين فلا بد من الحمل على التخيير (انتهى) و انت تعلم انه لم يرد نص على تقديم غسل المس على التكفين حتى يحمله على التخيير و انما وجهنا زهاب المشهور الى استحباب تقديمه لما قدمناه من ملاقاته المباشر للتكفين للجسد الطاهر عن الحدث و الخبث فناسب طهره عنهما ان يكون الذى يكفنه طاهراً منهما و الافليس فى البين نص على استحباب التقديم كما اعترف به غير واحد من الاساطين .

بقى امور (الاول) ما مر من الكلام انما هو فى استحباب تقديم الغسل و الوضوء على التكفين من حيث كون تقديمها من سنن التكفين ، و اما المسارعة اليهما عند ارادة تأخير التكفين لغرض او لعدم وجود الكفن فينتظر حضوره او نحو ذلك فهو خارج عن محل الكلام و انه لا ينبغي التأمل فى استحباب المسارعة اليهما حينئذ لحسن المسارعة الى الخيرات مضافاً الى استحباب الكون على الطهارة .

(الثانى) ظاهر بعض الاصحاب ان هذا الغسل هو غسل المس الرافع للحدث الاكبر و ان هذا الوضوء هو الرافع للحدث الاصغر الحاصل بالمس سواء كان المجموع رافعاً لمجموع الحدثين او كان الغسل رافعاً للاكبر منهما و الوضوء رافعاً للاصغر ، و هذا هو المختار مما وجهنا به زهاب المشهور الى استحباب التقديم .

و فى استحباب الغسل و الوضوء للتكفين لا بعنوان غسل المس و وضوئه احتمالان، المحكى عن الذكرى فى تعداد الاغسال المسنونة هو استحباب الغسل للتكفين، وعن النزهة لابن سعيد ان به رواية ، و احتمله صاحب الجواهر من عبارة الشرايع و هى قوله : و من سنن هذا القسم ان يغتسل الغاسل قبل تكفينه ، و الرواية المشار اليها فى النزهة هى صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام : الغسل فى سبعة عشر موطناً - الى ان قال - و اذا غسلت ميتا او كفتته او مسسته بعد ما يبرد .

(و خبره الاخر) المروى عن الباقر عليه السلام : و اذا غسلت ميتا او كفتته و

مسسته بعد ما يبرد بعطف قوله مسسته على ما قبله بالواو دون كلمة (او) و لا يخفى ان ظاهر الاول هو الغسل بعد التكفين و ان عطف قوله مسسته على ما قبله بالواو فى الخبر الاخير ينثلم ظهور الخبر الاول فى مغائرة غسل المس مع الغسل للتكفين ، هذا بالنسبة الى الغسل و اما الوضوء للتكفين ولو من الطاهر من الحدث الاصغر مثل الوضوء التجديدى فلم يذهب الى وهم ، و ليس عليه دليل ، نعم الطاهر استحبابه من الحدث بالحدث الاصغر و لو من غير الغاسل لما عرفت من الوجه .

(الثالث) قال فى القواعد و الاقرب عدم الاكتفاء به - اى بهذا الوضوء - فى الصلوة اذا لم ينوما يتضمن رفع الحدث (انتهى) .

و تحقيق القول فى ذلك انه بناء على كون الوضوء المأتى به للتكفين هو الوضوء الموظف للغاسل للميت لاجل المس فحكمه حكم الوضوء من المحدث بالحدث الاصغر فعلى القول باعتبار نية الرفع او قصد الاستباحة يصح مع الايتان بما يعتبر فيه و يبطل مع الاخلال به ، و على القول بعدم اعتبار شىء منهما يصح مطلقا ، و بناء على استحباب الوضوء و الغسل للتكفين بما هما غسل و وضوء كالغسل الصورى و الوضوء الصورى فالظاهر عدم الاكتفاء به للصلوة بناء على اشتراط نية الرفع او الاستباحة .

و على هذا الاخير حمل المحقق الثانى عبارة القواعد وقال يمكن تنزيل كلامه على ان اشتراط نية احد الامرين لتحقيق الاستباحة لا لكونه وضوء معتبراً فى الجملة ، و يكون المراد بالصحة بالاضافة الى الصلوة و نحوها ، و لا بأس بهذا التأويل اذ لا دليل على فساد الوضوء لخلوه من الامرين (انتهى) .

(اقول) ان كان الوضوء لغاية تتوقف صحتها او كمالها على الطهارة من الحدث فلا ينبغى الاشكال فى عدم تحققه عند خلوه من الامرين بناء على اعتبارهما او اعتبار احدهما فى صحته ، و المفروض توقف كمال الغاية على الطهارة و انها لا تحصل من دون نية الرفع على القول به ، و التكفين على المشهور من هذا القبيل كما وجهناه و ان كان لغاية لا يتوقف كمالها على الطهارة كالوضوء الصورى مثلا فالظاهر صحته بالنسبة الى الغاية المترتبة عليه و عدم صحته للغاية المطلوبة فيها الطهارة صحة او كما لا ،

و اما ما يترأى من ظاهر عبارته (قده) من اشتراط نية احد الامرين فى تحقق الاستباحة لا لكونه وضوء معتبراً فى الجملة و لا دليل على فساد الوضوء لخلوه من الامرين فكلام خال عن التحصيل لو لا حمله على ما ذكرناه ، و الله العالم .

العاشر ان يكتب على حاشية جميع قطع الكفن من الواجب و المستحب حتى العمامة اسمه و اسم ابيه بان يكتب فلان بن فلان يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و ان محمداً صلى الله عليه و اله رسول الله و ان عليا و الحسن و الحسين و عليا و محمداً و جعفر ا و موسى و عليا و محمداً و عليا و الحسن و الحجة القائم اولياء الله و اوصياء رسول الله صلى الله عليه و اله و ائمتى و ان البعث و الثواب و العقاب حق .

اعلم ان الوارد من الاخبار فى باب الكتابة على الكفن هو الخبر المحكى عن اكمال الدين عن ابى كهمس عن الصادق عليه السلام ، و فيه انه عليه السلام دعى بكفنه - اى بكفن ابنه اسماعيل - فكتب فى حاشية الكفن : اسماعيل يشهد ان لا اله الا الله (و عن الاحتجاج) انه كتب على ازار ابنه اسماعيل لكن الاصحاب و سعوا فى ذلك من حيث المكتوب عليه و المكتوب و ما يكتب به و كيفية الكتابة مع اختلاف منهم فى ذلك ، (اما المكتوب عليه) فعن جماعة التعبير بالاكفان بقول مطلق ، و الظاهر جميعها ، و فى الشرايع ان يكتب على الحبرة و القميص و الازار و الجريدتين ، و فى الارشاد : اللقافة بدل الحبرة ، و لعل المراد الاعم من الحبرة و الازار فيرجع الى ما فى الشرايع ، و عن المفيد ترك الازار ، و عن ابن زهرة ترك الحبرة و عن المبسوط زيادة العمامة ، و عن الوسيلة و غيرها باسقاط الجريدتين ، و فى المتن جميع قطع الكفن و سيتعرض للجريدتين فيما يأتى ، و هذا الحكم بهذا النحو من العموم فى المكتوب عليه هو المشهور بين الاصحاب كما نسبه اليهم الشيخ الاكبر فى الطهارة (و يستدل لاصل جوازه) باصالة الحل و بها يندفع توهم التشريع ، و لرجحانه بعمومات الاستشفاع و الاستدفاع و التبرك ، و بها يندفع توهم معارضتها مع ما يدل على مرجوحية الاستخفاف و ذلك لمنع تحققه مع قصد الاستشفاع ، فتكون تلك العمومات واردة على عمومات مرجوحية الاستخفاف لذهاب موضوع الاستخفاف عند تحقق قصد الاستشفاع ، فلم يبق الادعوى انها فى معرض التلوث بما يخرج من بدن الميت من الدم و القيح ،

لكنها ممنوعة اولاً بايقاع الكتابة في مواضع مصنوعة من الكفن ، و ثانياً بكونها اجتهاداً في مقابل النص ، حيث ان الصادق عليه السلام كتب في حاشية كفن ابنه فهو يدل على الجواز و ما ورد عن امير المؤمنين عليه السلام انه كتب على كفن سلمان حسبما ياتى و ما حكى من فضل كتابة دعاء الجوش الكبير على الكفن بل و كتابة القران كله عليه كما ياتى .

(فان قلت) لا فائدة في تكرار المكتوب على القطع الزائدة لحصول التبرك و الاستشفاع بالكتابة على بعضها فتكون الكتابة على الجميع لغواً موجباً للاهانة و الهتك . (قلت) لا شبهة في كون تكرارها موجباً لمزيد التبرك كما يعلم ذلك عند الصراخ و الاستغاثة ، و لذا ورد الترغيب في تكرار اسماء الله سبحانه بعدد كثير او بما ينقطع به النفس .

(فان قلت) لا اشكال في كون جعل المحترقات في معرض التنجس و التلوث اهانة و استخفافاً و لو مع التبرك فيكون التبرك بما يكون استخفافاً محرماً ، مع ان دليل وجوب تجنب هذه المحترقات عن النجاسة لا ينحصر بما يدل على حرمة الهتك حتى يقال بانتهاء الهتك عند قصد التبرك بل لها ادلة اخرى شاملة بظواهرها لما يقصد به التبرك فيكون التعارض بينهما بالعموم من وجه فيتساقطان و لا يصح التمسك بتلك العمومات في مورد التعارض .

(قلت) الافعال الواقعة في مورد تلك المحترقات على قسمين فمنها ما هو هتك بالذات لا يتغير بالقصد و النية كوضعها في غير ما اعد للاستشفاء بها فيه مما يكون هتكاً و ان قصد بذلك التبرك ، ومنها ما يكون هتكاً بالاعتبار لا بالذات و يكون التعظيم و الاهانة دائرين مدار القصد مثل الاستشفاء بالتربة الحسينية على صاحبها الصلوة والسلام باكلها حيث ان قصد التبرك بها حينئذ يوجب كون اكلها تعظيماً لها ، كما انه لو قصد الاهانة بذلك يكون هتكاً لها ، ففي القسم الاول لا اثر للقصد في تحقق عنوان الهتك الموجب للتحريم دون القسم الثاني ، و من المعلوم ان كتابة المحترقات في الكفن يكون من القسم الاخير و لذا قيدنا الجواز بما يكون بعيداً عن كونه معرضاً للتلوث ،

و اما دعوى ادلة اخرى لحرمة تعرض المحترمات للنجاسة غير ادلة حرمة الهتك و الاستخفاف فممنوعة بما تقدم في احكام النجاسات من انحصار الدليل في حرمة بما يدل على حرمة الهتك .

مع انه على تقدير التسليم يمكن ترجيح العمومات الدالة على جواز التبرك و الاستشفاع باظهريتها و اعتضاها بما تقدم من فعل على عليه السلام و عمل الصادق عليه السلام و غير ذلك مما تقدم و يأتي ، ولو سلم التساوى فاللازم بعد سقوط المتعارضين هو الرجوع الى الاصل و قد عرفت ان مقتضاه الجواز .

فظهر من جميع ذلك ان الاقوى جواز الكتابة على جميع قطع الكفن الا فيما يقطع بتلوته او مواضع يكون الكتابة فيها اسائة للادب مما هو هتك و قبيح ذاتاً ، و الجواز بل الرجحان في غيرها اذا كان بقصد التبرك و الاستشفاع ، و الله العالم بحقيقة الحال .

واما المكتوب فالمعروف انه يكتب اسم الميت كما في كتابة الصادق عليه السلام اسم اسماعيل على كفته ، و في الهداية و عن سائر انه يكتب اسم ابيه كما في المتن ، و في الجواهر : لم اقف على ما يدل عليه (و كيف كان) يكتب ان فلاناً يشهد ان لا اله الا الله و هو المنصوص في فعل الصادق عليه السلام ، و اقتصر عليه في محكي الهداية و الفقيه و حكي عن المراسم و المقنعة و العزية و لعله لاجل الاقتصار به في النص و لا بأس به كما لا بأس بزيادة - وحده لا شريك له - ، و عن غير واحد من الاصحاب زيادة ان محمداً رسول الله ﷺ ، و لا ريب انها ارجح لكون الشهادة بالرسالة خيراً محضاً و اشتراكها مع الجملة الاولى فيما يتصور فيها من النفع و دفع الضرر كونها مشهوراً بين الاصحاب و يكون معقد الاجماع المدعى في الخلاف و الغنية مؤيداً بما في البحار ، و يؤيده ما حكاه في كتاب الطهارة من البحار عن مصباح الانوار عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال لما حضرت فاطمة عليها السلام الوفاة - الى ان قال - و كتب في اطراف كفتها كثير بن عباس : تشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً ﷺ رسول الله .

و بما ذكرناه من او لوية ذكر الشهادة بالرسالة يظهر او لوية ذكر الشهادة بالولاية للائمة عليهم السلام مضافاً الى دعوى الشيخ فى الخلاف اجماع الفرقة عليه ، قال (قدہ) الكتابة بالشهادتين و الاقرار بالنبي ﷺ و الائمة عليهم السلام و وضع التربة فى حال الدفن انفراد محض لا يوافقنا احد من الفقهاء و دليلنا اجماع الفرقة و عملهم عليه .

و عن الغنية انه يستحب ان يكتب على الجريدتين و على التقيص و الازار ما يستحب ان يلقنه الميت من الاقرار بالشهادتين و بالائمة عليهم السلام و بالبعث و العقاب و الثواب كل ذلك بدليل الاجماع (انتهى) و لعل ما فى المتن ناظر الى ما فى الغنية من الاجماع عليه ، قال فى الجواهر و كفى بذلك دليلاً لمثله و سيأتى فى الامر الاتى حسن كتابة كلما يرمى فيه النفع من دون قصد و روده كما يأتى بيان المكتوب به و كيفية الكتابة .

الحاد يعشر ان يكتب على كفته تمام القرآن و دعاء الجوشن الصغير و الكبير و يستحب كتابة الاخير فى جام بكافور او مسك ثم غسله و رشه على الكفن فعن ابي عبدالله الحسين صلوات الله عليه ان ابي او صاني بحفظ هذا الدعاء و ان اكتبه على كفته و ان اعلمه اهل بيتى .

فى هذا المتن امور (الاول) قال فى الجواهر المشهور فى زماننا حتى صار ذلك فيه من الامور التى لا يعترىها شوب الاشكال و عليه اعظم علماء العصر استحباب كتابة القرآن (انتهى) و يمكن الاستدلال له بمادل على مشروعية الاستعاذة و الاستدفاع و التبرك و طلب الرحمة و المغفرة من مظانها التى من اعظمها القرآن الكريم و ما ورد من الامر باخذ ما شئت من القرآن لما شئت ، و لما يحكى عن الشيخ ابي الحسن القمى انه دخل على محمد بن عثمان العمرى فوجده و بين يديه ساجة و نقاش ينقش عليها آيات القرآن و اسماء الائمة عليهم السلام على حواشيتها قال فقلت له يا سيدى ما هذه الساجة ، فقال لقبرى تكون فيه و اوضع عليها او قال اسند اليها و فرغت منه و انا كل يوم انزل اليه و اقرء فيه جزء من القرآن .

و بما حكاه في الوسائل عن العيون ان موسى بن جعفر عليهما السلام كفن بكفن فيه حبرة استعملت له تبلغ الفين و خمسة دینار وكان عليها القرآن كله . و ظاهره كون ذلك بامر الكاظم عليه السلام و ان كان الموجود في العيون لا يوافقه فان فيه ان ذلك كان من عمل سليمان بن منصور عم الرشيد (و كيف كان) ففيما تقدم غنى و كفاية ولا ينبغي التشكيك في رجحانه ، خلافاً لما يظهر من الشهيد في الذكرى من التوقف فيه و المحقق الثاني من الميل الى المنع ، و لا وجه له ، نعم ينبغي الاحتراز عما يكون في معرض النجاسة او الهتك كما تقدم في الامر السابق ، بل الاولى كما في الجواهر كتابته في شيء يستصحب مع الميت بحيث لا يصل شيء من قذاراته اليه ، وقال (قده) و لعلى اوصى بفعل ذلك لي في قبري انشاء الله ، و انا الضعيف اوصى بوضع قران لا يصلح للتعمير و ينحصر امره في دفنه ، في قبري فوق لحدى بحيث يفصل بيني و بينه لبنات اللحد و يجعل على طرف الرأس و اسئل الله العفو عن الزلات و السيئات انه كريم العفو .

(الامر الثاني) ذكر المصنف (قده) في المتن استحباب كتابة دعاء الجوشن الصغير ، و ليس على استحبابه بالخصوص نص ، الا ان السيد الاجل على بن طاوس (قده) ذكر الدعاء في مهج الدعوات و كتب في حاشيته ما روى في شرح دعاء الجوشن الكبير من الفضيلة و ترغيب كتابته على الكفن - على ما يأتي- ، و قال العلامة المجلسي (قده) في احكام الاموات من البحار و هذا غريب - الى ان قال - ظهر لي من بعض القرائن ان هذا ليس من السيد (قده) وليس هذا الا شرح الجوشن الكبير وكان قد كتبه الشيخ ابو طالب بن رجب من كتب جده السعيد تقى الدين حسن بن داود - لمناسبة لفظة الجوشن الكبير في حاشية الكتاب فادخله النساخ في المتن (انتهى ما في البحار) و لا يخفى كفاية ما ذكر في الكتاب لاثبات استحباب مثله فلا بأس بعده من المستحبات

(الامر الثالث) يستحب كتابة الجوشن الكبير على الكفن لما في جنة الامان المعروف بمصباح الكفعمي عن زين العابدين عليه السلام عن ابيه عن جده عن النبي صلوات الله عليه و عليهم قال نزل جبرئيل على النبي ﷺ في بعض غزواته و عليه

جوشن ثقیل آلمه ثقله فقال يا محمد ﷺ ربك يقرئك السلام و يقول لك اخلع هذا الجوشن و اقرء هذا الدعاء فهو امان لك و لامتك - الى ان قال - و من كتبه على كفته استحى الله ان يعذبه بالنار - الى ان قال - قال الحسين عليه السلام اوصاني ابي بحفظ هذا الدعاء و تعظيمه و ان اكتبه على كفته و ان اعلمه اهلي و احثهم عليه .

(الامر الرابع) يستحب كتابة الجوشن الكبير في جام بكافور او مسك ثم غسله ورشه على الكفن لما في البلد الامين ، و فيه بعد ذكر ما حكى عن جنة الامان: و من كتب في جام بكافور او مسك ثم غسله ورشه على كفن ميت انزل الله تعالى في قبره الف نور و آمنه من هول منكر و نكير و رفع عنه عذاب القبر و يدخل كل يوم سبعون ألف ملك الى قبره يبشرونه بالجنة و يوسع عليه قبره مدبره . و خصص المصنف (قده) كتابة الجوشن الكبير في الجام مع ان السيد الجليل ابن طاوس ذكر ذلك في الجوشن الصغير، و لعله لما نقلناه عن المجلسي (قده) في الامر الثاني من ترجيح كون ذلك من عمل النساخ، و قال في البحار: الاحوط لمن عمل بذلك - اى بما ذكره ابن طاوس - ان لا يتعدى عن الكافور لما عرفت من ان الافضل ان لا يقرب الميت غير الكافور من الطيب (انتهى) .

و يستحب ايضا ان يكتب عليه البيتان اللذان كتبهما امير المؤمنين عليه السلام على كفن سلمان و هما و فدت على الكريم بغير زاد من الحسنات و القلب السليم و حمل الزاد اقبح كل شىء اذا كان الوفود على الكريم .

و لم ار فيما كتب في احوال سلمان رضى الله تعالى عنه اثرأ عما يحكى من كتابة على عليه السلام ، لكن في كتاب الطهارة للشيخ الاكبر (قده) ذكر البيتين و نسبتهما الى امير المؤمنين عليه السلام و انه كتبهما على كفن سلمان ، و في الباب الثاني عشر من كتاب نفس الرحمن للمحدث النورى (قده) قال و مما شاع نسبته اليه و كتبه على الاكفان قوله و فدت على الكريم بغير زاد (الخ) و هذا لو ثبت لدل على كون البيتين من سلمان و انه كان يكتبه على اكفان الناس الا ان يكون قوله: و كتبه (الخ) مصدراً بمعنى الكتابة و يكون عطفاً على قوله: نسبته اليه ، فيكون المعنى: مما شاع نسبته اليه و شاع كتابته على الاكفان (وعلى كل حال) فلعل اسناد مثل الشيخ الاكبر

ذلك الى الرواية عن امير المؤمنين عليه السلام كاف في اثبات رجحان كتابته ، مضافاً الى انه استدفاع و تذلل و خضوع ، و الله العفو الكريم نسئله ان يعفونا بكرمه .

و يناسب ايضا كتابة السند المعروف بسلسلة الذهب و هو: حدثنا محمد بن موسى المتوكل قال حدثنا علي بن ابراهيم عن ابيه عن يوسف بن عقيل عن اسحق بن راهويه قال لما وافى ابوالحسن الرضا عليه السلام نيشابور و اراد ان يرحل الى المأمون اجتمع عليه اصحاب الحديث فقالوا يا ابن رسول الله صلى الله عليه و اله تدخل علينا و لا تحدثنا بحديث فنستفيده منك و قد كان قعد في العمارة فاطلع رأسه فقال عليه السلام سمعت ابي موسى بن جعفر يقول سمعت ابي جعفر بن محمد يقول سمعت ابي محمد بن علي يقول سمعت ابي علي بن الحسين يقول سمعت ابي الحسين بن علي يقول سمعت ابي امير المؤمنين علي بن ابي طالب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه و اله يقول سمعت جبرئيل يقول سمعت الله عز و جل يقول لا اله الا الله حصني فمن دخل حصني امن من عذابي ، فلما مرت الراحلة نادى اما بشر وطها و انا من شروطها .

و وجه مناسبة كتابة الحديث الشريف بسنده الذهبى مضافاً الى التبرك بالاسماء المقدسة و التشرف بكلمة الاخلاص هو ما يحكيه في الجواهر عن استاده الاعظم (قده) عن كشف الغمة ان بعض الامراء السامانية كتب الحديث بالذهب و امر ان يدفن معه فلما مات رؤى في المنام فقال غفر الله لي بتلفظي بلا اله الا الله و تصديقي بمحمد ﷺ و اني كتبت هذا الحديث تعظيماً و احتراماً (انتهى) و لعل تسمية الحديث بسلسلة الذهب لاجل كون سلسلة السند من الرضا عليه السلام الى الله عز و جل كلهم معصومين ، و لكن صاحب الجواهر (قده) كتب في حاشية منه عند قوله - بالذهب - و لعله لذا سمى بسلسلة الذهب .

(و كيف كان) فلعل السند المعروف بهذا الاسم هو من الرضا عليه السلام الى ان ينتهي الى الله سبحانه ، و اما ما ذكر من الرواة قبله عليه السلام فخارج عن المسمى بسلسلة الذهب فيكفي كتابة السند عن الرضا عليه السلام عن ابائه عليهم السلام و لا ضرورة في كتابة الرواة قبله ، مضافاً الى ان ما في المتن لا يطابق ما عندنا من نسخة العيون بل الموجود فيها هكذا : حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل رضى الله عنه

قال حدثنا ابوالحسن محمد بن جعفر الاسدى قال حدثنا محمد بن حسين الصولى قال حدثنا يوسف بن عقيل عن اسحق بن راهويه (الى اخر الحديث) و قد نقل الصدوق الحديث الشريف بثلاثة طرق اخرى غير هذا الطريق ولا يوافق شيئاً منها ما فى المتن ، و لعل المصنف (قده) حكاه عن كتاب اخر غير العيون ان لم يعين الكتاب المنقول عنه و لا من يقول حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل ، مع ان فى السند المنقول فى المتن سقطاً حيث يقول فيه عن على بن ابراهيم عن ابيه يوسف بن عقيل و الموجود عندى من نسخ العروة كلها كذلك (و بالجملة) فالظاهر كفاية الكتابة من قول الرضا عليه السلام: سمعت ابي موسى بن جعفر (الخ) .

و ان كتب السند الاخر ايضا فاحسن وهو حدثنا احمد بن الحسن القطان قال حدثنا عبدالكريم بن محمد الحسينى قال حدثنا محمد بن ابراهيم الرازى قال حدثنا عبدالله بن يحيى الاهوازى قال حدثنى ابوالحسن على بن عمرو قال حدثنا الحسن (بن ظ) محمد بن جمهور قال حدثنا على بن بلال عن على بن موسى الرضا عليهما السلام عن موسى بن جعفر عن جعفر بن محمد عن محمد بن على بن على بن الحسين بن على بن على بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه و اله عن جبرئيل عن ميكائيل عن اسرافيل عليهم السلام عن اللوح عن القلم قال يقول الله عزوجل ولاية على بن ابي طالب حصنى فمن دخل حصنى امن من نارى .

و وجه احسنية كتابة هذا الحديث الشريف مع الحديث الاول هو كون الاعتراف بولاية الائمة عليهم السلام من كمال الايمان بالتوحيد وشروطه كما قال الرضا عليه السلام اما بشروطها و انا من شروطها فالاحسن اكمال الحديث الاول المشتمل على التوحيد بالحديث الثانى المشتمل على الولاية .

و فى سند هذا الحديث ايضاً اختلاف مع ما عندنا من نسخة العيون بل و فى متنه ايضاً ، قال فى العيون فى الباب السابع و الثلاثين : خبر نادر عن الرضا عليه السلام: حدثنا احمد بن الحسن القطان قال حدثنا عبدالرحمن بن محمد الحسينى قال حدثنى محمد بن ابراهيم بن محمد الفزارى قال حدثنا عبدالرحمن بن جبرالاهوازى قال حدثنى

ابوالحسن على بن عمرو قال حدثنا الحسن بن محمد بن جمهور قال حدثنا علي بن بلال عن علي بن موسى الرضا عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن علي بن ابي طالب عليهم السلام عن النبي ﷺ عن جبرئيل عن ميكائيل عن اسرافيل عن اللوح عن القلم قال يقول الله عز وجل ولاية علي بن ابي طالب حصني فمن دخل حصني امن من عذابي .

و اذا كتب على فص الخاتم العقيق الشهادتان و اسماء الائمة عليهم السلام و الاقرار بامامتهم كان حسنا .

ففي باب الدفن من البحار عن كتاب فلاح السائل قال وكان جدى ورام بن ابي فراس قدس الله جل جلاله روحه و هو ممن يقتدى بفعله قد اوصى ان يجعل في فمه بعد وفاته فص عقيق عليه اسماء ائمة صلوات الله عليهم فنقشت انا فصا عقيقا عليه الله ربي و محمد نبى و على و سميت الائمة عليهم السلام الى اخرهم ائمتى و وسيلتى و اوصيت ان يجعل في فمى بعد الموت ليكون جواب الملكين عند المسئلة فى القبر سهلا انشاء الله ثم قال اى المجلسى رأيت فى كتاب ربيع الابرار للزمخشري فى باب اللباس و الحلوى عن بعض انه كتب على فص شهادة ان لا اله الا الله و اوصى ان يجعل فى فمه عند موته ثم قال و يجعل معه شىء من تربة الحسين عليه السلام فقد روى انه امان (انتهى ما فى البحار) و لعله كاف للحكم بحسن ذلك لا سيما بعد كون ورام (قداه) ممن يقتدى بفعله .

بل يحسن كتابة كل ما يرجى منه النفع من غير ان يقصد الورود .

لئلا يكون تشريعاً محرماً ان لا اشكال فى حسنه حينئذ برجاء ما فيه من النفع فانه استدفاع و تبرك .

و الاولى ان يكتب الادعية المذكورة بتربة قبر الحسين عليه السلام او يجعل فى المداد شىء منها او تربة سائر الائمة عليهم السلام و يجوز ان يكتب بالطين و بالماء بل و بالاصبع من غير مداد .

و هذا بيان لما يكتب به الكفن ، و فى الشرايع ينبغى ان يكون ذلك - اى المكتوب على الكفن - بتربة الحسين عليه السلام ، و وجه الا و لوية هو كون التربة

الشريفة من اعظم الاسباب التي يتوسل بها الى الله تعالى فى استدفاع الكرب والبلايا وذلك بعد القطع بجواز جعلها مع الميت و خلطها بحنوطه و كتابة كفته بها فيما يكتب عليه من القران و الادعية كما تدل عليه التوقيعات الخارجة من الناحية المقدسة فى اجوبة مسائل الحميرى على ما فى الاحتجاج ، و فيه انه سئله عن طين القبر يوضع مع الميت فى قبره هل يجوز ذلك ام لا فاجاب روحى فدها : يوضع مع الميت فى قبره و يخلط بحنوطه انشاء الله تعالى . و سئل فقال روى لنا عن الصادق عليه السلام انه كتب على ازار اسماعيل ابنه : اسماعيل يشهد ان لا اله الا الله فهل يجوز لنا ان نكتب مثل ذلك بطين القبر او غيره ، فاجاب عليه السلام يجوز ذلك و الحمد لله .

و مقتضى هذا الخبر هو التخيير بين الكتابة بتربة القبر الشريف و غيره ولكن المحكى عن الشيخ و غيره هو ان الكتابة تكون بتربة الحسين عليه السلام و ان تعذرت - لفقدها او غيره - فبطين و ماء و ان تعذر فبالاصبع ، و لا بأس بما ذكره ان فيه الجمع بين وظيفة الكتابة و وضع التربة فى القبر و التشرف و التبرك بها .

لكن فى كفاية الكتابة بالاصبع مع التمكن من الكتابة بغيره اشكال لتبادر المؤثرة من اطلاق الكتابة ، بل الظاهر منها هو ما يبقى اثره بعد الكتابة ، و عليه ففى الكتابة بالماء الخالص ايضاً اشكال اذهى و ان كانت مؤثرة حين الكتابة لكنها لا تكون باقية ، نعم مع عدم التمكن من الكتابة المؤثرة يجوز بالاصبع كما نسبه فى جامع المقاصد الى الاصحاب ، و فى كتاب الطهارة للشيخ الاكبر (قده) انا لم نعثر له على مستند و لعله لتحصيل صورة الكتابة ، و فى الجواهر : ولو لا ما يشعرها فى جامع المقاصد و الروض من نسبة الكتابة بالاصبع الى الاصحاب بالاجماع عليه لا يمكن منعه .

(اقول) و مع ذلك فالاحسن تقديم الكتابة بالماء الخالص على الكتابة بالاصبع لانها اقرب الى معنى الكتابة ، و مما ذكرنا يظهر او لوية الكتابة بتربة سائر الائمة حيث انها ايضا استدفاع و تبرك و تشرف و يكون مما يرجى منه النفع اذا لم يقصد به الورود ، و قال فى كشف الغطاء : و يستحب ان يكتب بتربة الحسين عليه السلام ان امكن و الا فيغيرها الاشرف فلاشرف .

الثاني عشر ان يهيبه كفنه قبل موته وكذا السدر والكافور ففي الحديث من هيباً كفنه لم يكتب من الغافلين و كلما نظر اليه كتب له حسنة .

و هذا الحديث مذکور في الكافي مروى عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام من كان كفنه معه في بيته لم يكتب من الغافلين و كان مأجوراً كلما نظر اليه (وفي خبر السكوني) المذکور في الكافي ايضاً مروياً عنه عليه السلام : انا اعد الرجل كفنه فهو ماجور كلما نظر اليه ، و في ارشاد المفيد ان سندی بن شاهك قال لموسى بن جعفر عليهما السلام احب ان تدعنى ان اكفنك فقال انا اهل بيت حج ضرورتنا و مهور نساءنا و اكفاننا من طهور اموالنا و عندى كفى .

و اما استحباب تهيئة السدر و الكافور فلم ار ما يدل عليه بالخصوص فيمكن الاستيناس له بما يدل على استحباب تهيئة الكفن و ان من اعده لم يكتب من الغافلين ، و من المعلوم تحقق التذکر بتهيئة السدر و الكافور و بكلما يتعلق بتجهيزه ، و منه تهيئة القبر فان ذلك كله من قبيل استعداد الموت قبل حلوله ، و المحكى عن غير واحد من الصالحين حفر قبره بيده و دخوله فيه و قراءة القران فيه و قوله رب ارجعون لعلى اعمل صالحاً فيما تركت و خروجه منه و تسميره للعبادة بعد قوله الان خرجت و رجعت فاعمل صالحاً ، زرقتنا الله سبحانه التجا في عن دار الغرور و الانابة الى دار الخلود و الاستعداد للموت قبل حلول الفوت .

الثالث عشر ان يجعل الميت حال التكفين مستقبلاً القبلة مثل حال الاحتضار او بنحو حال الصلوة .

قد تقدم في الفصل المتعلق بالمحتضر استحباب ابقاء الميت على صفة حال الاحتضار الى انتهاء الغسل لامكان الاستيناس له بخبر سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام : انا مات لاحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة ، و استحباب وضعه كحال الصلوة عليه بعد الغسل الى ان يدفن لخبر يعقوب بن يقطين عن الرضا عليه السلام ان اطهر وضع كما يوضع في قبره ، و من المعلوم ان حال التكفين حال ما بعد طهره فينبغى ان يقال باستحباب وضعه كحال الصلوة ، و لا وجه لاستحباب وضعه كحال الاحتضار .

تتمة ، اذا لم تكتب الادعية المذكورة والقران على الكفن بل على وصلة اخرى و جعلت على صدره او فوق رأسه لئلا من التلويث كان احسن .

وقد مر حكاية كتابة القران على ساجة من العمروى وقوله رضى الله عنه انها لقبره وما اوصى به صاحب الجواهر (قده) من كتابة القران على خارج الكفن و وضعه فى قبره .

فصل

(فى مكروهات الكفن)

و هى امور (احدها) قطعها بالحديد .

وقد ذكر كراهة ذلك الشيخان فى المقنعة والنهاية و المبسوط ، قال فى التهذيب سمعنا ذلك مذاكرة من الشيوخ و كان عملهم عليه و قال فى المعبر بعد ذلك قلت و يستحب متابعتهم تخلصاً من الوقوع فيما يكره (اقول) بل يمكن القول بكراهته بناء على تمامية ادلة التسامح فى اثبات الكراهة كالاتحباب مع تعميم البلوغ بفتوى الفقيه .

الثانى عمل الاكمام و الزرور له اذا كان جديداً ، و لو كفن فى قميصه الملبوس له حال حيوته قطع ازراه و لا بأس باكمامه .

المشهور كراهة عمل الاكمام و الزرور فى الاكفان المبتدئة و كراهة ابقاء الزرور فى القميص الملبوس و عدم كراهة ابقاء اكمامه ، و يدل على جميع ذلك جملة من الاخبار كمرسل محمد بن سنان عن الصادق عليه السلام قال قلت له الرجل يكون له القميص ، أيكفن فيها فقال عليه السلام اقطع ازراه قلت و كمه ، قال عليه السلام انما ذلك اذا قطع له و هو جديد لم يجعل له كماً فاما اذا كان ثوباً

ليساً فلا يقطع منها الا الازرار .

و لا تأمل في دلالاته على الكراهة مع قطع النظر عن اعتزادها بفهم الاصحاب ، فما في مصباح الفقيه من احتمال ان يكون نفي الكم للجديد من جهة عدم الحاجة اليه لا لمرجوحيته ، بعيد ، ان نفي الحاجة اليه متحقق في الملبوس منه ايضا مع امكان قطعه منه كما يقطع الازرار منه ، و لا خفاء على من يلقي اليه قوله عليه السلام - انما ذلك اذا قطع له و هو جديد لم يجعل له كماً - في ظهوره في كونه حكماً شرعياً بعد كون سؤال السائل عن الحكم الشرعي للكم ، بل احتمال فهم المنع عنه كما حكى عن المذهب ليس بمثابة يقال انه في غاية الضعف ، نعم ضعف سنده مع نسبة الكراهة الى الاصحاب و دعوى كاشف اللثام قطعهم بها يوجب حمله على الكراهة ، فما عن المذهب ضعيف لكن لا بمناط ما ذكر في مصباح الفقيه .

(و كيف كان) فيستفاد منه عدم كراهة الكم في ذى كم ملبوس ، و اطلاقه ينفي الفرق بين ما كان ملبوساً له او لغيره كما هو صريح في الامر بقطع ازواره الا انه ايضاً محمول على الندب و ان كان ظاهر الامر هو الوجوب ، و ذلك للاجماع المدعى على عدمه المؤيد بالشهرة المحققة ، و لولاه لكان القول بالوجوب متجهاً لعدم معارضة الاصل و الاطلاق مع ما هو الظاهر من الامر به .

و مثل المرسل المذكور في الامر بقطع الازرار صحيح ابن بزيع قال سئلت ابا جعفر عليه السلام ان يأمر لى بقميص اعده لكفنى فبعث به الى ، فقلت كيف اصنع ، قال انزع ازواره ، و يؤيد الحمل على الكراهة مرسل الصدوق عن الصادق عليه السلام ينبغي ان يكون القميص للميت غير مكفوف و لا مزور ، و في نسخة (على ما نقله المجلسى الاول في شرحه على الفقيه) : و لا مزور .

و مما يؤمى الى عدم حرمة ابقاء الازرار عدم التعرض لقطعها في ما ورد في استحباب التكفين في ثوب كان يصلى فيه و يصوم مثل المروى عن ابي الحسن عليه السلام في الثياب التي يصلى فيها الرجل و يصوم ، أيكفن فيها ، قال عليه السلام احب ذلك

الكفن - يعنى قميصاً - و خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال اذا اردت ان تكفنه فان استطعت ان يكون فى كفنه ثوب كان يصلى فيه نظيف فافعل فان ذلك يستحب ان يكفن فيما كان يصلى فيه .

فان هذه الاخبار و ان لم يكن الظاهر منها ان تكون واردة فى مقام البيان من هذه الجهة بل هى لبيان اصل استحباب التكفين فى ما يصلى فيه ، لكنها لا تخلو عن الايماء وقابلة لان يؤيد بها الحكم بعدم المنع عن ترك الازرار فيه لاسيما الخبر الثانى الذى يقيد الثوب بكونه نظيفاً حيث انه يظهر منه كونه فى مقام بيان ما يعتبر فيه ايضا بعد بيان اصل استحبابه (و بالجملة) فلا اشكال فى صلاحيتها للتأييد ، كما يؤيد بما ورد من تكفين رسول الله ﷺ فاطمة بنت اسد فى قميصه من غير تعرض لقطع اززاره كما فى خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال ان فاطمة بنت اسد اوصت الى رسول الله ﷺ فقبل وصيتها فلما ماتت نزع قميصه وقال كفنها فيه ، و نحوه غيره ، و لكن التأييد بها اضعف من التأييد بالاخبار الواردة فى التكفين فيما يصلى فيه لكون مورد هذه الاخبار قضية شخصية فلعله لم يكن فى قميصه ﷺ ازرار و لازر واحد اصلا .

الثالث بل الخيوط التى يخاط بها بريقه .

و هذا ايضا مما لم يرد فيه نص بالخصوص ، قال فى المعتبر : ذكره الشيخ فى النهاية و المبسوط و رأيت الاصحاب يجتنبونه و لا بأس بمتابعتهم لازالة الاحتمال و وقوفاً على الاولى و هذا موضع الوفاق ، قال فى الجواهر و هو جيد ، مع انه ايضا قد يندرج فى فضلات ما لا يؤكل لحمه ، و اقتصار الاصحاب فى بل الخيوط بالريق يشهد بعدم كراهة بلها بغيره عندهم كما صرح به غير واحد منهم ، و هو كذلك للاصل .

الرابع تبخيره بدخان الاشياء الطيبة الريح ولو بغير البخور نعم يستحب تطيبه بالكافور و الدريرة كما مر .

فى هذا المتن امور (الاول) المعروف عند الاصحاب كراهة تبخير الكفن بدخان

الاشياء الطيبة الريح و تجميره به (١) و عن المنتهى انه ذهب اكثر علمائنا الى كراهية تجمير الاكفان، وقال ابن بابويه يجمركفن، و هو قول الجمهور (انتهى ما عن المنتهى) و لا قائل بالحرمة ظاهراً، بل عن جملة دعوى الاجماع على الكراهة، وما عليه المشهور هو الاقوى لورود الاخبار الناهية عن ذلك بضميمة ما يدل على الجواز، و مقتضى الجمع بينهما هو الكراهة لا بمعنى حمل النهى على الكراهة بنحو من التعامل كما هو المتداول فى اللسن، بل لان المستعمل فيه فى النهى هو مصداق الزجر و المنع عن الشيء فى مقابل الامر الذى يستعمل فى مصدان البعث و الارسال، و طبع كل واحد من الارسال و المنع الصادر عن المولى يقتضى حكم العقل بلزوم امتثال العبد له لو لا ترخيص المولى له فى الترك فى الاول و الفعل فى الثانى، و مع ترخيصه يكون المستفاد من الامر هو مطلوبة متعلقة مع جواز تركه وهو معنى الاستحباب لا ان الصيغة استعملت فيه، بل المستعمل فيه مع الترخيص هو المستعمل فيه بدونه و انما جواز الترك يستفاد من الاذن فى الترك، و كذا فى النهى بالنسبة الى الترك، و هذا جمع عرفى لا يحتاج معه الى شاهد اخر .

(و كيف كان) فمن الاخبار الدالة على النهى مرسل ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام المروى فى الكافى قال : لا تجمروا الكفن، و خبر محمد بن مسلم عنه عليه السلام المروى ايضا فى الكافى قال امير المؤمنين عليه السلام لا تجمروا الاكفان و لا تمسحوا موتاكم الا بالكافور فان الميت بمنزلة المحرم، و مثله المروى فى العلل و الخصال عن ابي بصير و محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام، و خبر السكونى عنه عليه السلام قال ان النبى صلى الله عليه و آله نهى ان تتبع جنازة بمجمرة، و صحيح ابي حمزة عن الباقر عليه السلام قال لا تقر بوا موتاكم النار يعنى الدخنة و صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال واكره ان يتبع - اى الميت - بمجمرة .

و من الاخبار الدالة على الجواز خبر غياث بن ابراهيم عن الصادق عن ابيه عليهما السلام انه كان يجمرك الميت بالعود فيه المسك و ربما جعل على النعش الخنوط (١) فى حديث التكفين : لا يجمركفن اى لا يدخن بالمجمرة، و المجمرة ما يدخن بها الثياب (مجمع البحرين)

و ربما لم يجعله و كان يكره ان يتبع الميت بالمجمرة ، و خبر عبد الله بن سنان عنه عليه السلام قال لا بأس بدخنة كفن الميت و ينبغى للمرء المسلم ان يدخن ثيابه اذا كان يقدر .

و يستدل لما حكى عن الصدوق من الاستحباب بهذين الخبرين ، و ربما يورد عليه بوجوب طرحهما اوتاً و يلهما في مقابل الاخبار الناهية ، و قد حملهما الشيخ على التقية لموافقتهما للعامة و حمل الاخبار الناهية على الكراهة لما عرفت من عدم حكاية القول بالحرمة عن احد بل دعوى الاجماع على عدمها عن غير واحد من الاصحاب . لكن الانصاف عدم ظهورهما في الاستحباب و انهما لا يدلان الا على الجواز . اما خبر غياث بن ابراهيم فصدده لا يدل الا على الجواز و ذيله يدل على مرجوحيته و يكون نظير صحيح الحلبي الدالة على المرجوحية ، فجعله من ادلة الكراهة اولى من الاستدلال به على الاستحباب ، مع ما في اصل الاستدلال بهما على تجمير الاكفان كراهة و استحباباً لانهما في مورد اتباع الجنائز بالمجمرة لا في مقام تجمير الاكفان و من الممكن اختلاف حكمهما في ذلك .

و اما خبر ابن سنان فظاهره انه عليه السلام يريد ان يبين اصل الجواز و رجحانه ، لكن اصل الجواز حيث كان حكماً واقعياً بدله عليه السلام بنفى البأس عنه بقوله : ولا بأس بدخنة كفن الميت ، و اما رجحانه فلما كان موافقاً للعامة ورى في بيانه و عدل عنه الى بيان استحباب تدخين الحي ثوبه بقوله و ينبغى للمرء المسلم ان يدخن ثيابه ، فليس في الخبرين ظهور في الاستحباب اصلاً زائداً عن الدلالة على اصل الجواز ، نعم في قوله في خبر غياث : كان يجمر الميت بالعود فيه المسك ايماء الى الاستحباب لكنه لا بمرتبة يعارض مع ما دل على النهى الصريح في المرجوحية ، و الله العالم .

(الامر الثانى) المشهور بين الاصحاب - كما فى الحدائق - كراهة تطيب كفن الميت بغير الكفور و الذريرة ، مسكا كان او غيره ، و ظاهر الصدوق فى الفقيه استحبابه و ظاهر الشرايع و القواعد و غيرهما هو التحريم ، و يستدل للاخير بظاهر خبر محمد بن مسلم : لا تجمروا الاكفان و لا تمسحوا موتاكم الا بالكفور فان الميت بمنزلة المحرم ، و المروى فى قرب الاسناد عن الصادق عليه السلام انه كان ينفض بكمه

المسك عن الكفن و يقول ليس هذا من الحنوط في شيء ، و خبر يعقوب بن يزيد عنه عليه السلام قال لا يسخن للميت ماء لا يعجل له النار و لا يحنط بمسك ، و خبر داود بن سرحان قال مات ابو عميدة الحذاء و انا بالمدينة فارسل الى ابو عبد الله عليه السلام بدينار و قال اشتر بهذا حنوطا و اعلم ان الحنوط هو الكافور و لكن اصنع كما يصنع الناس قال فلما مضيت اتبعني بدينار و قال اشتر بهذا كافوراً (و خبره الاخر) عنه عليه السلام في كفن ابي عميدة قال عليه السلام انما الحنوط الكافور لكن اذهب فاصنع كما يصنع الناس .

و استدل الصدوق لما حكى عنه من الاستحباب بما روى في تكفين النبي ﷺ انه روى انه حنط بمثقال من مسك سوى الكافور ، و المروى عن الهادي عليه السلام هل يقرب الى الميت المسك و البخور قال عليه السلام نعم .

(و الاقوى) ما عليه المشهور من الكراهة و ذلك لعدم تمامية الاستدلال بالاخبار المذكورة على الحرمة و لا بهذين الخبرين على الاستحباب (اما الاول) فلعدم ظهور ما عدى خبر محمد بن مسلم في الحرمة كما هو ظاهر لمن نظر الى مثل ما في المروى عن قرب الاسناد من قوله رأيت جعفر بن محمد عليهما السلام ينفض بكمه المسك عن الكفن و يقول هذا ليس من الحنوط في شيء ، او الى مثل قوله عليه السلام في خبر يعقوب : و لا يحنط بمسك فانه بعد عطفه على قوله لا يسخن للميت ماء لا يعجل له بالنار المحمول على الكراهة قطعاً ينثلم ظهوره في الحرمة فلا يستفاد منه الازيد من المرجوحية مع امكان حمله على ارادة التحنيط بالمسك عوض الكافور .

(و اما خبر محمد بن مسلم) فر بما يقال بظهوره في الحرمة ، لكن الانصاف منعه ، و ذلك من ناحية التعليل المذكور فيه بان الميت بمنزلة المحرم ، حيث انه لا يطرد اجراء جميع احكام المحرم عليه قطعاً فبه ينثلم ايضاً ظهوره في الحرمة و لا يستفاد منه الا الكراهة ، مضافاً الى ما يقال من معارضته مع ما ورد من ان المحرم اذا مات فهو بمنزلة المحل الا انه لا يقربه طيب ، فانه كالصريح في ان الميت ليس بمنزلة المحرم الا من مات محرماً في خصوص الطيب فلم يبق شيء يستفاد منه الحرمة .

و اما التمسك لها بكون استعماله تضييعاً للمال فهو ضعيف لكون استعماله في الميت كاستعماله في الحي مما فيه الأغراض الصحيحة التي منها ما يرجع الى الاحياء والمشيعين للميت صونا لظهور الرائحة الكريهة منه خصوصاً اذا حصل التغير فيه كما كان يتفق كثيراً في الروضة العلوية على من حل بها الاف التحية عند ادخال الجنائز فيها مما يحمل اليها من البلاد البعيدة .

و اما الخبران المستدل بهما للاستحباب فالمروى عن الهادي عليه السلام ليس فيه دلالة على الازيد من الجواز وهذا ظاهر جداً ، و اما المرسل المروى في الفقيه فهو كخبر مغيرة عن الصادق عليه السلام ، وفيه غسل على بن ابي طالب عليه السلام رسول الله ﷺ بدئه بالسدر و الثانية بثلاثة مثاقيل من كافور و مثقال من مسك ، و لكونهما اخباراً عن واقعة خاصة لا يحتملان الحمل على التقية ، و احتمال صدور الفعل لبيان اصل الجواز مع تسليم كونه مرجوحاً و مكروهاً بعيداً ، و كونه من خصائصه ﷺ ابعد و ابعد منه تسليم كونه مستحباً بالنسبة الى الكل و انه انما صار مرجوحاً بعد ذلك لصيرورته شعاراً للعامة حيث ان الرشد في خلافهم ، فلا محيص عن طرح الخبرين من جهة زهاب الاصحاب الى المرجوحية الجامعة بين التحريم والكرهية ، فباعراض الاصحاب عن العمل بمضمونهما يختل شرط صحة العمل بهما لعدم حصول الوثوق بهما ، فالاقوى الكراهية كما عليها المشهور . و الله العالم .

(الامر الثالث) يستحب تطيب الكفن بالكافور و الذريرة بلاخلاف فيه ظاهراً ، و عن المعتمد و التذكرة دعوى الاجماع عليه ، و يدل على ذلك من الاخبار موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام قال اذا كفنت الميت فذر على كل ثوب شيئاً من ذريرة او كافور ، و على استحباب الذريرة موثقة عمار عن الصادق عليه السلام ، و فيها انه عليه السلام قال ثم تكفنه تبدء فتجعل على مقعدته شيئاً من القطن و ذريرة - الى ان قال - ثم تبدء فتبسط اللفافة طولاً ثم تذر عليها من الذريرة - الى ان قال - و الق على وجهه ذريرة - الى ان قال - و يطرح على كفنه ذريرة ، و قد مر الكلام في ذلك في فصل مستحباب الكفن ، فراجع .

الخامس كونه اسود .

و عن المعتمر و التذكرة و غيرهما دعوى الاجماع على كراهته و يدل عليه من الاخبار خبر حسين بن المختار عن الصادق عليه السلام قال لا يكفن الميت في السواد ، و خبره الاخر عنه عليه السلام : لا يحرم الرجل في الثوب الاسود و لا يكفن به ، بعد حملهما على الكراهة للاجماع المدعى على عدم التحريم ، و قد مر في فصل بقية مستحبات الكفن استحباب كونه ابيض و كراهة ما عدى البياض من سائر الالوان .

السادس ان يكتب عليه بالسواد .

و نسب كراهته الى غير واحد من القدماء و كثير من المتأخرين ، و عن المبسوط انه لا يكتب بالسواد ، و عن النهاية انه لا يجوز ، و ليس على حرمة دليل ، و لا بأس بالكراهة لقاعدة التسامح ، قال في المعتمر بعد حكاية الكراهة عن الشيخ : و هو حسن لان في ذلك نوع استبشاع (اقول) و الاولى التمسك بالقاعدة ، و اما الاستدلال بالنهي عن التكفين بالسواد فهو ضعيف كما لا يخفى .

السابع كونه من الكتان و لو ممزوجاً .

على المشهور بين الاصحاب ، و في الجواهر : و لا اعرف فيه خلافاً الا من الصدوق المنسوب اليه عدم الجواز مع احتمال ارادة الكراهة منه ، و عن ظاهر غير واحد دعوى الاجماع عليه ، و يدل عليه من الاخبار مرسل يعقوب بن يزيد عن الصادق عليه السلام قال لا يكفن الميت في كتان ، و عن فقه الرضا و لا تكفنه في كتان و لا ثوب ابريسم ، و ظاهر هذين الخبرين و ان كان هو التحريم لكن ارسال الاول و عدم حجية الثاني الا فيما اسند الى المعصوم مع قيام العمل عليه و كون الكراهة مما لا يوجد فيه مخالف الا ظاهر الصدوق - اوجب حملهما على الكراهة ، و يؤيدها خبر ابي خديجة عن الصادق عليه السلام قال الكتان كان لبني اسرائيل يكفنون به ، و القطن لامة محمد ﷺ ، و من مقابلة الكتان مع القطن بعد القطع باستحباب القطن يستشم كراهة الكتان ، و عن كشف اللثام انه يدل على استحباب القطن (و كيف كان) ففيما تقدم غنى و كفاية ، و لا فرق في ثوب الكتان بين الخالص منه و الممزوج بشرط صدق اسم الكتان عليه ، للاطلاق .

الثامن كونه ممزوجاً بالابريسم بل الاحوط تركه الا ان يكون خليطه

اكثر .

لم ار من تعرض لكراهة التكفين في الممزوج بالابريسم اذا كان خليطه اكثر من الابريسم ، و يمكن ان يستدل لها باطلاق المرسل عن امير المؤمنين عليه السلام ان رسول الله ﷺ نهى ان يكفن الرجال في ثياب الحرير ، بعد حمل النهى فيه على المرجوحية الجامعة بين الحرمة والكراهة لو لم نقل بانصراف ثياب الحرير الى الخالص منه ، و اما الاحتياط في ترك ما لا يكون خليطه اكثر بل كان مساوياً او اقل فلمفهوم مضمحل الحسن بن راشد كما في الكافي ، و المرسل عن الهادي عليه السلام كما في الفقيه عن ثياب تعمل من قز و قطن هل يصلح ان يكفن فيها الموتى ، قال عليه السلام اذا كان القطن اكثر من القز فلا بأس ، فان مفهومه ثبوت البأس فيما اذا لم يكن القطن اكثر من القز لكنه بماله من المدلول لا يكون معمولاً به الا انه مع ذلك احوط لقيام النص عليه ، و قد مر بعض الكلام في ذلك في المسئلة السادسة من فصل تكفين الميت .

التاسع المماكسة في شرائه .

و في العلل عن ابي جعفر عليه السلام انه قال لا يماكس في اربعة اشياء : في الاضحية ، و الكفن ، و ثمن النسمة ، و الكرى الى مكة . و قال في البحار و روى في وصايا النبي ﷺ لعلي عليه السلام مثله ، و المراد بالمماكسة استحطاط الثمن و استنقاصه .

العاشر جعل عمامته بلا حنك .

للنهي عن عممة الاعرابي و فسرت - كما في الحدائق - بما لا تشتمل على الحنك ، و قد تقدم ذلك في فصل مستحبات الكفن .

الحاد عشر كونه و سخا غير نظيف .

و في خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : فان استطعت ان يكون في كفته ثوب كان يصلى فيه نظيف فافعل (الحديث) فان في تقييد الثوب بالنظيف اشعاراً بحزارة ما كان و سخا ، و هو معنى الكراهة .

الثاني عشر كونه مخيطاً بل يستحب كون كل قطعة منه وصلة واحدة بلا خياطة على ما ذكره بعض العلماء و لا بأس به .

والمشهور على استحباب خياطة الكفن بخيوط منه لو احتاج اليها، وفي الروضة: و لم تقف له على اثر ، و في مفتاح الكرامة : و لعله للتجنب عما لم يبالغ في حله او طهره (اقول) و لعل ما ذكره في مفتاح الكرامة ايضا هو الوجه فيما ذكره بعض العلماء، و يمكن ان يكون وجهه قيام السيرة العملية على كون كل قطعة وصلة واحدة و يمكن ان يؤيد ذلك بكرامة جعل الاكمام و الزرور له ، و الله العالم .

فصل

(في الحنوط)

و هو مسح الكافور على بدن الميت ، يجب مسحه على المساجد السبعة و هي الجبهة و اليدان و الركبتان و ابهاما الرجلين و يستحب اضافة طرف الاذن اليها ايضاً بل هو الاحوط، و الاحوط ان يكون المسح باليد بل بالراحة و لا يبعد استحباب مسح ابطيه و لبتة و مغابنه و مفاصله و باطن قدميه و كفيه بل كل موضع من بدنه فيه ريحة كريهة و يشترط ان يكون بعد الغسل او التيمم فلا يجوز قبله نعم يجوز قبل التكفين و بعده و في اثنائه و الاولى ان يكون قبله ، و يشترط في الكافور ان يكون طاهراً مباحاً جديداً فلا يجزى العتيق الذي زال ريحه ، و ان يكون مسحوقاً .

في هذا المتن امور (الاول) يجب امساح الكافور بالميت في الجملة اجماعاً محصلاً و منقولاً و خصوصاً كما في الجواهر ، و اختلاف النصوص في تعيين مواضعه لا يوهن ظهورها في اصل وجوبه في الجملة بل جميعها ظاهرة في وجوبه و كونه كما عداه مما يجب في التجهيز كالغسل و الكفن و الدفن ، فما عن الاردبيلي (قدس) من التأمل في وجوبه لذلك في غير محله كما ان ما هو ظاهر المراسم من القول باستحبابه ضعيف .

(الثاني) ظاهر غير واحد من الاصحاب اعتبار كون الامساح بمسح الكافور

على بدن الميت وهو معقد اجماع التذكرة و الروض ، و الظاهر عن جماعة كفاية الوضع و الامساس كما يظهر من جمل الشيخ و السرائر و الوسيلة و الغنية، بل المصرح به في الجمل و الوسيلة هو استحباب المسح .

و يستدل للاول ببعض الاخبار الامرة بالمسح كصحيح الحلبي المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام قال اذا اردت ان تحنط الميت فاعمد الى الكافور فامسح به اثار السجود (و خبر يونس) ثم اعمد الى كافور مسحوق فضعه على جبهته موضع السجود و امسح بالكافور جميع مفاصله ، و خبر زرارة عن الصادق عليه السلام قال اذا جففت الميت عمدت الى الكافور فمسحت به اثار السجود (و في الفقه الرضوى) فاذا فرغت من كفنه حنطته بوزن ثلاثة عشر درهما من الكافور و تبده بجبهته و تمسح مفاصله .

(و يستدل للثاني) بالاخبار المعبرة فيها بالوضع و الجعل كموثق عبد الرحمن قال سئلت الصادق عليه السلام عن الحنوط للميت فقال اجعله في مساجده (وحسن حمران) قلت فالحنوط كيف اصنع به ، قال يوضع في منخره و في موضع سجوده و مفاصله ، و موثق عمار : و اجعل الكافور في مسامعه و اثار السجود منه ، و خبر الحسين بن المختار عن الصادق عليه السلام قال يوضع الكافور من الميت على المساجد ، و صحيح عبد الله بن سنان عنه عليه السلام قال تضع (يعنى الكافور) في فمه و مسامعه و اثار السجود من وجهه و يديه و ركبتيه .

و الاول (اعنى اعتبار المسح) اقوى لقاعدة حمل المطلق على المقيد فيما اذا كانا مثبتين ، لكن اللازم في المقام هو المسح بالكافور على وجه يصدق معه الجعل و الوضع ايضا بان يمسح به بوجه يبقى منه شىء على الممسوح بسبب المسح كما لعله المتبادر من المسح بالكافور ايضا عرفاً ، و قد مر مثل ذلك في باب المسح في الوضوء ، و بذلك يجمع بين هذه الاخبار مع مراعاة معقد اجماع الخلاف المعبر فيه بالوضع و لقد اجاد الشيخ الاكبر (قده) حيث يقول ان الاخبار بين مشتمل على مسح مواضع السجود و بين صريح في وضعه عليها فالظاهر وجوب وضعه عليها على وجه المسح حملاً للمطلق على المقيد (انتهى) و الله الهادى .

(الامر الثالث) قال المصنف (قده) الاحوط ان يكون المسح باليد بل بالراحة ، و لعل وجه ذلك هو انصراف المسح عند اطلاقه الى المسح بالراحة من اليد كما في مثل مسح رأسه و مسحته كما ادعى في باب مسح الوضوء ، و لا ريب انه احوط .

(الامر الرابع) المعروف بين الاصحاب كما في المدارك هو وجوب مسح المساجد السبعة ، و عن المفيد و العمانى و القاضى و الحلبي و العلامة في المنتهى الحاق طرف الانف الذى يرغب به ، و لعله لظاهر الامر بامساس المساجد - كما يأتى - و ما في رواية دعائم الاسلام : اذا فرغ من تغسيله نشفه بثوب و جعل الكافور في موضع سجوده و جبهته و انفه و يديه و ركبتيه و رجليه ، و اورد على الاول بان الظاهر من المساجد هي السبعة الواجب وضعها على الارض في سجود الصلوة ، و وضع الانف غير واجب في السجود و رواية الدعائم ضعيفة قاصرة عن اثبات الوجوب الا انها صالحة للاستحباب فلا ينبغي الريب في استحبابه و ان كان الاحوط ان لا يترك .

(الامر الخامس) المحكى عن الصدوق (قده) انه يجعل - مضافاً الى اثر السجود - على بصره و انفه و مسامعه و فمه و يديه و ركبتيه و مفاصله كلها ، و ليعلم ان الاخبار في المقام على طوائف .

(فمنها) ما يدل على وضع الكافور على مساجد الميت من دون تعرض لما عداها بالنفى و الاثبات كموثق عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام في الحنوط للميت ، قال عليه السلام اجعله في مساجده .

(و منها) ما يدل على الامر بوضعه فيما عدى المساجد ايضاً مما لا معارض له بالنهى عنه مثل المفاصل و الراحة و الرأس و اللحية و الصدر و العنق و اللبلة و المغابن (١) و باطن القدمين كصحیح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال اذا اردت ان

(١) اللبلة بفتح اللام و التشديد المنخر و موضع القلادة و الجمع لبات كحبة و حبات ، و المغابن واحدها مغبن كمسجد الاباط و اصول الافخاذ ، و منه حديث الميت فامسح بالكافور جميع مغابنه (مجمع البحرين)

تحنط الميت فاعمد الى الكافور فامسح به اثار السجود و مفاصله كلها و راسه و لحيته و على رأسه من الحنوط ، و قال حنوط الرجل و المرثة سواء (الحديث) (وخبر يونس) و فيه : ثم اعمد الى كافور مسحوق فضعه على جبهته موضع السجود و امسح بالكافور على جميع مفاصله من قرنه الى قدمه و فى رأسه و فى عنقه و منكبيه و مرافقه و فى كل مفصل من مفاصله من اليدين و الرجلين و فى وسط راحتيه .

(و منها) ما ورد فيه الامر بوضعه على بعض ما عدى المساجد مع معارضته مع ما ورد من النهى عنه ، فمن الاول - اعنى ما ورد به الامر - خبر حمران ، و فيه قلت فالحنوط كيف اصنع به قال يوضع فى منخره و فى موضع سجوده و مفاصله ، و موثق عمار ، و فيه : اجعل الكافور فى مسامعه و اثر السجود منه (و خبر الحسين بن مختار) عن الصادق عليه السلام قال يوضع الكافور من الميت على المساجد و على اللبة و باطن القدمين و موضع الشراك من القدمين و على الركبتين و الراحيتين و الجبهة و اللبة (و خبر زرارة) عن الباقر عليه السلام قال اذا جفت الميت عمدت الى الكافور فمسحت به اثار السجود و مسامعه و مفاصله كلها و اجعل فى فيه و مسامعه و رأسه و لحيته من الحنوط و على صدره و فرجه ، و قال و حنوط الرجل و المرثة سواء (و من الثانى) اعنى ما ورد به النهى صحيح الحلبي ، و فيه : و لا تجعل فى منخره و لا فى بصره و مسامعه و لا على وجهه قطنا و لا كافوراً (و خبر عثمان بن النواء) و فيه : و لا تمس مسامعه بكافور (و صحيح عبدالرحمن) عن الصادق عليه السلام قال : لا يجعل فى مسامع الميت حنوط (و المروى فى فقه الرضا) اذا فرغت من كفن حنطته بوزن ثلاثة عشر درهما و ثلث من الكافور و تبدء بجبهته و تمسح مفاصله كلها و تلقى ما بقى على صدره و فى وسط راحتيه و لا تجعل فى فمه و لا منخره و لا فى عينه و لا فى مسامعه و لا على وجهه قطنا و لا كافورا فان لم تقدر على هذا المقدار فاربعة دراهم فاذا لم تقدر فمئقال لا اقل من ذلك لمن وجده (و فى ذيل خبر الكاهلي) و اياك ان تحشو فى مسامعه شيئاً فان خفت ان يظهر من المنخرين شيئاً فلا عليك ان تصير ثم قطنا و ان لم تخف فلا تجعل فيه شيئاً .

و هذه جملة من النصوص التي ظفرت بها في المقام و لا اشكال في لزوم الاخذ بما اتفقت عليه و هو تحنيط مواضع السجود و هو مما لا خلاف فيه بين الاصحاب بل ادعى عليه الاجماع ، و اما ما دل على الامر بوضعه على غير مواضع السجود فيحمل على الاستحباب لذهاب المشهور الى عدم وجوبه في غير المساجد و ان اختلفوا في عدالائف منها و لتصريح جملة منهم بعدم الخلاف في انحصار الوجوب بها و لاعتضاد ذلك بما في خبر عبدالرحمن من الاشعار بالانحصار ، و فيه في الجواب عن الحنوط للميت قال عليه السلام اجعله في مساجده ، هذا في الطائفة الثانية من الاخبار المتقدمة التي فيها الامر بالحنوط في غير المساجد مما لا يعارضها فيه شيء من الاخبار .

و اما الطائفة الثالثة و الرابعة التي وقع التعارض فيها بالامر و النهي بالنسبة الى مواضع غير المساجد فوجه الجمع بينها لا يخلو عن اشكال ، و قد ذكر فيه وجوه (منها) ما حكى عن الشيخ من حمل ما تضمن الامر بوضع الكفور في مسامعه على ان (في) بمعنى (على) فيكون مورد الامر الوضع على المسامع و مورد النهي الوضع فيها و الحشو فيه (و لا يخفى) انه مع بعده لا يلائم مع ما في خبر عثمان بن النوء من قوله: لا تمس مسامعه بكفور ان النهي عن مسها به لا يجامع الامر بوضعه عليها .

(و منها) حمل اخبار النهي على الكراهة (و لا يخفى ما فيه) من البعد فان رفع اليد عن الاخبار الناهية الظاهرة في الحرمة و حملها على الكراهة و ان كان ممكنا اذا قامت عليه القرنية لكنه لا يلائم مع ظهور الاخبار الامرة في الرجحان ، فالجمع بينهما بالحمل على الكراهة يرجع الى رفع اليد عن الاخبار الامرة كما لا يخفى .

(و منها) حمل الاخبار الامرة على التقية بمعنى الاتقاء للامر في امره لا بمعنى امر المأمورين بالعمل بالتقية ، فالماور به باق على ما هو الواقع من الحكم له ، و حينئذ فيمكن الجمع بينهما بحمل الاخبار الناهية على الكراهة و ان الحكم الواقعي هو مرجوحية الفعل و لكن انما تعلق الامر به في الاخبار الامرة للتقية ، و هذا و ان كان يناسب مع ما ذهب اليه المشهور من كراهة ما تعلق به النهي الا انه لمخالفته مع الاخبار الناهية الظاهرة في التحريم يكون مخالفاً مع الاحتياط ، فالاحوط ترك مسحه

فى تلك المورد لاحتمال الحرمة فيها مع انتفاء احتمال الوجوب .

فالمتحصل من هذا الامر هو وجوب تحنيط المساجد السبعة مع الاحتياط بمسح
الانف و استحباب ما اشتمل عليه الاخبار مما لا معارض له و الاحتياط فى ترك ما له
معارض . و الله العاصم .

(الامر السادس) يشترط ان يكون الحنوط بعد الغسل او التيمم فلا يجوز قبله
كما يدل عليه غير واحد من الاخبار حسبما يأتى ، و هل هو قبل التكفين كما عن
القواعد و غيره ، او انه بعد لبسه المئزر كما عن المراسم و المنتهى و النهاية وغيرها ،
او بعد لبسه القميص كما نسب الى المقنعة و غيرها ، او بعد تمام التكفين كله - كما
عن الصدوق - او التخيير بين الجميع - كما اختاره فى الجواهر و عليه المصنف فى المتن
(وجوه) اقواها الاخير لاطلاق كثير من الاخبار الواردة فيه و ان كان الاولى تقديمه
على الكفن لصحيح زرارة عن الباقر و الصادق عليهما السلام : اذا جففت الميت عمدت
الى كافر مسحوق فمسحت به اثار السجود ، و عن دعائم الاسلام : اذا فرغ من تغسيله
نشفه بثوب و جعل الكفور فى موضع سجوده (الخ) و عن الرضوى : اذا فرغت من
غسله حنطه بثلاثة عشر درهما و ثلث (و خبر يونس) و فيه : ابسط الحبرة بسطاً ثم
ابسط عليها الازار ثم ابسط القميص عليه و ترد مقدم القميص عليه ثم اعمد الى كافر
مسحوق فضعه على جبهته - الى ان قال - ثم يحمل فيوضع على قميصه ، و اما تعيين كونه
بعد لبس الازار فلا وجه له و اضعف منه تعيين كونه بعد لبس القميص ، مع ان صريح
خبر يونس خلافه ، نعم المحكى عن الرضوى يدل على ما اختاره الصدوق : فاذا فرغت
من كفنه حنطته بوزن ثلاثة عشر درهما و ثلث من الكفور ، الا ان يحمل الفراغ من
الكفن فى الحديث على الفراغ من بسطه باجزائه بعضها فوق بعض على ما ذكر تفصيله
فى خبر يونس (و كيف كان) فحيث لا طريق الى الاحتياط فالاولى التخيير مع
اولوية تقديمه على التكفين ، و الله العالم .

(الامر السابع) اشترط المصنف (قده) فى المتن ان يكون الكفور طاهراً
مباحاً جديداً مسحوقاً ، ولم ار من تعرض له فى المتون والشروح (ويمكن ان يستأنس له)

اما لطهارته فيما اعتبره بعضهم من كون الكافور من جلاله اى غير المطبوخ منه المعبر عنه بالخام مستدلاً له تارة بانه يطبخ بلبن الخنزير ليشد بياضه، و اخرى بحصول العلم العادى بنجاسته لانه يطبخ بايدى الكفار وما احبب عنه بعدم العلم بطبخه بلبن الخنزير و لا بكون طباخه كافراً و لا بمباشرته له على تقدير كفره حسبما تقدم فى طى المسئلة الثانية من فصل كيفية الغسل ، هذا مضافاً الى تاثر بدن الميت غالباً بالكافور اذا كان نجساً مع لزوم تطهير بدنه عما يعرضه من النجاسة بعد الغسل - كما مر فى المسئلة الثانية من فصل شرائط الغسل، هذا . ولكن هذا مجرد استيناس فان مفروغية اشتراط الطهارة فى الكافور الذى يشترط فى الخليط فى الغسل لعلها من اجل عدم تاثر الماء من نجاسته و انه يشترط فى ماء الغسل الطهارة و هذا لا يلزم اشتراط الطهارة فى كافور الحنوط ، كما ان دعوى غلبة تاثر بدن الميت من الكافور النجس ايضاً ممنوعة سيما مع ما ورد فى اخبار الحنوط كما تقدم من الامر بنشف بدن الميت و تجفيفه قبل حنوطه ، نعم لو فرض تأثر بدنه منه كان لدعوى اعتبار الطهارة وجه من هذه الجهة .

(و اما اباحتها) فاعتبارها واضحة لما تقدم من الوجه فى اعتبارها فى الكفن و انه لا يسقط التكليف بتكفينه فى المغصوب بل يجب نزع منه و تكفينه فى المباح ان كلما مر هناك فى وجه اعتبار الاباحة فى الكفن يجرى فى المقام (و اما اعتبار كونه جديداً) ذا رائحة فلم يظهر لى وجهه الا استظهار كون وجوب التحنيط به لاجل تطيب الميت به المتوقف على كونه زائحة و لعل هذا الملاك بحكمة التشريع التى لا اعتبار باطرافها اشبه الا ان يدعى انصراف الكافور الى ماله رائحة و ان الكافور العتيق الذى ذهب رائحته يعد عند العرف فاسداً خارجاً عن حقيقته كانصراف ماء الورد عن الذى زالت رائحته و كذا سائر ما يرغب فيه لاجل طيبه اذا زال اثره ، و هذا الوجه لا يخلو عن قوة ، و يؤيده سقوط الحنوط عن الميت المحرم مع عدم حرمة استعماله فى حال الاحرام الا ان كان له رائحة (و اما كونه مسحوقاً) فلتصريح جملة من النصوص به كما فى خبر يونس ثم اعمد الى كافور مسحوق (الخ) و خبر زرارة عنهما عليهما السلام: اذا جففت الميت عمدت الى كافور مسحوق (الحديث) .

مسئلة (١) لا فرق في وجوب الحنوط بين الصغير والكبير و الانثى و الخنثى و الذكر و الحر و العبد نعم لا يجوز تحنيط المحرم قبل اتيانه بالطواف كما مر و لا يلحق به التي في العدة و لا المعتكف و ان كان يحرم عليهما استعمال الطيب حال الحيوة .

وجه التعميم في المذكورات هو اطلاق الاخبار المذكورة و تصريح بعضها بعدم الفرق بين الرجل و المرئة كخبر زرارة و صحيح الحلبي المتقدمين ، قال عليه السلام فيهما : و حنوط الرجل و المرئة سواء ، و قد مر الكلام في عدم جواز تقريب الكافور بالميت المحرم و عدم الحاق المعتدة و المعتكف بالمحرم في المسئلة التاسعة من فصل كيفية الغسل مستوفى .

مسئلة (٢) لا يعتبر في التحنيط قصد القربة فيجوز ان يباشره الصبي المميز ايضا .

لا يخفى ان جواز مباشرة الصبي المميز للشيء لا يكون من اثار عدم اعتبار قصد القربة فيه ان يمكن ان لا تكون صحته متوقفه على قصد القربة و مع ذلك يكون البلوغ شرطاً في صحته كالعقود و الايقاعات كما انه يمكن صحته من الصبي مع اشتراط القربة كما في الواجبات الكفائية بناء على شرعية عبادات الصبي و اشتمالها على المصلحة الملزمة مثل الصادر عن البالغين و انه انما ارتفع التكليف عنه لمصلحة في رفعه كالتسهيل و نحوه ، نعم لو كانت مشتملة على مصلحة غير ملزمة فاللازم عدم كفايتها في اسقاط التكليف عن البالغين .

(و الحق ان يقال) انه بناء على كون التحنيط توصلياً فالواجب الالتزام بسقوط التكليف و لو حصل بفعل غير المميز من الصبي بل و لو بغير مباشرة انسان ، و على تقدير كونه تعدياً فاللازم عدم جواز الاكتفاء بفعل الصبي المميز لعدم احراز اشتمال افعاله على المصلحة الملزمة مع ادلة رفع القلم عنه و عليه فلا يكتفى بفعله ، و قد حررنا المسئلة في المسئلة الخامسة من فصل الاعمال الواجبة في التجهيز و في البحث عن عرق الجنب من الحرام في مباحث النجاسات ، و لعل الوجه في تقييد المصنف(قده) جوازه بالصبي المميز هو عدم امكان تحقق فعله من غير المميز او من غير

الانسان عادة ، لا انه مع تحققه لا يكون كافياً .

واما ما حققه في مصباح الفقيه في مبحث غسل الميت من كون غسل الميت والصلوة عليه تعبدياً بمعنى لزوم صدورهما عن الفاعل بالقصد والاختيار وعدم تعبديتهما بمعنى لزوم قصد القربة بل يكفي في صحتهما صدورهما عن القصد و لو لم يكن قصدهما بداع قربي ، و بذلك جمع بين قول من انكر اعتبار القصد فيهما و من اعتبره ، و قال (قدّه) و لعل من انكر اعتبار القصد مثل السيد و اتباعه اراد قصد القربة بجعلها غاية للعمل و مراد من اعتبره هو اعتبار قصد حصول الطبيعة المعهودة ، و قال بهذا تجتمع الكلمة و يرتفع الخلاف .

(فشيء لم نتوصله) ضرورة ان عبادية العبادة تتوقف على اتيانها بداع قربي يكون فاعلها مبتغياً بفعلها وجهه سبحانه ، و لو لا ذلك لم تكن العبادة عبادة ، و به يندفع منعه عن الصغرى ان لا يمكن القول بان المعتمر في سائر الاغسال ايضاً هو قصد ايجادها بعناوينها الراجحة و لو لم يكن الباعث على ايجادها ارادة تحصيل القرب بفعلها بل اتى بها بداع مباح يترتب عليها ان باتيانه كذلك لا تصير عبادة .

كما ان ما افاده (قدّه) بعد تسليمه اعتبار قصد التقرب من الفرق بين جعل القربة غاية للعمل و بين قصد حصول الطبيعة المعهودة (لا يخلو عن غموض) قال (قدّه) في بيان ذلك ان اعتبار قصد التقرب بفعل الغسل انما يصح فيما كان القرب غاية للغسل و هذا في غسل الميت لا يتصور لان القربة التي يعتبر قصدها في الغسل هي القربة الحاصلة للمتطهر و هو الذي يرد عليه الغسل لا للمباشر و هو الذي يورد الغسل على المغتسل كمباشر غسل الميت في المقام و كالمغسل للجانب العاجز عن الغسل بالمباشرة ، و الذي يجب على المباشر انما هو ايجاد تلك الطبيعة المقربة للميت الى رحمة الله و رضوانه و اما كونه قاصداً بفعله التقرب لنفسه بحيث ينافيه قصد الاجرة مثلاً فيحتاج الى دليل اخر غير ما دل على اشتراط قصد القربة في الطهارات و هو مفقود و الاصل ينفيه (هذه عبارته قدس سره) .

و ما افاده لا يخلو عن الغرابة ، و كانه قاس المقام بباب الاجير في العبادات

و اتيان عبادة الغير بداعي الاجرة مع ان المقام اجنبى عنه .
 (و توضيحه) على ما حررناه في غير مقام ان عمل الاجير في باب العبادات
 موجه بجهتين يكون باحديهما عملاً للنائب و بالآخرى عملاً للمنوب عنه كما ان
 المباشر لاداء دين الغير يؤدى دين الغير فيكون فعله هذا نيابة عن الغير ، فهو من
 حيث كونه فعل النائب متعلق للاجرة فيؤتى به بداعي اخذ الاجرة عليه ، و من حيث
 كونه فعل المنوب عنه عبادة يؤتى بها بداعي الامر المتوجه الى المنوب عنه بعد الفراغ
 عن كون الايتان به من النائب مسقطا للامر المتعلق بالفعل، المتوجه الى المنوب عنه.
 وهذا التصوير - كما ترى - لا يجرى في المقام اصلاً في غسل الميت و لافي الصلوة عليه،
 ان الميت لا يكون مأموراً بغسل نفسه ولا بالصلوة على جنازته ، و هذا في الصلوة ظاهر
 جداً لم يحم حوله و هم و ان كان ربما يتوهم في غسله بانه الغسل الذي ينبغي ان يأتي
 به الميت في حال حيوته فيباشره الغاسل بالنيابة ، و منشأ توهمه سقوط الغسل عن
 اغتسل في حيوته ثم مات - في مورد قيام الدليل عليه - كما في المقول بقصاص ونحوه،
 و لكنه ساقط حسبما مر القول فيه .

(و كيف كان) فلا ينبغي الاشكال في ان الحى مأمور بغسل الميت و بالصلوة
 عليه من حيث انهما عمل له لا من حيث نيابته عن الميت ، و المفروض كون الامر
 المتوجه الى الحى بايتانها تعدياً - اى يعتبر في سقوطه ايتان متعلقه بداع قربي فكيف
 يصح ان يقال بصحة متعلقه و لو لم يؤت بداع قربي لفاعله .

و ليعلم ان ما ذكرناه في المقام غير مرتبط بتصحيح ما في المتن من ترتب جواز
 الاكتفاء بفعل الصبي المميز في حنوط الميت على عدم اعتبار قصد القرية في الحنوط
 لان ما افاده في مصباح الفقيه من تصوير عبادية بعض افعال التجهيز كالغسل و الصلوة
 انما هو بعد فرض اعتبار اتيانه عبادة ، و اما في الحنوط المفروض عدم كونه عبادة فلا
 يعتبر هذا القصد اصلاً ، و قد خرجنا في المقام عن وضع هذا الشرح لمناسبة عرضت
 و اوجبت اطالة الكلام و الله الهادى و به الاعتصام .

مسئلة (٣) يكفى في مقدار كافور الحنوط المسمى و الافضل ان يكون
 ثلاثة عشر درهما و ثلث تصير بحسب المثاقيل الصيرفيه سبع مثاقيل و الاقوى

ان هذا المقدار لخصوص الحنوط لاله و للغسل و اقل الفضل مثقال شرعى و
و الافضل منه اربعة دراهم و الافضل منه اربعة مثاقيل شرعية .

فى هذه المسئلة امور (الاول) المشهور بين الفقهاء و لاسيما المتأخرين منهم
قدس الله اسرارهم اناطة مقدار الكافور فى الحنوط فى طرف القلة بما يصدق معه الاسم
و لو كان اقل من المثقال او الدرهم و لا تقدير للمقدار الواجب عندهم الا مسماه و
حملوا النصوص الواردة فى تقديره بازيد من ذلك الظاهرة فى الوجوب على الفضل ،
للاصل و اطلاق كثير من الادلة و قصور اكثر ما دل على التقدير سنداً بل و دلالة عن
اثبات الوجوب للتصريح فى بعضها بالفضل و اختلاف جميعها فى المقادير قله و كثرة ،
الموجب لاختلاف فتاوى الاصحاب فيها ، و لاجل ذلك كله حملوها على الاستحباب ،
بل الظاهر عدم التصريح بالوجوب من احد و ان كان ظاهر بعضهم لا ياباه ، و لذا نفى
بعضهم الخلاف فى عدمه ، و فى الرياض انه ليس محل خلاف يعرف ، و ربما يدعى
دخوله تحت معقد جملة من الاجماع ، و فى المعتمد : اقل المستحب من كافور
الحنوط درهم و افضل منه اربعة دراهم و اكمل منه ثلاثة عشر درهما و ثلث كذا ذكره
الخمسة (وهم الصدوق و والده و المفيد و المرتضى و الشيخ الطوسى قدس الله اسرارهم)
و اتباعهم ثم لا اعلم للاصحاب فيه خلافاً .

و من النصوص فى ذلك ما فى الكافى مرفوعا قال : السنة فى الحنوط ثلاثة عشر
درهما و ثلث اكثره ، و قال ان جبرئيل نزل على رسول الله ﷺ بحنوط و كان وزنه
اربعين درهما فقسمها رسول الله ﷺ لثلاثة اجزاء : جزء له و جزء لعلى عليه السلام و جزء
لفاطمة عليها السلام (و مرفوعة ابن سنان) قال السنة فى الحنوط ثلاثة عشر درهما
و ثلث ، قال محمد بن احمد و رووا ان جبرئيل عليه السلام نزل به على رسول الله ﷺ
و كان وزنه اربعين درهما فقسمه رسول الله ﷺ لثلاثة اجزاء : جزء له و جزء لعلى عليه السلام
و جزء لفاطمة . و ظاهر هذين الخبرين هو استحباب هذا التقدير للتعبير فيهما بالسنة
و هى اذا انفردت عن مقابلتها مع الفرض ظاهرة فى الاستحباب نعم قد تطلق على ما
سنه رسول الله ﷺ فى مقابل ما فرضه الله تعالى و لكن يحتاج ذلك الى قرينة ،

فالسنة اذا اطلقت ظاهرة في الندب ، و استفادة التقدير من هذين الخبرين مبنية على كون المراد من الحنوط فيهما هو الكافور المستعمل في تطيب الميت بعد غسله و لا يشمل ما يستعمل منه في الغسل كما ربما يدعى ظهورهما في ذلك تعويلا على المنصرف اليه من كلمة الحنوط - و ان كان يبعد ذلك احتياج غسله صلى الله عليه وسلم حينئذ الى كافور غير ما نزل به جبرئيل .

و عن كتاب الطرف لابن طاوس عن الصادق عليه السلام قال قال علي بن ابي طالب عليه السلام كان في الوصية ان يدفع الى الحنوط فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بقليل فقال يا علي ويا فاطمة هذا حنوطي من الجنة دفعه الى جبرئيل و هو يقرئكما السلام و يقول لكما اقسامه و اعزلا منه لي ولكما فقالت فاطمة عليها السلام يا ابتاه لك ثلثه و ليكن الناظر في الباقي علي بن ابي طالب عليه السلام فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم و ضمهما اليه و قال يا علي قل في الباقي قال عليه السلام نصف ما بقى لها و النصف لمن ترى - او تريد - يا رسول الله ، قال هو لك فاقبضه . و هذا الخبر مثل الاولين في التعبير بالحنوط .

و مرسل الصدوق قال ان جبرئيل اتى النبي صلى الله عليه وسلم باوقية كافور من الجنة و الاوقية اربعون درهما فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم ثلثاه و ثلثا لعلي عليه السلام و ثلثا لفاطمة . و المروى في كشف الغمة عن فاطمة عليها السلام انها قالت ان جبرئيل اتى النبي صلى الله عليه وسلم لما حضرته الوفاة بكافور من الجنة فقسمه اثلاثاً ثلثا لنفسه و ثلثا لعلي و كان اربعين درهما .

و مرسل ابي نجران عن الصادق عليه السلام قال اقل ما يجزى من الكافور مثقال ، و في مرسل اخر عنه عليه السلام : اقل ما يجزى من الكافور للميت مثقال و نصف ، و عن فقه الرضا : و او في ما يجزى من الكافور مثقال و نصف ، و في خبر الكاهلي و خبر الحسين بن مختار عن الصادق عليه السلام : القصد من ذلك اربعة مثاقيل .

و قال في الحدائق المراد بالقصد هو الحد الوسط بين الاقل و الاكثر و الاقتصاد في الامور سلوك سبيل الوسط ، و في الجواهر : و عن نسخة اخرى (الفضل) بدل (القصد)

و عن فقه الرضا: التحنيط بوزن ثلاثة عشر درهما و ثلث و ان لم يقدر على هذا المقدار فاربعة دراهم و ان لم يقدر فمثقال لمن وجده .

هذا ما وصل الينا من النصوص . و انت ترى ما فيها من الاختلاف في التعبير بالسنة الظاهر في الندب و ما يظهر منه وجوب كونه ثلاثة عشر درهما و ثلث عند وجدانه - كما في المحكى عن فقه الرضا - و الاختلاف في التعبير ، فتارة وقع التعبير بالحنوط الظاهر فيما يحنط به ، و اخرى بالكافور الشامل لما يجعل خليطاً في الغسل و كذا الاختلاف في الاقل بين المثقال و بين مثقال و نصف و بين الدرهم ، و من المعلوم عدم صحة التمسك بها للوجوب مع ما فيها من الاختلاف ، بخلاف ما اذا حمل على الندب ، اذالاختلاف حينئذ يحمل على مراتب الفضل ، فاعلاء فضلاً و اكثرها وزن ثلاثة عشر درهما و ثلث درهم ، و اوسطها فضلاً ما كان بقدر اربعة مثاقيل او اربعة دراهم ، و ادناها ما كان بقدر مثقال و نصف او مثقال او درهم ، و اقل ما يجزى هو ما كان يصدق عليه الحنوط ، و الله سبحانه هو العالم .

بقي امور (الاول) ان المحكى عن الصدوق في الحد الاوسط هو اربعة مثاقيل و هو المحكى عن ابن الجنيد ايضاً ، و يدل عليه حسنة الكاهلي و الحسين بن المختار حيث وقع التعبير فيهما: القصد من ذلك - او الفضل من ذلك - اربعة مثاقيل ، و المروي عن فقه الرضا اربعة دراهم ، و لا بأس بالعمل بكل واحد منهما ، و يمكن حمل ذلك ايضاً على الاختلاف في مراتب الفضل بكون اربعة مثاقيل افضل من اربعة دراهم لكون الاولى اكثر - كما سيظهر - و حدد في المعبر الاقل بدرهم ، و ليس له شاهد من الاخبار المتقدمة بل فيها كما عرفت انه مثقال او مثقال و نصف ، كما انه حكى عن ابن البراج تحديد الاكثر بثلاثة عشر درهما و نصف ، و هو ايضاً خال عن المستند ، بل عرفت انه ثلاثة عشر درهما و ثلث .

(الثاني) فسر الحلبي المثاقيل الواقعة في الاخبار بالدراهم نظراً الى قول الاصحاب ، و حكى عن ابن طاوس مطالبته بالدليل و هو كذلك فان المشهور خلاف ذلك كما يأتي .

(الثالث) المشهور على ان الكافور الذى يمزج بماء الغسل خارج عن هذا المقدار الذى ورد فى الحنوط لما عرفت فى مرفوعة الكافى و مرفوعة ابن سنان والخبر المروى عن كتاب الطرف من التعبير بالحنوط ، الظاهر فى الكافور الذى يحنط به ، و باقى الاخبار و ان كانت مطلقة لكن تحمل على ما فى هذه الاخبار لكون المقيد قرينة على المطلق و شارحاً له مضافاً الى ما فى الفقه الرضى : اذا فرغت من غسله حنطه بثلاثة عشر درهما و ثلث درهم كافوراً ، خلافاً لما حكاه فى السرائر عن بعض الاصحاب من مشاركة الغسل مع الحنوط فى ذلك المقدار و لم يعرف ذلك البعض الذى حكاه عنه ، و مال اليه بعض المتأخرين ، و فى مصباح الفقيه بعض الميل اليه ، ويستدل له باطلاق ما دل على تقدير ذلك للميت من غير تعرض لخصوص تحنيطه فيشمل بعمومه لما يمزج بماء غسله ايضاً ، و لاستبعاد تغسيل النبي ﷺ بماء ممزوج بكافور اخر غير الذى نزل به جبرئيل عليه السلام ، بل فى مصباح الفقيه دعوى ظهور كون الكافور الذى اتى به له للجميع و منع انصراف الحنوط الى خصوص ما يحنط به كما يشهد له اطلاق الحنوط فى جملة من الاخبار على مطلق الكافور .

(و الاقوى) ما عليه المشهور لانسباق ما يحنط به من كلمة الحنوط عند اطلاقه ، و هو غير مناف مع ارادة مطلق الكافور منه اذا كانت هناك قرينة ، فمنع انصراف الحنوط الى خصوص ما يحنط به لا يخلو عن الاعتساف ، فلا محيص عن معاملة الاطلاق و التقييد فيما عبر فيه بالحنوط و ما ورد فيه لفظ الكافور ، و دعوى ظهور ما دل على نزول جبرئيل بالكافور على كونه للغسل و الحنوط ممنوعة ، و استبعاد صرف غيره فى غسله ﷺ لا يعبأ به مع ان المسئلة قريبة الى الاجماع و لم ينقل مخالف صريح فيها الا ما نسبته فى السرائر الى بعض الاصحاب ، بل يحتمل اندراجها فى معقد اجماع الغنية و المعبر ، و لذا قال فى مصباح الفقيه (بعد الاشكال فى اختصاص المقادير المذكورة بالحنوط) : لكن فتويهم بما عرفت من التقادير و فهمهم اياها من الروايات و نقل اجماعهم عليها كما عن بعضهم يهون الامر علينا بعد البناء على المسامحة (انتهى).

(الرابع) وزن الدرهم نصف المثقال الشرعى و خمسة ، و كل مثقال شرعى

ثلاثة ارباع الصير في ، فيكون كل درهم نصف المثقال الصير في و ربع عشرة ويكون وزن الاربعين درهماً واحداً و عشرين مثقالاً صيرفاً فيكون ثلثه وهو ثلاثة عشر درهماً و ثلث سبعة مثاقيل صيرفية كما ذكره في المتن هكذا في نسختنا و هو الصحيح من غير كسر .

مسئلة (٤) اذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط و لا يقوم مقامه طيب اخر نعم يجوز تطيبه بالذريرة لكنها ليست من الحنوط و اما تطيبه بالمسك و العنبر و العود و نحوها و لو بمزجها بالكافور فمكروه بل الاحوط تركه .

سقوط الحنوط عند تعذر الكافور عقلاً او شرعاً عقلياً ، ضرورة حكم العقل باسقاط حسن التكليف بقدرة المكلف على امتثاله ، و بذلك ورد عن الشرع ايضاً مثل قوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها ، و قوله عليه السلام ما من شىء حرمه الله الا و قد احله لمن اضطر اليه ، و امثالهما و هي كثيرة . و اما عدم قيام طيب اخر مقامه فللاصل مع خلو الادلة عنه ، و يظهر من محكى التذكرة الاجماع عليه . و حصر الصادق عليه السلام الحنوط بالكافور في قوله عليه السلام: الكافور هو الحنوط و قوله عليه السلام انما الحنوط الكافور ، و قد مر في الامر السادس من مستحباب الكفن استحباب تطيب الميت بالذريرة كما مر تفسير الذريرة ايضاً ، ولكن جواز تطيبه بها لا يستلزم بدليتها عن الكافور في التحنيط لكي يجب التطيب بها عند تعذر الكافور لعدم التلازم بين جوازه في نفسه و بدليته عن الكافور ، و قد مر كراهة تطيب الميت بغير الكافور و الذريرة في فصل مكروهات الكفن .

مسئلة (٥) يكره ادخال الكافور في عين الميت او انفه او اذنه .

و في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام و لا تجعل في منخريه و لا في بصره و لا على وجهه قطناً و لا كافوراً ، و في خبر عثمان بن النواء : و لا تمس مسامعه بكافور ، و صحيح عبدالرحمن : لا تجعل في مسامع الميت حنوطاً ، و في الفقه الرضوي : و لا تجعل في فمه و لا منخره و لا في عينه و لا في مسامعه و لا على وجهه قطناً و لا كافوراً . و هذه الاخبار و ان كانت ظاهرة في الحرمة لكن الاصحاب حملوها على الكراهة

للجمع بينها وبين الاخبار الدالة على جواز الوضع كصحيح ابن سنان قال قلت للصادق عليه السلام كيف اصنع بالحنوط ، قال تضع في فمه و مسامعه و اثار السجود من وجهه و يديه و ركبتيه ، و خبر زرارة عن الباقر و الصادق عليهما السلام : و اجعل في فيه و مسامعه و رأسه و لحيته من الحنوط و على صدره و فرجه ، و خبر حمران بن اعين يوضع في منخره و في موضع سجوده و مفاصله . و قد يحمل تلك الاخبار المجوزة على التقية مع حمل الاخبار الناهية ايضا على الكراهة لعدم القول بالحرمة ، و لا بأس به .

مسئلة (٦) اذا زاد الكافور يوضع على صدره .

و يدل عليه ما في الرضوى : و يلقي ما بقى على صدره و وسط راحتيه ، و الظاهر ان المراد من الباقي هو ما يبقى بعد الوضع الواجب و المستحب كما نص به في المستند .

مسئلة (٧) يستحب سحق الكافور باليد لا بالمهاون .

و قد نقل استحباب ذلك عن الشيخين و لم يعلم له مستند و ربما يعلل بالخوف من الضياع ، و هو كما ترى . الا انه لا بأس به بعد الفتوى باستحبابه ، لقاعدة التسامح .

مسئلة (٨) يكره وضع الكافور على النعش .

و في خبر السكوني المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام ان النبي ﷺ نهى ان يوضع على النعش الحنوط ، و ظاهر النهى و ان كان هو الحرمة لكنه يحمل على الكراهة لما في خبر غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام انه كان يجمر الميت بالعود فيه المسك و ربما جعل على النعش الحنوط و ربما لم يجعله ، هذا مع انه لم يحك الحرمة عن احد .

مسئلة (٩) يستحب خلط الكافور بشيىء من تربة الحسين عليه السلام لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام .

ففي مكتبة الحميرى قال كتبت الى الفقيه اسئله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك ام لا ، فاجاب و قرأت التوقيع و منه نسخت : يوضع مع الميت في قبره و يخلط بحنوطه انشاء الله تعالى ، و رواها في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر عن ابيه عن الحجة ارواحنا فداء . و اما عدم المسح به في المواضع المنافية للاحترام فلا يحتاج الى البيان بل لا شبهة في حرمة اذا استلزم الهتك مع التعمد به .

مسئلة (١٠) يكره اتباع النعش بالمجمرة وكذا في حال الغسل .

و في المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام قال اكره ان يتبع بمجمرة ،
 و في خبر اخر عنه عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يتبع جنازة بمجمرة ، و في خبر
 غياث بن ابراهيم : وكان يكره ان يتبع الميت بمجمرة ، هذا في اتباع النعش بالمجمرة .
 و اما كراهة استعمالها في حال الغسل فالمشهور كراهة الدخنة في حاله كما اعترف به في
 المعتمر حيث يقول : و لا يعرف اصحابنا استحباب الدخنة بالعود و لا بغيره عند
 الغسل ، و استحسنة الفقهاء (لنا) ان الاستحباب يتوقف ثبوتها على دلالة الشرع و
 التقدير عدمها (لا يقال) ذلك لدفع الرائحة الكريهة (لانا نقول) ليس الرائحة دائمة
 مع كل ميت ، و لان ذلك قد يندفع بغيره و كما سقط اعتبار غير العود من الاطياب
 فكذا التجمير ، و يؤيده رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ، قال قال
 امير المؤمنين عليه السلام لا تجمروا الاكفان و لا تمسوا موتاكم الطيب الا بالكافور فان
 الميت بمنزلة المحرم (انتهى ما في المعتمر) .

و قال في الحدائق : لم اقف في الاخبار على ما يدل على حكم الدخنة حال
 الغسل لا نفياً و لا اثباتاً ، لكن لا يبعد من حيث اتفاق العامة على استحباب ذلك و
 اشتهاره بينهم ان يقال بالكراهة للاخبار الدالة على الاخذ بخلافهم مطلقاً (انتهى ما
 في الحدائق) .

مسئلة (١١) يبدء في التحنيط بالجبهة و في سائر المساجد مخير .

و في الفقه الرضوى : و تبء بجبهته و تمسح مفاصله كلها و تلقى ما بقى على صدره
 و وسط راحتيه ، و ظاهره كظاهر المتن وجوب البدئة بالجبهة ، و لذا علق عليه استادنا
 الاعظم العراقي (قده) بقوله : في وجوبه تامل ، و قال سيد الفقهاء البروجردى (قده) :
 على الاحوط ، و لكن قال في المستند بعد ذكر الخبر : و يظهر منه استحباب الابتداء
 بالجبهة و هو كاف لذلك (انتهى) .

**مسئلة (١٢) اذا دار الامر بين وضع الكافور في ماء الغسل او يصرف في
 التحنيط يقدم الاول و اذا دار الامر في الحنوط بين الجبهة و سائر المواضع
 تقدم الجبهة .**

قد مر في مطاوي هذا الكتاب مراراً و احكمنا بنيانه في الاصول ان في التزام
بين التدريجات يقدم الالهم منها و لو كان هو المتأخر و مع فقدان الالهم يقدم المتقدم،
و عليه فلو دار الامر بين صرف الكافر في ماء الغسل او في الحنوط يقدم الاول لعدم
اهمية الصرف في الحنوط عنه مع كونه متقدماً بحسب الزمان ، و كذا اذا دار بين
صرفه في الجبهة او سائر الاعضاء بناء على وجوب تقديم تحنيط الجبهة على تحنيط
سائر الاعضاء ، و الله العالم .

فصل

(في الجریدتين)

من المستحبات الاكيدة عند الشيعة وضعها مع الميت صغيراً او كبيراً
ذكر او انثى محسناً او مسيئاً ، كان ممن يخاف عليه من عذاب القبر اولاً ،
ففي الخبر ان الجريدة تنفع المؤمن و الكافر و المحسن و المسييء ، و ما دامت
رطبة يرفع عن الميت عذاب القبر ، و في اخر ان النبي صلى الله عليه و اله مر
على قبر يعذب صاحبه فطلب جريدة فشقها نصفين فوضع احدهما فوق رأسه
و الاخرى عند رجليه و قال يخفف عنه العذاب ماداما رطبين و في بعض الاخبار
ان ادم عليه السلام اوصى بوضع جریدتين في كفنه لانسه و كان هذا معمولاً بين
الانبياء و ترك في زمان الجاهلية فاحياه النبي صلى الله عليه و اله .

الجريدة في الاصل هي العود من النخل بعد ان تجرد عن الخوص و قبل التجريد
يسمى بالسعف ، و الحكم باستحباب وضعها مع الميت مجمع عليه بين الاصحاب ليس
فيه مخالف ، قال المفيد في المقنعة : و الاصل في وضعها مع الميت ان الله تعالى لما
اهبط ادم من الجنة الى الارض استوحش في الارض فسئل الله تعالى ان ينزل شيئاً من

اشجار الجنة يأنس به فانزلت عليه النخلة فلما رآها عرفها و انس بها و اوى اليها فلما جمع الله بينه و بين زوجته حواء فاقام معها ماشاء الله تعالى ان يقيم و اولدها ثم حضرته الوفاة جمع ولده وقال يا بنى انى كنت قد استوحشت عند نزولى هذه الارض فانسى الله بهذه النخلة المباركة و انا ارجو الانس بها فى قبرى فاذا قضيت نحبى فخذوا منها جريدة فشقوها باثنين وضعوها معى فى اكفانى ففعل ذلك ولده بعد موته و فعلته الانبياء بعده ثم اندرس اثره فى الجاهلية فاحياه النبي ﷺ و شرعه و وصى اهل بيته باستعماله الى ان تقوم الساعة (انتهى) .

و قال الشيخ (قده) فى التهذيب سمعت مرسلا من الشيوخ و مذاكرة و لم يحضرنى الان اسناده ثم ساق (قده) ما ذكره المفيد فى المقنعة - الى ان قال - و قد روى ان الله عزوجل خلق النخلة من فضلة الطينة التى خلق منها ادم عليه السلام فلاجل ذلك تسمى النخلة عمة الانسان (انتهى) و لعل ما فى اخر هذا المتن من قوله (قده) - و فى بعض الاخبار ان ادم (الخ) - اشارة الى ما ذكره الشيخان (قدهما) .

و لا فرق فى استحباب وضعها بين كون الميت صغيراً او كبيراً ذكرأ او انثى لاطلاق ما يدل عليه من النصوص و معاهد الاجماع ، و لا بين كونه محسناً او مسيئاً و لا من يخاف عليه من عذاب القبر كالمركب لموجبه و من لا يخاف عليه ، لاطلاق ما تقدم ولما رواه الشيخ عن الحسن بن زياد انه سئل عن الصادق عليه السلام عن الجريدة تكون مع الميت فقال عليه السلام تنفع المؤمن و الكافر ، و خبره الاخر المروى فى الكافي عنه عليه السلام : الجريدة تنفع المؤمن و الكافر ، و مرسل المفيد (قده) فى المقنعة قال و روى عن الصادق عليه السلام ان الجريدة تنفع المحسن و المسيء ، و ما رواه الصدوق عن على بن بلال انه كتب الى ابى الحسن الثالث عليه السلام : الرجل يموت فى بلاد ليس فيها نخل هل يجوز مكان الجريدة شىء من الشجر غير النخل فانه روى عن ابائك انه يتجا فى عنه العذاب ما دامت الجريدتان رطبتين و انها تنفع المؤمن و الكافر (الحديث) .

و ربما يقال بان الظاهر من غير واحد من الاخبار عدم مشروعية الجريدة لمن

يؤمن عليه من عذاب القبر فلا تشرع للصبي و المجنون ففي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام بعد ان سئل عن علة وضع الجريدة مع الميت - يتجا في عنه العذاب و الحساب كله في يوم واحد قدر ما يدخل القبر و يرجع القوم و انما جعلت السعفتان لذلك فلا يصيبه عذاب و لا حساب بعد جفا فيها انشاء الله .

لكن الحق عموم الاستحباب لكل ميت مسلم ، و في الذكرى قال الاصحاب و توضع مع جميع اموات المسلمين حتى الصغار لاطلاق الامر بذلك (انتهى) و يدل على استحبابها لمن يؤمن عليه من العذاب ما ورد في اصل مشروعيته من وصية ادم بفعل ذلك له ، و فيه ثم فعلته الانبياء بعده ثم اندرست في الجاهلية فاحياه النبي ﷺ ان لا ريب في تنزيه الانبياء من عذاب القبر و اما ما في صحيح زرارة فيحمل على حكمة التشريع التي لا تجب فيها الاطراد لانه علة للحكم حتى يدور عليها الحكم نفيًا و اثباتًا.

مسئلة (١) الاولى ان تكونا من النخل و ان لم يتيسر فمن السدر و الا فمن الخلاف او الرمان و الافكل عود رطب .

لا ينبغي الاشكال في استحباب كون الجريدة من النخل لما عرفت مما ورد في في اصل مشروعيته و انها بحسب العرف و اللغة اسم للعود من النخل بعد التجريد من الورق .

و في تعيينه مع الامكان او التخيير بينه و بين غيره قولان ، المشهور المعروف هو الاول ، و المنسوب الى الشيخ في الخلاف هو الاخير و عبارته و ان لم تكن صريحة فيه الا انها لا تخلو عن الظهور ، حيث يقول (قدّه) يستحب ان يوضع مع الميت جريدتان خضر او ان من النخل او غيرها من الاشجار و خالف جميع الفقهاء في ذلك (انتهى) .

و الاقوى ما عليه المشهور من التعيين مع الامكان لما عرفت مما ورد في اصل مشروعيته و ما يتلى عليك من الاخبار الاتية ، و يمكن حمل عبارته على بيان اصل الوظيفة و المشروعية في مقابل العامة المنكرين لاصل الاستحباب لا لبيان حصول ما هو الوظيفة من اى شجرة كانت ، كما يؤيد ذلك جعل المخالف في ذلك جميع الفقهاء .

هذا مع امكان كونها من النخل ، و اما مع عدمه ففى بقاء استحبابها بوضع عود اخر بدلا عنه او سقوط الاستحباب رأسا قولان ، المشهور هو الاول ، و فى الجواهر : ظاهر الاصحاب الاتفاق عليه ، و لكن ظاهر المحقق فى المعبر و النافع هو الاخير ، و الاقوى هيئنا ايضاً هو الاول لما سيمر عليك من الاخبار الاتية ، و ما فى المعبر من تضعيفها لا نعتبره لما بنينا عليه من كون الملاك فى حجية الخبر هو الوثوق بصدوره و لو كان الوثوق به من الخارج و ان من اعظم ما يحصل به هو عمل الاصحاب به و استنادهم اليه الموجود فى هذه الاخبار حتى من المحقق نفسه فلا ينبغى الاشكال فى حجية ما ورد من الاخبار على بقاء الاستحباب فى الجملة .

و حينئذ فى التخيير بين سائر الاشجار ، او تعيين شجرة السدر ان امكن و الا فمن شجرة الخلاف ، او تعيين شجرة الخلاف ان امكن و الا فشجرة السدر عكس الثانى و على القولين فمع عدم السدر و الخلاف فمن مطلق الشجرة او خصوص الرمان ان امكن ، او سقوط الرجوع الى الشجر الرطب بعد تعذر السدر و الخلاف و الرمان ، وجوه و اقوال .

المحكى عن السرائر و ابن البراج هو الاول مستدلاً بمكاتبة على بن بلال عن عن ابى الحسن الثالث كما فى الفقيه : الرجل يموت فى بلاد ليس فيها نخل فهل يجوز مكان الجريدة شىء من الشجر غير النخل ، فاجاب عليه السلام يجوز من شجر اخر رطب ، و فى نسخة الكافى : يجوز اذا اعوزت الجريدة ، و الجريدة افضل و به جاءت الرواية . و قضية اطلاقها و ان كانت كما استفادوه من التخيير المطلق الا ان مقتضى الجمع بينها و بين ما يدل على الترتيب هو تقييد اطلاقها به (و فى مصباح الفقيه) ان الاوفق بالقواعد فى مثل المقام عدم ارتكاب التقييد بل حمل المقيد على الافضل (انتهى) و يشير فى قوله (قد) الاوفق بالقواعد الى ما تقرر فى الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد فى المستحبات ، لكن ما افاده انما يتم لو تمت حجية ما يدل على الاطلاق ، و لا يخفى عدم تماميتها فى المقام لاعراض الاصحاب عن العمل بالمكاتبة و قيام الشهرة على خلافها .

و المشهور هو الثانى - اعنى تعين عود السدر بعد اعواز الجريدة و مع تعذر السدر فشجرة الخلاف ثم كل شجر رطب - و يدل على تعين السدر حينئذ مع امكانه ثم عود الخلاف مرسل سهل بن زياد عن غير واحد من اصحابنا قالوا قلنا له جعلنا الله فداك ان لم نقدر على الجريدة ، فقال عود السدر قلنا فان لم نقدر على السدر فقال عود الخلاف .

و المحكى عن المقنعة و الجامع و المراسم هو الثالث - اى عكس ما عليه المشهور - و لم يعلم له وجه و لم يذكر له مستند .

و المحكى عن غير واحد من كتب الاصحاب هو الرابع - اعنى كفاية مطلق الشجر الرطب بعد اعواز السدر و الخلاف - و ليس له من الاخبار شاهد ، لكن فى جامع المقاصد و الروض نسباه الى الاصحاب مشعرين بدعوى الاجماع ، و صدقهما فى الجواهر و قال : و لو لا ظهور اتفاق الاصحاب على الانتقال الى الشجر الرطب عند تعذر الاثنى اعنى السدر و الخلاف - او الثلاثة - يعنى الاثنى المذكورين مع الرمان - لامكن المناقشة بان قضية الاطلاق و التقييد سقوطا المستحب عند تعذرهما او تعذرهما لا الانتقال الى الشجر الرطب (انتهى) .

و المصرح به فى البيان و المحكى عن الدروس هو السادس - اعنى تعين عود الرمان عند تعذر السدر و الخلاف ، و يمكن الاستدلال له بالمروى فى الكافى ، قال و روى على بن ابراهيم فى رواية اخرى قال يجعل بدلها عود الرمان ، و لا يخفى ان الظاهر من الضمير المؤنث فى بدلها انها ترجع الى الجريدة ، و مقتضى الاخذ به هو التخيير بين السدر و الرمان بعد تعذر الجريدة ، و لعل الوجه فى القول بتاخره عن السدر و الخلاف هو عدم مقاومة هذا المروى مع المرسل الدال على تعين السدر ثم الخلاف و تقديمهما على غيرهما من مطلق الشجر لكون الدليل على الاخذ بمطلق الشجر هو ظاهر اتفاق الاصحاب و من المعلوم عدم اتفاقهم على الاخذ به مع امكان عود الرمان ، كيف و المصرح به من الشهيد الذى هو ترجمان الفقهاء هو تقديم الرمان على سائر الاشجار و قد تبعه فى ذلك جماعة ممن تأخر عنه .

فهذا القول وجيه بالنسبة الى تقدم عود الرمان على سائر الاشجار و ان لم يسلم عن المناقشة بالنسبة الى القول يتعين الرمان عند امكانه بعد تعذر السدر و الخلاف ، و ذلك لكون الخبر المذكور مرسلا معرضا عنه لم يعلم به الا الشهيد و من تبعه ، و المذكور فى الجواهر هو القول السادس و هو سقوط الرجوع الى الشجر الرطب عند اعواز السدر و الخلاف مطلقا او مع تعذر الرمان ايضا و قال (قده) بعد عبارته المتقدمة فكانهم نظروا الى اطلاق ترتيب الانتقال من النخل الى غيره فقيده بالسدر و الخلاف فاجتزئوا بمطلق الشجر عند تعذرهما دون اطلاق المرتب الذى هو نفس الشجر (انتهى).

و لا يخفى انه بعد تسالم اتفاق الفقهاء على الانتقال الى مطلق الشجر بعد تعذر السدر و الخلاف او مع تعذر الرمان ايضا يكون اللازم اقتنائهم فى الحكم بالانتقال اليه للزوم اقتنائهم فى مادون ذلك لا سيما بالنظر الى قاعدة التسامح و جريانها فى موضوع تحقق البلوغ و لو بفتوى فقيه فضلا عما يشعر باتفاق الاصحاب عليه .

فالمتحصل في هذه المسئلة هو تعيين الجريدة من النخل مع امكانها لا او لويته فقط - كما يظهر من المتن - و مع تعذره فالسدر و مع عدمه فالخلاف و مع عدمه فالرمان لا التخيير بينه و بين الخلاف و مع عدمه فكل عود رطب ، و الله الهادى و به الاعتصام .

مسئلة (٢) الجريدة اليابسة لا تكفى .

المستفاد من ظاهر النصوص اعتبار الرطوبة فى الجريدة بمعنى كونها خضرة و قد عبر عن وضعها بالتخضير ففى خبر يحيى بن عباد قال سمعت سفيان الثورى يسئل الباقر عليه السلام عن التخضير، فقال عليه السلام ان رجلا من الانصار هلك فاذن رسول الله ﷺ بموته فقال لمن يليه من قرابته خضر و اصاحبكم فما اقل المخضرين يوم القيمة ، قال و ما التخضير ، قال عليه السلام جريدة توضع من اصل اليدين الى الترقوة (وفى صحيح زرارة) بعد ان سئل الباقر عليه السلام عن علة وضع الجريدة مع الميت، قال عليه السلام يتجا فى عنه العذاب و الحساب مادام العود رطبا انما العذاب و الحساب كله فى يوم واحد فى ساعة واحدة قدر ما يدخل القبر و يرجع القوم و انما جعلت السعقتان لذلك

فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفوفهما ، وغير ذلك من الاخبار ، وعن غير واحد من كتب اللغة كالمحيط ونحوه اعتبار الرطوبة في مفهوم الجريدة لغة وعرفاً ، كل ذلك مضافاً الى معقد اجماعى الانتصار والخلاف وخبر محمد بن على بن عيسى بعد ان سئل الكاظم عليه السلام عن السعفة اليابسة اذا قطعها بيده هل يجوز للميت ان توضع معه في حفرة قال لا يجوز .

مسئلة (٢) الاولى ان تكون في الطول بمقدار ذراع و ان كان يجزى الاقل والاكثر و في الغلظ كلما كان اغلظ كان احسن من حيث بطؤيبسه .

المشهور - كما في الذكري و جامع المقاصد - تقدير الجريدة في الطول بعظم الذراع ، وربما يقال بعدم مستند له ، ويمكن ان يحتج له بكونه معقد اجماع الانتصار والغنية و انه بعد قيام الشهرة عليه يدخل في موضوع البلوغ فيشملة قاعدة التسامح و انه مذكور في رسالة على بن بابويه ، التي قيل بانها المعبر فيها بما في الاخبار و لذا كانوا يعملون بها عند اعواز النصوص ، و بما في الفقه الرضوى انه روى ان الجريدتين كل واحدة بقدر عظم الذراع ، و لا ينبغي الرب في حجية تلك الجملة في فقه الرضا في المقام و ان لم نقل بحجية جميعه و ذلك لان الامر في هذه الجملة يدور بين ان تكون من الامام عليه السلام او من صاحب الكتاب ، فعلى الاول فهي حجة بلا كلام و على الثاني فلا يقصر عن المرسل المعتضد بعمل الاصحاب حيث انه حجة عندنا بناء على ما حققناه مراراً من حجية الخبر الموثوق بصدوره و ان كان من الخارج و ان من اعظم اسبابه عمل الاصحاب .

و بما في خبر يونس عنهم عليهم السلام و يجعل له قطعان من جريدة النخل رطبا قدر ذراع ، و خبر يحيى بن عباد انه يؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع ، بناء على ان الذراع حقيقة في عظمها كما حكى عن كاشف اللثام او ارادة عظم الذراع من الذراع مجازاً ، و بما في حسن جميل بن هاشم ، و فيه : ان الجريدة قدر شبر ، حيث ان عظم الذراع بقدر الشبر تقريباً .

هذا مما يمكن ان تحجج به لما ذهب اليه المشهور و هو جيد لكنه لا يثبت

شرطية هذا المقدار فى الايمان بوظيفة الجريدة بل الظاهر انه من باب المستحب فى المستحب و ان اصل الوظيفة تحصل و لو بالاقل منه او الاكثر، و اما التقدير بالذراع فلم يعلم له قائل الا ان الصدوق فى الفقيه بعد قوله ان طول كل واحدة قدر عظم الذراع قال و ان كانت قدر ذراع او شبر فلا بأس ، و ظاهره ارادة استحباب عظم الذراع و الرخصة فى كونها بقدر الذراع او الشبر لا استحباب كونها بقدرهما .

و المحكى عن ابن ابي عقيل ان مقدار كل واحدة منهما اربع اصابع ، ولم يعلم له وجه الا ان اراد به كفاية ذاك المقدار ، و الحق عدم تعيين مقدار مخصوص و ان كان الافضل هو كونها بقدر عظم الذراع كما هو المنسوب الى المشهور ، و الله العالم .

هذا فى طرف الطول ، و ذكر المصنف (قده) انها كلما كانت اغلظ كان احسن من حيث بطؤيبسها ، و كانه (قده) اخذه مما قيل من استحباب وضع القطن على الجريدة ناسباً له الى الاصحاب معللاً بالمحافظة على بقاء الرطوبة ، و لو تم هذا التعليل لاقتضى او لوية كلما كان احفظ لبقاء الرطوبة فيشمل كون الجريدة اغلظ ، لكن الكلام فيه ، لان مقتضى ما فى صحيح زارة هو ترتيب الاثر على الجريدة حين ما يدخل الميت فى القبر و يرجع القوم و انما جعلت السعقتان لذلك فلا يصيبه عذاب و لا حساب بعد جفافهما انشاء الله و من المعلوم ان بقاء الرطوبة فيها بقدر ذاك الزمان لا يحتاج الى غلظتها و لا الى وضع القطن عليها لحفظ رطوبتها .

مسئلة (٤) الاولى فى كيفية وضعهما ان يوضع احديهما فى جانبه الايمن من عند الترقوة الى ما بلغت ملتصقة بيدنه و الاخرى فى جانبه الايسر من عند الترقوة فوق القميص تحت اللفافة الى ما بلغت ، و فى بعض الاخبار ان يوضع احديهما تحت ابظه الايمن و الاخرى بين ركبتيه بحيث يكون نصفها يصل الى الساق و نصفها الى الفخذ ، و فى بعض اخر يوضع كلتاهما فى جنبه الايمن ، و الظاهر تحقق الاستحباب بمطلق الوضع معه فى قبره .

المشهور فى كيفية وضع الجريدة هو ان يجعل احديهما من جانبه الايمن ملتصقة بجسده و الاخرى من جانبه الايسر بين القميص و اللفافة ، و قد ادعى عليه الاجماع فى محكى الغنية ، و يدل على ذلك من الاخبار صحيح جميل ، و فيه قال عليه السلام

ان الجريدة قدر شبر توضع واحدة من عند الترقوة الى ما بلغت مما يلي الجلد والاخرى في الايسر عند الترقوة الى ما بلغت من فوق القميص (و اورد على الاستدلال به) تارة بالاضمار كما في المعبر و اخرى باشتماله على ما لا يقول به المشهور من تحديد الجريدة بالشبر (و يندفع الاول) بكون العبرة في حجية الخبر كونه موثوق الصدور وهذا الخبر كذلك لاستناد المشهور اليه في ذهابهم الى مضمونه في كيفية الوضع (و يندفع الثاني) اولا بما تقدم من ان الشبر قدر عظم الذراع تقريباً فيكون الخبر معمولاً به من هذه الجهة ايضاً ، و ثانياً ان اشتمال الخبر على مطلبين مستقلين قد عمل باحدهما و طرح الاخر لمعارض اقوى لا يضر بحجتيه فيما اخذ به و ذلك لاجل التفكيك في دليل الحجية في اخذ مضمون خبر واحد اذا كان عدم الاخذ ببعض مضمونه لمانع كما تقرر في الاصول بما لا مزيد عليه ، فلا مانع عن الاخذ بهذا الخبر .

و عليه يحمل اطلاق ما في خبر الفضيل و خبر حسن بن زياد (ففي الاول) عن الصادق عليه السلام : توضع للميت جريدتان : واحدة في الايمن و الاخرى في الايسر (وفي الثاني) عنه عليه السلام . قال توضع جريدتان واحدة في اليمين و اخرى في الايسر و قال ان الجريدة تنفع المؤمن و الكافر . و ربما يشهد لهذا القول بمرسل يحيى بن عباد المروري في الكافي عن الصادق عليه السلام قال تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع فتوضع و اشار بيده من عند ترقوته الى يده تلف مع ثيابه ، قال و قال الرجل لقيت ابا عبد الله عليه السلام بعد فسألته عنه فقال نعم قد حدثت به يحيى بن عباد (و في الفقيه) عن يحيى بن عباد المكي قال سمعت سفيان الثوري يسئل ابا جعفر عليه السلام عن التخضير فقال عليه السلام ان رجلاً من الانصار هلك فاوذن رسول الله ﷺ بموته فقال لمن يليه من قرابته خضروا صاحبكم فما اقل المخضرين يوم القيمة (١) قال و ما التخضير قال جريدة خضراء توضع من اصل اليدين الى الترقوة (و المروري في معاني الاخبار) عن الصادق عليه السلام ، و فيه تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع فتوضع و اشار بيده الى عند ترقوته تلف مع ثيابه .

(١) انما كان المخضرون قلائل يوم القيمة لان المخالفين للشيعه لا يخضرون موتاهم و هم الاكثرون مع انهم رووا في فضله اخباراً كثيرة كما قاله في التهذيب (وافي) .

و لا ينافى الاستدلال بهذه الاخبار الثلاثة ظهورها فى كفاية جريدة واحدة بناء على اعتبار التعدد فيها لما سياتى من حملها على ارادة الجنس او غيرها من المحامل. هذا تمام الكلام فيما استدل به للمشهور .

و المحكى عن الصدوقين انها تجعل اليسرى عندورك الميت ما بين القميص و الازار ، و اليمنى مثل المشهور ، و يستدل له بالرضوى : و اجعل معه جريدتين احديهما عند ترقوته يلصق بجلده و الاخرى عندوركه (١) و هذا - كما ترى - ليس فيه ذكر عن الايمن و الايسر اللهم الا ان يستفاد من الترتيب فى الذكر .

و المحكى عن الجعفى ان احديهما توضع تحت الابط الايمن و الاخرى بين ركبتيه : نصفها مما يلى الساق و نصفها مما يلى الفخذ (و يدل عليه) ما فى خبر يونس: تجعل له واحدة بين ركبتيه و نصف مما يلى الساق و نصف مما يلى الفخذ و تجعل الاخرى تحت ابطه الايمن . و الى هذا الخبر اشار المصنف (قده) بقوله : و فى بعض الاخبار (الخ) . و المحكى عن الاقتصاد و المصباح ان احديهما على الجلد عند حقه (٢) الايمن و الاخرى على الايسر بين القميص و الازار ، و لم يعلم له وجه ، و ربما يحتج له بمضمرة جميل عن الجريدة توضع من دون الثياب او فوقها ، قال فوق القميص و دون الخاصة ، فسئلته من اى جانب ، قال من الجانب الايمن . و لعل هذا الخبر هو الذى اشار اليه المصنف (قده) بقوله و فى بعض اخر يوضع كلتاهما فى جنبه الايمن ، لكنه كما ترى ليس فيه تعرض لتعدد الجريدة بل الظاهر منه - كما فى الجواهر - الاجتزاء بالجريدة الواحدة (و كيف كان) فلا دلالة فيه على وضع اليمنى على الجلد على ما هو مختار الاقتصاد و المصباح ، و لا صراحة للفظه - دون - على ارادة كون الجريدة عند الحقو بمعنى الخاصة ، و لا معين لقراءة - الخاصة - بالخاء المعجمة بمعنى الحقو

(١) الورك بالفتح و الكسر ككف ما فوق الفخذ مؤنثة ، و الورك ما فوق الفخذين كالكتفين فوق العضدين . (٢) الحقو بالفتح و سكن القاف موضع شد الازار و هو الخاصة ثم توسعوا حتى سمو الازار حقواً (مجمع البحرين)

لاحتمال كون ضبطها (حاصرة) بالحاء المهملة اى اللقافة المحيطة كما احتمله فى كشف اللثام (وكيف كان) فلا دلالة فيه لما حكى عنهما .

والمحكى عن المعبر هو استحباب وضعها مع الميت او فى قبره باى صورة كانت، قال (قده) بعد ذكره خبر الجميل المتقدم و خبر يحيى الذين هما مستند المشهور : و الروايتان ضعيفتان لان القائل فى الاولى مجهول و الثانية مقطوعة السند ومع اختلاف الروايات و الاقوال يجب الاخذ بالقدر المشترك منها و هو الاستحباب (انتهى) و استحسنة جماعة ممن تأخر عنه و منهم المصنف فى المتن و لا يخفى أن ما ذهب اليه المشهور قوى من حيث المدرك كما عليه الجواهر و يميل اليه الشيخ الاكبر (قده) فى الطهارة بعض الميل ، و مع الغض عن ذلك فلعل الاخذ باحد هذه الاخبار والحكم بمضمونه اولى ، و الله العالم .

مسئلة (٥) لو ترك الجريدة لسيان و نحوه جعلت فوق قبره .

المراد بنحو النسيان ما اذا لم يتمكن منها اما لعدمها او لوجود مانع عن وضعها من تقيه او غيرها ، فانه حينئذ توضع حيث ما امكن و لو على القبر - قولا واحدا كما فى المستند - ففى مرسل الفقيه مرر رسول الله ﷺ على قبر يعذب صاحبه فدعى بجريدة فشقها نصفين فجعل واحدة عند رأسه والاخرى عند رجليه، قال فى الفقيه و روى انه قيل له ﷺ و لم فعلتهما فقال انه يخفف عنه العذاب ما كانتا خضراوين ، و خبر سهل بن زياد قبل له جعلت فداك ربما حضرنى من اخافه فلا يمكن وضع الجريدة على ما روينا فقال ادخلهما حيث ما امكن فان وضعت فى القبر فقد اجزئه ، و خبر الكندى عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن الجريدة توضع فى القبر ، قال لا بأس . و رواه فى الفقيه مرسلا عنه عليه السلام .

مسئلة (٦) لو لم تكن الا واحدة جعلت فى جانبه الايمن .

الكلام فى هذه المسئلة يقع فى امور (الاول) انه مع امكان وضع الجريدتين فهل يتعين التعدد او تحصل الوظيفة بوضع واحدة ، المشهور هو الاول و حكى عليه الاجماع ، للاخبار الكثيرة المصرحة فيها بالتعدد و قد مر اكثرها بل يمكن دعوى

الاجماع المحصل عليه لعدم مخالف فيه عدى العمانى بناء على عدم الضرر لمخالفته فى تحقق الاجماع ، و المحكى عنه استحباب الاثيان بالواحدة لخبر يحيى بن عباد المرورى فى الكافى و خبره الاخر المرورى فى الفقيه و المرورى فى معانى الاخبار وحسنة جميل المتقدم كلها ، و قد عرفت منا دعوى ظهور هذه الاخبار فى ارادة الواحدة .

فر بما يقال فى الجمع بينها و بين ما ذكر فيها التعدد بحمل التثنية على ارادة كل من الفردين على نحو العام الاصولى و يكون لكل واحدة حكم مستقل نحو اكرم العالم فلا مدخلية لوضع احدهما فى ثبوت الحكم لوضع الاخر بل لوضع كل منهما حكم مستقل مع الانفراد و الانضمام فيمكن ان يقال بحصول الوظيفة بوضع واحدة و ان فى تكرار الوضع تكراراً للامثال على الوجه المعقول على ما تقرر فى الاصول .

(و لكن الاقوى ما عليه المشهور) لظهور الاخبار الدالة على التثنية فى اعتبار التعدد ظهوراً غير قابل للانكار ، و لظهور خبرى يحيى و ما فى معانى الاخبار وحسن جميل فى بيان اصل التخضير من غير ملاحظة الاتحاد و التعدد و ارادة الجنس لا الوحدة ، و يشهد بذلك ذكر الجريدة بصيغة الافراد بعد النص على التثنية ، ففى خبر الصيقل المرورى فى الكافى عن الصادق عليه السلام : قال توضع للميت جريدتان واحدة فى اليمين و اخرى فى الايسر و قال الجريدة تنفع المؤمن و الكافر . ان لا شبهة فى ظهور قوله عليه السلام الجريدة تنفع (الخ) فى معنى الجنس ، هذا و مع الشك فى ذلك يتعين التعدد فى المقام و ان كان من المستحبات و السنن و كنا من امرها على سعة لكن لكون الحكم هنا مما قام عليه اجماع الفرقة المحققة و مخالفة اعدائهم معهم و قد قال فى الجواهر : الحمد لله على عدم توفيقهم لذلك - مما ينبغى مراعاة التحفظ فيه و بذل الجهد فى وضعها بما تيسر ، للفائدة العظيمة المترتبة عليها ، و فى مكتبة احمد بن القاسم الى الهادى عليه السلام : و ليجهد فى ذلك جهده .

(الامر الثانى) لو لم يتمكن الامن واحدة فهل يسقط وضعها اولاً ، احتمالان ، من ان الاصل فى كل مركب اذا تعذر اثيان بعض اجزائه هو سقوط الباقي ايضاً الا فيما قام الدليل على ثبوت التكليف بالباقي ، و من امكان التمسك بقاعدة الميسور فى

المقام فى بقاء الوظيفة ، و يمكن ان يستأنس له بما تقدم فى المسئلة الخامسة من جعل الجريدة فوق القبر لو تركت لنسيان و نحوه .

(الامر الثالث) ينبغى وضعها اذا كانت واحدة فى الجانب الايمن لما فى مضمهر جميل - بعد السؤال عن وضعها فى اى جانب - قال عليه السلام من الجانب الايمن ، مع ما يستفاد من الترتيب المذكور فى الاخبار الاخر من تقديم وضعها على الايمن فيستفاد من هذا التقديم الزمانى مرتبة من التقدم الرتبى بمعنى اهمية الجانب الايمن و مقتضاه سقوط الوضع فى الجانب الايسر بتعذر التعدد ، هذا مضافاً الى او لوية تقديم جانب الايمن على اليسار مطلقاً ، و الله العالم .

مسئلة (٧) الاولى ان يكتب عليهما اسم الميت و اسم ابيه و انه يشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله صلى الله عليه و اله و ان الائمة من بعده او صيائه و يذكر اسمائهم واحداً بعد واحد .

المصرح به فى غير واحد من الكتب ذكر الجريدة فى عدا دما يكتب عليه كما عن الهداية و المبسوط و المعبر و القواعد و الارشاد و الفقيه و المراسم و غير ذلك من كتب الاصحاب ، و عن الغنية الاجماع على استحباب ان يكتب على جملة عد منها الجريدتين ، و المستحب ان يكتب عليهما اسم الميت كما دل عليه كتابة الصادق عليه السلام على حاشية كفن ابنه اسمعيل ، و عن الهداية و سلار كتابة اسم ابيه ، قال فى الجواهر : و لم اقف على ما يدل عليه (اقول) و لعله يكفى فى او لوية كتابته زهاب الصدوق و سلار الى استحبابها ، و ذلك لقاعدة التسامح ، و المستحب فى المكتوب هو الشهادتان و الاقرار بالائمة عليهم السلام ، و فى الشرايع و ان ذكر الائمة بعددهم الى اخرهم حسن ، و نقله فى الجواهر ايضاً عن الاصحاب ، و قال اما تبركا بذكرهم او باضافة الشهادة و الاقرار بكونهم ائمة ، و قد مر جملة من الكلام فيما يكتب على الكفن .

بقى امور (الاول) قد مر فى الامر الاول من الامور المذكورة فى طى المسئلة السادسة ان الاقوى اعتبار التعدد فى الجريدة مع الامكان و ان القول باداء الوظيفة بوضع جريدة واحدة ضعيف ، و عليه فلا يبعد استحباب الكتابة عليهما ايضاً تاكيداً للشهادة و زيادة فى التبرك و الاعتصام بذكر اسامى المعصومين سلام الله عليهم .

(الثانى) صرح جماعة من متأخرى المتأخرين استحباب لف القطن على الجريدة ناسبين له الى الاصحاب وعلوه . بالمحافظة على بقاء الرطوبة و لكن لاوجه لذلك كما تقدم من ان الظاهر من صحيح زرارة فى علة وضع الجريدة هو دفع العذاب و الحساب عن الميت مادام العود رطباً و ان العذاب و الحساب كله فى يوم واحد قدر ما يدخل الميت القبر و يرجع القوم و انما جعلت السعقتان لذلك فلا يصيبه عذاب و لا حساب بعد جفافهما ، و من المعلوم ان بقاء رطوبة الجريدة فى هذه المدة القليلة - اعنى قدر ما يدخل الميت القبر و رجوع المشيعين - لا يحتاج الى لفها بالقطن .

و لكن فى خبر عبدالرحمن بن ابي عبدالله و حرير و فضيل عن الصادق عليه السلام اشعار برجحان ادامة رطوبتها ، قال عليه السلام فى الجواب عن السؤال عن علة وضعها مع الميت : انه يتجا فى عنه العذاب ما دامت رطبة ، و كيف كان ، فيمكن ان يقال باستحباب اللف بالقطن تعبداً لما ذكره جماعة مع نسبتهم ذلك الى الاصحاب فيكفى فى الحكم بالاستحباب بقاعدة التسامح .

(الثالث) صرح بعض الاصحاب باستحباب شق الجريدة لما تقدم فيما روى فى اصل مشروعتيها و فيه : قال آدم عليه السلام فازامت فخذوا منها جريداً و شقوه نصفين وضعوهما معى ، و فى النبوى : مر رسول الله ﷺ على قبر يعذب صاحبه فدعى بجريدة فشقها نصفين فجعل واحدة عند رأسه و الاخرى عند رجليه .

و اطلاق كلام اكثر الاصحاب و تركهم التعرض لاستحبابه يشعر بذهابهم الى عدمه ، و تردد الشهيد (قده) فى الذكرى وقال : وهل تشق او تكون صحيحة، الخبر دال على الاول ، و العلة تدل على الثانى - ثم قال - و الظاهر جواز الكل ، و رجح فى المدارك تركه ، و قال : و هل تشق او تكون صحيحة ، و الاظهر الثانى نظراً الى التعليل و استضعافاً لرواية الشق .

قلت ، و الظاهر من هذه العبارات ان هؤلاء الاساطين فهموا من الشق المذكور فى الخبرين شق الجريدة من طرف الطول و لذا جعلوه منافياً مع العلة و هى الرطوبة و لكن لا ظهور فى الخبرين فى ذلك لاحتمال كون الشق فيهما فى طرف عرض الجريدة

بمعنى قطعها نصفين و جعل الجريدة الواحدة الطويلة جريدتين قصيرتين ، و هذا الاحتمال لعله فى النبوى اظهر ، ففعل الوجه فى فعله ^{الذي} ^{هو} كونه اسهل من اخذ جريدة اخرى من الشجر و كون الجريدة المأخوذه طويلة قابلة لقطعها نصفين يحصل منهما المقصود ، و على هذا فلا دلالة فى الخبرين على استحباب الشق من طرف الطول اصلا ، و الله العالم .

(الرابع) هل المتعين وضع الجريدة اعنى العود العارى من اوراقه ام يكفى السعف اعنى المشتمل على الورق ، و جهان ، من ظاهر التعبير بالجريدة فى الاخبار و كلمات الاصحاب و ثقيام السيرة على خرط الورق من العود المذكور ثم وضعه ، و من التعبير بالسعف ايضا فى صحيح زرارة و فيه : و انما جعلت السعقتان لذلك فلا يصيبه عذاب و لا حساب بعد جفافهما ، و هو ظاهر فى جواز الاكتفاء بالسعف ، و احتمال كون استقرار السيرة على الخرط من جهة كون المخروط اسهل فى الوضع فى الكفن و لعل الثانى اجود و ان كان الاول احوط (الخامس) الظاهر استحباب كتابة الجريدة بتربة الحسين عليه السلام لما تقدم فى الكتابة على الكفن ، و ان لم توجد فبالماء و طين اخر ، و ينبغى اخذ تربة سائر قبور المعصومين عليهم السلام استشفاعاً و تبركا ، و ان لم توجد فبالاصبع مع صدق الكتابة على الكتابة بها ، و المتعارف كتابتهما بالحك بالسكين و نحوه و ليس له مستند و ان لم يخلو عن الاعتبار ، و لعل الظاهر كراهة الكتابة بالسواد كما مر فى الكفن .



فصل

(في التشيع)

يستحب لاولياء الميت اعلام المؤمنين بموت المؤمن ليحضروا جنازته و الصلوة عليه و الاستغفار له .

ففي الكافي و التهذيب و غيرهما عن الصادق عليه السلام قال ينبغي لاولياء الميت منكم ان يؤذنوا اخوان الميت بموته فيشهدون جنازته و يصلون عليه و يستغفرون له فيكتسب لهم الاجر و يكتب للميت الاستغفار و يكتسب هو الاجر فيهم و فيما اكتسب لميتهم من الاستغفار ، و في الكافي ايضاً في خبر ذريح عن الصادق عليه السلام عن الجنازة يؤذن بها الناس ، قال عليه السلام نعم ، و في مقطوع قاسم بن محمد عنه عليه السلام قال ان الجنازة يؤذن بها الناس .

و يستحب للمؤمنين المبادرة الى ذلك و في الخبر انه لو دعي الى وليمة و الى حضور جنازة قدم حضورها لانه مذكر للاخرة كما ان الوليمة مذكرة للدنيا .

ففي خبر السكوني المروي في التهذيب عن الصادق عن ابيه عليهما السلام ان النبي صلى الله عليه وآله سئل عن رجل يدعى الى وليمة و الى جنازة فايهما افضل و ايهما يجيب ، قال صلى الله عليه وآله يجيب الجنازة فانها تذكر الاخرة و ليدع الوليمة فانها تذكر الدنيا ، و في الفقيه مرسلا عن النبي صلى الله عليه وآله اذا دعيتم الى الجنازة فاسرعوا فاذا دعيتم الى العرائس فابطؤا .

و ليس للتشيع حد معين و الاولي ان يكون الى الدفن و دونه الى الصلوة عليه .

المراد بالتشيع اتباع الجنازة و الخروج معها من قولك شاع فلان فلانا اي خرج معه و وافقه في الخروج ، و منه سميت الشيعة بالشيعة كما قيل ان الشيعة من شايع عليا عليه السلام في طريقته ، و المعروف تحقق التشيع بمسماه و استحقاق الاجر

به و ان لم يكن الى الصلوة عليه في مصلاه و ان كان الى المصلى افضل ، و افضل منه الى القبر حتى يدفن ، و الافضل من ذلك الوقوف بعد الدفن ليستغفر له و يدل على تحققه بمسماه و لو كان بخطوات مع الجنازة خبر زرارة المروى في الكافي قال و كنت مع ابي جعفر عليه السلام في جنازة لبعض قرابته فلما ان صلى على الميت قال و ليه لابي جعفر عليه السلام ارجع يا ابا جعفر ماجوراً و لا تعنى (١) فانك تضعف عن المشى فقلت له عليه السلام قد اذن لك في الرجوع فارجع و لى حاجة اريد ان اسئلك عنها فقال ابو جعفر عليه السلام انما هو فضل و اجر فيقدر ما يمشى مع الجنازة يوجر للذى يتبعها (الحديث) .

و في خبر اخر عنه المروى في الكافي و التهذيب قال حضر ابو جعفر عليه السلام جنازة رجل من قريش و انا معه و كان فيها عطا فصرخت صارخة فقال عطا لتسكيتن اولنرجعن ، قال فلم تسكت فرجع عطا ، قال فقلت لابي جعفر عليه السلام ان عطا قد رجع ، قال ولم ، قلت صرخت هذه الصارخة فقال لتسكيتن او لنرجعن فلم تسكت فرجع ، فقال عليه السلام امض بنافلو انا اذا رأينا شيئاً من الباطل مع الحق تر كنا له الحق لم نقض حق مسلم ، قال فلما صلى على الجنازة قال و ليها لابي جعفر عليه السلام ارجع ماجوراً رحمك الله فانك لا تقوى على المشى فابي ان يرجع قال فقلت قد اذن لك في الرجوع و لى حاجة اريد ان اسئلك عنها فقال امض فليس باذنه جئنا و لا باذنه نرجع و انما هو فضل و اجر طلبناه فبقدر ما يتبع الجنازة الرجل يوجر على ذلك .

و دلالة هذين الخبرين على تحقق التشيع بمسماه و اجر المشيع بقدر ما يمشى مع الجنازة واضحة ، خلافاً لما يظهر من عبارة المنتهى من عدم تحققه بما دون المشى الى المصلى ، حيث يقول ان ادنى مراتب التشيع ان يتبعها الى المصلى فيصلى عليها ثم ينصرف ، فان الظاهر من قوله ادنى مراتب التشيع انه لا يحصل بالاقبل منه ، و قد استدل له بالخبرين المتقدمين ، و تعجب في الجواهر من استدلاله بهما مع ظهورهما في خلافه ، و لكنه ليس بتلك المثابة التي يقضى منه العجب و ان كان اطلاق قوله عليه السلام فيقدر ما يمشى مع الجنازة يوجر يقتضى تحقق الوظيفة بادنى المسمى منه

لكن تعقب تلك الجملة بقوله لما قيل له بعد ان صلى على الجنازة فارجع يا ابا جعفر (الخ) يضعف ظهوره في الاطلاق بحيث لا مانع لاجله ان يحمل قوله عليه السلام - فبقدر ما يمشى - على المشى مع الجنازة الى المصلى (لكن الانصاف) عدم اثلام ظهور قوله عليه السلام في الاطلاق .

و عن الاسكافي انه لا يجوز الرجوع قبل الدفن ما لم يأذن اهله بالانصراف الا لضرورة، و استدل له بمرفوعة البرقي عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ امير ان و ليسا باميرين ، ليس لمن تبع جنازة ان يرجع حتى يدفن او يؤذن له ، و رجل يجح مع امرئة فليس له ان ينفر حتى تقضى نسكها، لكن الرواية شاذة معرض عنها غير صالحة للاستناد اليها و ليس استناد الاسكافي اليها جابراً مع اعراض الاصحاب، فالمتعين هو الاخذ بما هو المعروف و الله الهادي .

بقي امور (الاول) قد ظهر من الخبرين المتقدمين انه لا يحتاج التشيع الى الاذن من اولياء الميت فلا تأثير لاذنهم و لا لمنعهم في عدم جوازه كما لا يخفى على من نظر في قوله عليه السلام فليس باذنه جئنا و لا باذنه نرجع .

(الثاني) الظاهر ان التشيع حق للميت لانه توقيره فكما كثر الاجتماع فيه كان اوقر و هذا مع وضوحه عرفا يستفاد من قوله عليه السلام فلوانا اذا رأينا شيئاً من الباطل مع الحق تركنا الحق لم نقض حق مسلم ، فانه يدل على ان التشيع من حقوق المسلمين .

(الثالث) الظاهر دخول ما هو متعارف قديماً و حديثاً (من تبعية الجنازة و الخروج معها عند ارادة نقلها من بلد الى اخر) تحت اسم التشيع فيرتب عليه حكمه ، و لو منع عنه فلا اقل من صدق تبعية الجنازة عليه و الخروج معها فيشملة ما يدل على استحبابه و فضله ، ففي المرسل المروي عن امير المؤمنين عليه السلام: ضمنت لسته على الله الجنة ، رجل خرج في جنازة رجل مسلم فمات فله الجنة ، و في معناه غيره من الاخبار المعبر فيها بتبعية الجنازة و يأتي بعضها فلا يحتاج حينئذ الى اعتبار ما يعتبر في التشيع من المشى او كون المشيع خلف الجنازة او في احد جانبيها او

نحو ذلك مما سيأتي اعتباره في التشيع .

(الرابع) الظاهر اختصاص استحباب التشيع بما اذا كان محل الدفن محتاجاً الى النقل ، اما اذا اريد دفن الميت في موضع موته كما اذا اريد دفنه في داره فهل يستحب اخراج الجنازة لمجرد تشييعها ثم ردها الى محل الدفن او يسقط التشيع في مثل الفرض ، و جهان ، من اطلاق ما دل على فضل التشيع ، و من انه لو كان مستحباً لفعله امير المؤمنين عليه السلام مع جنازة النبي ﷺ بل المنصرف من ادلة التشيع ما اذا اخرج الجنازة اما لدفنها في مكان آخر او لتغسيلها في غير محل فوته فلا يشمل اخراجها و ادارتها في السكك والشوارع لمجرد درك فضيلة التشيع وما ينقل من اخراج جنازة فاطمة سلام الله عليها عن بيتها للتشيع ثم ردها الى البيت للدفن - بناء على دفنها في بيتها - مما لا اصل له ، كما يذكره بعض الذاكرين من اخراج جنازة الهادي عليه السلام و تشييعها في سكك سامراء ثم العود بها الى داره عليه السلام ، فانه ايضاً مما لا اصل له ، نعم لا مانع من القول باستحباب نقل الميت الى المصلى للصلوة عليها ، و حينئذ يتحقق موضوع التشيع ، و لكن استحباب ذلك لعله مختص بما اذا كان كثرة المشيعين بحيث لا يمكن معها اجتماعهم على الصلوة عليه في بيته . و الله العالم .

**و الاخبار في فضله كثيرة ففي بعضها : اول تحفة للمؤمن في قبره
غفرانه و غفران من شيعة .**

ففي مجالس ابن الشيخ عن الصادق عليه السلام عن ابائه عليهم السلام في حديث عن رسول الله ﷺ : اول تحفة المؤمن ان يغفر له و لمن تبع جنازته ، و في الكافي عن الباقر عليه السلام اذا دخل المؤمن قبره نودي الا و ان اول حباتك الجنة ، الا وان اول حباء من تبعك المغفرة ، و في الكافي ايضاً عن الصادق عليه السلام : اول ما يتحف المؤمن به في قبره ان يغفر لمن تبع جنازته .

و في بعضها من شيع مؤمنا يكتب له لكل قدم مائة الف حسنة و يمحي عنه مائة الف سيئة و يرفع له مائة الف درجة و ان صلى عليه يشيعه حين موته مائة الف ملك يستغفرون له الى ان يبعث .

و في ثواب الاعمال عن رسول الله ﷺ قال من شيع جنازة فله بكل خطوة حتى يرجع مائة الف الف حسنة و يمحي عنه مائة الف الف سيئة و يرفع له مائة الف الف ملك

كلهم يستغفرون له حتى يرجع ، فان شهد دفنها و كل الله به (اولئك الملائكة كلهم)
الف ملك كلهم يستغفرون له حتى يبعث من قبره و من صلى على ميت صلى عليه جبرائيل
و سبعون الف ملك و غفر له ما تقدم من ذنبه ، و ان اقام عليه حتى يدفنه و حثا عليه
التراث انقلب من الجنازة و له بكل قدم من حيث شيعها حتى يرجع الى منزله قيراط
من الاجر ، و القيراط مثل جبل احد يكون في ميزانه من الاجر . و هذا الخبر
- كما ترى - لا يطابق ما في المتن ، و لعله (قده) نقل حديثا اخر لم اطلع عليه .

**و في اخر : من مشى مع جنازة حتى صلى عليها له قيراط من الاجر و ان
صبر الى دفنه له قيراطان و القيراط مقدار جبل احد .**

و في الكتب الثلاثة - الفقيه و الكافي و التهذيب - عن ابي بصير قال سمعت
ابا جعفر عليه السلام يقول من مشى مع جنازة حتى يصلى عليها ثم رجع كان له قيراط
من الاجر فاذا مشى معها حتى تدفن كان له قيراطان و القيراط مثل جبل احد ، ومثله
خبر جابر عنه عليه السلام ، و عن الاصبغ بن نباتة قال قال امير المؤمنين عليه السلام
من تبع جنازة كتب الله من الاجر له اربع قراريط قيراط باتباعه و قيراط للصلوة عليها
و قيراط بالانتظار حتى يفرغ من دفنها و قيراط للتعزية ، و قد تقدم في الخبر المروى
عن ثواب الاعمال ان له بكل قدم قيراط من الاجر .

و في بعض الاخبار يوجر بمقدار ما مشى معها .

و قد مر في خبري زرارة في طي قول المصنف و ليس للتشييع حد معين .

و اما ادا به فهى امور احدها ان يقول اذا نظر الى الجنازة انا لله و انا
اليه راجعون هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم زدنا ايمانا
و تسليما المحمد لله الذى تعزز بالقدرة و قهر العباد بالموت و هذا لا يختص
بالمشييع بل يستحب لكل من نظر الى الجنازة كما انه يستحب له مطلقا ان يقول
الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم .

لم ار فى الاخبار و لا فى كلمات الاخيار ذكرا الاسترجاع عند النظر الى الجنازة
و لعل ما ذكره المصنف (قده) انما هو لاجل استحبابها عند المصيبة .

(و كيف كان) ففي خبر عنبسة المروى فى الكافي و التهذيب عن الصادق عليه السلام

قال قال رسول الله ﷺ من استقبل جنازة اورثها فقال الله اكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا و تسليما الحمد لله الذى تعزز بالقدره و قهر العباد بالموت - لم يبق فى السماء ملك الابكى رحمة لصوته .

و هذا كما ترى يدل على استحباب قوله لمن يشاهد الجنازة مطلقا و لو لم يكن مشيعاً ، و فى خبر ابى حمزة المروى فى الكافى و الفقيه و التهذيب عن زين العابدين عليه السلام انه كان اذا رأى جنازة قد اقبلت قال الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم ، و مثله خبر النهدى المروى فى الكافى عن الباقر عليه السلام . و فى مجمع البحرين : و يحتمل ان يراد من السواد الشخص و ان يراد به عامه الناس ، و المخترم بالخاء المعجمة و الراء المهملة : الهالك ، و المعنى : الحمد لله الذى لم يجعلنى من الهالكين فيكون حمداً له على حياته و بقائه . و لا ينافى ذلك حب لقاء الله و ان من كره لقاء الله كره الله لقاءه ، و ذلك لما ورد فى تفسيره من ان ذلك هو كراهة الموت عند حضوره (ففى الكافى) عن عبد الصمد بن بشير عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام قال قلت اصلحك الله من احب لقاء الله احب الله لقاءه و من ابغض لقاء الله ابغض الله لقاءه ، قال عليه السلام نعم ، قلت فوالله انا لمكره الموت ، فقال عليه السلام ليس ذلك حيث تذهب ، انما ذاك عند المعانية اذا رأى ما يحب فليس شىء احب اليه من ان يتقدم ، و الله يحب لقاءه و هو يحب لقاء الله حينئذ ، و اذا رأى ما يكره فليس شىء ابغض اليه من لقاء الله و الله يبغض لقاءه .

بل الاستفادة من غير واحد من الاخبار كراهة تمنى الموت قبل حضوره ، فعن النبى ﷺ لا تيمن احدكم الموت و لا يدع به من قبل ان يأتيه ، انه اذا مات انقطع عمله و انه لا يزيد المؤمن من عمره الا خيراً ، و عن امير المؤمنين عليه السلام : بقية عمر المؤمن لا تمن لها ، يدرك بها ما فات (الخبر) و اما ما فى الجواهر من احتمال ارادة الكافر من المخترم لانه الهالك حقيقة او ارادة الهالك قبل اربعين سنة فبعيد جداً .

الثانى ان يقول حين حمل الجنازة بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و ال محمد اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات .

فصل

(في الصلوة على الميت)

تجب الصلوة على كل مسلم من غير فرق بين العادل و الفاسق و الشهيد و غيرهم حتى المرتكب للكبائر بل ولو قتل نفسه عمداً ، ولا تجوز على الكافر باقسامه حتى المرتد فطرياً او مليامات بلا توبة و لا تجب على اطفال المسلمين الا اذا بلغوا ست سنين ، نعم يستحب على من كان عمره اقل من ست سنين و ان كان مات حين تولده بشرط ان يتولد حيا ، و ان تولد متياً فلا تستحب ايضاً ، و يلحق بالمسلم في وجوب الصلوة عليه من وجد ميتاً في بلاد المسلمين و كذا لقيط دار الاسلام بل دار الكفر اذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه .

في هذا المتن امور (الاول) تجب الصلوة على كل مسلم مظهر للشهادتين من جميع فرق الاسلام الا من حكم بكفرهم كالخوارج و النواصب و الغلاة ، من غير خلاف فيه بل الاجماع عليه ، ولا يضر في دعوى الاجماع منع تغسيل المخالف و الصلوة عليه كما عن جملة من القدماء و المتأخرين لابتناء منعهم على زهابهم الى كفر المخالف ، و قد تقدم الكلام في ذلك في مبحث غسل الميت .

فما يلوح من بعض المتأخرين من الميل الى المنع عن الصلوة عليهم مستدلاً بالاصل و بان الصلوة كرامة و دعاء ، و ما عدى المؤمن محروم منهما (مدفوع) بانقطاع الاصل بما سمعت ، و منع انحصار وجه الصلوة في الاكرام للميت بل وجوبه تعبدى مستور علينا و وجهه فلعله غيره كظهار الشهادتين في الصلوة و ذكر الصلوة على محمد و اله و النبيين عليهم السلام و طلب المغفرة للمؤمنين و المؤمنات ، و لا يعتبر فيها الدعاء للميت بل نعم الدعاء على الميت كما كان يفعل النبي ﷺ في الصلوة على المنافقين كما سيأتي انشاء الله تعالى .

و لا فرق بين الشيعي و غيره و لا في الشيعي بين الامامي و غيره ، و لا في الامامي بين العادل و الفاسق ، للمروى عن الباقر عليه السلام ، قال صلى رسول الله ﷺ

على امرئته ماتت في نفاسها من الزنا و على ولدها و امر بالصلوة على البرو الفاجر من المسلمين ، و لعموم خبر طلحة بن زيد عن الصادق عن ابيه عليهما السلام ، قال صل على من مات من اهل القبلة و حسابه على الله ، و المروى عن دعائم الاسلام مرسلًا عن الباقر عليه السلام قال الصلوة على الميت فرض على الكفاية لقول النبي ﷺ صلوا خلف من قال لا اله الا الله و على من قال لا اله الا الله .

و لا فرق بين الشهيد و غيره لعموم الاخبار المذكورة و قيام الضرورة في الصلوة على الشهداء كصلوة النبي ﷺ على عمه حمزة عليه السلام و سائر الشهداء في احد ، و صلوة امير المؤمنين عليه السلام على الشهداء في وقعه الجمل و ايام صفين ، و سقوط الغسل عن الشهيد لا يقتضى سقوط الصلوة عليه بل هي كرامة له .

و كذا لا فرق بين مرتكب الكبيرة و غيره ، بل تجب على المرجوم و على قاتل نفسه عمداً ففي خبر السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ انه قال صلوا على المرجوم من امتي و على القاتل نفسه من امتي ، لا تدعوا احداً من امتي بلا صلوة .

(الثاني) لا تجوز الصلوة على الكافر اجماعاً - كما في المستند - و يدل على عدم الجواز القران العظيم : و لا تصل على احد منهم مات ابداً و لا تقم على قبره انهم كفروا بالله و رسوله ، و ظهور قوله تعالى و لا تصل ، في الصلوة المعهودة على الميت غير قابل للانكار ، و احتمال ارادة الدعاء الذي هو من معاني الصلوة مدفوع بقيام القرينة على خلافه و هي عطف قوله تعالى و لا تقم على قبره ، الظاهر منه ارادة القيام على القبر للدفن ، و تعديتها في الاية المباركة بعلی لا توجب ظهورها في الدعاء بدعوى تضمنها معنى الترحم ، ان الصلوة المعهودة ايضاً تتعدى بعلی ولو لاجل اشتمالها على الدعاء .

و يؤيده ما في موثق عمار عن الصادق عليه السلام عن النصراني يكون في السفر هو مع المسلمين فيموت ، قال لا يغسله مسلم و لا كرامة و لا يدفنه و لا يقوم على قبره و ان كان اباه (و يدل على عدم الجواز ايضاً) ان الصلوة على الميت كرامة له و نوع مودة نهى عنها مع الكفار ، و ثبوت الصلوة في المسلم المخالف بدليل خاص لا يوجب

ثبوتها فى الكفر ايضاً ، مضافاً الى الاصل بعد اختصاص العمومات بالمسلم . و لا فرق فى الكفر بين اقسامه من الكتابى و المشرك و الحربى و المداهن و المرتد فظرياً كان او ملياً قبل توبتهما ، و اما لو ما تا بعدها فالملى تجب الصلوة عليه من غير خلاف ، و الاقوى فى الفطرى ايضاً ذلك على ما هو الحق من قبول توبته كما تقدم فى مبحث المطهرات .

و الغالى و الناصب و الخارجى بحكم الكافر لمادل على كفرهم و نجاستهم ، و عموم ما دل على وجوب الصلوة على من قال لا اله الا الله لا يشملهم لانصرافه الى غير من حكم بكفره و لتخصيص العموم لوسلم بالاجماع على عدم ثبوت الصلوة على هؤلاء (ويبدل عليه) ايضاً ما رواه فى الاحتجاج من ان معوية لعنه الله قال للحسين عليه السلام هل بلغك ما صنعنا بحجر بن عدى واصحابه شيعة ابيك، فقال وما صنعت بهم، قال قتلناهم وكفناهم و صلينا عليهم ، فضحك الحسين عليه السلام وقال خصمك القوم يا معوية، لكننا لو قتلنا شيعتك ما كفناهم و لا غسلناهم و لا صلينا عليهم و لا دفناهم .

(الامر الثالث) اطفال الكفار فى حكم الصلوة عليهم بحكم الكفار بناء على ثبوت عموم تبعيتهم لبائهم فى الكفر ، لانهم حينئذ كفار، و بناء على عدم ثبوت العموم المذكور فكذلك ايضاً لعدم الدليل على ثبوت الصلوة عليهم لاختصاص ادلة الصلوة على الميت بالمسلم فيكون الايتان بالصلوة على اطفال الكفار تشريعاً محرماً لعدم كونهم مسلمين و ان لم يكونوا كفارا .

و لا اشكال فى تبعية اطفال المسلمين لبائهم فى احكامهم ، و لكن المشهور اختصاص وجوب الصلوة بمن بلغ ست سنين، وعن السيد فى الانتصار و العلامة فى المنتهى الاجماع عليه ، و اليه يرجع ما عن الصدوق فى المقنع و المفيد فى المقنعة من انه لا يصلى عليه - اى على الطفل - حتى يعقل الصلوة ، لان الظاهر من العبارة المذكورة هو بلوغ الطفل الى هذا السن كما عبر به فى الاخبار على ما سيظهر . خلافاً للمحكى عن ابن الجنيد من وجوب الصلوة عليه حين يستهل - اى يرفع صوته عند الولادة - وعن ابن ابي عقيل عدم وجوب الصلوة عليه حتى يبلغ .

و الاقوى ما عليه المشهور لصحيحة زرارة قال مات ابن لابي جعفر عليه السلام فاخبر بموته فامر به فغسل و كفن و مشى معه فصلى عليه و طرحت خمرة (١) فقام عليها ثم قام على قبره حتى فرغ منه ثم انصرف و انصرفت معه حتى انى لا مشى معه ، فقال عليه السلام اما انه لم يكن يصلى على مثل هذا وكان ابن ثلاث سنين وكان على عليه السلام يامر به فيدفن و لا يصلى عليه و لكن الناس صنعوا شيئاً فنحن نضع مثله ، قال قلت فمتى تجب عليه الصلوة فقال اذا عقل الصلوة و كان ابن ست سنين . و ما رواه الصدوق مر سلا قال صلى ابو جعفر عليه السلام على ابن له صغير له ثلاث سنين فقال عليه السلام لو لا ان الناس يقولون ان بنى هاشم لا يصلون على الصغار من اولادهم ما صليت عليه ، قال و سئل متى تجب الصلوة عليه ، قال اذا عقل الصلوة و كان ابن ست سنين (وصحيحة الحلبي و زرارة) جميعاً عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الصلوة على الصبي متى يصلى عليه فقال اذا عقل الصلوة ، قلت متى يعقل الصلوة و تجب عليه الصلوة ، قال اذا كان ابن ست سنين والصيام اذا اطاقه . و المراد من وجوب الصلوة عليه هو ثبوتها و تشريعها عليه و توظيفها بالاعم من الوجوب والاستحباب لا الوجوب في مقابل الندب لان الصلوة غير واجبة عليه بهذا المعنى .

(و صحيحة محمد بن مسلم) عن احدهما عليهما السلام فى الصبي متى يصلى عليه (٢) قال عليه السلام اذا عقل الصلوة، قلت متى يعقل الصلوة و تجب عليه ، قال لست سنين ، و المراد بعقل الصلوة هو ادراكها و الشعور بها و حيث انه يحصل غالباً فى بلوغ ست سنين جعله عليه السلام حداً لمن تجب الصلوة عليه و يكون عطف ست سنين فى هذه الاخبار عليه عطفاً تفسيرياً ، فالمدار على بلوغ ذلك السن لانه الحد الذى يحصل به الاستعداد للصلوة غالباً وان لم يحصل بالفعل لما نعت كالجنون ونحوه او لقصور استعداده بالنسبة الى اقرانه كما لا عبرة بحصول الاستعداد قبل ذلك السن فى بعض الاطفال

(١) الخمرة بضم الخاء المعجمة سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل تزلزل بالخيط (مجمع البحرين) . (٢) على ما فى كتب الفقهاء من الحدائق وغيرها ولكن فى التهذيب والوسائل باسقاط كلمة (عليه) بعد - يصلى - و عليه فتصير الرواية اجنبية عن الاستدلال بها فى المقام .

و هذا المعنى هو المراد مما فى صحيح على بن جعفر عن اخيه عليهما السلام قال سئلته عن الصبى اى صلى عليه اذا مات و هو ابن خمس سنين ، قال عليه السلام اذا عقل الصلوة فصل عليه ، يعنى - والله اعلم - اذا دخل فى سن من يستعد ادراك الصلوة و هو السن الذى حدده فى الاخبار المتقدمة ، لانه فى خمس سنين اذا ادرك الصلوة تجب الصلوة عليه اذا مات ، و فى الفقه الرضى : و اعلم ان الطفل لا يصلى عليه حتى يعقل الصلوة .

(و استدل لابن الجنيد) لقوله بوجوب الصلوة من حين يستهل ، بصحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال لا يصلى على منقوس و هو المولود الذى لم يستهل و لم يصح و لا يورث من الدية و لا من غيرها ، و اذا استهل فصل عليه و ورثه ، و قال فى الوافى : و فى بعض النسخ من التهذيب : و لا يورث من والديه و لا من غيرهما . (و صحيح على بن يقطين) قال سئل ابا الحسن عليه السلام لكم يصلى على الصبى اذا بلغ من السنين و الشهور ، قال يصلى عليه على كل حال الا ان يسقط لغير تمام (و خبر السكونى) عن جعفر عن ابيه عن اباؤه عليهم السلام قال يورث الصبى و يصلى عليه اذا سقط من بطن امه و استهل صارخاً ، و اذا لم يستهل صارخاً يورث و لم يصل عليه (و خبر احمد بن محمد) عن رجل عن ابي الحسن الماضى عليه السلام قال قلت له لكم يصلى على الصبى اذا بلغ من السنين و الشهور ، قال يصلى عليه على كل حال الا ان يسقط لغير تمام .

و هذه الاخبار - كما ترى - ظاهرة فى الوجوب على من يستهل و يصيح و يصرخ ، لورود الامر بالصلوة فيها كما فى صحيح بن سنان و التعبير بكلمة - يصلى عليه - التى هى الجملة الفعلية الدالة على الوجوب على وجه ابلغ ، لكن الجمع بينها و بين الاخبار المتقدمة الدالة على مذهب المشهور يقتضى الاستحباب لا بمعنى استعمال تلك الاخبار فى الندب بل بمعنى ان الارسال الى الشىء و البعث اليه مع الترخيص فى الترك هو المنشأ لانتزاع الاستحباب على مامر مراراً ، فليس المستفاد منها الازيد من الاستحباب فلا وجه لما فى الوافى من الاعتراض على حملها على الاستحباب ، حيث يقول : لا وجه

للاستحباب بعد ما سمعت من الاخبار المتقدمة بل يتعين التقية (انتهى) و كيف كان فلا وجه لما ذهب اليه ابن الجنيدي .

(و يستدل لابن ابي عقيل) بالاصل و عدم حاجة الطفل الى الاستغفار والدعاء ، و لموثق عمار عن الصادق عليه السلام عن المولود ما لم يجر عليه القلم هل يصلى عليه ، قال عليه السلام لا ، انما الصلوة على الرجل و المرثة اذا جرى عليهما القلم ، و خبر هشام عن الصادق عليه السلام ، و فيه : انما تجب الصلوة على من وجبت عليه الصلوة و الحدود .

و لا يخفى ما فيه لانقطاع الاصل بالاخبار المتقدمة الدالة على وجوبها عند بلوغه ست سنين ، و عدم حاجة الطفل الى الاستغفار منقوض بالصلوة على المجنون مع انه كالصبي في عدم الحاجة الى الاستغفار ، مضافاً الى ما يأتي من ان ما يقال بعد التكبير الرابعة في الصلوة على الصبي هو الدعاء لوالديه و اما الخبران فلا يمكن الاستدلال بهما لاعراض المشهور عن العمل بهما ، مضافاً الى امكان حمل موثق عمار على جريان قلم الامر الندي و مؤاخذه الولي له بالصلوة و نحوها و هذا و ان كان خلاف ظاهر التعبير بالرجل و المرثة الا انه لا بأس به بقريئة الاخبار المتقدمة ، و اما خبر هشام فيستظهر منه انه في مقام الرد على العامة القائلين بالوجوب على من استهل مع ما فيه من ضعف السند ، فلا محيص عن الالتزام بما عليه المشهور ، و الله العاصم .

(الامر الرابع) يستحب الصلوة على من لم يبلغ ست سنين اذا ولد حياً على ما نسب الى المشهور ، خلافاً لصاحب الحدائق القائل بعدم الاستحباب حاكياً له عن الصدوق و الكليني و المفيد (و يستدل للاول) بالاخبار الامرة بالصلوة على الصبي الذي ولد حياً بعد ما تقدم من استفادة الاستحباب منها بعد الترخيص في تركها في الاخبار الدالة على عدم الوجوب ، و ما في الحدائق في غير مقام من الطعن على الاصحاب في حملهم الامر بالشئ على الاستحباب اذا ورد الترخيص في تركه (في غير محله) لما عرفت من ان حقيقة الاستحباب هو الامر بالشئ مع الرخصة في الترك و قد تكفل لاحدهما الدليل الوارد في الامر بالشئ و تكفل للاخر الدليل الوارد في الترخيص ،

و ليس الاستحباب شيئاً زائداً منهما .

(و ربما يقال) بعدم الاستحباب لخبر على بن عبدالله - كما فى الكافى - عن الكاظم عليهما السلام فى حديث وفاة ابراهيم بن النبى عليه السلام ، و فيه : و مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انتهى الى قبره فقال الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نسى ان يصلى على ابراهيم لما دخله من الجزع فاتتصب قائماً ثم قال زعمتم انى نسيت ان اصلى على ابنى لما دخلنى من الجزع لا و انه ليس كما ظننتم و لكن اللطيف الخبير فرض عليكم خمس صلوات و جعل لموتاكم من كل صلوة تكبيرة و امرنى ان لا اصلى الا على من صلى (و صحيحة زارة) المتقدمة فى الامر الثالث و فيه ان الباقر عليه السلام قال : اما انه لم يكن يصلى على مثل هذا . (و صحيحة الاخر) قال رأيت ابناً لابي عبدالله عليه السلام فى حياة ابي جعفر عليه السلام فطيم - اى الطفل الذى انتهت مدة رضاعه - قد درج (اى مشى) فقلت له يا غلام من ذا الذى الى جنبك لمولى لهم - اى مشيراً الى مولى لهم واقف الى جنبه - فقال هذا مولاي فقال له المولى يمازحه لست لك بمولى ، فقال ذلك شرك (اى كونك مولى لنا شرف لك وفخر ، فانكارك ذلك شرك) فطعن فى جنازة الغلام (١) فمات فاخرج فى سفظ الى البقيع فخرج ابو جعفر عليه السلام الى البقيع و هو معتمد على و الناس يعزونه على ابن ابنه فلما انتهى الى البقيع تقدم ابو جعفر عليه السلام فصلى عليه و كبر عليه اربعاً ثم امر به فدفن ثم اخذ بيدي و تنحى بي ثم قال انه لم يكن يصلى على الاطفال ، انما كان امير المؤمنين عليه السلام يأمر بها فيدفنون من وراء

(١) بناء على نسخة الكافى ، و فى التهذيب : فطعن فى جنان الغلام فعلى نسخة الكافى يمكن ان يكون - الجنازة - هيهنا بالكسر بمعنى سرير الميت و التابوت ، و الطعن فى الجنازة حينئذ بمعنى الدخول فيها و الحمل بها فيكون كناية عن الموت و على هذا فيكون قوله فمات تفسيراً لقوله فطعن فى جنازة الغلام ، و على نسخة التهذيب فالجنان بالفتح بمعنى الفؤاد و القلب ، و معناه حينئذ ضرب على قلب الغلام على سيغة المجهول اى اصيب بمرض فى قلبه فمات ، و يحتمل ان يكون على سيغة المعلوم و يكون الفاعل هو الضمير المستتر فى طعن ، العائد الى المولى الذى كلم الغلام ، اى طعن المولى فى جنان الغلام فمات من طعنه و ضربه و قيل ان هذه الكلمة تصحيف - حياة - و الضمير البارز فيها يرجع الى ابي جعفر عليه السلام فمعنى قوله فطعن فى حياة ابي جعفر عليه السلام انه مات فى زمانه عليه السلام بمرض الطاعون .

(اى من وراء قبور الرجال و النساء ، او وراء البلد اى خارجه ، او من غير حضور اوليائهم) و لا يصلى عليها و انما صليت عليه من اجل اهل المدينة كراهة ان يقولوا لا يصلون على اطفالهم .

و دلالة هذه الاخبار على عدم تشريع الصلوة على الطفل قبل الطعن فى السن الذى يعقل الصلوة فيه واضحة فيحمل الاخبار الدالة على الصلوة على الصبى المستهل فى اول الولادة على التقية لموافقها العامة كما يشهد بها صلوة الباقر عليه السلام لاجل التقية من اهل المدينة ، ان لو كانت مستحبة لما كان وجه الاعتذار عليه السلام فى صلوته على الطفل ولم يكن ايضاً وجه لامر على عليه السلام بدفن الاطفال بلا صلوة عليهم .

(و يندفع) بان المروى عن النبى ﷺ فى قضية ابنه ابراهيم و ان كان يدل على عدم الاستحباب لكنه معارض بما ورد من صلوته على جنازته ، ففى صحيح قدامة بن زائدة المروى فى التهذيب قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان رسول الله ﷺ صلى على ابنه ابراهيم فكبر خمساً .

و التدافع بينه و بين خبر على بن عبدالله المتقدم ظاهر ، و معه فلا يبقى مجال للتمسك بشيىء منهما ، و ما تقدم من صحيحى زرارة لا دلالة فيهما على نفى الاستحباب ، بل يمكن ان تكون الصلوة حينئذ مستحبة لكن لا من حيث نفسها بحسب اصل الشرع ، بل لاجل طرو عنوان ثانوى يوجب حسننها و هو تعارفها بين الناس و سيرورتها كالشعار لهم ، و هذا مما لا ياباه العقل و لا بأس بالالتزام به و لاحزازه فى حمل الكلام عليه خصوصاً مع زهاب المشهور الى الاستحباب و كونه مما يتسامح فى دليله فالحق هو استحباب الصلوة على من ولد حياً و ان لم يبلغ ست سنين .

و اما من ولد ميتا فلا تستحب الصلوة عليه سواء و لجته الروح فى بطن امه ام لا ، و فى الجواهر بلا خلاف اجده فيه ، و يدل عليه الاصل و الاخبار المقيدة للصلوة على الصبى بما اذا سقط من بطن امه و استهل صارخا كما تقدم .

ولو خرج بعضه و استهل الا انه سقط ميتاً ففى استحباب الصلوة عليه قولان : صريح المعبر و المنتهى و غيرهما هو الاول ، و ظاهر الشرايع و القواعد هو الاخير ،

و يمكن ان يستدل له بخبر السكوني المتقدم الذي فيه يورث الصبي و يصلى عليه اذا سقط من بطن امه و استهل صارخاً و اذا لم يستهل صارخاً لم يورث و لم يصل عليه . حيث جعل المدار في الصلوة عليه استهلا له بعد سقوطه من بطن امه ، الظاهر في سقوطه بجميعه (و يستدل للاول) باطلاق خبر ابن سنان المتقدم : لا يصلى على منقوس وهو المولود الذي لم يستهل و لم يصح و لا يورث من الدية و لا من غيرها و اذا استهل فصل عليه و ورثه . حيث جعل فيه المدار على الاستهلال و لو لم يكن قبل خروجه بتمامه (و الاقوى) عدم الاستحباب لظهور كلمة (المولود) فيمن ولد بتمامه فيكون كخبر السكوني في الدلالة على ثبوت الحكم في الخارج بتمامه ، و الله العالم .

(الامر الخامس) يلحق بالمسلم في وجوب الصلوة عليه من وجد ميتا في بلاد المسلمين ، و كذا لقيط دار الاسلام بل و دار الكفر اذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه .

اما من وجد ميتا في بلاد الاسلام فالظاهر عدم الخلاف في الحاقه بالمسلمين ، و في المعتبر : اذا وجد ميت فلم يعلم لمسلم هو ام كافر فان كان في دار الاسلام غسل و كفن و صلى عليه و ان كان في دار الكفر فهو بحكم الكافر لان الظاهر انه من اهلها و لو كان فيه علامات المسلم لانه لا علامة الا و يشارك فيها بعض اهل الكفر (انتهى) و قد تقدم في مبحث غسل الميت في المسئلة العاشرة انه اذا كانت هناك اماره قوية على احدهما مما يسكن النفس اليها يؤخذ بها ، و مع عدمها فلا يحكم عليه بالاسلام و لا بالكفر ، و في وجوب تجهيزه حينئذ و جهان مبنيان على ان الاسلام شرط في وجوبه او ان المانع عنه هو ثبوت الكفر ، و الاكثر على الاول ، و ان كان الاخير لا يتخلو عن وجهه .

و قد يستدل للحاق بالمسلم بالسيرة القطعية و بما ورود في شراء الجلد من مجهول الاسلام من قوله عليه السلام : اذا كان الغالب عليها المسلمين فلا باس (وفيه) عدم القطع بالسيرة في مجهول الاسلام و عدم القطع باتصالها الى زمان المعصوم على تقدير القطع بها و عدم دلالة ما ورد في شراء الجلد من مجهول الاسلام اذا كان الغالب

عليها المسلمين على اجراء احكام المسلم عليه مع الغلبة المذكورة في غير شراء الجلد اللهم الا ان يرجع الى التمسك بالغلبة و انها تورث الظن بالحاق المشكوك بالغالب، وهو - اى حصول الظن من الغلبة - ممنوع ، و على تقدير تسليمه فلا دليل على حجتيه. و اما لقيط دارالاسلام فتفصيل البحث عنه يتوقف على بيان موضوعه اولا ثم تعقبه ببيان حكمه (فنقول) المراد باللقيط هو الطفل الضائع الذى لا كافل له حال الالتقاط فى غير المميز منه قطعاً ، و فى المميز منه على تردد ، و قد وقع الخلاف فى تفسير دار الاسلام و دار الكفر ، و احسن ما قيل فى ذلك هو ما فى الدروس من ان دار الاسلام ما ينفذ فيها حكم الاسلام فلا يكون فيها كافرا الا معاهداً سواء بناها المسلمون كبغداد و البصرة ، او غلبوا عليها بعد بنائها كالشام ، و سواء بقيت تحت استيلائهم او غلب عليها الكفار مع بقاء نفوذ احكام الاسلام فيها كالمستعمرات من بلاد المسلمين فى هذه الاعصار ، و دارالكفر هى ما تكون تحت نفوذ احكام الكفار فلا يسكن فيها مسلم الا مسالماً .

و لا يخفى ان المدار فى حكم اسلام اللقيط هو وجود مسلم فى البلد بحيث يمكن ان يكون اللقيط منه ، و عليه فينبغى عدم الفرق بين دار الاسلام و دار الكفر و لا بين كون المسلم ساكناً فيها او مستطرقاً منها ، و لا بين كون الساكن تاجراً او اسيراً او غيرهما بعد احتمال كون اللقيط منه و لا بين كونه واحداً او متعدداً و لا فى المتعدد بين كونه مساوياً مع الكفار او اقل او اكثر .

و يستدل للحكم باسلامه بوجوه .

(الاول) الغلبة ، و لا يخفى ما فيه اما اولا فلاختصاصه بما يكون الغالب فى اهلها المسلمون فلا يعم غير ذلك ، واما ثانياً فلان الغلبة لا توجب الظن بكون المشكوك من افراد الغالب ، واما ثالثاً فلعدم وجود دليل على اعتبار هذا الظن الحاصل من الغلبة (الثانى) حديث الفطرة و ان كل مولود يولد على الفطرة (و فيه) ايضاً المنع عن التمسك به لضعف سنده و عدم دلالته لان الظاهر منه كون التوحيد فطرياً لوخلى الانسان و طبعه ، و هذا لا يثبت كون الاصل فى الانسان كونه مسلماً حتى يحكم باسلام

من شك في اسلامه ممن يعقل فضلا عن الحكم باسلام غير المدرك منهم كاللقيط .
(الثالث) النصوص الدالة على حرته مع الملازمة بينها و بين اسلامه (وفيه)
المنع عن الملازمة .

(الرابع) حديث : الاسلام يعلو و لا يعلو عليه ، المقتضى لتغليب احتمال
الاسلام على احتمال الكفر ، و الا يلزم مغلوبته (وفيه) ان الحكم باسلام من لا يعلم
اسلامه من غير دليل لا يكون اعلاء للاسلام حتى يحكم به ، وان عدم الحكم به لا يلزم
الحكم بكفره حتى يلزم مغلوبية الاسلام بغلبة الكفر و الانصاف عدم دلالة هذا الحديث
على اسلام من لا يكون لاسلامه دليل .

(الخامس) السيرة القطعية القائمة على معاملة الاسلام مع لقيط داره بحيث
يكون انكارها بين المسلمين مكابرة ، و هذا الوجه و ان كان صحيحاً من وجه ، ضرورة
ان ما في دار الاسلام لعله كذلك ، لكن لم يعلم ان معاملة الاسلام مع اللقيط تعم صورة
الشك ان لعل قيام السيرة على ذلك انما هو من جهة اطمينانهم غالباً بكون اللقيط من
المسلم او مع غفلتهم عن احتمال كونه من الكافر فلا تعم السيرة حينئذ صورة التفاتهم
و حصول الشك منهم ، و حيث ليس للسيرة لسان فلا يمكن التمسك باطلاقها ، مضافاً
الى اختصاص هذا الدليل بلقيط دار الاسلام فلا يعم لقيط دار الكفر اذا كان فيها مسلم
يحتمل كونه منه .

(السادس) الاجماع ، و هذا ايضا بالنسبة الى بعض افراد اللقيط مما لا ريب
فيه ، و في كتاب اللقطة من الجواهر دعوى نفى الخلاف بين الاصحاب في الحكم
باسلام لقيط دار الاسلام ، و بالنسبة الى بعض افراده مشكوك كما اذا احتتم تولده
من مسلم محبوس في طامورة في دار الكفر ، ان الظاهر من القائلين باسلامه بالاجماع
انصرافه عن مثله ، فلعل اختصاص الحكم بخصوص لقيط دار الاسلام باقسامه الثلاثة
المذكورة في عبارة الدروس لا يخلو عن قوة .

مسئلة (١) يشترط في صحة الصلوة ان يكون المصلى مؤمناً و ان يكون
مأذوناً من الولي على التفصيل الذي مر سابقاً فلا تصح من غير اذنه جماعة
كانت او فرادى .

يشترط في صحة الصلوة ان يكون المصلي مؤمناً لاشتراط الايمان في صحة العبادات فلا تصح من المخالف للاخبار المتظافرة على بطلان عباداته و ان لم تجب اعادتها اذا استبصر في غير الزكوة لو اداها الى غير اهله عندنا ، وقد استدل بتلك الاخبار في المدارك في كتاب الزكوة على البطلان كما ذكرنا ، و في الجواهر في كتاب الصوم : الايمان شرط في صحة العبادات التي منها الصوم فضلا عن الاسلام فلا تصح عبادة المخالف و ان جاء بها جامعاً للشرائط عندنا .

(اقول) و لو لا الاجماع على اعتباره لامكن المناقشه في دلالة تلك الاخبار المتظافرة على بطلان عبادة المخالف بل في بعضها ما يمكن الاستدلال به على الصحة كحسنة ابن ازينة : كل عمل عمله الناصب في حال نصبه و ضلالتة ثم من الله عليه و عرفه الولاية فانه يوجر عليه الا الزكوة فانه يعيدها لانه وضعها في غير موضعها لانها لاهل الولاية ، ولو سلم دلالتها على اشتراط الايمان في صحة العبادات فاقصاه انما هو اشتراطه بهذا النحو اعنى الاعم من وجود الايمان المتأخر الكاشف عن صحة عباداته السابقة ، و تحمل تلك الاخبار المستفيضة على العبادات التي لم يتعقبها الايمان (و نتيجة ذلك) هو اعتبار الايمان في الصحة لكن لا في حال العمل بل الاعم منه و من تعقب العمل به ، و هذا وجه حسن مال اليه في الجواهر في كتاب الزكوة في طي بيان الوصف الاول من اوصاف المستحق و ان قال في كتاب الصوم بان التحقيق خلافه .

(و بالجملة) فبناء على بطلان عبادة المخالف لا يصح الاكتفاء بصلوته على الميت بل يجب علينا الصلوة على ميتنا ولو اقام المخالف الصلوة عليه ، بل ولو على ميتهم على اشكال ، من جهة الشك في شمول قاعدة (الزمهم بما الزموا به انفسهم) لمثل المقام لكون التكليف بالصلوة متوجهاً الينا فاذا كانت صلوتهم عندنا غير صحيحة فلا يمكن الحكم بسقوط التكليف عنا بصلوتهم ، و لكن السيرة قائمة على الاكتفاء بصلوتهم على اهل مذهبهم و كذا تغسيلهم و تكفينهم و دفنهم لها و ان كان على خلاف مذهبنا ، و لعل ذلك - اى قيام السيرة كافية في الحكم بالاجتراء و سقوط التكليف عنا ، و الله العالم .

و يشترط في صحة الصلوة ايضاً ان يكون المصلي مأزوناً من الولى على التفصيل الذى تقدم في غسل الميت ، ولا بأس بكونها واجبة على الولى وغيره بالوجوب الكفائى مع كون صحتها من غير الولى مشروطة باذن الولى حسبما تقدم في مباحث غسل الميت من غير فرق في ذلك بين اداؤها جماعة او منفرداً ، خلافاً للشهيد الثانى (قده) فى الروض حيث خصص الاشتراط بالجماعة و انها تصح بدون اذن الولى فرادى و استظهره من فتوى الاصحاب و قال ان الصلوة فرادى واجبة على الجميع فلا معنى للاذن من الولى و لعل نظره (قده) الى انه انما يحتاج فى الجماعة الى الاذن لورود الدليل على اشتراطه فى غير امام الاصل (و فيه) ان دليل الاشتراط كما تقدم فى مبحث الغسل يعم الصلوة الفرادى فلا وجه للاختصاص بالجماعة و لم نعرف من ظاهر الاصحاب اختصاصاً بها ، والله العالم .

مسئلة (٢) الاقوى صحة صلوة الصبى المميز لكن فى اجزائها عن المكلفين البالغين اشكال .

و قد تقدم الكلام فى هذه المسئلة فى المسئلة الخامسة من المسائل المذكورة فى فصل الاعمال الواجبة المتعلقة بتجهيز الميت و فى المسئلة الرابعة من المسائل المذكورة فى البحث عن عرق المجنب من الحرام فى مبحث النجاسات .

مسئلة (٣) يشترط ان تكون بعد الغسل و التكفين فلا تجزى قبلها ولو فى اثناء التكفين عمداً كان او جهلاً او سهواً نعم لو تعذر الغسل و التيمم او التكفين او كلاهما لا تسقط الصلوة ، فان كان مستور العورة فيصلى عليه و الا فيوضع فى القبر فيغطى عورته بشيء من التراب و غيره و يصلى عليه و وضعه فى القبر على نحو وضعه خارجه فى الصلوة ثم بعد الصلوة يوضع على كيفية الدفن .

فى هذه المسئلة امور (الاول) لا يصلى على الميت الا بعد تغسيله و تكفينه ، و فى المدارك هذا قول علمائنا كافة ، و عن المنتهى : بلا خلاف يعلم ، و عن كشف اللثام بلا خلاف (و يستدل له) مضافاً الى الاجماع بامور (منها) ما فى المدارك من التأسى ، قال (قده) لان النبى ﷺ هكذا فعل و كذا الصحابة و التابعون (و نوقش فيه) بعدم ظهور الفعل فى الوجوب فلا يصلح لتقييد الاطلاقات الامرة

بالصلوة على الميت ، الحاكمة على اصاله توقيفية العبادة و عدم مشروعيتها الا على النهج المتلقى من الشرع ، اللهم الا ان يدعى ظهوره في الوجوب من المواظبة عليه و عدم التصريح بخلافه ، او كفاية نفس صدور الفعل ممن ينبغي التأسى به في وجوب التأسى و لو لم يعلم وجهه ، و لكن الدعويين ممنوعتان .

(ومنها) اصاله الاشتغال للشك في حصول الامثال من دون تلك الكيفية المعهودة (و فيه) ان الاصل الجارى فى المقام هو البرائة ، لكون الشك فى شرطية تلك الكيفية ، اللهم الا ان يقال بان البرائة انما تجرى فيما ثبت اصل المشروعية و وقع الشك فى شرطية شىء فى صحته مثل الطهارة فى صلوة الميت ، لا فيما شك فى اصل مشروعيته - كما فى المقام - ان الشك هنا فى مشروعية الصلوة قبل الغسل و التكفين .

(و منها) دلالة جملة من الاخبار على اعتبار تلك الكيفية كخبر عمار ، قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ما تقول فى قوم كانوا فى سفر لهم يمشون على ساحل البحر فاذا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر و هم عراة ليس لهم الا ازار كيف يصلون عليه و هو عريان و ليس لهم فضل ثوب يكفونونه به ، فقال عليه السلام يحفر له و يوضع فى لحده و يوضع اللبن على عورته ليستر عورته باللبن و يصلى عليه ثم يدفن ، قال قلت فلا يصلى على الميت اذا دفن ، قال لا ، لا يصلى على الميت بعد ما يدفن و لا يصلى عليه و هو عريان حتى توارى عورته .

و خبر محمد بن أسلم عن رجل من اهل الجزيرة قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام قوم كسر بهم مركب فى بحر فخرجوا يمشون على الشط فاناهم برجل ميت عريان و القوم ليس عليهم الا مناديل متزرين بها و ليس عليهم فضل ثوب يوارون الرجل فكيف يصلون عليه و هو عريان ، فقال عليه السلام اذا لم يقدر و اعلى ثوب يوارون به عورته فليحفروا قبره و يضعوه فى لحده يوارون عورته بلبن او احجار او بتراب ثم يصلون عليه ثم يوارونه فى قبره ، قلت و لا يصلون عليه و هو مدفون بعد ما يدفن؟ قال لا ، لو جاز ذلك لاحد لجاز لرسول الله ﷺ ، فلا يصلى على المدفون ولا على العريان . فان فى قول السائل فى الخبر الاول : و ليس معهم فضل ثوب يكفونونه به ، وفى

الخبر الثانى : و ليس عليهم فضل ثوب يوارون الرجل فكيف يصلون عليه - دلالة على مفروغية كون الصلوة بعد التكفين ، و لذا يسئل عن حكم الصلوة عند تعذر الكفن و كان فى جواب الامام عليه السلام و بيان كيفية الصلوة عند تعذر الكفن تقرير لما فى ذهن السائل من اعتبار كون الصلوة بعد الكفن .

و اظهر من الخبرين دلالة خبر على بن جعفر عن اخيه عليهما السلام عن الرجل يأكله السبع او الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع ، قال عليه السلام يغسل ويكفن و يصلى عليه و يدفن (و خبر القلانسى) عن ابى جعفر عليه السلام قال سئلته عن رجل يأكله السبع او الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به ، قال يغسل ويكفن و يصلى عليه و يدفن .

فان فى عد هذه الامور و عطف بعضها على بعض دلالة سياقية على اعتبار الترتيب بينها كما ذكر و ذلك بقريئة وقوع ذلك فى جواب السؤال عن كيفية الواجب فى مورد المسئلة ، فلا يضر حينئذ وقوع العطف بالواو فان نفس الترتيب المذكور فى الجواب يكون بياناً للكيفية المسئول عنها فى قول السائل : كيف يصنع به ، من غير حاجة الى العطف بالفاء كما لا يخفى .

و لعل هذه الوجوه مع تايدها بالشهرة المحققة و اعتراف كثير بعدم وجدان الخلاف فيه و نقل الاجماع عليه عن بعض كافية فى اثبات الحكم ، فلا ينبغى الاشكال فى وجوب هذا الترتيب اعنى الابتداء بالغسل ثم التكفين ثم الصلوة ثم الدفن .

(الامر الثانى) ظاهر الفتاوى و معاهد الاجماع ارادة الوجوب الشرطى من وجوب الترتيب المذكور لا التعبدى فقط ، فلا تصح الصلوة قبل الغسل و التكفين ولا بعد الدفن مع التمكن منها قبله ، و يؤيد شرطية تقدم الغسل عليها نجاسة بدن الميت بالموت ذاتاً و بما يسنح عليه غالباً عرضاً ، و من المستبعد جداً اقامة الصلوة عليه فى حال نجاسته خصوصاً بالنجاسة الذاتية ، كما يستبعد الصلوة عليه بعد الغسل قبل التكفين اما عريانا او بالستر بغير الكفن ، و بحصول التباعد عن الجنائز و عدم مشاهدتها لو كانت الصلوة عليها بعد الدفن ، و لعل شرطية الترتيب المذكور مما لا ينبغى الاشكال

فيه ، فلا يعتد بما اتى به على خلافه ، لكن عن كشف اللثام احتمال الاعتداد وهو ضعيف .

(الامر الثالث) لا فرق فى شرطية الترتيب المذكور بين حال العمد و الجهل و السهو و النسيان ، لان الاصل فى الشرط ان يكون شرطاً مطلقاً غير مقيد بحال دون حال الا ان يقوم دليل على اختصاص شرطيته ببعض الاحوال ، و فى الجواهر : احتمال الاعتداد بما اتى به على خلاف الترتيب نسياناً - بناء على قاعدة العفو عنه لعموم حديث الرفع .

و ظاهره التمسك بحديث الرفع ، ولكن قد حقق فى الاصول عدم دلالة الحديث على الاجزاء فيما لو اخل بالشرط ناسياً ، نعم يمكن التمسك بفقرة رفع ما لا يعلمون اذا شك فى اطلاق دليل الجزء و الشرط او اختصاصهما بصورة التذكر ، و لكن صحة التمسك بذلك انما هى فى صورة عدم اطلاق دليل الجزء و الشرط ، و اما معه فلا مجال للرجوع الى الاصل العملى الذى هو مفاد حديث رفع ما لا يعلمون ، و تفصيل ذلك مو كول الى الاصول .

و فى المستند الحكم بصحة صلوة الجاهل و الناسى قبل التغسيل و التكفين ، قال لعدم ثبوت الاجماع فيهما (و فيه) ان اطلاق معقد الاجماع كاف لثبوته فيهما فلا فرق بينهما و بين غيرهما من العامد العالم و المتذكر .

(الامر الرابع) كلما يقوم مقام الغسل عند تعذره من صب الماء عليه او تغسيل الكافر اياه او التيمم او نحوه كاف فى صحة الصلوة ، و ذلك لاقتضاء البدلية له ، ولو تعذر الغسل وما يقوم مقامه و كذا الكفن و سقط التكليف بهما او باحدهما لا يسقط التكليف بالصلوة لان التكليف المتعلقة بها و بالتغسيل و التكفين تكليف مستقلة لا يسقط شىء منها بسقوط الاخر و ان اعتبر فى امثالها الترتيب ، لكن اطلاق دليل وجوب المتأخر لا يقتضى سقوطه عند تعذر المتقدم منها لعدم استفادة تقييد مطلوبة المتأخر بكونه بعد المتقدم كما فى الظهرين و العشائين حيث ان تعذر المتقدم منهما لا يوجب سقوط المتأخر ، هذا مضافاً الى قاعدة الميسور و نحوها .

و في حكم تعذر الغسل مع ما يقوم مقامه و الكفن او احدهما ما اذا سقطا او سقط احدهما باصل الشرع كما في الشهيد الساقط عنه الغسل و الكفن، و في المحدود المأمور بتقديم الغسل على القتل مع ان الطهارة الحاصلة من الشهادة في الشهيد اولى من الطهارة الحاصلة بالغسل ، و ستره بثيابه اولى من الستر بالكفن .

(الامر الخامس) لو كان الميت المتعذر غسله و تكفينه او احدهما مستورا العورة فيصلى عليه خارج القبر من غير اشكال ، و ذلك لاعتبار تقدم الصلوة على وضعه في القبر اجماعاً كما نص عليه العلامة في القواعد و ادعاء في الجواهر بقسميه عليه و قال بل كاد يكون ضرورياً .

ولو كانت عورته مكشوفة و امكن سترها بثوب و نحوه فكذلك، قال في الذكري: فان لم يكن له كفن و امكن ستره بثوب صلى عليه قبل الوضع في اللحد و الافبده (انتهى) و به صرح ايضاً في محكى جامع المقاصد ، و يدل على ذلك مفهوم ما في خبر محمد بن مسلم الذي تقدم في الامر الاول من قوله عليه السلام اذا لم يقدروا على ثوب يوارون به عورته فليحفروا قبره (الخ) فانه بمفهومه يدل على وجوب ستر عورته بثوب مع امكانه ثم الصلوة عليه قبل وضعه في لحده ، و يؤيده ما تقدم في مبحث التكفين من انه اذا لم يتمكن من جميع قطع الكفن يجب تكفينه بما امكن و لو كان مثزراً يوارى عورته ، و ذلك لقاعدة الميسور ، بل لعل الستر بالثوب مرتبة من التكفين المتقدم على الصلوة ، اذ المراد من التغسيل و التكفين المتقدمين على الصلوة مطلق ما به يتحقق الخروج عن عهدتهما و لو بيعض قطع الكفن و لا سيما فيما اذا كان وضعه في القبر مانعاً عن مشاهدته او موجباً لتباعده عن المصلى ولو لاجل قرار الميت في مكان اسفل من المصلى على وجه لا يصدق عليه عرفاً كونه بين يدي المصلى ، الواجب مراعاته في الصلوة .

و لو لم يمكن ستر عورته في خارج القبر الا بوضع لبن او حجر على عورته او باهالة التراب عليها ففي وجوب الصلوة عليه في خارج القبر بعد ستر عورته بما ذكر، او وجوبها بعد وضعه في القبر ، او التخيير بين الامرين ، و جوه .

من تعلق الامر بتأخير الصلوة عن وضعه في لحده مؤيداً بمفهوم خبر محمد بن اسلم المتقدم من قوله اذا لم يقدرُوا على ثوب يوارون به عورته فليحفروا (النخ) بناء على كون ذكر الثوب من باب المثال وكون المدار على امكان الستر بما يحصل به ولو بغير الثوب (و من احتمال) ان يكون لستر سائر الجسد بوضعه في حفرة مدخلة في ذلك (و من ظهور) الامر الوارد في الجواب عن الصلوة على الميت العريان في الخبرين المتقدمين في كونه وارداً مورد توهم الحظر فلا يستفاد منه الا الجواز .

(وهذا هو الاقوى) فيجوز مع ستر العورة بما عدى الثوب ان يصلى عليه خارج القبر كما يجوز بعد وضعه فيه ، لكن الاحوط اختيار الاول اذا كان وضعه في القبر مانعاً عن مشاهدته او موجباً لتباعدة عن المصلى و لو باعتبار كون مكانه اسفل بحيث لا يصدق معه كون الميت بين يدي المصلى ، كما ان الاحوط اختيار الثاني لو لم يكن كذلك مراعاة لاحتمال اعتبار ستر ما عدى عورته ايضاً كما لا يبعد القول بكراهة وضعه عارياً تحت السماء و ان سترت عورته كما صرح به في كشف اللثام ، حيث يقول بعد دعوى نفى الخلاف في جواز الصلوة على الميت خارجاً اذا سترت عورته بلبن او تراب - ما لفظه : لان وضعه في اللحد و ستر عورته لكراهة وضعه عارياً تحت السماء و ان سترت عورته كما يرشد اليه كراهة تغسيله تحت السماء (انتهى) .

ثم انه على تقدير وضعه في القبر فهل يوضع مستلقياً كهيئته حال الصلوة خارج القبر فيصلى عليه كذلك ثم يوضع على جانبه الايمن ، او انه يوضع على الجانب الايمن في حال الصلوة ايضاً ، و جهان ، ظاهر الخبرين الامرين بذلك خصوصاً خبر محمد بن اسلم هو الاخير ، حيث يقول فيه : فليحفروا قبره و يضعوه في لحده يوارون عورته بلبن او احجار او تراب ثم يصلون عليه ثم يوارونه في قبره - و هو الظاهر من فتاوى الاصحاب ايضاً ، لكن الظاهر من الخبرين كون ذلك من باب الرخصة لا العزيمة ، و عليه فالاحوط (فيما اذا لم يكن نقله من الاستلقاء الى الجانب الايمن بعد الصلوة عليه موجباً لكشف عورته و لا حرجياً) هو وضعه مستلقياً ثم نقله الى حالة الدفن .

(الامر السادس) ظاهر الامر بالستر في الخبرين كفتاوى الاصحاب هو وجوبه

وانه شرط لصحة الصلوة و لو لم يكن هناك ناظر كما اذا كان المصلى اعمى او كان ممن يجوز له النظر الى عورة الميت الذى يصلى عليه او تباعد المصلى عنه بحيث لا يرى عورته ، واستشكل فى المدارك فى ذلك من جهة قصور الرواية سنداً عن اثبات الوجوب (و لا يخفى ما فيه) بعد اعترافه نفسه بكونه مقطوعاً به عند الاصحاب ، لجبر قصور السند بعملهم على ما هو المختار عندنا .

(الامر السابع) لا اشكال فى صحة الصلوة على الميت المخالف اذا صدرت منا بعد تغسيلنا اياه على النهج المقرر عندنا ، وكذا بعد تغسيلنا اياه على النحو المقرر عندهم تقية ، انما الكلام فى صحة صلوتنا بعد غسلهم له على نهجهم لبطلانه عندنا بل ولو على نهجنا لبطلانه ايضاً من جهة اشتراط الايمان فى صحة العبادات و منها الغسل ، و لا اشكال فى صحة الصلوة حينئذ اذا تعذر اعادة الغسل ولو لاجل التقية فيكتفى بغسلهم و يصلى عليه ، و اما اذا امكن اعادته من غير تقية فربما يتمسك فى اثبات كفاية غسلهم بقاعدة الالتزام (و فيه) ان تجهيز المخالف و تغسيله واجب علينا و لا يسقط عنا الا بالغسل الصحيح و ليس فى الاكتفاء بغسلهم الزاماً لهم بما التزموا به لا بالنسبة الى الميت و لا بالنسبة الى موافقيه فى مذهبه فان التكليف بالصلوة عليه متعلق بنا فيعتبر فى صحتها منا ما يعتبر عندنا لا عندهم .

هذا كله بناء على مشروعية تغسيلهم لكونهم مسلمين ، و لو قلنا بعدم مشروعيته فيمكن القول بوجوب الصلوة عليه لان اشتراط صحة الصلوة بكونها بعد الغسل انما هو فيمن شرع تغسيله وكان غسله او بدله ممكناً بخلاف من لم يكن تغسيله مشروعاً فتبقى عمومات وجوب الصلوة باقية بحالها كغيره ممن تعذر غسله شرعاً او عقلاً .

(لا يقال) مع عدم مشروعية غسله لا تكون الصلوة عليه ايضاً مشروعة لان الملاك فى المشروعية فيهما هو اسلامه ، فمع قبول اسلامه يكون الغسل كالصلوة عليه مشروعاً ، و مع عدمه لا تكون الصلوة عليه مشروعة كما لا يكون غسله مشروعاً .

(لانه يقال) بالمنع من الملازمة بدعوى الفرق بينهما ، حيث ان الغسل اكرام للميت كما ورد به النص ، و لا كرامة لغير المسلم ، و اما الصلوة فهي متضمنة للدعاء عليه .

(الامر الثامن) المصلوب ينتظر انزاله الى ثلاثة ايام ، فان انزل في الثلاثة وجب تجهيزه من غسله و تكفينه و الصلوة عليه و دفنه ، و ان لم ينزل فيها و لم يعلم نزولها بعدها ايضاً ففي وجوب الصلوة عليه بحاله أو انتظار نزوله و جهان ، من ان الثلاثة هي الحد المشروع في بقائه على حالة الصلب فيكون بعدها بحكم المدفون ، و من اطلاق دليل شرطية الغسل و التكفين في صحة الصلوة ، و الله العاصم .

مسئلة (٤) اذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات من الغسل و التكفين و الصلوة و الحاصل كلما يتعذر يسقط و كلما يمكن يثبت ، فلو وجد في الفلات ميت و لم يمكن غسله و لا تكفينه و لا دفنه يصلى عليه و يخلى و ان امكن دفنه دفن .

و قد ظهر حكم هذه المسئلة مما تقدم في الامر الرابع من الامور المذكورة في المسئلة السابقة من كون التكاليف المتعلقة بتجهيز الميت تكاليف مستقلة غير مرتبطة بعضها ببعض في اصل الوجوب كالتكليف بالظهيرين و العشائين ، و لازم ذلك عدم سقوط المتأخر عند تعذر المتقدم و لا سقوط المتقدم عند تعذر المتأخر ، بل هذا الاخير اظهر ضرورة عدم اشتراط صحة المتقدم بتعقبه بالمتأخر اصلاً فلا يشترط صحة الغسل مثلاً بتعقبه بالتكفين و لا جواز التكفين و صحته بتعقبه بالصلوة ، و هكذا ، مع انه على تقدير الاشتراط ايضاً يكون الحكم في صورة تعذر الشرط هو بقاء وجوب المشروط لقاعدة الميسور - بناء على جريانها في تعذر الشرط - كما تقدم - و نتيجة ذلك هو ما ذكره في المتن من سقوط ما يتعذر و ثبوت ما يمكن .

فلو وجد ميت في فلات لا يمكن غسله و لا ما يقوم مقامه و لا تكفينه و لا دفنه لم تسقط الصلوة عليه اذا امكنت كما انه لو امكن دفنه مع تعذر غيره من واجبات تجهيزه وجب دفنه ، و لعل هذا في الدفن اظهر ، للعلم بكون ملاك وجوبه هو حفظ جسد الميت عن السباع و رائحته عن الانتشار ، و من المعلوم عدم توقف حصوله على غير الدفن مما يتقدم عليه من واجبات التجهيز ، و انما يجب تقديم هذه الامور لاجل انتفاء موضوعها بعد الدفن كما لا يخفى .

هذا مضافاً الى عدم الخلاف في عدم سقوط الميسور من هذه الامور بتعذر بعضها

من غير فرق في الميسور والمعسور بين المتقدم والمتأخر ، و قد ادعى الاتفاق عليه .
ويمكن ان يستأنس لذلك بما ورد من الامر بالدفن عند تعذر الغسل (ففي
خبر زيد الشحام) عن الصادق عليه السلام عن رجل مات في السفر مع نساء ليس معهن
رجل ، فقال عليه السلام ان لم يكن له فيهن امرئة فليدفن في ثيابه و لا يغسل (وفي خبر
سماعة) : و ان كانت امرئة ماتت معها رجال و ليس معها امرئة و لا محرم لها فلتدفن
كما هي في ثيابه . و قد مر في المسئلة الخامسة من فصل غسل الميت في بيان حكم
تعذر الخليطين او احدهما ما يوضح به حكم هذه المسئلة ايضاً .

**مسئلة (٥) يجوز ان يصلى على الميت اشخاص متعددون فرادى في زمان
واحد و كذا يجوز تعدد الجماعة و ينوى كل منهم الوجوب ما لم يفرغ منها
احد و الانوى بالبقية الاستحباب و لكن لا يلزم قصد الوجوب و الاستحباب
بل يكفي قصد القرابة مطلقاً .**

قد تقدم في مبحث وجوب ازالة النجاسة عن المسجد (١) شرح حقيقة الوجوب
الكفائي و تقسيمه الى ما يكون ناشياً من ناحية الملاك و ما يكون من ناحية تراحم
الخطاب فيما لا يكون المتعلق قابلاً للتكرار و انه في القسم الاول عند صدوره عن
المتعددين اما يكون صدوره منهم دفعة او على وجه التدرج ، ففيما كان دفعة يتصف
الجميع بالوجوب ، و فيما يكون على التدرج يكون الواجب منها هو الصادر او لا
دون ما عداه ، لتحقق الامتثال بالاول و لا معنى للامتثال عقيب الامتثال ، و مقتضى صحة
الصلوة من المتعددين فرادى اذا اشتغلوا بها دفعه و فرغوا عنها دفعة ان يكون المأثى
به من كل منهم متصفاً بالوجوب و يصح منه ان ينوى به الوجوب و يتحقق من كل واحد
الامتثال و يترتب على فعل كل واحد منهم الثواب ، و كذا يجوز تعدد الجماعة لو كان
لدليل مشروعيتها اطلاق يعم الجماعة الواحدة و المتعددة .

لكن الانصاف انتفاء الاطلاق في الجماعة على وجه يمكن الاعتماد عليه لاثبات
تعدد الجماعة دفعة واحدة مع عدم معهودية ذلك في الشريعة .

و اما اذا كان اشتغال الجماعة المتعددة بالتدرج فان كان شروع المتأخر بعد

فراغ المتقدم فينوى الاستحباب بناء على استحباب التكرار في الصلوة كما سيأتي ، وان كان شروع المتأخر قبل فراغ المتقدم فيصح قصدا لوجوب من المتأخر ، انما لم يفرغ المتقدم لا يسقط الخطاب عن المتأخر ويكون سقوطه عنه بشروع المتقدم مراعى بفراغه عنه و بعد فراغه ينوى الاستحباب بالبقية لسقوط الوجوب بفراغ المتقدم ، ومع جواز قطع صلوة الميت بعد الشروع لو اراد اتمامها حينئذ يكون اتمامها مستحباً (و مما ذكرنا ظهر) الحال فيما اذا شرع المتعددون دفعة و تقدم بعضهم في الفراغ فانه ينوى الباقيون الاستحباب بالبقية ، و قد تقدم في البحث عن نية الوضوء كفاية قصد القرية مطلقا و عدم اعتبار الوجوب و الاستحباب في الواجب و الندب .

مسئلة (٦) قد مر سابقا انه اذا وجد بعض الميت فان كان مشتملا على الصدر او كان الصدر وحده بل او كان بعض الصدر المشتمل على القلب او كان عظم الصدر بلا لحم و جب الصلوة عليه و الا فلا ، نعم الاحوط الصلوة على العضو التام من الميت و ان كان عظما كاليد و الرجل و نحوهما و ان كان الاقوى خلافة ، و على هذا فان وجد عضواً تاماً و صلى عليه ثم وجد اخر فالظاهر الاحتياط بالصلوة عليه ايضا ان كان غير الصدر او بعضه مع القلب و الواجب .

قد مر احكام القطعات المبانة من الميت مما تشتمل على اللحم و العظم و كذا اللحم المجرد عن العظم ، و العظم المجرد عن اللحم ، و غير ذلك في المسئلة الثانية عشر من مسائل غسل الميت (و بقى في هذه المسئلة) ما ذكره في اخرها من انه اذا صلى على عضو تام ثم وجد عضو اخر من الميت ، فان كان هذا العضو الاخر هو الصدر او بعض الصدر المشتمل على القلب فلا اشكال في وجوب الصلوة و عدم كفاية الصلوة التي صليت على العضو الاول ، و ذلك لما دل على وجوب الصلوة على الصدر او البعض منه المشتمل على القلب .

و ان لم يكن الصدر و لا بعضه المشتمل على القلب ففي وجوب الصلوة عليه احتمالان ناشيان من احتمال كون الصلوة على الاعضاء من احكام كل عضو مستقلا على نحو العام الاستغراقى فتجب في كل عضو يوجد صلوة بالاستقلال ، و من احتمال ان تكون الصلوة على العضو هي الواجبة على الميت ، فاذا تحققت بالصلوة على العضو الاول

لم تجب على ما يوجد بعدها من الاعضاء .

(و لا يخفى ان الاقوى هو الاول) على القول بوجوب الصلوة على العضو التام (و لا يطلق دليله - لو كان - مضافاً الى انه لو تم الاحتمال الثاني للزم عدم الوجوب فيما اذا كان العضو الذي وجد ثانياً هو الصدر او بعضه المشتمل على القلب (و كيف كان) فان قلنا بلزوم الاحتياط بالصلوة على العضو التام فاللازم هو الاحتياط بالصلوة على كل عضو تام من اعضاء الميت . و الله العالم .

مسئلة (٧) يجب ان تكون الصلوة قبل الدفن .

قد تقدم الكلام في حكم هذه المسئلة في المسئلة الثالثة و الرابعة من هذا الفصل .

مسئلة (٨) اذا تعدد الاولياء في مرتبة واحدة وجب الاستيذان من الجميع على الاحوط و يجوز لكل منهم الصلوة من غير الاستيذان عن الاخرين بل يجوز ان يقتدى بكل واحد منهم مع فرض اهليتهم - جماعة .

و قد تقدم البحث في حكم تعدد الاولياء في مرتبة واحدة بالنسبة الى عملهم في انفسهم و بالنسبة الى عمل الاجنبي باذنهم - في المسئلة السادسة من الفصل المعقود في مراتب الاولياء .

(و ليعلم) ان ثبوت الولاية للولي في عالم الثبوت يتصور على انحاء تختلف اثارها من حيث لزوم الاذن عن الجميع او الاكتفاء في الاذن من احدهم في صورة التعدد و في جواز مباشرة احدهم من غير استيذان عن الاخرين او عدمه . (فالاول) ان تكون الولاية لكل واحد من الاولياء مستقلاً على نحو العام الاستغراقي كالاصياء المتعدين المستقل كل واحد منهم في العمل و الوكلاء عن موكل واحد كذلك (و لازم ذلك) تعدد الولاية بتعدد الاولياء و استقلال كل واحد منهم في العمل بلا حاجة فيه الى الاستيذان من الاخرين و يكفي للاجنبي الاستيذان من احدهم .

(الثاني) ان تكون الولاية لصرف الوجود من الاولياء بلا لحاظ خصوصية كل واحد منهم نظير ملك الفقراء للزكوة حيث ان المالك لها هو صرف الوجود من الفقراء

و نظير ثبوت حكم للطبيعة الموجودة بوجود الفرد ، و لازم ذلك اتحاد الولاية بوحدة موضوعها الذي هو صرف وجود طبيعة الولي ، و صرف الشيء لا يتثنى و لا يتكرر ، و مقتضاه ايضاً جواز مباشرة كل واحد منهم بلا استيذان من الباقيين لانطباق موضوع الولاية على كل واحد فيصح للاجنبي ايضاً الاكتفاء باذن واحد منهم في مباشرة العمل .

(الثالث) ان تكون الولاية للمجموع من حيث المجموع بحيث يكون كل واحد منهم جزء ممن له الولاية ، و مقتضاه عدم صحة العمل من واحد منهم الا باذن الباقيين كما لا يصح للاجنبي مباشرة العمل الا بعد الاستيذان من جميعهم (هذا ما يحتمل في مقام الثبوت) .

و اما مقام الاثبات فالظاهر هو الاحتمال الاول و ان كان الاحتمال الثاني مشتركاً معه في الثمرة ، و اما الاحتمال الاخير فبعيد ، و ذلك لظهور ادلة الولاية في ثبوتها لكل واحد من الاولياء كولاية الاب و الجد للاب في مال الصغير ، فان لكل واحد منهما الولاية عليه مستقلاً .

و قد ظهر ان وجه الاحتياط في اذن الاجنبي من الجميع - كما ذكره في المتن - هو احتمال ثبوت الولاية لهم على نحو العام المجموعي ، و حيث ان اطلاق دليل الولاية ينافيه فلا يجب مراعاة هذا الاحتياط ، كما انه على تقدير لزومه ينبغي استيذان كل واحد من الاولياء من الباقيين ، فلا وجه لترك ذكره .

و الظاهر من قوله بل يجوز ان يقتدى بكل منهم مع فرض اهليتهم هو جواز اقتداء الاجنبي بكل منهم لما تقدم في مبحث احكام الولي ان الحق كون منع الولي مانعاً عن صحة العمل لا كون اذنه شرطاً لها ، و على تقدير شرطية الاذن يكفي في احرازه شاهد الحال ، و من الواضح ان حال الولي شاهدة برضاه باقتداء الاجنبي به في الصلوة على ميتة لان كثرة الدعاء لميته احب اليه ، فلعل هذا المقدار كاف في احراز الاذن من دون حاجة الى الاذن الصريح ، و هذا بناء على كفاية الاذن من واحد منهم و عدم الحاجة الى اذن جميعهم كما هو الظاهر من العبارة ، لا من جهة الفرق بين الصلوة فرادى و الصلوة جماعة بلزوم الاستيذان في الفرادى عن

الجميع وكفايته من احدهم في الجماعة ، فما في المستمسك من عدم اتصاح الفرق بين الصلوة فرادى و الصلوة مقتديا في وجوب الاستيذان و عدمه لعله ليس بسديد .

مسئلة (٩) اذا كان الولي امرئة يجوز لها المباشرة من غير فرق بين ان يكون الميت رجلا او امرئة و يجوز لها الاذن للغير كالرجل من غير فرق .

لا اشكال في عدم اعتبار المماثلة بين الميت و بين من صلى عليه كما كانت معتبرة في الغسل من غير فرق في ذلك بين الولي و غيره و لا بين الصلوة فرادى او جماعة ، و ادعى نفى الخلاف في ذلك ، و عن السرائر و التحرير الاجماع عليه (و يدل عليه) اطلاق الاخبار الواردة في وجوب صلوة الميت ، و ما يدل على اشتراك النساء و الرجال فيما يثبت من الاحكام الا ما دل الدليل على الاختصاص .

(و يشهد لذلك) جملة من النصوص كصحيفة زرارة عن الباقر عليه السلام قال قلت له المرئة تؤم النساء ، قال عليه السلام لا ، الا على الميت اذا لم يكن احد اولي منها تقوم وسطهن معهن في الصف فتكبر و يكبرن (و خبر الصيقل) قال سئل ابو عبد الله عليه السلام كيف تصلى النساء على الجنازة اذا لم يكن معهن رجل فقال يقمن جميعاً في صف واحد و لا تتقدمهن امرئة ، قيل ففي صلوة مكتوبة ايوم بعضهن بعضاً ، فقال نعم (و خبر جابر) عن الباقر عليه السلام ، قال اذا لم يحضر الرجل تقدمت امرئة وسطهن و قام النساء عن يمينها و شمالها و هي و سطهن تكبر حتى تفرغ من الصلوة . ، فلا ينبغي الاشكال في هذا الحكم في الجملة ، الا انه ينبغي التنبيه على امور .

(الاول) المعروف جواز صلوة النساء مطلقا و لو مع وجود الرجال ، خلافا للمحكي عن الحلبي فاشترط في جوازها منهن عدم وجود الرجال ، و يمكن ان يستدل له بما في خبر جابر من قوله عليه السلام اذا لم يحضر الرجل تقدمت امرئة (الخ) و يشعر به ما في خبر الصيقل من قول السائل كيف تصلى النساء على الجنازة اذا لم يكن معهن رجل ، حيث انه يؤمى الى مفروغية توقف جواز صلوتهن على فقد الرجال .

(و يرد) منع دلالة الخبرين على الاشتراط لظهور التقييد بعدم الرجال في اعتبار عدمهم لاقامة الصلوة جماعة ، بمعنى انه لا يجوز ان تؤم المرئة لغير النساء

فاذا لم يكن في المصلين رجل جاز للمرئثة ان تؤم ، و ذلك لعدم جواز اقتداء الرجل بالمرئثة ، و هذا لا يدل على توقف صحة صلوة المرئثة جماعة او فرادى على فقد الرجال رأساً ، فاذا كان هناك رجال ولم يريدوا ان يصلوا على الميت جاز للنساء الصلوة فرادى وجماعة بان تؤمهن واحدة منهن ، هذا مضافاً الى انه لو سلم دلالة الخبرين على الاشتراط لكانت موهونة باعراض الاصحاب عنهما ، فالحق صحة الجماعة منهن مع حضور الرجال اذا لم يدخل واحد منهم في جماعتهم .

(الثاني) الظاهر جواز الصلوة منهن فرادى مع وجود الرجال و سقوطها عن سائر المكلفين مطلقاً من الرجال و النساء اذا كانت من الولي ، و مع الاذن من الولي اذا كانت من الاجنبى .

(الثالث) يجوز للولي اذا كان رجلاً ان يأذن للمرئثة في الصلوة على ميتة جماعة او فرادى كما يجوز للمرئثة اذا كانت من اولياء الميت ان تأذن لغيرها في الصلوة ، و لعل ما ربما يوهمه ما في المتن من اشتراط جواز الصلوة من المرئثة على كونها ولياً ليس بمراده (قده) .

(الرابع) استظهر بعضهم مما في صحيح زرارة المتقدم من قوله عليه السلام : الا على الميت اذا لم يكن احد اولى منها (الخ) اشتراط صحة امامة المرئثة بكونها ولياً ، ثم قال : لكن الظاهر عدم العمل به (ولا يخفى) عدم ظهور الصحيح فيما استظهره ، و لعل الاظهر منه تقدم الولي في القيام على الصلوة و انه اذا جازت امامة الصلوة من المرئثة اذا كانت وليا جازت من الاجنبية ايضاً اذا كانت باذن الولي .

مسئلة (١٠) اذا اوصى الميت بان يصلى عليه شخص معين فالظاهر وحب اذن الولي له و الاحوط له الاستيذان من الولي و لا يسقط اعتبار اذنه بسبب الوصية و ان قلنا بنفوذها و وجوب العمل بها .

وقد استوفينا الكلام في حكم هذه المسئلة في المسئلة السابعة من الفصل المعقود في اولياء الميت ، فراجع .

مسئلة (١١) يستحب اتيان الصلوة جماعة و الاحوط بل الاظهر اعتبار شرائط الامامة فيه من البلوغ و العقل و الايمان و العدالة و كونه رجلاً للرجال

و ان لا يكون ولد زنا بل الاحوط اجتماع شرائط الجماعة ايضا من عدم الحائل و عدم علو مكان الامام و عدم كونه جالسا مع قيام المأمومين و عدم البعد بين المأمومين و الامام و بعضهم مع بعض .

في هذه المسئلة امور (الاول) تجوز الجماعة في صلوة الميت ، قال في الذكرى :
لاطباق الناس على صلوة الجنائز جماعة من عهد النبي ﷺ الى الان .

(اقول) و لا اشكال في مشروعيتها فيها للاخبار المتظافرة المتفرقة في ابواب مختلفة ، مثل ما ورد في استحباب وقوف الامام عند صدر المرثة و بطن الرجل ، و اتمام المأموم المسبوق ما بقى عليه من التكبيرات بعد فراغ الامام ، و حضور جنازة في اثناء الصلوة على جنازة اخرى ، و ترتيب الجنائز عند تعددها ، و غير ذلك مما يأتي بعضها في المسائل الالية ، و في الجواهر : للتأسي و للاجماع بقسميه عليه كلاجماع على عدم وجوبها فيكفي الفرادى .

(الثانى) يستحب الاتيان بها جماعة ، و يدل على استحباب الجماعة فيها ما دل على اصل مشروعيتها ، ان الجواز فيها لا يكون الا في ضمن الرجحان الذى لا يتحقق الا في ضمن الوجوب او الاستحباب ، و حيث لا تكون واجبة فلا محالة تكون مستحبة و لا سيما مع شدة الاهتمام بها من لدن زمان النبي ﷺ الى الان ، مضافاً الى الاجماع على استحبابها فيها (قال في مفتاح الكرامة) و الاجماع على استحبابها مستفيض بل كاد ان يكون متواترا كما يعلم ذلك من تتبع احكام الصلوة على الجنائز جماعة .

(اقول) و يمكن الاستدلال لاستحبابها فيها بخبر زرارة و الفضيل قالا قلنا له الصلوة في جماعة فريضه هي؟ فقال عليه السلام الصلوة فريضة و ليس الاجتماع بمفروض في الصلوة كلها و لكنها سنة ، من تركها رغبة عنها و عن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلوة له ، . بناء على ارادة مطلق الفريضة لا الفريضة المعهودة و هي اليومية لكى تشمل الفرائض مطلقا من الايات و الطواف و غيرهما ، و بناء على كون صلوة الميت ايضا صلوة حقيقة لا انها دعاء مخصوص اطلق عليها لفظ الصلوة بالعناية .

(الامر الثالث) ليست الجماعة شرطاً فيها اجماعاً كما صرح به في التذكرة

والنهاية وكشف اللثام ، بل يمكن دعوى الاجماع على نفى شرطيتها بالاجماع المحكية على استحبابها ، حيث ان المناسب مع شرطيتها هو التعبير بوجودها لا استحبابها (و يدل على صحتها فرادى) خبر اليسع القمى ، وفيه : سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلى على جنازة وحده ، قال عليه السلام نعم ، قلت فاثان يصليان عليها قال عليه السلام نعم ، و لكن يقوم الاخر خلف الاخر و لا يقوم بجنبه ، و ما رواه فى الوسائل عن كتاب الغيبة للشيخ (قده) وفيه ان ابا ابراهيم قال ليحى يا ابا على انا ميت و انما بقى من اجلى اسبوع فاكنم موتى و ائتنى يوم الجمعة عند الزوال وصل على انت و اوليائى فرادى .

(الامر الرابع) ظاهر الشرايع اعتبار اجتماع شرائط الامامة فى امام الجماعة هنا ، حيث يقول : و لا يتقدم الولى - اى لا يصلى بالناس جماعة - الا اذا استكملت فيه شرائط الامامة و الاقدم غيره - يعنى لو اراد الصلوة جماعة - و نحو ذلك فى غيره من المتون ، لكن لم ار منهم من صرح باعتبارها فيه الا فى العدالة حيث صرحوا باعتبارها فيه ، و نسب الى المشهور بل ادعى عليه الاجماع .

قال فى المستند : لا يشترط فى المصلى على الميت وحده العدالة اجماعا للاصل و العمومات ، و المشهور اشتراطها فى امام الجماعة فيها و ان كان ولياً و قيل بالاخلاف اجده و عن المنتهى انه اتفاق علمائنا له و لاصالة عدم مشروعية الاقتداء بغير ما اتفقوا عليه و اطلاق ما دل على اعتبارها فى امام الجماعة (انتهى) .

و مثله ما فى الحدائق حيث يقول : ظاهر الاصحاب اشتراط العدالة فى امام هذه الصلوة كالصلوات اليومية و غيرها من الصلوات ، و يظهر من العلامة فى المنتهى الاتفاق على ذلك ، و قال فى الذخيرة و لو لا ذلك - اى دعوى الاتفاق - لكان للمنازعة فيه مجال لعموم النص و عدم كونها صلوة حقيقة فلا يعتبر فيها ما يعتبر فى الصلوة الحقيقية (انتهى ما فى الحدائق) .

(اقول) اما اعتبار البلوغ فى الامام فمما ينبغى القطع به بناء على عدم صحة عبادة الصبى و كذا بناء على مشروعيتها منه لعدم معهودية الاقتداء بالصبى فى شىء من الموارد

في الشريعة مع ما في عباداته من عدم احراز و اجديتها لملاك الوجوب و ان قلنا باستحبابها منه كما مر تفصيله في هذا الشرح غير مرة (و منه يظهر) ان اعتبار العقل و الايمان فيه اظهر لعدم صحة العبادة من المجنون و المخالف ، و من المعلوم اشتراط صحة صلوة الامام في جواز الاقتداء به مع دلالة اطلاق ما يدل على اعتبار العقل في الامام كقول الصادق عليه السلام في خبر ابي بصير : خمسة لا يؤمنون الناس على كل حال - و عد منهم المجنون و ولد الزنا - و المراد بالمجنون هو الذي يعتوره الجنون حال الصلوة و لو كان جنونه ادواريا ، و اما الجنون في غير حال الصلوة فغير قارح ، لانصراف النص عنه و ان حكى عن التذكرة كراهة الاقتداء به في باب الجماعة في الصلوات اليومية .

و اما اعتبار العدالة فقد عرفت انه اتفقي ، و المعترض عليه انما يعترض على فرض عدم الاتفاق ، مع ما في اعتراضه من الوهن فان حاصله هو منع صدق الصلوة حقيقة على صلوة الميت فلا يشترط فيها ما يشترط في الجماعة فيما يصدق عليه الصلوة حقيقة ، فان فيه ان المنع عن كونها صلوة حقيقة لا يوجب المنع عن كون امامها اماماً حقيقة ، و الاستفادة من النصوص الدالة على اعتبار العدالة انما تدل على اعتبارها في الامام و ان الامامة لا تليق بغير العادل كما يظهر من غير واحد من الاخبار ، ففي خبر الاعمش المروي في الخصال : و لا صلوة خلف الفاجر و لا يقتدى الا باهل الولاية ، حيث ان الاستفادة منه عدم اهلية الفاجر كالمخالف لان يقتدى به (و مما ذكرنا يظهر الحال) في ولد الزنا ايضا .

و اما اعتبار كونه رجلا للرجال فيمكن ان يستدل له بعدم معهودية اقتداء الرجل بالمرأة في حال من الاحوال ، مع اطلاق ما ورد من المنع عن امامتهن للرجال كالمروي عن النبي صلى الله عليه و آله : لا تؤم امرأة رجلا ، و قوله صلى الله عليه و آله في خبر آخر : اخرهن من حيث اخرهن الله ، و المرسل المروي عن علي عليه السلام في دعائم الاسلام : لا تؤم المرأة الرجال و لا تؤم الخنثى الرجال ، و لمنافاة امامتها مع ما يناسبها من الستر و الحياء ، و النهي عن تقدمها على الرجل في الصلوة او محازاتها معه ، مضافا الى

امكان التمسك بخبر الصيقل المتقدم ، وفيه : كيف تصلى النساء على الجنائز اذا لم يكن معهن رجل ، - بناء على كون الاشتراط بما اذا لم يكن معهن الرجل فيما اذا اراد الرجل ان يصلى عليها ، فانه يتعين حينئذ ان يكون هو الامام - لو ارادوا الصلوة عليها جماعة .

(فالاقوى) اعتبار شرائط الامام في امام صلوة الميت ، ومع فقد ما فيه فلا تنعقد الجماعة ، و في بطلان صلوة المأموم مع اجتماع شرائط الفرادى فيها وجهان مبنيان على اختلاف الجماعة و الفرادى بحسب النوع او اتحادهما فيه ، فتبطل على الاول دون الاخير ، وهذا الاخير هو الاقوى (و كيف كان) فتصح من الامام من غير اشكال وتسقط عن المأموم ولو قلنا بعدم صحتها منه ، هذا تمام الكلام في شرائط الامام . و اما شرائط الجماعة كعدم تقدم المأموم على الامام و عدم الحائل بينهما و لا بين المأمومين بعضهم مع بعض و عدم تباعدهم كذلك و عدم علو مكان الامام ونحو ذلك فما منه يعتبر في تحقق القدوة عرفا فالظاهر اعتباره في المقام ، لان الاخلال به يوجب عدم انعقاد الجماعة ، و لعل تقدم المأموم على الامام من هذا القبيل .

و ما كان منها شرطاً تبعدياً فان كان لدليله اطلاق يشمل صلوة الميت فالمرجع هو ذلك الاطلاق و يثبت به اعتباره فيها ، و مع عدمه فان كان لدليل مشروعية الجماعة في صلوة الميت اطلاق يثبت به مشروعيتها ولو مع عدم هذا الشرط فهو المرجع فينفي به اعتباره ، و مع عدم اطلاق دليلها فالمرجع هو الاصل العملى و هو الاشتغال في كل ما يشك اعتباره في الجماعة مطلقا سواء كان في الفريضة اليومية او غيرها من المفروضات التى منها صلوة الاموات ، و الله الموفق للصواب .

مسئلة (١٢) لا يتحمل الامام فى الصلوة على الميت شيئاً عن المأمومين .

و ذلك لعدم الدليل على ما يوجب تحمله ، و دليل التحمل فى اليومية محتص بها ، مع انه فى مورد القراءة المنتقية فى صلوة الميت ، مضافاً الى الاجماع على عدم التحمل كما حكى عن بعض الفقهاء .

مسئلة (١٣) يجوز فى الجماعة ان يقصد الامام و كل واحد من المأمومين

الوجوب لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم .

كما هو الشأن فى كل واجب كفايى اذا كان مما يقبل التكرار حسبما مر فى هذا الشرح مراراً و فى المسئلة الخامسة من هذا الفصل .

مسئلة (١٤) يجوز ان تؤم المرثة جماعة النساء و الاولى بل الاحوط ان تقوم فى صفهن و لا تتقدم عليهن .

اما جواز امامة المرثة للنساء فقد مر فى المسئلة التاسعة من هذا الفصل ، واما الاحتياط فى قيامها فى صفهن و عدم تقدمها عليهن فلما فى غير واحد من الاخبار من اشتراط امامتها به (ففى صحيح زرارة) عن الباقر عليه السلام قال قلت له : المرثة تؤم النساء ، قال عليه السلام لا الاعلى الميت اذا لم يكن احد اولى منها تقوم فى وسطهن فى الصف معهن فتكبر و يكبرن (و خبر الصيقل) قال سئل ابو عبد الله عليه السلام كيف تصلى النساء على الجنائز اذا لم يكن معهن رجل ، فقال يقمن جميعاً فى صف واحد و لا تتقدمهن امرثة ، قيل ففى صلوة مكتوبة ايؤم بعضهن بعضاً قال عليه السلام نعم (و فى خبر اخر) له ايضا عن الصادق عليه السلام قال سئل كيف تصلى النساء على الجنائز اذا لم يكن معهن رجل قال يصففن جميعاً و لا يتقدمهن امرثة (و فى خبر جابر) عن الباقر عليه السلام اذا لم يحضر رجل الميت تقدمت امرثة و سطهن و قام النساء عن يمينها و شمالها و هى و سطهن تكبر حتى تفرغ من الصلوة .

و هذه الاخبار - كما ترى - ظاهرة فى وجوب قيام المرثة و سطهن و لا تتقدم عليهن ، و مثلها ما ورد فى باب الجماعة فى اليومية ، ولكن لم ينقل التصريح بوجوبه عن احد من الاصحاب و ان نسبه فى المحكى عن كشف اللثام الى ظاهر الاكثر ، و لعل الوجه فى عدم التصريح منهم بالوجوب عدم استفادتهم الوجوب منها لورودها مورد رجحان التقدم حيث ان تقدم الامام امر فطرى ارتكازى بل هو مما يعتبر فى الجماعة عرفاً كما تقدم فى المسئلة الحادية عشرة فينبغى رجحانه الزاماً او استحباباً فتكون الاخبار المذكورة فى مقام دفعه فلا يستفاد منها ازيد من استحباب ترك التقدم او كراهة التبرز كما صرح بكرهته فى الشرايع و لكنه كما ترى يكون الاحتياط فى تركه .

مسئلة (١٥) يجوز صلوة العراة على الميت فرادى وجماعة ومع الجماعة يقوم الامام فى الصف كما فى جماعة النساء فلا يتقدم ولا يتبرز و يجب عليهم ستر عورتهم و لو بايديهم و اذا لم يمكن يصلون جلوساً .

فى هذه المسئلة امور (الاول) يجوز صلوة العارى على الميت و تصح منه لانه مكلف بها كغيره كالتكليف باليومية الا انه فى اليومية عينى و فى صلوة الميت كفائى ، فتجب على جميع المكلفين من واجدالستر و فاقده كل بما تمكن منه على قدر ما تيسر ، و يسقط عنه التكليف باتيانه ، نعم فى سقوطه عن الواجد باتيان العارى بناء على اعتبار الستر الصلوتى فى صلوة الميت كلام يأتى فى المسئلة الحادية عشرة و التى بعدها من الفصل المعقود لشرائط صلوة الميت .

(الثانى) يجوز للعراة ان يصلوا على الميت جماعة كما يجوز لكل واحد منهم ان يصلى مفرداً ، و ذلك لاطلاق ما يدل على جواز كل من الفرادى و الجماعة فيها الشامل للعراى و غيره .

(الثالث) المنسوب الى الشيخ فى النهاية و المبسوط انه يقوم الامام فى الصف وسطهم و لا يتقدم عليهم و لا يتبرز كما فى جماعة النساء ، و تبعه فى ذلك غير واحد من الاصحاب ، مع انه (قده) قائل بوجوب الجلوس فى جماعة العراة فى اليومية ، و يمكن الفرق بينهما بوجوب الستر الصلوتى فى اليومية و عدم وجوبه ههنا و سيأتى الكلام فى ذلك ، و ربما يفرق بينهما فى ذلك باحتياج اليومية الى الركوع والسجود دون صلوة الميت (و يردده) انه مع الجلوس فى اليومية يجب الايماء للركوع والسجود فوجو بهما فى اليومية لا يوجب الانتقال الى الجلوس بعد وجوب الايماء لهما فى الجلوس مع امكان الايماء لهما فى حال القيام ايضا .

و يمكن ان يقال بان جواز الجلوس فى اليومية ثابت بالنص فلا يتعدى عنها الى صلوة الميت لعدم صدق الصلوة عليها حقيقة و لانصراف ما دل على جواز الجلوس فى اليومية عن صلوة الميت لو سلم صدق الصلوة عليها حقيقة بالاشتراك اللفظى او المعنوى ، مع ثبوت التفاوت بينهما بكون القيام ركناً فى صلوة الميت دون اليومية (فالاقوى) مع الامن من الناظر هو وجوب القيام لكونه ركناً و انقضاء ما يدل على الانتقال

منه الى الجلوس .

(الرابع) ظاهر الاكثر وجوب وقوف الامام فى الصف ، خلافاً لما فى الشرايع حيث صرح بكراهة تبرز الامام ، و لا يخفى عدم ورد دليل فى العرأة على الامر بورود امامهم فى صفهم كما ورد فى جماعة النساء و مقتضى القاعدة عدم المنع عن تقدمه اذا لم يتوقف التحفظ عن النظر الى عورته على كونه فى الصف - كما هو كذلك غالباً - لستر الدبر بالايدين و القبل بالتقدم ، اللهم الا ان يقال بفتح النظر الى الاليتين ايضاً ، لكنه غير كاف فى اثبات وجوب الوقوف فى الصف .

(الخامس) الظاهر وجوب الجلوس مع عدم الامن من الناظر ، لتزاحم امثال الامر بالقيام مع امثال الامر بالتحفظ عن الناظر المحترم مع اهمية الاخير فيجب صرف القدرة فى امثال الاخير و ترك امثال الاول ، و الى هذا يشير المصنف (قده) فى قوله - و اذا لم يمكن يصلون جلوساً .

مسئلة (١٦) فى الجماعة من غير النساء و العرأة الاولى ان يتقدم الامام و يكون المأمومون خلفه بل يكره و قوفهم الى جنبه و لو كان المأموم واحداً .

و فى الجواهر: بلا خلاف اجده فيه بخلاف المكتوبة التى يستحب فيها ان يقف المأموم الواحد الى جنب الامام (و يدل على ذلك) خبر اليسع القمى عن الصادق عليه السلام عن الرجل يصلى على الجنائزة وحده ، قال نعم ، قلت اثنان ، قال نعم ولكن يقوم الاخر خلف الاخر و لا يقوم بجنبه (و فى الجواهر) : و لا صراحة فى الخبر فى خصوص الاتيمام فيمكن ثبوت الحكم فى الانفراد ايضاً الا انى لم اجد نصاً من احد من الاصحاب عليه .

(اقول) يمكن استفادة خصوص الاتيمام من الخبر ان فى حال الانفراد قيام احدهما خلف الاخر موجب لبطلان صلوة المتأخر لحيلولة المتقدم بينه و بين الجنائزة بخلاف الجماعة حيث لا يضر فيها فصل الامام بين المأموم و بين الجنائزة و لا فصل بعضهم عن بعض ، ففى الفرادى يجب ان يكون وقوف كل واحد من الاثنين على وجه لا يكون حائلاً بينه و بين الجنائزة و هو لا يتيسر الا بقيام احدهما بجنب الاخر لا خلفه

كيف ، و الظاهر من النص و الفتوى ارادة الندب ، بل المستفاد من النهي في قوله عليه السلام : ولا يقوم بجنبه كراهة و قوفه جنبه مضافا الى استحباب كونه خلفه ، ولذا عبر المصنف بقوله : بل يكره و قوفهم الى جنبه .

مسئلة (١٧) اذا اقتدت المرثة بالرجل يستحب ان تقف خلفه و اذا كان هناك صفوف وقفت خلفهم و اذا كانت حائضا بين النساء وقفت في صف وحدها .

في هذه المسئلة مطالب (الاول) اذا اقتدت النساء بالرجل يستحب ان يقمن خلفه ، لما عرفت من استحباب قيام المأموم خلف الامام و لو كان واحداً كما دل عليه خبر اليسع القمي الشامل باطلاقه لما كان الماموم امرئة ، مضافاً الى ان تأخرهن عن الامام وظيفه لهن في مطلق الجماعة فضلا عن هذه الجماعة التي وظيفه الرجل فيها التأخر (و استدل في الجواهر) بمطلوبية الستر و بان صلوة الجنازة اولى من المكتوبة التي ينبغي تأخرهن فيها (و فيه) ان مطلوبية الستر لا توجب استحباب تأخرهن عن الامام بحيث يعد من مستحباب الجماعة في صلوة الجنازة لامكان حصول الستر بغير ذلك من ظلمة او عمى الامام و نحوهما ، و انه لم يعلم وجه لا ولوية صلوة الجنازة في تأخرهن عن المكتوبة (و كيف كان) ففيما تقدم غنى و كفاية .

(الثاني) اذا كان هناك صفوف من الرجال وقفت النساء خلف الرجال ، و نفى عنه الريب في المدارك ، و في مفتاح الكرامة انه لم يجد من خالف فيه (و استدل له في المدارك) بان موافق النساء في الجماعة خلف الرجال ، و بدله في الجواهر بقوله لتأخر رتبتهن (و لا يخفى ما فيه) من المصادرة ، و استدل في الجواهر ايضا بانه ابلغ في الستر و ابعد عن الاقتتان بهن و الاشتغال بتصورهن ، و هذا ايضا غير كاف في اثبات الحكم .

(و الاجود) الاستدلال له بخبر السكوني عن الصادق عليه السلام ، قال قال رسول الله ﷺ خير الصفوف في الصلوة المتقدم و خير الصفوف في الجنائز المؤخر ، قيل يا رسول الله و لم ؟ قال صار سترة للنساء . و المعروف في توضيح الحديث ان العلة في افضلية الصف المتأخر في صلوة الميت هي سيورته ذلك منشأ لستر النساء ، و ذلك

لا نهن كن يتقر بن الى الجنازة فى حال الصلوة و بذلك يحصل اختلاطهن مع الرجال المنافى مع الستر ، فلما سمعن من النبى ﷺ افضلية الصف الاخير توجهن اليه وتباعدن عن الجنازة فسترهن هو الملاك فى تشريع الافضلية ، و حيث انه لا يجب الاطراد فى الملاك جعلت الافضلية للاعم مما فيه الملاك و غيره من الجماعة التى لم تكن فيها النساء كما هو الشأن فى الملاك للفرق بين الملاك الذى يعبر عنه بحكمة التشريع و بين علة الحكم: بلزوم الطرد و المنع فى الاخير دون الاول كما هو المبين فى الاصول .

و يحتمل ان يكون المراد بصفوف الصلوة صفوفها مطلقا و لو فى صلوة الجنازة ، و بصفوف الجنائز هو نفس الجنائز المتعددة الموضوعة بين يدى المصلى عند تعددها ، حيث يستحب فيها تقدم جنازة الرجال على جنازة النساء (و المعنى) حينئذ ان خير الصفوف فى الصلوة هو الصف المتقدم مطلقا ، و خير الصفوف فى وضع الجنائز هو الصف المؤخر و هو الاقرب الى الامام و يكون تأخره باعتبار كونه ابعد عن القبلة بالنسبة الى ما عداه ، حيث انه كلما كان اقرب الى الامام يصير ابعد عن القبلة ، و لما كان الصف الاشراف فى جميع المواقع للرجال كان مفاد الحديث هو اختصاص الصف المتقدم فى الصلوة بالرجال و الصف المتأخر الذى يلي الامام من الجنائز بهم ايضاً فيفصل حينئذ صف جنائز الرجال بين الامام و بين جنائز النساء و يكون ذلك سببا لستر النساء ، فالتعليل فى الخبر على هذا يشمل كلا الحكمين - اعنى الحكم بافضلية الصف المتقدم فى الصلوة و الصف المتأخر فى الجنائز .

و هذا الاحتمال هو الذى استظهره العلامة المجلسى (قده) و قال : لم ار من الاصحاب من احتمله مع انه ظاهر من الخبر و بعد الاحتمال الاول لاحتياجه الى التكاليف البعيدة من الحذف و الاضمار و المجاز و عدم استقامة التعليل المذكور فى الخبر للجملة الاخيرة المذكورة فيه - اعنى قوله ﷺ : - و خير الصفوف فى الجنائز المؤخر - ان لو بنى على انه ﷺ قال ذلك تورية لرغبة النساء الى التأخر فلا يخفى سخافته و بعده عن منصب النبوة ، لاشتماله على الحيلة و لو قيل ان ذلك صار سبباً لتقرير هذا الحكم و جريانه فهذا ايضاً تكلف ان كان يكفى لتأخر النساء ان يقال لهن بان ذلك

خیر لهن .

(و لا یخفی ما فیہ) اما استظهارہ الاحتمال الاخیر من الخبر فالانصاف منع ظهورہ فیہ ، و یشہد بذلك عدم استظهارہ عند احد من الاصحاب - كما اعترف به هو (قدہ) - و لكنه لم یذهب الاحتمال الاخیر عن ذہنہم فقد احتملہ ابوہ (قدہ) فی شرح الفقیہ و ذکرہ الکاشانی (قدہ) فی الوافی - و ان استشکل فیہ بانہ لا یلائم مع التعلیل المذكور فی الخبر .

و اما ما افادہ فی وجہ عدم استقامة التعلیل المذكور مع الجملة الاخيرة بقوله ان لو بنی علی انہ صلى الله عليه وآله (الخ) فلا یخلو من الغرابة منه ، کیف و قد وجہہ ابوہ (قدہ) فی شرحہ الفارسی بما هو عبارته : پس چون بر زبان مبارک آن حضرت چنین جاری شد کہ مطلق فرمودند ہر چند از جهت زنان فرمودند فضیلتش مطلق ما ند بآنکہ جبرئیل گفت کہ حق سبحانہ و تعالی چنین مقرر ساخت و یا بحسب تفویضی کہ بآنحضرت شد و ممکن است کہ در آن وقت حق سبحانہ و تعالی بر زبان آنحضرت چنین جاری ساخته باشد و حضرت میدانست کہ از جانب اللہ تعالی شدہ است فضل آنرا مطلق گذاشت (الی آخر ما قال) .

و استشکل فی الجواهر علی المجلسی قدس سرہما بانہ لوتہم هذا الاحتمال للزم انتفاء الدلیل علی ما ذکرہ غیر واحد من الاصحاب بل ظاہرہم الاتفاق علیہ من فضل الصف الاخیر فی صلوة الجنازة عکس اليومية ان لم نقف علی غیر الخبر المذكور .

و فیما افادہ (قدہ) ایضا ما لا یخفی لان ما ذکرہ من اللزوم لا یصادم دعوی ظهور الخبر فی هذا الاحتمال الذی یدعیہ المجلسی (قدہ) مع تعجبہ عن غفلة الاصحاب لوسلم منه ما یدعیہ و انہ علی هذا التقدير لا یلزم انتفاء الدلیل علی ما ذکرہ الاصحاب ، لکفاية ظهور الاتفاق علیہ كما اعترف به صاحب الجواهر (قدہ) مضافاً الی ما فی الفقیہ الذی لا یقصر عن خبر مرسل یصح الاستناد الیہ فی اثبات مثل هذا حکم الندی ، قال (قدہ) فی الفقیہ و افضل المواضع فی الصلوة علی الميت الصف الاخیر و العلة فی ذلك ان النساء کن یختلطن بالرجال فی الصلوة علی الجنازة فقال النبی صلى الله عليه وآله افضل

المواضع في الصلوة على الميت الصف الأخير فتأخرن الى الصف الأخير فبقى فضله على ما ذكره ، و ما عن الفقه الرضوى : و افضل المواضع في الصلوة على الميت الصف الأخير ، و لعل الظاهر كفاية هذه الأدلة لاثبات هذا الحكم مع ان الانصاف ظهور خبر السكوني فيما فهمه الاصحاب من الاحتمال ، فهو الموعول ، و على الله التوكل و به الاعتصام .

(الثالث) اذا حضرت حائض او نفساء في النساء انفردت عن صفهن و وقفت في صف وحدها - كما عن جماعة من الاصحاب (و يدل عليه) صحيح محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن الحائض تصلى على الجنائز ، قال نعم و لا تقف معهم و تقف مفردة ، و خبر سماعة عنه عليه السلام عن المرثة الطامث اذا حضرت الجنائز ، قال تميم و تصلى عليها و تقوم بارزة عن الصف (و خبر عبدالرحمن) عنه عليه السلام قال تصلى الحائض على الجنائز ، قال نعم و لا تقف معهم ، تقوم مفردة ، و مرسل ابن المغيرة عنه عليه السلام عن الحائض تصلى على الجنائز ، قال عليه السلام نعم و لا تقف معهم ، و الجنب يصلى على الجنائز .

و هذه الاخبار - كما ترى - ظاهرة في الامر بانفرادها عن صفوف الجماعة مطلقا حتى عن صف النساء و بروزها وحدها في صف ، و لا يرد على الاستدلال بها ما في الذكري من ان الضمير في قوله عليه السلام - و لا تقف معهم - في صحيح محمد بن مسلم يدل على الرجال ، و ذلك لان تذكير الضمير انما هو باعتبار رجوعه الى المصلين عامة كما يدل عليه قوله عليه السلام في ذاك الصحيح - و تقف مفردة - الظاهر في الامر بوقوفها مفردة عن الرجال و النساء ، هذا مع تايد به فهم الاصحاب و عدم وجدان الخلاف فيه .

و ظاهر هذه الاخبار و ان كان وجوب انفرادها عن الصف لكن الاصحاب فهموا منها الاستحباب ، و ليس ببعيد ، لا سيما باقتران الحكم مع الامر بالتميم الذي لا شبهة في استحبابه ، و به ينشلم ظهور الامر بقيامها وحدها في الوجوب .

مسئلة (١٨) يجوز في صلوة الميت العدول من امام الى امام في الاثناء و يجوز قطعها ايضا اختياراً كما يجوز العدول من الجماعة الى الانفراد لكن بشرط ان لا يكون بعيداً عن الجنائز بما يضر و لا يكون بينه و بينها حائل و لا يخرج عن المحاذاة لها .

في هذه المسئلة امور (الاول) ان الاصل في ما شك في اعتباره في انعقاد الجماعة هو اصاله عدم الانعقاد ، و قد ثبت في جماعة اليومية عدم جواز العدول من امام الى امام اخر الا فيما ثبت جوازه بالدليل ، و ذلك لكون الجماعة وظيفة شرعية لا بد من اثبات مشروعيتها و لم يثبت مشروعية العدول من امام الى امام آخر على نحو الاطلاق بل لم يعهد ذلك بين المسلمين فيمكن ان يقال بقيام السيرة على عدمه ، و الظاهر كون صلوة الميت ايضاً كذلك ، فالاحوط - لو لم يكن اقوى - عدم العدول من امام الى امام اخر كما ان الاقوى عدم جواز العدول من الفرادى الى الجماعة ايضا لما ذكر من عدم معهوديته .

(الثاني) يجوز قطع صلوة الميت اختياراً بخلاف اليومية ، لان دليل حرمة ابطال الصلوة منحصرة بالاجماع و لا دليل لها غيره و كل ما استدل به سواء منظور فيه حسبما حقق في كتاب الصلوة ، و من المعلوم عدم انعقاد الاجماع على الحرمة في المقام لذهاب غير واحد من الفقهاء الى الجواز فمقتضى الاصل عند الشك في الحرمة هو البرائة .

(الثالث) يجوز العدول من الجماعة الى الافراد كما يجوز ذلك في اليومية على الاقوى لان الظاهر من ادلة الجماعة هو كونها باعتبار كل جزء من الصلوة بمعنى تحققها بين ابعاض صلوة الماموم و الامام لا باعتبار المجموع ، و يدل على ذلك جواز دخول الماموم المسبوق في الجماعة مع انها حينئذ لا تتحقق الا في الابعاض ، و مع عدم كون الجماعة منوعة للصلوة كالظهر و العصر و انها تكون من الكيفيات الطارئة للصلوة ككونها في المسجد وغيره يجوز العدول من حالة الى حالة اخرى الا فيما يقوم الدليل على المنع عنه كما هو ظاهر .

(الرابع) اذا عدل عن الجماعة الى الفرادى يصح منه اتمامها فرادى الا اذا

منع عنه مانع كالبعد عن الجنائز او تحقق حائل عن مشاهدتها و نحو ذلك (ولا يخفى)
ان جواز الاتمام فرادى فى صلوة الميت اظهر من اليومية لعدم تحمل الامام عن الماموم
هنا شيئاً ان يمكن ان يقال فى اليومية بتوقف التحمل على بقاء الماموم على القدوة
الى اخر الصلوة بناء على ان تكون الجماعة فى المجموع و لا يجرى هذا الوهم فى
صلوة الميت التى لا تحمل فيها اصلا ، و الله العالم .

مسئلة (١٩) ان اكبر قبل الامام فى التكبير الاول له ان ينفرد و له ان
يقطع و يجده مع الامام و ان اكبر قبله فيما عدى الاول له ان ينوى الانفراد
و ان يصبر حتى يكبر الامام فيقرء معه الدعاء لكن الاحوط اعادة التكبير بعد
ما كبر الامام لانه لا يبعد اشتراط تاخر الماموم عن الامام فى كل تكبيرة او
مقارنته معه و بطلان الجماعة مع التقدم و ان لم تبطل الصلوة .

ان اكبر قبل الامام فى التكبير الاول فلا اشكال فى عدم انعقاد الجماعة ،
ان الجماعة انما هى مطاوعة الماموم فى صلوته صلوة الامام ، و هى متوقفة على تحقق
صلوة الامام ، و الظاهر حينئذ انعقادها فرادى ان هى ليست امراً قصدياً متوقفاً على
القصدي بل الجماعة كيفية عارضة للصلوة ، فاذا لم تقع تحققت الصلوة مجردة عنها بلا
حاجة الى قصد ايقاعها كذلك ، و لكن الظاهر من المصنف (قدس) فى المتن احتياج
الانفراد الى القصد ، حيث يقول : - له ان ينوى الانفراد - مع انه على ما ذكرنا لا
يحتاج الى قصد ذلك (و كيف كان) فله ان يقطعها و يجدها مع الامام جماعة لما
تقدم من جواز قطع صلوة الميت ، او يتمها فرادى .

و ان اكبر قبل الامام فيما عدى الاول فله ان ينوى الانفراد لكون الجماعة
منعقدة حينئذ بادراك الماموم التكبير الاول من الامام فيحتاج خروجه عنها الى قصد
الانفراد ، و له ان يصبر حتى يكبر الامام فيقرء معه الدعاء (و فى جواز اعادته) بعد
تكبير الامام وجوباً او استحباباً و عدمه اقوال (الاول) ما صرح به فى الشرايع وهو
جوازها استحباباً ، قال (قدس) : ان اسبق المأموم الامام بتكبيرة او ما زاد (يعنى فى
غير التكبيرة الاولى) استحباب له اعادتها مع الامام ، و مثله ما فى القواعد ، و حكاة فى
مفتاح الكرامة عن التذكرة و التحرير و الارشاد و نهاية الاحكام ، و ظاهرهم الاطلاق

و عدم الفرق بين العمد و السهو و الظن بتكبير الامام ، كما ان المراد هو استحباب الاعادة عند بقاء المأموم على صفة القدوة و عدم عدوله الى الانفراد و عدم بطلان الصلوة بتقدمه على الامام عمداً كما هو كذلك فى الفريضة اليومية ، لان الفائت امر خارجى و هو المتابعة و فوتها لا يضر بصحة الصلوة و لا بالجماعة فيما اذا كان السبق و التقدم فى جزء او جزئين مما لا يضر بصدق القدوة عرفاً .

و يستدل لاستحباب اعادة التكبير بان فى اعادته ادراك فضيلة الجماعة ، و بالمروى عن الحميرى عن الكاظم عليه السلام، الرجل يصلى، له ان يكبر قبل الامام؟ قال لا يكبر الا مع الامام فان كبر قبله اعاد التكبير ، فانه باطلاقه يشمل سبق المأموم الامام فى التكبير فى الفريضة و فى صلوة الاموات ، و دعوى انصرافه الى اليومية غير مسموعة (و يشهد على اطلاقه) ان الحميرى اورد فى باب صلوة الجنائز فى طى احاديثها و يظهر منه انه اخذ من على بن جعفر كذلك و انه كان فى كتابه فى ذاك الباب ، و ظاهر هذا الخبر و ان كان هو الوجوب لكنه لعدم اجتماع شرائط صلاحيته للوجوب حمل على الندب .

و لا يخفى ان ادراك فضيلة الجماعة فى اعادته لا يصلح ان يصير دليلاً لمشروعية الاعادة ما لم يرد على مشروعيتها دليل ، و ما ورد فى اليومية من اعادة الزكوع او السجود فيما اذا سبق بهما المأموم الامام لا يثبت جواز الاعادة فى التكبير فى صلوة الاموات ، و التعدى من اليومية اليها قياس لا نقول به ، مع ان ادراك فضيلة الجماعة يمكن بقطع هذه الصلوة و استينافها مع الامام ، لما تبين من جواز قطع صلوة الميت اختياراً ، هذا و لا بأس بالالتزام بالندب استناداً الى المروى عن الحميرى - لوضح الاستناد اليه لاثبات الندب .

(القول الثانى) وجوب اعادته مع بقاء المأموم على القدوة و عدم قطعه للصلوة و لا عدوله الى الانفراد ، و هو المحكى عن المبسوط و الوسيلة و البيان ، و عن كشف اللثام انه ظاهر الأكثر ، و يستدل له بظاهر خبر الحميرى المتقدم .

(الثالث) القول بعدم جواز الاعادة ، و هو المحكى عن المسالك و حاشية

الميسى ، و يستدل له بان التكبير ركن فى صلوة الميث كالر كوع فى اليومية ، واعادته
توجب زيادة الركن و هى كمنقصه قارحة فى الصحة .

(الرابع) التفصيل بين العمد و السهو و الظن بتكبير الامام : بجواز الاعادة فى
صورة السهو و الظن و الاشكال فيها فى صورة العمد ، و هو المصرح به فى الذكرى ،
قال : و لو سبق الماموم بتكبيره فصاعداً متعمداً اثم و اجزاء ، و لو كان ناسياً او ظاناً
فلا اثم و اعادها معه ليدرك فضيلة الجماعة ، و فى اعادة العمد تردد : من حيث المساواة
لليومية فى عدم اعادة العمد و لانها اركان ، زيادتها كمنقصاتها ، و من انها ذكر الله فلا
تبطل الصلوة بتكرره (انتهى) .

و لعل وجه الاثم و الاجزاء فى صورة العمد اما الاثم فلانه مع بقائه على القدوة
تشرية ، و اما الاجزاء فلان الاثم به موجب لبطلان الجماعة لا الصلوة فتصح فرادى ،
و ما ذكره من الاعادة فى صورة النسيان و الظن و ان ذلك لادراك فضيلة الجماعة مردود
بما تقدم من ان ادراك فضيلة الجماعة لا يثبت مشروعية الاعادة لو لم يكن لها دليل ،
مع ان ادراكها لا يتوقف على اعادتها لامكان ذلك بالتوقف و التأنى حتى يالحقه الامام
او بالقطع و استيناف الصلوة مع الامام اذا بقى من صلوة الامام مقدار يمكنه اللحوق
به ، و اما ما ذكره وجهاً للتردد فى اعادة العمد فغير سديد لمنع مساواة صلوة الميث
مع اليومية فى عدم الاعادة و منع كون التكبير ركناً فى صلوة الميث و منع عدم بطلان
الصلوة به على تقدير كونه ذكراً اذا اتى به بقصد الجزئية ، حيث انه حينئذ تشرية محرم

فالحق صحة الصلوة مع سبق الماموم بالتكبير على الامام و عدم وجوب اعادته
مطلقاً سواء فى صورة العمد و غيره و ان اثم بتقديمه فى صورة العمد مع قصده بقاء القدوة
و ذلك للتشريع ، اما صحة الصلوة فلان السبق لو كان فخلا لكان فخلا بالجماعة لا الاصل
الصلوة ، و اما عدم الاعادة فى صورة العمد فلعدم وجوبها مع العمد فى اليومية لكى يقال
بوجوبها فى صلوة الميث بناء على مساواتهما فى وجوب الاعادة (و اما فى صورة السهو)
او الظن بتكبير الامام فبالمنع عن مساواتهما فيه ، و ان ثبت وجوبها بالدليل مع حصول
تكبير الصلوة بما اتى به مقدماً على الامام لظهور كونه هو الجزء من الصلوة لا المعاد

منه مع الامام ، و لذا لا تبطل صلوته في السبق عمداً انا لم يعد مع الامام و ان اثم بتفويت المتابعة ، فمع السهو و الظن لا اثم بفواتها ، و رجوع الساهى في الفريضة لقيام الدليل عليه فيها المنتفى في صلوة الميت ، نعم لا بأس بالقول باستحباب الاعادة لاطلاق خبر الحميرى المتقدم و لا يضره دعوى انصرافه الى الفريضة بعد كون الحكم نديباً للتسامح ، و الله العالم باحكامه .

مسئلة (٢٠) اذا حضر الشخص في اثناء صلوة الامام له ان يدخل في الجماعة فيكبر بعد تكبير الامام الثانى او الثالث مثلا و يجعله اول صلوته و اول تكبيراته فيأتى بعده بالشهادتين و هكذا على الترتيب بعد كل تكبير من الامام يكبر و يأتى بوظيفته من الدعاء و اذا فرغ الامام يأتى بالبقية فرادى و ان كان مخففاً و ان لم يمهله يأتى ببقية التكبيرات و لاء من غير دعاء و يجوز اتمامها خلف الجنائز ان امكن الاستقبال و سائر الشرائط .

في هذه المسئلة امور (الاول) اذا حضر في اثناء صلوة الامام فله ان يدخل معه في الجماعة ، و فى الجواهر بلا خلاف بيننا بل الاجماع بقسميه عليه ، و يدل عليه اطلاق دليل الجماعة و اطلاق نصوص المسبوق و الاخبار الخاصة الواردة فى خصوص صلوة الميت كالمحكى عن الدعائم عن الصادق عليه السلام : من سبق ببعض التكبيرات فى صلوة الجنائز فليدخل معهم فاذا انصرفوا اتم ما بقى عليه و انصرف فاذا دخل معهم فليكبر و ليجعل ذلك اول صلوته ، و نحوه غيره مما يأتى .

(الثانى) صريح الخبر المتقدم فى قوله عليه السلام : و ليجعل ذلك اول صلوته و ظاهر قوله اتم ما بقى عليه و انصرف - هو ان يجعل اول تكبيراته اول صلوته فيأتى بعد التكبير الاول منه بالشهادتين و هكذا على الترتيب الموظف بعد كل تكبيرة منه و يأتى بما هو وظيفته من الدعاء لا بما هو وظيفة الامام و اذا فرغ الامام يأتى هو بالبقية (و فى صحيح العيص) عن الصادق عليه السلام عن الرجل يدرك من الصلوة على الميت تكبيرة ، قال عليه السلام يتم ما بقى (و صحيح الحلبي) عنه عليه السلام اذا ادرك الرجل التكبيرة و التكبيرتين من الصلوة على الميت فليقض ما بقى متتابعاً .

و ربما يقال بمعارضة هذه الاخبار مع خبر زيد الشحام عن الصادق عليه السلام

عن الصلوة على الجنائز اذا فات الرجل منها التكبيرة او الثنتان او الثلاث، قال عليه السلام يكبر ما فاته (و خبر جابر) عن الباقر عليه السلام قال قلت ارأيت ان فاتتني تكبيرة او اكثر قال تقضى ما فاتت ، قلت استقبل الصلوة ، قال بلى و انت تتبع الجنائز فان رسول الله ﷺ خرج الى جنازة امرئة من بنى النجار فصلى عليها فوجد الحفيرة لم يمكنوا فوضعوا الجنائز فلم يجيء قوم الا قال ﷺ لهم صلوا عليها ، فان ظاهرهما كون المأتى به بعد فراغ الامام هو التكبيرات السابقة لا الباقية .

(و يجاب) بعدم معارضة هذين الخبرين مع الاخبار المتقدمة فيحمل هذان الخبر ان عليهما ، لكن الانصاف منع ظهورهما في كون المأتى به هو التكبير السابق لانه اذا ادرك التكبير الخامس من الامام مثلاً يصدق عليه انه ادرك اول تكبير من صلوته و يكون الفائت منه هو بقية التكبيرات و ان صدق عليه انه لم يدرك السابق من تكبيرات صلوة الامام ايضا وكان ما ادرك اخر تكبير من صلوته لكن التكبير الاخر من صلوة الامام هو التكبير الاول من صلوة المأموم فالفائت عليه هو بقية التكبيرات و على هذا فلا معارضة بين هذين الخبرين و الاخبار المتقدمة كما لا يخفى .

(الامر الثالث) اذا فرغ الامام يأتي المأموم بما بقي من تكبيراته فرادى ، اما اصل الاثبات بها فللاجماع عليه كما في الخلاف و حكى عن غيره ايضا ، و قال في الجواهر بلا خلاف اجده (و يدل عليه) الاخبار المتقدمة و النبوى : ما ادركتم فصلوا و ما فاتكم فاقضوا و غير ذلك من الاخبار التي يأتي بعضها ، وليس لتلك الاخبار معارض الا ما في خبر اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول لا يقضى ما سبق من تكبير الجنائز ، و في بعض النسخ (ما بقي) بدل (ما سبق) .

و قد حملوه على وجوه احسنها الحمل على النقية لموافقته مع جماعة من العامة منهم ابن عمر ، و ربما يحمل على ان المقضى ما بقي لا ما سبق او على عدم وجوب اتمام صلوة الميت و جواز قطعها ، و لكن الاول لا يلائم مع ما في بعض النسخ من كلمة (ما بقي) و الثاني بعيد جداً (و حملة الشيخ) على انه لا يقضى مع الدعوات بل يقضى و لاء ، بناء على عدم وجوب الدعوات في خلال التكبيرات الفائتة ، و هذا ايضا لا يخلو

عن البعد (وكيف كان) فالحكم باتمام الصلوة بعد فراغ الامام واضح بعد نفي الخلاف فيه ودعوى الاجماع ودلالة الاخبار عليه فلا يصلح خبر ابن عمار للمقاومة والمعارضة كما لا يخفى . واما اتيان البقية فرادى فلا تتفاء الجماعة بفراغ الامام عن الصلوة ، وهذا ظاهر .

(الرابع) هل اللازم على المأموم بعد فراغ الامام عن صلوته اتيان بقية التكبيرات من صلوته ولاء متتابعاً مطلقاً ولو مع التمكن من الدعوات الموظفة بينها قبل وقوع ما ينافي الصلوة من البعد والانحراف - كما فى الشرايع والمحكى عن الصدوق والشيخ ، وعن كشف اللثام انه المشهور ، وفى المعتبر نسبتها الى الاصحاب ، او انه يلزم عليه الدعاء ما لم يخف الفوات برفع الجنازة او ابعادها او قلبها عن الهيئة الموظفة فى الصلوة او فقد شرط من شرائطها ، فحينئذ يسقط الدعاء كما عن بعض كتب العلامة والصيمرى والشهيد الثانى ، ونسبه فى البحار الى الاكثر (وجهان) .

(يستدل للاول) كما عن المنتهى بان الادعية قد فات محلها فتفوت و اما التكبير فلسرعة الاتيان به يكون مشروع القضاء (ولا يخفى ما فيه) من المنع والمصادرة ، وعن الحدائق تأييد الحكم باتيان الباقي من التكبير ولاء من دون دعاء بالاتفاق على كون وجوب الصلوة كفاً ، ومن المعلوم سقوطه عن هذا المصلى بتمام صلوة الامام ، فلا موجب لاتيان الدعاء حينئذ (ولا يخفى ما فيه ايضاً) لان سقوط الوجوب عن هذا المصلى بفعل الباقي لا يستلزم سقوط الدعاء عنه فقط بل اللازم سقوط التكبير ايضاً ، فالتفصيل بين التكبير والدعاء بالقول بوجوب الاول دون الثانى مما لا وجه له ، بل الحق ان يقال بناء على حرمة ابطال صلوة الميت كاليومية ان الواجب عليه الاتمام باتيان التكبير والدعاء ، وعلى جوازه - كما هو الحق كما تقدم - فيتخير بين الاتمام وبين القطع ولو قلنا بعدم سقوط الوجوب باتمام الصلوة عن الباقي ، لكن لو اختار الاتمام وجب عليه الاتيان بالدعاء وجوباً شرطياً مثل سائر النوافل - لو قلنا بجواز قطعها - (وكيف كان) فهذا الوجه ليس بشيء .

وفى الجواهر : و الاولى الاستدلال بما فى صحيح الحلبي اذا ادرك الرجل

التكبير و التكبيرتين من الصلوة على الميت فليقبض ما بقى متتابعاً ، و خبر على بن جعفر عن اخيه عليهما السلام عن الرجل يدرك تكبيرة او ثنتين على ميت كيف يصنع ، قال عليه السلام يتم ما بقى و يبادره دفعة و يخفف . ثم استشكل عليه بان التقيد بالتتابع و المبادرة دفعة جار مجرى الغالب من خوف الفوات بتغيير الحال بعد الفراغ من الصلوة و خروج الجنازة عما هي عليه مما يعتبر في صحة الصلوة عليها (و يدل على ذلك) التعبير بكلمة (يخفف) في خبر على بن جعفر اذ لا معنى لتخفيف التكبير بعد فرض سقوط الدعاء .

(و يستدل للثاني) بالاصل و العمومات الدالة على اعتبار الدعاء و اطلاق ما يدل على الاتيان بما فات او ما بقى ، الشامل للدعاء ، و عدم ما يدل على سقوط الدعاء لما عرفت من المناقشة فيما استدل به له ، فالاقوى لزوم الاتيان بالدعاء مع التمكن منه و لو باقل اللازم منه مخففاً ، و الا فيأتي بالتكبير و لاء كما في صحيح الحلبي و خبر على بن جعفر بناء على حملهما على ما لا يتمكن من الدعاء اصلاً .

(الخامس) المصرح به في الشرايع انه اذا رفعت الجنازة اتم ما بقى ما شيئاً مع الجنازة غير متخلف عنها ، و قد يستدل لذلك بخبر القلانسي عن الباقر عليه السلام في الرجل يدرك مع الامام في الجنازة تكبيرة او تكبيرتين فقال عليه السلام يتم التكبير و هو يمشي معها فاذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر فان ادركهم و قد دفن كبر على القبر . بل ربما يستدل بذيله : فاذا لم يدرك (الخ) على استحباب اتمامها بعد الدفن و لو على القبر ، و انت تعلم انه مع التخفيف في الدعاء لا يبلغ الحال الى الدفن مضافاً الى ان سوق الخبر هو انه اذا لم يدرك الصلوة على الميت صلى عليه عند القبر ، و ان لم يدركها قبل الدفن فليصل عليه بعد الدفن (و كيف كان) فما ذكر من اتمام الصلوة خلف الجنازة ما شيئاً ينبغي ان يكون مع مراعاة اجتماع الشرائط من الاستقبال و غيره ما عدى الاستقرار لو قلنا باعتبار الاستقرار مع الامكان .

فصل

فى كىففة الصلوة على المىء وهى ان يأتى بآمىس تكبىرات

فى الصلوة على المؤمن بلاآلاف فىه بىننا ، و فى المءارك انه قول علمائنا اآمع ، و فى الجواهر : و الاآماع بقسمفه علىه ، و فمكن ان فءعى كونه كالضرورى من المذهب ، و عن بعض العامة انهم ءر كوه لانه من شعار الشىعة ، و النصوص به مسءففة او مءوآءرة (ففى الكافى) عن الصادق علىه السلام قال كان رسول الله ﷺ فكبىر على قوم آمساء و على قوم آخرىن اربعاءً فاذا كبىر على رآل اربعاءً اءهم - فعى بالنفاق (و ما رواه الصءوق) عنه علىه السلام ، و فىه : لم آعل التكبىر على المىء آمساء ، فقال وءء من كل صلوة تكبىرة (و فى آبر سلفمان الآعفرى) عنه علىه السلام قال قال رسول الله ﷺ ان الله ءبارك و ءعالى فرض الصلوة آمساء و آعل للمىء من كل صلوة تكبىرة .

و فى آبر ابى بصفر : قال قلت لابى عبءالله علىه السلام لافى علة تكبىر على المىء آمس تكبىرات و فكبىر مآالفونا باربع تكبىرات ، قال لان الءعائء ءى بنى علىها الاسلام آمس : الصلوة و الزكوة و الصوم و الآآ و الولاية لنا اهل البىء فآعل الله للمىء من كل ءعامة تكبىرة و انكم اقرءءم بالآمس كلها و اقر مآالفونا باربع و انكروا و اءءة فمء ذلك فكبىرون على موءاهم اربع تكبىرات و فكبىرون آمساء ، و آفر ذلك من الاآبار ءى ءبلآ بضعا و عشرين .

(و لا فعارضها) من الاآبار شىء الا آبر آابر عن البافر علىه السلام عن التكبىر على الآنازة هل فىه شىء موقت ، فقال علىه السلام لا ، كبر رسول الله ﷺ اءى عشرة و ءسعاً و سبعاً و آمساء و سءاً و اربعاءً (و آبر الآسن بن زفء) و فىه : كبر على علىه السلام على سهل بن آنىف سبىء تكبىرات (و آبر ععبة) : ذلك الى

اهل الميت ما شاء واكبروا ، فقيل انهم يكبرون اربعاً ، فقال عليه السلام ذلك اليهم .
وهذه الاخبار لا تصح للمعارضة ، لسقوطها عن الحجية بالاعراض عنها وقيام
العمل على خلافها ، مع ما فيها مما يصلح للحمل على التقية لا سيما الاخير ، و ما
ورد فى خبر جابر من الاستشهاد بفعل النبي ﷺ وكذا ما ورد فى خبر الحسن بن
زيد من تكبير على عليه السلام على سهل بن حنيف سبعاً لعله محمول على جواز الزيادة
على الخمس ما لم ينو ان الزيادة من الصلوة ، هذا مضافاً الى مخالفة ما فى خبر الحسن
بن زيد مع ما رواه الشيخ عن الصادق عليه السلام ، قال قلت جعلت فداك انا نتحدث
بالعراق ان عليا عليه السلام صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً ثم التفت الى من
كان خلفه فقال انه كان بدرياً ، قال فقال جعفر عليه السلام انه لم يكن كذا و لكن
صلى عليه خمساً ثم رفعه ومشى به ساعة ثم وضعه وكبر عليه خمساً ففعل ذلك خمس
مرات حتى كبر عليه خمساً وعشرين تكبيرة .

و فى ذيل خبر عقبة ما يفسر المراد من قوله عليه السلام ذلك الى اهل الميت
(الخ) و ان المراد هو تكرار الصلوة ان فيه : ثم قال اما بلغكم ان رجلا صلى عليه
على عليه السلام فكبر عليه خمساً حتى صلى عليه خمس صلوات يكبر فى كل صلوة
خمس تكبيرات ، قال ثم قال انه بدرى عقبى احدى و كان من النقباء الذين اختارهم
رسول الله ﷺ من الاثنى عشر و كانت له خمس مناقب صلى عليه لكل منقبة صلوة .

وقال فى الجواهر فى تفسير قوله - عقبى - اى احد الستة الذين لا قاهم
رسول الله ﷺ فى عقبة المدنيين و اخذ البيعة منهم ، و قال (قده) و ترك فى الخبر
ذكر الخامسة و لعلها الولاية لامير المؤمنين عليه السلام لانه من السابقين الذين رجعوا
اليه عليه السلام (و كيف كان) فلا ينبغى الاشكال فى جواز الاتيان بالزيادة بعد تمام
الصلوة ، بل هذا فى الحقيقة ليس من الزيادة فى الصلوة كما لا اشكال فى عدم جواز
الزيادة على الخمس بعنوان انها الجزء من الصلوة لانها تشريع محرم ، و سيأتى فى
المسئلة الاولى من هذا الفصل عدم جواز النقص عن الخمس ايضا .

يأتى بالشهادتين بعد الاولى و الصلوة على النبي و اله بعد الثانية و

الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بعد الثالثة و الدعاء للميت بعد الرابعة ثم يكبر الخامسة و ينصرف .

فى هذا المتن امور (الاول) المعروف بين الاصحاب هو وجوب الدعاء بالمعنى الشامل للشهادة بالتوحيد و الرسالة بين التكبيرات - فى الجملة - و لم يحك فى ذلك الخلاف عن احد الا ما ذكره المحقق (قده) فى الشرايع خاصة حيث يقول : والدعاء بينهن غير لازم ، و فى الذكرى ان الاصحاب باجمعهم يذكرون ذلك - اى الدعاء بين التكبيرات فى كيفية الصلوة . و لم يصرح احد منهم بنده ، و المذكور فى بيان الواجب ظاهره الوجوب (انتهى ما فى الذكرى) و مراده (قده) استظهار اجماع الاصحاب على وجوبه و هو كذلك .

(و كيف كان) فيستدل لوجوبه مضافاً الى الاجماع بغير واحد من الاخبار الواردة فى كفييتها الظاهرة فى وجوب الدعاء فيها كالتكبير (فى خبر ابى بصير) قال كنت عند ابى عبدالله عليه السلام جالساً فدخل رجل فسئله عن التكبير على الجنائز فقال خمس تكبيرات ثم دخل اخر فسئله عن الصلوة على الجنائز فقال اربع صلوات فقال الاول جعلت فداك سئلتك فقلت خمساً و سئلك هذا فقلت اربعاً فقال عليه السلام انك سئلتنى عن التكبير و سئلتنى هذا عن الصلوة ثم قال انها خمس تكبيرات بينهن اربع صلوات .

و هذا الخبر كالنص فى اعتبار الدعاء فيها كما انه نص فى اعتبار التكبير فيها، فكل من التكبير و الدعاء بمنزلة الجزء المقوم لها بمعنى ما ليس بخارج عن حقيقتها و ان لم يكن ركناً بالمعنى المصطلح عليه فى اليومية .

و خبر الفضل بن شاذان المروى فى العيون و العلل عن الرضا عليه السلام ، قال عليه السلام انما لم يكن فى الصلوة على الميت ركوع ولا سجود لانه انما اريد بهذه الصلوة الشفاعة لهذا العبد الذى قد تخلى مما خلف و احتاج الى ما قدم ، و كالاخبار المشتملة على الامر بالشهادتين و غيرهما من الادعية و الانكار بين التكبيرات .

و استدلل لنفى الوجوب بالاصل و اطلاق ما ورد فى مقام البيان من ان الصلوة

على الميت خمس تكبيرات كصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال : التكبير على الميت خمس تكبيرات ، وصحيح اسماعيل بن سعد عن الرضا عليه السلام قال سئلته عن الصلوة على الميت فقال اما المؤمن فخمس تكبيرات و اما المنافق فاربع و لا سلام فيها ، فان ظاهرهما ان التكبيرات الخمس هي تمام مهية هذه الصلوة ، و باختلاف النصوص في كيفية الاذكار و الادعية المذكورة بين التكبيرات ، الشاهد على الاستحباب (و لا يخفى ما فيه) لانقطاع الاصل بمادل على الوجوب ، و منع اطلاق ما ورد في كمية التكبيرات لكونه في مقام بيان عدد التكبيرات فقط لا بيان كل ما يعتبر في هذه الصلوة ، و لو سلم اطلاقه فيقيد بما دل على الوجوب كما هو الاصل في باب الاطلاق و التقييد ، و اختلاف النصوص في كيفية الاذكار و الادعية انما ينأ في بقاء كل منها على ما هو الظاهر منه من الوجوب التعميني لا اصل الوجوب في الجملة ، فتحمل على الفضل او على الوجوب التخيري كما سيأتي ، و بالجملة فلا محيص عن القول بوجوب الدعاء بين التكبيرات في الجملة .

(الامر الثاني) صرح العلامة و غير واحد ممن تأخر عنه بوجوب الشهادتين بعد التكبير الاول و الصلوة على النبي و اله عليهم السلام بعد الثاني و الدعاء للمؤمنين بعد الثالث ، و للميت بعد الرابع ، و نسب الى المشهور ايضا ، بل في الخلاف دعوى الاجماع عليه .

(و يستدل له) بخبر محمد بن مهاجر عن امه ام سلمة قالت سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله ﷺ اذا صلى على ميت كبرو تشهد ثم كبر و صلى على الانبياء و دعا ثم كبرو دعا للمؤمنين - و في نسخة و استغفر للمؤمنين و المؤمنات - ثم كبر الرابعة و دعا للميت ثم كبر الخامسة و انصرف (و خبر اسماعيل بن همام) عن ابي الحسن عليه السلام ، قال قال ابو عبد الله عليه السلام صلى رسول الله ﷺ على جنازة فكبر عليه خمسا و صلى على اخرى فكبر عليه اربعا فاما الذي كبر عليه خمسا فحمد الله و مجده في التكبيرة الاولى و دعا في الثانية للنبي ﷺ و دعا في الثالثة للمؤمنين و المؤمنات و دعا في الرابعة للميت و انصرف في الخامسة ، و اما الذي كبر عليه اربعا

فحمد الله و مجده في التكبير الاولى و دعا لنفسه و اهل بيته في الثانية و دعا للمؤمنين و المؤمنات في الثالثة و انصرف في الرابعة فلم يدع له لانه كان منافقا (و خبر على بن سويد عن الرضا عليه السلام) قال في الصلوة على الجنائز تقرأ في الاولى ام الكتاب و في الثانية تصلى على النبي و اله و تدعو في الثالثة للمؤمنين و المؤمنات و تدعو في الرابعة لميتك و الخامسة تنصرف بها .

(ولا يخفى) ان شيئاً من هذه الاخبار لا تنطبق على جميع ما ذهب اليه المشهور و ليس في الاخبار ما يمكن الاستدلال به لاثبات ما ذهبوا اليه كله ، و قد وجهوا هذه الاخبار بما يلائم بعضها مع بعض و ينطبق على مختارهم مثل حمل التشهد في خبر ام سلمة على الشهادتين و حمل الصلوة على الانبياء على ما يعم نفسه الشريفة و اله الاطهار و حمل حمد الله سبحانه و تمجيده في خبر اسماعيل بل و ام الكتاب في خبر على بن سويد على الشهادتين لاشتمال الشهادتين على مؤداهما (و أنت ترى) ما في ذلك من التعسف الشديد ، الا ان خبر على بن سويد و نحوه مما فيه قراءة ام الكتاب بعد التكبير الاول مع معارضته بما ورد من نفي القراءة في صلوة الميت يكون معرضاً عنه .

(و توجيهه) بان الامر بقراءة ام الكتاب او صدورها عن على عليه السلام في صلوة الميت لم يكن من حيث كونها قراءة بل من حيث كونها افضل مصاديق الثناء و الدعاء كما في مصباح الفقيه - (بعيد في الغاية) و بالجملة فما عليه المشهور من ترتيب الدعوات على ما ذكروا مما لم يعم عليه دليل .

و المحكى عن ابن الجنيد انه ليس في الدعاء بين التكبيرات شيء موقت ، و حكى ذلك عن جماعة من متأخري المتأخرين و نسب الى ظاهر الشهيد في الذكري و استظهره في الحدائق ، و في المدارك انه الاصح ، و قال وهو خيرة الاكثر (و يستدل له) بالاصل و اختلاف الروايات في كيفية الدعاء اختلافاً فاحشاً يكشف عن عدم وجوبه نظير ما ورد في باب منزوحات البئر - كما سيظهر - و اخبر محمد بن مسلم و معمر بن يحيى و اسماعيل الجعفي عن الباقر عليه السلام : ليس في الصلوة على الميت قراءة و لا دعاء موقت الا ان تدعو بما بدا لك و احق الموتى ان يدعى له المؤمن و ان تبدء بالصلوة على رسول الله ﷺ (و ايد بموثق يونس بن يعقوب) قال سئلت

ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة الجنائز أ يصل على غير وضوء ، فقال نعم انما هو تكبير و تسبيح و تحميد و تهليل ، فان هذا الخبر و ان كان وارداً فى مقام بيان عدم كون صلوة الميت صلوة مشروطة بالوضوء بل هى بمنزلة جلوس الانسان فى بيته ذا كراً لله سبحانه ، فلا ينفى اعتبار بعض الاذكار الخاصة فيها ، الا انه مع ذلك لا يخلو عن تأييد .

هذا ما قيل فى الاستدلال للقولين . و انت ترى ان ما استدل به للقول الاخير اقرب ، لكن ما نسب الى المشهور و هو القول الاول احوط و اقرب الى الاعتبار ، اما كونه احوط فللكفايته على القول الثانى مع موافقته للمشهور و دعوى الشيخ فى الخلاف الاجماع عليه ، و اشتغال بعض الاخبار مع ما فى بعضها الاخر عليه - كما عرفت - و اما كونه اقرب الى الاعتبار فلان تشريع صلوة الميت هو للدعاء له - كما دل عليه الصحيحان المتقدمان و غيرهما مما يأتى ذكر بعضه ، و يدل عليه النهى عن الصلوة على الكفار و الاكتفاء بربع تكبيرات فى الصلوة على المخالف ، و من المعلوم ان وظيفة الدعاء هو الابتداء بذكر الله سبحانه و الثناء عليه ثم الصلوة على اصفائه ثم الدعاء للمؤمنين و المؤمنات كافة ثم يطلب حاجته و هى هنا الدعاء للميت ، و ما نسب الى المشهور مشتمل على ذلك جميعاً الا انه جعل كل جملة بعد تكبيرة من التكبيرات ، و يجوز الاثيان بالجميع بعد كل تكبيرة ايضاً بل فى مصباح الفقيه انه احوط و اكمل لاشتمال بعض النصوص على تكرار الدعاء بعد كل تكبيرة خصوصاً بالنسبة الى الدعاء للميت ، حيث يستفاد مطلوبيته مع كل ثناء و دعاء ، و يلوح من بعض العبائر المحكية عن بعض القدماء الالتزام بوجوبه ، و ان كان الاكتفاء بما نسب الى المشهور اقوى و اظهر .

(الامر الثالث) بناء على وجوب الدعاء بعد كل تكبيرة بما ذكر لا يعتبر فى كل دعاء لفظ مخصوص ، بل يكفي ان يأتى بكل لفظ يبدو له كما صرح به فى الصحيحين المتقدمين فى الامر الاول .

فيجوز ان يقول بعد نية القرية و تعيين الميت و لو اجمالاً الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله ، الله اكبر اللهم صل على محمد

و ال محمد ، الله اكبر اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات ، الله اكبر اللهم اغفر لهذا الميت .

اما اجزاء الادعية الاربعة فلما عرفت من عدم اعتبار لفظ مخصوص فيها واشتمال ما ذكره على معانى الادعية المعتبرة بين التكبيرات ، و اما اعتبار نية القرية فلكونها عبادة مقننة الى النية فلا فرق بينها و بين سائر العبادات من الصلوات اليومية وغيرها و الصوم و نحوه (نعم) ربما يتوهم هنا عدم اعتبار قصد الوجوب و الندب و ان قلنا باعتباره فى غيرها من العبادات لتوهم عدم اشتراكها بين الواجبة و المندوبة لكى يحتاج الى امتيازها بقصد الوجه بل هى متميزة متعينة لانها اما تقع واجبة او مندوبة (و يندفع) بان ملاك اعتبار قصد الوجه عند معتبريه لا يختص بالحاجة اليه للتمييز و التعيين كما فصل فى مبحث النية من الوضوء و غسل الجنابة ، و عليه فالفرق غير واضح ، و قد تقدم هناك عدم اعتبار قصد الوجه رأساً كعدم اعتبار الاخطار فيها و كفاية الداعى .

(و اما اعتبار تعيين الميت) و لو فى الجملة فمما لا ينبغى الاشكال فيه لان هذه الصلوة صلوة له فيحتاج فى صيرورتها صلوة له الى قصد المصلى ان لا يحصل ذلك - اى كونها للميت - الا بالقصد ، و يكفى فى تعيينه كونه امامه او مشهوداً له و ان لم يعلم كونه ذكراً او انثى و لا اسمه و لا نسبه ، و فى تعيينه بقصد ما نواه الامام وجه ، و لو عين فإخفاً بطلت مع التقييد ، و صحت مع عدمه ، و لو تعارض الوصف و الاشارة فالاقوى تقديم الاشارة فتصح لو قصد الصلوة على هذا الميت بانياً على انه زيد فبان انه عمرو ، كما هو كذلك فى الايتام فى صلوة الجماعة .

و الاولى ان يقول بعد التكبير الاولى اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الهأ واحداً صمداً فرداً قيوماً دائماً ابداً لم يتخذ صاحبة ولا ولداً و اشهد ان محمداً عبده و رسوله ارسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و لو كره المشركون .

و هذه الجملة بهذه الالفاظ لم يرد بها نص الا انه حكى عن المقننة و المراسم

والمهذب ان يقول بعد التكبيرة الاولى اشهد ان لاله وحده لا شريك له الها واحداً فرداً صمداً قيوماً لم يتخذ صاحبة و لا ولداً لا اله الا الله الواحد القهار (و عن الفقيه) و المقنع و الهداية انه يكبر و يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اشهد ان محمداً عبده و رسوله ارسله بالهدى و دين الحق بشيراً و نديراً بين يدي الساعة (و كيف كان) فحيث لا يعتبر في صلوة الميت الفاظ موظفة بل تصح بكل لفظ يؤدي ما يعتبر بعد كل تكبيرة يصح الاتيان بعد التكبيرة الاولى بما في المتن ، و لعل اولويته لاشتماله على جميع ما ورد في الاخبار الا ما ورد في خبر على بن سويد عن الرضا عليه السلام ، قال في الصلوة على الجنائز تقرأ في الاولى بام الكتاب ، و ما في خبر القداح ان عليا عليه السلام كان اذا صلى على ميت يقرأ بفاتحة الكتاب و يصلى على النبي ﷺ - لو لم نقل بالاجتزاء بقراءة الفاتحة لا من حيث هي قراءة بل من حيث كونها افضل مصاديق الثناء و الدعاء - و الا يصير الخبران ساقطين عن الحجية بالاعراض عنهما مع معارضتهما بما يدل على نفى القراءة في صلوة الاموات ، و قد حملهما الشيخ على التقية .

و بعد الثانية اللهم صل على محمد و آل محمد و بارك على محمد و آل محمد و ارحم محمداً و آل محمد افضل ما صليت و باركت و ترحمت على ابراهيم و آل ابراهيم انك حميد مجيد و صل على جميع الانبياء والمرسلين.

و هذه الجملة ايضاً بهذه الالفاظ لم ترد في شيء من النصوص الا انها مشتملة على بعض ما فيها من الصلوة على النبي و اله و على جميع الانبياء (ففي خبر اسماعيل بن همام) في حكاية صلوة رسول الله ﷺ قال و دعا في الثانية للنبي - الى ان قال - و دعا لنفسه و اهل بيته ، و في خبر على بن سويد و في الثانية تصلى على النبي و اله ، و في خبر محمد بن مهاجر المروى في الكافي و التهذيب : كان رسول الله ﷺ اذا صلى على ميت كبر و تشهد ثم كبر و صلى على الانبياء ، و بعض جملها مذكور في موثق سماعة لكن بعد التكبير الاول ، و فيها : قال سئلته عن الصلوة على الميت ، فقال تكبر ثم تقول انا لله و انا اليه راجعون ان الله و ملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه و سلموا تسليماً اللهم صل على محمد و آل محمد و بارك على محمد

و ال محمد كما صليت و باركت على ابراهيم و ال ابراهيم انك حميد مجيد (الحديث) و فى المحكى عن الفقه الرضوى: ثم تكبر الثانية و قل اللهم صل على محمد و ال محمد و بارك على محمد و ال محمد افضل ما صليت و رحمت و ترحمت و سلمت على ابراهيم و ال ابراهيم فى العالمين انك حميد مجيد (و فى الفقيه) و يكبر الثانية و يقول اللهم صل على محمد و ال محمد و ارحم محمداً و ال محمد و بارك على محمد و ال محمد كفضل ما صليت و باركت و ترحمت على ابراهيم و ال ابراهيم انك حميد مجيد (و عن المقنعة) و المراسم مثل ما فى الفقيه لكن مع تقديم و بارك على محمد و ال محمد على و ارحم محمداً و ال محمد . و لعل هذا المقدار كاف لصحة التعبير باولوية ما ذكر فى المتن من الدعاء بعد التكبيرة الثانية ، و الله العالم .

و بعد الثالثة اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الاحياء منهم و الاموات تابع اللهم بيننا و بينهم بالخيرات انك على كل شىء قدير .

و فى خبر محمد بن مهاجر : ثم كبر و دعا للمؤمنين ، و فى خبر اسماعيل بن همام : و دعا فى الثالثة للمؤمنين و المؤمنات ، و فى خبر على بن سويد : و تدعو فى الثالثة للمؤمنين و المؤمنات (و فى الفقيه) و يكبر الثالثة و يقول اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الاحياء منهم و الاموات (و عن المقنعة) و المراسم و المهنذب بعد ذكر ما فى الفقيه: و ادخل على موتاهم رافتك و رحمتك و على احيائهم بركات سمواتك و ارضك انك على كل شىء قدير (و فى فقه الرضا عليه السلام) ثم تكبر الثالثة و تقول اللهم اغفر لى و لجميع المؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الاحياء منهم و الاموات (الخ) .

و بعد الرابعة اللهم ان هذا المسجى قدامنا عبدك و ابن عبدك و ابن امتك نزل بك و انت خير منزل به اللهم انك قبضت روحه اليك و قد احتاج الى رحمتك و انت غنى عن عذابه اللهم انا لا نعلم منه الاخير ا و انت اعلم به منا اللهم ان كان محسنا فزد فى احسانه و ان كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته و اغفر لنا و له اللهم احشره مع من يتولاه و يحبه و ابعده ممن يتبرء منه و يبغضه اللهم الحقه بنبيك و عرف بينه و بينه و ارحمنا اذا توفيتنا يا اله العالمين اللهم

اكتبه عندك في اعلى عليين و اخلف على عقبه في الغابرين و اجعله من رفقاء محمد و اله الظاهرين و ارحمه و ايانا برحمتك يا ارحم الراحمين .

و في خبر ابن مهاجر : ثم كبر الرابعة و دعا للميت - الى ان قال في الصلوة على المنافقين - ثم كبر الرابعة و انصرف (وفي خبر ابن همام) و دعا في الرابعة للميت و انصرف للخامسة - الى ان قال في الصلوة على المنافق - و انصرف في الرابعة فلم يدع له لانه كان منافقا (و خبر ابن سويد) : و تدعو في الرابعة لميتك (وفي خبر زرارة) ثم تكبر الرابعة و تقول اللهم اكتبه في عليين و اخلف على عقبه في الغابرين و اجعله من رفقاء محمد صلى الله عليه و آله (وفي موثق سماعة) ثم تكبر الثانية و تقول اللهم عبدك فلان الحقه بنبيه محمد صلى الله عليه و آله و افسح له في قبره و نور له فيه و سعد روحه و لقنه حجته - الى ان قال - تقول هذه في الثانية و الثالثة و الرابعة (الحديث) و في موثق سماعة عن الصادق عليه السلام : تكبر ثم تقول ان الله و انا اليه راجعون ان الله و ملائكته يصلون على النبي (الاية) اللهم صل على محمد و آل محمد و بارك على محمد و آل محمد كما صليت و باركت على ابراهيم و آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم صل على محمد و آل محمد و على ائمة المسلمين اللهم صل على محمد و على امام المسلمين اللهم عبدك فلان و انت اعلم به اللهم الحقه بنبيه محمد صلى الله عليه و آله و افسح له في قبره و نور له فيه و سعد روحه و لقنه حجته و اجعل ما عندك خيراً له و ارجعه الى خير مما كان فيه اللهم عندك نحتسبه فلا تحرمنا اجره و لا تقننا بعده اللهم عفوك عفوك - تقول هذا كله في التكبيرة الاولى ، ثم تكبر الثانية و تقول اللهم عبدك فلان الحقه بنبيه محمد صلى الله عليه و آله و افسح له في قبره و نور له فيه و سعد روحه و لقنه حجته و اجعل ما عندك خيراً له و ارجعه الى خير مما كان فيه اللهم عندك نحتسبه فلا تحرمنا اجره و لا تقننا بعده اللهم عفوك اللهم عفوك - تقول هذا في الثانية و الثالثة و الرابعة (الحديث) .

و هذا ان الخبران الاخير ان مع دلالتهما على الدعاء للميت بعد الرابعة يدلان على الدعاء له بعد الثانية و الثالثة ايضاً ، و لا بأس به حتى في الاولى ايضاً .

و صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال تكبر ثم تشهد (او تقول) على نسخة

اخرى انا لله و انا اليه راجعون الحمد لله رب العالمين رب الموت و الحيوه صل على محمد و اهل بيته جزى الله عنا محمداً خيراً الجزاء بما صنع بامته و بما بلغ من رسالات ربه - ثم تقول - اللهم عبدك ابن عبدك ابن امتك ناصيته بيدك خلا من الدنيا و احتاج الى رحمتك و انت غنى عن عذابه اللهم انا لا نعلم منه الاخيراً و انت اعلم به منا اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه و ان كان مسيئاً فاغفر له ذنبه و ارحمه و تجاوز عنه برحمتك اللهم الحقه بنبيك و ثبته بالقول الثابت في الحيوه الدنيا و فى الآخرة اللهم اسلك بنا و به سبيل الهدى و اهدنا و اياه صراطك المستقيم اللهم عفوك عفوك، ثم تكبر الثانية و تقول مثل ما قلت حتى تفرغ من خمس تكبيرات .

و صحيح ابى و لاد عن الصادق عليه السلام قال تقول فى اوليهن اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له اللهم صل على محمد و آل محمد ثم تقول اللهم ان هذا المسجى قد انا عبدك و ابن عبدك و قد قبضت روحه اليك و قد احتاج الى رحمتك و انت غنى عن عذابه اللهم انا لا نعلم من ظاهره الاخيراً و انت اعلم بسريره اللهم ان كان محسناً فزد فى احسانه و ان كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته ، ثم تكبر الثانية و تفعل - او تقول - ذلك فى كل تكبيره .

و هذان الخبر ان يدلان على الدعاء للميت بين كل تكبيره ولا بأس بالعمل بما فيهما لكن مع زياده الشهادة بالرسالة على شهادة التوحيد و كذا الدعاء للمؤمنين و المؤمنات .

و قد تعرضنا لذكر بعض احاديث الباب للتنبيه على ما فيها من اختلاف الالفاظ و ان المحصل منها امر ان (احدهما) وجوب الدعاء بالمعنى الشامل للشهادة بين كل تكبيره (و ثانيهما) وجوب التشهد بعد التكبيره الاولى و الصلوة على الانبياء الشاملة للصلوة على نبينا عليه و على اله و عليهم افضل الصلوات بعد التكبيره الثانية و الدعاء للمؤمنين الشامل للمؤمنات بعد الثالثة و للميت بعد الرابعة ، و هذه الوظيفة تحصل باتيان الجميع بعد كل تكبيره .

(و فى الفقه الرضوى) و تقول اللهم هذا عبدك و ابن امتك منزل بساحتك و

و انت خير منزل به اللهم انا لا نعلم منه الاخيراً و انت اعلم به منا اللهم ان كان محسناً فزد فى احسانه و ان كان مسيئاً فتجاوز عنه و اغفر لنا و له اللهم احشره مع من يتولاه و يحبه و ابعده عن من يتبراه و يبغضه اللهم الحقه بنبيك و عرف بينه و بينه و ارحمنا اذا توفيتنا يا اله العالمين .

و فى خبر ابن عبد الخالق عن الصادق عليه السلام فى الدعاء للميت اللهم انت خلقت هذه الانفس و انت اتمتها تعلم سرها و علانياتها اتيك شافعين فيها فشفعنا اللهم و لها ما تولت و احشرها مع من احبت (و فى خبر الاسدى) اللهم عبدك احتاج الى رحمتك و انت غنى عن عذابه اللهم ان كان محسناً فزد فى احسانه و ان كان مسيئاً فاغفر له .

و الاولى ان يقول بعد الفراغ من الصلوة ربنا اتنا فى الدنيا حسنة و فى الآخرة حسنة و قنا عذاب النار .

و فى الفقه الرضى : ثم تكبر الخامسة و تقول ربنا اتنا (الاية) و فى موثق عمار فاذا كبرت الخامسة فقل اللهم صل على محمد و ال محمد اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و الف بين قلوبهم و تولنى على ملة رسولك اللهم اغفر لنا و لاخواننا الذين سبقونا بالايان و لا تجعل فى قلوبنا غلا للذين امنو ربنا انك رؤف رحيم اللهم عفوك اللهم عفوك ، و تسلم (و فى خبر سماعة) و اذا فرغت - اى من خمس تكبيرات - سلمت عن يمينك ، لكن لا قائل من اصحابنا بوجوب شىء مما فى هذه الاخبار من الدعاء و التسليم مع دعوى الاتفاق على عدم وجوب الدعاء بعد الخامسة الا ما حكى عن المفيد و القاضى و الديلمى و الحللى من قول اللهم عفوك عفوك ، و عن الوسيلة ثلاث مرات ، و ليس لما ذكره وجه لو ارادوا الوجوب و لا بأس بالقول بالاستحباب بعنوان مطلق الدعاء لا بعنوان الوظيفة بعد الخامسة بل و لا من قبيل التعقيب بعد الفريضة مثلا ان لا دليل على استحبابه كذلك ايضاً (نعم) الاولى قول ما فى الفقه الرضى كما عبر به المصنف (قدس) و لا بأس بالقول بانه الاولى .

و اما الامر بالتسليم فى موثقى عمار و سماعة فقد حمه الشيخ على التقية ، و

ناقش فيه في الوافي بمنافاته مع كونه بعد الخمس التي لا يقول بها العامة (و اجيب عنه) بامكان حصول التقية بالموافقه معهم في التسليم الذي لا يضر زيادته لكونه واقعا بعد اتمام الصلوة بخلاف نقصان التكبيره ، و لا بأس به ، و لكن الحاجة الى الحمل على التقية منتقيه بعد شذوذ الامر بالتسليم و مخالفته مع اتفاق الاصحاب على عدم وجوبه ، و معارضته مع ما صرح فيه بنفي السلام فيها كالمروى في الكافي عن الباقر عليه السلام : ليس في الصلوة على الميت تسليم ، و ما رواه الشيخ عن الرضا عليه السلام في الجواب عن السؤال عن الصلوة على الميت قال عليه السلام اما المؤمن فخمس تكبيرات و اما المنافق فاربعة و لا سلام ، و المحكى عن تحف العقول عن الرضا عليه السلام : و ليس في صلوة الجنائز تسليم لان التسليم في صلوة الركوع و السجود و ليس لصلوة الجنائز ركوع و لا سجود (و حمل في الوسائل) الامر بالتسليم على الاستحباب بعنوان كونه سنة خارجة عن الصلوة بناء على استحباب التسليم عند التحول عن حال الى حال اخر الشامل لمثل الفراغ عن الصلوة ، و لا بأس به ايضاً ، و ان لم يكن له وجه لما عرفت من شذوذ الخبرين .

و ان كان الميت امرئة يقول بدل قوله هذا المسجى الى اخره هذه المسجاة قد امانا امتك و ابنة عبدك و ابنة امتك و اتى بسائر الضمائر مؤنثة .
الا الضمير في - به - في قوله و انت خير منزل به ، فان الباء في - به - للتعديه دخلت على الضمير المذكور الذي مرجعه المخاطب بقوله انت - و هو الله الكريم النازل به كل ميت ، و اليه مصير كل غائب ، و المسجى من السجود و هو الركود و القرار ، قال تعالى و الضحى و الليل اذا سجي ، قال الراغب في مفردات القران اى اذا سكن و هدد و سجي البحر سجواً سكنت امواجه و منه استعير تسجية الميت اى تغطيته بالثوب ، جعلنا الله تعالى في تلك الحالة في ظل رحمته بحق محمد و اله الطاهرين .

و ان كان الميت مستضعفاً يقول بعد التكبيره الرابعة اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهرهم عذاب الجحيم ربنا و ادخلهم جنات عدن التي وعدتهم و من صلح من ابائهم و ازواجهم و ذرياتهم انك انت العزيز الحكيم .
و في المجمع : المستضعف هو الذي لا يستطيع حيلة الكفر فيكفر ولا يهتدى

سبيلا الى الايمان كالصبيان و من كان من الرجال على مثل عقول الصبيان، مرفوع القلم عنهم (انتهى) و لعله الذى يعبر عنه بالابله ، و قد اختلف فى التعبير عنه: فعن الحلبي انه من لا يعرف اختلاف الناس فى المذاهب و لا يبغض اهل الحق على اعتقادهم ، و عن الذكري انه الذى لا يعرف الحق و لا يعاند فيه و لا يوالى احداً بعينه ، و عن المفيد انه الذى لا يعرف بالولاء و يتوقف عن البراء ، و لعل مآل الكل واحد .

(و يدل على الحكم المذكور) صحيح محمد بن مسلم عن احدهما قال الصلوة على المستضعف و الذى لا يعرف : الصلوة على النبى و الدعاء للمؤمنين و المؤمنات يقول ربنا اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم - الى قوله انك انت العزيز الحكيم - كما فى المتن - (و صحيح زرارة) و محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال الصلوة على المستضعف و الذى لا يعرف مذهبه : يصلى على النبى ﷺ و يدعو للمؤمنين و المؤمنات و يقول اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم (و صحيح عمر بن اذينة و الفضيل) عن الباقر عليه السلام قال اذا صليت على المؤمن فادع له و اجتهد فى الدعاء ، و ان كان واقفاً مستضعفاً فكبر و قل اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم (و صحيح الحلبي) عن الصادق عليه السلام قال اذا كان مستضعفاً فقل اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم ، و اذا كنت لا تدري ما حاله فقل اللهم ان كان يحب الخير و اهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه ، و ان كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعة لا على وجه الولاية (١) و خبر ثابت بن ابي مقدم قال كنت مع ابي جعفر عليه السلام فاذاً بجنازة من جيرانه فحضرها و كنت قريباً منه فسمعته يقول اللهم انك خلقت هذه النفوس و انت تميتها و انت اعلم بسرئرها و علانيتنا منا و مستقرها و مستودعها اللهم و هذا عبدك و لا اعلم منه سوء و انت اعلم به و قد جئناك شافعين له بعد موته فان

(١) قيل لعل المراد بقوله - منك بسبيل اى من قرابته او اصد قائه او ذوى الحقوق عليه ، و المراد بقوله على وجه الشفاعة - ظاهراً - هو بان يقول مثلاً اللهم هذا عبدك قد جئناك شافعين له بعد موته فان كان مستوجباً فشفعنا فيه ، و بوجه الولاية ان يكون الدعاء على وجه دعاء الولي المحب لاختيه المؤمن المقتضى للاجتهاد فى الدعاء له .

كان مستوجباً فشفعنا فيه و احشره مع من كان يتولاه .

و ينبغى التنبيه على امور (الاول) ظاهر هذه الاخبار وجوب الدعاء للمستضعف ، و لا يعارضها فى ذلك شىء من الاخبار و عليه التصريح فى غير واحد من كتب الاصحاب كما فى المتن ، و لكن المصرح به فى الشرايع استحبابه و لعله منه (قدہ) لذهابه الى استحباب الدعاء مطلقا و لو فى الصلوة على المؤمن ، لكن المختار هو الوجوب فى المقامين .

(الثانى) ليس فى هذه الاخبار ما يستدل به لاعتبار كون دعاء المستضعف بعد التكبيرة الرابعة ، لكن الاصحاب جعلوه بعدها ، و فى الجواهر انه لاختلاف فيما اجده فى كون الدعاء المزبور بعد الرابعة (انتهى) و لعل نظرهم قدس الله اسرارهم فى ذلك هو كونه دعاء للميت و ان محل دعاء الميت هو بعد الرابعة ، لكن قد عرفت ان الاقوى صحة الاتيان بتمام الدعوات بعد كل تكبيرة ، و عليه فيصح الاتيان بهذا الدعاء ايضاً بعد كل تكبيرة ، و ان كان الاقوى ان لا يترك بعد التكبيرة الرابعة .

(الثالث) الظاهر وجوب التكبيرات الخمس فى الصلوة على المستضعف كما فى الصلوة على المؤمن و انحصار مورد الاتيان بالاربع بغير المؤمن من المخالف .

(الرابع) الظاهر عدم وجوب التعبير بعين الالفاظ الواردة فى دعاء المستضعف بل يجوز التعبير بكل ما يؤدى معناها .

(الخامس) قال فى الجواهر الظاهر الحاق ولد المستضعف به فى ذلك كما ان الظاهر كون صفة الاستضعاف حالة تقابل الايمان و الخلاف لا يمكن تنقيحها بالاصل كما سيأتى تحريره .

و ان كان مجهول الحال يقول اللهم ان كان يحب الخير و اهله فاغفر له و تجاوز عنه .

كما فى صحيح الحلبي المتقدم : و اذا كنت لا تدري ما حاله فقل اللهم ان كان يحب الخير و اهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه . و يجوز ان يدعى له بدعاء المستضعف كما دل عليه صحيح محمد بن مسلم عن احدهما و صحيح زرارة و محمد بن

مسلم عن الباقر عليه السلام ، و قد تقدا . و يجوز ان يسئل الله تعالى ان يحشره مع من يتولاه - كما فى الشرايع و القواعد و التحرير و الارشاد و البيان - لصحيح زرارة و محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام ، و فيه : و يقال فى الصلوة على من لا يعرف مذهبه اللهم ان هذه النفوس انت احيتها و انت امتها اللهم و لها ما تولت و احشرها مع من احبت ، و يجوز ان يدعى له بما فى خبر سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام قال تقول اشهد ان لا اله الا الله و اشهد ان محمداً رسول الله اللهم صل على محمد عبدك و رسولك اللهم صل على محمد و ال محمد و تقبل شفاعته و بيض وجهه و اكثر تبعه اللهم اغفر لى و ارحمنى و تب على اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم - ثم قال - فان كان مؤمناً دخل فيها و ان كان ليس بمؤمن خرج منها . و لعل السر فى جواز الدعاء بكل واحد مما فى هذه الاخبار هو ما تقدم فى المستضعف من جواز الدعاء فى الصلوة عليه بكل ما يؤدى مؤدى دعائه فانه يجرى فى المقام بعينه بل كلما ذكرناه فى الامور التى نبهنا عليها فيه يجرى فى المقام ايضاً ، و الاولى فى المجهول الايمان بدعاء يناسب مع احتمال ايمانه و كونه مخالفاً بل مع احتمال كونه مستضعفاً كما يشير اليه بعض النصوص السابقة لا سيما الاخير اعنى خبر سليمان بن خالد بناء على مجيئى احتمال الاستضعاف فيه ، و دعوى كونه منتفياً فى المجهول ضعيفة مخالفة مع الوجدان ضرورة امكان القطع باسلام ميت مع الشك فى كونه مستضعفاً او مؤمناً او مخالفاً .

و هل يثبت الاستضعاف فى المجهول باصالة عدم ايمانه و خلافه اولاً ، و جهان مبنيان على كون وصف الاستضعاف امرأً عدمياً بمعنى عدم الايمان و الخلاف او انه حالة اخرى متجددة بعد الصغر فى مقابل حالتى الايمان و الخلاف ، و الاقوى هو الاخير و ان كان الاول ايضاً ليس بكل البعيد ، و الظن باحدى الحالات فى حكم الشك فيأتى بدعاء المجهول حاله فى المظنون الايمان او الاستضعاف لعدم الدليل على اعتبار الظن فى المقام فيكون فى حكم الشك كما هو حكم كل ظن غير معتبر ، و فى المدارك : الظاهر ان معرفة بلد الميت الذى يعلم ايمان اهله اجمع كاف فى الحاقه بهم (اقول)

و لعله مع العلم بايمان اهل بلده اجمع يحصل العلم بايمانه ايضاً و لا اقل من حصول الاطمينان به الذى هو فى قوة العلم بل هو العلم عند العرف - كما ثبت فى محله - و الظاهر ان المجهول حاله ايضاً مما يجب فى الصلوة عليه خمس تكبيرات و لا يضر به احتمال كونه مخالفاً - و ان قلنا بوجوب الاكتفاء بالاربع فى المخالف - و ذلك لانه على احتمال كونه مخالفاً يقع التكبير الاخير خارج الصلوة .

و ان كان طفلاً يقول اللهم اجعله لا بويه و لنا سلفاً و فرطاً و اجرا .

و فى المروى عن التهذيب عن زيد بن على عن ابائه عن على عليه السلام فى الصلوة على الطفل انه كان يقول اللهم اجعله لا بويه و لنا سلفاً و فرطاً و اجرا ، و عن الدعائم عن الصادق عليه السلام انه كان يقول فى الصلوة على الطفل اللهم اجعله لنا سلفاً و فرطاً و اجرا - من دون ذكر الابوين ، و عن فقه الرضا عليه السلام اجعله لا بويه و لنا زخراً و مزيداً و فرطاً و نورا (قال فى المجمع) الفرط بالتحريك : الوارد امام القافلة فيهيىء لهم الارشاء و الدلاء و الحياض و يستسقى ، و هو فعل بمعنى فاعل مثل تبع و تابع يقال رجل فرط و قوم فرط ، و منه النبوى : انا فرطكم على الحوض .

(و هيئنا امور) الاول ، ظاهر هذه النصوص و الفتاوى وجوب الدعاء المذكور لكن فى كشف اللثام بعد ان ذكر فى وجوبه وجهين ، قوى عدم الوجوب ، قال لانه ليس للमित و لا عليه ، و هذا - كما ترى - لا ينفى الوجوب .

(الثانى) الاقرب عدم توقيت الدعاء بالالفاظ الواردة فى النص بل يكفى ما يؤدى موداه كما فى غير الطفل .

(الثالث) الظاهر وجوب الدعاء وجوباً شرطياً و لو كانت الصلوة على الطفل مندوبة كما فى الصلوة على من لم يبلغ ست سنين ، لان استحباب اصل الصلوة لا ينافى وجوب الهيئة كما فى النافلة .

(الرابع) يسقط الدعاء لا بويه او احدهما فيما اذا كانا او احدهما غير مؤمن و فى وجوب الدعاء عليهما او على غير المؤمن منهما بدل الدعاء له تامل ، ان لم يقم عليه دليل ، و الله العالم .

مسئلة (١) لا يجوز اقل من خمس تكبيرات الا للتقية او كون الميت منافقا و ان نقص سهواً بطلت و وجبت الاعداد اذا فاتت الموالاته و الا اتمها .

في هذه المسئلة امور (الاول) لا يجوز في صلوة الميت ان يأتي بالاقل من خمس تكبيرات عمداً الا للتقية ، و ذلك لما تقدم من كون التكبيرات الخمس اجزاء مقومة لها بمعنى ما ليس بخارج عنها ، و اول ما يترتب على جزئيتها عدم تحقق المركب المأمور به بالاخلاق بها في طرف النقيصة فلا يصدق الامثال بالناقصة منها لعدم كونها مأموراً بها حيث ان المركب ينتقى بانتفاء بعض اجزائه و الا لم يكن الجزء جزء ، نعم يصح في مورد التقية الاكتفاء بربع تكبيرات لكون التقية عنراً حينئذ كما في غير صلوة الميت حسبما مر شرح القول فيه في مبحث الوضوء .

(الامر الثاني) لا اشكال في وجوب الصلوة على الميت المخالف للحق اذا لم يكن ممن يحكم عليه بالكفر كالناصبي و نحوه ، و عن التذكرة و مجمع البرهان الاجماع على وجوبها على كل مسلم ، و عن المنتهى نفى الخلاف عنه ، و عن التنقيح انه مذهب الشيخ و اكثر الاصحاب ، و عن الكفاية انه الاشهر ، و في الشرايع والقواعد وجوبها على كل ميت مظهر للشهادتين ، و عن المحقق و الشهيد الثانيين و غيرهما تقييده بغير الجاحد للضرورة .

و يقتصر في الصلوة عليه على اربع تكبيرات و ينصرف في الرابعة لان الصلوة الواجبة عليه ليست الا ما كان صلوة في مذهبه و هي ما اشتملت على اربع تكبيرات الزاماً له بما لزم به نفسه ، و اما المحكوم عليه بالكفر كالناصبي و المعلن لعداوة اهل البيت عليهم السلام و الخوارج و الغلاة فالظاهر عدم وجوب الصلوة عليهم بل عدم جوازها كما هو المصرح به في كلام من تقدم من تقييد الوجوب بغير الجاحد للضرورة و هو المحكى عن الفاضل الميسى و صاحب المدارك ايضا ، و يمكن الاستدلال لذلك بقوله تعالى و لا تصل على احد منهم مات ابدا ، و قد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً في اول مبحث صلوة الميت .

(و كيف كان) فلا تجب الصلوة عليهم - اى على المحكوم عليهم بالكفر - بل

لا تجوز الا في حال التقية ، و حينئذ فهل يجب الاقتصار على اربع تكبيرات او يجب الاتيان بالخمس او يتخير ، وجوه و اقوال ، المحكى عن غير واحد من الاصحاب كالعلبي و ابن حمزة و غيرهما هو الاول ، و عن المفاتيح نسبتها الى الاصحاب ، و في الشرايع : و ان كان منافقا اقتصر المصلى على اربع و انصرف في الرابعة ، و استدل له في الجواهر بالاصل و بالفرق بينه و بين المؤمن و بما ورد من الزامهم بما التزموا به ان كان مخالفاً و ما دل على ان الخمس للخمس التي منها الولاية وهي مفقودة فيه و لانها شرعت للدعاء للميت المنتفى هنا وللنصوص الدالة عليه (كخبر ام سلمة المتقدم) وفيه - في الصلوة على المنافقين - ثم كبر الرابعة و انصرف ، و خبر اسماعيل بن همام ، و فيه في الصلوة على المنافق : و انصرف في الرابعة و لم يدع له لانه كان منافقاً ، و صحيح اسماعيل بن سعد الاشعري انه سئل الرضا عليه السلام عن الصلوة على الميت ، فقال عليه السلام اما المؤمن فخمس تكبيرات و اما المنافق فاربع و لا سلام فيها ، و صحيح هشام بن الصادق عليه السلام قال كان رسول الله ﷺ يكبر على قوم خمساً و على قوم اخرين اربعا فاذا كبر على رجل اربعا اتمهم ، و غير ذلك من النصوص .

(و المحكى عن الهداية) و الغنية و ظاهر كثير من العبارات هو الثاني - اي اعتبار الخمس - لا طلاق النصوص الدالة على اعتبار الخمس في صلوة الميت التي قيدت بما عدى المخالف لقاعدة الازام فيكون الازام فيمن عداهم الاتيان بالصلوة التامة و هي المشتملة على الخمس (و لا يخفى ما فيه) لما في الاخبار المتقدمة من التصريح بالاكْتفاء بالاربع في الصلوة على المنافق ، فيها يقيد اطلاق النصوص الدالة على اعتبار الخمس .

(و المحكى عن المحقق الثاني) في حاشيته على الشرايع هو الاخير - اي التخيير - و لعله للجمع بين النصوص السابقة الدالة على الانصراف في الرابعة و بين الاطلاقات الواردة في اعتبار الخمس بدعوى ان القاعدة هي الاخذ بكل واحدة منهما تخييراً (و لا يخفى) ان ذلك اضعف من الوجه الثاني حيث ان القاعدة في باب المطلق و المقيد هو حمل المطلق على المقيد لا التخيير (فالحق هو القول بالاكْتفاء بالاربع)

في الصلوة على غير المؤمن مطلقا سواء كان مخالفاً أو غيره ، و في غير المخالف سواء قلنا بوجوب الصلوة عليه او بمشروعيتها فقط او كان في حال التقية .

(الامر الثالث) اختلف في وجوب الدعاء بعد التكبيرة الرابعة مطلقا سواء قلنا بمشروعية الصلوة عليه او كانت في حال التقية و سواء قلنا بالاكتفاء بالاربع او قلنا باعتبار الخامسة ، و عدم وجوبه كذلك ، او التفصيل بين وجوب الصلوة عليه و عدمه فيجب في الاول دون الاخير (فالمحكى عن الموجز و شرحه) و غيرهما هو الوجوب و قيل انه ظاهر كثير من الاصحاب ، و هو المختار عند صاحب الجواهر (قدس) و استدل له بصحيح ابن مسلم عن احدهما عليهما السلام ، قال ان كان جاحد الحق فقل اللهم املا جوفه نارا و قبره نارا و سلط عليه الحيات و العقارب (الحديث) و في خبر عامر بن السمط عن الصادق عليه السلام ان رجلا من المنافقين مات فخرج الحسين عليه السلام يمشى معه فلقيه مولى له فقال له الحسين عليه السلام اين تذهب يا فلان ، قال فقال له مولاه افر من جنازة هذا المنافق ان اصلى عليها ، فقال له الحسين عليه السلام انظر ان تقوم على يميني فما تسمعي اقول فقل مثله فلما ان كبر عليه و ليه قال الحسين عليه السلام اللهم اكبر اللهم العن فلانا عبدك الف لعنة مؤتلفة غير مختلفة اللهم اخز عبدك في عبادك و بلادك و اصله حر نارك و اذقه اشد عذابك فانه كان يتولى اعدائك و يعادى اوليائك و يبغض اهل بيت نبيك .

(و في خبر البرز نظى) قال اللهم اخز عبدك في بلادك و عبادك اللهم اصله نارك و اذقه اشد عذابك فانه كان يعادى اوليائك و يوالى اعدائك و يبغض اهل بيت نبيك و صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال اذا صليت على عدو الله فقل اللهم انا لانعلم منه الا انه عدو لك و لرسولك اللهم فاحش قبره نارا و احش جوفه نارا و عجل به الى النار فانه كان يوالى اعدائك و يعادى اوليائك و يبغض اهل بيت نبيك اللهم ضيق عليه قبره ، فاذا رفع فقل : اللهم لا ترفعه و لا تتركه (و في خبر اخر) عن الحلبي ايضا عن الصادق عليه السلام قال لما مات عبد الله بن ابي بن سلول حضر النبي ﷺ جنازته فقال عمر الم ينهك الله ان تقوم على قبره ، فسكت ، فقال الم ينهك الله ان تقوم على

قبره ، فقال و يلك و ما يدريك ما قلت ، انى قلت اللهم احش جوفه ناراً و املا قبره ناراً و أصله ناراً ، قال ابو عبد الله عليه السلام فابدى من رسول الله ﷺ ما يكره .

(و فى الذكرى) الظاهر ان الدعاء على هذا القسم غير واجب لان التكبير عليه اربع و بها يخرج من الصلوة ، و حكى عن الدروس و المحقق الثانى و الفاضل الميسى و الكشافى ، و يستدل لهم بالاصل ، و لا يخفى ان الاصل مقطوع بالنصوص المتقدمة الظاهرة فى الوجوب ، و ضعف ما استدل به فى الذكرى من الملازمة بين كون التكبير عليه اربعاً و بين عدم وجوب الدعاء عليه بعد التكبير الرابع ، حيث ان الاقتصار على الاربعة لا ينافى وجوب الدعاء عليه بعد قيام الدليل عليه من النصوص المتقدمة .

(الامر الرابع) لو نقص التكبيرات عن الخمس فيما يجب فيه الخمس فلا اشكال فى وجوب تداركها مع العمد ان اللازم من اعتبارها فى صلوة الميت هو انتقاء امثالها مع تركها عمداً ، فصحة المركب منها مع نقصها عمداً متضادان بل لا يعقل قيام الدليل على صحة ما نقص منه الا برفع اعتبار ما نقص ، و اما مع الترك سهواً فقيام الدليل على الصحة معقول و مقتضاه تخصيص اعتبار ما نقص بصورة التذكر ، و مع عدم قيام الدليل على الصحة مع الترك سهواً فمقتضى اطلاق دليل اعتبار الجزء و الشرط هو اعتبارهما فى حالتى العمد و السهو ، و لازمه بطلان الفاقد لهما و لاحدهما مطلقاً ، و هذا معنى ما يقال من ان الاصل فى الجزء و الشرط هو الركنية الا اذا ثبت عدمها بالدليل ، و من الواضح عدم قيام دليل على صحة الناقصة عن الخمس و لو كان النقص سهواً ، و حينئذ فمع بقاء الموالاة يأتى بالناقص و تصح صلوته ، و مع فوت الموالاة تبطل صلوته لما سيأتى من اعتبار الموالاة فيها ، هذا فى صورة نقصان التكبير عن الخمس و اما الزيادة عليها فلا اشكال فى عدم البطلان فى صورة السهو ما لم ينته الى محو صورة الصلوة بها لعدم ثبوت ركنيتها من هذه الجهة اى من جهة بطلان الصلوة بزيادتها سهواً ، ان ما تقدم من اصاله الركنية مختص بنقص الجزء .

و اما لو كانت الزيادة عمداً فلا يخلو اما ان يأتى بالزيادة بعد الفراغ عن الخامسة

والادعية المقررة بين التكبيرات ، او يأتي بها في خلال التكبيرات ، و على التقديرين فاما ان يكون العمد بالزيادة محضاً بمعنى انه قصد الامتثال بالمزيد عليه و اتى بالزيادة لا بقصد الجزئية ، و اما ان يكون قصده الامتثال بالزيادة و المزيد عليه معاً ففي المزيد عليه بالنسبة الى امره الواقعي و بالنسبة الى الزيادة تشريعاً (و على الثاني) فاما ان يكون قصده الامتثال بالمجموع على وجه التقييد اولا ، و الحكم في هذه الصور انه تبطل الصلوة اذا كان قصد الامتثال بالمجموع على نحو التقييد مطلقاً سواء كانت الزيادة بعد التكبيرات الخمس او كانت في خلالها ، و ذلك لعدم قصده الامتثال للامر المتعلق به واقعاً و انما قصد الامتثال لما تخيله من الامر تشريعاً ، و تصح فيما اذا كانت الزيادة بعد الخمس مع قصد التقرب بالمزيد عليه فقط دون الزيادة ، لان الزيادة تقع حينئذ خارج الصلوة فلا يضر بصحتها اصلاً ، و اما اذا كانت الزيادة في خلال التكبيرات مع قصد التقرب بالمزيد عليه فقط فان كانت الزيادة ماحية لصورة الصلوة بطلت ، ومع عدمها فالاقرب صحتها لعدم ما يوجب بطلانها لعدم ثبوت كون التكبيرات ركناً من جهة الزيادة كما تقدم .

مسئلة (٢) لا يلزم الاقتصار في الادعية بين التكبيرات على الماثور بل يجوز كل دعاء بشرط اشتمال الاول على الشهادتين و الثاني على الصلوة على محمد و اله و الثالث على الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بالغفران و في الرابع على الدعاء للميت و يجوز قراءة آيات القران و الادعية الاخر ما دامت صورة الصلوة محفوظة .

و قد مر منا حكم عدم لزوم الاقتصار على الدعوات المنصوصة و انه يجوز التعبير عن مؤادها و لو بغير تلك الالفاظ و كذا عدم لزوم الاقتصار في كل تكبيرة على ما هو الموظف بعدها بل يجوز الزيادة على الموظف بما يسنح له من الدعاء و تقدم جواز الاتيان بجميع الادعية الموظفة - بعد كل تكبيرة - ، و منه يظهر جواز قراءة آيات القران و الادعية ما دامت صورة الصلوة محفوظة ، كما يجوز قرائتهما في سائر الصلوات كاليومية و غيرها من الفرائض و النوافل .

مسئلة (٣) يجب العربية في الادعية بالقدر الواجب و فيما زاد عليه يجوز الدعاء بالفارسية و نحوها .

في جواز الاتيان بغير العربية من الادعية مطلقا حتى في المقدار الواجب - كما في المستند - او جوازه في غير القدر الواجب - كما في المتن - او عدم الجواز مطلقا، احتمالات، اظهرها الاخير، لعدم معهودية الاتيان بغير العربية في صلوة الميت، و للتأسي و لخروج الصلوة عن صورتها عند عرف المتشعبة مع الاتيان بغير العربية (و استدل لجوازه في المستند) بجواز القنوت بالفارسية في المكتوبة، وهو مع كونه محل المنع لا يثبت جواز غير العربي في المقدار الواجب من الدعاء كما لا يثبت جوازه في المكتوبة في الاذكار الواجبة فيها، و اما ما اختاره المصنف (قده) فلعل نظره الى ما اختاره من جواز التكلم بكلام الادمي في صلوة الميت كما ياتي في المسئلة الاولى من الفصل الاثني - و ان احتاط فيه ايضاً - (و كيف كان) فالاحوط لو لم يكن اقوى هو الاقتصار على العربي مطلقا .

مسئلة (٤) ليس في صلوة الميت اذ ان و لا اقامة و لا قراءة الفاتحة و لا الركوع و السجود و القنوت و التشهد و السلام و لا التكبيرات الافتتاحية و ادعيثها فان اتى بشيء من ذلك بعنوان التشريع كان بدعة و حراما .

عدم مشروعية الاذان و الاقامة فيها اجماعى بل لعله من ضروريات المذهب بل من ضروريات الدين نعم يستحب ان يقول قبل الصلوة ثلاث مرات (الصلوة) كما ياتي في الاداب، و قد تقدم في اخبار الباب عدم جزئية قراءة فاتحة الكتاب فيها ولو على نحو الاستحباب، نعم يجوز قرائتها كغيرها من ايات القران لا بعنوان الجزئية او لاشتمالها على التسبيح و التمجيد و الثناء على الله تعالى .

(و يدل على نفى التوظيف بها) خبر اسماعيل الجعفي عن الباقر عليه السلام المروى في الكافي، و فيه قال عليه السلام ليس في الصلوة على الميت قراءة و لا دعاء موقت (و خبر محمد بن مسلم) و زرارة عنه عليه السلام - المروى في التهذيب، و لا يعارضهما خبر القداح المروى في التهذيب ايضاً عن الصادق عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام كان اذا صلى على ميت يقرأ بفاتحة الكتاب و يصلى على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و خبر علي بن سويد عن الرضا عليه السلام في الصلوة على الجنائز فقال تقرأ في الاولى بام الكتاب، و ذلك لقيام الاجماع على عدم العمل بهما، و حملهما الشيخ على التقية

لما حكى من اتفاق العامة على قرائتها بعد التكبيرة الاولى ، ويمكن حملهما على قرائتها من حيث كونها قراءة القران او كونها مشتملة على الثناء على الله و الدعاء بل على الشهادة بالتوحيد في العبادة لله في قوله اياك نعبد (و يؤيده) ما ورد من التعليل في صحيح عبيد بن زرارة لجواز قراءة الفاتحة في الاخيرتين من الرباعية باشتمالها على الثناء و الدعاء (و ربما يقال) بكراهة قرائتها في صلوة الميت بل عن الخلاف الاجماع عليها، ولكن عن الذكري انه لم يجد احداً ذكر الكراهة فضلاً عن الاجماع عليها .

و لا يكون فيها ركوع و سجود اجمالاً منابلاً ضرورة من المذهب بل و من الدين (و يدل عليه) خبر محمد بن مسلم المروى في الكافي عن الباقر عليه السلام قال يصلى على الجنائز في اى ساعة ، انها ليست بصلوة ركوع و سجود (و خبر الفضل بن شاذان) المروى في العيون و العلل عن الرضا عليه السلام ، قال انما لم يكن في صلوة الميت ركوع و لا سجود لانه انما اريد بهذه الصلوة الشفاعة لهذا العبد الذى قد تخلى مما خلف و احتاج الى ما قدم ، قال انما جوزنا الصلوة على الميت بغير وضوء لانه ليس فيها ركوع و لا سجود .

و لا يكون فيها القنوت و لا التشهد و لا السلام اجمالاً ، و يدل على نفى الاولين عدم ورود نص على اعتبارهما فيها مع بيان ما يعتبر فيها من التكبير و الدعاء ، و على نفى السلام خبر سعد الأشعري المروى في التهذيب عن الرضا عليه السلام قال سئلته عن الصلوة على الميت قال اما المؤمن فخمسة تكبيرات و اما المنافق فاربعة و لا سلام فيها (و خبر الحلبي) و زرارة المروى في الكافي عنهما عليهما السلام قال لا يس في الصلوة على الميت تسليم ، و مثله ايضاً خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام ، وفيه ليس في الصلوة على الميت تسليم ، و المروى عن تحف العقول عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون قال و الصلوة على الجنائز خمس تكبيرات و ليس في صلوة الجنائز تسليم لان التسليم في صلوة الركوع و السجود و ليس لصلوة الجنائز ركوع و لا سجود و يربع قبر الميت و لا يسلم .

و لا يعارضها ما فى حديث عمار ، وفيه : فاذا كبرت الخامسة فقل - الى ان قال -
 و تسلم ، و ما فى خبر سماعة : و اذا فرغت سلمت عن يمينك ، و ما فى خبر يونس
 عن الصادق عليه السلام و فيه و الخامسة يسلم و يقف ما بين التكبيرتين و لا يبرح حتى
 يحمل السرير من بين يديه (و ذلك) لسقوط هذه الاخبار عن الحجية بالاعراض عنها
 و حملها الشيخ على التقية لقيام عمل العامة عليه ، و قال فى الوسائل : و يمكن كونه
 كناية عن الانصراف ، قال و يحتمل كونه سنة خارجة عن صلوة الجنائز لما يأتى فى
 العشرة - اى فى اداب المعاشرة - من استحباب التسليم عند المفارقة (انتهى) .

و لا يكون فيها التكبيرات الافتتاحية و لا ادعيتهما للاجماع و عدم ورود دليل
 على توظيفها فيها .

و ان اتى بشيء من ذلك بعنوان التشريع كان بدعة و حراماً ، و هذا ظاهر ،
 و هل تبطل الصلوة اولاً ، فيه تفصيل قد تقدم فى باب زيادة التكبير فيها ، و نقول هنا
 انه اما يكون الاثيان بالصلوة مع ما شرع فيها على نحو التقييد بحيث لا يقصد الاثيان
 بها الا مقيدة به ، او يكون الاثيان بها بداعى امرها و لكن اتى بما شرع به زائداً ،
 و على الاخير فاما ان يكون المأتى به تشريعاً قبل الصلوة كالاذان و الاقامة ، او يكون
 بعدها كالسلام بعد التكبيرة الخامسة ، او يكون فى اثنائها كالركوع و السجود و
 القراءة ، فعلى الاول - اى الاثيان على نحو التقييد فهى باطلة مطلقاً لعدم قصد امتثال
 امرها واقعا ، و اما اذا لم يكن على نحو التقييد فتصح الصلوة اذا كانت الزيادة قبلها
 او بعدها و تبطل اذا كانت فى اثنائها ان كان الاثيان بها ما حيا لصورة صلوة الميت
 عند المتشرعة او كان موجباً لانعدام شرطها كما اذا اتى بالدعاء الموظف بعد التكبيرات
 فى الركوع او السجود ، و مع عدمه ففى البطلان احتمالان اقواهما لعدم الاخلال
 باجزاء الصلوة و شرائطها و لا فى نيتها و قصد الامتثال بها .

مسئلة (٥) اذا لم يعلم ان الميت رجل او امرئة يجوز ان يأتى بالضامائر
 مذكرة بلحاظ الشخص و النعش و البدن و ان يأتى بها مؤنثة بلحاظ الجنة
 و الجنائز بل و مع المعلوماتية ايضاً يجوز ذلك ، و لو اتى بالضامائر على الخلاف
 جهلاً لا باللحاظين المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلوة .

لا ينبغي الاشكال مع الجهل بكون الميت رجلا او امرئة ان يأتي بالضمائر مذكرة باعتبار الشخص او الجسد و نحو ذلك او مونثة بلحاظ الجنازة او النفس او الجنة ، و ذلك لان المعبر في صحة الصلوة هو تعيين الميت الذى صلى عليه و يكفى في تعيينه كونه بين يدي المصلى و لا يحتاج الى تشخيصه بكونه رجلا او امرئة، بل يصح استعمال الضمير المذكور في المؤنث بلحاظ لفظ البدن و نحوه في صورة العلم بكونها امرئة و كذا استعمال الضمير المؤنث في مورد المذكر باعتبار الجنازة و نحوها مع العلم بكونه رجلا و اما لو اتى بالضمائر على الخلاف جهلا بموارد استعمالها من غير التفات الى اللحاظين المذكورين فالظاهر صيرورته غلطاً ، و في صحة الصلوة معه اشكال لا اعتبار العربية في الادعية المقررة و اعتبار كونها على النحو المعهود لا على وجه يكون غلطاً ، و لكن المصنف (قده) في المتن استظهر الصحة ، و هو لا يخلو عن المنع ، و الله العالم .

مسئلة (٦) اذ اشك في التكبيرات بين الاقل و الاكثر بنى على الاقل نعم لو كان مشغولاً بالدعاء بعد الثانية او بعد الثالثة فشك في اتيان الاولى في الاول او الثانية في الثانى بنى على الاتيان و ان كان الاحتياط اولى .

لو شك في عدد التكبيرات بنى على الاقل للاستصحاب اعنى اصاله عدم الاتيان بالمشكوك و ذلك فيما اذا لم يشتغل بالدعاء بعد التكبير ، لعدم جريان قاعدة التجاوز عن محل المشكوك ، و اما اذا كان مشغولاً بالدعاء بعد التكبير الثانية مثلاً و شك في اتيان التكبير الاول فهل يرجع الى قاعدة التجاوز اولاً ، و جهان مبنيان على صحة جريان القاعده هنا او انها تخصص بالصلوة التى فيها الركوع والسجود كما هو المتظاهر من النصوص الواردة فيها ، و لا يبعد الثانى ، و عليه فالاحوط لو لم يكن اقوى هو هو البناء على الاقل و الاتيان بالمشكوك من باب الاحتياط ، فلو اتى به ثم تبين انه كان قد اتى به صحت الصلوة لما تقدم من عدم البطلان بالزيادة .

مسئلة (٧) يجوز ان يقرأ الادعية في الكتاب خصوصا اذا لم يكن حافظاً لها .

لا اشكال في الجواز مع عدم الحفظ و عدم التمكن منه لجواز ذلك في المكتوبة

ايضاً في صورة عدم التمكن ، و حينئذ فاذا لم يوجد من يحفظ الدعاء يكتفى بصلوته
و تسقط عن الباقيين ، و اما مع حفظها او التمكن منه فهل يجوز ذلك اختياراً ويكتفى
بصلوته اولاً ، احتمالان ، للاصل و عدم اعتبار جميع ما يعتبر في المكتوبة في صلوة
الميت ، و من عدم معهودية القراءة في الكتاب في هذه الصلوة و قيام السيرة على القراءة
من ظهر القلب ، و الاقوى هو الاول و يمكن تاييده بما تقدم من خبر الفضل بن شاذان
المروى عن الرضا عليه السلام من قوله انما اريد بهذه الصلوة الشفاعة لهذا العبد
(الخبر) فان هذا الغرض يحصل بالقراءة من الكتاب و يظهر من المستند ان الجواز
اجماعي حيث قال لم يعلم بعدم جوازها قائل ، و الاحتياط اولي .



فصل

فى شرائط صلوة الميت و هى امورالاول ان يوضع الميت مستلقياً

المصرح به فى غير واحد من عبارات الاصحاب وجوب وضع الميت مستلقياً فى حال الصلوة عليه و نقل الاجماع عليه عن المذهب وغيره ، و فى الجواهر لا خلاف اجده ، و فى مفتاح الكرامة انه صرح جماعة بانه لا بد ان يكون مستلقياً فلو كان مكبواً او على احد جانبيه لم يصح (انتهى) و فسرہ ابن حمزة بقوله بحيث لو اضطجع على يمينه لكان بازاء القبلة (انتهى) و عللوا وجوب استلقائه حال الصلوة عليه بالتأسى بالنبي ﷺ و الائمة عليهم السلام و عدم العلم بالخروج عن العهدة بدونه (ولا يخفى) ان دليل التأسى لا يثبت الازيد من الرجحان ، و ان التمسك بعدم العلم بالخروج عن العهدة عبارة اخرى عن التمسك بقاعدة الاشتغال ، مع ان المورد من موارد التمسك بالبرائة ، لكن قيام السيرة على وضعه على حال الاستلقاء مع نقل الاجماع على وجوبه و تصريح غير واحد من الاصحاب عليه و عدم وجدان الخلاف فيه كاف فى صحة الحكم به ، و الله العاصم .

الثانى ان يكون رأسه الى يمين المصلى و رجله الى يساره .

و هذا الحكم ايضاً مما لم ينقل فيه خلاف و صرح غير واحد بالاجماع عليه و فى الجواهر : بلا خلاف اجده فيه . و يستدل له بموثق عمار عن الصادق عليه السلام فى ميت صلى عليه فلما سلم الامام فإزاً الميت مقلوب رجلاه موضع رأسه ، قال يسوى و تعاد الصلوة و ان كان قد حمل ما لم يدفن فاذا دفن فقد مضت الصلوة و لا يصلى عليه و هو مدفون ، و هذا الحكم فى الجملة مما لا ريب فيه .

الا ان فى المراد من جعل رأس الميت الى يمين المصلى احتمالان (احدهما) كون رأسه عن يمين المصلى فعلاً ، و هذا هو الظاهر ممن استثنى المأموم كالروضة

و المدارك و ظاهر كشف اللثام و الحقائق ، قال فى الحقائق و الحكم المذكور مما لا خلاف فيه بينهم لكن ينبغى ان يعلم ان ذلك انما يعتبر بالنسبة الى غير المأموم (و ثانياً) كون رأس الميت الى جهة اليمين من المصلى - و لو لم يكن رأسه محاذياً ليمين المصلى فعلا بل وقع الميت بتمامه على طرف يساره فيكون المعنى هو كون رأس الميت الى طرف المغرب و رجلاه الى طرف المشرق فى امثال بلادنا مما تكون قبلتهم الى سمت الجنوب ، و الخبر يحتمل كلا الامرين لكن اكثر الاصحاب حملوه على الاحتمال الاول ، و يمكن ان يقال باستفادة المعنى الثانى من الخبر و يكون استفادة وجوب محاذاة المصلى له فى غير المأموم من دليل اخر كالاجماع و السيرة - كما يذكره المصنف (قده) فى قوله .

الثالث ان يكون المصلى خلفه محاذياً له لا ان يكون فى احد طرفيه الا اذا طال صف المأمومين .

و عن الذكرى انه ثابت عندنا و استدل له فى كشف اللثام بالتاسى و استمرار العمل عليه من زمن النبى و الائمة عليهم السلام ، و قال بل لانجد فيه خلافا لامن بعض العامة فجزوز التقدم عليها فضلا عن كونها على احد جانبيه قياساً على الغائب ، فالاقوى لزوم كون الجنازة قدام المصلى محاذياً له ، الا اذا طال صف المأمومين ، حيث انه لا بأس حينئذ بكون الجنازة واقعة فى احد طرفى المأموم ، و ذلك ايضاً للسيرة .

الرابع ان يكون الميت حاضراً فلا تصح على الغائب و ان كان حاضراً فى البلد .

و عن التذكرة و النهاية عند علمائنا اجمع و عن ظاهر المنتهى و فوائد الشرايع دعوى الاجماع عليه (و استدل له) مضافاً الى الاجماع باستمرار السلف على تركه ، و بانه لو جاز لما ترك على مثل رسول الله ﷺ و غيره من المعصومين عليهم السلام ، و بان الصلوة مشروطة بشروط لا بد من العلم بها و لا يعلم غالباً مع الغيبة ككون الميت الى القبلة او كونه مستلقياً و نحوهما ، و بعدم صدق الصلوة عليه عند غيبته و لا اقل من الشك فيشك فى شمول الادلة فيرجع الى اصالة عدم المشروعية . و هذه الوجوه و ان لم يسلم اكثرها عن المناقشة ، لكن بعد ضم بعضها الى بعض يثبت المطلوب .

و ربما يستدل لصحة الصلوة على الغائب بما ورد من صلوة النبي ﷺ و هو في المدينة على النجاشي و قد مات بالحبيشة (١)
و اجيب عنه بان الارض قد زويت له ﷺ فرأى جنازته فلم يكن غائباً عنها،
و بانه حكاية فعل فلا يقتضى العموم ، و بانه يمكن ان يكون دعاء له و اطلق عليه
اسم الصلوة .

و لا فرق في الغائب بين كونه في بلد اخر او حاضراً في بلد المصلي، خلافاً للشافعية
فجوزوا في الاول دون الاخير، و لعله للتأسي بالنبي ﷺ في حكاية النجاشي، و لا يمكن
الحضور في الاخير دون الاول، و اورد عليهم في المنتهى بانه اذا لم يجز في الحاضر
في البلد ففي الغائب عن البلد اولى بعدم الجواز (ولا يخفى) ما في الاستدلال والجواب
عنه معاً، و قد تقدم عدم صحة الاستدلال بحكاية النجاشي، فالذي عندنا عدم الفرق في
عدم الجواز بين الصورتين .

**الخامس ان لا يكون بينهما حائل كستر او جدار و لا يضر كون الميت
في تابوت و نحوه .**

و عن المحقق الثاني في فوائد الشرايع دعوى الاجماع على انه لا يصلى على
من بين المصلي و بينه حائل (اقول) و يدل عليه ايضاً عدم معهوديته بين المسلمين

(١) في صلوة البحار في باب وجوب الصلوة على الميت عن الخصال و العيون و تفسير
الامام ابى محمد العسكري عليه السلام عنه عن ابائه عليهم السلام ان رسول الله صلى اله عليه واله
لما اتاه جبرئيل بنعى النجاشي بكى بكاء حزين عليه وقال ان احاكم اصحمة - وهو اسم النجاشي-
مات ثم خرج الى الجبانة و صلى عليه و كبر سبعاً فخفف الله له كل مرتفع حتى رأى جنازته
و هو بالحبيشة ، ثم قال المجلسي (قده) - بيان - لا خلاف بين اصحابنا في عدم جواز الصلوة
على الغائب و لعل هذا الحكم مخصوص بتلك الواقعة كصدور التكبيرات ، قال في المنتهى ولا
يصلى على الغائب عن بلد المصلي ذهب اليه علمائنا و به قال ابو حنيفة و مالك و قال الشافعي
يجوز و عن احمد روايتان ، احتج الجمهور بما روى عن النبي صلى الله عليه و اله انه نعى اليه
النجاشي صاحب الحبيشة في اليوم الذي مات فيه و صلى بهم في المصلي و كبر اربعاً ،
و الجواب ان الارض زويت للنبي صلى الله عليه و اله فصلى عليه و هو حاضر عنده بخلاف غيره،
و لانه حكاية فعل فلا يقتضى العموم و لانه يمكن ان يكون دعا له و اطلق على الدعاء اسم الصلوة
بالنظر الى الحقيقة الاصلية و قد ورد هذا في اخبار اهل البيت عليهم السلام روى الشيخ عن
محمد بن مسلم و زرارة قال قلت له فالنجاشي لم يصل عليه النبي صلى الله عليه و اله ؟ قال لا
انما دعا له (انتهى ما في البحار) ص ٢٧٢ - كمپاني

خلفاً عن سلف، ومنه يظهر عدم صدق الحائل على الثابت ولا على الثوب الممدود عليه، وذلك لما عرفت من السيرة فانها قائمة على الصلوة على الميت كذلك . و لو اضطر الى الصلوة عليه من وراء جدار و نحوه فعن جامع المقاصد : في الصحة تردد ، و في كشف اللثام ان وجه التردد هو الشك في كون الصلوة عليه من وراء الستر كالصلوة بعد الدفن بل الجواز هنا اولي فكما تصح الصلوة عليه بعد الدفن مع كونها من وراء الستر فكذلك تصح بعد الدفن ، و وجه الاولوية هو كون الستر بالدفن اشد من الستر بالجدار و نحوه ، هذا بالنسبة الى صحة الصلوة ، ثم قال : و على الصحة ففي وجوبها قبل الدفن و جهان ، و قوى في الجواهر عدم الوجوب بل عدم الصحة بعد حرمة القياس و منع عن الاولوية بالمنع عن تنقيح المناط ، و قال لعل حيلولة خصوص القبر كعدمها عند الشارع مثل النعش و نحوه مما يمنع صدق اسم الصلوة عليه (انتهى) .

السادس ان لا يكن بينهما بعد مفرط على وجه لا يصدق الوقوف عنده الا في المأموم مع اتصال الصف .

و المحكى عن المحقق الثاني (قده) في فوائد الشرايع الاجماع عليه قال في الجواهر : و كذلك اقول ، و لعله لعدم معهودية ذلك ، و الظاهر ان يكون الميزان في البعد هو ما يعتد به عند العرف ، و قال الشهيد (قده) في الذكري - بعد حكمه بوجوب كون الميت امام المصلى بغير تباعد فاحش - لا يجوز التباعد بمأتى ذراع (اقول) و ياليتاه اكتفى بالتباعد الفاحش و لم يذكر التحديد بالذراع ، فان التباعد بمأتى ذراع يزيد عن التباعد الفاحش بكثير (و يستثنى) من ذلك ما اذا كان البعد لطول الصف او كثرة الصفوف في الجماعة فانه لا يضر بصلوة المأموم ، و ذلك ايضاً لقيام السيرة على الصلوة كذلك ، و يعتفر ايضاً اذا كان البعد لتعدد الجنائز مع اتصال بعضها ببعض فلا بأس به اذا وقف المصلى في وسطها على ما يأتي انشاء الله تعالى .

السابع ان لا يكون احدهما اعلى من الاخر علواً مفرطاً .

و في الجواهر : فالاعتبر في صحة الصلوة هو كون الميت مشاهداً او كالمشاهد شرعاً (انتهى) و من الواضح انه مع علو احدهما علواً مفرطاً يخرج الميت عن كونه مشاهداً كما اذا كان الميت في حفيرة مثلاً او كان المصلى فيها ، و لعل الدليل على ذلك ايضاً هو عدم معهودية الصلوة على الميت كذلك و خروج ذلك عن سيرة السلف .

الثامن استقبال المصلى القبلة .

بلا خلاف فيه كما في المدارك ، و اجماعا كما في كشف اللثام و ما ورد من النصوص في كيفية الصلوة على الجنائز المتعددة الدالة على مفروغية اعتبار الاستقبال - كما ستعرف في طى المسئلة الاولى من فصل اداب صلوة الميت ، و مرسل ابن بكبر عن الصادق عليه السلام في جنائز الرجال و الصبيان و النساء ، قال عليه السلام توضع النساء مما يلي القبلة و الصبيان دونهم و الرجال دون ذلك و يقوم الامام مما يلي الرجال و لا يضر بالاستدلال به حمل قيام الامام مما يلي الرجال على النذب لوجود المعارض له الدال على وضع الرجال مما يلي القبلة ، و ذلك لاختصاص هذا الحمل بالحكم المذكور لاختصاص سببه به و هو وجود المعارض ، فيبقى الامر باستقبال القبلة على ظاهره من الوجوب (و خبر جابر) عن الباقر عليه السلام ، و فيه ارايت ان فاتتني تكبيرة او اكثر ، قال عليه السلام تقضى ما فاتك ، قلت استقبال القبلة ؟ قال بلى و انت تتبع الجنائز (و خبر الجعفي) المروى في الكافي و التهذيب عن الرضا عليه السلام قال سئلت الرضا عليه السلام عن المصلوب ، قال اما علمت ان جدى صلى على عمه ، قلت اعلم ذلك و لكنى لا افهمه مبيناً ، فقال ايئه لك : ان كان وجه المصلوب الى القبلة فقم على منكبه الايمن ، و ان كان قفاه الى القبلة فقم على منكبه الايسر فان ما بين المشرق و المغرب قبلة ، و ان كان منكبه الايسر الى القبلة فقم على منكبه الايمن و ان كان منكبه الايمن الى القبلة فقم على منكبه الايسر و كيف كان منحرفاً فلا تزايلن مناكبه و ليكن وجهك الى ما بين المشرق و المغرب و لا تستقبله و لا تستدبره البتة ، قال ابو هاشم و قد فهمت انشاء الله ، فهمته و الله (١) فان في قوله عليه السلام :

(١) قال المجلسي (قده) في مرثات العقول و في احكام المصلوب من كتاب طهارة البحار : مبنى هذا الخبر على انه يلزم المصلى ان يكون مستقبل القبلة و ان يكون محاذياً للجانب الايسر من الميت فان لم يتيسر ذلك فيلزمه مراعاة الجانب في الجملة مع رعاية القبلة الاضطرارية و هو ما بين المشرق و المغرب ، فبين عليه السلام احتمالات ذلك في قبلة اهل العراق المائلة في خط نصف النهار الى جانب اليمين فوضح ذلك ايبن ايضاح ففرض اولاً كون وجه المصلوب الى القبلة فقال قم على منكبه الايمن لانه لا يمكن محاذاة الجانب الايسر مع رعاية القبلة فيلزم مراعاة الجانب في الجملة فاذا قام محاذياً لمنكبه الايمن يكون وجهته —

فان ما بين المشرق والمغرب قبلة و في امره بالقيام على المنكب المخالف للقبلة الموجب لمواجهة القبلة ، و في قوله عليه السلام و ليكن وجهك ما بين المشرق و المغرب دلالة على اعتبار كون المصلي في حال صلوة الميت متوجهاً الى القبلة .

و ربما يستدل لوجوب الاستقبال - كما في المدارك - بان العبادة كيفية متلقاة من الشارع ، و المنقول عن النبي و الائمة عليهم السلام فعل الصلوة كذلك ، فيكون خلافه تشريعاً محرماً (و لا يخفى ما فيه) بعد ما تبين من ان الاصل عند الشك في شرطية شيء او جزئيته هو البرائة ، و عن كشف اللثام الاستدلال بالعموم الدال على اشتراط صحة كل صلوة بالقبلة (و فيه المنع صغرى و كبرى) لعدم هذا العموم بالنسبة الى كل صلوة ، و عدم شموله لصلوة الميت على تقدير ثبوته لكون اطلاق الصلوة عليه اما بالمجاز او بالاشتراك (و يويد ذلك) بما في موثق بونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام عن الجنادة اصلى عليها على غير وضوء فقال عليه السلام نعم انما (هى) تكبير و تسبيح و تحميد و تهليل كما تكبر و تسبح في بيتك على غير وضوء (و كيف كان) فلا ينبغي الارتياح في اعتبار الاستقبال فيها ، و الله الهادى . هذا كله مع التمكن منه ، و مع

— داخله فيما بين المشرق و المغرب من جانب القبلة ، لميل قبلة اهل العراق الى اليمين من نقطة الجنوب ، اذ لو كان المصلوب محاذياً لنقطة الجنوب كان الواقف على منكبه واقفاً على خط مقاطع لخط نصف النهار على زوايا قوائم فيكون موجهاً لنقطة المشرق الاعتدالى ، فلما انحرف المصلوب عن تلك النقطة بقدر انحرف قبلة البلد الذى هو فيه ينحرف الواقف على منكبه بقدر ذلك عن المشرق الى الجنوب ، و ما بين المشرق و المغرب قبلة ، اما للمضطر - كما هو المشهور - و هذا المصلي مضطر ، او مطلقاً - كما هو ظاهر بعض الاخبار ، و ظهر لك ان هذا المصلي لو وقف على منكبه الايسر كان خارجاً عما بين المشرق و المغرب محاذياً لنقطة من الافق منحرفاً عن نقطة المغرب الاعتدالى الى جانب الشمال بقدر انحراف القبلة ، ثم فرض عليه السلام كون المصلوب مستدير القبلة فامرهم حينئذ بالقيام على منكبه الايسر ليكون موجهاً لما بين المشرق و المغرب واقفاً على منكبه الايسر كما هو اللازم في حال الاختيار ثم بين علة الامر في كل من الشقين بقوله فان ما بين المشرق و المغرب قبلة ، ثم فرض عليه السلام كون منكبه الايسر الى القبلة فامرهم بالقيام على منكبه الايمن ليكون مراعياً لمطلق الجانب لتعذر رعاية خصوص المنكب الايسر ، و العكس ظاهر ، ثم لما اوضح عليه السلام بعض الصور بين القاعدة الكلية في ذلك ليستنبط منه باقى الصور المحتملة و في رعاية ما بين المشرق و المغرب مع رعاية احد الجانبين و نهاء عن استقبال الميت و استدباره في حال من الاحوال (انتهى كلام المجلسي قدس سره بعباراته) .

عدمه يسقط كما سيأتى فى المسئلة الثالثة من هذا الفصل .

التاسع ان يكون قائماً .

اجماعاً كما فى غير واحد من العباثر ، و فى الحدائق انه مسلم بينهم لاراد له ولا مناقش فيه ، و للسيرة المستمرة عليها ، والنصوص المتظافرة المشتملة على الامر بالقيام و الوقوف بالكيفية المخصوصة و كيفية الوقوف على الجنائز المتعددة حسبما يأتى ، و اشتمال جملة منها على المندوبات لا ينافى الاستدلال بها على وجوب اصل القيام - كما مر نظيره فى الاستقبال - (و استدل له فى الذكرى) بعد دعوى الاجماع على وجوبه بانه الركن الاظهر لان النبى ﷺ و الائمة عليهم السلام و الصحابة صلوا عليها - اى الجنائز - قياماً و التأسى واجب خصوصاً فى الصلوة لقول النبى ﷺ صلوا كما رأيتمنى اصى ، و لان الاصل بعد شغل الذمة عدم البرائة الا بالقيام ، فيتعين (اقول) و فيما افاده (قده) موارد للنظر لان فعل النبى و الائمة عليهم السلام لا دلالة فيه على الوجوب ، و التأسى بهم لا يثبت ذلك فان افعالهم عليهم السلام فيها مندوب و واجب ، و قوله ﷺ صلوا كما رأيتمنى اصى لا يشمل صلوة الميت لعدم صدق اسم الصلوة عليها حقيقة ، و لو سلم الصدق فالانصراف عنها متحقق ، و الاصل بعد شغل الذمة و ان كان هو عدم البرائة الا ان الكلام هنا فى اصل شغل الذمة بالقيام فانه اذا كان مشكوكا يرجع فيه الى البرائة كما هو الشأن فى كل ما يشك فى جزئيته او شرطيته ، هذا كله مع التمكن من القيام ، و مع العجز عنه يأتى الكلام فيه فى المسئلة الثانية من هذا الفصل .

العاشر تعيين الميت على وجه يرفع الابهام ولو بان ينوى الميت الحاضر او ما عينه الامام .

و قد مر الوجه فى ذلك فى اول فصل كيفية هذه الصلوة .

الحاد عشر قصد القربة .

و قد مر الوجه فى ذلك فى اول فصل كيفية هذه الصلوة .

الثانية عشر اباحة المكان .

يعنى مكان المصلى ، و وجه اعتبار اباحته كون القيام من افعال الصلوة فاذا كان فى المكان المغصوب يكون محرماً و مع حرمة يمتنع ان يقع جزء من العبادة سواء قلنا بجواز اجتماع الامر و النهى او قلنا بامتناعه ، غاية الامر انه

بناء على الجواز يصير الامتناع من ناحية المأمور به مع وجود المندوحة و بناء على الامتناع من ناحية الامر و امتناع الامر منه مع غلبة جانب النهي على الامر على ما فصل في الاصول (و كيف كان) فلا يقع به الامتثال اما لاجل امتناع الامر به او لاجل امتناع حصول الامتثال به مع امكان حصوله بغيره .

الثالث عشر الموالات بين التكبيرات و الادعية على وجه لا تمحو صورة الصلوة .

و في كشف الغطاء و تفسد بكل ما يخل بصورتها من سكوت طويل او فعل لهو او لعب و ان قل او غير ذلك مما يفسد هيئتها و يخرجها عن صدق الاسم لذاته او كثرته (انتهى) و ما افاده (قدّه) جيد لان الامتثال انما يحصل باتيان المأمور به و ذلك متوقف على صدق الاسم على الماتى به لان الامر انما تعلق بما يسمى بهذا الاسم فالواجب على المأمور ان يتعلق ارادته بعين ما تعلق به ارادة الامر ، و مع عدم صدق الاسم لا يحصل الامتثال .

الرابع عشر الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا يصدق معه القيام بل الاحوط كونه بمعنى ما يعتبر في قيام الصلوات الاخر .

و في الجواهر : و هل يعتبر الاستقرار في القيام ، و جهان جزم باولهما الاستاد في كشفه - الى ان قال - و لا يخلو عن منع ان لم يعتبر الاستقرار في مفهوم القيام فهو حينئذ كغيره مما يعتبر في الصلوة (انتهى) و مما ذكره (قدّه) يظهر وجه تقييد المصنف (قدّه) في المتن الاضطراب بقوله على وجه لا يصدق معه القيام ، و الحاصل انه مع الاضطراب المخل بصدق القيام لا ينبغي الريب في البطلان لعدم صدق الاسم ، و مع عدم الاخلال به يكون اعتبار عدمه مبنياً على اعتبار ما يعتبر في القيام في سائر الصلوات و سيأتى البحث عنه .

الخامس عشر ان تكون الصلوة بعد التغسيل و التكفين و الحنوط كما مر سابقاً .

في المسئلة الثالثة من الفصل الاول .

السادس عشر ان يكون مستور العورة ان تعذر الكفن و لو بنحو حجر او لبنة .

و قد تقدم في الامر الخامس والسادس في طي المسئلة الثالثة من الفصل المذكور

السابع عشر اذن الولى .

و قد تقدم في المسئلة الاولى من الفصل المذكور وفي مبحث غسل الميت .

مسئلة (١) لا يعتبر في صلاة الميت الطهارة من الحدث والخبث و اباحة اللباس و ستر العورة و ان كان الاحوط اعتبار جميع شرائط الصلوة حتى صفات الساتر من عدم كونه حريراً و ذهباً او من اجزاء ما لا يؤكل لحمه و كذا الاحوط مراعاة ترك الموانع للصلوة كالتكلم و الضحك و الالتفات عن القبلة .

في هذه المسئلة امور (الاول) لا يشترط في صلوة الميت الطهارة من الحدث الاصغر و الاكبر و قد ادعى عليه الاجماع في غير واحد من العبائر بل في الجواهر انه محصل لعدم ظهور عبارة من نسب اليه الخلاف في خلافه كمقنعة المفيد و كالسيد المرتضى ، و يدل على ذلك غير واحد من النصوص (كصححة محمد بن مسلم) عن احدهما عليهما السلام قال سئلته عن الرجل تفجأه الجنازة و هو على غير ظهور قال فليكبّر معهم (و موثقة يونس) قال سئل اباعبدالله عليه السلام عن الجنازة اصرى عليها على غير وضوء فقال عليه السلام نعم انما هي تكبير و تسبيح و تهليل كما تكبر و تسبح في بيتك على غير وضوء (و خبر عبد الرحمن) عنه عليه السلام قال قلت الحائض تصلى على الجنازة ، قال عليه السلام نعم و لا تقف معهم و تقف منفردة (و موثقة سماعة) عنه عليه السلام عن المرثة الطامث اذا حضرت الجنازة قال تميم و تصلى عليها و تقوم و حدها بارزة عن الصف (و مرسله ابن المغيرة) عنه عليه السلام عن الحائض تصلى على الجنازة قال نعم و لا تقف معهم و الجنب يصلى على الجنازة (و مرسله حريز) عنه عليه السلام : الطامث تصلى على الجنازة لانه ليس فيها ركوع و لا سجود و الجنب يتيمم و يصلى على الجنازة (و خبر الفضل بن شاذان) عن الرضا عليه السلام قال انما جوزنا الصلوة على الميت بغير وضوء لانه ليس فيها ركوع

ولا سجود و انما هي دعاء و مسألة و قد يجوز ان تدعو الله و تسأله على اى حال كنت و انما يجب الوضوء فى الصلوة التى فيها ركوع و سجود (و المروى عن فقه الرضا عليه السلام) قال لا بأس ان يصلى الجنب على الجنازة و الرجل على غير وضوء و الحائض الا ان الحائض تقف ناحية و لا تختلط بالرجال و ان كنت جنباً و تقدمت الصلوة عليها فتيمم و توضأ و صل عليها .

و هذه الاخبار - كما ترى - ظاهرة الدلالة على عدم اعتبار الطهارة عن الحدث مطلقا سواء الاكبر و الاصغر ، و هى مع الشهرة المحققة و نقل الاجماع عليه و عدم وجدان الخلاف فيه كافية فى اثباته ، و الله الهادى .

(الامر الثانى) ظاهر غير واحد من الاصحاب عدم اشتراط الطهارة عن الخبث فيها كما لا يشترط الطهارة عن الحدث ، و فى الجواهر دعوى عدم وجدان الخلاف فيه و تردد فيه فى الذكرى بعد اعترافه بعدم الوقوف فيه على نص او فتوى فقيه (و يستدل لعدم اعتبارها) بالاصل و اطلاق الاصحاب و الاخبار الواردة فى جواز صلوة الحائض مع عدم انفكك لباسها و بدنها غالباً عن الدم بل اطلاق ما دل على جواز صلوة الجنب مع عدم انفكك بدنه عن النجاسة غالباً ، و للتعليل المنصوص فى موثقة يونس و خبر الفضل بن شاذان لعدم اعتبار الطهارة من الحدث بقوله عليه السلام انما هى تكبير و تسبيح و تحميد و تهليل ، و قوله عليه السلام و انما هى دعاء و مسألة و قد يجوز ان تدعو الله و تسأله على اى حال كنت ، فانه يدل على نفي كونها صلوة ، المقتضى لعدم اعتبار الطهارة عن الخبث فيها ، بل يدل على عدم اعتبار كل ما اعتبر فى الصلوة وجوداً او عدماً الا ان يقوم دليل على اعتباره ، و بذلك يظهر النظر فى استدلال الشهيد (قده) فى الذكرى لاثبات اعتبار ما اعتبر فى الصلوة فيها بما دل على اعتباره هناك ، بل عموم نفي الصلوة عنها يقتضى كون الاصل عدم الاعتبار ، فالحق عدم اعتبار الطهارة من الخبث فيها كما هو المشهور بين اصحابنا رضوان الله عليهم .

(الامر الثالث) هل المعتبر فى صحة صلوة الميت اباحة لباس المصلى كما يعتبر اباحة مكانه - كما تقدم - او لا يعتبر مطلقا ، او يفصل بين ما اذا قلنا باعتبار ستر العورة

فيها فيعتبر اباحة الساتر (وجوه) المصرح به الجواهر هو البطلان في الساتر المغصوب قال و ان لم نقل بكون الستر من شروطها بناء على اتحاد كلى التصرف و القيام في الشخصى الخارجى لكن قد عرفت ما فيه في محله (انتهى) و هو المصرح به في كشف الغطاء ايضاً .

(و التحقيق ان يقال) بناء على عدم اشتراط ستر العورة فيها فالظاهر عدم اعتبار اباحة اللباس من الساتر و غيره ، و ذلك لعدم اتحاد شىء من افعال صلوته مع المنهى عنه ، اللهم الا فيما اذا رفع يديه للتكبير و كان كفه مغصوباً حيث ان في رفع اليد تصرفاً في المغصوب فهذا الرفع يصير منهيّاً عنه ، و لكن هذا ايضاً لا يضر بصحة الصلوة لان رفع اليد ليس من الاجزاء الواجبة ، و الجزء النديبى اذا اتى به على الوجه المنهى عنه اذا لم يسر النهى منه الى الكلى لا يوجب بطلان الكلى ، فاذا لم يكن الجزء واسطة في تعلق النهى بالكل - كما فيما نحن فيه - لوجه لبطلان الكلى (نعم) في مثل الايتان بالجزء المستحب رياء يمكن القول بسراية النهى منه الى الصلوة لتحقق عنوان الرياء في الصلوة باتيان جزئها المندوب .

هذا مع القول بعدم اشتراط الستر في صلوة الميت ، و اما على القول باعتباره فيها فر بما يقال باعتبار اباحة الساتر ، لان الستر حينئذ يصير مأموراً به و منهيّاً عنه سواء قلنا بكون التركيب بينهما اتحادياً او انضمامياً فيخرج هذا الفرد عن كونه مأموراً به اما لتعلق النهى به بعينه ، او لانضمامه الى المنهى عنه مع وجود المندوحة في الايتان بغيره ، و مقتضى ذلك - لو تم - هو انحصار البطلان بما اذا كان الساتر من اللباس مغصوباً لا مطلق اللباس (ولا يخفى ما فيه) لان المأمور به في الصلوة هو التستر و هو اضافة خاصه حاصله من التصرف في المغصوب بجعله ساتراً لا انها عبارة عن نفس الستر به ، فما هو منهى عنه هو نفس التصرف الستري ، و ما هو مأمور به هو الاثر الحاصل من الفعل المنهى عنه ، و الامر بالتستر لا يقتضى تعبدية الستر حتى لا يكون الايتان بالمنهى عنه منه مسقطاً للامر به ، و اما البطلان في سائر الصلوات في اللباس المنصوب فالاجل اتحاد الحركات الصلوتية من الركوع و السجود و رفع الرأس منهنما

مع التصرف الغصبي في اللباس فيجتمع الامر و النهى في شيء واحد ، و لذا لا فرق هناك بين الساتر من اللباس و بين غيره ، فظهر ان الحق هو القول بعدم شرطية اباحة اللباس مطلقا في صلوة الميت و ان كان الاحتياط حسنا على كل حال .

(الامر الرابع) قد اتضح من مطاوى ما ذكر في الامور المتقدمة حكم ستر العورة في هذه الصلوة و ان الاقوى عدم الوجوب ان ليس على اعتباره فيها دليل سوى ما دل على اعتباره في مطلق الصلوة ، و قد عرفت عدم دلالة على اعتباره هنا ، و منه يظهر حكم صفات الساتر من عدم كونه من الحرير و الذهب للرجال او من غير ما يؤكل لحمه مطلقا ، و ظهر ايضا حكم ما ينافي الصلوة مما لا يضر وجوده في صدق الاسم لعدم قيام دليل على اعتبار عدمه في هذه الصلوة بالخصوص (نعم) اذا كان الفعل ماحياً لصورة صلوة الميت عند عرف المتشرعة كالوثبة و الفعل الكثير الماحي لصورتها فالبطلان وجيه لمحو اسم الصلوة عن المأتي به . و الله العالم .

مسئلة (٢) اذا لم يتمكن من الصلوة قائماً اصلا يصلي جالساً و اذا دار الامر بين القيام بلا استقرار و الجلوس مع الاستقرار يقدم القيام و اذا دار الامر بين الصلوة ماشياً او جالساً يقدم الجلوس ان خيف على الميت من الفساد مثلا و الا فالاحوط الجمع .

في هذه المسئلة امور (الاول) اذا لم يتمكن من الصلوة قائماً لا مع الاستقرار و لا مع عدمه و لا في حال المشى و لا مع عدمه فمع عدم من يصلي على الميت غيره تجب عليه الصلوة بحسب الامكان من المراتب التي بعد القيام من الجلوس الى اخر المراتب ، لقاعدة الميسور و للاتفاق عليه كما يظهر منهم في المقام و في الصلوة اليومية و في سقوطها عنه لو تمكن من القيام قبل دفن الميت و كذا في سقوطها عن غيره لو حضر بعد هذه الصلوة قبل دفنه بحث يأتي في المسئلة الثانية عشر ، كما ان في جواز صلوة العاجز و صحتها عنه مع وجود القادر عليها ايضا كلام سيأتي في المسئلة الحادية عشر انشاء الله تعالى .

(الامر الثاني) اذا دار الامر بين القيام بلا استقرار و بين الجلوس مع الاستقرار يقدم القيام اتفاقاً ظاهراً في صلوة الاموات و بلا كلام فيه في الفريضة اليومية .

(و يستدل له) بوجهين (الاول) قاعدة الميسور ، و تقريب الاستدلال به انه يصح التمسك بها في كل مورد يعد الميسور من مراتب المعسور لا امراً مابيناً معه فان كان ذلك امراً مبيناً يتمسك بها في مورد تبينه من غير حاجة الى عمل الاصحاب ، و انما يفترق الى عملهم و تمسكهم بالقاعدة في موارد متشابهة فيكون تمسكهم بها كاشفاً عن استفادتهم كون الميسور من مراتب المعسور و ينقح بذلك موضوع القاعدة ، و قد مر ذلك في هذا الشرح مراراً ، و لا اشكال في المقام في كون القيام بلا استقرار من مراتب وجود القيام مع الاستقرار و انه يعد عند العرف ميسوراً له ، و هذا بخلاف الجلوس ، حيث انه يعد امراً مابيناً مع القيام عرفاً و مع الغض عن ذلك فالمورد مما تحقق فيه الاتفاق على تقديم القيام بلا استقرار على الجلوس ، فمن حكمهم يعرف كونه من مراتب القيام مع الاستقرار .

(الثاني) ما تقرر في باب التزاحم من الاصول من انه عند الدوران بين الجزء و بين شرطه يقدم الجزء ، و كذا عند الدوران بين الشرط و بين شرطه كالدوران بين الستر و بين السائر الطاهر يقدم اصل الشرط على شرطه لان المتعذر هو السائر المقيد لا اصل الستر فيكون الساقط هو القيد المتعذر ، و القيام في صلوة الاموات يتردد امره بين كونه جزء من الصلوة كما هو كذلك في سائر الصلوات و بين ان يكون شرطاً و تكون الصلوة عبارة عن نفس التكبير و الدعاء ، و على اى حال فالاستقرار شرط له فيقدم القيام عليه لما تقدم من ان الجزء و الشرط مقدمان على شرطهما بمعنى انه يجب اتيان الجزء او الشرط مع تعذر شرط كل منهما و الاكتفاء باتيانهما من غير شرطهما .

(الامر الثالث) اذا دار الامر بين الصلوة ماشياً او جالساً فالظاهر تقديم الجلوس مع الاستقرار على المشى ، لان الاستقرار في مقابل المشى مقوم للهيئة الخاصة التي بها يتحقق المأمور به اعنى الصلوة فيكون فواته مضراً بالهيئة الخاصة ، و لكن مع ذلك فالاحوط تكرار الصلوة جالساً في حال الاستقرار مرة و ماشياً مرة اخرى اذا لم يلزم منه محذور كفساد الميت مثلاً من طول البقاء ، و الا فالمتعين هو الجلوس ،

و الحمد لله .

مسئلة (٣) اذا لم يمكن الاستقبال اصلا سقط و ان اشبهه صلى الى اربع جهات الا اذا خيف عليه الفساد فيتخير و ان كان بعض الجهات مظنونا صلى عليه و ان كان الاحوط الرابع .

في هذه المسئلة امور (الاول) اذا لم يمكن الاستقبال في صلوة الميت اصلا سقط كما في كل مورد يجب فيه الاستقبال من الصلوات و توجيه الميت حال الاختصار و كذا الحيوان حال الذبح و نحو ذلك ، قال في الشرايع و يسقط الاستقبال في كل موضع لا يتمكن منه كصلوة المطاردة و عند ذبح الدابة الصائلة ، و قال في المدارك في شرحه : هذا الحكم ثابت باجماع العلماء و الاخبار به مستفيضة ، قال في الذكري و انما يجب الاستقبال مع الامكان فيسقط لو تعذر من المصلي او الجنازة كالمصلوب الذي يتعذر انزاله كما روى ابو هاشم الجعفرى عن الرضا عليه السلام ثم نقل الخبر المتقدم في الامر الثامن في وجوب استقبال المصلي - الى ان قال - و هذه الرواية و ان كانت غريبة الا انها ليس لها معارض و لاراد (انتهى) و كانه (قده) يريد ان يتمسك بها لسقوط الاستقبال مع التعذر مع انك قد عرفت انها في ثبوت الاستقبال ادل لما فيها من التوسعة في امر القبلة و كون ما بين المشرق و المغرب قبلة اما مطلقا او في حال الاضطرار ، و كيف كان فلا ريب في سقوط الاستقبال مع تعذره رأساً .

(الامر الثانى) لو اشبهه القبلة فلا يجب الاتيان بالصلوة الى اكثر من الجوانب الاربعة للاجماع على عدم وجوبه في الصلوة اليومية فضلا عن هذه الصلوة ، كما ان مقتضى خبر خداس المروى عن الصادق عليه السلام هو وجوب الاتيان بها الى الجهات الاربع ، و فيه : جعلت فداك ان هؤلاء المخالفين علينا يقولون اذا اطبقت السماء علينا او اظلمت فلم نعرف السماء كنا و انتم سواء في الاجتهاد ، فقال عليه السلام ليس كما يقولون ، اذا كان ذلك فليصل لاربعة وجوه (و المناقشة) في سنده غير مسموعة بعد انجباره بالعمل ، و دلالة على المدعى واضحة ، مضافاً الى قاعدة الاشتغال (و الاشكال فيه) بان الصلوة اليها لا توجب القطع بحصول الصلوة الى القبلة لامكان انحراف كل من الجهات التى يصلى اليها عن القبلة (غير وارد) بعد القطع

بعدم وجوب الاكثر منها بالاجماع ، و معه يحصل القطع بالفراغ بالجهات الاربع لانه ان كانت احدى الجهات الى القبلة فهو ، و الا فيقطع بالفراغ لقناعة الشارع عن الصلوة الى القبلة بالصلوة الى غيرها مما يقاربها ، مع امكان القول بسعة القبلة للجاهل بها كما هو ليس ببعيد .

(لا يقال) يمكن ان يكون قناعة الشارع بالصلوة الى اربع جهات مع احتمال خروج جميعها عن القبلة لاجل القناعة بالموافقة الاحتمالية و عدم ايجاب الموافقة القطعية ، و معه فلا مقتضى لوجوب الازيد من الواحدة ، ان فيها ايضاً احتمال للموافقة ، و اذا كانت للاطاعة مرتبتان : مرتبة وجوب الموافقة القطعية و مرتبة حرمة المخالفة القطعية فاذا تعذرت الاولى او قام الدليل على عدم وجوبها لا يجب الا المرتبة الثانية و هي التحرز عن المخالفة القطعية ، و هو يحصل بالصلوة الى جهة واحدة من تلك الجهات .

(لانه يقال) مع الغض عن عدم جواز الترخيص في ترك الموافقة الامع جعل البديل حسبما حقق في الاصول و الغض عن ظهور فتاوى الاصحاب و تصريح غير واحد منهم بان الصلوة الى الجهة التي يحتمل فيها وجود القبلة ليست من باب العمل بالاحتياط بل انما جعل التوسعة في القبلة في حال الجهل - انه مع الحكم بوجوب تحصيل القطع بالفراغ لا يجوز رفع اليد عنه الا بقدر الضرورة او قيام الدليل بالخصوص على عدم وجوبه ، و مع قيام الدليل على عدم وجوب الايتان بالازيد من الجوانب الاربع يكون اللازم رعاية الاحتياط في نفس الجوانب و لا يجوز الاكتفاء بالموافقة الاحتمالية و الايتان بالصلوة في جهة واحدة منها بل اللازم رعاية الواقع فيما يحتمل فيه مما لا ضرورة في تركه و لا دليل على الترخيص في عدم مراعاته كما هو واضح .

(الامر الثالث) اذا دار الامر بين الاكتفاء بالظن في امثال التكليف القطعي او امثاله بالعلم الاجمالي فمقتضى القاعدة هو عدم جواز الاكتفاء بالظن الذي لم يتم دليل على اعتباره بالخصوص و يتعين الامثال القطعي ، و في المقام يمكن الاكتفاء

بالظن لورود الدليل على صحة الاكتفاء به في باب القبلة مضافاً الى نقل كثير من الاصحاب الاجماع عليه فاذا كان بعض الجهات الاربع يظن وجود القبلة فيها صح الاكتفاء به و لم يجب الاحتياط بالجهات الاربع .

فمن اخبار الباب صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام : يجزى التحرى ابدا اذا لم يعلم اين وجه القبلة (و موثق سماعة) قال سألته عن الصلوة بالليل و النهار اذا لم ير الشمس و القمر و لا النجوم ، فقال عليه السلام اجتهد رأيك و تعمد القبلة جهداً ، و الاخبار الواردة في باب الاعمى و من بحكمه .

و المستفاد من هذه الاخبار ليس الا تحصيل الاجتهاد و الظن على من لا يعلم وجه القبلة و لا ينتهى تكليفه مع امكان تحصيله الى الصلوة الى اربع جهات ، و لم يعلم مخالف صريح في العمل بها الا ما حكى عن كشف اللثام مستد لا بخبر خدش المتقدم ، فان ظاهره المنع عن التحرى و الاجتهاد و تعين الصلوة الى الجهات الاربع (و فيه) ان المراد هو المنع عن العمل بالظن الذى لم يقم دليل على اعتباره كما هو عادة المخالفين من العمل بالظنون و الاستحسانات ، مع انه على فرض تمامية دلالاته يجب طرحه من هذه الجهة لكونه معرضاً عنه عند الاصحاب ، لكن المسئلة لا تخلو عن الاشكال لكون حديث خدش مما تلقاه الاصحاب بالقبول ، و عليه فالاحتياط هو الاثبات بالصلوة الى الجهات الاربع و لو مع تحقق الظن فى احداها ، و هذا الحكم يعم كلما يشترط فيه الاستقبال مما يكون قابلاً للتكرار .

مسئلة (٤) اذا كان الميت فى مكان مغصوب و المصلى فى مكان مباح صحت الصلوة .

المصرح به فى كشف الغطاء اعتبار اباحة مكان الميت كاباحة مكان المصلى فى صحة الصلوة على الميت ، قال : الا المتسع فتجوز ما لم يكن المصلى و الميت غاصبين او معينين للغاصب ، و مراده من المتسع الاراضى المتسعة كما عبر بها فى الدفن حيث يقول : فلا يجزى الدفن فى المغصوبة الا فى الاراضى المتسعة مع عدم غصب الدافن او المدفون - لها و عدم اعانتها على الغصب (انتهى) .

و اورد عليه فى الجواهر بقوله : انه كما ترى للبحث فيه مجال . و ما افاده فى

الجواهر هو الحق لان بطلان العبادة فى المكان المغصوب انما يكون من جهة اجتماع الامر و النهى فى شىء واحد ، و من الواضح ان وضع الميت فى المكان المغصوب ليس داخلا فى مهية الصلوة حتى يتعلق به الامر الصلوتى ، و حرمة ابقاء الميت فى المكان المغصوب لا تسرى الى الصلوة - و لو كان وضع الميت فيه باهر المصلى او مباشرته - لكون ذلك خارجاً عن حقيقة الصلوة ، غاية الامر ان يكون اخراج الميت عن المكان المغصوب ضدّاً للصلوة ، فيندرج المقام فى مسألة الضد ، و قد ثبت فى الاصول عدم مقدمية ترك الضد لفعل الضد الاخر ، نعم يوجب ذلك رفع الامر بالضد مع تعلقه بضده الاهم فيصح الاتيان بداعى الملاك او بداعى الامر الترتيبى على ما فصل فى الاصول .

مسئلة (٥) اذا صلى على ميتين بصلوة واحدة و كان مأذوناً من ولى احدهما دون الاخر اجزاء بالنسبة المأذون فيه دون الاخر .

و ذلك واضح بعد فرض تحقق شرط الصحة فى احدهما و هو اذن الولى دون الاخر ، و نظيره ما اذا لم يغسل احدهما او لم يكفن او لم يحنط ، او كان احدهما وضع على خلاف الجهة بان كان رأسه فى جهة يسار المصلى ، او كان احدهما كافراً ، و نحو ذلك ، كل ذلك لا يضر بصحة الصلوة بالنسبة الى من جمع فيه شرائط الصحة .

مسئلة (٦) اذا تبين بعد الصلوة ان الميت كان مكبوباً و جب الاعادة بعد جعله مستلقياً على قفاه .

لان مقتضى الشرطية - كما تقدم مراراً - هو اطلاق الشرطية بالنسبة الى حال العلم و الجهل و العمد و النسيان ، و لازمه بطلان المشروط بترك الشرط مطلقاً و لو سهواً او جهلاً الا ان يقوم دليل على صحته ، و هو مفقود فى المقام ، فاللازم هو اعادة الصلوة على الوجه المقرر كما هو واضح .

مسئلة (٧) اذا لم يصل على الميت حتى دفن يصلى على قبره و كذا اذا تبين بعد الدفن بطلان الصلوة من جهة من الجهات .

الظاهر ان تكون كلمة - يصل - فى قوله - اذا لم يصل - بالبناء على المجهول ، لان الكلام فى الصلوة على القبر يقع فى مقامات (احديها) فى الميت الذى لم يصل عليه اصلاً ، و هو مورد كلام المصنف (قده) فى هذه المسئلة (الثانية) فى حكم اعادة

الصلوة على الميت بعد الدفن و البحث عن جواز ذلك للشخص الذى صلى على هذا الميت (الثالثة) فى حكم اعادة الصلوة عليه بعد الدفن بالنسبة الى من لم يصل على هذا الميت ، و سيأتى حكم المسئلتين فى المسئلة الثامنة عشر .

(اما حكم هذه المسئلة) فقد اختلف كلام الاصحاب فيه ، فالمعروف بينهم هو وجوب الصلوة بعد الدفن على قبره و عدم سقوط الصلوة بالدفن ، و فى الجواهر : بلا خلاف صريح اجده الامن المعبر و الفاضل فى بعض كتبه ، و مال اليه فى المدارك (انتهى) و يستدل له بالاصل - اعنى استصحاب بقاء الوجوب الثابت قبل الدفن - و اطلاق دليل الوجوب الشامل لما بعد الدفن مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا احداً من امتى بلا صلوة ، بعد ورود النصوص على جواز الصلوة على الميت بعد الدفن ، حيث انه بعد ثبوت جوازها لا مانع من اثبات وجوبها بالاصل و الاطلاق ، فمن النصوص على الجواز (صحيح هشام بن سالم) عن الصادق عليه السلام لا بأس ان يصلى الرجل بعد ما يدفن (و خبر مالك مولى الجهم) و مرسل الصدوق : اذا فاتتك الصلوة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلوة عليه و قد دفن (و خبر عمر بن جمع) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فاتته الصلوة على الميت صلى على القبر (و المرسل المروى فى الذكرى) ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكينة دفنت ليلا (و خبر القلانسى) عن الباقر عليه السلام فى الرجل يدرك مع الامام فى الجنائز تكبيرة او تكبيرتين ، فقال عليه السلام يتم التكبير و هو يمشى معها ، فاذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر ، فان كان ادر كههم و قد دفن كبر على القبر و عن الفقه الرضى : فان لم تلحق الصلوة على الجنائز حتى يدفن الميت فلا بأس ان تصلى بعد ما يدفن .

و هذه الاخبار - كما ترى - تدل على عدم مانعية الدفن من صحة الصلوة على الميت فيبقى اطلاق ما دل على الوجوب سليماً عن المقيد الا بما قيد به من الاجماع على وجوب تقديمها على الدفن مع الامكان .

(لكنها معارضة) بما يدل على سقوط الصلوة بعد الدفن ، و هى كثيرة (كصحيح محمد بن مسلم) او زرارة ، قال عليه السلام الصلوة على الميت بعد ما يدفن انما هو

دعاء ، قلت فالنجاشى لم يصل عليه النبى ﷺ ؟ فقال لا ، انما دعاه (وخبر محمد بن مسلم) عن رجل من اهل الجزيرة قال قلت للرضا عليه السلام يصى على المدفون بعد ما يدفن ؟ قال لا ، لو جاز لاحد لجاز لرسول الله ﷺ ، قال بل لا يصى على المدفون بعد ما يدفن ولا على العريان .

(و موثقة عمار) عن الصادق عليه السلام قال سئل عن ميت صلى عليه فلما سلم الامام اذا الميت مقلوب رجلاه الى موضع رأسه ، قال عليه السلام يسوى و تعاد الصلوة عليه ، و ان كان حمل - ما لم يدفن - فان كان قد دفن فقد مضت الصلوة عليه ، و لا يصى عليه و هو مدفون (و موثقته الاخرى) و فيها قال قلت فلا يصى عليه اذا دفن ، فقال لا يصى على الميت بعد ما يدفن و لا يصى عليه و هو عريان حتى توارى عورته (و موثقته الثالثة) يصى عليه ما لم يوار بالتراب و ان كان قد صلى عليه .

(و خبر جعفر بن عيسى) قال قدم ابو عبد الله عليه السلام مكة فسئلنى عن عبد الله بن اعين فقلت مات فقال ائدرى موضع قبره قلت نعم قال فانطلق بنا الى قبره حتى نصى عليه ، قلت نعم ، فقال لا و لكن نصى عليه هيينا فرفع يديه و اجتهد فى الدعاء و ترحم عليه (و فى خبر يونس بن يعقوب) ان ادر كتبها قبل ان تدفن فان شئت فصل عليها .

و قد جمعوا بين هذه الاخبار و الاخبار المتقدمة الدالة على الجواز بوجوه (منها) ما ذكره العلامة (قده) فى المختلف من حمل الاخبار المحوزة على من دفن بغير صلوة و حمل الاخبار المانعة على من صلى عليه قبل دفنه ، و هذا الحمل و ان لم يكن بعيداً بالنسبة الى بعض تلك الاخبار ، لكن بعضها يأبى عنه كموثق عمار الوارد فى الصلوة على المقلوب رجلاه الى موضع رأسه ، حيث ان دفنه حينئذ كان بلا صلوة لان من صلى عليه باطله كمن لم يصل عليه اصلا ، اللهم الا ان يحمل على ارادة صحة الصلوة الاولى بمعنى اكتفاء الشارع بها و سقوطها اذا لم يدر كها الا بعد الدفن ، و لا استبعاد فى ذلك .

(و منها) حمل الاخبار المجوزة على ارادة محض الدعاء من الصلوة و حمل

الآخبار المانعة على ظاهرها بشهادة الصحيح الأول من الآخبار المانعة المتقدمة و قول الصادق عليه السلام في جواب السائل عن الصلوة على النجاشى بعد ما دفن : لا انما دعاه ، و خبر جعفر بن عيسى الذى فيه فرفع يديه و اجتهد فى الدعاء و ترحم عليه ، و ان كان فى الاستشهاد بالآخير ما لا يخفى لان دعائه عليه السلام لم يكن عند القبر و انما كان من بعيد ، مضافاً الى ان بعض الآخبار المتقدمة المجوزة كالصريح فى ارادة الصلوة المعهودة كقول الباقر عليه السلام فى خبر القلانسى المتقدم : فان ادر كههم وقد دفن كبير على القبر .

(ومنها) حمل الآخبار المانعة على نفي الوجوب فلا تنافى الآخبار المجوزة ، و هذا الجمع هو مختار المحقق (قده) فى المعتبر ، حيث انه بعد ما جزم بعدم وجوب الصلوة بعد الدفن فيمن لم يصل عليه اصلاً ، قال و لا امنع الجواز ، ثم استدل على عدم الوجوب بان المدفون خرج بدفنه عن اهل الدنيا فساوى من فنى فى قبره ، و على الجواز بالآخبار الواردة بالآذن فى الصلوة على القبر كصحيفة هشام عن الصادق عليه السلام لا باس بان يصلى الرجل على الميت بعد ما يدفن ، و تبعه فى المدارك ، حيث قال و الاصح ما اختاره المصنف (اى المحقق) من عدم وجوب الصلوة بعد الدفن مطلقاً لكن لا يبعد اختصاص الجواز بيوم الدفن (انتهى) .

و لا يخفى ما فيه ايضاً فان بعض الآخبار المانعة كالنص فى عدم الجواز لا أنها فى مقام نفي الوجوب فقط كمرسل محمد بن مسلم المتقدم الذى فيه : لو جاز لاحد لجاز لرسول الله ﷺ ثم قال بل لا يصلى على المدفون بعد ما يدفن ولا على العريان ، فان صريحه نفي الجواز سيما مع مقارنته فى ذيل الحديث بالنهى عن الصلوة على العريان .

و اما ما استدل به فى المعتبر لعدم الوجوب بقوله ان المدفون خرج بدفنه عن اهل الدنيا ، فلا يخفى ما فيه من الوهن و انه اعتبار محض .

(و بالجملة) فهذه الوجوه المذكورة فى الجمع بين اخبار الباب كلها ضعيفة .

فالحق ان يقال ان الآخبار المانعة من جهة اعراض الاصحاب عن العمل بها

موهونة ، فالمرجع هو اطلاق ما دل على وجوب الصلوة على الميت بعد انتفاء ما يوجب تقييدها بما قبل الدفن فيحكم بوجوب الصلوة على من لم يصل عليه اصلاً الى ان دفن ، مضافاً الى قاعدة الميسور ، حيث ان الصلوة على القبر من مراتب الصلوة على الميت - و ان انتفى فيها بعض الشرائط ككون الميت امام المصلي و عدم الحائل بينه و بين الميت و نحوهما .

و اما التحديد باليوم و الليلة او بيوم الدفن او بالثلاثة او بعدم تغيير الصورة فليس شيء منها مما قام عليه دليل ، بل المدار على صدق اسم الميت عليه ، و لعله يصدق عليه الى ان يصير رميماً ، و لكن المحكى عن الاكثر تحديده باليوم و الليلة ، و عن كشف اللثام و الروض و التنقيح نسبه الى المشهور ، و عن الغنية دعوى الاجماع عليه ، و عن الخلاف انه قد روى ثلاثة ايام ، و عن الكاتب انه صلى عليه ما لم يعلم تغير صورته ، و لعل مصب كلامهم في الميت الذي صلى عليه و يكون تحديدهم بما ذكر لمن اراد ان يصلى على هذا الميت من جهة انه لم يدرك الصلوة عليه ، و اما الميت الذي لم يصل عليه اصلاً فلا دليل فيه على ما ذكره من التحديد على اختلافهم فيه ، و قد صرح بنفي التحديد غير واحد من اعيان الفقهاء رضوان الله عليهم كالشهيدي (قده) في البيان فانه قال : الاقرب عدم التحديد ، و حكى ذلك ايضاً عن جامع المقاصد و فوائد الشرايع و حاشية الارشاد و المسالك و الروض و الروضة و المنتهى و المختلف ، و ان كان الاحوط عدم التأخير عن اليوم و الليلة : و بعد هما يأتي بها رجاء خروجاً من مخالفة ما نسب الى المشهور و ما ادعاه في الغنية من الاجماع . والله الهادي .

و مما ذكرنا يظهر الحكم فيما اذا تبين بعد الدفن بطلان الصلوة من جهة من الجهات ، فان الصلوة الباطلة كعدمها .

مسئلة (٨) اذا صلى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه فالاحوط اعادة الصلوة عليه .

لا يخفى انه بناء على القول بوجوب الصلوة عليه بعد الدفن في المسئلة السابقة من جهة قاعدة الميسور و اطلاق دليل وجوبها و لو بعد الدفن ، فاللازم في هذه المسئلة

هو القول بوجوب الاعادة ، لان قاعدة الميسور لا يثبت بها الاجزاء بالمأني به بعد رفع العذر والتمكن من الاتيان بالمأمور به باجزائه و شرائطه ، و انما يثبت بها سقوط المعسور من الجزء او الشرط مادام العذر باقياً ، نعم لودل دليل بالخصوص على الامر بالصلوة على المدفون الذي لم يصل عليه كان مقتضاه الاجزاء ، ولكن عرفت ان الاخبار المجوزة لا دلالة فيها الا على جواز الصلوة بعد الدفن و اما الامر بها و وجوبها فانما استفيد من اطلاقات وجوب صلوة الميت ، و قد تقدم في مبحث غسل الميت في المسئلة العاشرة من فصل كيفية الغسل ان الاقوى في الميت الذي دفن بعد تغسيله ناقصاً لعذر ثم اخرج من القبر انه يجب الاتيان بالغسل الكامل اذا ارتفع العذر فيكون حال الصلوة حال الغسل في ذلك .

هذا في الميت المدفون اذا صلى على قبره ، و اما لو ترك الصلوة على قبره ثم اخرج من القبر فلا اشكال في وجوب الصلوة عليه حينئذ حتى على القول بعدم جواز الصلوة عليه بعد الدفن ، لان الاخبار المانعة انما دلت على المنع عن الصلوة على المدفون او على القبر ، و هذا الميت بعد ظهوره ليس بمدفون فعلاً ، كما ان التحديد باليوم و الليلة او الثلاثة و نحوهما عند القائل بالتحديد انما هو بالنسبة الى الصلوة على القبر لا من ظهر بعد دفنه (و احتمال السقوط) بسقوط الامر الاول بسبب الدفن و عدم الامر الجديد (ضعيف) لعموم ما دل على وجوب الصلوة على كل ميت مثل قوله لا يصح لا تدعوا احداً من امتي بلا صلوة ، و ليس المقام من صغريات الرجوع الى استصحاب بقاء حكم المخصص ، لما عرفت من ان الموضوع في الاخبار المانعة - على القول بالعمل بها - هو عنوان الصلوة على المدفون او على القبر ، و هذا العنوان غير باق بعد خروجه من القبر ، فيشمله عموم ما دل على الوجوب ، و الله الهادي .

مسئلة (٩) يجوز التيمم لصلوة الجنابة و ان تمكن من الماء و ان كان الاحوط الاقتصار على صورة عدم التمكّن من الوضوء او الغسل او صورة خوف فوت الصلوة منه .

لا اشكال في مشروعية التيمم لصلوة الجنابة عند عدم التمكّن من الماء او خوف فوت الصلوة ، و ذلك لثبوت استحباب الطهارة المائية لهذه الصلوة و ثبوت مشروعية

التيتم في كل مورد ثبت فيه مشروعية الطهارة المائية اذا عجز عنها ، و انما الكلام في حكم التيمم هنا مع التمكّن من الماء و عدم خوف فوت الصلوة ، فالمشهور على جوازه حينئذ بل عن الذكري نسبته الى الاصحاب و عن التذكرة نسبته الى علمائنا و عن الخلاف دعوى الاجماع عليه (ويستدل له) باطلاق غير واحد من الاخبار التي نقلناها في المسئلة السادسة و الثلاثين من فصل مسوغات التيمم و استوفينا الكلام هناك .

مسئلة (١٠) الاحوط ترك التكلم في اثناء صلوة الميت و ان كان لا يبعد عدم البطلان به .

قد تقدم في طى الامور المذكورة في المسئلة الاولى من هذا الفصل انه لا يمكن التمسك باعتبار شى في سائر الصلوات لا اعتبره في هذه الصلوة لعدم شمول ادلة اعتبار ما يعتبر هناك . لصلوة الميت لعدم صدق الصلوة حقيقة عليها ، و لو سلم صدقها عليها فلا اقل من انصراف تلك الادلة عنها ، و تقدم في الامر الرابع من تلك المسئلة ان كل ما يوجب محو اسم الصلوة يعتبر تركه فيها ، فكل فعل ينافى صدق اسم صلوة الميت يكون مبطلا لها ، و لا يخفى ان التكلم الكثير من هذا القبيل و لعل هذا هو الوجه في احتياط المصنف (قده) في ترك التكلم في اثناء هذه الصلوة ، لكن الترك في الكثير الماحى منه هو الاقوى ، و في القليل اذا لم يكن ماحياً فالاحتياط في تركه حسن .

مسئلة (١١) مع وجود من يقدر على الصلوة قائماً في اجزاء صلوة العاجز عن القيام اشكال بل صحتها ايضاً محل اشكال .

في هذه المسئلة امران (احدهما) اذا وجد من يقدر على الصلوة قائماً فهل تصح الصلوة من العاجز اولاً ، قولان ، ظاهر غير واحد من كتب الاصحاب كالروضة و كشف اللثام و الذكري و جامع المقاصد هو الصحة (و قد يستدل لذلك) بان الواجب الكفائي باعتبار صحة وقوعه من المكلفين المتعددين دفعة كالواجب العيني ينتقل فيه الى البدل بالنسبة الى كل مكلف تعذر عليه ، فالعاجز عن القيام مكلف بالصلوة جالساً في عرض تكليف القادر على القيام بالصلوة قائماً فكما تصح الصلوة قائماً من القادر على القيام تصح جالساً من العاجز عنه ، لكون كل منهما مكلفاً بما هو وظيفته في عرض تكليف الاخر بوظيفته .

(و لكن الاقوى) عدم الصحة لان موضوع التكليف - و هو المكلف - فى الواجب الكفائى هو صرف الوجود من طبيعة المكلف كما فى تعلقه بصرف الوجود من طبيعة الفعل المكلف به ، حيث ان متعلقه قد يؤخذ على نحو مطلق الوجود ، وقد يؤخذ على نحو صرفه ، و لازم الاول انحلال الطلب الى تكاليف متعددة بعدة احاد وجود الطبيعة من غير فرق بين تحققها دفعة او تدريجاً (و لازم الثانى) سقوط الطلب و حصول الامتثال باتيان اول الوجود من الطبيعة سواء كان تحققه ايضاً فى ضمن وجود واحد او فى ضمن وجودات متعددة لكن دفعة لا تدريجاً ، و هكذا بالنسبة الى الموضوع - اعنى المكلف - ايضاً قد يؤخذ على نحو مطلق الوجود اللازم منه الانحلال بالنسبة الى احاد المكلفين و قد يؤخذ على نحو صرفه ، اللازم منه سقوط الطلب بحصول الامتثال بفعل اول من يقوم بالواجب من احاد المكلفين سواء صدر من واحد منهم او من المتعددين فيما كان الفعل قابلاً للتكرار كصلوة الميت ، فكما ان فى تعلق التكليف بصرف الوجود من المتعلق لا يتحقق العجز عنه الا بالعجز عن الاتيان بجميع افراده اذ مع التمكن من فرد منه يكون صرف الوجود مقدوراً فكذلك فى تعلقه بصرف الوجود من الموضوع لا يتحقق العجز عنه الا بعجز جميع افراد المكلفين عن اتيان المأمور به ، اذ مع تمكن فرد من افراد الموضوع - اعنى المكلف - يكون صرف الوجود منه قادراً على اتيان المكلف به ، و معه فلا يتعلق التكليف بالعاجز عنه فلا يصح منه لعدم تعلق الامر به ، فالفرد الناقص من المأمور به كالصلوة جالساً ليس مما تعلق به التكليف الا اذا حصل العجز من جميع افراد المكلفين .

(الامر الثانى) لو قلنا بصحة الصلوة من العاجز عن القيام فهل يسقط بها التكليف عن القادر على الصلوة قائماً اولاً ، و جهاً ، من تحقق الصلوة الصحيحة ، و من نقصها مع القدرة على الكاملة ، و الاول اقوى لانه مع وجود من يتمكن من الصلوة الكاملة فكون العاجز ايضاً مكلفاً بالناقصة لا يصح الا بكون المطلوب هو الجامع بين الكاملة و الناقصة ، بحيث لو صدرت الكاملة من القادر سقط التكليف بالناقصة عن العاجز و بالعكس و مقتضاه اجزاء الناقصة حينئذ عن الكاملة ، فالجمع بين صحة الناقصة عن

العاجز و عدم اجزائها عن الكاملة جمع بين المتنافيين (و دعوى) ان اقصى ما تقتضيه صحة الناقصة عن العاجز هو الاجزاء عنه نفسه لا عن غيره (ساقطة) بان الخطاب الكفائي واحد و متعلقه مردد بين الكاملة من القادر ، و الناقصة من العاجز على سبيل البدل ، فمتى حصل فعل صحيح عن احدهما كان مسقطاً عن الاخر ، و الله الهادى .

مسئلة (١٢) اذا صلى عليه العاجز عن القيام جالساً باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الاعادة بل وكذا اذا لم يكن موجوداً من الاول لكن وجد بعد الفراغ من الصلوة وكذا اذا عجز القادر القائم فى اثناء الصلوة فتممها جالساً فانها لا تجزى عن القادر فيجب عليه الاتيان بها قائماً .

اما وجوب الاعادة فى الصورة الاولى فواضح ، و ذلك بعد ما عرفت فى المسئلة السابقة من عدم صحة صلوة العاجز عن القيام مع وجود القادر عليه لعدم تعلق الامر بالعاجز حينئذ ، فان الاجزاء انما هو فيما لو تعلق الامر بفعل العاجز لا فيما اذا لم يكن امر بل كان اتيان العاجز بتخييل الامر و اعتقاد عدم وجود القادر .

وكذا فى الصورة الثانية - اعنى ما اذا لم يكن القادر موجوداً ثم وجد بعد الفراغ من صلوة العاجز او صار العاجز قادراً بعد الصلوة قبل دفن الميت ، فانه تجب الاعادة لبقاء محل الصلوة ، و ذلك لان تحقق العجز عن طبيعة الصلوة الكاملة من طبيعة المكلف لا يكون الا ببقاء العجز الى ان يدفن الميت لا مجرد تحقق العجز فى حال الصلوة فقط .

(و منه يظهر) حال الصورة الثالثة ، و هى طر و العجز فى حال الصلوة فان اتمامها جالساً حينئذ لا يجزى عن القادر على القيام الموجود فى حال صلوة الطارى عجزه ، بل و لو لم يكن موجوداً و وجد الى ما قبل الدفن او زال العجز عن طرء عليه ، كل ذلك لما عرفت من ان العجز عن صرف وجود الطبيعة فى الواجب الكفائى لا يصدق الا بعجز جميع المكلفين فى جميع وقت الواجب و انه مع وجود مكلف واحد قادر على القيام لا يصدق تحقق العجز عن القيام ، و الله العالم .

مسئلة (١٣) اذا شك في ان غيره صلى عليه ام لابني على عدمها وان علم بها و شك في صحتها و عدمها حمل على الصحة - و ان كان من صلى عليه فاسقاً - نعم لو علم بفسادها و جب الاعادة و ان كان المصلى معتقداً للصحة قاطعاً بها. اما وجوب الصلوة في الشك في اصل صدور الصلوة عن غيره فلاستصحاب ، و اما عدم الوجوب فيما اذا علم بها و شك في صحتها فلاصلة الصحة الجارية في افعال المسلمين من غير فرق بين الفاسق و غيره، و اما وجوب الاعادة فيما اذا علم بفساد صلوة الغير فلعدم تحقق الصلوة واقعاً ، و تحققها باعتقاد الغير لا يوجب السقوط ، و هذا ظاهر .

مسئلة (١٤) اذا صلى احد عليه معتقداً بصحتها بحسب تقليده او اجتهاده لا يجب اتيانها على من يعتقد فسادها بحسب تقليده او اجتهاده نعم لو علم علماً قطعياً بطلانها و جب عليه اتيانها و ان كان المصلى ايضاً قاطعاً بصحتها .

اما مع القطع ببطلان صلوة الغير فوجوبها على القاطع مما لا اشكال فيه - كما تقدم في المسئلة السابقة ، و اما مع اعتقاد فسادها عن تقليد او اجتهاد فمقتضى القاعدة ايضاً هو الوجوب بناء على ما هو الحق عندنا من بطلان التصويب و عدم انقلاب الواقع الى مؤديات الطرق ، فاعتقاد الغير صحة صلوته بحسب اجتهاده او تقليده لا اثر له لمن قامت الامارة له على بطلانها ، و لعل حكم المصنف (قده) بالاجزاء مبنى على دعوى قيام السيرة على الاكتفاء بصحة الصلوة عند المصلى ، او من جهة لزوم الحرج في وجوب الاعادة على من ادى اجتهاده او تقليده على الفساد .

(و لا يخفى) ما فيهما ، فان السيرة انما قامت على الاجتزاء بفعل الغير في صورة الشك في فساد عمله و عدم قيام امارة على فساد ، و اما في صورة قيام الامارة على الفساد فقيام السيرة على الاجتزاء به ممنوع ، ان الغالب هو تطرق الشك في فساد عمل الغير من غير امارة على فساد ، ففي مورد الشك يحمل عمله عندهم على الصحة ، و بذلك يعلم عدم صحة دعوى لزوم الحرج ، فان موارد قيام الامارة على فساد عمل الغير ليست من الكثرة بمثابة يلزم من عدم الاجزاء الحرج المرفوع في الشريعة (و بالجملة) فمقتضى ما عليه اهل الحق من التخطئة و ان الواقع لا يتغير بقيام الحكم الظاهري

هو وجوب الاعداء ، مضافاً الى ان قيام الحكم الظاهرى فى المقام انما هو باعتقاد المصلى و اما باعتقاد غيره فالمفروض ان اجتهاده او تقليده قد ادى الى الفساد .

و نظير المقام مسألة اشتراط صحة صلوة الامام فى صحة صلوة المأموم ، و انه هل يجوز الاقتداء اذا اعتقد المأموم فساد صلوة الامام بحسب تقليد المأموم او اجتهاده ، و انه هل يعتبر صحة صلوة الامام واقعاً او تكفى الصحة عند الامام ، فر بما يدعى هناك قيام السيرة على الاكتفاء بالصحة عند الامام ، و عليه يترتب جواز اقتداء كل من واجدى المنى فى الثوب المشترك بالآخر فان صلوة الامام منهما صحيحة عنده ، فعلى القول بموضوعية الصحة عند الامام فى جواز الاقتداء فصولة المأموم ايضاً صحيحة ، فان استصحاب الطهارة الجارى فيه يقتضى صحة صلوته و المفروض عدم علمه بفساد صلوة امامه واقعاً ، و العلم الاجمالى بفساد احدى الصلوتين لا يوجب للمأموم حينئذ العلم التفصيلى بفساد صلوة نفسه ، ان الشرط حسب الفرض ليس عبارة عن صحة صلوة الامام واقعاً ، بل الصحة عند الامام ، و هى محرزة بالوجدان ، فان استصحاب الطهارة بالنسبة الى الامام موجب لتحقيق الصحة عنده ، لكن المسئلة هناك ايضاً محل اشكال ، فالاحوط - لو لم يكن اقوى - هو عدم الاجتزاء فى المقام ، و الله العاصم .

مسئلة (١٥) المصلوب بحكم الشرع لا يصلى عليه قبل الانزال بل يصلى عليه بعد ثلاثة ايام بعد ما ينزل و كذا اذا لم يكن بحكم الشرع لكن يجب انزاله فوراً والصلوة عليه ، ولو لم يمكن انزاله يصلى عليه وهو مصلوب مع مراعاة الشرائط بقدر الامكان .

من وجب صلبه كالمحارب فحد بقاءه مصلوباً ثلاثة ايام و ينزل بعد ها - و هو المسلم بينهم فى كتاب الحدود و عليه روايتان تدلان على انه يبقى مصلوباً ثلاثاً ثم ينزل فيصلى عليه ، فان كان لم يغتسل قبل قتله وجب غسله ايضاً ثم يكفن ثم يصلى عليه فيكون حال المصلوب كغيره من الاموات الا فى بقاءه ثلاثة ايام .

و اما المصلوب بغير حق فمع الامكان يجب انزاله فوراً كما يجب تجهيزه من الغسل و التكفين ثم يصلى عليه ، و مع عدم امكان انزاله يصلى عليه و هو مصلوب ، كما صلى الصادق عليه السلام على عمه زيد - على ما نص عليه الرضا عليه السلام فى

صحيح ابى هاشم الجعفرى - حسبما تقدم فى طى شرط الاستقبال ، و يسقط حينئذ من الشرائط ما يتعذر الاثبات به ، اما عدم سقوط اصل الصلوة فلعموما وجوبها على كل ميت مضافاً الى قاعدة الميسور ، و الظاهر سقوط تقديم الغسل و الكفن على الصلوة حينئذ لعدم امكانه .

(و علله فى الجواهر) بان الثلاثة هى الحد فى بقاء الميت شرعاً ، و بعد الثلاثة يصير الميت بحكم المدفون - يعنى فى حكم الصلوة عليه فى قبره بلا غسل و لا كفن (انتهى) .

و لا يخلو ما فى كلامه من الغرابة مع انه لا يتم فى المدفون قبل التمسيل و التكفين ، اذ يجب اخراجه من القبر ليغسل و يكفن فيجب الصلوة عليه بعدها مع الامكان ، ثم قال (قده) و يحتمل انتظاره الى النزول فيغسل و يكفن و يصلى عليه لاطلاق دليل الشرطية (اقول) و ما احتمله مناف مع ما فى خبر الجعفرى من صلوة الصادق عليه السلام على زيد الشهيد ، و الخبر و ان كان غريباً نادراً كما قاله الصدوق، الا انه ليس له معارض و لاراد ، كما صرح به الشهيد فى الذكرى و حكى عن ابى الصلاح و ابن زهرة و يحيى بن سعيد العمل بمضمونه ، و عن العلامة فى المختلف انه ان عمل به فلا بأس به ، ثم حكى عن ابن ادريس ان الاظهر انزاله بعد الثلاثة و الصلوة عليه و اورد عليه بان انزاله قد يتعذر كما فى قضية زيد (انتهى ما فى الذكرى) .

ثم قال فى الجواهر و لعل منه - اى من قبيل المصلوب - كل من تعذر دفنه و كان غير مغسل او غير مكفن ان مشروعية الصلوة بدونهما تقديماً لمصلحة الدفن فمع عدمه يسعى فى حصولهما الى آن الدفن فيصلى عليه بدونهما مع فرض تعذرهما ، ثم امر بالتأمل الجيد .

و لا يخفى ان ما ذكره من الصلوة عليه اذا تعذر الغسل و الكفن و الدفن وان كان جيداً ، الا ان ما استدل به ضعيف ، بل الحق ان يقال ان هذه الواجبات من التجهيز امور مستقلة لا يسقط الممكن منها بتعذر غيره و يسقط شرطية المتقدم منها للمتأخر بقاعدة الميسور و لا يحتاج فى اثبات وجوب الممكن منها الى ما تكلف به من الاستدلال

و قد تقدم الكلام فى ذلك فى طى المسئلة الرابعة من الفصل الاول فى الصلوة على الميت

مسئلة (١٦) يجوز تكرار الصلوة على الميت سواء اتحد المصلى او تعدد

لكنه مكروه الا اذا كان الميت من اهل العلم و الشرف و التقوى .

المشهور على كراهة تكرار الصلوة على جنازة واحدة مطلقا : مرتين او اكثر ، جماعة او فرادى ، من مصل واحد او متعدد ، و عن الغنية دعوى الاجماع عليه (و استدلوها) بالجمع بين النصوص الناهية عنه و المرخصة فيه بحمل الاولى على الكراهة بقريئة الثانية .

(فمن الاولى) خبر وهب بن وهب عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام ان رسول الله ﷺ صلى على جنازة فلما فرغ جائه اناس فقالوا يا رسول الله لم ندرك الصلوة عليها ، فقال لا يصلى على جنازة مرتين و لكن ادعوا لها (و خبر اسحق بن عمار) عن الصادق عليه السلام قال ان رسول الله ﷺ صلى على جنازة فلما فرغ جاء قوم فقالوا فاتتنا الصلوة عليها ، فقال ان الجنازة لا يصلى عليها مرتين و لكن ادعوا له و قولوا خيراً ، و قريب منهما خبر حسين بن علوان .

(و من الثانية) موثق عمار عن الصادق عليه السلام قال : الميت يصلى عليه ما لم يوار بالتراب و ان كان قد صلى عليه (و موثقة يونس) عنه عليه السلام قال سئلته عن الجنازة لم ادر كها حتى اذا بلغت القبر ، قال عليه السلام اذا ادر كتبها قبل ان تدفن فان شئت فصل عليها (و خبر جابر) عن الباقر عليه السلام ، قال قلت ارأيت ان فاتتني تكبيرة او اكثر ، قال عليه السلام تقضى ما فاتك ، قلت استقبل الصلوة (او القبلة) قال عليه السلام بلى و ان تتبع الجنازة ، فان رسول الله ﷺ خرج الى جنازة امرئة من بنى النجار فصلى عليها فوجد الحفيرة لم يمكنوا فوضعوا الجنازة فلم يعثى قوم الا قال لهم صلوا عليها (و خبر الحلبي) عن الصادق عليه السلام قال كبر امير المؤمنين عليه السلام على سهل بن حنيف و كان بدرياً خمس تكبيرات ثم مشى ساعة ثم وضعه و كبر عليه خمسة اخرى فصنع به ذلك حتى كبر عليه خمساً و عشرين تكبيرة (و خبر ابى بصير) عن الباقر عليه السلام قال كبر رسول الله ﷺ على حمزة سبعين تكبيرة و كبر على

عليه السلام عندكم على سهل بن حنيف خمساً وعشرين تكبيرة، قال كبر خمساً خمساً
كلما ادركه الناس قالوا يا اميرالمؤمنين لم ندرك الصلوة على سهل فيضعه فيكبر عليه
خمسا حتى انتهى الى قبره - خمس مرات .

و الجمع بين الطائفتين على ما اخترناه في مفاد هيئة الامر و النهي ظاهر ، كما
مر مراراً في هذا الكتاب من ان المستعمل فيه في هيئة الامر هو مصداق طلب الفعل
و في هيئة النهي هو مصداق طلب الترك او مصداق الزجر عن الفعل فاذا لم يرخص المولى
في الترك ينتزع الوجوب من الامر و اذا لم يرخص في الفعل ينتزع الحرمة من النهي ،
فان ورد الترخيص منه في الترك كان مفاد هيئة الامر بضميمة الترخيص هو الاستحباب ،
و ان وردت الرخصة في الفعل كان مفاد النهي بضميمة الترخيص في الفعل هو الكراهة
(و عبارة اخرى) ليست الكراهة الا عبارة عن طلب الترك - الذى هو مفاد النهي -
و الترخيص في الفعل - الذى ثبت بدليل الاذن في الفعل ، فحمل النهي على الكراهة
اذا ورد دليل على الاذن في الفعل ليس حملا له على خلاف مفاده و لا المستعمل فيه .

(نعم) ربما يقال هنا بعدم حجية الاخبار المانعة لضعف سندها و كون رجال
سند بعضها عامية بل قيل فى وهب بن وهب انه اكذب البرية ، و لكونها موافقة مع
العامية الموجب لحملها على النقية لكون الكراهة محكية عن ابن عمر ، و عائشة و
ابى موسى و الا و زاعى و احمد و الشافعى و مالك و ابى حنيفة ، و لاجل ذلك حكى
استحباب التكرار مطلقا عن بعض ، و عن كشف اللثام عن ابى سعيد انه اذا صلى على
جنازة ثم حضر من لم يصل عليها صلى عليها و لا بأس ان يؤم به الامام الذى صلى اولا ،
و قال فى الكشف و ظاهره نفى الكراهة ، و هو كما قال .

لكن الانصاف ثبوت الكراهة مطلقا للشهرة المحققة و دعوى الاجماع عليها
الكاشف عن استنادهم الى الاخبار المانعة الموجب لحجيتها عندنا من حجية الخبر
الموثوق بصدوره خلافاً لمن توقف فى اصل جواز التكرار اما مطلقا او للمصلى الواحد
غير الامام ، و هو مردود بالاجماع على خلافه ، و لمن خص الكراهة بحالة دون اخرى
كالحلى (قده) الذى خصها بالجماعة ، قال (قده) لان الصحابة صلوا على

رسول الله ﷺ فرادى .

و لا يخفى ان المستفاد مما ورد من صلواتهم غير الصلوة المعهودة على الاموات (ففى خبر ابى مريم الانصارى) قال للباقر عليه السلام كيف كانت الصلوة على النبى ﷺ فقال لما غسله امير المؤمنين عليه السلام و كفنه سجاى ثم ادخل عليه عشرة فدار واحوله ثم وقف امير المؤمنين عليه السلام فى وسطهم فقال ان الله و ملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه و سلموا تسليما ، فيقول القوم كما يقول حتى صلى عليه اهل المدينة و العوالى ، و فى معناه غيره ، و ان كان الظاهر من بعض تلك الاخبار هو الصلوة المعهودة ، لكن ترك الجماعة فيها كانه من مختصات النبى ﷺ لكونه اماماً حياً و ميتاً ، فلا دلالة فيها على ترك الجماعة فى الصلوة على غيره ﷺ ، ففى المروى عن الباقر عليه السلام ان عليا عليه السلام قال ان رسول اما منا حيا و ميتاً فدخل عليه عشرة عشرة و صلوا عليه يوم الاثنين و ليلة الثلاثاء حتى الصباح و يوم الثلاثاء حتى صلى عليه كبيرهم و صغيرهم و ذكركم و انثاهم و ضواحي المدينة بغير امام .

و المحكى عن جماعة من الاصحاب اختصاص الكراهة بالمصلى الواحد اما مطلقا كما عن جماعة او اذا لم يكن اماماً ، فلا كراهة فى تكرارها من الامام كما عن المدارك ، و عن بعضهم اختصاص الكراهة بما ينافى التعجيل ، فلا كراهة فيما لا ينافيه مطلقا : فرادى و جماعة من الامام و غيره ، و لا وجه لتوهم اختصاص الكراهة بغير الامام الا ما ورد من صلوة على عليه السلام اماماً على سهل بن حنيف خمس مرات و هى لا تنافى الكراهة فى غير مورد الحديث ، لاحتمال اختصاص ذلك بمن له مناقب مثل سهل ، و اما توهم الاختصاص بما ينافى التعجيل فلعله لما ورد من صلوة رسول الله ﷺ على جنازة امرئة من بنى النجار حين وجد الحفرة لم يمكنوا ، و لا يخفى انه لا يدل على الكراهة فى غير مورد الخبر (و كيف كان) فمع منافاة التعجيل و خوف الحادثة يكون المتجه ملاحظة الترجيح ، و ربما تصير الصلوة حينئذ فى بعض الاحوال حراماً فضلا عن الكراهة ، هذا فى غير ذوى الفضل و الشرف ، و اما فيهم فالاقوى عدم الكراهة - كما قواه فى الجواهر - مستظهاً من نصوص تكرار الصلوة على النبى ﷺ

و حمزة عليه السلام و فاطمة بنت اسد و سهل بن حنيف ، و هو جيد ، و الله العالم .

مسئلة (١٧) يجب ان تكون الصلوة قبل الدفن فلا يجوز التأخير الى ما بعده نعم لو دفن قبل الصلوة عصياناً او نسياناً او لعذر اخر او تبين كونها فاسدة و لو لكونه حال الصلوة مقلوباً لا يجوز نبشه لاجل الصلوة بل يصلى على قبره مراعيًا للشرائط من الاستقبال و غيره و ان كان بعد يوم و ليلة بل و ازيد ايضاً الا ان يكون بعد ما تلاشى و لم يصدق عليه الشخص الميت فحينئذ يسقط الوجوب و اذا برز بعد الصلوة عليه بنش او غيره فالاحوط اعادة الصلوة عليه .

في هذه المسئلة امور (الاول) يجب ان تكون الصلوة قبل الدفن ، و قد ادعى عليه الاجماع في القواعد ، و لا يجوز تأخيرها الى ما بعد الدفن اختياراً بلا خلاف فيه ، و في الجواهر : بل الاجماع بقسميه عليه بل كاد يكون ضرورياً (انتهى) و يدل عليه من الاخبار خبر عمار الواردة في الصلوة على الميت العريان ، وفيه قال عليه السلام يحفر له حفيرة فيستر عورته باللبن و بالحجر ثم يصلى عليه ثم يدفن ، قلت فلا يصلى عليه اذا دفن ، فقال لا يصلى على الميت بعد ما يدفن (و خبر محمد بن مسلم) وفيه : اذا لم يقدروا على ثوب يوارون به عورته فليحفروا قبره و يضعوه في لحده يوارون عورته بلبن او احجار او تراب ثم يصلون عليه ثم يوارونه في قبره ، قلت و لا يصلون عليه و هو مدفون بعد ما يدفن ؟ قال لو جاز ذلك لاحد لجاز لرسول الله ﷺ فلا يصلى على المدفون و لا على العريان (و خبر على بن جعفر) وفيه : قال عليه السلام يغسل و يكفن و يصلى عليه و يدفن (و خبر القلانسي) عن الباقر عليه السلام ، وفيه ايضاً : يغسل و يكفن و يصلى عليه و يدفن ، و قد تقدم هذه الاخبار كلها في الامر الاول في طي المسئلة الثالثة من الفصل في صلوة الميت ، و سبق من المصنف هذا الحكم في المسئلة السابعة من ذاك الفصل ، و يدل على ذلك ايضاً ابقاء جنازة النبي ﷺ بلا دفن حتى صلى عليه اهل المدينة و ضواحيها .

(الامر الثاني) لو دفن قبل الصلوة عصياناً او نسياناً او لعذر اخر كما اذا اجبر عليه ظالم يخاف منه فلا يجوز نبشه للصلوة عليه اجماعاً كما حكى عن العلامة و تجب

الصلوة على قبره مراعى للشرائط - مهما امكن - ما لم يتلاش الميت - كما تقدم في المسئلة السابقة مفصلا -

(الامر الثالث) اذا برز بعد الصلوة على قبره بنش او غيره فلاحوط اعادة الصلوة ، لانه ميت لم يصل عليه قبل الدفن ، مع احتمال الاجتزاء بما اتى به من الصلوة على قبره ، فيكون في حكم من صلى عليه ، وقد مر حكم هذه المسئلة ايضاً في المسئلة الثامنة من هذا الفصل .

مسئلة (١٨) الميت المصلى عليه قبل الدفن يجوز الصلوة على قبره ايضاً ما لم يمض ازيد من يوم وليلة و اذا مضى ازيد من ذلك فلاحوط التترك .

قد تقدم في المسئلة السابعة من هذا الفصل حكم الصلوة على قبر من لم يصل عليه اصلا ، و اما من صلى عليه قبل الدفن ففي جواز الصلوة عليه بعد دفنه لمن لم يصل عليه و جهان ، المشهور على الجواز لاطلاق الاخبار الدالة على جوازها حيث يشمل الميت الذى صلى عليه ، بل بعض تلك الاخبار ظاهر في الميت الذى صلى عليه ، كخبر عمر بن جمع ، و فيه : كان رسول الله ﷺ اذا فاتته الصلوة على الميت صلى على القبر ، و مرسل الصدوق : اذا فاتتك الصلوة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلوة عليه و قد دفن ، فان فوت الصلوة ظاهر في عدم ادراكها في وقت تحققها ، و اظهر من ذلك ما في خبر القلانسي ، و فيه : فاذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر و ان كان ادركهم و قد دفن كبر على القبر ، و ما في الفقه الرضوى : فان لم تلحق الصلوة على الجنائز حتى يدفن الميت فلا بأس ان تصلى بعد ما يدفن .

(و هل الجواز) محدود باليوم و الليلة او بالثلاثة ، او انه لاحد له ما لم يتلاش الميت في القبر ، المنسوب الى المشهور هو التحديد باليوم و الليلة ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، و يمكن ان يقال ان المنساق من بعض الاخبار انما هو جوازها عقيب دفن الميت بلا مضي مدة و لا مهلة ، كما في خبر القلانسي : و ان كان ادركهم و قد دفن كبر على القبر ، و كذا ما في الفقه الرضوى : فان لم تلحق الصلوة على الجنائز حتى يدفن الميت (النخ) الا ان الانصاف اطلاق بعضها الاخر مثل قوله في خبر ابن

جمع : كان رسول الله ﷺ اذا فاتته الصلوة على الميت صلى على القبر ، و مثله ما فى مرسل الصدوق (و كيف كان) فمع الاشكال فى استفادة الاطلاق يكون المرجع عند الشك هو اصاله عدم المشروعية فيكون الاحوط هو الترك و ان لم يرد دليل على التحديد باليوم و الليلة ايضا ، و اما التحديد بالثلاثة فلا دليل له اصلا .

هذا بالنسبة الى من يريد الصلوة على القبر اذا لم يدرك الصلوة ، و اما اذا ادرك الصلوة قبل الدفن فهل يجوز له تكرارها بعد الدفن اولا ، ربما يقال باستفادة الجواز من اطلاق صحيح هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام : لا بأس ان يصلى الرجل على الميت بعد ما يدفن ، الا انى لم اجد من تعرض من الاصحاب للجواز فى هذه الصورة مع عدم معهوديته بين المسلمين .

مسئلة (١٩) يجوز الصلوة على الميت فى جميع الاوقات بلا كراهة حتى فى الاوقات التى تكره النافلة فيها عند المشهور من غير فرق بين ان تكون الصلوة على الميت واجبة او مستحبة .

وفى المدارك ان هذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب ، و يدل عليه من الاخبار صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال يصلى على الجنائز فى كل ساعة ، انها ليست بصلوة ركوع ولا سجود ، انما تكره الصلوة عند طلوع الشمس و عند غروبها التى فيها الخشوع و الركوع و السجود (و خبره الاخر) قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام هل يمنعك شىء من هذه الساعات من الصلوة على الجنائز ، قال عليه السلام لا (و صحيحة الحلبي) عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بالصلوة على الجنائز حين تغيب الشمس و حين تطلع ، انما هو استغفار ، و فى معناها غيرها .

(و لا يعارضها) الاخبار عبد الرحمن بن ابي عبدالله عن الصادق عليه السلام ، قال تكره الصلوة على الجنائز حين تصفر الشمس و حين تطلع (و صحيح على بن جعفر) عن اخيه عليه السلام انه سئله عن الصلوة على الجنائز اذا احمرت الشمس اتصلح اولا ، قال لا صلوة فى وقت صلوة ، و قال اذا وجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجنائز .

لكنهما لا يصلحان للمعارضة لحملهما على التقية ، و لعل التعبير بالكراهة فى

الخبر الاول اتقاء عن الاوزاعى القائل بكراهة الصلوة فى الاوقات المذكورة ، بل ومن مالك و ابى حنيفة القائلين بالمنع فى حال اصفرار الشمس و طلوعها و قيامها ، اما بارادة المنع من الكراهة او بالاتقاء بما يقرب من الحرمة - لو كان المراد من الكراهة معناها المقابل للحرمة ، و كون الجواب فى الخبر الثانى اقناعياً لعدم انطباقه على السؤال ، ضرورة عدم كون الاحمرار وقت صلوة ، و لعل التقية منعه عن التصريح بالحق .

(و مع الغض) عن حملهما على التقية فهما ساقطان عن الحجية بالاعراض عنهما بل قيام الاجماع على العمل بخلافهما ، مضافاً الى اختصاص الكراهة فى الاوقات المكروهة بالنوافل المبتدئة ، و صلوة الميت - على فرض صدق اسم الصلوة عليها - من الفرائض لا من النوافل فضلا عن كونها مبتدئة ، بل مع استحبابها - كما اذا كانت معادة - فهى من ذوات الاسباب كصلوة الزيارة و الاستخارة و نحوهما ، مضافاً الى ان العبرة فى حال طريان الاستحباب عليها هى حالتها الاولى التى كانت واجبة بالذات كما فى كل واجب يطرد عليه النفل حسبما حققناه فى الاصول ، و لذا يصح اتيانها بقصد وجوبها الذاتى وصفاً و غاية و لو كانت نفلا بالعرض - و لذا صرح فى المتن بعدم الفرق فى عدم كراهتها فى الاوقات المذكورة بين كونها واجبة او مستحبة .

مسئلة (٢٠) يستحب المبادرة الى الصلوة على الميت و ان كان فى وقت فضيلة الفريضة و لكن لا يبعد ترجيح تقديم وقت الفضيلة مع ضيقه كما ان الاولى تقديمها على النافلة و على قضاء الفريضة و يجب تقديمها على الفريضة فضلا عن النافلة فى سعة الوقت اذا خيف على الميت من الفساد و يجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها و عدم الخوف على الميت و اذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدم الفريضة و يصلى عليه بعد الدفن ، و اذا خيف عليه من تأخير الدفن مع ضيق وقت الفريضة يقدم الدفن و تقضى الفريضة ، و ان امكن ان يصلى الفريضة مؤمياً صلى و لكن لا يترك القضاء ايضاً .

فى هذه المسئلة امور (الاول) فى استحباب المبادرة الى صلوة الميت و تقديمها على الفريضة مع سعة وقتها ، او استحباب تقديم الفريضة ، او التخيير فى ذلك (وجوه)

المختار عند الماتن هو الاول ، و لعله لخبر جابر المروى عن الباقر عليه السلام : اذا حضرت الصلوة على الجنازة فى وقت مكتوبة فبايها ابدء ؟ فقال عجل الميت الى قبره الا ان تخاف ان يفوت وقت الفريضة الحاضرة ، و لما دل عموماً على استحباب التعجيل فى تجهيز الميت ، لكن الخبر ضعيف ، و استحباب التعجيل فى امر الميت معارض مع ما ورد من استحباب المسارعة الى الصلوة الفريضة فى وقتها ، و لعله لذلك ذهب جملة من الاساطين كالمحقق و العلامة و المحقق الثانى فى جامع المقاصد - على ما حكى عنهم - الى التخيير .

(و الاقوى) استحباب تقديم الفريضة كما حكى عن جماعة لما فى صحيح على بن جعفر عن اخيه عليه السلام : اذا وجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجنائز ، و فى خبر الغنوى : اذا دخل وقت صلوة مكتوبة فابدء بها قبل الصلوة على الميت الا ان يكون مبطوناً او نفساء او نحو ذلك ، مؤيداً بما يدل على شدة المواظبة على الوقت الفضلى على وجه يرجح على ما دل على تعجيل الميت ، و اما ما تقدم من خبر جابر فقد تقدم ضعف سنده بحيث لا يقاوم الخبرين .

و ربما يقال فى وجه القول بالتخيير بتكافؤ خبر جابر مع الخبرين المتقدمين و يكون المرجح حينئذ هو التخيير ، لكن لا يخفى ان نتيجة ذلك هو التخيير فى مقام الاخذ باحد الخبرين لا الفتوى بالتخيير .

(و فى الجواهر) حمل خبر جابر - بعد ذكر ضعف سنده - على ارادة فوات الوقت الفضلى ، و قال (قده) ما حاصله ان تعجيل الميت الى قبره قبل فوات الوقت الفضلى لا ينافى ارجحية غيره عليه - اعنى تقديم الفريضة الحاضرة - (و ما ذكره لا يخلو عن البعد) لان الجواب عن البدئة بايها بقوله عليه السلام عجل الميت الى قبره ظاهر فى افضلية تقديم صلوة الميت على الفريضة ، حيث ان تعجيل الميت الى قبره لا يتم الا بتقديم الصلوة عليه ، فالاولى الاكتفاء فى رد الاستدلال بضعف سنده (و كيف كان) فالاقرب تقديم المكتوبة فيما اذا لم تزام صلوة الميت مع وقت فضيلة الفريضة فضلاً عما اذا زاحمتها فى ذلك بان اوجب الاثيان بصلوة الميت فوات وقت فضيلة الفريضة ،

و ذلك لما ورد من الترغيب و الحث الشديد على مراعاة الوقت الفضلى حتى ظن منه الوجوب ، بل يمكن الاستدلال بذييل خبر جابر اعنى قوله عليه السلام : الا ان تخاف ان يفوت وقت الفريضة الحاضرة - بناء على كون المراد فوت الوقت الفضلى .

(الامر الثانى) لوزاحم الاثيان بصلوة الميت مع النافلة ، الموقته تقدم على النافلة لانه مضافاً الى ما ورد من التعجيل فى تجهيز الميت ، تكون صلوة الميت واجبة و الاشتغال باداء الواجب اولى و افضل من الاشتغال بالمندوب .

(الامر الثالث) لوزاحمت مع قضاء الفريضة ففى المتن رجع تقديمها على القضاء لكن الاقوى التخيير لمعارضة ما دل على الترغيب فى تعجيل امر الميت مع ما دل على الحث على المبادرة فى قضاء الفريضة حتى ذهب جملة من الفقهاء الى المضايقة و وجوب تقديمها على الفريضة الحاضرة ، و المختار و ان كان القول بالمواسعة هناك الا ان اخبار المضايقة كافية فى الدلالة على تأكيد استحباب التعجيل فى القضاء .

(الامر الرابع) لو خيف على الميت فى سعة وقت الفريضة الحاضرة و جب المبادرة الى صلوة الميت ، و هل تبطل الفريضة لو اشتغل بها حينئذ ، و جهان ، و المسئلة من صغريات باب الضدين مع اهمية احدهما ، و الاقوى الصحة اما بالملاك او بالامر الترتبى على ما اخترناه فى الاصول .

(الامر الخامس) لو ضاق وقت الفريضة بحيث يوردى الاثيان بصلوة الميت الى فوات الفريضة فمع عدم الخوف على الميت يجب تقديم الفريضة ، و فى بطلان صلوة الميت لو قدمها على الفريضة ما تقدم فى الامر السابق من ابتناء المسئلة على المختار فى باب الضدين (و ربما يقال) بالبطلان فى المقام - و لو قلنا بالصحة هناك - من جهة دلالة خبر جابر على النهى عنه (و فيه اولا) منع فهم النهى عنه من الخبر المذكور كما لا يخفى على المتأمل فيه ، ان ليس فيه الا استثناء صورة ضيق وقت الفريضة من الامر بتعجيل الميت الى قبره ، و هذا الاستثناء انما يدل على انتفاء الامر بالتعجيل فى صورة ضيق وقت الفريضة لا على النهى عن الاشتغال بصلوة الميت (و ثانياً) انه لو سلم استفادة النهى عنه فهو ليس لاجل مبغوضية فى متعلقه ، بل لمكان اهمية فى ضده ، فلا ينافى

مع ملاك مطلوبيته المصحح لاتيانه بداعي ذاك الملاك .

(الامر السادس) لو تضييقاً معاً بان خيف على الميت مع ضيق الحاضرة فالمشهور تقديم الفريضة ، بل في الجواهر : لا اجد فيه خلافاً الا من محكى المبسوط من تقديم صلوة الجنائز (و الاقوى) ما عليه المشهور لاهمية الفريضة عن صلوة الجنائز كما لا يخفى على المتدبر فيما ورد من الاهتمام بها و انها لا تترك بحال و ان تاركها بمنزلة الكافر ، مضافاً الى ان التزاحم هنا واقع بين ما لا بدل له - اعنى الفريضة - و بين ماله البدل ، فان صلوة الجنائز اذا فاتت يمكن اداؤها على القبر بعد الدفن ، و توهم كون قضاء الفريضة ايضاً بدلاً عن اداؤها في وقتها فاسد ، فان ما ورد من الاهتمام بالفريضة انما هو في اداؤها في وقتها لا الجامع بين الاداء و القضاء (و كيف كان) يجب مع تقديم الفريضة و الاشتغال بها ان يأتى بصلوة الميت بعد دفنه على القبر كما تقدم في المسائل السابقة .

(الامر السابع) لو تزاحم الدفن مع الصلوة على الميت بان فرض الخوف من انتهاك الميت من تأخير دفنه حتى يصلى عليه ، فالظاهر تقديم الدفن فيصل على قبره لانه يكون من موارد تزاحم ما لا بدل له - و هو الدفن و حفظ حرمة الميت - مع ما له البدل ، و هو الصلوة فيقدم الاول على الاخير .

(الامر الثامن) لو تزاحم الدفن مع صلوة الفريضة بان كان التأخير في الدفن انتهاكاً لحرمة الميت مع ضيق وقت الفريضة فعن جامع المقاصد نفى البأس عن تقديم الدفن على الصلوة ، قال لتساوى الحرمتين و لتدراك الصلوة بالقضاء دون الدفن و لاستثناء المبطلون و النفساء في خبر الغنوى ، و ما ذكره جيد - و ان كان في دلالة خبر الغنوى عليه تامل بل منع ، و ايداه في الجواهر بتشاكل على عليه السلام بدفن سلمان عن الصلوة ، و لم اعثر على ذلك فيما بيدي من الكتب ، و الله الهادي . ثم قال في الجواهر و لو امكن الجمع بين الدفن و الايماء للمكتوبة لم يكن بعيداً من الصواب ، و اليه اشار المصنف (قده) في المتن بقوله ان امكن ان يصلى الفريضة مؤمياً صلى ، و لكنه زاد على الجواهر بانه لا يترك القضاء ايضاً .

مسئلة (٢١) لا يجوز على الاحوط اتيان صلاة الميت في اثناء الفريضة و ان لم تكن ماحية لصورتها كما اذا اقتصر على التكبيرات و اقل الواجبات من الادعية في حال القنوت مثلاً .

و ذلك لعدم معهوديته بين المسلمين و خروجه عن المتعارف بينهم و عدم القول بجوازه من احد ، قال في الجواهر : الا انى لم اجد نصاً لاحد من الاصحاب بل يمكن دعوى ظهور النصوص و الفتاوى في عدم اجتماعهما (انتهى) .

مسئلة (٢٢) اذا كان هناك ميتان يجوز ان يصلى على كل واحد منهما منفرداً و يجوز التشريك بينهما في الصلوة فيصلى صلاة واحدة عليهما و ان كانا مختلفين في الوجوب والاستحباب و بعد التكبير الرابع يأتي بضمير التثنية هذا اذا لم يخف عليهما او على احدهما من الفساد و الاوجب التشريك او تقديم من يخاف فساده .

استدل في الجواهر لاثبات جواز تشريك الاموات المتعددة في صلاة واحدة بالاجماع و النصوص المستفيضة ، و مراده من النصوص هي الواردة في كيفية وضع الرجل و المرئة و الطفل معهما على ما يأتي في المسئلة الاولى من الفصل الاثني في اداب صلاة الميت ، و ليس جواز التشريك من باب تداخل الصلوات لكي تكون الصلوة على ميتين كالاجزاء بغسل واحد مع تعدد موجبه ، المعبر عنه بالتداخل المسببي ، بل المستظهر من النصوص و الفتاوى هو وجوب طبيعة الصلوة القدر المشترك بين افرادها الصادق على الواحد و المتعدد ، على جنس الميت الصادق على الواحد و المتعدد ايضاً فتكون الصلوة على المتعدد فرداً من الطبيعة المأمور بها و ما بها يتحقق امثال الامر بها كالصلوة على الميت الواحد ، حيث ان الاثنيان بها ايضاً من احد طرق امثال الامر بها .

و هل الحكم هو التخيير بين التشريك و التفريق من دون افضلية احدهما على الاخر ، او ان الافضل هو التفريق ، و جهان بل قولان ، المحكى عن المبسوط و السرائر و التذكرة و النهاية هو افضلية التفريق ، و استدل لها في المبسوط و السرائر بان صلوتين فيما اذا كان الميت اثنين افضل من صلاة واحدة ، و في التذكرة و النهاية

بان القصد بالتخصيص اولى منه بالتعميم (و لا يخفى) ما فى هذين الاستدلالين من من الوهن ، و لذا قال فى الجواهر لا دليل على رجحان التفريق على التشريك ، وهو كما قال ، فالاقوى هو القول بالتخير .

و لافرق فى جواز التشريك بين كون الميتين متحدتين فى الصنف كرجلين او امرئتين او مختلفين ، وكذا لافرق بين اتحادهما فى المذهب او اختلافهما فيه كامامى ومخالف ، وكذا لو كان احدهما كبيراً و الاخر طفلاً ، كل ذلك لا طلاق النصوص ، وكذا لافرق بين اتحاد الصلوتين فى الوجوب والاستحباب او اختلافهما ، فيجوز الاتيان بصلوة واحدة على ميتين - و لو كانت الصلوة على احدهما مستحبة - كالمعادة ، وذلك لعدم اعتبار قصد الوجه فيها كسائر العبادات ، ومع اعتباره فالظاهر اعتبار الاتحاد فى الوجه اذا اراد التشريك .

و بعد التكبير الرابع يأتى بضمير الثنية اذا كان الميت اثنين ، و بضمير الجمع اذا كانوا اكثر ، هذا مع اتحادهم فى المذهب و الذكورة و الانوثة و الكبر و الصغر ، ومع الاختلاف يراعى فى كل واحد وظيفته ، وهل يجوز مع الاختلاف فى التذكير والتانيث الاتيان بضمير المذكر لهما باعتبار الميت ، او المونث باعتبار الجنابة ، الظاهر جوازهما كما يجوز تخصيص كل منهما بدعاء على حده ، و هل الاولى مع الاكتفاء بدعاء واحد لهما تذكير الضمير ، او يتخير فى ذلك من غير او لوية ، ففى الروضة : التذكير اولى ، و ذكر بعض محشيها فى وجه الاولوية ان التأويل بالميت اولى من التأويل بالجنابة و ذلك لشيوع استعمال الميت و اطلاقه فى الاخبار و غيرها على المذكر و المونث ، هذا كله فيما اذا لم يخف على احد الميتين او الاموات او على الجميع ، و مع الخوف على واحد يجب تقديم الصلوة عليه او تشريكه مع غيره كما انه مع الخوف على الجميع يجب التشريك خاصة ، و وجهه واضح .

مسئلة (٢٣) اذا حضر فى اثناء الصلوة على الميت ميت اخر يتخير المصلى بين وجوه الاول ان يتم الصلوة على الاول ثم يأتى بالصلوة على الثانى ، الثانى قطع الصلوة واستينافها بنحو التشريك ، الثالث التشريك فى التكبيرات الباقية واتيان

الدعاء لكل منهما بما يخصه والاتيان ببقية الصلوة للثاني بعد تمام صلوة الاول
مثلا اذا حضر قبل التكبير الثالث يكبر ويأتي بوظيفة صلوة الاول وهي الدعاء
للمؤمنين و المؤمنات ، و بالشهادتين لصلوة الميت الثاني ، و بعد التكبير
الرابع ياتي بالدعاء للميت الاول و بالصلوة على النبي و اله للميت الثاني
و بعد الخامسة تتم صلوة الاول و يأتي للثاني بوظيفة التكبير الثالث و هكذا
يتم بقية صلوته، و يتخير في تقديم وظيفة الميت الاول او الثاني بعد كل تكبير
مشترك، هذا مع عدم الخوف على واحد منهما، و اما اذا خيف على الاول يتعين
الوجه الاول ، و اذا خيف على الثاني يتعين الوجه الثاني او تقديم الصلوة
على الثاني بعد القطع ، و اذا خيف عليهما معاً يلاحظ قلة الزمان في القطع
و التشريك بالنسبة اليهما ان امكن و الا فالاحوط عدم القطع .

المشهور - كما في الحدائق - هو التخيير بين الامور الثلاثة المذكورة في
المتن ، و نسبة المحقق الثاني الى المعظم ، و الكلام في هذه المسئلة يقع تارة فيما
تقتضيه القاعدة ، و اخرى فيما يستفاد من النص .

اما المقام الاول فالظاهر ان مقتضى القواعد العامة هو التخيير المذكور ، اما
جواز اتمام الصلوة على الاول ثم الاتيان بها على الثاني فوجهه واضح ، و اما قطع الصلوة
على الاول و استينافها عليهما على وجه التشريك ، فبالنسبة الى جواز التشريك يكفي
ما مر في المسئلة السابقة من جواز ذلك مطلقا ، و اما جواز القطع فلما تقدم في المسئلة
الثامنة عشر من الفصل الاول في صلوة الميت من عدم الدليل على حرمة قطعها ، ان
الدليل على الحرمة في اليومية منحصر بالاجماع ، و هو مفقود في المقام ، و اما جواز
الوجه الثالث و هو التشريك في التكبيرات الباقية من حين حضور الميت الثاني فلان
جواز التشريك من ابتداء الصلوة يوجب جوازه في الاثناء ايضاً من غير فرق بين كون
الصلوتين متحدتين في الوجوب و الاستحباب او مختلفين .

و اختار في التذكرة و النهاية تعيين الاتمام على الاول و استينافها على الثاني
اذا كانت الصلوة على الميت الاول واجبة و على الثاني مستحبة، و علل باختلاف الوجه
(ولا يخفى ما فيه) فانه مضافاً الى ما تقدم مراراً من عدم اعتبار قصد الوجه في العبادات
و ان مقتضاه عدم الفرق في عدم جواز الجمع حينئذ بين حضورهما معاً من الابتداء او

حضور احدهما في اثناء الصلوة على الاخر مع ظهور المحكى منهما في اختصاص الحكم بتعيين الاتمام على الاول بما اذا كان حضور الميت الثاني في اثناء الصلوة عشا الاول - ان اللازم من كلامهما هو عدم الفرق ايضاً بين ما كانت الصلوة الاولى واجبة والثانية مستحبة او كانت الاولى مستحبة والثانية واجبة ، لان الاختلاف في الوجه متحقق في صورتين ، مع ان الظاهر منهما اختصاص تعين الاتمام على الميت الاول بما اذا كانت الصلوة الاولى واجبة .

(و قد وجهه في كشف اللثام) بما حاصله ان الصلوة على الميت الاول لا تبطل ولا تنتهى بعد تشريكها مع الصلوة على الميت الثاني الا بانتهاء الصلوة الثانية ، فالصلوة الاولى باقية مستمرة الى انتهاء الثانية ، غاية الامر ان عدد تكبيراتها تصير ازيد من خمس ، فتكون المجموع منهما صلوة واحدة ، مثلاً لو حضر الميت الثاني عند التكبير الثالث من الصلوة الاولى فمشارك من اول التكبير الثالث الى انتهاء التكبير الخامس من الصلوة على الميت الثاني ، فيصير عدد التكبيرات على الميت الاول سبعة ، و على الميت الثاني خمسة ، قال : وهذا هو المراد مما ورد في خبر جابر عن الباقر عليه السلام - عن التكبير على الجنائز هل فيه شيء موقت ، فقال عليه السلام لا ، كبر رسول الله ﷺ احد عشر و تسعاً و سبعاً و ستاً و خمساً و اربعاً ، و قد وجهه الشيخ (قده) بذلك ، فانه بعد ما قال بان ما تضمنه هذا الخبر من زيادة التكبير على الخمس متروك بالاجماع قال و يجوز ان يكون عليه السلام اخبر عن فعل النبي ﷺ بذلك لانه كان يكبر على جنازة واحدة او اثنتين فكان يجاء باخرى فيبتدء من حيث انتهت خمس تكبيرات فاذا اضيف الى ما كان كبر اولاً زاد على الخمس تكبيرات ، و ذلك جائز - انتهى كلام الشيخ (قده) - فاذا كانت الصلوة الاولى مستحبة جاز ان يعرض لها الوجوب في الاثناء لانه زيادة تاكد لها دون العكس فانه ازالة للوجوب (انتهى ما في كشف اللثام بمعناه)

و لا يخفى ما فيه (اما اولاً) فلانه على القول بتحقق التضاد بين الوجوب و الاستحباب لا فرق في استحالة اجتماعهما في شيء واحد بين عروض الوجوب على المستحب او عروض الاستحباب على الواجب ، و ما افاده في وجه جواز الاول

من ان الوجوب في الاثناء زيادة تاكد للندب كلام خال عن التحصيل ، ضرورة كونهما ضدّين حسب الفرض ، فمع بقاء المندوب على صفة الاستحباب يلزم اجتماع الضدين ، و مع انقلاب المستحب واجباً بتاكد الطلب يلزم خلاف الفرض ، لانه فرض عدم ازالة الاستحباب عن الصلوة الاولى ، مضافاً الى ان هذا البيان ايضاً جار فيما كانت الصلوة الاولى واجبة ، اذ يقال فيه ايضاً انه يحصل زيادة تاكد في الوجوب بعروض الاستحباب ، هذا على القول بالتضاد بين الوجوب و الندب .

واما على القول بعدم التضاد بينهما فيجوز اجتماعهما في شىء واحد من غير فرق ايضاً بين صورتين ، و قد اخترنا في الاصول - كما مرّت الاشارة اليه في هذا الشرح مراراً - انه لا تضاد بينهما وان الفرق بينهما ليس من حيث نفس مفهومهما كالسواد و البياض ، ولا بتفاوتهما من حيث الشدة و الضعف في الطلب حتى يكون الاختلاف بينهما بالتشكيك - و ان كان التفاوت بين ملاكيهما كذلك - بل الفرق بينهما انما هو بضم الترخيص في الترك في احدهما و عدم ضمه في الاخر ، الموجب لحكم العقل بلزوم امثاله باتيان متعلقه ، فالطلب الوجوبى فيه اقتضاء المنع من الترك من ناحية حكم العقل ، كما ان الطلب الندبى لا اقتضاء فيه بالنسبة الى المنع عن الترك من ناحية الترخيص من المولى في ترك متعلق طلبه فعند اجتماعهما يكتسب الطلب الندبى لون الوجوب ، حيث لا مزاحمة بين ما لا اقتضاء فيه للمنع عن الترك مع ما فيه الاقتضاء له ، و يصير الطالبان طلباً واحداً وجوبياً من غير فرق في ذلك بين عروض الوجوب على الندب او العكس .

(و اما ثانياً) فبالمنع عن اتصاف ما يأتى به المكلف في الخارج بالوجوب او الندب ، ان الموصوف بالوجوب عبارة عن طبيعة الصلوة على الميت الجامعة لما يوجب وجوبها ، و المتصف بالندب ايضاً عبارة عن طبيعة الصلوة الجامعة لما يوجب نديها كالمعادة و الصلوة على الطفل اذا مات قبل ست سنين ، و اما ما يوجد في الخارج فلا يمكن ان يعرض عليه الوجوب او الندب ، ان بوجوده يسقط التكليف ، و ما يوجب سقوط التكليف لا يمكن ان يكون معروضاً للتكليف ، فما يوجد في الخارج لا يكون

مجمعاً للواجب والمستحب ، و بذلك يصح اجتماع الامر و النهى ايضاً فى مرحلة الثبوت على ما حقق فى الاصول .

(و اما ثالثاً) فلان حديث استمرار الصلوة الاولى الى اخر الصلوة الثانية و صيرورة اعداد تكبيراتها ازيد من الخمس اجنبى عما اورده من الفرق بين عروض الوجوب على المندوب و عروض الندب على الواجب ، بل لوتم ما ذكره (قده) لصح فيما اذا قلنا بانتهاء الصلوة الاولى بالتكبير الخامس منها و اختصاص ما زاد عن الخمس بالصلوة الثانية ، ان التكبيرات المشتركة بين الصلوتين تصير معروضة للوجوب و الاستحباب ، فلا يحتاج فيما ذكره من الفرق الى طى تلك المسافة الطويلة و تصوير استمرار الصلوة الاولى الى اخر الصلوة الثانية . هذا تمام الكلام فى المقام الاول - اعنى ما يستفاد من القواعد العامة - .

(و اما المقام الثانى) - اعنى ما يستفاد من النص - فقد استدل لما ذهب اليه المشهور من التخيير بين اتمام الصلوة على الميت الاول و الاستيناف للثانى و بين قطعها و الاستيناف عليهما بصحيح على بن جعفر عليه السلام عن اخيه عليه السلام فى قوم كبروا على جنازة تكبيرة او تكبيرتين و وضعت معها اخرى ، قال عليه السلام ان شاءوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخيرة ، و ان شاء و ارفعوا الاولى و اتموا التكبير على الاخيرة ، كل ذلك لا بأس به - ، بناء على ان يكون المراد من ترك الاولى حتى الفراغ من التكبير على الاخيرة كناية عن الاستيناف عليهما ، و من رفع الاولى و اتمام التكبير على الاخيرة اتمام الصلوة على الاولى ثم استينافها على الاخيرة .

(و لا يخفى) انه خلاف ظاهر الحديث ، ان الظاهر منه هو التخيير بين ابقاء الجنازة الاولى حين الصلوة على الجنازة الثانية و بين رفعها ، من غير تعرض فى الحديث للتشريك فى الصلوة عليهما اصلا ، و دعوى ارادة الاستيناف على الجنازتين من ترك الاولى حتى الفراغ من التكبير على الاخيرة بعيدة جداً كما ان ارادة اتمام الصلوة على الاولى ثم استينافها على الاخيرة من رفع الاولى و اتمام التكبير على الاخيرة ايضاً فى

غاية البعد ، و ان ابيت الا ظهور الحديث في التشريك فالظاهر احتساب ما بقي من التكبيرات على الاولى للجنازتين من حين حضور الجنازة الثانية ، فيكون التخيير بعد الفراغ من التكبير على الاولى بين تركها بحالها حتى الفراغ من التكبير على الثانية و بين رفعها من مكانها حينئذ ، و اين هذا مما عليه المشهور من التخيير بين قطع الصلوة على الاولى و الاستيناف عليهما و بين اتمامها على الاولى و الاستيناف على الثانية ، فهذه الصحيحة غير كافية لاثبات ما عليه المشهور .

و استدلووا ايضاً بما في الفقه الرضوي : ان كنت تصلي على الجنازة و جاءت الاخرى فصل عليهما صلوة واحدة بخمس تكبيرات ، و ان شئت استأنفت على الثانية ، - بناء على ان يكون المراد من قوله ان كنت تصلي هو التلبس بالصلوة ، لا ارادة الصلوة و الاشراف عليها ، و يكون المراد من قوله فصل عليهما صلوة واحدة هو تشريكهما في صلوة واحدة من ابتدائها ، و هو لا يحصل الا بقطع الاولى و الاستيناف عليهما .

(و لا يخفى ما فيه) لاحتمال ان يكون المراد من قوله - ان كنت تصلي - ارادة الصلوة لا التلبس بها على وزن قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم - اي اذا اردت قراءة القرآن ، و هو استعمال شائع ، مضافاً الى ما في سند الفقه الرضوي من الكلام ، و قد تقدم منا مراراً ان حججته مقصورة على ما ذكر فيه بعنوان الحديث عن الامام عليه السلام فيدخل في عنوان الحديث المرسل ، و لكن بشرط عمل المشهور به في المورد فيدخل في الحديث الموثوق بصدوره ، و فيما نحن فيه لم يعلم استناد هذا الكلام الى الامام عليه السلام و ان كان الشرط - اعنى عمل المشهور موجوداً - .

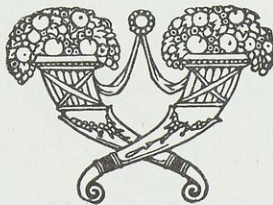
و اما ما تقدم نقله عن كشف اللثام من استفادة التشريك من خبر جابر عن الباقر عليه السلام و قوله : كبر رسول الله ﷺ احد عشر وتسعاً (الخ) بحمل ذلك على مورد حضور جنازة في اثناء الصلوة على اخرى فلا يخلو عن البعد و ان نقله عن الشيخ (قده) لعدم شاهد عليه ، كما ان ما في الجواهر من حمله على تكرار الصلوة ايضاً بعيد فانه

لا يلائم مع احد عشر و لا مع التسع و لا الست .

فتحصل ان الحكم بالتخير من جهة النصوص فى المقام لا يمكن اثباته ، وان الحق هو التخير بين الامور الثلاثة المذكورة فى المتن من جهة اقتضاء القواعد العامة له .

هذا كله مع عدم الخوف على الجنازتين او على احديهما ، و اما لو خيف عليهما فاللازم ملاحظة قلة مكث الجنازتين ، فان كان ذلك يحصل بالقطع فهو المتعين ، كما اذا كان حضور الجنازة الثانية بعد التكبير الثانى او الثالث ، حيث ان التشريك حينئذ فى الاثناء يحتاج الى زيادة مكث الجنازتين بقدر قراءة الدعاء الموظف لكل واحدة منهما بخلافه فى القطع و الاستيناف عليهما ، و قد يكون بالعكس كما اذا حضرت الثانية بعد التكبير الرابع ، حيث ان القطع موجب لمزيد مكث الاولى بقدر اربع تكبيرات مع ادعتها بخلاف التشريك فى الاثناء .

و لو خيف على الاولى خاصة يتعين اتمام الاولى ثم الاستيناف للثانية ، كما انه لو خيف على الثانية خاصة يتعين القطع و استيناف الصلوة اما بالتشريك بينهما او بنية الصلوة على الثانية ، و ذلك لان اتمام على الاولى موجب لزيادة مكث الثانية كما ان التشريك بينهما فى الاثناء ايضاً موجب لطول مقدار مكثها بقدر ما يقرأ الدعاء المخصوص للاولى بعد التكبيرات المشتركة بينهما ، فيتعين حينئذ قطع الصلوة الاولى - و لو قلنا بحرمة قطع صلوة الميت - نعم اذا كان حضور الثانية بعد التكبير الرابعة و الفراغ من دعائها يجوز التشريك بينهما فى التكبير الخامسة فتكون التكبير الاولى للثانية ايضاً ، و الامر سهل .



فصل

فى اءاب الصلوة على المىء ، و هى امور (الاءل) ان يكون المصلى على طهارة من الوضوء او الغسل او الءىمىم ، و قد مر جواز الءىمىم مع وجدان الماء اىضاً ان خاف فوء الصلوة لو اراد الوضوء بل مطلقاً .

فى هذا المءن امور (الاءل) لا خلاف فى اسءءاب الطهارة من الءءء عند صلوة المىء ، و عن الءذكرة نسله الى علمائنا ، و عن الخلاف و الغنىة الاءماع علىه ، و ىءل علىه خبر عبء الءمىء قال قلت لابى الءسن علىه السلام الجنازة ىخرج بها و لست على وضوء فان زهبت انوضاً فاءءنى الصلوة ، اصلى علىها و انا على غير وضوء ، فقال علىه السلام تكون على طهر اءب الى ، هذا مضافاً الى ان صلوة المىء ذكر و ءعاء و سؤال الرءمة للمىء و شفاعة له فاسءءب ان يكون فاعلها على اءملى الاءوال ، بل اسءءب الطهارة لءصوص الءعاء و الءكر .

و لا ىعارض الءبر شىء الا المءكى عن فقه الرضا ، و فىه قءا كره ان ىءوضاً انسان عمءاً للءنازة ، و هو لا ىصلء عندنا للمعارضة ، لسقوطه عن الءءىة باءراض الاءحاب عن الءمل به من غير خلاف بل اءعى الاءماع على اءم الءمل به ، و ءمله فى الءءائق على ما اذا تعمء المءوضى بعنوان الءوءوب ، و قال فى الجواهر و لعله ىرئء نىة الءوءوب من الءعمء ، و الءرمة من الكراهة و الا كان مءالفاً للنص و الاءماع .

(الامر الءانى) لا اشكال فى جواز الءىمىم لصلوة المىء مع اءم الءمكن من اسءعمال الماء ، و مع الءمكن من اسءعماله اذا خاف فوء الصلوة ، و ىءل علىه صءىء الءلبى قال سئل ابو عبءالله علىه السلام عن الرءل ءءر كه الجنازة و هو على غير وضوء فان زهب ىءوضاً فاءءه الصلوة علىها ، قال ىءىمىم و ىصلى .

(الامر الءالء) المشهور على مشروعية الءىمىم و جوازه لصلوة المىء مع وءوء

الماء و عدم الخوف من فوت الصلوة ، و عن الخلاف دعوى الاجماع ، و يستدل له بمضمرة سماعه ، قال سئلته عن رجل مرت به جنازة و هو على غير وضوء كيف يضع ، قال يضرب بيده على حائط اللبن يتيمم ، - و فى دالتها تامل ، و قد استوفينا الكلام فى هذا الامر فى المسئلة السادسة و الثلاثين من فصل مسوغات التيمم .

الثانى ان يقف الامام و المنفرد عند وسط الرجل بل مطلق الذكر ، و عند صدر المرثة بل مطلق الانثى ، و يتخير فى الخنثى ، و لو شرك بين الذكر و الانثى فى الصلوة جعل وسط الرجل فى قبال صدر المرثة ليدرك الاستحباب بالنسبة الى كل منهما .

فى هذا المتن امور (الاول) المشهور استحباب وقوف الامام عند وسط الرجل و صدر المرثة ، و عن الغنية الاجماع عليه ، و يدل عليه من الاخبار مرسله عبدالله بن مغيرة عن الصادق عليه السلام ، قال قال امير المؤمنين عليه السلام : من صلى على امرئة فلا يقوم فى وسطها و يكون مما يلى صدرها ، و اذا صلى على الرجل فليقم فى وسطه (و خبر جابر) عن الباقر عليه السلام قال كان رسول الله ﷺ يقوم من الرجال بحيال السرة و من النساء دون ذلك قبل الصدر (و عن الفقه الرضوى) اذا اردت ان تصلى على الميت فكبر عليه خمس تكبيرات يقوم الامام عند وسط الرجل و صدر المرثة .

(و المحكى عن الاستبصار) الوقوف عند رأس المرثة و صدر الرجل لخبر موسى بن بكير : اذا صليت على المرثة فقم عند رأسها و اذا صليت على الرجل فقم عند صدره ، و حملة فى التهذيب على مذهب المشهور : بحمل الرأس على الصدر ، و الصدر على الوسط ، و قال لانه يعبر عن الشىء باسم ما يجاوره (و لا يخفى ما فيه من البعد) و ان قال فى الجواهر انه اولى من التخيير ، لانه - اى التخيير - فرع المكافئة (انتهى) و الاولى طرحه او الحمل على التخيير لكن مع افضلية الاول اعنى ما ذهب اليه المشهور و المحكى عن المعتبر و المنتهى هو التخيير ، و لعله للجمع بين الاخبار المتقدمة (و فيه) ان التخيير انما هو مع التكافؤ ، مع ان التخيير عند التعارض اصولى بمعنى تخيير المجتهد فى الاخذ باحدهما تخييراً ، لا فقهي فرعى ، بمعنى الحكم بالتخيير ، و المحكى عن الخلاف و على بن بابويه هو الوقوف عند رأس الرجل و صدر المرثة

عكس المحكى عن الاستبصار ، و قد ادعى فى الخلاف الاجماع عليه (و فيه) انه ليس منه فى الفتاوى عين و لا اثر ، و عن الفقيه و الهداية الوقوف عند الرأس مطلقا فى الرجل و المرثة ، و عن الشيخ ايضا و عن المقنع الوقوف على الصدر مطلقا (و الاقوى) ما عليه المشهور لعدم الدليل على ما سواه الاخير ابن بكير الذى قد عرفت البحث عنه .

(الامر الثانى) مقتضى ظاهر اكثر هذه الاخبار هو وجوب تلك الكيفية الا ان الاجماع على عدمه اوجب صرفه عنه ، و عن المنتهى - بعد نقل الكيفية المذكورة - قال و هذه الكيفية مستحبة عندنا بلا خلاف .

(الامر الثالث) المعبر عنه فى غير واحد من العبائر هو وقوف الامام ، و هو ظاهر فى اختصاص هذا الحكم به دون المنفرد و المأموم ، و لعله للتصريح به فى الفقه الرضى و عدم دلالة خبر جابر على الاطلاق ، لكن مرسله ابن مغيرة كافية فى اثبات الحكم للمنفرد ايضا ، و اما المأموم فالظاهر من جماعة استثنائه مطلقا - و لو مع تمكنه من العمل بالمندوب - و لو قيل باختصاص السقوط عن المأموم بصورة تعذره منه و بقاء الاستحباب مع تمكنه كما اذا كان المأموم واحداً فيقوم خلف الامام ليكون بحيال المحل المندوب و وقوفه عنده لكان حسنا ، و يؤيده استحباب وقوف المأموم الواحد خلف الامام فى هذه الصلوة بخلاف المكتوبة حيث يقف المأموم الواحد بجانب الامام و كان على المصنف (قده) ان يتعرض له ، و لعله اكتفى بما تقدم من استحباب وقوفه خلف الامام .

(الامر الرابع) قال فى كشف اللثام بالحاق الصغيرة بالمرثة فى هذا الحكم ، و فى الجواهر : و لا يخلو من وجه كالحاق الصغير بالرجل ، ثم حكى عن ظاهر المنظومة او صريحها الجزم به (اقول) و لعل الوجه فى ذلك انسابك المذكورة من لفظ الرجل ، و الانوثة من لفظ المرثة او النساء المذكورة فى النص ، و ليس بكل البعيد .

(الامر الخامس) قد الحق فى كشف اللثام الخنثى بالمرثة و نفى عنه البعد فى جامع المقاصد ، و تردد فيه فى الروض ، و حكم بالتخيير فى الحاقها بالرجل او

المرئة في كشف الغطاء ، و قال : و لعل ملاحظة الصدر اولى ، فجعل الاولى الحاقها بالمرئة .

(اقول) بناء على القول بكون الخنثى طبيعة ثالثة ، فالاقوى هو التخيير اذ لم يرد فيها نص في المقام ، لاختصاص النصوص بالذكور و الاناث ، و لعل الحكم بناء على عدم خروجها من احدهما ايضاً ذلك ، و لم يظهر لى وجه لترجيح اللاحق بالانثى في المقام الا ما في الروض ، حيث قال : و في تعديده الحكم الى مطلق الانثى بل الى الخنثى نظر ، من فقد النص و كون ذلك مظنة الشهوة التي تؤمن بالتباعد عن محلها فيدخل فيه من كان في مظنتها او جنسها (انتهى) و لا يخفى ما فيه من البعد ، مع لزوم ذلك ان يقال بتجنب المرئة اذا ارادت ان تصلى على الميت اذا كان رجلاً فلا تقوم عند وسطه بل تقوم عند صدره كالرجل المصلى على المرئة ، مع انه لم يقل به احد ، و الله العالم .

(الامر السادس) لو اتفق الجمع في الصلوة بين الذكر و الانثى و اراد ان يصلى عليهما صلوة واحدة جعل صدر الانثى محازياً لوسط الرجل ليقف محازياً لوسطه و صدرها فيدرك الفضل و الاستحباب بالنسبة الى كل منهما ، و في كيفية وضع الجنائر نحو ان يأتي البحث عنهما في المسئلة الاولى من هذا الفصل .

الثالث ان يكون المصلي حافياً بل يكره الصلوة بالحذاء دون مثل الخف و الجورب .

اختلفت العبارات في التعبير عن ذلك ، فعن النافع والمعتبر والمنتهى استحباب ان يكون المصلي حافياً ، و نسبة في الذكري الى عبارة ابن البراج ، و في الجواهر ان في معقد اجماع الغنية ان يتحفي الامام و هو الذي افتى به المصنف في المتن .

و استدلل لاستحبابه في المعتبر بما روى عن بعض الصحابة ان النبي ﷺ قال من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمهما الله على النار ، قال و لانه موضع اتعاط فناسب التذلل بالحفاء .

و الخبر مع انه عامى مرسل غير دال على المدعى لان غبرة القدمين قد تحصل

مع الحذاء ، كما انه مع الحفاء قد تصان القدم عنها ، مع انه غير متعرض لحال الصلوة على الميت ، كيف ، و لم يستدل احد به لاستحباب الحفاء فى غير صلوة الميت من بقية الصلوات و لا غير الصلوة مما يؤتى به فى سبيل الله (و منه يظهر) ما فى استدلاله الثانى ، حيث ان موضع الاعتاظ و مناسبة الحفاء مع التذلل لا يثبت الاستحباب للحفاء شرعاً كما لا يخفى (و يمكن ان يقال) باستحبابه لفتواهم به مع شمول معقد اجماع الغنية له ، و هذا كاف فى اثبات الاستحباب بناء على ثبوته بفتوى الفقيه لدليل التسامح و لا بأس به . و فى الشرايع و عن جماعة من الاصحاب التصريح باستحباب نزع النعلين و فى المدارك ان هذا مذهب الاصحاب لا اعلم فيه مخالفاً ، و كفى بمثل دعواه انه مذهب الاصحاب فى اثبات استحبابه لاجل التسامح .

و يستدل له ايضاً بخبر سيف بن عميرة عن الصادق عليه السلام ، قال لا يصلى على الجنائز بالحذاء و لا بأس بالخف (و تقريب الاستدلال) ان الخبر ظاهر فى الحرمة ، و لكنه لمخالفة ذلك مع فتوى الاصحاب يحمل على الكراهة مضافاً الى ضعف السند ، الذى لا ينافى فى الاستدلال به للكراهة من باب التسامح ، فاذا اثبتنا الكراهة كان مرجع ذلك الى مطلوبية تركه فى حال الصلوة و هو معنى استحباب نزع الحذاء فى حال الصلوة ، (و لكن لا يخفى) ان الحكم باستحباب النزع حينئذ يختص بالحذاء ، لنص الخبر بنفى البأس عن لبس الخف ، كما انه لا يثبت به استحباب الحفاء .

ثم ان اطلاق الحذاء فى الخبر يشمل جميع النعال من العربية و غيرها ، و لا حاجة فى اثبات العموم الى التمسك بالفحوى - كما فى المستند - للمنع عنها (و مما ذكرنا فى تقريب الاستدلال) بخبر سيف يظهر امكان الاستدلال لكراهة لبس النعل - لو قيل بها - و المحكى عن المقنع المنع عن لبسه ، و يمكن ان يستدل له بظاهر النهى فى الخبر و بما رواه فى المقنع مرسل : لا يجوز للرجل ان يصلى على جنازة بنعل حذو ، و نحوه الرضوى الا انه عبر بقوله : و لا يصلى (و لا يخفى ما فيه) لاطباق الاصحاب على خلافه بل قيام الاجماع عليه و ضعف المرسل و الرضوى و سقوطهما عن الحجية بالأعراض عن العمل بهما .

الرابع رفع اليدين عند التكبير الاول بل عند الجميع على الاقوى .

اما التكبير الاول فلا خلاف فى استحباب الرفع عنده ، وعن التذكرة والمعتبر ان عليه اجماع اهل العلم (و فى الجواهر) انه لا خلاف فيه فى النصوص و الفتاوى ، و اما باقى التكبيرات ففى ثبوت الاستحباب عندها خلاف ، و المشهور بين القدماء هو العدم ، و قد استدلوا له بخبر غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام عن على عليه السلام انه كان لا يرفع يديه فى الجنائز الا مرة واحدة - يعنى فى التكبير - (و خبر اسماعيل بن اسحق) عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ، قال كان امير المؤمنين على بن ابي طالب يرفع يديه فى اول التكبير على الجنائز .

(و المشهور) بين المتأخرين هو الاستحباب الصحيح عبدالرحمن ، قال صليت خلف ابي عبدالله عليه السلام على جنازة فكبر خمساً يرفع يديه عند كل تكبيرة (و خبر محمد بن عبدالله) انه صلى خلف الصادق عليه السلام على جنازة فرآه يرفع يديه فى كل تكبيرة (و خبر يونس) قال سئلت الرضا عليه السلام ، قلت جعلت فداك ان الناس يرفعون ايديهم فى التكبير على الميت فى التكبيرة الاولى ولا يرفعون فيما بعد ذلك ، فاقصر على التكبيرة الاولى - كما يفعلون - او ارفع يدى فى كل تكبيرة ؟ فقال عليه السلام ارفع يدك فى كل تكبيرة .

و هذا الاخير هو الاقوى لقوة احتمال التقية فى ما استدل به للاول ، و ذلك لوجوه (منها) موافقته لمذهب كثير من العامة كما صرح به الشيخ فى التهذيب و الاستبصار (و منها) دلالة خبر يونس على كون ترك رفع اليدين فيما بعد التكبيرة الاولى من شعارهم (و منها) ما يؤمى اليه خبر اسماعيل بن جابر من كون ترك الرفع من شعارهم فى الصلوة المكتوبة ايضاً ، ففيه ان الصادق عليه السلام قال فى رسالته الى اصحابه : دعوا رفع ايديكم فى الصلوة الامرة واحدة حين تفتح الصلوة فان الناس قد شهروكم بذلك (و فى الجواهر) بل تفوح رائحة التقية مما استدل به للاول لسليم حاسة الشم ، و لعل نظره الى ما فى التعبير فى خبر اسماعيل بن اسحق ،

بقوله : (عن جعفر عن ابيه) و قوله : (كان امير المؤمنين على بن ابي طالب) و ذلك ليس من المتعارف بيننا فى التعبير عنهم عليهم السلام ، و حمله الشيخ على بيان الجواز و لا يخفى ما فيه من البعد لمنافاته مع التعبير بكلمة - كان - فى قوله كان امير المؤمنين (الخ) المشعر بالدوام ، و قد يقال فى خبر غياث بن ابراهيم بحمله على ارادة رفع اليدين فى الدعاء ، فيصير معناه حينئذ انه لا يستحب القنوت فى صلوة الميت الامرة واحدة و هو عند الدعاء للميت (و هذا ايضا بعيد) .

و ربما يؤيد استحباب رفع اليدين فى كل تكبيرة بالمروى عن الرضا عليه السلام : انما يرفع اليدين بالتكبير لان رفع اليدين ضرب من الابتهاال و التبتل و التضرع فاحب الله عزوجل ان يكون العبد فى وقت ذكره له متبتلاً متضرعاً متبتهاً . و هذا الخبر و ان لم يكن فى مورد تكبير صلوة الميت الا انه يدل على كون رفع اليد من اداب مطلق التكبير ، فيثبت استحبابه فى جميع الموارد التى منها مورد التكبير فى صلوة الاموات (و بالجملة) فلعل هذا المقدار من الادلة و المؤيدات مع انضمام الشهرة بين المتأخرين و كون الحكم استحبابياً كاف فى اثباته ، و الله العالم .

الخامس ان يقف قريباً من الجنازة بحيث لو هبت الريح و صل ثوبه اليها .

قد تقدم فى فصل شرائط صلوة الميت اعتبار ان لا يكون بين المصلى و بين الميت بعد مفراط بحيث لا يصدق معه الصلوة عنده او عليه و ان الزائد على ذلك لا يكون واجباً لعدم الدليل عليه ، و لكن ظاهر عبارة الصدوق وجوبه ، حيث يقول : فليقف عند رأسه بحيث لو هبت ريح فرفعت ثوبه اصاب الجنازة (انتهى) و احتمال فى الجواهر ارادة الندب منه ، و حكى عن المبسوط و النهاية و السرائر و المهذب و المنتهى انه ينبغى ان يكون بين المصلى و بين الجنازة شىء يسير ، و عن جامع المقاصد انه يستحب ان يكون بين الامام و الجنازة شىء يسير ، ذكره الاصحاب (انتهى) و هذه العبارات ظاهرة بل صريحة فى انها بهم الى استحباب القرب بازيد مما يجب منه ولكنه لم يرد عليه نص ، بل لا نص ، فى اعتبار القدر الواجب منه ، و انما قلنا بوجوده لمكان دخله فى تحقق صدق الصلوة عنده او عليه (و كيف كان) فيكفى فى صحة الحكم

باستحباب القدر الزائد من الواجب - فى الجملة - ما ذكره الاصحاب من استحباب ان يكون بين المصلى و الجنائز شىء يسير ، و يصح تحديده بما عبر به فى الفقيه من انه ان اهبت ريح فرفعت ثوبه اصاب الجنائز ، و هو ما افاده فى المتن ، و لعله لكفاية فتوى الفقيه فى تحقق البلوغ فى ادلة التسامح ، و الله العالم .

السادس ان يرفع الامام صوته بالتكبيرات بل الادعية ايضاً و ان يسر المأموم .

و استدل لاستحباب رفع الامام صوته بالتكبير بحكاية الرواة عدد التكبيرات من فعل النبي ﷺ و الائمة عليهم السلام ، وهى لا تحصل غالباً الا بسماعها المتوقع على الجهر بها فيستكشف جهرهم بها و يثبت استحباب جهر الامام بها للتاسى ، و لظهور مساواة صلوة الميت مع المكتوبة فى استحباب جهر الامام بتكبيراتها بعد العلم باشتراكهما فى حكمة الجهر بها وهى اعلام المأمومين ، و اما باقى الاذكار و الادعية فاستدل لاستحباب الجهر بها للامام باطلاق الدليل المذكور ، اعنى الاشتراك فى الحكمة - خلافاً للمحقق و العلامة فى خصوص الدعاء فذهبوا الى استحباب السرفيه سواء كانت الصلوة ليلاً او نهاراً ، استناداً الى ان الدعاء فى السرا بعد من الرياء و اقرب الى الاجابة ، و لخبر ابى همام عن الرضا عليه السلام : دعوة العبد سرّاً دعوة واحدة تعدل سبعين دعوة علانية ، و هذان الدليلان لا يثبتان استحباب السر للامام فى الدعاء فى صلوة الميت - كما لا يخفى - .

و استدل لاستحباب السر للمأموم فى التكبيرات و الاذكار و الدعاء بما ورد فى استحبابه له فى المكتوبة ، لاطلاق دليله .

السابع اختيار المواضع المعتادة للصلوة ، التى هى مظان الاجتماع و كثرة المصلين .

و اسنده فى الذكرى الى الاصحاب ، و لعله كاف فى اثبات الاستحباب ، و يستدل له ايضاً بالتبرك بتلك المواضع لكثرة من يصلى فيها و لانها مظنة الاجتماع لان السامع بموته يقصدها فيحصل كثرة المحصلين عليه وهى راجحة بلا كلام (ففى خبر عمر بن يزيد) عن الصادق عليه السلام اذا مات المؤمن فحضر جنازته اربعون رجلاً من المؤمنين فقالوا

اللهم انا لا نعلم منه الاخير او انت اعلم به منا قال الله تبارك و تعالى قد اجزت شهادتكم و غفرت له ما اعلم مما لا تعلمون (قال في الذكرى) و في الاربعين بلاغ ، لما في الصحاح عن النبي ﷺ : ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئاً الا شفعم الله فيه ، قال و المائة ابلغ ، لما في الصحاح عنه ﷺ : ما من ميت يصلى عليه امة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعا فيه ، و قال و اقل الفضل اثنان لما في الصحاح عنه ﷺ : ايما يؤمن شهد له اربعة بخير ادخله الله الجنة ، قلنا و ثلاثة ، قال و ثلاثة ، قلنا و اثنان ، قال و اثنان ، ثم لم نسئله عن الواحد .

الثامن ان لا توقع في المساجد فانه مكروه عدا مسجد الحرام .

لا اشكال في جواز ايقاع الصلوة في المساجد ، و في الجواهر : بلا خلاف بيننا ، و عن المنتهى الاجماع عليه ، و يدل عليه من النصوص خبر البقباق عن الصادق عليه السلام هل يصلى على الميت في المسجد ، قال نعم ، و مثله خبر محمد بن مسلم عن احدهما (و المشهور بين الاصحاب) كراهة ايقاعها في جميع المساجد الا المسجد الحرام .

و استدلووا لكراهة ما عدى المسجد الحرام بخبر ابى بكر العلوى قال كنت في المسجد و قد جىء بجنازة فاردت ان اصلى عليها ، فجاء ابو الحسن الاول عليه السلام فوضع مرفقه في صدرى فجعل يد فعنى حتى اخرجنى من المسجد ، ثم قال يا ابا بكر ان الجنائز لا يصلى عليها في المسجد ، و ظاهر هذا الخبر هو التحريم ، الا انه بعد ضمه الى خبر البقباق و خبر محمد بن مسلم يستفاد منه الكراهة .

و اما نفي الكراهة في المسجد الحرام فيستدل له بالاجماع المدعى في الخلاف ، قال و يكره ان يصلى عليها في المساجد الا بمكة - الى ان قال - دليلنا اجماع الفرقة و عن مجمع البرهان الاجماع على الكراهة الا في مكة ، و عن المنتهى تعليله لنفي الكراهة في المسجد الحرام بان مكة كلها مسجد فلو كرهت الصلوة في بعض مساجدها لزم التعميم فيها اجمع (و لا يخفى ما فيه) لان الحاق بيوت مكة بالمسجد في الشرافة لا يوجب الحاقها به في احكامه التي منها كراهة ايقاع صلوة الميت فيه ، لكن اجماع الخلاف مع كون الكراهة مما يتسامح في اثباتها بدليل التسامح كاف في اثبات تخفيفها

فى المسجد الحرام و ان كان ما عداه من مساجد مكة باقياً على الكراهة .
 و عن المدارك نفى الكراهة مطلقاً مستدلاً بخبر البقباق و خبر محمد بن مسلم
 (و لا يخفى) انهما لا يدلان على الازيد من الجواز و هو لا ينافى الكراهة اذادل
 عليه الدليل كخبر ابى بكر العلوى . و عن ابى على التفصيل بين الجوامع و المساجد
 الصغار بنفى الكراهة فى الاول دون الاخير ، قال : الجوامع مما يجتمع فيها الناس
 فتكثر فيها الصلوة على الجنائز ، و عن البيان التفصيل فى المساجد بين ما اعتيدت
 صلوة الجنائز فيها و بين غيرها بالاستحباب فى الاول دون الاخير (و الاقوى) هو
 الكراهة مطلقاً و ان عرض ما فيه موجب للاستحباب ، لاطلاق دليلها .

التاسع ان تكون بالجماعة و ان كان يكفى المنفرد ولو امرئة .

و يستحب الاتيان بصلوة الميت جماعة ، و فى الجواهر : للتأسى ، و الاجماع
 بقسميه عليه و على عدم وجوب الجماعة فيها و كفاية الفردى فيها ، كما انه يكفى
 فيها صلوة واحدة و لو من امرئة واحدة باخلاف بيننا ، و من العامة من يقول باشتراط
 الجمع لقول النبى ﷺ : صلوا - و كونهم اربعة لانهم الحملة (و يرد) كون الخطاب
 فى قوله ﷺ صلوا - لكل واحد لا للجميع ، و الا لوجبت على عامة الناس ولا يكون
 وجوبها كفايياً ، و هو خلاف الضرورة من الدين ، و كون الحملة هى الاربعة لا يقتضى
 اشتراط صحة الصلوة بكون المصلين اربعة ، مضافاً ، الى الاتفاق على جواز الحمل
 من واحد او اثنين كما يقع ذلك كثيراً ، و قد مر الكلام فى هذا الامر فى المسئلة
 الحادية عشر من فصل صلوة الميت .

العاشر ان يقف الماموم خلف الامام و ان كان واحداً بخلاف اليومية حيث يستحب وقوفه ان كان واحداً الى جنبه .

بلا خلاف فى ذلك كما اعترف فى الجواهر بعدم وجدانه فيه ، و يدل على ذلك
 من الاخبار خبر اليسع القمى عن الصادق عليه السلام عن الرجل يصلى على الجنائز
 وحده ، قال عليه السلام نعم ، قلت اثنان ، قال نعم لكن يقوم الاخر خلف الاخر و لا
 يقوم بجنبه ، و هذا الخبر - كما ترى - لا صراحة فيه بخصوص الايتمام فيمكن ثبوت

الحكم فى الانفراد ايضا ، لكن فى الجواهر انى لم اجد نسا من الاصحاب عليه (اقول) و لعل الذى منعهم من تعدى الحكم الى صورة الانفراد هو حيلولة الاقرب الى الجنائز بينها وبين من يصلى خلفه، وهو مانع عن صحة صلوته اذا كان غير المأموم (و كيف كان) فظاهر النص المعبر فيه بالنهى عن قيام احدهما بجانب الاخر هو تحريمه ، الا انه لم يحك التحريم عن احد ، بل ظاهرهم ارادة النذب من الامر فى قوله : و لكن يقوم الاخر خلف الاخر ، و قد مر حكم هذه المسئلة فى المسئلة السادسة عشر من فصل صلوة الميت .

الاجاد يعشر الاجتهاد فى الدعاء للميت و للمؤمنين .

ففى صحيح عمر بن اذينة و فضيل بن يسار عن الباقر عليه السلام قال اذا صليت على المؤمن فادع له و اجتهد له فى الدعاء ، هذا فى الدعاء للميت، و اما ما يدل على استحباب الاجتهاد فى الدعاء للمؤمنين فعموم ما يدل على استحباب ذلك مطلقا و الامر بالاستغفار للمؤمنين و المؤمنات و الدعاء لهم ، الشامل لصلوة الميت ، و ان لم يرد فيها بالخصوص .

الثانى عشر ان يقول قبل الصلوة الصلوة ثلاث مرات .

قد تقدم فى المسئلة الرابعة من فصل كيفية صلوة الميت انه ليس فيها اذان ولا اقامة اجماعاً محصلاً و منقولاً ، و عن المعبر انه مذهب علماء الاسلام فيكون اتيانهما فيما عدى الفرائض الخمس اليومية بعنوان الوظيفة تشريعاً محرماً ، و ان ما رواه الكشى فى ترجمة يونس بن يعقوب انه صلى على معوية بن عمار باذان و اقامة - من الشواذ .

و اما استحباب النداء بالصلوة ثلاث مرات فلخبر اسمعيل الجعفى عن الصادق عليه السلام ، قال قلت له ارأيت صلوة العيدين هل فيهما اذان و اقامة ، قال عليه السلام ليس فيهما اذان و اقامة و لكنه ينادى - الصلوة - ثلاث مرات ، و هذا الخبر و ان كان فى مورد صلوة العيدين - و لذا توقف بعضهم فى تعميمه لغيرهما - و لكن غير واحد من الاصحاب كالفاضلين الحقوا سائر الفرائض غير اليومية بهما ، و لعله لانسباق القاء خصوصية العيدين عن النص المذكور و استحباب النداء للاجتماع للصلوة و افضلية

الدعاء بالمأثور ، و لعل هذا المقدار كاف في الحكم بالاستحباب مع التسامح في دليله و صدق البلوغ بقتوى الفقيه .

الثالث عشر ان تقف الحائض اذا كانت مع الجماعة في صف وحدها .

وقد تقدم حكم هذا في الامر الثالث من الامور المذكورة في طي المسئلة السابعة عشر من فصل الصلوة على الميت .

الرابع عشر رفع اليدين عند الدعاء للميت بعد التكبير الرابع على قول بعض العلماء لكنه يشكل ان كان بقصد الخصوصية و الورود .

قال في المدارك و لم يذكر الاصحاب هنا استحباب رفع اليدين في حالة الدعاء للميت و لا يبعد استحبابه لاطلاق الامر برفع اليدين في الدعاء المتناول لذلك (و اورد عليه في الجواهر) بان مقتضى هذا التعليل الرفع ايضا في غير الدعاء للميت (اقول) و لكن المستفاد منه لو تم هو استحباب الرفع من حيث ان المصلى في حالة الدعاء لا من حيث ان الرفع وظيفة للصلوة و من ادابه ، و هذا ما اشار اليه المصنف (قد) بقوله يشكل ان كان بقصد الخصوصية و الورود .

مسئلة (٩) اذا اجتمعت جنازات فالاولى الصلوة على كل واحدة منفرداً ، و ان اراد التشريك فهو على وجهين - الاول - ان يوضع الجميع قدام المصلى مع المحاذاة ، و الاولى مع اجتماع الرجل و المرثة جعل الرجل اقرب الى المصلى ، حرأ كان او عبداً ، كما انه لو اجتمع الحر و العبد جعل الحر اقرب اليه ، و لو اجتمع الطفل مع المرثة جعل الطفل اقرب اليه اذا كان ابن ست سنين و كان حرأ ، و لو كانوا متساويين في الصفات لا باس بالترجيح بالفضيلة و نحوها من الصفات الدينية ، و مع التساوى فالقرعة ، و كل هذا على الاولية لا الوجوب فيجوز باى وجه اتفق - الثانى - ان يجعل الجميع صفا واحداً و يقوم المصلى وسط الصف بان يجعل رأس كل عند الية الآخر شبه الدرج و يراعى في الدعاء لهم بعد التكبير الرابع تثنية الضمير او جمعه و تذكيره و تأنيثه ، و يجوز التذكير في الجميع بلحاظ لفظ الميت كما انه يجوز التأنيث بلحاظ الجنازة .

في هذه المسئلة امور (الاول) اذا اجتمعت جنازات يتخير المصلى بين ان

يصلى صلوة واحدة على الجميع او يصلى على كل واحدة على حدة مع افضلية الصلوة على كل واحدة على حدة ، اما اصل التخيير فعن المنتهى دعوى عدم وجدان الخلاف فيه ، و يدل عليه النصوص كما سيأتى ، و اما افضلية الصلوة على كل واحدة على حدة فهى المصرح بها فى المبسوط و السرائر و التذكرة و النهاية ، و استدلل بها فى المبسوط و السرائر بان صلوطين فيما اذا كانا ميتين افضل من صلوة ، و فى التذكرة و النهاية بان القصد بالتخصيص اولى منه بالتعميم ، و هذان الدليلان و ان لم يكونا كافيين فى اثبات المدعى الا ان فتوى هؤلاء الاساطين بافضلية التفريق كاف فى صحة الحكم بها بدليل التسامح .

(الامر الثانى) ان اراد المصلى التشريك فهو على وجهين (الاول) ان يوضع الجميع قدام المصلى باى وجه انفق من عند رجلى المصلى الى ان تنتهى الجنازات فتحصل صفوف متعددة كل صف من ميت واحد (الثانى) ان يجعل الجميع صفا واحداً و يقوم المصلى وسط الصف بان يجعل رأس كل عند الية الاخر حتى يحصل شبه الدرج ، و يتخير بين الوجهين .

و يدل على الوجه الاول غير واحد من النصوص (كمرسلة ابن بكير) عن الصادق عليه السلام فى جنازات الرجال و النساء و الصبيان ، قال توضع النساء مما يلي القبلة و الصبيان دونهم و الرجال دون ذلك و يقوم الامام مما يلي الرجال (و اصرح من ذلك) صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سئلته عن الرجال و النساء كيف يصلى عليهم ، قال : الرجل امام النساء مما يلي الامام تصف بعضهم على اثر بعض (و فى الخلاف) انه روى عن عمار بن ياسر قال اخرجت جنازة ام كلثوم بنت على عليه السلام و ابنها زيد بن عمر ، و فى الجنازة الحسن و الحسين و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس و ابو هريرة فوضعوا جنازة الغلام مما يلي الامام و المرثة و رائه و قالوا هذا هو السنة (و فى الفقه الرضوى) فاذا اجتمع جنازة رجل و امرثة و غلام و مملوك فقدم المرثة الى القبلة و اجعل المملوك بعدها و الرجل بعد الغلام مما يلي الامام و يقف الامام خلف الرجل فى وسطه و يصلى عليهم جميعاً صلوة واحدة .

(و يدل على الوجه الثانى) موثق عمار عن الصادق عليه السلام فى الرجل يصلى على ميتين او ثلاثة موتى كيف يصلى عليهم، قال عليه السلام ان كان ثلاثة او اثنين او عشرة او اكثر من ذلك فليصل عليهم صلوة واحدة يكبر عليهم خمس تكبيرات كما يصلى على ميت واحد و قد صلى عليهم جميعاً : يضع ميتاً واحداً ثم يجعل الاخر الى الية الاول ثم يجعل رأس الثالث الى الية الثانى شبه الدرج حتى يفرغ منهم كلهم ما كانوا ، فاذا سواهم هكذا قام فى الوسط فكبر خمس تكبيرات يفعل كما يفعل اذا صلى على ميت واحد ، سئل فان كان الموتى رجالا و نساء ، قال يبدء بالرجال فيجعل رأس الثانى الى الية الاول حتى يفرغ من الرجال كلهم ثم يجعل رأس المرثة الى الية الرجل الاخير ثم يجعل رأس المرثة الاخرى الى الية المرثة الاولى حتى يفرغ منهم كلهم فاذا سوى هكذا قام فى الوسط وسط الرجال فكبر عليهم و صلى عليهم كما يصلى على ميت واحد (الحديث) .

و مضرة سماعه قال سئلته عن جنائز الرجال و النساء اذا اجتمعت ، فقال يقدم الرجل قدام المرثة قليلا و توضع المرثة اسفل من ذلك قليلا و يقوم الامام عند رأس الميت فيصلى عليهما جميعاً ، بناء على كون المراد من تقديم الرجل قدام المرثة تقديمه بالنسبة الى الامام ، و لا منافاة بين هذه الاخبار بعد كون الحكم استجبائياً لا مكان كون الاختلاف فى الكيفيات فيها منزلا على اختلاف جهات الفضيلة .

(الامر الثالث) اذا اختلف الجنائز فكان فيها ذكر و انثى و صغير و كبير و حرو و عبد فعلى النهج الاول من التشريك الذى تقدم فى الامر الثانى يستحب ان يلى الرجل الحر الامام ثم الصبى لست سنين ثم العبد ثم الخنثى ثم المرثة ثم الطفل الذى سنه دون الست (و عن ابن الجنيد) جعل الخصى بين الرجل و الخنثى ، و ادعى الاجماع فى الخلاف على تقديم الصبى الذى بلغ الست الى الامام ثم المرثة ، و حكى عن الصدوقين اطلاق تقديمه و لو لم يبلغ الست ، و عن النهاية اطلاق تقديمه الى القبلة و تأخره عن المرثة بالنسبة الى الامام .

(و يدل) على تقديم الرجل الى الامام مطلقا و لو كان عبداً و تأخير المرثة

عنه غير واحد من الاخبار (كصحيح محمد بن مسلم) عن احدهما عليهما السلام قال سئلته عن الرجال و النساء كيف يصلى عليهم قال الرجال امام النساء مما يلي الامام يصف بعضهم اثر بعض (و صحيح زرارة و الحلبي) عن الصادق عليه السلام قال فى الرجل و المرثة كيف يصلى عليهما ، قال عليه السلام يجعل الرجل و المرثة و يكون الرجل مما يلي الامام (و فى الفقه الرضوى) فاذا اجتمع جنازة رجل و امرثة و غلام و مملوك فقدم المرثة الى القبلة و اجعل المملوك بعدها و الرجل بعد الغلام مما يلي الامام و يقف الامام خلف الرجل فى وسطه و يصلى عليهم صلوة واحدة .

و على هذه الاخبار يحمل ما اجمل فيه التقديم و لم يبين فيه ان التقديم بالنسبة الى القبلة او الى الامام (كخبير طلحة بن زيد) عن الصادق عليه السلام كان اذا صلى على المرثة و الرجل قدم المرثة و اخر الرجل و اذا صلى على العبد و الحر قدم العبد و اخر الحر و اذا صلى على الصغير و الكبير قدم الصغير و اخر الكبير ، و ذلك بحمل التقديم فى المرثة و العبد و الصغير على التقديم بالنسبة الى القبلة المستلزم لتأخرهم عن الامام (و كخبير البصرى) عن الصادق عليه السلام عن جنائز الرجال و النساء اذا اجتمعت فقال يقدم الرجل قدام المرثة قليلا و توضع المرثة اسفل من ذلك قليلا و يقوم الامام عند رأس الميت فيصلى عليهما جميعا (و كيف كان) فلا اشكال فى استحباب هذا الترتيب و عدم وجوبه ، و عن غير واحد من الاصحاب نفى الخلاف فيه ، و لعله لمنع المناسبات المغروسة فى الازهان عن ظهور مثل هذه الاخبار فى ارادة الوجوب .

و يدل على الاستحباب مضافاً الى ما ذكر صحيح هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بان يقدم الرجل و تؤخر المرثة و يؤخر الرجل و تقدم المرثة (يعنى فى الصلوة على الميت) . (و مضمحل الحلبي) قال سئلته عن الرجل و المرثة يصلى عليهما ، قال يكون الرجل بين يدي المرثة مما يلي القبلة فيكون رأس المرثة عند وركى الرجل مما يلي يساره و يكون رأسها ايضا مما يلي يسار الامام و رأس الرجل مما يلي يمين الامام .

و اطلاق هذه الاخبار يقتضى تقديم الرجل و ان كان عبداً على المرثة و ان

كانت حرة ، وفي الجواهر : و هو صريح جملة من الاصحاب بل لا اجد فيه خلافاً ،
 وعن الخلاف و المنتهى و ظاهر التذكرة الاجماع عليه (و قد يستدل له) بتغليب
 جانب الذكورة ، و لكنه استحسان لا يلتفت اليه ، و العمدة بعد الاجماع هو اطلاق
 الاخبار السابقة ، و لا يعارضه ما في خبر طلحة بن زيد : و اذا صلى على العبد و الحر
 قدم العبد و اخر الحر ، . لوضوح عدم شمول العبد للامة و عدم شمول الحر للحررة
 فلا دلالة فيه على تقديم الحررة على العبد - اى جعلها مما يلي الامام (وقال في الذكرى)
 و اما الحررة و العبد فيتعارض فحوى الرجل و المرثة مع فحوى الحر و العبد، و مقتضى
 الاول تقديم الرجل و مقتضى الثاني تقديم الحررة على العبد ، ثم قال و الا شهر تغليب جانب
 الذكورة فيقدم العبد الذكور على الحررة بالنسبة الى الامام (اقول) لولا الاجماع على تقديم
 العبد على الحررة فالرجوليه لا تكفى فى تقديمه كما ان الحرية لا تكفى فى تقديم
 الحررة حتى يقال بتعارض فحواهما ، بل المرجح هو الاجماع و اطلاق النص ، و قد
 عرفت ان مقتضاهما هو تقديم العبد .

و لو اجتمع الحر و العبد يقدم الحر على العبد لخبر طلحة ، و لو كانت معهما
 حرة تؤخر عن العبد فيتوسط العبد بين الحر و الحررة و لو اجتمع الحررة و الامة تقدم
 الحررة على الامة فتجعل الحررة مما يلي الامام ، و ذلك لتقديم الحر على العبد ، و لو
 اجتمع الحر و العبد و الحررة و الخنثى تقدم الخنثى على الحررة فى صورة حرية الخنثى
 لاحتمال الذكورية فيتوسط بين العبد و الحررة من غير خلاف ، بل عن الخلاف و
 التذكرة و المنتهى الاجماع عليه ، و لو كانت مملوكة اخرت عن الحررة لترجيح
 المرجح المعلوم - اعنى الحرية - على المحتمل المشكوك - اعنى الذكورية - و لو
 اجتمع الكبير و الصغير يقدم الكبير بالنسبة الى المصلى مطلقا سواء كانا متحدى الصنف
 كرجل و غلام او امرئة و صغيرة - او كانا مختلفين ، كرجل و طفلة او امرئة و غلام ،
 و سواء بلغ الصغير ستا او كان دونه ، كل ذلك لاطلاق ما في خبر طلحة : و اذا صلى
 على الصغير و الكبير قدم الصغير و اخر الكبير - يعنى بالنسبة الى القبلة -

(و منه يظهر) انه لو اجتمع الرجل و المرثة و الصغير قدم الرجل على المرثة
 و المرثة على الصغير - كما فى الشرايع و عن النهاية و غيرها ، و استدلاله مضافاً
 الى اطلاق خبر طلحة - باو لوية المرثة بالشفاعة من الصغير ، و لا يخفى ما فى دعوى

تلك الاولوية اذ هي مجرد اعتبار لا يصلح دليلاً لاثبات حكم اصلاً ، ولا بأس بالتمسك باطلاق الخبر الا انه معارض بمرسل ابن بكير عن الصادق عليه السلام فى جنازة الرجال والصبيان والنساء ، قال عليه السلام توضع النساء مما يلي القبلة والصبيان دونهم و الرجال دون ذلك ويقوم الامام مما يلي الرجال ، وبخبر عمار الوارد فى جنازة ام كلثوم وابنها زيد ، الذى فيه فوضوا جنازة الغلام مما يلي الامام والمرثة ورائه وقالوا هذا هو السنة ، فلا يبقى الا الاجماع المنقول عن الغنية على تقديم المرثة على الصغير ، وهو موهون بذهاب كثير الى خلافه فى الصبى الذى بلغ الست ، بل عن الخلاف دعوى الاجماع عليه .

(فالاقوى) ما فى المتن من جعل الطفل اقرب الى المصلى اذا كان بالغاً ست سنين و كان حراً ، و تخصيصه بالابن واضح حيث ان الطفلة تؤخر عن المرثة لخبر طلحة ، و بالحر لمكان تقديم الحر على العبد ، و هل يعم حكم الصغر والكبر بالنسبة الى الاسن فيقدم على غيره لدلالة ما يدل على تقديم الكبير على الصغير ، او يختص الصغير بغير البالغ ، و جهان ، الذى فهمه يحيى بن سعيد هو الاول ، و الظاهر هو الاخير و هو مختار صاحب الجواهر ايضاً .

(الامر الرابع) لو كانت الاموات متساوين فى الصفات من الذكورة و الانوثة و الحرية و الرقية مع تفاوتهم فى الفضيلة من العلم و الزهد و النسب فعن التذكرة ترجيح تقديم الافضل بجعله مما يلي الامام ، قال : لو كانوا كلهم رجالا احبت تقديم الافضل ، و استدلل له بان فى تقديمه نوع تعظيم فالافضل اولى به ، و عن التحرير ينبغى التقديم بخصال دينية ترغب فى الصلوة عليه (ولا يخفى ما فى هذه التعليقات من الوهن) و قال فى الذكرى و هو - اى الترجيح بالافضلية - مخالف للنص و الاصحاب ، و قال فى كشف اللثام : و لم اجد بذلك نصاً .

هذا كله مع التفاوت فى الفضل ، و مع التساوى فى ذلك فعن المنتهى انه لا يستحب القرب الا بالقرعة او التراضى (اقول) الحكم باستحباب تقديم ما دلت عليه القرعة او ما حصل التراضى على تقديمه لا يخلو عن الغرابة - فالاقوى - حينئذ هو

تخيير اولياء الاموات فى وضع موتاهم ، و مع التشاح بينهم هو تخيير المصلى ، هذا كله حكم وضع الجنائز المتعددة لو اريد التشريك بينها على النهج الاول - اعنى وضع الجنائز قدام المصلى كل واحد بجانب الاخرى - و لو اريد التشريك على النهج الثانى فمع التساوى فى الصفات يجعل رأس كل نال عند الية متلوه حتى ينتهى الى الاخرصفا واحداً ثم يقف المصلى وسط الصف و يصلى على الجميع ، و مع تفاوتهم فى الذكورة و الانوثة يوضع الرجال كذلك الى اخرهم ثم توضع النساء يجعل رأس المرثة الاولى عند الية الرجل الاخير ثم يضع رأس الثانية عند الية الاولى ، و هكذا ، ثم يقوم المصلى وسط الرجال و يصلى عليهم صلوة واحدة كما نص عليه فى خبر عمار المتقدم ، و ما فى الحدائق من الاستشكال فيه بان وقوف الامام وسط صف الرجال يوجب تاخر ميمنة الصف خلفه ، اجتهاد فى مقابل النص لا يلتفت اليه .

(الامر الخامس) يراعى فى الدعاء لهم بعد التكبير الرابع تثنية الضمير و جمعه و تكبيره و تانيته ، و يجوز تذكير الضمير بارجاعه الى لفظ الميت ، او تانيته بارجاعه الى لفظ الجنازة ، و لعل التذكير اولى لغلبة استعمال - الميت - بالنسبة الى كلمة الجنازة ، و قد تقدم ذلك فى طى المسئلة الثانية والعشرين .



فصل

(فى الدفن)

يجب كفاية دفن الميت بمعنى مواراته فى الارض بحيث يؤمن على جسده من السباع و من ايداء ريحه للناس و لا يجوز وضعه فى بناء او فى تابوت و لو من حجر بحيث يؤمن من الامرين مع القدرة على الدفن تحت الارض نعم مع عدم الامكان لا بأس بهما و الاقوى كفاية مجرد المواراة فى الارض بحيث يؤمن من الامرين من جهة عدم وجود السباع او عدم وجود الانسان هناك لكن الاحوط كون الحفرة على الوجه المذكور و ان كان الا من حاصلًا بدونه .

فى هذا المتن امور (الاول) يجب دفن الميت بالوجوب الكفائى باجماع المسلمين - كما فى المعبر وغيره من كتب الاصحاب - و بالاجماع كما فى الغنية وغيرها ، و لا اشكال فى كون وجوبه كفايًّا ، و قد تقدم فى اول مبحث احكام الاموات ان الوجوب الكفائى قد يكون من ناحية عدم قابلية متعلقه للتكرار كالقتل فيجب تحققه على نحو صرف الوجود من كل مكلف ، و يسقط بتحقيقه من واحد منهم عن الاخرين ، بل بتحقيقه من غير المكلف بل و لو من غير فاعل مختار ، و قد يكون من ناحية عدم بقاء ملاكه بعد تحقق متعلقه ، و لو امكن تكرره - كغسل الميت و الصلوة عليه ، و دفن الميت من قبيل الاول حيث انه لا يقبل التكرار الا باخراجه من مدفنه بخلاف الغسل و الصلوة (و كيف كان) فلا اشكال فى كون وجوبه كفايًّا و انه يجب فى كل من يجب تجهيزه و هو المسلم و من بحكمه ، و اما غيره فلا اشكال فى عدم الوجوب مع الامن من ايداء الناس ، و هل يجب مع عدم الامن منه حفظاً للناس عن التأذى برائحته ، الاقوى ذلك ، لكن لا الدفن المعهود بل ستره عن انتشار رائحته ، و لو برميته فى الصحراء اذا تحقق به ذلك ، و لا يجب حفظ جثته عن السباع .

(الامر الثانى) المراد بـدفن الميت هو مواراته فى الارض على ما قطع به الاصحاب كما فى المدارك و عليه عمل الصحابة و التابعين كما فى كشف الالتباس و غيره ، فلا يجزى وضعه فى التابوت و مثله او وضعه على الارض و البناء عليه بناء متقناً ، او فى بيت و سد ابوابه سداً محكماً - مع التمكن من مواراته فى الارض ، و ذلك لعدم صدق الدفن على امثال ذلك و استظهار الاجماع منهم على اعتبار كون الدفن فى حفيرة من الارض ، و لانه المعهود من سيرة المسلمين ، و لانه صلى الله عليه و آله دفن المسلمين و دفنوه كذلك ، بل يمكن الاستدلال له بالاية الكريمة : منها خلقناكم و فيها نعيدكم ، حيث ان العود فيها انما هو بجعله فيها لا بوضعه عليها ، فاحتمال الاكتفاء بالوضع فى تابوت او مثله بدعوى كون الامر بالدفن جارياً مجرى العادة لا لخصوصية فى المواراة - كما فى مصباح الفقيه - ضعيف فى الغاية .

(الامر الثالث) قد ذكر و افى تحديد المواراة كونها على وجه من شأنه حفظ الميت عن ظهور بدنه بفعل السباع او هبوب الرياح او نزول المطر و نحو ذلك من العوارض المعتاد تحققها ، و حفظ رائحته عن الانتشار ، و بعبارة اخرى يوارى فى الارض بحيث يحفظ عن الانس ريحه و عن السباع بدنه ولا يظهر بدنه الا بغير الاسباب العادية كالخسف و الزلزلة و نحوهما . (و يدل على اعتبار ذلك) كما فى المدارك قطع الاصحاب و غيرهم بان الواجب من الدفن هو ذلك و لتوقف فائدة الدفن عليه ، بل توقف تحقق مسماه عليه ، حيث لا يبعد القول بان الدفن لا يتحقق الا بالمواراة على هذا الوجه (و للمروى عن الرضا عليه السلام) انه يـدفن لئلا يظهر على الناس فساد جسده و قبح منظره و تغير رائحته و لا يتأذى الاحياء بريحه و ما يدخل عليه من الافة و الفساد و ليكون مستوراً عن الاولياء و الاعداء فلا يشمت عدوه و لا يحزن صديقه ، (و الامر النبى صلى الله عليه و آله) بالمواراة على هذا الوجه .

و هذان الوصفان - اعنى حراسة بدنه عن السباع و كتمان رائحته عن الانتشار متلازمان غالباً ، و لكن لو فرض وجود احدهما بدون الاخر و جب مراعاة تحقق الاخر ايضاً ، و ذلك لعدم تمامية فائدة الدفن الا بالامرين معاً .

(الامر الرابع) لو لم يقدر على الموارد فى الارض بالكيفية المذكورة لكثرة الثلج او صلابة الارض و نحوهما فمع امكان نقله الى ما يمكن دفنه فيه او انتظار حصول القدرة فى ذلك المكان مع عدم تغير الميت و انتشار رائحته و جب نقله او الانتظار ، و مع اليأس عن ذلك فر بما يحتمل سقوط التكليف بالدفن رأساً لعدم التمكن منه ، و لكنّه ضعيف فى الغاية بل يجب ستره و لو بما لا يصدق معه الدفن بحيث تحصل الفائدتان اما بوضعه فى بناء او تابوت او بالقائه فى البحر اذا امكن ، و ذلك كله لامكان دعوى الاجماع على وجوب ذلك لاحراز حكمة الدفن و مراعاة حرمة المؤمن ، و ما ورد من الامر بالالقائه فى البحر ، و لقاعدة الميسور ، حيث ان وضعه فى بناء او تابوت بل و القائه فى البحر من مراتب الدفن و لو بحكم الاصحاب بالحاقه بالدفن ، و منه يظهر ان وضعه فى بناء و نحوه مقدم على القائه فى البحر لكون الاول اقرب الى الدفن فيكون ميسوراً له فمع امكانه لا ينتقل الى غيره .

(الامر الخامس) هل المعتبر كون الحفرة على وجه يحفظ بها جسد الميت عن السباع و لو لم يكن هناك مظنة لوجود السباع ، او يكفى مطلق الموارد مع الامن من السبع - و لو كان الامن منه من جهة عدم وجوده - ، و هكذا فى جهة حفظ الجسد من انتشار الرائحة : هل الواجب كون الحفرة بوجه يمنع من ذلك - و لو لم يكن هناك انسان - او انه يكتفى بما يسمى موارد مع الامن من الانتشار و لو كان ذلك من جهة عدم وجود انسان ، و جهان ، الذى قواه فى الجواهر هو الاخير ، لصدق الدفن و حصول الغرض بالفعل ، و كون الحفرة على وجه مخصوص امر زائد على مسمى الدفن و انما يجب عند الحاجة اليه ، فمع عدمها لعدم وجود سبع ولا انسان لا دليل الاعلى و جوب ما يسمى دفناً و هو حاصل حينئذ ، و هذا ما قواه فى المتن و ان احتاط فيه .

(و لكن الاقوى هو الاول) لان المعهود لدى الناس من الدفن هو ما كان جامعاً للوصفين بحيث يكون الامن حاصلًا من جهة عمق الحفرة لا من جهة عدم وجود السبع او الانسان ، و هذه المعهودية و السيرة المستمرة يوجب انصراف الذهن عند الامر بالدفن الى ما هو معهود بين الناس ، بل المستفاد من الخبر المتقدم المروى

عن الرضا عليه السلام ايضاً ذلك لان الظاهر هو كون ما ذكره عليه السلام من علل الحكم مبيناً لمتعلق الحكم - اعنى الدفن - وانه يجب ان يكون الدفن على وجه يكون من شأنه تحقق تلك العلل المذكورة فى الحديث ، لا انه يلزم تحقق تلك العلل فى كل مورد حتى يكون لازمه انتفاء الحكم بانتفائها او انتفاء بعضها ، بل يمكن استظهار ذلك من كل من اعتبر الوصفين فى الدفن ، اذ الظاهر كون اعتبار الوصفين مبيناً لمقدار عمق الحفرة وانه يجب ان يكون جامعاً للوصفين لا انه يكفى تحقق الامن من الامرين و لو من جهة امر اخر غير وصف الحفرة و خصوصيتها ، و على هذا فيمكن استظهار الاجماع عليه ايضاً .

مسئلة (١) يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الايمن بحيث يكون رأسه الى المغرب و رجله الى المشرق و كذا فى الجسد بلا رأس بل فى الرأس بلا جسد بل فى الصدر وحده بل فى كل جزء يمكن فيه ذلك .

صرح غير واحد من الاصحاب بوجوب كون الدفن مستقبل القبلة على وجه يكون الجسد مضطجعاً على جانبه الايمن ، و عن الغنية دعوى الاجماع عليه ، و عن القاضى فى شرح الجمل نفى الخلاف عنه ، و اما اعتبار كون رأسه الى المغرب و رجله الى المشرق فليس الا لمزيد التوضيح بالنسبة الى البلاد التى فى جهة شمال مكة كبلادنا ، لا انه يعتبر ذلك مطلقاً .

(و يدل على اعتبار الاستقبال على النحو المذكور) مضافاً الى الاجماع و السيرة بين اهل المذهب جملة من الاخبار كخبر ابن سيابة (١) فى حديث القليل الذى قطع رأسه : اذا انت صرت الى القبر تناولته - اى الرأس - مع الجسد و ادخلته للحد و وجهته للقبلة (و صحيح معاوية بن عمار) عن الصادق عليه السلام قال كان البراء بن معروف (٢) الانصارى بالمدينة و كان رسول الله ﷺ بمكة و انه حضره الموت و كان رسول الله ﷺ و المسلمون يصلون الى بيت المقدس فاوصى البراء ان يجعل وجهه

(١) سيابه بفتح السين المهملة و الباء المثناة من تحت المخففة ثم الالف و الباء المفردة المفتوحة ثم الهاء (٢) البراء بالباء الموحدة المفتوحة و الراء المهملة و الالف ثم الهمزة (رجال ممقاني)

فى القبر الى رسول الله ﷺ - اى الى مكة - فجرت به السنة (وعن الفقه الرضوى)
 ضعه فى لحده على يمينه مستقبل القبلة (و اصرح من الكل) ما فى خبر دعائم الاسلام
 عن على عليه السلام انه شهد رسول الله ﷺ جنازة رجل من بنى عبد المطلب فلما
 انزلوه فى قبره قال اضجعوه فى لحده على جنبه الايمن مستقبل القبلة ولا تكبوه لوجهه
 ولا تلقوه لظهره .

و ضعف سند بعض هذه الاخبار منجبر بعمل الاصحاب ، مع ان صحيح معاوية
 بن عمار كاف فى الاستناد اليه ، فلا ينبغى الاشكال فيه ، خلافاً لظاهر ابن حمزة فى
 الوسيلة حيث يظهر منه استحباب الاستقبال استناداً الى ظهور كلمة السنة فى حديث
 معاوية بن عمار (و فيه) ان المتبادر منها فى مثل المقام عبارة عن الطريقة الثابتة لا
 الاستحباب ، وهى لا تنافى الوجوب ، مع ان ما فى خبر الدعائم كاف فى اثبات الوجوب
 بعد كونه معمولاً به ، مضافاً الى كونه معهوداً بين المسلمين و دعوى الاجماع عليه .

هذا فى الجسد التام و هكذا الكلام فى الجسد بلا رأس لانه عند العرف فى
 حكم الجسد التام و لذا يجب غسله و تكفينه و الصلوة عليه ، و اما الرأس بلا جسد
 فالظاهر وجوب توجيهه وجهه الى القبلة و وضعه على الجانب الايمن لما تقدم فى خبر
 ابن سيابة من الامر بتوجيهه الى القبلة ، و هكذا الصدر وحده لما تقدم من وجوب
 تجهيزه الذى منه دفنه فيكون حكم دفنه كدفن الميت الكامل ، و اما فيما عدى ذلك
 من الاجزاء التى يمكن فيها الاستقبال بجعله على الجانب الايمن ففى وجوبه احتمالان
 ناشيان عن كون وجوبه فى حال الاتصال باعتبار كل جزء على نحو العام الاستغراقى ،
 او على نحو العام المجموعى ، فعلى الاول يجب دفن كل جزء على النحو المذكور
 دون الاخير الا ان يتمسك بقاعدة الميسور و هو لا يخلو عن المنع فى المقام ، والمسئلة
 لا تخلو عن الاشكال فاللازم مراعاة الاحتياط .

مسئلة (٢) اذا مات ميت فى السفينة فان امكن التأخير ليدفن فى الارض
 بلا عسر وجب ذلك و ان لم يمكن لخوف فساده او لمنع مانع يغسل و يكفن
 و يحنط و يصلى عليه و يوضع فى خايبية و يوكأ رأسها و يلقى فى البحر مستقبل
 القبلة على الاحوط و ان كان الاقوى عدم وجوب الاستقبال او يثقل الميت

بحجر او نحوه بوضعه فى رجله و يلقى فى البحر كذلك والاحوط مع الامكان.
اختيار الوجه الاول و كذا اذا خيف على الميت من نبش العدو قبره و تمثيله.

الكلام فى هذه المسئلة فى امور (الاول) فيما اذا امكن تاخير دفنه بلا عسر
ففى وجوب التأخير ليدفن فى الارض او جواز القائه فى البحر اختياراً و جهان بل
قولان ، فالمنسوب الى ظاهر المفيد فى المقنعة و المحقق فى المعتبر هو الاخير على
ما نسب اليهما فى المدارك و ان تأمل بعض فى النسبة اليهما ، و يستدل له باطلاق
الاخبار الامرة بالالتقاء فى البحر و ترك الاستفصال عن التمكن من الدفن و عدمه
(والاقوى هو الاول) لانصراف الاخبار الامرة بالالتقاء سؤالا و جواباً عن صورة التمكن
و انسباقها الى صورة تعذر الدفن او تعسره الراجع للتكليف مع دلالة عمومات وجوب
الدفن الشاملة لمن مات فى السفينة و عدم وجود ما يخصها بغيره ، فلا ينبغى الاشكال
فى وجوب الدفن مع تسره فى الحال و كذا تاخير دفنه مع امكانه او رجائه بلا مانع
و لا عذر .

(الامر الثانى) فى كيفية القائه فى البحر ، فالمشهور على التخيير بين وضعه
فى خابية و سد رأسها على وجه لا ينفذ فيه الماء و بين تثقيله ، و المحكى عن المقنعة
و المبسوط والوسيلة و السرائر و الفقيه و النهاية هو الاقتصار على الاول ، و عن المدارك
و غيره تعين الاخير .

(و يدل على اصل الالتقاء فى البحر) مرفوعة سهل عن الصادق عليه السلام قال
اذا مات الرجل فى السفينة و لم يقدر على الشط قال عليه السلام يكفن و يحنط و يلقى
فى الماء .

و يدل على تثقيل رجله خبر وهب بن وهب عنه عليه السلام قال قال امير المؤمنين
عليه السلام اذا مات الميت فى البحر غسل و كفن و حنط ثم يصلى عليه ثم يوثق فى رجله
ورمى به فى الماء (و مرسل ابان) عنه عليه السلام فى الرجل يموت مع القوم فى البحر
فقال عليه السلام يغسل و يكفن و يصلى عليه و يثقل و يرمى به فى البحر (وما فى الفقه
الرضوى) و ان مات فى سفينة فاغسله و كفنه و ثقل رجله و القه فى البحر .

و يدل على ستره فى وعاء كالخاوية و نحوها صحيحة ايوب بن نوح قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل مات و هو فى السفينة فى البحر كيف يصنع به ، قال عليه السلام يوضع فى خاوية و يوكأ (١) رأسها و تطرح فى الماء .

و المشهور فى الجمع بين هذه الاخبار هو حملها على التخيير بين الامرين لمساعدة الفهم العرفى عليه و هو الاظهر فان المتفاهم من الاخبار هو الالقاء على وجه لا يطفو على الماء و يرسب فيه و ذلك بعد حمل الخبر الدال على مطلق الالقاء فى البحر على الالقاء بالنحو المذكور لدلالة خبر التثقيل و الوضع فى الخاوية على ذلك ثم يحمل الامر فى كل من الطائفتين - اى الدالة على التثقيل و الدالة على الوضع فى الخاوية - على الامر التخييرى ، بل المتفاهم منها هو كفاية الالقاء على وجه يصل الى القعر و لو كان بغير التثقيل و الخاوية ، فالقول بتعيين واحد منهما ليس بسديد .

نعم الاولى مع الامكان وضعه فى مثل الخاوية لبعده عن هتك الميت و حفظه عن دواب البحر و كونه اقرب الى الدفن لكون الخاوية بمنزلة القبر له و لصحة سند دليله و هو صحيح ايوب ، بل ليس فى اخبار الباب صحيح سواه .

(الامر الثالث) فى وجوب الاستقبال عند الالقاء ، فيه و جهان ، بل قولان : المحكى عن ابن الجنيد و جماعة هو الوجوب لان الرمى فى البحر دفن فيه او كالدفن فيعمه حكمه ، و المحكى عن الحدائق و غيره هو العدم و قواه فى الجواهر للاصل و خلو ادلة المقام عنه بل و اطلاقها ، و انه ليس بدفن حقيقة ، و كونه كالدفن من هذه الجهة اول الكلام ، و هو الاظهر ، و ان كان الاحتياط حسناً .

(الامر الرابع) فيما اذا خيف على الميت نبش قبره و التمثيل به - و ان مات فى البر - فهل يجب القائه فى البحر او النهر الكبير مع الامكان صوتاً له عن انتهاك حرمة ، الظاهر ذلك و يدل عليه خبر سليمان بن خالد المروى فى الكافى قال سئلنى ابو عبدالله عليه السلام فقال ما دعاكم الى الموضوع الذى و ضعتم عمى زيداً - الى ان قال - كم الى الفرات من الموضوع الذى و ضعتموه فيه ، فقلت قذفة حجر ، فقال (١) الوكاء بالكسر والمدخيط يشد به السرة و الكيس والقربة و نحوها (مجمع البحرين)

سبحان الله افلا كنتم او قرتموه حديثاً و قد فتموه فى الفرات وكان افضل (و خبر الاخر)
قال قال لى ابو عبد الله عليه السلام كيف صنعتم بعمى زيد ، قلت انهم كانوا يحرسونه فلما
شف الناس اخذنا جثته و قد فناه فى حرف على شاطيء الفرات فلما اصبحوا جالت
الخييل يطلبونه فوجدوه فاحرقوه ، فقال عليه السلام الا او قرتموه حديثاً و القيتموه
فى الفرات ، صلى الله عليه و لعن الله قاتليه . و عن منتهى العلامة و كشف اللثام و جوب
ذلك و عدم جواز الدفن فى الارض ، و لا بأس بالقول به كما يشعر به اللوم المذكور
فى هذين الخبرين على تركه ، لكن فى الخبر الاول انه افضل ، و هو كالصريح فى
عدم الوجوب ، و الله العالم .

**مسئلة (٣) اذا ماتت كافرة كتابية او غير كتابية و مات فى بطنها ولد من
مسلم بنكاح او شبهة او ملك يمين تدفن مستديرة للقبلة على جانبها الايسر على
وجه يكون الولد فى بطنها مستقبلا و الاحوط العمل بذلك فى مطلق الجنين
و لو لم تلج الروح فيه بل لا يخلو عن قوة .**

فى هذه المسئلة امور (لاول) اذا ماتت كافرة و مات فى بطنها ولد من مسلم
يجب دفنها فى مقابر المسلمين مستديرة للقبلة على جانبها الايسر ، و هذا الحكم
فى الجملة قطعى لا اشكال فيه ، و فى الجواهر بلا خلاف نعرفه فيه ، بل هو
معقد اجماع الخلاف ، و فى المنتهى قاله علمائنا ، و فى التذكرة وهو وفاق ، و استدل
له مضافا الى عدم نقل الخلاف فيه بان وجه الولد الى ظهر امه و المقصود بالذات دفنه
لكونه مسلما يجب دفنه و يكون دفن امه تبعاً له لكونها كالتابوت و الغلاف له و لذا
تدفن فى مقابر المسلمين ، و لو لا ذلك لكان دفنها فى مقابرهم حراما ، و مع دفنها
مستديرة للقبلة يصير الولد الذى الذى فى بطنها مستقبلا لها فيجب دفنها كذلك .

(الثانى) لا فرق فى الكافرة بين ان تكون كتابية او غير كتابية و ذلك لمعقد
الاجماع فى الخلاف ، حيث عبر بالمشركة ، و لعموم العلة الشامل للكتابية وغيرها ،
و احتمال الفرق بجواز شق بطن غير الكتابية و اخراج الولد دون الكتابية ضعيف
كما سيظهر .

(الامر الثالث) المحكى عن ظاهر الشيخ و الحلوى اعتبار موت الولد فى بطن

امه بعد و لوج الروح فيه ، و ظاهر المحقق و العلامة عدمه ، و هذا هو الاقوى لان المناطق فى الحكم هو احترام ولد المسلم و وجوب دفنه مستقبلاً للقبلة و هو متحقق فيمن لم يلج فيه الروح ايضاً ، لكن الظاهر من جملة من عبائر الاصحاب اعتبار تمامية الحمل و عدم الاكتفاء بمطلقه ، و هو كذلك لعدم صدق الولد على غير التام منه الذى هو معقد الاجماع .

(الرابع) يعتبر ان يكون الحمل من مسلم بنكاح او شبهة او ملك يمين ، و فى الحمل من زنا المسلم و جهان اقواهما عدم الالحاق كما فى غيره من الاحكام ، لكن ظاهر اطلاق عبارة الشرايع و غيره العموم ، و يمكن الاستدلال له بتغليب جانب الاسلام فى الولادة او الفطرة ، و لكنه ممنوع ، لان دليل نفى التبعية عام و ليس فى البين ما يوجب تخصيصه ، و النبوى الدال على ان كل مولود يولد على الفطرة ، مضافاً الى ضعف سنده و ارد فى مقام حكم اخر لا يصح الاستناد اليه فى اثبات اسلام من يشك فى اسلامه كما فصلناه فى مبحث النجاسات ، و قد مر الكلام فى حكم تجهيز ولد الزنا فى اول مبحث غسل الميت ، و يأتى التعرض له فى المسئلة التاسعة من هذا الفصل انشاء الله تعالى .

(الخامس) قال العلامة (قده) فى التذكرة انه يستدبر بها القبلة على جانبها الايسر ليكون وجه الجنين الى القبلة على جانبه الايمن و هو وفاق (انتهى) و ظاهره دعوى الوفاق على لزوم وضعها على جانبها الايسر المستلزم لكون رأسها فى هذه الافاق الى جهة المغرب و رجلها الى جهة المشرق حتى يكون ما فى بطنها و وجهه الى القبلة و يكون رأسه الى المغرب و رجله الى المشرق كسائر اموات المسلمين ، لكن كثيراً من الاصحاب كالمحقق فى الشرايع و غيره فى غيرها اطلقوا القول بالاستدبار و لم يقيده بكونها على الجانب الايسر فيمكن ان يكون مرادهم التقييد و انما تركوه اكتفاء بما ذكره فى كيفية دفن الاموات ، و يمكن ان يكون مرادهم الاطلاق ، و لعل وجه دعوى عدم تناول مادل على وجوب الدفن على الجانب الايمن لما فى البطن و معه يكون المرجع عند الشك فى وجوبه هو البرائة ، لكن الاظهر وجوب ذلك لان

الام هنا بمنزلة التابوت و الغلاف فيلزم رعاية توجيهه كسائر الاموات .

(السادس) يجوز دفن الكافرة الحامل من مسلم في مقابر المسلمين احتراماً لولدها ، و في الجواهر : بلا خلاف اجده فيه ، و عن الخلاف دعوى الاجماع عليه ، و عن التذكرة نسبتها الى علمائنا ، و يستدل له بالحكم باسلام الحمل بمعنى جريان احكام الاسلام عليه التي منها عدم جواز دفنه في مقابر الكفار و هو لا يحصل الا بدفن امه في مقابر المسلمين و لو لا النص و الاجماع لكان اللازم اخراج الولد و دفنه وحده في مقابر اهل الاسلام ، و لكن الاجماع قائم على عدم جواز ذلك خصوصاً اذا كانت كتابية للزوم التمثيل بها لهذا الغرض مع ان ظاهرهم عدم جوازه - اى التمثيل - فيها و ان قيل بجوازه في غير الكتابية ، مضافاً الى دلالة خبر يونس المروى في الكافي على نفى شق بطنها ، قال سئلت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الجارية اليهودية و النصرانية و حملت منه ثم ماتت و الولد في بطنها فمات الولد أيدفن معها على النصرانية او يخرج منها و يدفن على فطرة الاسلام ، فكتب عليه السلام يدفن معها ، و هو ظاهر بل صريح في نفى شق البطن ، و ربما يستدل به لجواز دفن الكافرة في مقابر المسلمين ، و اعترض عليه في المعتبر بانه لا اشعار فيه بكون الدفن في مقبرة المسلمين (اقول) و ما ذكره متين بل يمكن القول باشعاره في كون الدفن في مقبرة الكفار كما لا يخفى على المتأمل في قوله أيدفن معها على النصرانية ، و جواب الامام عليه السلام : يدفن معها (و كيف كان) فلا اشكال في دلالة على عدم اخراج الحمل من بطن امه ، فحيث لا يخرج منه و لا يجوز دفنه في مقابر الكفار فينحصر في دفن الام في مقابر المسلمين (اقول) لو اغمض عن اشعار الخبر في الدفن في مقابر الكفار لكان هذا الاستدلال حسناً ، و لعل الاولى - مع الامكان - دفنها منفردة عن مقابر المسلمين و الكفار ، و مع عدم الامكان تدفن في مقابر المسلمين ، بل ظاهر الاصحاب اطلاقهم جواز دفنها في مقابرهم من غير تقييد و جعلوا ذلك استثناء عن حرمة دفن غير المسلم في مقابر المسلمين ، و الله تعالى اعلم .

مسئلة (٤) لا يعتبر في الدفن قصد القرابة بل يكفي دفن الصبي اذ اعلم انه اتى بشرائطه و لو علم انه ما قصد القرابة .

المشهور على عدم اعتبار قصد القربة في الدفن وقد ادعى عليه الاجماع ، و استدل له بان المستفاد من دليل وجوبه هو حفظه عن السباع و انتشار رائحته و هو حاصل بمجرد المواراة من غير اعتبار قصد القربة و بان الاصل عند الشك في تعبدية شىء و توصيلته كونه توصيلاً ، و قد مر الكلام في ذلك في المسئلة الاولى من المسائل المذكورة في فصل التكفين (و كيف كان) فلم يعلم مخالف في المسئلة ، و عليه فيجوز الاكتفاء بدفن الصبي ان اعلم انه دفنه على الوجه الشرعى (نعم) مع الشك في ذلك فيشكل جريان اصالة الصحة في فعله ، بل يكفى بتحقيق الدفن على الوجه المعبر و ان فرض صدوره من حيوان او حصل ذلك من خسف و نحوه ، و الله العالم .

مسئلة (٥) اذا خيف على الميت من اخراج السبع اياه و جب احكام القبر بما يوجب حفظه - من القير و الاجر و نحو ذلك كما ان في السفينة اذا اريد القاؤه في البحر لابد من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر بمجرد الالتقاء .

قد عرفت في اول الفصل ان الواجب من الدفن هو ما يترتب عليه حفظ جسد الميت عن السباع و حفظ رائحته عن الانتشار ، فاذا كانت الارض بحيث يخاف معها من اخراج جسده بالسباع يجب احكام القبر ليمنع من ذلك ليرتب على الدفن فائدته، و منه يظهر عدم جواز القاؤه في البحر في مكان تبلعه حيوانات البحر بمجرد الالتقاء، ان هو حينئذ دفن في بطن الحيوان الذى يكون المقصود من الدفن حفظ بدنه منه ، و لا منافاة بين وجوب القاؤه في مكان يصون من البلع لحيوان البحر و بين صيرورته اكيلا لها بعد ذلك ، لصدق الصون عنها و ان صار اكيلا لها بالعاقبة .

مسئلة (٦) مؤنة الالتقاء في البحر من الحجر او الحديد الذى ينقل به او الخابية التى يوضع فيها تخرج من اصل التركة و كذا في الاجر و القير و الساروج في موضع الحاجة اليها .

لان هذه كلها من مؤنة التجهيز كالسدر و الكافور و الكفن و قيمة الارض التى يدفن فيها ، و قد مر سابقا ان مؤنة ذلك كله تخرج من صلب المال مقدماً على الدين و الوصية و الارث .

مسئلة (٧) يشترط في الدفن ايضا اذن الولي كالصلوة و غيرها .

لان الدفن ايضا من احكامه التى تعمها ولاية اولى الارحام بها مع اختلاف الاولياء فى مدفن امواتهم اختلافاً ناشياً عن تفاوت الاماكن شرفاً و عزاً تفاوتاً لا ينضبط فيكون الاختيار والولاية لهم .

مسئلة (٨) اذا اشتبهت القبلة بعمل بالظن، ومع عدمه ايضا يسقط وجوب الاستقبال ان لم يمكن تحصيل العلم و لو بالتأخير على وجه لا يضر بالميت و لا بالمباشرين .

قد ذكرنا فى الامر الثالث فى طى المسئلة الثالثة من فصل شرائط صلوة الميت ما يتعلق بالظن فى القبلة و قلنا انه يعم كلما يشترط فيه الاستقبال .

مسئلة (٩) الاحوط اجراء احكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين اذا كانا مسلمين او كان احدهما مسلماً و اما اذا كان الزنا من احد الطرفين و كان الطرف الاخر مسلماً فلا اشكال فى جريان احكام المسلم عليه تقديم حكم ولد الزنا من المسلم فى المسئلة الثالثة من هذا الفصل و فى اول فصل غسل الميت .

مسئلة (١٠) لا يجوز دفن المسلم فى مقبرة الكفار كما لا يجوز العكس ايضا نعم اذا اشتبه المسلم و الكافر يجوز دفنها فى مقبرة المسلمين و اذا دفن احدهما فى مقبرة الاخرين يجوز النباش اما الكافر فلعدم الحرمة و اما المسلم فلان مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار .

فى هذه المسئلة امور (الاول) لا يجوز دفن المسلم فى مقبرة الكفار ، و ظاهر المستند الاجماع عليه و لكونه هتكا و لانه اذى للمسلم بتأذية من عذابهم ، و ظاهر المحقق فى المعتمد ارسال ذلك من المسلمات ، حيث يستدل لجواز دفن الكفرة الحامل من المسلم فى مقابر المسلمين بان الولد لما كان محكوماً باحكام المسلمين لم يجز دفنه فى مقابر اهل الذمة (و كيف كان) فلا اشكال فى الحكم ، و كذا فى عدم جواز دفن الكافر فى مقابر المسلمين للاجماع كما فى التذكرة و الذكرى و جامع المقاصد و الروض ، و استدلل لهم فى النهاية بان المسلمين يتأذون بعذابهم ، و هذا الاستدلال و ان لم يكن بيناً بعد كون كل نفس بما كسبت رهينة و لا تزور و زرة و زر اخرى ، لكن تحقق الاجماع كاف فى ثبوت الحكم ، قال فى الذكرى : اجمع العلماء على انه

لا يجوز ان يدفن فى مقبرة المسلمين كافر .

(الامر الثانى) اذا اشتبه المسلم و الكافر فاما يكون مع العلم الاجمالي بوجود مسلم فى البين مردد بين هذا و ذاك فيكون الامر فى كل واحد من قبيل الدوران بين المحذورين ، و الحكم فيه انه مع الترجيح احتمالا او محتملا يؤخذ به ، و مع التساوى هو التخخير ، و اما حديث ترجيح جانب النهى و التحريم بدعوى او لوية دفع المفسدة عن جلب المنفعة ففاسد على ما حقق فى الاصول ، لكن دفن المسلم فى مقابر الكفار اشد حرمة من دفن الكافر فى مقابر المسلمين لان فى دفن المسلم فى مقبرة الكفار اهانة له اعظم من اهانة المسلمين بدفن الكافر فى مقابرهم ، فالمتعين حينئذ الاحتياط بدفن كلا المشتبهين فى مقبرة المسلمين و ان حصل العلم بدفن الكافر معهم .

هذا مع وجود العلم الاجمالي ، و اما مع عدمه كما اذا اشتبه ميت واحد وشك فى اسلامه و كفره فمع عدم وجود امارات الاسلام او الكفر فيه يمكن ان يقال بوجود دفنه فى مقابر المسلمين للعمومات الدالة على وجوبه فى كل ميت الا ما ثبت كفره كما يمكن القول بوجود الاحتياط فيه بدفنه فى مقبرة المسلمين ترجيحاً لجانب حرمة المسلم كما عرفت فى الصورة الاولى ، ولا مورد هنا فى الصورتين لاحتمال الرجوع الى القرعة ، لانها - كما قرر فى الاصول - لا يرجع اليها فى موارد جريان الاصول العملية . هذا اذا لم يمكن دفن المشتبه فى محل خارج عن مقابر المسلمين و مقابر الكفار ، و الا كان هو المتعين . و الله العالم .

(الامر الثالث) لو دفن الكافر فى مقبرة المسلمين جاز اخراجه بالنبش لعدم الاحترام له بل ربما يقال بوجود اخراجه دفعاً لازاه عن المسلمين سواء ذلك فى الذمى و غيره ، هذا اذا لم تكن الارض وقفاً لدفن اموات المسلمين و اما لو كانت وقفاً عليهم فلا ريب فى جواز اخراجه بل وجوبه كالدفن فى الارض المغصوبة و لو دفن المسلم فى مقابر الكفار فمع عدم تغير هيئته يجوز اخراجه بل ربما يجب ، و اما لو طال الزمان بحيث يعلم بتغيره فالاخراج مشكل لكونه ربما يكون هتكا له ، فما فى المتن من الحكم بجواز اخراجه مطلقاً ممنوع .

مسئلة (١١) لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبلة و البالوعة و نحوهما مما هو هتك لحرمة .

ووجهه واضح بعد حرمة هتكه مع ما ورد من كون حرمة المسلم ميتاً كحرمة حيا .

مسئلة (١٢) لا يجوز الدفن في المكان المغصوب و كذا في الاراضى الموقوفة لغير الدفن فلا يجوز الدفن في المساجد و المدارس و نحوهما كما لا يجوز الدفن في قبر الغير قبل اندراسه و ميته .

اما عدم الجواز في المكان المغصوب فمما لا خلاف فيه و لا اشكال و ذلك بعد فرض عدم وجوب بذل الارض للدفن و انه انما الواجب دفن الميت المسلم فيما يجوز الدفن فيه ، و لا فرق في الارض المغصوبة بين المختصة و المشتركة ، فلا يجوز دفن احد الشركاء في الارض المشتركة بغير رضا غيره من الشركاء ، و كذا الاراضى الموقوفة لغير الدفن اذا كان وقفها تمليكاً كالوقف على الاولاد ، و اما لو كان تحريرياً كالمساجد فمع مزاحمته مع المصلين لا يجوز ايضاً ، ومع عدمها ففي المنع تامل ، ان ليس الدفن حينئذ تصرفاً في مال الغير لعدم كون الارض ملكاً لاحد .

(و اما دفن الميت في قبر الغير) فمع عدم اندراس الميت فيه لا يجوز و لو كانت الارض وقفاً عاما لدفن الاموات ، و ذلك لاستلزامه النباش المحرم و لانه صارحقا للغير لسبقه اليه و لكونه بمنزلة الحرز له و لذا تقطع يدالسارق منه و عن الذكرى دعوى الاجماع على الحرمة و اما مع الاندراس فان كانت الارض مملوكة كما اذا اشترت لدفن الميت فلا اشكال ايضاً في عدم الجواز الا باذن اصحاب الارض ، و اما لو كانت الارض وقفاً عاما او مباحة بالاصل و فرض اندراس القبر و اندراس الميت فيه فالمحكى عن جماعة هو الجواز و قطع به في كشف اللثام ، و استدل له في الجواهر بانه لولاه للزم تعطيل كثير من الاراضى و لانه لا يدخل تحت مسمى النباش و لعدم بقاء الميت فيه حتى يكون ذا حق يمنع حقه عن التصرف فيه ، و هذا جيد في من لا يصح له اعتبار البقاء بعد اندراس قبره و اما فيمن صح ذلك فيه فجواز النباش مشكل كقبور العلماء و الشهداء و الصلحاء و اولاد الانبياء و الائمة عليهم السلام اذا فرض

القطع باندراس اجسادهم في قبورهم و صيرورتها تراباً فضلاً عما اذا شك في ذلك او قطع بعده كما حكى ذلك في كثير منهم رضوان الله عليهم .

ثم ان اندراس الميت و بلى جسده يختلف باختلاف الاراضى فمع القطع باندراسه لا اشكال ، و اما مع الشك فيستحب عدم الاندراس و حرمة النباش ، و في جواز الرجوع الى اهل الخبرة مع عدم حصول الاطمينان من قولهم تأمل بل منع ، ولا يجوز الاكتفاء بالظن ما لم يقم على اعتباره دليل .

مسئلة (١٣) يجب دفن الاجزاء المبانة من الميت حتى الشعر و السن و الظفر ، و اما السن و الظفر من الحي فلا يجب دفنهما و ان كان معهما شىء يسير من اللحم نعم يستحب دفنهما بل يستحب حفظهما حتى يدفنا معه كما يظهر من وصية مولانا الباقر للصادق عليهما السلام ، و عن امير المؤمنين عليه السلام ان النبي صلى الله عليه و اله امر بدفن اربعة : الشعر و السن و الظفر و الدم ، و عن عائشة عن النبي صلى الله عليه و اله انه امر بدفن سبعة اشياء : الاربعة المذكورة و الحيض و المشيمة و العلقة .

في هذه المسئلة امور (الاول) قد مر في فصل مكروهات غسل الميت ان المشهور كراهة حلق رأس الميت و نتف شعر ابطيه و قص شاربه و اظفاره ، و ان الاحوط ترك هذه الامور لظاهر الاخبار الناهية عنها ، فلو فرض ابانة شعره او ظفره منه و جب دفنه فضلاً عن غيرهما من اجزائه المبانة منه كاليد و الرجل ، و قد ادعى عليه الاجماع ، و يدل عليه خبر عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام في الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه او يقلم ظفره ، قال عليه السلام لا تمس منه شىء اغسله و ادفنه ، و ظاهره وجوب دفنهما فقط و اما وجوب دفنهما مع الميت فيدل عليه مرسل بن ابى عمير : و ان سقط منه شىء فاجعله في كفنه ، و هو المعروف بينهم بل نسب الى الاجماع ، بل و عن التذكرة انه يجعل معه في اكفانه كما هو مدلول المرسل المذكور .

(الثانى) لو توقف وضع الاجزاء المبانة معه في قبره على نبش القبر ففي جواز النباش او دفنه الى جانبه احتمالان ، من لزوم الجمع بين اجزائه مهما امكن ، و من حرمة النباش الا فيما استثنى ، قال في الذكري : لو امكن ايصاله بفتح موضع من

القبر لا يؤدي الى ظهور الميت امكن الجواز لان فيه جمعاً بين اجزائه و عدم هتكه (انتهى) و ظاهره هو تفسيره النباش المحرم بما يؤدي الى بروز الميت و رؤيته و انه ما لم يكن كذلك لا يحرم ، و يحتمل كون ذلك من جهة ترجيح جانب دفن الاجزاء على بعض مراتب النباش المحرم ، حيث ان النباش له مراتب تختلف في شدة حرمتها و تخفيفها ، فاشد مراتبه ظهور الجسد للناظرين ، فاذا دفنت اجزائه معه من غير ان يؤدي الى ظهور الميت كان جمعاً بين اداء الواجب و عدم لزوم هتكه ، و هو حسن .

(الثالث) لا يجب دفن سن الحى و لا ظفره و شعره و ان كان معها شىء يسير من اللحم لعدم الدليل على وجوب ذلك ، بل مفاد بعض الاخبار هو الجواز كما نقل من بقاء شعر النبى ﷺ عند الائمة عليهم السلام ، ففى خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام عن الخضاب ، فقال عليه السلام كان رسول الله ﷺ يختضب و هذا شعره عندنا (نعم) يستحب دفنها معه لو بقيت ، بل و يستحب دفنها فى حال الحيوة كما يدل عليه المروى فى الخصال عن امير المؤمنين عليه السلام ، قال امرنا بدفن اربعة: الشعر و السن و الظفر و الدم (و فى الفقيه) قال الصادق عليه السلام : يدفن الرجل اظفاره و شعره اذا اخذ منها و هى سنة ، و قال و روى ان من السنة دفن الشعر و الظفر و الدم (و يدل على استحباب حفظ السن و الشعر) للدفن بعد الموت معه ما رواه فى الكافى عن الباقر عليه السلام انه انقلع ضرس من اضراسه فوضعه فى كفه ثم قال الحمد لله ثم قال يا جعفر اذا انت دفتنى فادفنه معى ثم مكث بعد حين ثم انقلع ايضا اخر فوضعه على كفه ثم قال الحمد لله يا جعفر اذامت فادفنه معى .

مسئلة (١٤) اذا مات شخص فى البئر و لم يمكن اخراجه يجب ان يسد

و يجعل قبراله .

اما سقوط اخراجه فلعدم امكانه و يسقط حينئذ غسله و تكفينه و حنوطه ، نعم يصلى عليه لعدم الدليل على سقوطها لكون احكام تجهيز الميت واجبات مستقلة لا يسقط بعضها بعدم التمكن من بعضها الاخر ، مضافاً الى قاعدة الميسور ، قال فى الذكري : يسقط الاستقبال عند تعذره كمن مات فى البئر و تعذر اخراجه عنه (انتهى) و مراده

صورة عدم امكان استقباله في البئر و لو يجعل وجهه الى القبلة ، و اما لو امكن ذلك فلعل الوجوب ارجح عملاً بقاعدة الميسور .

مسئلة (١٥) اذا مات الجنين في بطن الحامل و خيف عليه و جب التوصل الى اخراجه بالارفق فالارفق و لو بتقطيعه قطعة قطعة و يجب ان يكون المباشر النساء او زوجها و مع عدمهما فالمحارم من الرجال فان تعذر فالاجانب حفظاً لنفسها المحترمة ، و لو ماتت الحامل و كان الجنين حياً و جب اخراجه و لو بشق بطنها فيشق جنبها الايسر و يخرج الطفل ثم يخاط و تدفن و لا فرق في ذلك بين رجاء حيوة الطفل بعد الاخراج و عدمه ، و لو خيف مع حيوتها على كل منهما انتظر حتى يقضى .

في هذه المسئلة صور (الاولى) ذكر المحقق (قده) في المعتمد انه اذا مات ولد الحامل في بطن امه فان امكن اخراجه صحيحاً بشيء من العلاجات يجب اخراجه كذلك و الا توصل الى اخراجه بالارفق والارفق و المتولى لذلك هو النساء ان امكن و مع التعذر فالرجال المحارم ان امكن و مع التعذر فغيرهم دفعاً عن نفس الحي (انتهى) و استوجهه بعده كثير ممن تأخر عنه ، و هو كذلك لما ذكره من التعليل .

(و استدل ايضاً) بخبر وهب بن وهب عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا ماتت المرثة و في بطنها ولد يتحرك يشق بطنها و يخرج الولد ، و قال في المرثة يموت في بطنها الولد فيتخوف عليها ، قال لا بأس بان يدخل الرجل يده فيقطعها و يخرجها ، و في موضع اخر من الكافي مثله مع زيادة قوله : اذا لم ترفق به النساء ، و موضع الاستدلال ذيل الحديث (و عن الفقه الرضوي) : و ان مات الولد في جوفها ادخل انسان يده في فرجها و قطع الولد بيده و اخرجه .

(و اعترض المحقق) على الاستدلال بما ذكر من الاخبار بضعف السند ، و كانه (قده) فهم منها اطلاق التوصل الى الرجال مع التمكن من النساء (و لا يخفى) ان سوقها يابى عن ذلك ، بل المستفاد منها هو التوصل الى الرجال بعد تعذر النساء لجريها مجرى العادة من مراعاة الارفق فالارفق و عدم مباشرة الرجال غالباً لهذه الامور الا عند الضرورة و فقد النساء - كما يدل عليه ما في زيادة الكافي من قوله اذا لم ترفق

به النساء (و اما ضعف السند) فغير قارح بعد اعتماد الاصحاب عليها ، بل فى الخلاف
الاجماع عليه ، و فى المدارك انه مذهب الاصحاب ، فلا ينبغى الاشكال فى الحكم اصلا .
(الصورة الثانية) ما اذا ماتت الحامل و فى بطنها ولد حى ، فمع امكان اخراجه
من بطنها بالطريق المتعارف يجب ذلك حفظاً للولد و عدم الحاجة الى شق جوفها ،
و مع تعذره الا بالشق يتوصل الى اخراجه بذلك بلا خلاف يعرف فى ذلك فى الجملة ،
و عن التذكرة نسبتة الى علمائنا ، و يدل عليه غير واحد من الاخبار : كصدر خبر
و هب المتقدم ، و خبر على بن يقطين ، قال سئلت العبد الصالح عليه السلام عن المرثة
تموت و ولدها فى بطنها ، قال يشق بطنها و يخرج ولدها (و خبر على بن ابي حمزة)
عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن المرثة تموت و تتحرك الولد فى بطنها ، أيشق
بطنها و يستخرج ولدها ، قال نعم (و فى خبر محمد بن مسلم) ان امرئة سئلته عن
هذه المسئلة ، فقال لها محمد بن مسلم يا امة الله سئلت الباقر عليه السلام عن مثل ذلك
فقال يشق بطن الميت و يسخرج الولد - الى غير ذلك من الاخبار التى ادعى تظافرها ،
فلا اشكال فى اصل الحكم اصلا .

انما الكلام فى امور (الاول) هذه الاخبار - كما ترى - ليس فى شىء منها
تعيين موضع الشق ، و اقتفاها غير واحد من اصحابنا كالمحقق فى الشرايع ، حيث
يقول : و ان ماتت هى دونه شق جوفها و انتزع (انتهى) و هو معقد اجماع الخلاف ،
لكن فى غير واحد من كتب المتقدمين و المتأخرين التقييد بالجانب الايسر ، و نسبه
فى التذكرة الى علمائنا (و يدل عليه) ما فى الفقه الرضوى : اذا ماتت المرثة و هى
حاملة و ولدها يتحرك فى بطنها شق بطنها من الجانب الايسر و اخرج ولدها ، و لعل
هذا مع نسبة ذلك الى علمائنا كاف فى التقييد به - كما عليه المصنف (قده) فى المتن .

(الثانى) ظاهر خبر و هب و خبر ابن ابي حمزة اعتبار حركة الولد فى بطن
الحامل ، و الظاهر ان اعتبارها لاجل كونها وسيلة الى العلم بحيوته ، لا لخصوصية
فى حر كته ، فلو علم حيوته من طريق اخر و جب اخراجه (نعم) الظاهر عدم جواز
شق بطنها مع الشك فى حيوة الولد - استصحاباً لحيوته - و ذلك لان المستفاد من الاخبار

هو اعتبار العلم بالحياة على الوجه الموضوعى الوصفى ، و الاستصحاب لا يثبت ذلك كما قرر فى الاصول فلا يجوز شق بطنها حفظاً لاحترام الميت عن المثلة و الهتك .
 (الثالث) لا فرق فى الشق المذكور بين رجاء بقاء الولد بعد خروجه و عدمه لاطلاق الاخبار ، و لا بين وجود القوابل و عدمه ، خلافاً للمحكى عن الشافعى واحمد انه مع فقد القوابل يترك حتى يموت ثم تدفن ، و لعل مبناه على ان مثل هذا الولد لا يعيش عادة ، فلا يهتك الام لامر موهوم (و لا يخفى ما فيه) بعد اطلاق الدليل و المنع عن عدم بقاء الولد عادة مع ان الحكم المذكور انما هو للتوصل الى بقاء النفس المحترمة بذلك فلا يجوز التسامح فيه لمثل هذه الاعذار الواهية .

(الرابع) المصرح به فى كثير من عبارات الاصحاب و جوب خياطة موضع الشق بعد اخراج الولد ، و عن التذكرة نسبتة الى علمائنا (و لا يخفى) انه اقوى لما فيه من احترام الميت و التمكن من تغسيلها و تكفينها من غير مثلة ، و يدل عليه مرسل ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام فى المرثة تموت و يتحرك الولد فى بطنها ، أيشق بطنها و يخرج الولد ، قال نعم و يخاط بطنها ، و هذا على ما فى موضع من الكافى ، و لعل المراد من بعض اصحابه هو ابن اذينة فيوافق مع ما هو فى موضع اخر من الكافى و ذكره الشيخ فى التهذيب عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة قال يخرج الولد و يخاط بطنها ، فلا يرد على الاستدلال بما فى الكافى و التهذيب بانه مقطوع لم يسند الى الامام ، مع انه على تقدير تسليمه غير ضائر ، لصحة الاستدلال بما فى موضع اخر من الكافى عن الصادق عليه السلام - و ان كان مرسل - لكون مراسيل ابن ابي عمير عند الاصحاب بمنزلة المسانيد فى الاعتبار .

(الصورة الثالثة) ما اذا خيف مع حيوتها على كل منهما ، و فى الجواهر :
 الظاهر الصبر الى ان يقضى الله امره و لا ترجيح شرعا ، و الامور الاعتبارية من غير دليل شرعى لا يلتفت اليها ، و الله و رسوله اعلم .

فصل

فى المستحبات قبل الدفن وحينه و بعده و هى امور الاول ان يكون عمق القبر الى الترقوة او الى قامه و يحتمل كراهة الازيد .

فى هذا المتن امران (احدهما) يستحب ان يكون عمق القبر الى القامة او الى الترقوة ، و عن التذكرة كظاهر غير واحد من الفقهاء الاجماع عليه ، و عن الخلاف الاجماع من الفرقة و العمل منهم على استحباب حفر القبر قدر قامه و اقله الترقوة ، و فى الجواهر انا لم نعر على مخالف محقق من الاعلام .

و يدل عليه جملة من الاخبار كمرسلة ابن ابى عمير عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام ، قال حد القبر الى الترقوة ، و قال بعضهم الى الثدي و قال بعضهم قامه الرجل حتى يمد الثوب على رأس من فى القبر ، و اما اللحد فبقدر ما يمكن فيه الجلوس ، قال و لما حضر على بن الحسين الوفاة قال احفروا حتى تبلغوا الرشح .

و فى قوله قال بعضهم الى الثدي و قال بعضهم قامه الرجل (الخ) احتمالان (الاول) ان يكون هذا من كلام ابن ابى عمير لا من كلام الامام عليه السلام ، لان حكايته عليه السلام قول غيره بعيد غير معهود منهم عليهم السلام فى مقام بيان الاحكام ، و على هذا فيحتمل ان يكون مراد ابن ابى عمير من ذلك البعض هو احد الائمة عليهم السلام فيدل على التخيير بين الامور الثلاثة - اعنى الحفر الى الترقوة و الثدي و قامه الرجل - لكون كل ذلك مروياً عنهم عليهم السلام ، و يحتمل ان يكون المراد بعض اصحاب الائمة عليهم السلام كما يشهد به ما فى الكافى عن سهل بن زياد ، قال روى اصحابنا ان حد القبر الى الترقوة و قال بعضهم الى الثدي و قال بعضهم قامه الرجل و ذكر نحو ما فى خبر ابن ابى عمير - الى ان قال - و لما حضر على بن الحسين - عليهما السلام - الوفاة اغمى عليه فبقى ساعة ثم رفع عنه الثوب ثم قال الحمد لله او رثنا الجنة نتبوء منها حيث نشاء فنعم اجر العاملين ، ثم قال احفروا الى و ابلغوا

الى الرشح ثم مد الثوب عليه فمات عليه السلام .

وهذا الخبر فى الدلالة على كون المحكى عنه هو بعض اصحاب الائمة عليهم السلام اظهر ، و حيث انه موافق مع خبر ابن ابى عمير يصير قرنية على ارادة بعض الاصحاب من قوله و قال بعضهم ، و حينئذ فيكون دليلا ايضاً على التخيير ان كان القول المحكى عنه بعنوان الرواية عنهم عليهم السلام لا بعنوان الفتوى كما هو الظاهر لبعده فتوى اصحاب الائمة من غير استناد الى رواية، فيكون القولان المحكيان بمنزلة خبرين مرسلين عن احد الائمة عليهم السلام .

و يحتمل ان يكون مراد ابن ابى عمير من المحكى عنه بعض العامة ، لكنه بعيد فى الغاية ، اذ لا موقع لنقل قولهم بعد رواية كلام الصادق عليه السلام : ان حد القبر الى الترقوة ، هذا كله بناء على احتمال ان يكون ذلك من كلام ابن ابى عمير لا من كلام الصادق عليه السلام .

(الاحتمال الثانى) ان يكون ذلك من كلام الصادق عليه السلام ، و يؤيده ما ذكره الصدوق (قده) فى الفقيه حيث يقول ، و قال الصادق عليه السلام حد القبر الى الترقوة و قال بعضهم الى الشدين و قال بعضهم قامة الرجل (الخ) بناء على استظهار كون قوله و قال بعضهم (الخ) من كلام الصادق عليه السلام فى هذا الحديث لا من كلام الصدوق و حينئذ فيحتمل ان يكون الامام عليه السلام انما نقل ذلك من بعض العامة فى مقام التقية او ان المراد من البعض احد ابائه عليهم السلام (و كيف كان) فهذه الاحتمالات غير مانعة عن صحة الاستدلال بهذا الخبر بالنسبة الى استحباب الحفر الى الترقوة (نعم) ربما يقال بمعارضة الخبر مع بعض ما يدل على خلاف ذلك (فمنها) امر مولانا السجاد عليه السلام بالحفر الى الرشح فانه ربما يتوهم منافاته مع الترقوة اذ المراد بالرشح هو الندى فى اسفل الارض ، و من المعلوم ان الوصول اليه يحتاج الى الحفر الزائد عن مقدار القامة بكثير (و يدفعه) امكان البلوغ الى الندى فى بعض الاراضى باقل من ذلك و انها تختلف فى ذلك فلعل ارض البقيع هكذا .

(و منها) ما فى خبر السكونى عن الصادق عليه السلام ان النبى صلى الله عليه وآله نهى ان

يعمق القبر فوق ثلاث اذرع بدعوى ما فى الحدائق من ان النهى عن ذلك لا يجامع استحباب القامة ، فان الثلاثة اذرع انما يصل الى الترقوة ، فيكون مرجع حديثى الثلاثة اذرع و الترقوة الى امر واحد (و فيه) ان الظاهر تقارب الثلاثة اذرع مع القامة لقللة الفصل بين الترقوة و القامة ، مع امكان حمله على ان ذلك فى ارض البقيع لبلوغ الرشح فيها باقل من ثلاثة اذرع .

(و منها) خبر ابى الصلت المروى عن الرضا عليه السلام ، و فيه انه قال عليه السلام سيحفر لى فى هذا الموضع فتامرهم ان يحفرو الى سبع مراقى الى اسفل وان يشق لى ضريحة فان ابوا الا ان يلحدوا فتامرهم ان يجعلوا ذراعين و شبرا فان الله ليوسعهم الى ما يشاء ، فانه ظاهر فى تحديد عمق القبر بازيد من قدر القامة بكثير ، و احتمال فى الجواهر حمله على تقارب المراقى بعضها من بعض على وجه يوافق مع التحديد بالقامة (و لا يخفى ما فيه من البعد) كما امر هو قدس سره بالتامل ، مضافاً الى عدم ملائمتهم مع الامر بجعل اللحد ذراعين و شبرا ، لبعد جعل مثله فى قبر لا يتجاوز عمقه القامة او ثلاثة اذرع ، و لو لا النهى الوارد فى خبر السكونى عن جعل العمق ازيد من ثلاثة اذرع لا مكن القول باستحباب ذلك الحد ايضاً بان يكون افضل الافراد و الاولى حمله على علة مخصوصة بمورده لا استحباب ذلك عموماً ، و لافرق فيما ذكر بين الرجل و المرثة ، و عن المنتهى نفى الخلاف عنه و الظاهر ارادة القامة و الترقوة المعتدلتين فى مستوى الخلقة ، و احتمال الاجتزاء باقل ما يصدق عليه احدهما ضعيف فى الغاية .

(ثانيهما) مقتضى خبر السكونى كراهة ما زاد على ثلاثة اذرع ، و ذلك بعد حمل النهى فيه على الكراهة بعد القطع بانتفاء الحرمة ، ولكنه لاجل مخالفته لفتوى الاصحاب و معارضته مع خبر ابى الصلت لا تنهض حجة لاثبات الكراهة ، فالاولى حمله على خصوص ارض المدينة لبلوغ الرشح فيها فيما فوق ثلاثة اذرع ، بل لا يبعد القول باستحباب ما تضمنه خبر ابى الصلت ، و لكن مع ذلك كله احتمال كراهة الازيد لا يندفع بشيء ، فالاولى هو التعبير بما فى المتن من احتمال كراهة الازيد ،

و الله العالم .

الثانى ان يجعل له لءء مما يلى القبله فى الارض الصلبة بان يحفر بقءر بدن المىء فى الطول و العرض و بمقءار يمكن ءلوس المىء فىه فى العمق و يشق فى الارض الرءوءة وسط القبر شبه النهر فىوضع فىه المىء .

المشهور على اسءءباب ءعل للءء و انه افضل من الشق فى الارض الصلبة ، و فى الءواهر : بلا ءلاف معءبر اءءه ، و فى الءلاف : الاءماع و عمل الفرقة علىه ، و المراد بالءءء انه اذا انءهى الءفر الى قعر القبر يحفر فى ءانبه مكان يؤضع فىه المىء ، و لىكن فى ما يلى القبله اما من ءهه كونه ءاخلا فى مسماه - كما يظهر من بعضهم ، منهم العلامة فىءءذكرة ، او انه ءاىءل فى معقء الاءماع على اسءءبابه . و المراد بالشق ان يحفر فى قعر القبر شبه النهر يؤضع فىه المىء ثم يسقف علىه .

(و ىءل) على اسءءباب للءء من النصوص صحىءءءءلبى عن الصاءق علىه السلام قال ان رسول الله ﷺ لءء له ابو طلءه ، و الاشكال فى الاستءلال به بانه لا ىءل على الامر به فىءءءمل ان ىكون فعله لكونه اءء الفرءىن من الواءب فىءفن ، مءفوع بان الظاهر كونه باذن امىر المؤمنىن علىه السلام لانه علىه السلام كان هو المءولى لءءءهزه ﷺ كما ان العءول عن الشق الى اللءء مع ما فى اللءء منءءلكف الزاءء ىءل على افضلءه من الشق ، بل نقل الصاءق علىه السلام ءعل للءء له ﷺ ءال على افضلءه (و ءبر على بن عبءالله) عن ابى الحسن الكاظم علىه السلام ، قال لما قبض ابراهىم بن رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ يا على انزل فالءء ابراهىم فى لءءه (و النبوى) للءء لنا و الشق لءبرىنا (و الاشكال) فى الاستءلال به بكونه عامىاً - كما عن المعءبر- او بكونه لم يعءر علىه من طرفنا - كما فى الءواهر - (مءفوع) بانه لا باس به بعء انطباق العمل على مضمونه و اسءفاضة نقل الاءماع علىه (و ءبر اسماعىل) بن همام عن الرضا علىه السلام قال قال ابو ءعفر علىه السلام ءىن اءضر : اذا اناءء فاءفر و الى و شقوا الى شقا فان قىل لكم ان رسول الله ﷺ لءء له فقء صءقوا (و ءبر الءلبى) عن الصاءق علىه السلام قال ان ابى ءءب فى وصءه - الى ان قال - و شققنا له الارض شقا من اءل انه كان باءنا ، فءبر اسماعىل - كما ترى - ىصء ءعل للءء للنبى ﷺ

الدال على افضليته و ان وصية مولانا الباقر عليه السلام بالشق لخصوصية له عليه السلام قد صرح بها في خبر الحلبي من كونه عليه السلام بديناً لا يمكن توسيع اللحد له في ارض مدينة لرخاوتها .

و بهذين الخبرين الاخيرين - اعنى خبر اسماعيل و خبر الحلبي - يقيد استحباب اللحد و افضليته بالارض الصلبة ، كما انه قيد بها في معقد اجماع الخلاف ، و يقال باستحباب الشق في الارض الرخوة ، كما نص باستحبابه فيها العلامة و الشهيد ، و يدل عليه الخبر ان و يشهد له الاعتبار فانه لرخاوة الارض يخشى على الميت من الانهدام ، لكن المحقق في المعبر قال انه يعمل في الارض الرخوة شبه اللحد من بناء تحصيلا للفضيلة ، و لا يخلو عن المنع ، لمخالفته مع ما استفاد من هذين الخبرين من استحباب الشق - بناء على حملهما على عدم امكان جعل اللحد ، و للتأمل في صدق اللحد عليه بعد كونه بالبناء لا بحفر الارض ، والله العالم . ويمكن حمل خبر ابي الصلت المروي عن الرضا عليه السلام على الارض الرخوة ايضا ، و يلائمه تحديد عمق القبر فبه بسبع مراقى .

(و كيف كان) يقدر اللحد في العرض و الطول بقدر بدن الميت ، و في العمق بمقدار يمكن جلوس الميت فيه ، و يدل على تقديره في العمق بما ذكر مرسل ابن ابي عمير المتقدم في الامر الاول ، و فيه : و اما اللحد فبقدر ما يمكن فيه الجلوس ، و لكونه مأخوذاً في معقد اجماع الخلاف حيث يقول في المسئلة (٣٨) اللحد افضل من الشق اذا كانت الارض صلبة و قدر اللحد ما يقعد فيه الرجل ، و به قال الشافعي و ليس فيه خلاف الا انه حده بمقدار ما يوضع فيه الرجل ، دليلنا اجماع الفرقة و عملهم و ليسهل عليه الجلوس لمنكر و نكير (انتهى) و لا يبعد القول باستحباب عمقه ذراعين و شبراً لخبر ابي الصلت المتقدم ، و الله الهادي .

الثالث ان يدفن في المقبرة القريبة على ما ذكره بعض العلماء الا ان يكون في البعيد مزية بان كانت مقبرة للصلحاء او كان الزائرون هناك ازيد .

قال الشهيد (قده) في الذكرى يراعى في موضع الدفن الاقرب لقول

النبي ﷺ عجلوهم الى مضاجعهم (انتهى) و ما ذكره مبنى على دعوى كون الدفن فى محل قريب من مصاديق التعجيل الى المضجع ، حيث انه مع قرب مضجعه يكون زمان ايصاله اليه اقصر (و لكن لا يخفى) انسباق التسريع فى حمل الميت و ايصاله الى مضجعه من الخبر فى مقابل التسوية فيه سواء كان المدفن قريباً الى المصرع ام بعيداً عنه ، و لعله لاجل ذلك اسنده المصنف الى بعض العلماء و لم يسنده الى الخبر ، ثم قال الشهيد (قده) و لو كان هناك مقبرة بها قوم صالحون او شهداء استحب الحمل اليها لتناوله بركتهم و بركة زيارتهم ، و ما استدل به وان لم يثبت به الاستحباب الشرعى الا انه لا بأس به رجاء للوصول الى ما يصل اليهم من نفحات رحمة الله عليهم فى قبورهم رزقنا الله تعالى اللحوق باهل الرحمة انه حميد مجيد .

الرابع ان يوضع الجنازة دون القبر بذراعين او ثلاثة او ازيد ثم ينقل قليلا و يوضع ثم ينقل قليلا و يوضع ثم ينقل فى الثالثة مترسلا ، لياخذ الميت اهبتة ، بل يكره ان يدخل فى القبر دفعة فان للقبر اهو الا عظيمة .

الاهبة بالضم التهيؤ و الاستعداد ، يقال اخذ للسفر اهبتة ، اى تهيأ له و استعد . (و عن الفقه الرضى) اذا حملت الميت الى قبره فلا تفاجيء فان للقبر اهو الا عظيمة و تعوذ بالله من هول المطلاع و لكن ضعه دون شفير القبر و اصبر عليه هنيئة ثم قدمه قليلاً و اصبر عليه لياخذ اهبتة ثم قدمه الى شفير القبر و يدخله القبر من يأمره و لى الميت ان شاء شفعا و ان شاء وترأ و قل اذا نظرت الى القبر اللهم اجعله روضة من رياض الجنة و لا تجعله حفرة من حفر النيران (و فى الفقيه) و اذا حمل الميت الى قبره فلا ينجأ به القبر ، لان للقبر اهو الا عظيمة و يتعوذ حامله بالله من هول المطلاع و يضعه قرب شفير القبر و يصبر عليه هنيئة ثم يقدمه قليلا و يصبر عليه هنيئة لياخذ اهبتة ثم يقدمه الى شفير القبر و يدخله القبر من يأمره و لى الميت ان شاء شفعا و ان شاء وترأ - اى فى عدد من ينزل القبر - و يقال عند النظر الى القبر اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة و لا تجعلها حفرة من حفر النار (انتهى ما فى الفقيه) و هو مطابق مع ما فى الفقه الرضى و كانه مأخوذ منه . (و عن علل الشرايع) اذا اتيت بالميت القبر فلا تفدح - اى لا تفجأ - به القبر فان للقبر اهو الا عظيمة و تعوذ بالله من هول المطلاع ولكنه

ضعه قرب شفير القبر و اصبر عليه هنيئة ثم قدمه قليلا و اصبر عليه ليأخذ اهبتة ثم قدمه الى شفير القبر (انتهى ما عن العلل) و الظاهر انه ايضا مأخوذ من الفقه الرضوى لتوافق عباراته مع ما فيه، و لعل مجموع ما ذكر مع تصريح الاصحاب به كاف في الجزم باستحباب النقل ثلاث دفعات .

لكن في المدارك : و الذى وقفت عليه من الاخبار في هذه المسئلة صحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام ، قال ينبغي ان يوضع الميت دون القبر هنيئة ثم واره (و مرسة محمد بن عطية) قال اذا اتيت باخيك القبر فلا تدحه به ، ضعه اسفل منه بذراعين او ثلاثة و دعه حتى يأخذ اهبتة ثم ضعه فى لحده (و رواية محمد بن عجلان) قال قال ابو عبدالله عليه السلام لا تدح ميتك بالقبر و لكن ضعه اسفل منه بذراعين او ثلاثة و دعه حتى يأخذ اهبتة ، ثم قال فى المدارك : و لا يخفى انتفاء دلالة هذه الاخبار على ما ذكره الاصحاب - اى نقل الميت ثلاث دفعات و وضعه فى القبر فى الثالثة - بل انما تدل على استحباب وضعه دون القبر هنيئة ثم دفنه و بمضمونها افتى ابن الجنيد و المصنف (يعنى المحقق) فى المعتبر فى اخر كلامه ، وهو المعتمد (انتهى ما فى المدارك) .

(و لا يخفى ما فيه) فان انتفاء دلالة ما نقله من الروايات على ما ذكره الاصحاب لا يضر بالقول به بعد زها بهم اليه و موافقته مع ما فى الفقيه و مرسل العلل و ما فى الفقه الرضوى مع كون الحكم نديباً يتسامح فيه ، و قد مر مراراً حجية الفقه الرضوى فيما ثبت فيه اسناده الى الامام مع موافقته لمذهب الاصحاب و عدم وجود مستند لفتواهم سواء و لو لم يصر حوا باستنادهم اليه ، حيث ان كون الكتاب بايديهم و عدم وجود مدرك لما افتوا به غير ما فيه و جلالتهم عن ان يفتوا من غير مدرك مما يوجب الاطمينان بان مدر كههم فيما افتوا به هو ما فيه فيصح حينئذ لنا العمل بما فيه كما عملوا به .

(قال المجلسى الاول) فى شرحه الفارسى على الفقيه عند قول الصدوق (قدّه) : و ان مات الولد فى جوفها (الخ) ما حاصله ان فقه الرضا عليه السلام كان مشهوراً بين القدماء و كانوا يعلمون به و الظاهر ان السبب فى عدم شهرته الكاملة عندهم هو

ان مولانا الرضا عليه السلام كتب هذا الكتاب لاهل خراسان و ان الصدوق لما ذهب الى خراسان اخذه من علمائهم و جاء به الى العراق و لم يكن و صل الكتاب اليهم قبله فاجتمع محدثوا العراق الى الصدوق و استجاز و عملوا منه باقواله فكان يفتيهم بمضمون هذا الكتاب (انتهى كلام المجلسى بمؤداه) .

و اما كراهة ان يدخله القبر دفعة فللنهي عنه فى الاخبار المتقدمة بعد حمله على الكراهة .

الخامس ان كان الميت رجلا يوضع فى الدفعة الاخيرة بحيث يكون رأسه عند ما يلي رجلى الميت فى القبر ثم يدخل فى القبر طولا من طرف رأسه اى يدخل رأسه اولاً ، و ان كان امرئة توضع فى طرف القبلة ثم يدخل عرضا المحكى عن الشيخ فى النهاية و المبسوط و الصدوق فى الفقيه انه يضع الميت على الارض اذا و صل الى القبر مما يلي رجلى القبر اذا كان رجلا ، و مما يلي القبلة اذا كان امرئة ، و قد ادعى الاجماع عليه فى محكى الغنية ، و لكن النصوص مطلقة لا دلالة فيها على هذا التفصيل (فى خبر محمد بن عجلان) عن الصادق عليه السلام لا تدفح ميتك القبر لكن ضعه اسفل منه بذراعين او ثلاثة (الحديث) و مرسله محمد بن عطية : اذا اتيت القبر باخيك فلا تدفحه ، ضعه اسفل القبر بذراعين او ثلاثة - الحديث - (و فى خبر الحلبي) اذا اتيت بالميت القبر فسله من قبل رجليه (و موثقة عمار) : لكل شىء باب و باب القبر مما يلي الرجلين ، اذا وضعت الجنائز فتضعها مما يلي الرجلين (و خبر محمد بن مسلم) قال سئلت احدهما عليه السلام عن الميت ، قال تسله من قبل الرجلين (و خبر عبدالرحمن بن سيابة) عن الصادق عليه السلام قال سل الميت سلا .

و هذه الاخبار - كما ترى - مطلقات لا تفصيل فيها بين الرجل و المرئة ، و فى مقابلها ما يثبت الفرق بينهما فى الجملة ، كخبر الاعمش المروى فى الخصال عن الصادق عليه السلام فى حديث شرايع الدين : و الميت يسلم من قبل رجليه سلا ، و المرئة تؤخذ بالعرض . بل يمكن ان يدعى حكومة هذا الخبر على الاخبار المتقدمة ، حيث ان الحكم بسلم الميت من قبل رجليه ثم عطف المرئة عليه بانها تؤخذ بالعرض

قرينة على ارادة الرجل من الميت فيصير شارحاً و مفسراً للفظ الميت الواقع في الاخبار المتقدمة .

واظهر من هذا الخبر ما في الفقه الرضوى ، قال : وان كان امرئة فنخذها بالعرض من قبل اللحد وتأخذ الرجل من قبل رجله تسله سلا، و بهذين الخبرين يتم ما ذهب اليه الاصحاب من استحباب وضع الرجل بحيث يقع رأسه مما يلي رجلى الميت فى القبر لو دخل الميت فى القبر ، ثم يرفع منه و يدخل فى القبر طولاً ، اى يدخل رأسه اولاً الى ان ينتهى الى تمام بدنه برفق و تأن - اشارة الى ان الميت كانه يقول بلسان حاله لربه عز وجل : انى و ان كنت عاصياً لكن جئتك بالرأس ذليلاً مسكيناً ، و ليكون دخوله القبر مشابها لخروجه من رحم امه ، و هذا الاعتبار لو تم لاقتضى عدم الفرق بين الرجل والمرئة ، لكن عرفت ان الفرق بينهما من جهة الخبرين المتقدمين ، و مقتضاهما وضع المرئة فى طرف اللحد و ادخالها فى القبر عرضاً ، و هما صريحان فى ذلك لا سيما ما فى الفقه الرضوى المصرح فيه بوضعها من قبل اللحد ، حيث ان اللحد يحفر فى طرف القبلة ، و لهذا نص الاصحاب بوضعها عرضاً فى طرف القبلة مع كون طرفها اشرف ، و الله العالم .

السادس ان يغطى القبر بثوب عند ادخال المرئة .

المحكى عن المفيد و ابن الجنيد استحباب تغطية قبر المرئة بثوب عند ادخالها فيه ، و اليه يميل المحقق فى المعتبر ، و قال الشيخ فى الخلاف باستحبابها مطلقاً و لو فى قبر الرجل ، و حكاه عن الشافعى ايضا ثم حكى عن ابي حنيفة ان الميت ان كان امرئة غطى و ان كان رجلاً لا يغطى ، ثم استدل لما اختاره من الاطلاق بقوله ان ما اعتبرناه لا خلاف انه جائز و الاحتياط يقتضى استعماله (انتهى) ولا يخفى ان جوازه او اقتضاء الاحتياط استعماله لا يثبت استحبابه (و قال ابن ادريس) ما وقفت لاحد من اصحابنا فى هذه المسئلة على مسطور فاحكيه عنه ، و الاصل براءة الذمة من واجب او ندب ، و هذا - يعنى قول الشيخ بالاستحباب مطلقاً - مذهب الشافعى فلا حاجة بنا الى مرافقته على ما لا دليل عليه .

(و اورد عليه) فى المعتبر بان هذا القول من الحلى (قده) اقدم على الشيخ و نسبة له الى متابعة الشافعى من غير دلالة ، و ليس الامر كما ذكره بل هذا منقول عن اهل البيت عليهم السلام ذكره ابن بابويه فى الفقيه ، و الشيخ فى التهذيب ، و قال سعيد بن عبدالله عن يعقوب بن يزيد عن ابى عمير عن بعض اصحابنا عن ابى عبدالله عليه السلام قال حد القبر الى الترقوة ، و قال بعضهم الى التدى و قال بعضهم قامه الرجل حتى يمد الثوب على رأس من فى القبر فهذا اللفظ يدل مطلقا (انتهى ما فى المعتبر) و لا يخفى ان ما فى مرسل ابن ابى عمير لا دلالة فيه على استحباب ستر القبر بالثوب لا مطلقا و لا فى خصوص قبر المرثة ، بل هو فى مقام تحديد عمق القبر .

(و الحق ان يقال) لا ينبغى الاشكال فى استحباب ستر قبر المرثة عند ادخالها فيه ، لخبر جعفر بن كلاب عن الصادق عليه السلام يغشى قبر المرثة بالثوب و لا يغشى قبر الرجل (و المرسل المروى) عن على عليه السلام انه مر يقوم دفنوا ميتاً و بسطوا على قبره الثوب فجذبه و قال انما يصنع هذا بالنساء ، مضافاً الى الحاجة فى استتار المرثة و التحفظ عن كشفها ، و اما قبر الرجال فمقتضى ظاهر هذين الخبرين نفى الاستحباب فيه ، لكن جمعاً من المتأخرين ذهبوا الى استحبابه بل قيل انه المشهور (و يمكن ان يستدل) بما فى خبر جعفر بن كلاب ، حيث ان فيه بعد قوله: و لا يغشى قبر الرجل - قال و قدم على قبر سعد بن معاذ و النبى ﷺ شاهد و لم ينكر ذلك ، بناء على ان يكون قوله و قدم (الخ) ايضاً من قول الصادق عليه السلام، لكن احتمال فى الحدائق ان يكون من كلام الشيخ فى التهذيب و لكن لا يضر احتماله للاستدلال لانه على هذا الاحتمال يصير خبراً مرسلأ يصح الاستدلال به لو عمل به المشهور مضافاً الى كون الحكم نديباً يصح اثباته بمثل المرسل بدليل التسامح مع مساعدة الاعتبار معه ، حيث انه يخشى حدوث امر من الميت من تغيير بعض اعضائه او امر منكر يرغب لاجله ستره عند دفنه طلباً لاخفائه ، و ان كان رعاية هذا الاعتبار فى المرثة اكد لانها احوج الى الستر ، و لاجل ذلك يحمل الخبر ان المتقدمان على نفى تاكد الاستحباب فى الرجال و الله الهادى الى الصواب .

السابع ان يسلم من نعشه سلا فيرسل الى القبر برفق .

قال في المجمع : و السل انتزاعك الشئىء و اخراجه برفق ، و منه حديث الميت فى ادخاله القبر يسلم سلا ، و الاصل فيه سل السيف و اخراجه من الغمد ، و قال فى مادة - نعش - : تكرر فى الحديث ذكر النعش ، و هو سرير الميت اذا كان عليه ، سمي بذلك لارتفاعه فاذا لم يكن عليه ميت فهو سرير ، و ميت منعوش محمول على النعش (و يدل) على استحباب سله من نعشه جملة من الروايات كخبر عبدالصمد عن الصادق عليه السلام اذا ادخلت الميت القبر ان كان رجلا يسلم سلا ، و المرثة تؤخذ عرضا (و خبر الجلبى) و موثق عمار و خبر عبدالرحمن و قد تقدم نقلها فى الامر الخامس و غير ذلك من الاخبار .

و اطلاق المتن يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين الرجل و المرأة ، و هو كذلك لدلالة بعض الاخبار عليه ، ففى صحيح الحلبي : اذا اتيت بالميت القبر فسله من قبل رجله ، و خبر محمد بن مسلم عن الميت ، قال تسله من قبل الرجلين ، و هما لاشتمالهما على السل من قبل الرجلين و ان كانا اظهر فى كون الاستحباب فى الرجل خاصة الا انه لا حاجة الى حملهما عليه بقريئة ذكر الرجلين لعدم لزوم حمل المطلق على المقيد فى المستحبات ، و اختصاص الوضع فى طرف رجلى القبر بالرجل لا يوجب اختصاص السل به ايضا .

الثامن الدعاء عند السل من النعش بان يقول بسم الله و بالله و على ملة رسول الله صلى الله عليه و اله اللهم الى رحمتك لا الى عذابك اللهم افسح له فى قبره و لقنه حجته و ثبته بالقول الثابت و قنا و اياه عذاب القبر .

ففى خبر ابى بصير عن الصادق عليه السلام قال اذا سللت الميت فقل بسم الله و بالله و على ملة رسول الله ﷺ اللهم الى رحمتك لا الى عذابك ، و فى خبر سماعة المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام قال فاذا سللته من قبل الرجلين و دعوته قلت بسم الله و بالله و على ملة رسول الله ﷺ اللهم الى رحمتك لا الى عذابك اللهم افسح له فى قبره و لقنه حجته و ثبته بالقول الثابت و قنا و اياه عذاب القبر .

و عند معاينة القبر اللهم اجعله روضة من رياض الجنة و لا تجعله حفرة من حفر النار .

و فى الفقيه : و يقال عند النظر الى القبر اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة و لا تجعلها حفرة من حفر النيران ، و قال المجلسى الاول فى شرحه : و تانىث القبر - يعنى فى اجعلها - باعتبار الروضة ، و فى المروى عن النبى ﷺ ان القبر اما روضة من رياض الجنة او حفرة من حفر النيران .

و عند الوضع فى القبر يقول اللهم عبدك وابن عبدك وابن امتك نزل بك و انت خير منزل به .

و فى حديث سماعة قال الصادق عليه السلام اذا وضعت الميت على القبر قلت عبدك ابن عبدك و ابن امتك نزل بك و انت خير منزل به .

و بعد الوضع فيه يقول اللهم جاف الارض عن جنبيه وصاعد عمله و لقه منك رضوانا .

و فى صحيح الحلبي المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام قال كان على بن الحسين عليهما السلام اذا ادخل الميت القبر قال اللهم جاف الارض عن جنبيه وصاعد عمله و لقه منك رضوانا .

و عند وضعه فى اللحد يقول بسم الله و بالله و على ملة رسول الله صلى الله عليه و اله ثم يقرء فاتحة الكتاب و اية الكرسي و المعوذتين و قل هو الله احد و يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

و فى خبر محمد بن عجلان المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام : فاذا وضعت فى لحده فليكن اولى الناس مما يلى رأسه و ليدكر اسم الله و يصلى على النبى ﷺ و يتعوذ من الشيطان و ليقراء فاتحة الكتاب و المعوذتين و قل هو الله احد و اية الكرسي (و خبر زرارة) المروى فى التهذيب عن الباقر عليه السلام قال اذا وضعت الميت فى لحده فقل بسم الله و فى سبيل الله و على ملة رسول الله ﷺ و اقرء اية الكرسي ، و غير ذلك من الاخبار المتعرضة لبعض ما فى المتن ، الا انى لم اجد ما فى المتن مطابقا لشيء منها بتمام المطابقة ، و الله العالم .

و مادام مشتغلا بالتشريح يقول اللهم صل وحدته و انس وحشته و امن روعته و اسكنه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك فانما رحمتك للظالمين .

و التشریح ضم اللبن بعضه الى بعض ، و فى الفارسى - چیدن خشت - وفى خبر محمد بن مسلم المروى فى الكافى عن احدهما عليهما السلام قال فاذا وضعت عليه اللبن فقل اللهم صل وحدته و انس وحشته و اسكن اليه من رحمتك رحمة تغنيه عن رحمة من سواك .

و الظاهر منه هو قراءة الدعاء المذكور بعد وضع اللبن و الفراغ منه لا حال الاشتغال به ، لكن قال المجلسى الاول (قدہ) فى شرحه الفارسى على الفقيه ما لفظه : و تا با خشت و گل در كارى اين دعا را مكرر ميخواني ثم ذكر الدعاء المذكور وفى اخر الدعاء فانما رحمتك للظالمين ، و لعله استند الى ما فى خبر اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام قال فما دمت تضع اللبن و الطين تقول اللهم صل وحدته و انس وحشته و امن روعته و اسكن اليه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك فانما رحمتك للظالمين .

و عند الخروج من القبر يقول انا لله و انا اليه راجعون اللهم ارفع درجته فى عليين و اخلف على اهله فى الغابرين و عندك نحتسبه يا رب العالمين .

و فى خبر محمد بن مسلم المروى فى الكافى عن احدهما عليهما السلام : و اذا خرجت من قبره فقل انا لله و انا اليه راجعون و الحمد لله رب العالمين اللهم ارفع درجته فى اعلى عليين و اخلف على عقبه فى الغابرين و عندك نحتسبه يا رب العالمين ، و بمضمونه شرحه فى شرح الفقيه حيث يقول : پس از قبر بيرون مي آئي و ميگوئي . لكن المصنف (قدہ) عبر بقوله و عند الخروج من القبر ، و لعله اراد بما فى الخبر او اطلع على خبر مشتمل على ما عبر ، و الله العالم .

و عند اهالة التراب عليه يقول انا لله و انا اليه راجعون اللهم جاف الارض عن جنبيه و اصعد اليك بروحه و لقه منك رضوانا و اسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك .

و فى خبر محمد بن مسلم المروى فى الكافى عن الباقر عليه السلام فى جنازة رجل من اصحابنا ، و فيه : فلما دفنوه قام عليه السلام الى قبره فحثا التراب عليه مما يلى رأسه ثلاثا بكفه ثم بسط كفه على القبر ثم قال اللهم جاف الارض عن جنبيه و اصعد

اليك روحه و لقه منك رضوانا و اسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك ، ثم مضى ، . و ليس فيه كلمة انا لله و انا اليه راجعون ، و لعل المصنف (قده) اطلع على خبر اخر .

و ايضا يقول ايمانا بك و تصديقا منك هذا ما وعدنا الله و رسوله اللهم زدنا ايمانا و تسليما .

و فى خبر عمر بن اذينة المروى فى الكافى قال رأيت ابا عبد الله عليه السلام يطرح التراب على الميت فيمسكه ساعة فى يده ثم يطرحه و لا يزيد على ثلاثة اكف قال فسئلته عن ذلك ، فقال يا عمر كنت اقول ايمانا بك و تصديقا ببعثك هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم زدنا ايمانا و تسليماً هكذا كان يفعل رسول الله و به جرت السنة (و فى خبر السكونى) المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام قال اذا حثوت التراب على الميت فقل ايمانا بك و تصديقا ببعثك هذا ما وعد الله و رسوله و صدق الله و رسوله ، قال و قال امير المؤمنين عليه السلام سمعت رسول الله ^{صلى الله عليه و آله} يقول من حثا على ميت وقال هذا القول اعطاه الله بكل ذرة حسنة (و فى خبر سالم) المروى فى الفقيه عن الصادق عليه السلام : فان اخرجت من القبر فقل و انت تنفض يديك من التراب انا لله و انا اليه راجعون ثم احث التراب عليه بظهر كفك ثلاث مرات و قل اللهم ايمانا بك و تصديقا بكتابك هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله فانه من فعل ذلك و قال هذه الكلمات كتب الله له بكل ذرة حسنة .

التاسع ان تحل عقد الكفن بعد الوضوح فى القبر و يبده من طرف الرأس .

و فى خبر حفص البخترى عن الصادق عليه السلام قال يشق الكفن اذا ادخل الميت فى قبره من عند رأسه (و خبر اسحق بن عمار) عنه عليه السلام اذا وضعت فى لحيه فحل عقده ، و مرسل ابن ابى عمير عنه عليه السلام : يشق الكفن من عند رأس الميت اذا ادخل قبره (قال فى الوسائل) و المراد بالشق هنا حل عقد الكفن او يحمل الشق على تعذر الحل قاله العلامة و غيره (انتهى) .

العاشر ان يحسر عن وجهه و يجعل خده على الارض و يعمل له وسادة

من تراب .

و فى خبر على بن يقطين قال سمعت ابا الحسن عليه السلام - الى ان قال -
وان قدر ان يحسر عن خده و يلصقه بالارض فليفعل (و خبر سالم) عن الصادق
عليه السلام قال يجعل له وسادة من تراب (و خبر محمد بن عطية) وفيه : و الصق
خده بالارض و تحسر عن وجهه (و خبر محمد بن عجلان) و ليحسر عن خده و يلصق
خده بالارض .

الحاد يعشر ان يسند ظهره بلبنة او مدرة لثلا يستلقى على قفاه .
و فى خبر سالم عن الصادق عليه السلام و يجعل خلف ظهره مدرة لثلا يستلقى .
**الثاني عشر جعل مقدار لبنة من تربة الحسين عليه السلام تلقاء وجهه بحيث
لا تصل اليه النجاسة بعد الاتجار .**

و استحباب ذلك هو المشهور بين الاصحاب ، و فى الجواهر : من غير خلاف
يعرف فيه (و يدل على ما فى المتن) من كون التربة بمقدار اللبنة و وضعها تلقاء
وجه الميت خبر جعفر بن عيسى المروى عن مصباح الشيخ انه سمع ابا الحسن موسى
الكاظم عليه السلام يقول ما على احدكم اذا دفن و وسده التراب ان يضع مقابل وجهه
لبنة من الطين و لا يضعها تحت خده و راسه ، . بناء على ان يكون المراد من الطين
فيه طين قبر الحسين عليه السلام كما فهمه منه الاصحاب و لم يدع احد منهم استحباب
وضع لبنة من غيره مقابل وجهه ، و لعل الاجمال فى التعبير لاجل التقيّة او لشيوخ
اطلاق الطين على طين قبره عليه السلام ، و اظهر من ذلك كلمة (طين القبر) كما فى
خبر الحميرى قال كتب الى الفقيه اسئله عن طين القبر يوضع مع الميت فى قبره ،
هل يجوز ذلك ام لا ، فاجاب عليه السلام وقرأت التوقيع ومنه نسخت: يوضع مع الميت
فى قبره و يخلط بحنوطه ان شاء الله ، حيث انه ظاهر فى طين قبره عليه السلام (وعن
فقه الرضا) : و يجعل فى اكفانه شىء من طين القبر و تربة الحسين عليه السلام ، .
و لعل هذه الاخبار (مع الشهرة بين الاصحاب و عدم خلاف يعرف فيه و كون وضعها
تبركا بها لانها امان من كل خوف) كافية فى الحكم باستحباب وضعها ، مضافاً الى ما
رواه فى المنتهى من ان امرئة كانت تزنى فتضع اولادها فتحرقهم بالنار خوفاً من اهلها
و لم يعلم بها غير امها فلما ماتت دفنت و انكشفت التراب عنها و لم تقبلها الارض و نقلت

عن ذاك الموضوع الى غيره فجرى لها ذلك فجاء اهلها الى الصادق عليه السلام و حكو له القصة ، فقال عليه السلام لامها فما كانت تصنع هذه فى حيوتها من المعاصى ، فاخبرته بباطن امرها ، فقال الصادق عليه السلام ان الارض لا تقبل هذه لانها كانت تعذب خلق الله بعذاب الله ، اجعلوا فى قبرها شيئاً من تربة الحسين عليه السلام ، ففعل ذلك فسترها الله تعالى .

و مقتضى هذا الخبر و خبر الحميرى هو وضعها فى القبر مطلقا سواء كانت تحت خده او تلقاء وجهه او غير ذلك ، و هو المصرح به فى المختلف بل عن المفيد فى المقنعة انها توضع تحت خده ، و فى خبر جعفر بن عيسى التصريح بوضعها مقابل وجهه و النهى عن وضعها تحت خده و رأسه ، و فى فقه الرضا عليه السلام : وضعها فى كفته (و لا يخفى) ان الاولى و الاحوط وضعها تلقاء وجهه للنهى المذكور فى الخبر المتقدم و لرعاية الاحتياط عن وصول النجاسة اليها ، و الله العالم .

الثالث عشر تلقينه بعد الوضع فى اللحد قبل الستر باللبن بان يضرب على منكبه الايمن و يضع يده اليسرى على منكبه الايسر بقوة و يدنى فمه الى اذنه و يحركه تحريكا شديداً ثم يقول يا فلان بن فلان اسمع افهم - ثلاث مرات - الله ربك و محمد صلى الله عليه و اله نبيك و الاسلام دينك و القرآن كتابك و على عليه السلام امامك - الى اخر الاثمة - افهمت يا فلان ، و يعيد عليه هذا التلقين ثلاث مرات ثم يقول ثبتك الله بالقول الثابت هداك الله الى صراط مستقيم عرف الله بينك و بين اوليائك فى مستقر رحمة اللهم جاف الارض عن جنبه و اصعد بروحه اليك و لقه منك برها نا اللهم عفوك عفوك .

و فى خبر سالم بن مكرم : ثم تدخل يدك اليمنى تحت منكبه الايمن و تضع يدك اليسرى على منكبه الايسر و تحركه تحريكا شديدا و تقول يا فلان بن فلان الله ربك و محمد ^{صلى الله عليه و اله} نبيك و الاسلام دينك و على وليك و امامك و تسمى الاثمة عليهم السلام واحداً بعد واحد الى اخرهم ائمتك ائمة هدى ابرار ثم تعيد عليه التلقين مرة اخرى (و فى خبر ابى بصير) عن الصادق عليه السلام فاذا وضعته فى اللحد فضع فمك على اذنه ، و فى خبر محفوظ الاسكاف عنه عليه السلام : و يدنى فمه الى سمعه و يقول

اسمع افهم ثلاث مرات الله ربك و محمد نبيك و الاسلام دينك و فلان امامك اسمع افهم ، و اعددها عليه ثلاث مرات هذا التلقين (و فى خبر اسحق بن عمار) ثم تضع يدك اليسرى على عضده الايسر و تحررته تحريكا شديداً ثم تقول يا فلان بن فلان اذا سئلت فقل الله ربي و محمد نبي و الاسلام ديني و القرآن كتابي و على امامي - حتى تسوق الائمة عليهم السلام ثم تعيد عليه القول ثم تقول افهمت يا فلان ، قال عليه السلام فانه يجيب و يقول نعم ، ثم تقول ببتك الله بالقول الثابت و هداك الله الى صراط مستقيم عرف الله بينك و بين اوليائك فى مستقر رحمته ، ثم تقول اللهم جاف الارض عن جنبه و اصعد بروحه اليك و لقنه منك برهاناً اللهم عفوك عفوك .

و المستفاد من غير واحد من الاخبار عدم اعتبار لفظ مخصوص فى التلقين ، بل العبرة بتلقين العقائد الحققة (فى خبر محمد بن عجلان) ثم ليقل ما يعلم و يسمعه تلقينه شهادة ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله ﷺ و يذكر له ما يعلم واحداً و احداً (و فى حديث محمد بن عطية) ثم ليقل ما يعلم حتى ينتهى الى صاحبه (و فى خبر على بن يقطين) و ليتشهد و ليذكر ما يعلم حتى ينتهى الى صاحبه ، و غير ذلك من الاخبار التى يستظهر منها ان المدار على الاعتراف بالعقائد الحققة من غير دخل لفظ مخصوص فيها ، و عليه فيتم ما ذكره المصنف (قدس) من قوله :

و اجمع كلمة فى التلقين ان يقول اسمع افهم يا فلان بن فلان ثلاث مرات ذاكراً اسمه و اسم ابيه ثم يقول هل انت على العهد الذى فارقتنا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و ان محمداً صلى الله عليه و اله عبده و رسوله و سيد النبيين و خاتم المرسلين و ان علياً امير المؤمنين و سيد الوصيين و امام افترض الله طاعته على العالمين و ان الحسن و الحسين و على بن الحسين و محمد بن على و جعفر بن محمد و موسى بن جعفر و على بن موسى و محمد بن على و على بن محمد و الحسن بن على و القائم الحجة المهدي صلوات الله عليهم ائمة المؤمنين و حجج الله على الخلق اجمعين و ائمتك ائمة هدى ابرار ، يا فلان بن فلان اذا اتاك الملك المقربان رسولين من عند الله تبارك و تعالى و سئلاك عن ربك و عن نبيك و عن دينك و عن كتابك و عن قبلك و عن ائمتك فلا تخف و لا تحزن و قل فى جوابهما الله

ربي و محمد صلى الله عليه و اله نبى و الاسلام دينى و القرآن كتابى و الكعبة قبلتى و امير المؤمنين على بن ابي طالب امامى و الحسن بن على المجتبى امامى و الحسين بن على الشهيد بكر بلاء امامى و على زين العابدين امامى و محمد الباقر امامى و جعفر الصادق امامى و موسى الكاظم امامى و على الرضا امامى و محمد الجواد امامى و على الهادى امامى و الحسن العسكري امامى و الحجّة المنتظر امامى ، هؤلاء صلوات الله عليهم اجمعين ائمتى و سادتى و قادتى و شفعاى بهم اتولى و من اعدائهم اتبرء فى الدنيا و الآخرة ، ثم اعلم يا فلان بن فلان ان الله تبارك و تعالى نعم الرب و ان محمداً صلى الله عليه و اله نعم الرسول و ان على بن ابي طالب و اولاده المعصومين الائمة الاثنى عشر نعم الائمة و ان ما جاء به محمد صلى الله عليه و اله حق و ان الموت حق و سؤال منكر و نكير فى القبر حق و البعث حق و النشور حق و الصراط حق و الميزان حق و تطاثر الكتب حق و ان الجنة حق و النار حق و ان الساعة آتية لا ريب فيها و ان الله يبعث من فى القبور ثم يقول افهمت يا فلان ، و فى الحديث انه يقول فهمت ثم يقول ثبتك الله بالقول الثابت و هداك الله الى صراط مستقيم عرف الله بينك و بين اوليائك فى مستقر من رحمته ، ثم يقول اللهم جاف الارض عن جنبه و اصعد بروحه اليك و لقه منك برهاناً اللهم عفوك عفوك

و هذا التلقين بهذه الالفاظ لم يرد به نص لكن ذكره العلامة المجلسى (قده) فى زاد المعاد باختلاف يسير و حكى بعضه عن المفيد و الطوسى و عن العلامة فى المنتهى و يحسن التلقين به لما ذكرناه من ان العبرة بالتلقين بالعقائد الحقّة ولو بغير الالفاظ المنصوصة ، و لقد اجاد صاحب الجواهر حيث يقول : ظاهر الاخبار الواردة فى التلقين ارادة تذكير الميت و تفهيمه فى هذه الحال ذلك - اى ما ذكر من العقائد الحقّة - (و منه يظهر) انه لا عبرة بكون الفاظه بالعربية بل يتحقق بكل لفظ من الفاظ لسان الميت .

و الاولى ان يلقن بما ذكر من العربى و بلسان الميت ايضاً ان كان غير عربى .

و اما الحديث الذى اشار اليه المصنف (قده) فى قوله : و فى الحديث انه يقول فهمت فهو ما تقدم من خبر اسحق بن عمار ، و فيه - بعد قوله حتى تسوق الائمة عليهم السلام - قال ثم تعيد عليه القول ثم تقول افهمت يا فلان ، قال عليه السلام فانه يجيب

و يقول نعم (الحديث) .

الرابع عشر ان يسد اللحد باللبن لحفظ الميت من وقوع التراب عليه
و الاولى الابتداء به من طرف رأسه و ان احكمت اللبنة بالطين كان احسن .

و فى غير واحد من الكتب تشريح اللبنة عليه اى تضد لحدده به لئلا يصل اليه
التراب (و فى الجواهر) و لا نعلم فى استحبابه خلافاً - كما اعترف به فى المنتهى -
و فى الغنية و المدارك و المفاتيح الاجماع عليه ، و فى المعبر مذهب فقهاءنا ، ويدل
على ذلك السيرة العملية و بناء المسلمين عليه من لدن زمن النبى ﷺ الى هذه
الاعصار ، و ما ورد من وضع اللبنة عليه و قراءة الدعاء عنده (فى صحيح ابان) قال
سمعت الصادق عليه السلام يقول جعل على عليه السلام على قبر رسول الله ﷺ لبنا ،
فقلت ارأيت ان جعل الرجل عليه اجراً هل يضر الميت ، فقال عليه السلام لا (و فى
خبر اسحق) : ثم تضع الطين و اللبنة فما دمت تضع اللبنة و الطين تقول اللهم صل
وحدته - الى اخر ما تقدم - (و فى فقه الرضا عليه السلام) فاذا وضعت عليه اللبنة فقل
اللهم انس و حشته (الدعاء) و فى خبر عبدالله بن سنان المروى فى العلل عن الصادق
عليه السلام ان النبى ﷺ كان يأخذ يمناً سرير سعد بن معاذ مرة و يسرته مرة حتى
انتهى به الى القبر فنزل حتى لحدده و سوى عليه اللبنة و جعل يقول ناولنى حجراً
ناولنى تراباً رطباً نسد به ما بين اللبنة ، فلما ان فرغ و حثا التراب عليه و سوى قبره
قال ﷺ انى لاعلم انه سيبلى و يصل اليه البلى و لكن الله عزوجل يحب عبداً اذا
عمل عملاً احكمه . و المحكى عن الراوندى ان عمل العارفين من الطائفة على ابتداء
التشريح من الرأس ، و فى الجواهر : و لعله لانه الاهم من غيره ، و المستفاد من خبر
اسحق و خبر ابن سنان استحباب احكامه بالطين ، و عن المنتهى انه يقوم مقام اللبنة
مساويه فى المنع كالحجر و القصب و الخشب (انتهى) و لا بأس به ، بل فى خبر ابن
سنان التصريح بذكر الحجر ، و توهم ارادة اللبنة بمعنى الاجر منه بعيد (و كيف كان)
فالاولى هو السد باللبنة لانه المنقول عن السلف و المعروف فى الاستعمال حتى يدور
على الالسن كلمة - خشت لحد - اعاننا الله سبحانه و اعاننا من احوال تلك الاحوال

انشاء الله تعالى .

الخامس عشر ان يخرج المباشر من طرف الرجلين فانه باب القبر .

و فى مرسل الكافى عن النبى صلى الله عليه وآله انه قال لكل شىء باب و باب القبر من قبل الرجلين (و خبر الحضر مى) عن الصادق عليه السلام قال لكل بيت باب و باب القبر من قبل الرجلين (و خبر عمار) عنه عليه السلام : لكل شىء باب و باب القبر مما يلى الرجلين ، و قضية هذه الاخبار عدم الفرق بين الدخول والخروج ، و به افتى العلامة (قده) فى المنتهى مستدلاً له بقوله عليه السلام باب القبر من جهة الرجلين و اورد عليه فى الحدائق بمنافاته مع خبر السكونى و مرفوعة سهل ، فى الاول : من دخل القبر فلا يخرج منه الا من قبل الرجلين ، و فى الثانى : يدخل القبر من حيث يشاء و لا يخرج الا من قبل الرجلين ، قال فى الحدائق فالثانى صريح ، و الاول ظاهر فى ان الدخول من اى جهة شاء (اقول) و المستفاد من هذين الخبرين كراهة الخروج من غير جهة الرجلين و عدم كراهة الدخول من غيرها ، و عدم كراهة الدخول من غير تلك الجهة لا ينافى مع استحباب الدخول من تلك الجهة ايضا ، لعدم الالتزام فى حمل المطلق على المقيد فى غير الازاميات (فالحق) عدم الفرق فى الاستحباب بين الدخول و الخروج و ان اختلفت الكراهة بالخروج من غير تلك الجهة - و مقتضى اطلاق تلك الاخبار عدم الفرق فى هذا الحكم بين الرجل و المرثة ، خلافاً للمحكى عن ابن الجنيد فقال فى المرثة باو لوية الخروج من عند رأسها لانزالها عرضاً و للبعد عن العورة ، و اطلاق الاخبار يردده ، و دليله لا يثبت مطلوبه ، و الله العاصم .

السادس عشر ان يكون من يضعه فى القبر على طهارة مكشوف الرأس نازعاً عما مته و ردائه و نعله بل و خفيه الا لضرورة .

اما الوضوء لمن يدخل فى القبر ليتناول الميت و يضعه فيه فحكى الشهيد (قده) فى الذكرى عن الفاضلين استحباب ان يكون متطهراً لقول الصادق عليه السلام توضع اذا ادخلت الميت القبر .

(اقول) اعلم ان هيهنا مقامين (احدهما) استحباب الوضوء لتدفين الميت لمن

غسله و لم يغتسل غسل المس ، و قد تقدم في فصل الوضوء ات المستحبة ، و قلنا بانه لا دليل على استحبابه له (و ثانيهما) استحبابه لمن يدخل في القبر لتناول الميت و وضعه في القبر ، و هذا هو الذي حكى عن الفاضلين استحبابه ، و يدل عليه من النصوص موثق الحلبي و محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام المروي في التهذيب قال عليه السلام توضأ اذا ادخلت الميت القبر (و ما في الفقه الرضوي) قال توضأ اذا ادخلت الميت القبر .

لكن يعارضهما صحيح ابن مسلم عن احدهما عليهما السلام المروي في الكافي قال قلت الرجل يغمض عين الميت عليه غسل ، قال اذا مسه بحرارته فلا ، و لكن اذا مسه بعد ما يبرد فليغتسل ، قلت فالذي يغسله يغتسل ، قال نعم ، قلت فيغسله ثم يكفنه ، قال يغسل يده من العاتق (١) ثم يلبسه اكفانه ثم يغتسل ، قلت فمن حمله عليه غسل ، قال لا ، قلت فمن ادخله القبر عليه وضوء ، قال لا ، الا ان يتوضأ من تراب القبر ان شاء .

و اختلفت الا نظار في وجه الجمع بينهما ، فعن المجلسي (قده) في البحار حمل التوضي في موثق الحلبي و الفقه الرضوي على غسل اليدين بقرينة ما في صحيح ابن مسلم ، حيث ان التوضي فيه اظهر في غسل اليدين بقرينة ظهور سائر الجمل المذكورة فيه في السؤال عن ملاقي الميت و بدنه و لباسه ، ثم قال : و حمل التوضي من تراب القبر على التيمم به بعيد ، ان اطلاق الوضوء على التيمم غير مانوس ، و ايضا لا ثمرة لتخصيص التيمم بتراب القبر (اقول) مع انه لا يناسبه التعبير بكلمة - من تراب القبر - بل لان حقه التعبير بكلمة - على تراب القبر - مع انه لا يلائمه الا يكال الى ارادة الفاعل و مشيته .

(و اورد عليه) بان ظهور الصحيح في غسل اليدوان لم يكن قابلا للانكار لكن كونه قرينة على ارادة غسل اليد من الوضوء في الموثقة و الفقه الرضوي ممنوع ، بل الحق ابقائهما على ظهورهما في الوضوء المعهود و ابقاء الصحيح في غسل اليد .

والحق عدم التنافي بين هذه الاخبار لظهور الموثقة وما في الفقه الرضوي في الوضوء المعهود و ظهور الصحيح في غسل اليد فلا بأس بالذهاب الى استحباب الوضوء لاخذ الميت و وضعه في القبر لدلالة الدليل عليه و زهاب الفاضلين و غير واحد من الفقهاء اليه ، بل القول باستحبابه اظهر من القول باستحبابه على مباشر غسل الميت قبل اغتساله غسل المس كما مر في مبحث الوضوء من عدم قيام الدليل عليه ، والله الهادي .

واما استحباب كشف الرأس و نزع العمامة و النعلين فلخبر علي بن يقطين المروي في الكافي قال سمعت ابا الحسن الاول عليه السلام يقول لا تنزل في القبر و عليك العمامة و القلنسوة و لا الحذاء و لا الطيلسان و حلل ازراك و بذلك سنة رسول الله ﷺ جرت (و خبر ابن ابي يعفور) المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام قال لا ينبغي لاحد ان يدخل القبر في نعلين و لا خفين و لا عمامة و لا رداء و لا قلنسوة (و خبر سيف بن عميرة) عن الحضرمي عن الصادق عليه السلام قال لا تنزل القبر و عليك العمامة و لا القلنسوة و لا رداء و لا حذاء و حلل ازراك « قال قلت و الخف قال عليه السلام لا بأس بالخف في وقت الضرورة و التقية (و خبر سيف بن عميرة) عن الصادق ، عليه السلام ، قال لا تدخل القبر و عليك نعل و لا قلنسوة و لا رداء و لا عمامة ، قلت فالخف ، قال لا بأس بالخف فان في خلع الخف شناعة .

و ظاهر هذه الاخبار و ان كان هو الالزام بنزع هذه المذكورات الا انه قام الاجماع - كما في الذكرى - على عدم وجوبه (و يدل عليه) خبر محمد بن اسمعيل بن بزيع قال رأيت ابا الحسن عليه السلام دخل القبر و لم يحل ازراعه ، . بناء على حمله على بيان الجواز ، و يؤيده التعبير بكلمة - لا ينبغي - في خبر ابن ابي يعفور (و المستفاد) من هذه الاخبار هو كراهة اللبس لا استحباب النزع الا ان الاصحاب فهموا من النهي فيها الامر بالنزع لا كراهة اللبس ، و لذلك ذكروا انه مستحب و لم يذكروا الكراهة (و الظاهر) منها اختصاص نفي البأس عن الخف بالضرورة او التقية او ما كان في نزع شناعة فيستحب نزعه فيما لا بأس بنزع ، خلافاً للمحكي عن ابن

الجنيد من اطلاق نفى البأس عنه ، و الاخبار يرده ، و لذا ذكره المصنف (قده) بكلمة (بل و خفيه الا لضرورة) .

السابع عشر ان يهيل غير ذى رحم ممن حضر التراب عليه بظهر الكف قائلاً انا لله و انا اليه راجعون .

اما استحباب اهالة التراب فلخبر داود بن نعمان المروى فى الكفى قال رأيت ابا الحسن عليه السلام يقول ما شاء الله لا ما شاء الناس فلما انتهى الى القبر تنحى فجلس فلما ادخل الميت لحدده قام فحشا عليه التراب ثلاث مرات (وخبر ابن اذينة) المروى فى الكفى قال رأيت ابا عبد الله عليه السلام يطرح التراب على الميت فيمسكه ساعة فى يده ثم يطرحه و لا يزيد على ثلاثة اكف ، قال فسئلته عن ذلك فقال يا عمر كنت اقول : ايماناً بك و تصديقاً ببعثتك ، هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم زدنا ايماناً و تسليمًا هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ و به جرت السنة (و خبر محمد بن مسلم) المروى فى الكفى قال كنت مع ابي جعفر عليه السلام فى جنازة رجل من اصحابنا فلما ان دفنوه قام الى قبره فحشا التراب عليه مما يلى رأسه ثلاثاً بكفه ثم بسط كفه على القبر ثم قال اللهم جاف الارض عن جنبيه و اصعد اليك روحه و لقه منك رضوانا و اسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك ، ثم مضى (ومرسل ابن الاصبع) المروى فى التهذيب عن بعض اصحابنا قال رأيت ابا الحسن عليه السلام و هو فى جنازة فحشا التراب على القبر بظهر كفيه .

(و اما اختصاص الاستحباب) بغير ذى الرحم فلخبر عبيد بن زرارة المروى فى الكفى قال مات لبعض اصحاب ابي عبد الله عليه السلام ولد فحضر ابو عبد الله عليه السلام فلما الحد تقدم ابوه فطرح عليه التراب فاخذ ابو عبد الله عليه السلام بكفيه و قال لا تطرح عليه التراب و من كان ذارحم فلا يطرح عليه التراب ، فان رسول الله ﷺ نهى ان يطرح الولد و ذورحم على ميتة التراب فقلنا يا بن رسول الله ائتمها ها عن هذا وحده ، فقال انها كم ان تطرحوا التراب على ذوى ارحامكم فان ذلك يورث القسوة فى القلب و من قسى قلبه بعد من ربه .

(و ههنا امور) - الاول - ظاهر خبر ابن الاصبع اهالة التراب بظهر الكف ، و يطابقه ما فى الفقه الرضوى ، و فيه : ثم احث التراب عليه بظهر كفك و قل اللهم ايماناً بك و تصديقاً بكتابك (الحديث) و به صرح جملة من الاصحاب و عليه المصنف فى المتن ، و المستفاد من بقية الاخبار هو الاعم منه و من باطن الكف ، و ظاهر خبر ابن اذينة هو كونه بباطن الكف ، حيث ان فيه انه عليه السلام كان يمسكه ساعة فى يده ، و الامساك باليد لا يكون الا بباطن الكف لا بظاهره ، و الظاهر التخيير جمعاً بين تلك الاخبار و ان كان الاولى اهالته بظاهر الكف لكون دلالة الخبر الدال عليه اظهر مع تصريح غير واحد من الاخبار عليه .

(الثانى) ظاهر اكثر هذه الاخبار استحباب الاهالة بالكف ، و لازمه تحقق الوظيفة بالاهالة بكف واحدة ، و فى خبر ابن الاصبع المروى فى التهذيب على ما حكاه فى الوافى : بظهر كفيه : الموجب لعدم تحقق الوظيفة بكف واحدة ، و الاولى مراعاة الكفين لتحقيق الوظيفة بهما ولو كان المستحب يحصل بالكف ايضاً على تقدير كون النسخة : بظهر كفه .

(الثالث) الظاهر كون الثلاث اقل المراتب المستحبة ، فيصح الاتيان بالازيد منها ، و يكون الزائد ايضاً مستحباً ، لكن الظاهر من خبر ابن اذينة عدم استحباب الزائد ، حيث ان فيه : و لا يزيد على ثلاثة اكف .

(الرابع) المصرح به فى خبر محمد بن مسلم المروى عن الباقر عليه السلام اهالة التراب مما يلى رأس الميت ، و لم ار من خص الحكم به و لكن الاولى مراعاته لاشعار الخبر به .

(الخامس) صرح المصنف (قدس) باستحباب قول انا لله و انا اليه راجعون عند الاهالة ، و قال فيما تقدم عند قوله و عند اهالة التراب عليه ، و قد قلنا فى ذلك المقام بعدم العثور على ما يدل على استحبابه عند الاهالة ، و قال المجلسى (قدس) فى شرحه على الكافى : و ذكروا الترجيع عند ذلك و اعترفوا بعدم النص ظاهراً ، و الاولى قراءة الدعاء المنقول (اقول) و فى خبر سالم بن مكرم : فاذا خرجت من القبر

فقل و انت تنفض يديك من التراب انا لله و انا اليه راجعون (الحديث) و لعل هذا هو المدرك لهم فى القول باستحبابه عند الاهالة (و كيف كان) فلا دلالة له - لو كان نظرهم فى القول به اليه .

**الثامن عشر ان يكون المباشر لوضع المرثة فى القبر محارمها او زوجها
و مع عدمهم فارحامها و الا فالاجانب و لا يبعد ان يكون الاولى بالنسبة الى
الرجل الاجانب .**

فى هذا الامر مطلبان (الاول) الافضل فى المرثة ادخال الزوج اياها فى قبرها او محارمها ، و قد ادعى فى المنتهى اتفاق العلماء عليه ، قال و يستحب ان ينزل الى القبر الولي او من يأمره الولي ان كان رجلا ، و ان كان امرئة لا ينزل الى قبرها الا زوجها او ذورحم لها ، و هو وفاق العلماء (و يدل عليه) من الاخبار خبر السكوني عن الصادق عليه السلام المروى فى الكافي قال قال امير المؤمنين عليه السلام مضت السنة من رسول الله ﷺ ان المرثة لا يدخل قبرها الامن كان يراها فى حيوتها ، و المراد بمن يراها فى حيوتها هو من يجوز ان ينظر اليها ، و هو زوجها او محارمها (و خبر زيد بن على) عن ابيه عن امير المؤمنين عليهم السلام : يكون اولي الناس بالمرثة فى مؤخرها ، . و اولي الناس بالمرثة من الرجال غالباً هو من يراها فى حيوتها ، و التخصيص بالرجال و ان لم يذكر فى الخبر الا انه معلوم من كون المعهود فى دفن الاموات مباشرة الرجال فى ادخالهم فى القبور ولم يعهد تصدى النساء له ، فلا يستفاد من هذا الخبر افضلية مباشرة خصوص الولي من سائر المحارم و ان اعتبر اذنه فيه ، و المروى عن فقه الرضا عليه السلام : اذا ادخلت المرثة قبرها وقف زوجها من موضع ينال وركها .

قال فى الذكري : و الزوج اولي من المحرم بالمرثة لما تقدم فى الصلوة (اقول) بل لانه يرى جميع بدنها فى حيوتها بخلاف سائر المحارم ، قال و لو تعذرا فامرئة سالحة ثم اجنبى صالح و ان كان شيخاً فهو اولي (انتهى) و ظاهر العبارة المتقدمة عن المنتهى وجوب مباشرة الزوج و المحارم فى ادخال المرثة فى قبرها ،

و لذا اورد عليه بالنقض بدعوى القطع بجوازه من النساء ، لكن النقض عليه غير وارد ، فان مراده من الحصر فيما اذا كان المباشر الرجال على ما هو المعهود ، لكن يرد عليه القطع بعدم اتفاق الاصحاب على وجوب ذلك على الرجال فيحمل معقد دعواه الاتفاق على الاستحباب ، و لو اراد منه الوجوب توجه عليه الاعتراض بانه لا دليل على الوجوب كما لا يخفى .

(المطلب الثانى) المنسوب الى الاصحاب كراهة تولى انزال الاقارب الميت فى قبره اذا كان الميت رجلا تارة و افضلية تولى غير الاقارب اخرى (و استدلل للكراهة) بالاخبار المستفيضة الدالة على كراهة دخول الوالد قبر ولده ، و هى كثيرة كخبر عبدالله بن راشد المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام قال : الرجل ينزل فى قبر والده و لا ينزل الوالد فى قبر ولده (و خبر البخترى) عنه عليه السلام قال يكره للرجل ان ينزل قبر ولده (و خبر عبدالله ابن محمد بن خالد) عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام الوالد لا ينزل قبر ولده و الولد ينزل قبر والده .

و هذه الاخبار كما ترى تدل على كراهة نزول الوالد قبر ولده دون العكس و دون سائر الارحام ، و لعل السر فى ذلك زيادة شفقة الوالد على ولده حيث لا يومن معه على ان يجزع على ولده حين يكشف عن وجهه و يضع خده على التراب بخلاف الولد بالنسبة الى والده او زوى الارحام على الرحم ، و معه فتعدية الحكم عن الوالد الى غيره مشكل ، لكن ظاهر الاصحاب كما فى الحدائق الاتفاق على عموم الكراهة و حملوا تلك الاخبار على زيادة الكراهة فى جانب الاب فى ادخال ولده فى القبر و ان كان ذلك مكروهاً فى زوى الارحام مطلقا ، و يؤيده بل يدل عليه ما تقدم من كراهة اهالة زوى الارحام التراب عليه مستدلا بانه يوجب قساوة القلب ، و من المعلوم ان انزال الميت فى القبر اشد من اهالة التراب عليه بعد نزوله .

(و ربما يقال) باستثناء ادخال الولد والده فى القبر عن الحكم بالكراهة لاجل الاخبار المتقدمة المصرحة بنفى البأس عنه ، بل يدل على نفي الكراهة فى سائر الارحام خبر على بن عبد الله قال سمعت ابا الحسن الكاظم عليه السلام قال لما قبض

ابراهيم بن رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ يا على انزل فالحد ابني فنزل على عليه السلام فالحد ابراهيم في لحده فقال الناس انه لا ينبغي لاحد ان ينزل في قبر ولده ان لم يفعل رسول الله ﷺ فقال لهم رسول الله ﷺ انه ليس عليكم بحرام ان تنزلوا في قبور اولادكم و لكنى لست امن اذا حل احدكم الكفن عن ولده ان يلعب به الشيطان فيدخله عند ذلك من الجزع ما يهبط اجره ، . ان لعل امر النبي عليا بانزاله و الحاده في قبره مناف مع كراهة ذلك - و لو كانت خفيفة ، و ما ورد من دفن على عليه السلام و العباس رسول الله ﷺ ، و الاخبار الدالة على استحباب نزول الولي في القبر كخبر محمد بن عجلان : فاذا وضعته في لحده فليكن اولي الناس به مما يلي رأسه (و خبره الاخر) اذا وضعته في لحده فليكن اولي الناس به عند رأسه و ليحسر عن خده و ليلصق خده بالارض . و عن المنتهى انه يستحب ان ينزل الى القبر الولي او من يأمره الولي اذا كان الميت رجلا .

و جمع في الجواهر بين هذه الاخبار و القول باستحباب نزول الولي في القبر و بين الاتفاق على كراهة ادخال الولي الميت في القبر بكون مورد الاول نزول الولي في القبر و مورد الثاني انزال الولي الميت فيه ، و كراهة الانزال لا ينافي استحباب النزول لتعائرها ، و لا بأس فيما افاده بعد الاتفاق على كراهة الانزال مع تأيده بما ورد من كراهة اهالة التراب على ذى الرحم ، و حيث ان الحكم لم يكن عند المصنف بمثابة من الوضوح عبر عنه بنفى البعد و قال : و لا يبعد ان يكون الاولى بالنسبة الى الرجل الاجانب .

التاسع عشر رفع القبر عن الارض بمقدار اربع اصابع مضمومة او مفرجة

و الاخبار الواردة في مقدار رفع القبر عن الارض مختلفة ، ففي بعضها الاقتصار بذكر الرفع من غير تحديد كخبر قدامة بن زرارة عن الباقر عليه السلام ان رسول الله ﷺ رفع قبر ابراهيم ، و لم يذكر مقداره (وفي بعضها) تحديده بمقدار اربع اصابع على نحو الاطلاق كخبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال يرفع القبر فوق الارض اربع اصابع ، و خبر عقبة بن بشير عنه عليه السلام قال قال النبي ﷺ

لعلى عليه السلام يا على ادفنى فى هذا المكان و ارفع قبرى من الارض اربع اصابع و ترش عليه الماء (و فى بعضها) تحديده ب اربع اصابع مضمومة كموثق سماعة عن الصادق عليه السلام قال و يرفع قبره فى الارض اربع اصابع مضمومة و ينضح عليه الماء و يخلى عنه .

(و فى بعضها) تحديده ب اربع اصابع مفرجة كخبر محمد بن مسلم قال سئلت احدهما عن الميت ، قال عليه السلام تسله سلا من قبل الرجلين و تلزق القبر بالارض الا قدر اربع اصابع مفرجات و تربع قبره (و صحيح حماد) عن الصادق عليه السلام قال ان ابى قال لى ذات يوم فى مرضه اذا انامت فغسلنى و كفنى و ارفع قبرى اربع اصابع مفرجات و ذكر ان رش القبر بالماء حسن (و صحيح الحلبي) و محمد بن مسلم عنه عليه السلام قال امرنى ابى ان اجعل ارتفاع قبره اربع اصابع مفرجات و ذكر ان رش القبر بالماء حسن (و عن الفقه الرضوى) : السنة ان القبر يرفع اربع اصابع مفرجة من الارض و ان كان اكثر فلا بأس و يكون مسطحاً لا مسنماً .

(و فى بعضها) تحديده بالشبر كخبر ابراهيم بن على بن جعفر ان قبر رسول الله ﷺ رفع شبراً من الارض .

هذه هى الاخبار الواردة فى المقام ، لكن الخبر الاول انما هو فى مقام بيان رفع القبر عن الارض و ليس فى مقام تحديد مقدار رفعه و لافيه اطلاق يقتضى تحقق الوظيفة يتحقق الرفع كيفما اتفق ، و الخبر الاخير المحدود مقدار الرفع بالشبر لعله يوافق مع الاخبار المحددة ب اربع اصابع مفرجات ، و الاخبار المحدودة بالاربع المطلقة توافق مع المحددة بالمفرجة و المضمومة لان الاربع لا تخلو عن احدهما فتبقى الاخبار المحددة بالمفرجة و المضمومة ، و الحكم فى العمل هو التخيير ، فتصير النتيجة هو استحباب رفع القبر بمقدار اربع مخيراً فى ذلك بين المفرجة و المضمومة ، والله العالم .

العشرون تربيع القبر بمعنى كونه ذا اربع زوايا قائمة و يكره تسنيمه بل تركه احوط .

التربيع قد يطلق و يراد منه ما كانت له زوايا قوائم فى مقابل التدوير والتسديس

و نحوهما لا المربع المتساوى الاضلاع ، وقد يطلق ويراد منه التسطیح خلاف التسنيم (و فى المجمع) سمت القبر تسنيمًا اذا رفعته عن الارض و هو خلاف التسطیح، و منه قبر مسنم اى مرتفع غير مسطح واصله من السنام .

و هو بكلا منيليه مستحب و يدل على استحباب الاول مرسله الحسين بن الوليد المروية عن العلل عن الصادق عليه السلام قال قلت لاي علة يربع القبر، قال لعله البيت لانه نزل مربعاً ، و على استحباب الاخير خبر الاعمش المروى عن الخصال : والقبور تربع و لا تسنم ، بناء على ان تكون كلمة لا تسنم تفسيراً لقوله تربع (و ما فى الفقه الرضوى) : و يكون - اى القبر - مسطحاً لا مسنماً ، و استظهر صاحب الجواهر المعنى الاول من التربيع و استبعد الثانى و نفى الريب عن بعده .

(و كيف كان) فلا ينبغى الاشكال فى استحباب كليهما سواء اطلق عليهما او على احدهما التربيع ام لا ، كما لا اشكال فى كراهة تسنيم القبر لاستفاضة نقل الاجماع على كراهته كما حكى الاجماع عليها فى التذكرة و الغنية ، و يدل عليها النهى عنها فى خبر الاعمش المتقدم و ما حكى عن فقه الرضا و ما فى خبر الاصبع عن امير المؤمنين عليه السلام: من حدد قبراً او مثل مثالا فقد خرج عن ربة الاسلام، بناء على ان يكون (حدد) بالحاء المهملة بمعنى (سنم) ، و فى خبر السكونى قال امير المؤمنين عليه السلام بعثنى رسول الله ﷺ الى المدينة فقال لا تدع صورة الامحوتها ولا قبراً الا سويته ، و قوله لابي الهياج الاسدى : الا ابعثك على ما بعثنى عليه رسول الله ﷺ ان لا تدع تمثالا الاطمسته و لا قبراً مشرفا الا سويته ، . بناء على ان يكون المراد من الاشراف هو التسنيم ، و شرف الارض محركة اعاليها ، و منه سمي الشريف شريفاً تشبيهاً للعلو المعنوى بالعلو المكانى ، و القبر المشرف هو العالى ، بناء على ان يكون علوه على وجه التسنيم (و فى الجواهر) و ربما يكون التسنيم حراماً فى بعض الوجوه لكونه بدعة كما عن جماعة التصريح به (انتهى) و لعله لذلك احتاط المصنف (قدّه) و قال بل تركه احوط .

الحادى و العشرون ان يجعل على القبر علامة .

و قد صرح الاصحاب باستحباب ان يوضع عند رأس القبر لبنة او لوح يعلم به (و استدلو له) بخبر يونس المروى فى التهذيب قال لما رجع موسى عليه السلام من بغداد و مضى الى المدينة ماتت ابنة له بفيد (١) فدفنها و امر بعض مواليه ان يخصص قبرها و يكتب على لوح اسمها و يجعله فى القبر (و عن اكمال الدين) للصدوق عن ابي على الخير انى عن جارية لابي محمد عليه السلام ان ام المهدي عليه السلام ماتت فى حيوة ابي محمد عليه السلام و على قبرها لوح مكتوب عليه هذا قبر ام محمد (و عن المنتهى) من طريق الجمهور ان النبى ﷺ لما دفن عثمان بن مظعون امر رجلا ان يأتية بصخرة فلم يستطع عليها فقام اليها رسول الله ﷺ و حسر عن ذراعيه ثم حملها فوضعها عند رأسه و قال اعلم بها اخى و ادفن اليه من مات من اهلى (و عن دعائم الاسلام) قال ان رسول الله ﷺ لما دفن عثمان بن مظعون دعا بحجر فوضعه عند رأس القبر و قال يكون علما ليدفن اليه قرابتي ، . و هذا القدر من الاخبار مع تصريح الاصحاب باستحبابه لعله كاف فى اثباته ، و الله الهادى .

الثانى و العشرون ان يرش عليه الماء و الاولى ان يستقبل القبلة و يبتدء فى الرش من عند الرأس الى الرجل ثم يدور على القبر حتى يرجع الى الرأس ثم يرش على الوسط ما يفضل من الماء و لا يبعد استحباب الرش الى اربعين يوما او اربعين شهراً .

و فى الجواهر بلا خلاف اجده ، و قال بل فى المنتهى عليه فتوى علمائنا و يشهد له الاعتبار من حيث افادته استمسكا للتراب فلا يفرقه الريح و نحوه و تذهب اثار القبرية عنه (انتهى ما فى الجواهر) و يدل على استحبابه غير واحد من الاخبار كخبر عقبة بن بشير المتقدم و صحيح حماد و صحيح الحلبي المتقدمين و الصحيح المروى فى الكافي عن ابن ابي عمير عن بعض الاصحاب عن الصادق عليه السلام فى رش الماء على القبر قال يتجا فى عنه العذاب مادام الندى فى التراب .

و ظاهر هذه الاخبار استحباب الرش مطلقا من دون اعتبار كيفية خاصة فى استحبابه ، و فى بعض الاخبار ذكر كيفية خاصة فيه ففى خبر موسى بن اكيل النميرى :

(١) فيد على وزن بيع منزل بطريق مكة و يقال بليدة بنجد على طريق الحاج العراقى

السنة في رش الماء على القبر ان تستقبل القبلة و تبدء من عند الرأس الى عند الرجل ثم تدور على القبر من الجانب الاخر ثم ترش على وسط القبر فذلك السنة (و خبر سالم بن مكرم) المروى في الفقيه عن الصادق عليه السلام ، و فيه : فاذا سوى قبره فصب على قبره الماء تجعل القبر امامك و انت مستقبل القبلة و تبدء بصب الماء عند رأسه و تدور به على قبره من اربع جوانبه حتى ترجع الى الرأس من غير ان تقطع الماء فان فضل من الماء شيئاً فصب على وسط القبر .

و ظاهر الخبرين تقييد الاستحباب بما ذكر فيهما من الكيفية ، و هو الظاهر من الشرايع و غيره من عبارات الاصحاب بل هو معقد اجماع الغنية و المعتمر ، و نفاه في الجواهر و قال بان ذلك غير مراد قطعاً بل ذلك مستحب في مستحب ، و اليه يرجع ما في المتن من قوله و الاولى (الخ) و لا بأس به لعدم الالتزام في حمل المطلق على المقيد في المستحبات - كما مر مراراً - .

و لا يختص الاستحباب بما بعد الدفن بل هو باق الى اربعين يوماً بل اربعين شهراً لما روى عن علي بن الحسن عن محمد بن الوليد ان صاحب المقبرة سئله عن قبر يونس بن يعقوب و قال من صاحب هذا القبر فان ابا الحسن على بن موسى الرضا عليه السلام او صائى و امرئى ان ارش قبره اربعين شهراً او اربعين يوماً كل يوم مرة - و الشك من علي بن الحسن ، لكن فتاوى اكثر الاصحاب مختصة بما بعد الدفن (و في الجواهر) مال الى بقاء الاستحباب بعد اربعين شهراً ايضاً ، لكن دليله الذى ذكره و هو الخبر المتقدم لا يساعده .

الثالث و العشرون ان يضع الحاضرون بعد الرش اصابعهم مفرجات على القبر بحيث يبقى اثرها و الاولى ان يكون مستقبل القبلة و من طرف رأس الميت و استحباب الوضع المذكور اكد بالنسبة الى من لم يصل على الميت .

و يدل على استحباب وضع الاصابع مفرجات بحيث يبقى اثرها غير واحد من الروايات كخبر زيارة المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام : اذا فرغت من القبر فانضحه ثم ضع يدك عند رأسه و تغمز كفك عليه بعد النضح (و خبره المروى في التهذيب) عن الباقر عليه السلام و اذا حثى عليه التراب و سوى قبره فضع كفك على قبره عند

رأسه و فرج اصابعك و اغمز كفك عليه بعد ما ينضح بالماء (و خبر عبد الرحمن بن ابي عبدالله) قال سئلت عن وضع الرجل يده على القبر ما هو و لم يصنع ؟ فقال صنعه رسول الله ﷺ على ابنه بعد النضح ، قال و سئلته كيف اضع يدي على قبور المسلمين فاشار بيده الى الارض و وضعها عليها ثم رفعها و هو مقابل القبلة ، . و هذا الاخير يدل على استحباب ان يكون مستقبل القبلة ، و اظهر منه ما فى الفقه الرضوى : ثم ضع يدك على القبر و انت مستقبل القبلة ، و الخبر ان الاولان يدلان على استحباب الوضع عند رأس الميت اعنى رأس القبر المحاذى مع رأس الميت ، و الظاهر تحقق الوظيفة بالوضع مطلقا كيفما اتفق و ان الوضع عند الرأس او استقبال القبلة و نحوهما من المستحب فى المستحب لا عدم تحقق الوظيفة الا بهما .

(و يدل على اكديته) بالنسبة الى من لم يصل على الميت خبر محمد بن اسحق المروى فى التهذيب عن الرضا عليه السلام عن شىء يصنعه الناس عندنا يضعون ايديهم على القبر اذا دفن الميت ، قال عليه السلام انما ذلك لمن لم يدرك الصلوة عليه فاما من ادرك الصلوة عليه فلا (و خبر اسحق بن عمار) المروى فى التهذيب عن الكاظم عليه السلام وفيه: ان اصحابنا يصنعون شيئا اذا حضروا الجنائز و دفن الميت لم يرجعوا حتى يمسحوا ايديهم على القبر افسنة ذلك ام بدعة ، فقال عليه السلام ذلك واجب على من لم يحضر الصلوة عليه . و ذلك بحمل الوجوب فى الخبر الاخير على تاكد الاستحباب و حمل النفي او النهى فى الخبر الاول على نفي التاكد ممن صلى على الميت .

و اذا كان الميت هاشمياً فالاولى ان يكون الوضع على وجهه يكون اثر الاصابع ازيد بان يزيد فى غمز اليد .

و ذلك لما فى الكافى و التهذيب عن زرارة عن الباقر عليه السلام قال كان رسول الله ﷺ يصنع بمن مات من بنى هاشم خاصة شيئا لا يصنعه باحد من المسلمين كان اذا صلى على الهاشمى و نضح قبره بالماء وضع رسول الله ﷺ كفه على القبر حتى ترى اصابعه فى الطين فكان الغريب يقدم او المسافر من اهل المدينة فيرى القبر

الجديد عليه اثر كف رسول الله ﷺ فيقول من مات من آل محمد ﷺ. (وربما يقال) بمنافاته مع ما روى عن العلل عن محمد بن علي بن ابراهيم بن هاشم قال ان النبي ﷺ كان اذا مات رجل من اهل بيته يرش قبره و يضع يده على قبره ليعرف الناس انه قبر العلوية و بنى هاشم من آل محمد ﷺ فصارت بدعة في الناس كلهم ولا يجوز ذلك (وفيه اولا) ان هذا المروى لم يسند الى المعصوم عليه السلام و لم يعلم من القائل به ، و على فرض كونه خبراً عنهم عليه السلام فهو مطروح او مأول .

و يستحب ان يقول حين الوضع بسم الله ختمتكم من الشيطان ان يدخلك .

و عن الدعائم عن امير المؤمنين عليه السلام مرسل ان النبي ﷺ وضع يده عند رأس ابراهيم غامزا بها حتى بلغت الكوع (١) و قال بسم الله ختمتكم من الشيطان ان يدخلك .

و ايضاً يستحب ان يقرأ مستقبلاً للقبلة سبع مرات انا انزلناه و ان يستغفر له و يقول اللهم جاف الارض عن جنبه و اصعد اليك روحه و ثقه منك رضوانا و اسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك .

و يدل على استحباب الاستقبال مضافاً الى انه خير المجالس و انه اقرب الى استجابة الدعاء - ما حكى عن الكشي عن كتاب محمد بن الحسين بن بندار بخطه - الى ان قال - اخبرني صاحب هذا القبر يعني محمد بن اسماعيل انه سمع ابا جعفر يقول من زار قبر اخيه المؤمن فجلس عند قبره و استقبل القبلة و وضع يده على القبر فقرأ انا انزلناه سبع مرات امن من الفرع الاكبر ، و يدل على استحباب قراءة انا انزلناه ايضاً كما يدل عليه خبر محمد بن احمد المروى عن الكافي قال كنت بفيد فمشيت مع علي بن بلال الى قبر محمد بن اسمعيل بن بزيع فقال لي ابن بلال قال لي صاحب هذا القبر عن الرضا عليه السلام من اتى قبر اخيه ثم وضع يده على القبر و قرأ انا انزلناه سبع مرات امن يوم الفرع الاكبر او يوم الفرع .

(و يدل على استحباب الاستغفار له) خبر سالم بن مكرم ، و فيه ثم ضع يدك

(١) الكوع بالضم طرف الزند الذي يلي الابهام و الجمع اكواع كقفل و اقفال (مجمع البحرين)

على القبر و ادع للميت و استغفر له ، و يدل على استحباب قراءة الدعاء المذكور في المتن خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال كنت مع ابي جعفر عليه السلام في جنازة رجل من اصحابنا فلما ان دفنوه قام الى قبره فحنا التراب عليه مما يلي رأسه ثلاثاً بكفه ثم بسط كفه على القبر ثم قال اللهم جاف الارض عن جنبه و اصعد اليك روحه و لقه منك رضوانا و اسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك ، ثم مضى .

او يقول اللهم ارحم غربته وصل وحدته و انس وحشته و امن روعته و افض عليه من رحمتك و اسكن اليه من برد عفوك و سعة غفرانك و رحمتك ما يستغني بها عن رحمة من سواك و احشره مع من كان يتولاه .

و في خبر عبدالرحمن بن عجلان المروى في الكافي قال قام ابو جعفر عليه السلام على قبر رجل من الشيعة فقال اللهم صل وحدته و انس وحشته و اسكن اليه من رحمتك ما يستغني بها عن رحمة من سواك (و خبر ابن ابي المقدام) المروى في الكافي قال مررت مع ابي جعفر عليه السلام بالبقيع فمررنا بقبر رجل من اهل الكوفة من الشيعة فوقف عليه فقال اللهم ارحم غربته وصل وحدته و اسكن اليه من رحمتك ما يستغني بها عن رحمة من سواك و الحقه بمن كان يتولاه ، و كان ما في المتن مأخوذ من فقه الرضا عليه السلام ، و فيه ثم ضع يدك على القبر و انت مستقبل القبلة و قل اللهم ارحم غربته و صل وحدته و انس وحشته و امن روعته و افض عليه من رحمتك و اسكن عليه من برد عفوك و سعة غفرانك و رحمتك ما يستغني بها عن رحمة من سواك و احشره مع من كان يتولاه ، و متى زرت قبره فادع بهذا الدعاء و انت مستقبل القبلة ، و من هذه الرواية و الاخبار المتقدمة يظهر عدم اختصاص استحباب ما ذكر باول الدفن بل يستحب كلما يزور قبره كما يقول المصنف :

و لا يختص هذه الكيفية بهذه الحالة بل يستحب عند زيارة كل مؤمن قراءة انا انزلناه سبع مرات و طلب المغفرة و قراءة الدعاء المذكور (الرابع و العشرون) ان يلقنه الولي او من يأذن له تلقيناً اخر بعد تمام الدفن و رجوع الحاضرين بصوت عال بنحو ما ذكر فان هذا التلقين يوجب عدم سؤال النكيرين

منه ، فالتلقين يستحب في ثلاثة مواضع : حال الاحتضار ، و بعد الوضع في القبر ، و بعد الدفن و رجوع الحاضرين ، و بعضهم ذكر استحبابه بعد التكفين ايضاً ، و يستحب الاستقبال حال التلقين و ينبغى في التلقين بعد الدفن وضع القم عند الرأس و قبض القبر بالكفين .

و هذا هو التلقين الثالث ، و هو مستحب اجمالاً محصلاً و منقولاً مستفيضاً ، بل في الجواهر : كاد ان يكون متواتراً .

و يدل عليه من الاخبار خبر يحيى بن عبدالله المروى في الكتب الاربعة قال سمعت الصادق عليه السلام يقول ما على اهل الميت منكم ان يدروا عن ميتهم لقاء منكر و نكير ، قلت كيف يوضع ، قال اذا افرد الميف فليتخلف عنده اولى الناس به فيضع فمه عند رأسه ثم ينادى با على صوته يا فلان بن فلان او يا فلانة بنت فلان هل انت على العهد الذى فارقتنا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و ان محمداً عبده و رسوله سيد المرسلين و ان علياً امير المؤمنين و سيد الوصيين و ان ما جاء به محمد صلى الله عليه و آله حق و ان الموت حق و ان البعث حق و ان الله يبعث من فى القبور ، قال عليه السلام فيقول منكر لنكير انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجته (و خبر جابر) المروى فى التهذيب عن الباقر عليه السلام ما على احدكم اذا دفن ميتة و سوى عليه و انصرف عن قبره ان يتخلف عند قبره ثم يقول يا فلان بن فلان انت على العهد الذى عهد ناك به من شهادة ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله و ان علياً امير المؤمنين امامك و فلان و فلان حتى ينتهى الى اخرهم ، فانه اذا فعل ذلك قال احد الملكين قد كفينا الوصول اليه و مسئلتنا اياه فانه لقن حجته فينصرف عنه لا يدخلان اليه .

(و مرسل على بن ابراهيم) عن ابيه عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام قال ينبغى ان يتخلف عند قبر الميت اولى الناس به بعد انصراف الناس عنه و يقبض على التراب بكفه و يلقيه برفع صوته فاذا فعل ذلك كفى الميت المسئلة فى قبره (وعن الفقه الرضوى) و يستحب ان يتخلف عند رأسه اولى الناس به بعد انصراف الناس عنه

و يقبض على التراب بكفيه و يلقنه برفيع صوته فانه اذا فعل ذلك كفى المسئلة فى قبره (و عن طرق العامة) انهم رووا عن ابى امامة الباهلى ان النبى ﷺ قال اذا مات احدكم و سويت عليه التراب فليقم احدكم عند قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يسمع و لا يجيب ثم يقول يا فلان بن فلانة - الثانية - فيستوى قاعداً ، ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يقول ارشدنا رحمك الله فيقول ان كر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله و ان محمداً عبده و رسوله و انك رضيت بالله ربا و بالاسلام ديننا و بمحمد نبياً و بالقران اماما . فان منكرأ و نكيرأ يتأخر كل واحد منهما فيقول انطلق فما يقعدنا عند هذا و قد لقن حجتة ، فليل يا رسول الله ﷺ فان لم يعرف امه ؟ قال ﷺ فلينسبه الى حواء ، و العجب منهم مع ورد هذا الخبر من طرقهم انكر الفقهاء الاربعة استحبابه ، الا ان الشهيد (قدس) نقل عن بعض العامة كالرافعى منهم القول باستحبابه (و كيف كان) فلا ينبغي الاشكال فى اصل استحبابه .

انما الكلام فى امور (الاول) التلقينات المروية ثلاثة - اولها - عند الاحتضار لرفع و سادس الشيطان ، و قد مر - و ثانيها - بعد دخول القبر قبل وضع اللبن ، و قد مر - و ثالثها - بعد طم القبر و انصراف الناس ، و هو المذكور هنا ، و ادعى العلامة فى المنتهى و غيره اجماع العلماء على استحبابه خلافاً لاكثر الجمهور ، و اما التلقين بعد التكفين ففي المستند نسبتة الى القيل و قال لم نعر له على مستند .

(الثانى) قد مر فى التلقين الثانى ان الظاهر عدم الالتزام بالتعبير بخصوص الالفاظ الواردة فى التلقين بل حصول الوظيفة بالقاء العقائد الحقبة بكل لفظ كان ، ان المقصود منه تذكرها ، و عليه فلو قيل باو لوية تلقين كل شخص بلسانه الذى يتلفظ به ويفهمه حال حيوته لكان حسناً ، اللهم الا ان يقال ان الميت عند انتقاله الى ذلك العالم لا يختلف عليه الحال باختلاف الالسن ، و عليه فالاولى التعبير بخصوص الالفاظ الواردة ، للتاسى . و مع الغرض عن ذلك فلعل التعبير بالعربى اولى و ان لم يكن بخصوص ما ورد من الالفاظ ، لما ورد من انه لسان اهل الجنة ، و الله العالم بحقيقة الحال .

(الثالث) الظاهر عدم الالتزام بكون التلقين من الولى بالخصوص بل يكفى

كونه بامرہ كما فى معقد اجماع الذکرى ، و فى الاجتزاء بتلقين المتبرع احتمال ، و لعل الاقوى عدمه لعدم الدليل عليه ، و فى مصباح الفقيه استشمام الاجتزاء من خبر يحيى و شهادة اطلاق خبر جابر ، و كلاهما ممنوعان لكون الخطاب فى خبر يحيى الى اهل الميت ، و فى خبر جابر الى من ينسب اليه الميت ، و القدر المتيقن منه الولى ، مضافا الى ما تقدم من اعتبار كون التجهيز من الولى او بانه .

(الرابع) مقتضى خبر يحيى بن عبد الله الذى فيه ثم ينادى باعلى صوته و كذا مرسل على بن ابراهيم و ما فى الفقه الرضوى هو استحباب رفع الصوت بالتلقين ، و به عبر جماعة منهم الشيخان و نسبه فى جامع المقاصد و الروض الى الاصحاب ، هذا اذا لم يمنع منه مانع من تقيه و نحوها ، و الأجزاء سراً - كما عن المذهب و الجامع ، و عن ظاهر مجمع البرهان نسبه الى الاصحاب ، و قال فى الجواهر و لعله لان وصوله اليه و ان كان انما يحصل عادة برفع الصوت لكنه فى الحقيقة بتوفيق الله فالسر حينئذ مع المانع كالجهر انشاء الله (انتهى) .

اقول - استماع الميت عادة برفع الصوت مع استناره تحت التراب بعيد فى الغاية و لعل السر فى جهر الصوت هو كون التلقين بالعقائد من الشعائر التى يكون الجهر بها مطلوباً (و كيف كان) فمع تعذره يسقط و يلحق سراً و يكفى تلقى الميت اياه و ادراكه له بالسمع البرزخى ، و الله العالم باحكامه .

(الخامس) اختلف فى استحباب الاستقبال للقبلة و القبر او استدبار القبلة و استقبال القبر بحيث يستقبل الميت ايضاً على قولين : من ان استقبال القبلة خير المجالس ، و من ان مواجهة الميت ادخل للخطاب معه ، و المحكى عن الحلبي هو الاول ، و عن ابى الصلاح و ابن البراج و يحيى بن سعيد هو الاخير ، و لا يخفى ما فى وجه الاخير ان المواجهة مع الميت غير مؤثرة فى وصول الخطاب اليه مع استناره بما اهيل عليه من التراب ، و التلقى بالسمع البرزخى لا يحتاج الى المواجهة ، و قال فى الذکرى و كلاهما جائز لاطلاق الخبر الشامل لذلك و لمطلق النداء عند الرأس على اى موضع كان المنادى - انتهى ما فى الذکرى - و هو حسن .

(السادس) مقتضى ما في خبر بحبي استحباب ان يضع الملقن فمه عند رأس الميت ثم النداء باسم الميت و اسم ابيه باعلى صوته ، و هذا مما لا بأس به .
(السابع) الظاهر من مرسل على بن ابراهيم و ما في الفقه الرضوى ان الملقن يقبض على التراب بكفيه و يلقنه برفيع صوته ، و هذا ايضا مما لا بأس به ، و لعل كل هذه الامور من باب المستحب في المستحب ، لا تقيد اصل الوظيفة بها ، فتحصل الوظيفة كيفما انفق .

(الثامن) الظاهر المنساق الى الذهن اختصاص هذا الحكم بالمكلف ، فلا يعم الصغير و المجنون ، و هو المستظهر من التعليل الوارد في الاخبار المتقدمة لكن المصرح به في جامع المقاصد عدم الفرق - كالجریدتين - و ان كانت العلة لا تتحقق الا في المكلفين ، و ذلك لا قامه شعائر الايمان كما استدل به للعموم في روض الجنان .

(التاسع) قال المجلسي (قده) في البحار لا يبعد ان يكون اشتراط انصراف الناس و وضع الفم عند الرأس كما ورد في الاخبار للتقية و الاولى مراعاة ذلك (اقول) و لا يبعد ان يكون الميت حيث كان يرى مشيعيه و مستأنساً بهم فلما انصرفوا يشعر بوحشة من زها بهم مع ما فيه من الوحدة و الغربة و الشدة فيناسب رفع الصوت بالتلقين من وليه و تذكرة بمعالم دينه و العقائد الحققة ليطمئن اليها من تلك المخاوف و الاهوال ، اعاننا الله سبحانه على هول المطلاع و انس و حشمتنا بمنه و كرمه انه ارحم الراحمين .

الخامس و العشرون ان يكتب اسم الميت على القبر او على لوح او حجر و ينصب عند رأسه .

و قد مر الاخبار الدالة على ذلك في الامر الحاد يعشر .

السادس و العشرون ان يجعل في فمه فص عقيق مكتوب عليه لا اله الا الله ربي محمد نبى على و الحسن و الحسين الى اخر الائمة ائمتى .

و في محكى فلاح السائل للسيد بن طاوس قدس سره : و كان جدى ورام بن ابي فراس قدس الله روحه و هو ممن يقتدى بفعله قد اوصى ان يجعل في فمه بعد

وفاته فص عقيق عليه اسماء ائمه صلوات الله عليهم فنقشت انا فصاً عقيقاً عليه : الله ربي
و محمد نبى و على امامى سميت الائمة الى اخرهم ائمتى و وسيلتى ، و اوصيت ان
يجعل فى فمى بعد الموت ليكون جواب الملكين عند المسائلة فى القبر انشالله تعالى ،
ثم قال (قده) اقول و رأيت فى كتاب ربيع الابرار للزمحشرى فى باب اللباس و الحلى
عن بعض الاموات انه كتب على فص شهادة ان لا اله الا الله و اوصى ان يجعل فى فمه
عند موته (انتهى) و يظهر من كلامه انه لم يعثر على نص فى ذلك من احد من المعصومين
عليهم السلام ، كما انى لم اجد ذلك بل و لم اجد من تعرض له الا فى المتن و قبله
فى ذخيرة العباد للمازندرانى و بعده فى مرات الكمال للماقانى قدس سرهما .

**السابع و العشرون ان يوضع على قبره شىء من الحصى على ما ذكره
بعضهم و الاولى كونها احمر .**

قال فى الذكري يستحب وضع الحصى عليه - اى على القبر - لما روى ان النبى
ﷺ فعله بقبر ابراهيم ولده و لخبر ابان عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام
قال قبر رسول الله ﷺ محصب حصياء حمراء قال فى المجمع : و فى القاموس الحصى
صغار الحجارة ، الواحدة حصاة و الجمع حصيات ، اقول - و هو المعبر عنه بالفارسية
(سنگ ريزه) .

**الثامن و العشرون تعزية المصاب و تسليمته قبل الدفن و بعده و الثانى
افضل و المرجع فيها العرف و يكفى فى ثوابها رؤية المصاب اياه و لاحد
لزمانها ، و لو ادت الى تجديد حزن قد نسي كان تركها اولى ، و يجوز الجلوس
للتعزية و لاحد له ايضاً وحده بعضهم بيومين او ثلاث ، و بعضهم على ان
الازيد من يوم مكروه و لكن ان كان الجلوس بقصد قراءة القرآن لا يبعد
رجحانه .**

فى هذا المتن امور (الاول) التعزية ماخوذة من العزاء بمعنى الصبر ، فالتعزية
حمل المصاب على التصبر و التسلى عن المصيبة اما قولاً مثل ان يقول احسن الله عزائك
او اعظم اجرى و اما عملاً كحضوره عنده بحيث يراه المصاب ، و التعزية مستحبة بلا
خلاف بين المسلمين ، بل فى الجواهر لعله من ضروريات الدين ، و قد فعلها سيد
المرسلين و الائمة الطاهرون عليه و عليهم الصلوة و السلام ، و الاخبار فى استحبابها

مستفيضة ففي خبر وهب بن وهب المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام ، قال قال رسول الله ﷺ فيما ناجى به موسى ربه قال يا رب ما لمن عزى الثكلى ؟ قال اظله في ظلي يوم لا ظل الاظلي ، و المروى فيه ايضاً عن امير المؤمنين عليه السلام : من عزى الثكلى اظله الله في ظل عرشه يوم لا ظل الاظله ، و المراد بالثكلى هي المرثة التي فقدت ولدها او حميمها ، و كانه لعظم مصابها و قلة تحملها لمكان ضعفها - لكونها امرئة و من شأنهن الرقة و الجزع - يعظم اجر معزيها ، و احتمال ارادة الطائفة الثكلى اعم من الرجال و النساء بعيد في الغاية .

(الثاني) لا فرق في مشروعية التعزية بين كونها قبل الدفن او بعده اجماعاً منا محصلاً و منقولاً مستفيضاً ، بل و من غيرنا عدى الثورى المحكى عنه كراحتها بعد الدفن مستدلاً بانه خاتمة امر الميت ، و فيه مع انه استحسان محض ، انه ممنوع ، فان الدفن خاتمة امر الميت ، لا خاتمة امر اهله ، و التعزية لاهل الميت لا للميت نفسه (و استظهر في الذكرى) من كلام ابن البراج اختصاصها بما قبل الدفن ، و اطلاق النصوص و ما حكى مما صدر عن النبي و الائمة عليهم السلام من التعزية دال على التعميم لما بعد الدفن .

(الامر الثالث) ذهب الاكثر - كما في المدارك - الى ان الافضل ايقاع التعزية بعد الدفن لدلالة الاعتبار عليه من حيث غيبوبة شخص الميت عن ارباب المصيبة و انقطاعهم عنه انقطاعاً لا يرجى زواله مع اشتغالهم قبل الدفن بتجهيزه اشتغالا يوجب انصرافهم عن ما اصابهم من مصيبة ، و لقول الصادق عليه السلام في مرسل ابن ابي عمير المروى في الكافي : التعزية لاهل المصيبة بعد ما يدفن ، و مرسل ابن خالد عنه عليه السلام المروى في الكافي ايضاً : التعزية الواجبة بعد الدفن ، و مرسل الفقيه عنه عليه السلام ايضاً : التعزية الواجبة بعد الدفن و كفاك من التعزية ان يراك صاحب المصيبة . و المراد من الوجوب هو الاستحباب المؤكد بمعنى ان حق التعزية و ما ينبغي منها هو ما يقع بعد الدفن لشدة الحاجة اليها لما ذكرناه من دليل الاعتبار ، و اما خبر اسحق بن عمار المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام : ليس التعزية : الا عند القبر ثم

ينصرفون لا يحدث في الميت حدث فيسمعون الصوت ، . فلا يدل على اعتبار كونها قبل الدفن ، بل لعله في الدلالة على كونها بعد الدفن اظهر كما يظهر من قوله - الا عند القبر - فيحمل على تفاوت مراتب الفضل بعد الدفن ، فافضله عند القبر لاشتداد الحاجة اليها في ذلك الوقت ، وهذه التعزية لا تحتاج الى اجتماع اخر غير الاجتماع الاول و ينبغي الانصراف حينئذ و عدم الاقامة بعد الدفن بعد التعزية خوفاً من ان يحدث في الميت حدث فيسمعه فيفزعوا منه او يكرهوه .

(الامر الرابع) المستفاد من قوله عليه السلام في مرسل الفقيه : و كفاك من التعزية ان يراك صاحب المصيبة - هو تحققها و تربب الثواب عليها بروية المصاب اياه و لو لم يتكلم بكلام عنده ، و ان كان الافضل هو التكم بما يوجب تسلي المصاب و تصبره عن الحزن و الاكتئاب ، و لا يعتبر له لفظ مخصوص ، و ان كان الاولى الاقتفاء بما صدر عن النبي ﷺ و الائمة عليهم السلام لانه خير الكلام .

و قد ورد في غير واحد من الاخبار عبارات لطيفة في تعزيتهم عليهم السلام (ففى مرسل رفاة) عن الصادق عليه السلام المروى في الكافي : عزى ابو عبد الله عليه السلام رجلا بابن له فقال : الله عز وجل خير لا بنك منك و ثواب الله خير لك من ابنك ، فلما بلغه شدة جزعه بعد ذلك عاد اليه فقال له قدمات رسول الله ﷺ افما لك به اسوة فقال انه كان مرهقا (مرهقا) فقال عليه السلام ان امامه ثلاث خصال : شهادة ان لا اله الا الله ، و رحمة الله ، و شفاعة رسول الله ﷺ فلن تفوته واحدة منهن ان شاء الله (و خبر ابن مهران) و في نسخة : ابن مهزيار - المروى في الكافي ايضا قال كتب ابو جعفر الثاني عليه السلام الى رجل : ذكرت مصيبتك بعلى ابنك و ذكرت انه كان احب ولدك اليك و كذلك ، الله عز وجل انما يأخذ من الولد و غيره ازكى ما عند اهله ليعظم به اجر المصاب بالمصيبة فاعظم الله اجرك و احسن عزائك و ربط على قلبك انه قدير و عجل الله عليه بالخلف و ارجوان يكون الله قد فعل ان شاء الله (و مرسل الفقيه) قال اتى ابو عبد الله عليه السلام قوماً قد اصابوا بمصيبة فقال : جبر الله و هنكم و احسن عزائكم و رحم متوفاكم ، ثم انصرف .

و اختلاف العبارات فى التعزية فى هذه الاخبار يشهد بعدم اعتبار لفظ مخصوص فيها فهى تتحقق بما يودى معانى هذه الالفاظ ، و قال فى الوسائل فى الباب التاسع و الاربعين فى كيفية التعزية - بعد ذكر هذه الاخبار الثلاثة - ما لفظه : اقول - و تعزية الائمة عليهم السلام لاصحابهم و غيرهم كثيرة مشتملة على هذه المعانى (انتهى) .

(الخامس) مقتضى اطلاق الاخبار المتقدمة استحباب التعزية مطلقا من غير تحديد بحد و لا مدة ، و الظاهر من الجواهر انه كذلك و لو لم يصدق عليها التعزية عرفاً ، و لكن الظاهر اعتبار الصدق العرفى فيها لان الوظيفة فى تشخيص الموضوع الذى لم يحدده الشارع لحكمه بحد هو الرجوع الى العرف ، و التعزية من هذا القبيل و يترتب على هذا انه لو طالت المدة بحيث يستنكر التعزية عليه لم تكن مستحبة لعدم صدق التعزية حينئذ ، و لعل ذلك يختلف فى العرف باختلاف الميت جلالة و ضعة و باختلاف المصيبة من حيث العظمة و صغرها ، و قد ورد قيام نساء بنى هاشم فى عزاء سيدنا الحسين عليه السلام ست سنين بل الصواب تجديد عزائه كل سنة جيلا بعد جيل كما هو شعار شيعته جزاهم الله تعالى خير الجزاء .

و مع الصدق العرفى لو ادت التعزية الى تجديد حزن المصاب بعد نسيانه كان تر كها اولى لان الحكمة فى تشريعها هو تسكين قلب المصاب و صرفه عن التألم من المصيبة ، و مع تذكرة المصيبة و اشتغال قلبه بمصيبته تكون النتيجة بالعكس ، و المحكى عن ابى الصلاح تحديدها بثلاثة ايام ، و قد يستدل له بمرسل الفقيه عن الباقر عليه السلام يصنع للميت مأتم ثلاثة ايام من يوم مات (و خبر حفص و هشام بن سالم) المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام قال لما قتل جعفر بن ابى طالب امر رسول الله ﷺ فاطمه عليهما السلام ان تتخذ طعاما لا سماء بنت عميس ثلاثة ايام و تاتيها و نساءها و تقيم عندها ثلاثة ايام فجرت بذلك السنة ان يصنع لاهل المصيبة طعام ثلاثا (و خبر زرارة) المروى فى الكافى ايضا عن الباقر عليه السلام قال يصنع لاهل الميت مأتم (١) ثلاثة ايام من يوم مات (و خبر ابى بصير) عن الصادق عليه السلام قال ينبغى

(١) فى الحديث ذكر المأتم هو على مفعول بفتح الميم و العين ، و هو عند العرب اجتماع النساء فى الخير و الشر و عند العامة المصيبة تسمية للحال باسم المحل يقال كنا فى مأتم فلان ، قال الجوهري و الصواب فى مناقحة فلان ، و قيل المأتم مجتمع الرجال و النساء فى الغم و الفرح ثم خصص به اجتماع النساء للموت (مجمع البحرين)

لجيران صاحب المصيبة ان يطعموا الطعام عنه ثلاثة ايام (لكن الانصاف) عدم ثبوت النسبة الى ابي الصلاح لاحتمال ان يكون مراده تاكد استحباب التعزية في تلك الثلاثة لا نفى اصل الاستحباب بعدها ، او انه اراد التعزية في جميع الثلاثة ايام كما فعلته فاطمة سلام الله عليها بامر ابيها كما يدل عليه ما في خبر حفص و هشام: (و تقيم عندها ثلاثة ايام) او انه اراد تكرير التعزية في تلك الثلاثة و لو من شخص واحد ، و على فرض صدق النسبة ففيه انه لا دليل على ذلك التحديد و ان هذه الروايات لا تدل عليه لانها في مقام تحديد المأتم و هو اجتماع النساء لاقامة العزاء للميت ، و لا ملازمة بينه و بين التعزية ان يمكن اجتماع استحباب التعزية بعد الثلاثة مع عدم استحباب المأتم بعدها .

(السادس) لا اشكال في جواز جلوس صاحب المصيبة للتعزية ، و في استحبابه مطلقا او يومين او ثلاثة ايام او كراهته مطلقا او في الازيد من يوم احتمالات ، و عن المبسوط ان الجلوس للتعزية يومين او ثلاثة مكروه اجماعا ، و تبعه ابن حمزة و المحقق في ظاهر المعبر ، و حكى عن العلامة في المختلف (وربما يستدل له) بمنافاته للرضا بقضاء الله سبحانه و الصبر ، و اورد الحلبي على المبسوط بانه لم يذهب احد من اصحابنا المصنفين الى ذلك ولا وضعه في كتاب و انما هذا من فروع المخالفين ، و اى كراهة في جلوس الانسان للقاء اخوانه و الدعاء و التسليم عليهم و استجلاب الثواب لهم في لقاءه و عزائه (و اجاب عنه المحقق) في المعبر بان الاجتماع و التزاور من حيث هو مستحب ، اما اذا جعل لهذا الوجه و اعتقد شرعيته فانه يفتقر الى الدلالة ، و استدل بالاجماع على كراهته ان لم ينقل عن احد من الصحابة الجلوس لذلك فاتخاذه مخالف لسنة السلف ، لكن لا يبلغ ان يكون حراما .

(و لا يخفى ما في الجميع) اما ما في المبسوط من كراهة الجلوس للتعزية مدعيا للاجماع على كراهته فلم يعلم منه انه يقول بكراهته مطلقا حتى في اليوم الاول او بكراهة ما زاد عنه ، ثم على الاخير فما وجه التخصيص بيومين او ثلاثة ايام مع ان الزائد على الثلاثة زائد على اليوم الاول ايضا ، و ظاهره هو الاول اعنى القول بالكراهة

مطلقاً كما ينسب اليه في الجواهر ، حيث يقول فما في المبسوط من انه يكره الجلوس للتعزية اجماعاً (الخ) و على كل حال فالاجماع الذي يدعيه ممنوع بعد العلم بعدمه و عدم وجود القائل بكرهته قبله ، و ما يستدل له من منافاته للصبر و الرضا بقضاء الله مدفوع بالقطع بعدم المنافاة بل ربما كان الامر بالعكس كما يحتمله في الجواهر ، و اما اعتراض الحلبي عليه فيه ان الكلام ليس في الجلوس للقاء الاخوان و الدعاء و التسليم عليهم بل انما هو في استحبابه بما هو جلوس المعزى و صاحب المصيبة بحيث يكون من وظائفه الشرعية كسائر المستحباب ، و استحباب الثواب لهم في لقاءه و عزائه لا يثبت الازيد من الاستحباب المقدمى و هو ايضا خارج عن محل البحث (و اما في المعتبر) ففيه ان القول بالكراهة ايضا محتاج الى الدليل كالقول بالاستحباب و قد عرفت عدم وجود الدليل عليها سوى الاجماع المدعى في المبسوط الذي عرفت حاله ، و اما عدم النقل عن احد من الصحابة جلوسهم فلا يجعل دليلاً على كونه خلاف السنة اذا لم يؤت به بعنوان انه مستحب ، كما ان تشريع استحبابه مع عدم الدليل على الاستحباب لو انتهى الى اتيانه كذلك يكون حراماً قطعاً لكونه ظلماً و تصرفاً في سلطان الشارع ، فلا معنى لقوله : لكن لا يبلغ ان يكون حراماً .

(فالحق ان يقال) انه مباح لم يثبت كراهته و لا استحبابه لعدم الدليل على شىء منهما ، و يشهد لجوازه ما رواه الصدوق من ان ابا جعفر عليه السلام اوصى بمال لان يندب له في المواسم عشر سنين ، و ما في خبر الكاهلي عن الكاظم عليه السلام انه قال كان ابي يبعث امي و ام فروة تقضيان حقوق اهل المدينة ، هذا كله في حكم الجلوس للتعزية من حيث انه جلوس لها ، و اما الجلوس بقصد قراءة القران او لقاء الاخوان و نحوهما فالظاهر عدم الاشكال في استحبابه لولم يعرضه ما يوجب مرجوحته ، و الله العاصم . هذا ما يتعلق بما في هذا المتن .

و ينبغي التنبيه على امور (الاول) ما تعرض له المصنف في المسئلة الثانية من هذا الفصل من عدم الفرق في استحباب التعزية لاهل المصيبة بين رجالهم و نساءهم و صغارهم و كبارهم ، بل الظاهر ارجحية تعزية الاناث لشدة حزنهن بل في بعض

الاخبار ما يدل عليه ، ففي خبر ابى الجارود المروى فى الكافى عن الباقر عليه السلام قال كان فيما ناجى به موسى ربه قال يا رب ما لمن عزى الثكلى ، قال اظله فى ظلى يوم لا ظل الاظلى ، وفى الكافى ايضا عن امير المؤمنين قال من عزى الثكلى اظله الله فى ظل عرشه يوم لا ظل الاظله .

و هذا ان الخبر ان نص فى جواز تعزية النساء ، و حمل الثكلى فيهما على الطائفة الثكلى بعيد فى الغاية ، و بهما يضعف نص بعضهم على كراهة التعزية للشابات منهن معللا بخوف الفتنة و عن بعضهم نفى استحباب التعزية بالنسبة الى النساء مطلقا ، و فيه مع دلالة الخبرين على استحباب تعزية الثكلى و ما دل على تعزية رسول الله ﷺ لاسماء بنت عميس و دلالة العمومات الواردة فى استحباب التعزية - ان التعزية لا تختص بالمشافهة بل بتحقيق بالمكاتبة و ارسال الرسول و معها فلا خوف فى الافتتان مع انه على تقدير الصحة محتص بالرجال فلا وجه للقول بالكرهية من النساء ايضا ، فالحق عموم الاستحباب و ان اختلفت كيفياتها بحسب اشخاص اهل المصيبة و احوالهم ، و لعل التعزية فى الصغار منها بمسح رؤسهم فيشملة المروى عن النبى ﷺ من مسح على رأس يتيم ترحماله كتب الله له بعدد كل شعرة مرت عليها يده حسنة (و فى خبر اخر) انا بكى اليتيم اهتز له العرش فيقول الله تبارك و تعالى من هذا الذى ابكى عبدى الذى سلبته ابويه فوعزتى و جلالى و ارتفاع مكانى لا يسكته عبد الاوجبت له الجنة ، و هذا ان الخبر ان و ان لم يردا فى خصوص التعزية لكنهما يؤيد انها كما لا يخفى على المتدبر فيها .

(الثانى) هل المستحب تعزية الاجانب لاهل العزاء او يعم تعزية اهل المصيبة بعضهم لبعض كتعزية كل بعيد منهم للاقرب الى الميت كاخوة الميت بالنسبة الى اولاده ، بل المتساوى للمتساوى كالاولاد بعضهم لبعض ، بل الاقرب منهم للابعد كولد الميت بالنسبة الى اخيه ، احتملان ، من دعوى انصراف الادلة الى الاجانب فى بادى النظر ، و من منعه بعد التأمل فيها ، و الحق هو التفصيل بين من هو اشد تأثرا فى نزول المصيبة و بين غيره فيعزى اقلهم تأثرا لاشدهم فيه ، و يمكن الفرق بين كبيرهم و سيدهم و بين

غيره فيتعزى غير السيد منهم للسيد دون العكس ، و يمكن تايد التعميم بتعزية سيد الرسل ﷺ اولاد جعفر الطيار و اهله مع انه ﷺ كان من اهل العزاء في تلك المصيبة .

(الثالث) المحكى عن التذكرة ان الاقرب جواز تعزية اهل الذمة لانها كالعبادة و قد عاد النبي ﷺ غلاما من اليهود ، و ظاهره ارادة استحباب تعزيتهم بقرينة استدلاله بكون التعزية كالعبادة ، و قال في المعتبر تعزية اهل الذمة ليس بمسنون لانه يتضمن ودأ و حنوا و هو منهي عنه - لا يقال - قد روى ان النبي ﷺ اتى غلاماً من اليهود و هو مريض ، و عيادته في معنى تعزية اهله - لانا نقول - يحتمل ان يكون انما جائه لعلمه انه يسلم فقد روى انه ﷺ قعد عند رأسه و قال له اسلم فنظر الى ابيه ، فقال اطع ابا القاسم - فاسلم - فقال النبي ﷺ الحمد لله الذي انقذه من النار - انتهى ما في المعتبر - (و لا يخفى) ما في كلامهما قدس سرهما من الضعف اما ما في محكى التذكرة فاو لا كون التعزية كالعبادة لا يدل على استحباب التعزية الا بعد مفروغية استحباب العبادة ، و هو ممنوع لكون الكلام في عبادة الكافر كالكلام في تعزيتة ، و عيادته ﷺ للغلام اليهودي لا تدل الاعلى جوازها لارجحانها (و ثانياً) انه على تقدير تسليم استحباب عبادة الكافر فلا دليل على الملازمة بين استحباب عيادته و استحباب تعزيتة ، و ما في السؤال المذكور في المعتبر من ان عيادته في معنى تعزية اهله ممنوع بعدم الدليل عليه (و ثالثاً) بان مورد البحث في التعزية انما هو فيها من حيث هي من دون ان يعرضها عارض يوجب رجحانها او مرجوحيتها ، و الاعم ما يوجب رجحانها قد تصير مستحبة بل واجبة ، و مع ما يوجب مرجوحيتها قد تصير مكروهة بل محرمة ، و عبادة الغلام اليهودي انما صارت راجحة لما ترتب عليها من اسلام الغلام و انقاذه من النار ، و بهذا الاخير يظهر ما في المعتبر ايضا فان التعزية التي تتضمن التودد الى الكافر و الحنو اليه خارجة عن محل البحث اذ هي بهذا العارض تصير منهيّاً عنها ، و الكلام فيها من حيث انها تعزية .

فالحق ان يقال ان في تعزية الكافر تصور صور (الاول) ان يكون الميت و

اهله كلاهما كافرين ، و الظاهر ان يكون حكم تعزية اهله حينئذ هو الجواز و انها لا مستحبة و لا مكروهة ، اما عدم الاستحباب فلانصراف ما يدل على استحبابها عنها ، و كيف يمكن ان يقال بشمول مثل قوله عليه السلام من عزى مصابا كان له مثل اجره - لتعزية الكافر ، و اى اجر للكافر حتى يكون مثله للمعزى ، و اما عدم الكراهة فلعدم ما يدل عليها ، و عند الشك فيها فمقتضى الاصل هو عدمها ، و لعل هذا هو مراد العلامة (قده) حيث عبر بالجواز لا الاستحباب ، و فى كيفية تعزيتيه قيل ينبغى ان يكون دعائه بالهام الصبر لا بالاجر مع ترك الدعاء للميت ، و هل يجوز الدعاء له بالبقاء و طول العمر ، احتمالان ، اقواهما عدم ، لما فيه من طلب بقاء الكافر على كفره و هو فى معنى طلب بقاء الكفر .

(الصورة الثانية) ان يكون الميت كافراً و اهله مسلماً ، و حكم هذه الصورة هو جواز تعزية اهله المسلم بما يعزى به المسلم من طلب الاجر له و غيره دون الدعاء للميت (الصورة الثالثة) ان يكون الميت مسلماً و اهله كافراً ، و الحكم فيها هو جواز التعزية و طلب الرحمة للميت المسلم و كيفية تعزيتيه كالصورة الاولى ، و فى استحباب تعزيتيه و جهان ناشيان من ثبوت عود المنفعة منها الى الميت ايضا بعد القطع بانتفاع اهله منها و عدمه ، فعلى الاول تستحب التعزية لانتفاع الميت المسلم بها دون الاخير ، و لعل الاخير هو الاقوى .

التاسع و العشرون ارسال الطعام الى اهل الميت ثلاثة ايام ويكره الاكل عندهم و فى خبر انه عمل اهل الجاهلية .

و يدل على استحباب ارسال الطعام اليهم مرسل الفقيه و خبر حفص و هشام و خبر ابي بصير و قد تقدم نقلها فى الامر الخامس من الامر المتقدم ، ص ٤٨٥ و الظاهر من الاخبار و كلام الاصحاب ان الامر بالطعام فى الثلاثة متوجه الى جيران الميت و اقربائه ، و الظاهر تقييده بما اذا لم يوص الميت بما يصرف لذلك من ماله و الاسقط الحكم المذكور ، و قال فى الذكرى لو اوصى الميت بذلك تفذت وصيته لانه نوع من البر و يلحقه ثوابه بعد موته ، و لكن لو فوض الى غير اهله لكان انسب لاشتغالهم بمصائبهم

عن ذلك .

ويدل على كراهة الاكل عندهم مرسل الفقيه قال قال الصادق عليه السلام الاكل عند اهل المصيبة من عمل اهل الجاهلية ، وقال فى الحدائق وقيده بعضهم بما كان من عندهم لاما يهدى اليهم من الاقرباء و الجيران على السنة المذكورة ، و هو حسن ، و الظاهر عدم استحباب صنع الطعام لاهل الميت و جمع الناس عليه ، قال فى المنتهى لانهم مشغولون بمصائبهم و لان فى ذلك تشبها باهل الجاهلية (اقول) اشتغالهم بمصائبهم لا يقتضى سلب الاستحباب عن صنعهم الطعام ، لكن الظاهر عدم استحبابه مع كونه مقدمة للفعل المكروه ، اللهم الا ان يعرضه ما يوجب رجحانه من اطعام الفقراء و المساكين و نحوه ، و منه ما اذا صار تاركه معرضا للاغتيا ب و انتهاك حرمة كما يتفق ذلك و يختلف بحسب الازمان و العادات و الاشخاص ، و قال ايضا فى المنتهى لو دعت الحاجة الى ذلك جاز كما لو حضرهم اهل القرى و الاماكن البعيدة و احتاجوا الى الميت فانه ينبغى ضيافتهم (انتهى) و ظاهره استحباب ذلك حينئذ و لا بأس بالقول به و سيأتى فى المسئلة الثالثة فى اخر هذا الفصل استحباب الوصية بمال لطعام ماتمه بعد موته و الله العالم .

الثلاثون شهادة اربعين او خمسين من المؤمنين للميت بخير بان يقولوا اللهم انا لا نعلم منه الاخيرا و انت اعلم به منا .

ففى الكافى و الفقيه عن الصادق عليه السلام قال اذا مات المؤمن فحضر جنازته اربعون رجلا من المؤمنين فقالوا اللهم انا لا نعلم منه الاخيرا و انت اعلم به منا قال الله تبارك و تعالى قد اجزت شهادتكم و غفرت له ما علمت مما لا تعلمون (وفى الكافى) ايضا عن الباقر عليه السلام قال كان فى بنى اسرائيل عابد فاعجب به داود عليه السلام فاوحى الله لا يعجبك شىء من امره فانه مرأى ، قال فمات الرجل فقال داود ادفنوا صاحبكم و لم يحضره فلما غسل قام خمسون رجلا فشهدوا بالله لا يعلمون منه الاخيرا فلما صلوا عليه قام خمسون اخرون فشهدوا بذلك فلما دفنوه قام خمسون اخرون فشهدوا بذلك ايضا فاوحى الله الى داود ما منعك ان تشهد فلانا فقال يا رب للذى

اطلعتنى عليه من امره فاوحى الله اليه ان كان ذلك كذلك و لكنه قد شهد قوم من الاحبار و الرهبان ما يعلمون منه الاخيرا فاجزت شهادتهم و غفرت له مع علمى عليه (فيه) .

الواحد و الثلاثون البكاء على المؤمن .

لا اشكال و لا خلاف فى جواز البكاء على الميت قبل خروج روحه و بعده اذا لم ينضم اليه محرم كاللطم و الخدش او قول سيء ، و ما يحكى عن الشافعى من اباحته قبل خروج الروح و كراهته بعده مردود ، و الاخبار فى جوازه متواترة معنى ، مثل ما ورد من بكاء النبى صلى الله عليه و آله على حمزة و جعفر و زيد بن حارثة و ابراهيم ابنه و بكاء فاطمة سلام الله عليها على اختها و غير ذلك ، و اما بكائها على ابيها صلى الله عليه و آله فخارج عن مورد البحث كبكاء مولانا السجاد عليه السلام على ابيه صلوات الله عليه ، فانهما من افضل العبادات (و كيف كان) فلا ينبغى الاشكال فى جوازه من غير كراهة بما هو بكاء على الميت .

لكن فى خبر معاوية بن وهب المروى عن امالى الحسن بن الشيخ الطوسى عن الصادق عليه السلام قال كل الجزع و البكاء مكروه ما خلا البكاء على مقتل الحسين عليه السلام ، و النبوى المروى بطرق العامة ان الميت يعذب ببكاء اهله ، الا انه لا تثبت بهما الكراهة بل المروى فى الامالى يحمل على عدم ترتب الثواب و الاجر على البكاء فيما عدى مصائب الحسين عليه السلام و سائر ال رسول صلوات الله عليهم اجمعين لا الكراهة المصطلحة بمعنى المرجوحية لمرتبة من الذم فتكون سبيل البكاء على غيرهم سبيل سائر المباحات ، و اما النبوى المروى بطريق العامة فمما لا يمكن الاستناد اليه لضعف السند مع منافاته لما يدل عليه العقل و النقل من انه لا تزوارة و زراخري و اى ذنب للميت فى بكاء اهله حتى يعذب بيكائهم ، مضافاً الى معارضته مع ما يدل على الجواز الظاهر فى عدم الكراهة من طرقنا ، فلا ريب فى عدم الكراهة .

انما الكلام فى استحبابه بعنوان البكاء على الميت ، و الظاهر عدم ثبوته بهذا العنوان ، الا انه يستحب على الميت المؤمن مطلقا كما يستحب لاهل الميت البكاء على

ميتهم ، فمما يدل على الاول خبر على بن رثاب المروى في الكافي قال سمعت ابا الحسن الاول عليه السلام يقول انا مات المؤمن بكت عليه الملائكة و بقاع الارض التي كان يعبد الله عليها و ابواب السماء التي كان يصعد اعماله فيها و ثلم ثلثة في الاسلام لا يسدها شيء لان المؤمنين حصون الاسلام كحصون (كحصن) سور المدينة لها ، و لا يخفى ان الناسى بالملائكة و ببقاع الارض و ابواب السماء مرغوب فيه و البكاء على المؤمن مثل بكائهم مندوب و التفجع لانتلام الاسلام ثلثة لا يسدها شيء مستحسن (وفي الفقيه) لما انصرف رسول الله ﷺ عن وقعة احد الى المدينة سمع من كل دار قتل من اهلها بكاء و نوحاً و لم يسمع من دار حمزة عمه فقال ﷺ لكن حمزة لا يواكبك عليه فآلى اهل المدينة النياحة على قتلاه حتى ينوحوا على حمزة فهم الى اليوم كذلك (ولا يخفى) ما في هذا الترغيب من الدلالة على مطلوبة البكاء على حمزة (و احتمال) اختصاص الترغيب به لانه عم النبي ﷺ او لانه كان شهيداً ضعيف بل الظاهر انه انما كان لاجل انه مؤمن فيعم كل مؤمن .

(و يدل على الثاني) خبر منصور الصيقل قال شكوت الى ابي عبد الله عليه السلام وجدأ وجدته على ابن لي هلك حتى خفت على عقلي ، فقال انا اصابك من هذا شيء فافض من دموعك فانه يسكن ذلك (و مرسل الفقيه) : من خاف على نفسه من وجد بمصيبة فليفض من دموعه فانه يسكن عنه . و في دالتهما على استحباب البكاء عند زيادة الحزن خفاء ، بل الظاهر منهما هو الارشاد الى تسكين الحزن بالبكاء و هو غير الاستحباب ، و لعل المصنف (قده) لاجل ذلك لم يذكره في المتن لكنه في الجواهر قال بل يظهر من بعض الاخبار استحبابه (اي البكاء) عند اشتداد الوجد و عنون في الوسائل بابا في جواز البكاء على الميت و المصيبة و استحبابه عند زيادة الحزن و ذكر فيه اخباراً لا يتوهم دلالة شيء منها على استحبابه عند زيادة الحزن الا هذين الخبرين الذين عرفت مدلولهما ، و الله العالم .

الثاني و الثلاثون ان يسلى صاحب المصيبة نفسه بتذكر موت النبي صلى الله عليه و اله فانه اعظم المصائب .

و قد عنون في الوسائل بابا في استحباب تذكر المصاب مصيبة النبي ﷺ واستصغار مصيبة نفسه بالنسبة اليها و ذكر فيه ثمانية احاديث لا بأس بذكر بعضها تيمناً كالمروى عن الصادق عليه السلام في الكافي : اذا اصببت بمصيبة فان ذكر مصايك برسول الله ﷺ فان الخلق لم يصابوا بمثله قط (و خبر سليمان بن عمرو) عنه عليه السلام قال من اصاب بمصيبة فليذكر مصابه بالنبي ﷺ فانه من اعظم المصائب (و خبر حسين بن علوان) المروى في قرب الاسناد عن الصادق عليه السلام عن النبي ﷺ من اصاب بمصيبة فليذكر مصيبته بي فانه من اعظم المصائب .

الثالث و الثلاثون الصبر على المصيبة و الاحتساب و التماسي بالانبياء و الصلحاء خصوصاً في موت الاولاد .

ففي خبر الثمالي المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام من ابتلى من المؤمنين ببلاء فصبر عليه كان له مثل اجر الف شهيد ، و في خبر عبدالرحمن بن الحجاج قال ذكر عند ابي عبدالله عليه السلام البلاء و ما يخص الله به المؤمن فقال سئل رسول الله ﷺ من اشد الناس بلاء في الدنيا فقال النبيون ثم الامثل فالامثل و يتلى المؤمن بعد على قدر ايمانه و حسن اعماله فمن صح ايمانه و حسن عمله اشتد بلائه و من سخط ايمانه وضعف عمله قل بلائه ، و نحوه غيره و هو كثير ، و في خصوص مصيبة الولد خبر السكوني عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ انا قبض ولدا المؤمن والله اعلم بما قال العبد قال الله تبارك و تعالى لملائكته قبضتم ولد فلان فيقولون نعم ربنا ، قال فيقول فما قال عبدى قالوا حمدك و استرجع فيقول الله تبارك و تعالى اخذتم ثمرة قلبه و قره عينه فحمدني و استرجع ، ابنوا له بيتا في الجنة و سموه بيت الحمد (و خبر عبدالرحمن) عن الصادق و الكاظم عليهما السلام قال ان الله ليعجب من رجل يموت ولده و هو يحمد الله فيقول يا ملائكتي عبدى اخذت نفسه و هو يحمدني .

الرابع و الثلاثون قول انا لله و انا اليه راجعون .

و يدل على استحبابه ما في خبر السكوني المذكور انفا ، و خبر سيف بن عميرة المروى في ثواب الاعمال عن الصادق عليه السلام قال من الهم الاسترجاع عند المصيبة

و حبت له الجنة ، و خبر معروف المروى في الكافي عن الباقر عليه السلام قال ما من عبد يصاب بمصيبة فيسترجع عند ذكر المصيبة و يصبر حين تفجأه الاغفر الله له ما تقدم من ذنبه ، و كلما ذكر مصيبة فاسترجع عند ذكر المصيبة غفر الله له كل ذنب اكتسبه فيما بينهما ، و غير ذلك من الاخبار .

الخامس و الثلاثون زيارة قبور المؤمنين و السلام عليهم بقول السلام عليكم يا اهل الديار (الخ) و قراءة القران و طلب الرحمة و المغفرة لهم و يتأكد في يوم الاثنين و الخميس خصوصاً عصره و صبيحة السبت للرجال و النساء بشرط عدم الجزع و الصبر و يستحب ان يقول السلام على اهل الديار من المؤمنين رحم الله المتقدمين منكم و المتأخرين و انا ان شاء الله بكم لاحقون و يستحب للزائر ان يضع يده على القبر و ان يكون مستقبلاً و ان يقرء انا انزلناه سبع مرات و يستحب ايضا قراءة الحمد و المعوذتين و اية الكرسي كل منها ثلاث مرات و الاولى ان يكون جالساً مستقبلاً القبلة و يجوز قائماً و يستحب ايضا قراءة يس و يستحب ايضا ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم السلام على اهل لا اله الا الله من اهل لا اله الا الله يا اهل لا اله الا الله كيف وجدتم قول لا اله الا الله من لا اله الا الله يا لا اله الا الله بحق لا اله الا الله اغفر لمن قال لا اله الا الله محمد رسول الله على ولى الله .

في هذا المتن امور (الاول) يستحب زيارة قبور المؤمنين و في الجواهر و قد حكى الاجماع على استحبابها العلامة و الشهيد بالنسبة الى الرجال ، و الاخبار به مستفيضة (ففي خبر محمد بن مسلم) المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام زوروا موتاكم فانهم يفرحون بزيارتكم ، و غير ذلك من الاخبار التي ذكر بعضها (الثاني) تحصل الزيارة بنفس الحضور عند قبورهم ولو لم يذكر شيئاً ، قال في المجمع و الزيارة في العرف قصد المزور اكراماً و تعظيماً له و استيناساً به ، و الاستيناس يحصل بنفس هذا الحضور و يترتب عليه ثمرته و هي انس المزور (ففي خبر صفوان بن يحيى) المروى في الفقيه قال قلت لابي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام بلغني ان المؤمن اذا اتاه الزائر انس به فاذا انصرف عنه استوحش ، فقال لا يستوحش (و خبر جميل بن دراج) عن الصادق عليه السلام في زيارة القبور

قال عليه السلام انهم يأنسون بكم فاذا غبتم عنهم استوحشوا (و خبر اسحق بن عمار)
عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له المؤمن يعلم من يزور قبره ، قال عليه السلام
نعم لا يزال مستأنساً به ما زال عند قبره فاذا قام و انصرف من قبره دخله من انصرافه
عن قبره وحشة .

و الاستيحاش المذكور في الخبرين الاخيرين مخصوص ببعض الزائرين دون
بعض فلا ينافى مع نفيه في الخبر الاول (قال في الحدائق) يمكن الجمع بين هذه
الاخبار بالفرق بين ما اذا كان الزائر من اهل الميت و اقاربه و عدمه فيحمل الخبران
الاخيران على اهل بيت الميت و اقاربه و الخبر الاول على ما عداهم (و كيف كان)
فهذه الاخبار تدل على تحقق الزيارة بنفس الحضور عند القبر و حصول ثمرتها و هي
استيناس الميت مادام الزائر عند قبره ، و لكن يستحب السلام على الاموات بقول
السلام عليكم يا اهل الديار ، ففي خبر صفوان الجمال المروى في مزار ابن قولويه
قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول كان رسول الله ﷺ يخرج في ملا من الناس
من اصحابه كل عشية خميس الى بقيع المدنيين فيقول السلام عليكم يا اهل الديار
- ثلاثاً - رحمكم الله - ثلاثاً .

(الثالث) يستحب قراءة شيء من القران و لو كانت اية منه و اهداء ثوابه
اليهم ، ففي الخبر ان من قرء اية من كتاب الله في مقبرة من مقابر المسلمين اعطاه الله
ثواب سبعين نبيا .

(الرابع) طلب الرحمة و المغفرة لهم ، و في الخبران من ترحم على اهل المقابر
نجى من النار و دخل الجنة و هو يضحك .

(الخامس) يتأكد زيارة القبور في يوم الاثنين و الخميس خصوصاً عصر يوم
الخميس و صبيحة يوم السبت (ففي الكافي) عن هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام
قال عاشت فاطمة سلام الله عليها بعد ابيها خمسة و سبعين يوماً لم تراكشرة (١) و لا

(١) في الحديث : فاطمة - عليها السلام - لم تراكشرة و لا ضاحكة ، الكاشر : المبتسم
من غير صوت ، و ان كان معه صوت فهو ضحك ، و منه اخوان المكاشرة ، من كاشره اذا تبسم
في وجهه و انبسط معه (مجمع البحرين)

ضاحكة تأتي قبور الشهداء في كل جمعة مرتين - الاثنين والخميس فتقول هيهنانا كان رسول الله ﷺ هيهنانا كان المشركون (و خبر يونس) المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال ان فاطمة كانت تأتي قبور الشهداء في كل غداة سبت فتأتي قبر حمزة وترحم عليه وتستغفر له (و قال في الوافي) بعد هذا الخبر و لعل هذا كان في حيوة ايها وذاك - يعني ما في الخبر الاول - بعد وفاته عليه السلام فلا تنافي (اقول) وهذا الخبر الاخير يدل على استحباب الترحم على الميت و الاستغفار له (و خبر صفوان) المروى في مزار ابن قولويه عن الصادق عليه السلام قال كان رسول الله يخرج في ملا من الناس من اصحابه كل عشية خميس الى بقيع المدنين (الحديث) .

(السادس) الظاهر من المنتهى و المعتبر تخصيص استحباب زيارة اهل القبور بالرجال و كراهتها للنساء ، و استدل في المعتبر لكراهتها منهن بمنافاتها للستر و الصيانة التي هي اولى لهن ، و ظاهره ان الكراهة انما هي لامر خارج عن عنوان الزيارة طار عليها ، و هو حسن مع استلزامها لذلك ، و كذا لو استلزم الجزع و عدم الصبر بل ربما يصير محرما ، لكن اللزام استحبابها بدون ذلك للعمومات الدالة على رجحانها كيف ، و الا يلزم القول بكراهة خروجهن من بيوتهن مطلقا مع انه لا قائل به (و كيف كان) فالظاهر عموم الاستحباب بشرط الصبر و عدم الجزع .

(السابع) يستحب ان يقول ما في خبر جراح المدائني المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن السلام على اهل القبور ، قال تقول السلام على اهل الديار من المؤمنين و المسلمين رحم الله المستقدمين منا و المستأخرين و انا ان شاء الله بكم لا حقون ، هذا على ما في الوسائل و هو يخالف مع ما في المتن في الجملة .

(الثامن) يستحب للزائر ان يضع يده على القبر و ان يكون مستقبلا و ان يقرأ انا انزلناه سبع مرات (ففى خبر محمد بن احمد) قال كنت بفيد فمشيت مع على بن بلال الى قبر محمد بن اسمعيل بن بزيع فقال لي على بن بلال قال لي صاحب القبر عن الرضا عليه السلام : من اتى قبر اخيه ثم وضع يده على القبر و قرأ انا انزلناه

فى ليلة القدر سبع مرات امن يوم الفزع الاكبر او يوم الفزع ، وفى التهذيب مثله الا انه قال من قبر اخيه المؤمن من اى ناحية يضع يده وقرء انا انزلناه (وفى رواية الكشى) انه اى محمد بن اسماعيل سمع ابا جعفر عليه السلام يقول من زار قبر اخيه المؤمن فجلس عند قبره و استقبل القبلة و وضع يده على القبر فقرء انا انزلناه فى ليلة القدر سبع مرات امن من الفزع الاكبر (وفى ثواب الاعمال) عن احمد بن محمد قال كنت انا و ابراهيم بن هاشم فى بعض المقابر اذ جاء الى قبر فجلس مستقبل القبلة ثم وضع يده على القبر فقرء سبع مرات انا انزلناه ثم قال حدثنى صاحب هذا القبر و هو محمد بن اسمعيل بزيع : من زار قبر مؤمن فقرء عنده سبع مرات انا انزلناه غفر الله له و لصاحب القبر .

و هذه الاخبار كما ترى متقارب المضمون يستفاد منها امور (منها) الفرق بين زياره قبر واحد و نحوه و بين زيارة المقبرة باستحباب وضع اليد على القبر و قراءة انا انزلناه سبعا فى الاول و استحباب الدعاء و نحوه فى الثانى (و منها) استحباب ان يكون الزائر مستقبل القبلة عند زيارة القبر ، و هذا لعله مختص بغير المعصوم ، و اما فى زيارة المعصومين فقد حكى عن الاربيللى (قده) انه قال رأيت فى بعض الروايات ان زيارة غير المعصوم مستقبل القبلة و زيارة المعصوم مستقبلها ومستدبرها (وفى الجواهر) ان الذى عليه العمل الان بالنسبة الى العباس و على بن الحسين عليهما السلام ان الزيارة على نحو زيارة المعصومين و لذا لم نر احداً يقرء الفاتحة والقدر عند قبورهما.

(و منها) ان ظاهر هذه الاخبار حصول الوظيفة بوضع يد واحدة على القبر ، و الاولى كونها اليد اليمنى لانها هى المعدة لفضائل الاعمال و افعال السنن ، و لكن المنقول عن الفقه الرضى : تضع يدك على القبر و انت مستقبل القبلة و قل اللهم ارحم غربته - الى ان قال - و متى ما زرت قبره فادع له بهذا الدعاء و انت مستقبل القبلة و يدك على القبر (قال فى الحدائق) و لا اعلم به قائلًا و اكثر الروايات انما هى بذكر اليد مفردة و هو الظاهر من عبارات الاصحاب (و منها) استحباب الجلوس عند القبر مضافا الى ان وضع اليد على القبر لا يتأتى الا بالجلوس ، و هذا ظاهر .

(التاسع) يستحب قراءة الحمد و المعوذتين و اية الكرسي كل منها ثلاث مرات ، و في الخبر يقرأ الحمد و المعوذتين و التوحيد و اية الكرسي كل سورة ثلاث مرات ، و انا انزلناه سبعاً ، و لعل ما في المتن من او لوية ان يكون جالساً مستقبل القبلة لاجل ما تقدم من استحباب الجلوس مستقبل القبلة عند قراءة انا انزلناه ، و لا بأس به ، و ورد في ثواب قراءة اية الكرسي انه اذا قرئها المؤمن و جعل ثوابها لاهل القبور ادخله قبر كل ميت و يرفع الله للقارى درجة سبعين نبياً و خلق الله من كل حرف ملكا يسبح له الى يوم القيمة .

(العاشر) يستحب ايضاً قراءة يس ، و في الخبر من دخل المقابر و قرء سورة يس خفف الله عنهم يؤمئذ و كان له بعدد من فيها حسنات و ان من زار قبر والديه او احدهما فقرأ عنده يس غفر الله له بعدد كل حرف منها .

(الحادى عشر) يستحب ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم الى اخر ما في المتن ، و عن امير المؤمنين عليه السلام ان من قال ذلك عند دخول المقابر كتب الله له عبادة خمسين سنة و محى عنه و عن ابيه و امه ذنوب خمسين سنة .

السادس و الثلاثون طلب الحاجة عند قبر الوالدين .

و في خبر محمد بن مسلم المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام زوروا موتاكم فانهم يفرحون بزيارتكم و ليطلب احدكم حاجته عند قبر ابيه و عند قبر امه بما يدعو لهما ، و عن الخصال مثله الا انه قال بعد ان يدعو لهما .

السابع و الثلاثون احكام بناء القبر .

و في خبر ابن القداح المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام قال لما مات ابراهيم بن رسول الله ﷺ رأى النبي في قبره خلافاً سواه بيده ثم قال اذا عمل احدكم عملاً فليمتن (و في العلل) و المجالس عنه عليه السلام ان رسول الله ﷺ نزل حتى لحد سعد بن معاذ و سوى اللبن عليه و جعل يقول ناولنى حجراً ناولنى تراباً رطباً يسد به ما بين اللبن فلما ان فرغ و حثا التراب عليه و سوى قبره قال رسول الله ﷺ

انى لاعلم انه سيبلى و يصل اليه البلى و لكن الله يحب عبداً اذا عمل عملاً احكمه .

الثامن و الثلاثون دفن الارقاب متقاربين .

قال فى المستند يستحب ان يجعل الاقارب فى مقبرة واحدة لقول النبى ﷺ
لما دفن عثمان بن مظعون : ادفن اليه من مات من اهله ، و قيل الاولى ان يكون
للانسان مقبرة ملك يدفن فيه اهله و اقاربه و لو كان فيها مقبرة بها قوم صالحون كان
الاحسن اختيارها لتناله بركتهم و يويده ما روى فى كتاب اختيار الرجال من امر
مولانا الرضا بحفر قبر يونس بن يعقوب حين مات فى المدينة بالبقيع (انتهى) .

التاسع و الثلاثون التحميد والاسترجاع و سوال الخلف عند موت الولد .

و فى خبر المثنى المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام قال كان رسول الله
ﷺ اذا ورد عليه امر يسره قال الحمد لله على هذه النعمة ، و اذا ورد عليه امر يعتم به
قال الحمد لله على كل حال (و مرفوعة ابن اسباط) المروية فى الكافى قال كان
ابوعبد الله عليه السلام يقول عند المصيبة الحمد لله الذى لم يجعل مصيبتى فى دينى
و الحمد لله الذى لو شاء ان يجعل مصيبتى اعظم مما كانت (لفعل) و الحمد لله على
الامر الذى شاء ان يكون فكان (و خبر جابر) المروى فى الكافى عن الباقر عليه السلام
قال من صبر و استرجع و حمد الله عزوجل فقد رضى بما صنع الله و وقع اجره على الله
و من لم يفعل ذلك جرى عليه القضاء وهو ذميم (و خبر داود بن زربى) المروى فى
الكافى عن الصادق عليه السلام من ذكر مصيبة ولو بعد حين فقال انا لله و انا اليه راجعون
و الحمد لله رب العالمين اللهم اجرنى على مصيبتى و اخلف على افضل منها كان له
من الاجر ما كان عند اول صدمة .

الاربعون صلوة الهدية ليلة الدفن و هى على رواية ركعتان يقرء فى
الاولى الحمد و اية الكرسي و فى الثانية الحمد و القدر عشر مرات و يقول
بعد الصلوة اللهم صل على محمد و آل محمد و ابعث ثوابها الى قبر فلان .

و ذكرها الكفعمى فى مصباحه و نقلها فى حاشية المصباح عن موجز ابن فهد
و ذكر فى متنه صلوة اخرى و هى ركعتان يقرء فى الاولى بعد الحمد التوحيد مرتين

و فى الثانية التكاثر عشر مرات و يقول بعد الصلوة ما ذكر بعينه فى الرواية الاولى (و فى مرآت الكمال) للمامقانى (قده) روى حذيفة عن النبى ﷺ انه لا يأتى على الميت ساعة اشد من اول ليلة فارحموا امواتكم بالصدقة فان لم تجدوا فليصل احدكم ركعتين يقرء فى الاولى بفاتحة الكتاب مره و قل هو الله احد مرتين و فى الثانية فاتحة الكتاب مرة و الهيكم التكاثر عشر مرات و يسلم و يقول اللهم صل على محمد و آل محمد و ابعث ثوابها الى قبر ذلك الميت فلان بن فلان فيبعث الله من ساعته الف ملك الى قبره مع كل ملك ثوب وحلة و يوسع فى قبره من الضيق الى يوم ينفخ فى الصور و يعطى المصلى بعد ما طلعت عليه الشمس حسنة و ترفع له اربعون درجة ، و اليها يشير المصنف (قده) بقوله :

و فى رواية اخرى فى الركعة الاولى الحمد و قل هو الله احد مرتين و فى الثانية الحمد و التكاثر عشر مرات و ان اتى بالكيفيتين كان اولى .

و مع الاكتفاء باحديهما فلعل الكيفية الثانية اقرب لمشاركتها مع الاولى فى المستند ، حيث انها منقولة مع الاولى عن موجز ابن فهد - كما تقدم - و اختصاص الثانية بما روى عن النبى ﷺ من الفضل (و هي هنا كيفية ثالثة) ذكرها الكفعمى فى حاشية المصباح نقلا عن كتاب البلد الامين و صفتها ان المصلى يقرء فى الاولى التوحيد مرتين و اية الكرسي مرة و فى الثانية التكاثر عشرا .

(و كيفية رابعة) لكن لا بعنوان ليلة الدفن بل بعنوان ساعته رواها ابن طاوس قال قال رسول الله ﷺ اذا دفنتم ميتكم وفرغتم من دفنه فليقم وارثه او قرابته او صديقه من جانب القبر و يصلى ركعتين و يقرء فى الركعة الاولى فاتحة الكتاب و المعوذتين مرة و يقول فى سجوده سبحان من تعرف بالقدرة و قهر عباده بالموت ثم يسلم و يرجع الى القبر و يقول يا فلان بن فلانة هذه لك و لاصحابك ، فان الله يرفع عنه عذاب القبر و ضيقه و لو سئل ربه ان يغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات جميعهم و ميتهم استحباب الله دعائه فيهم و يقول الله لصاحبه يا فلان بن فلان كن قرير العين قد غفر الله عز و جل لك و يعطى المصلى بكل حرف الف حسنة و يمحى عنه الف سيئة

فاذا كان يوم القيمة بعث الله له صفا من الملائكة يشيعونه الى باب الجنة فاذا دخل الجنة استقبله الف الف ملك مع كل ملك طبق من نور مغطى بمنديل من استبرق و في يد كل كوز من نور فيه ماء السلسيل فيأكل من الطبق و يشرب من الماء و رضوان الله اكبر .

و ارجو ممن يشيع جنازتي الى مرقدي ان يتفضل على باتيان هذه الصلوة بعد الفراغ من دفني كما ارجو من احبائي ان يصلوا في ليلة دفني بتمام تلك الكيفيات غفر الله لي ولوالدي و للمؤمنين و المؤمنات ، و قد خرجت في هذا المقام عن طرز تحرير مسائل الفقه لانه اخر مقام من الدنيا و اول مقام من الاخرة ، ختم الله امورنا بالحسنى .

و تكفي صلوة واحدة من شخص واحد و اتيان اربعين اولي لكن لا بقصد الورود والخصوصية كما انه يجوز التعدد من شخص واحد بقصد اهداء الثواب .

المعروف بين الناس اعتبار العدد في صلوة ليلة الدفن و جرت عادتهم على ان يصلوها اربعون ، و الاخبار الواردة فيها خالية عن ذلك ، و لعل ذلك منهم لاجل ما ورد من استحباب دعاء اربعين من المؤمنين و ان دعائهم لا يرد ، او ما ورد من استحباب شهادة اربعين او خمسين للميت بالخير - كما تقدم - لان دعائهم يتضمن الشهادة له بذلك ، لكن ذلك كله لا يوجب جواز الاتيان بقصد الورود ، و مع عدم قصد الورود يجوز اتيانها من شخص واحد زائداً على مرة واحدة بقصد اهداء الثواب .

و الاحوط قراءة اية الكرسي الى هم فيها خالدون .

لا اشكال و لا خلاف بين المسلمين في ان ابتداء اية الكرسي قوله تعالى الله لا اله الا هو الحي القيوم ، و اختلف في انتهائها ، و المختار عند جمهور العامة و اكثر اصحابنا هو ان اخرها - و هو العلى العظيم - و ذهب جماعة منا الى ان اخرها هم فيها خالدون (و استدل للاول) بعد اتفاق العامة و ذهب اكثر اصحابنا اليه بالتعبير بكلمة اية الكرسي مفردة ، و من المعلوم ان الاية التي فيها كلمة الكرسي تنتهي الى

قوله تعالى و هو العلي العظيم (و يستدل للثاني) بانضمام الايتين بعد الاية الاولى اليها في غير واحد من المقامات كما في صلوة يوم الغدير و صلوة يوم المباهلة و كما في المروى في ثواب الاعمال من قرء اربع آيات من اول البقرة و اية الكرسي و اثنتين بعدها و ثلاث آيات من اخرها لم ير في نفسه و لا في ماله شيئاً يكرهه و لا يقربه الشيطان و لا ينسى القران .

(ولكن الحق هو الاول) فان صلوة يوم الغدير لم يصرح فيها بتحديد الاية الى اخر الثلاث ، و في صلوة يوم المباهلة انما ورد بقرائتها الى اخر الثلاث و مجرد الامر بقرائتها كذلك لا يدل على ان الايتين بعدها جزء منها ، بل خبر ثواب الاعمال دليل على خروجها منها لقوله عليه السلام : و اثنتين بعدها ، فانه يدل على مغايرتهما لها ، و عليه ففي كل مورد لم يصرح فيه بضم الايتين يجوز الاكتفاء بالاية الاولى كما في المقام ، لكن الاولى قرائتها الى هم فيها خالدون ، و الله العالم .

و الظاهر ان وقته تمام الليل و ان كان الاولى اوله بعد العشاء .

كون وقت هذه الصلوة تمام الليل انما هو دلالة اطلاق دليلها ، و اولى الايتان بها في اول الليل لانها الموجبة لرفع الوحشة و الشدة عن الميت فينبغي المسارعة اليه ، و كونه بعد العشاء لعلة لاجل تقديم الفريضة على النافلة وجوباً او استحباباً ، و الاقوى هو الثاني فيجوز تقديمها على العشاء بل و على المغرب و ان كان الاحوط ترك الاخير .

و لو اتى بغير الكيفية المذكورة سهوا اعاد ولو ترك اية من انا انزلناه او اية الكرسي .

لان الاصل في كل ما اعتبر في شيء مما امر به جزء او شرطاً او مانعاً هو الركنية بمعنى ان الاخلال به موجب لعدم تحقق الامثال مطلقاً الا ان يقوم دليل على الاجتزاء بما اتى به ناقصاً و هو مفقود في المقام ، و مقتضاه وجوب الاعادة لو كان الايتان بها واجباً عليه باجارة او نذر ، و استحباب الاعادة اذا لم يطء على الايتان بها ما يوجب فرضها عليه .

و لو نسي من اخذ الاجرة عليها فتركها او ترك شيئاً منها وجب عليه ردها الى صاحبها .

على ما هو مقتضى الاجارة حيث انه اذا لم يأت الاجير بما عليه من العمل لم يستحق الاجرة فيجب عليه ردها الى المستأجر .

و ان لم يعرفه تصدق بها عن صاحبها .

كما هو الحكم في كل مال جهل مالكه و الاولى الاذن من الحاكم الذى هو ولي المالك ، فان كان التصدق باذنه لم يضمن للمالك لو عرف بعد ذلك ، و الا فالضمان اقوى لكون القدر المتيقن من جواز تصدق مال المجهول مالكه هو ما اذا كان باذن الحاكم .

و ان علم برضاه اتى بالصلوة في وقت اخر و اهدى ثوابها الى الميت لا بقصد الورود .

فيستحق بذلك التصرف فيما اخذه من الاجرة لكون التصرف فيها حينئذ برضا المالك و طيب نفسه .

مسئلة (١) اذا نقل الميت الى مكان اخر كالعقبان او اخر الدفن الى مدة فصلوة ليلة الدفن توخر الى ليلة الدفن .

لما عرفت من انها وظيفة شرعت لما بعد الدفن كما تقدم من ادلة تشريعها على اختلاف كيفياتها .

مسئلة (٢) لا فرق في استحباب التعزية لاهل المصيبة بين الرجال و النساء حتى الشابات منهن متحرزا عما تكون به الفتنة و لا بأس بتعزية اهل الذمة مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالاجر الامع مصلحة تقتضى ذلك .

و قد تقدم حكم هذه المسئلة في الامر الاول و الثالث من الامور التى ختمنا بها احكام تعزية المصاب .

مسئلة (٣) يستحب الوصية بمال لطعام ماتمه .

فى المروى فى الكافى عن زرارة او غيره قال اوصى ابو جعفر عليه السلام بشمانمة درهم لماتمة و كان يرى ذلك من السنة لان رسول الله ﷺ قال اتخذوا لال جعفر طعاماً فقد شغلوا ، قال المجلسى فى مرات العقول اى كان يرى الماتم و اتخذه سنة

لامر النبي باتخاذ المأتم لجعفر ، قال ولا يبعد حينئذ زوال كراهة الاكل عندهم ،
والله يعلم ، و بهذا ينتهى الجزء السادس من كتابنا مصباح الهدى و يليه الجزء السابع
انشاء الله تعالى و اوله فى فصل مكروهات الدفن و كان الفراغ من طبعه فى شهر ربيع
المولود سنة الف و ثلاثمائه و سبع و ثمانين من الهجرة النبوية على من هاجر بها الاف
صلوة و تحية و الحمد لله اولا و اخرا .

جدول الخطاء و الصواب

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٣	٤	بل يدفنون	كك بثيا بهم الا اذا كانوا عرات فيكفنون و يدفنون
٨	١٤	ان كل	ان اكل
١٥	١٢	الفاقة	اللفافة
١٣	١٧	و ان معه	و ان كن معه
١٤	١٨	و ابن عقيل	و ابن ابى عقيل
١٥	٤	و هذا مع ارساله ومعارضته	و مع ارساله معارض
٩٤	١٤	الامين	الامن
٢٥٧	٢	يتعين	بتعين
٢٥٨	١٤	بجية	بجحية
٢٥٨	٢٤	تحيج	يحتج
٤٧٢	٤	فيليد	معنييه
٤٧٨	٩	الميف	الميت
٤٧٩	٩	ورد	ورود
٤٨٨	٥	و هذا ان	و هذان

بِسْمِ تَعَالَى

فهرست الجزء السادس من كتاب مصباح الهدى

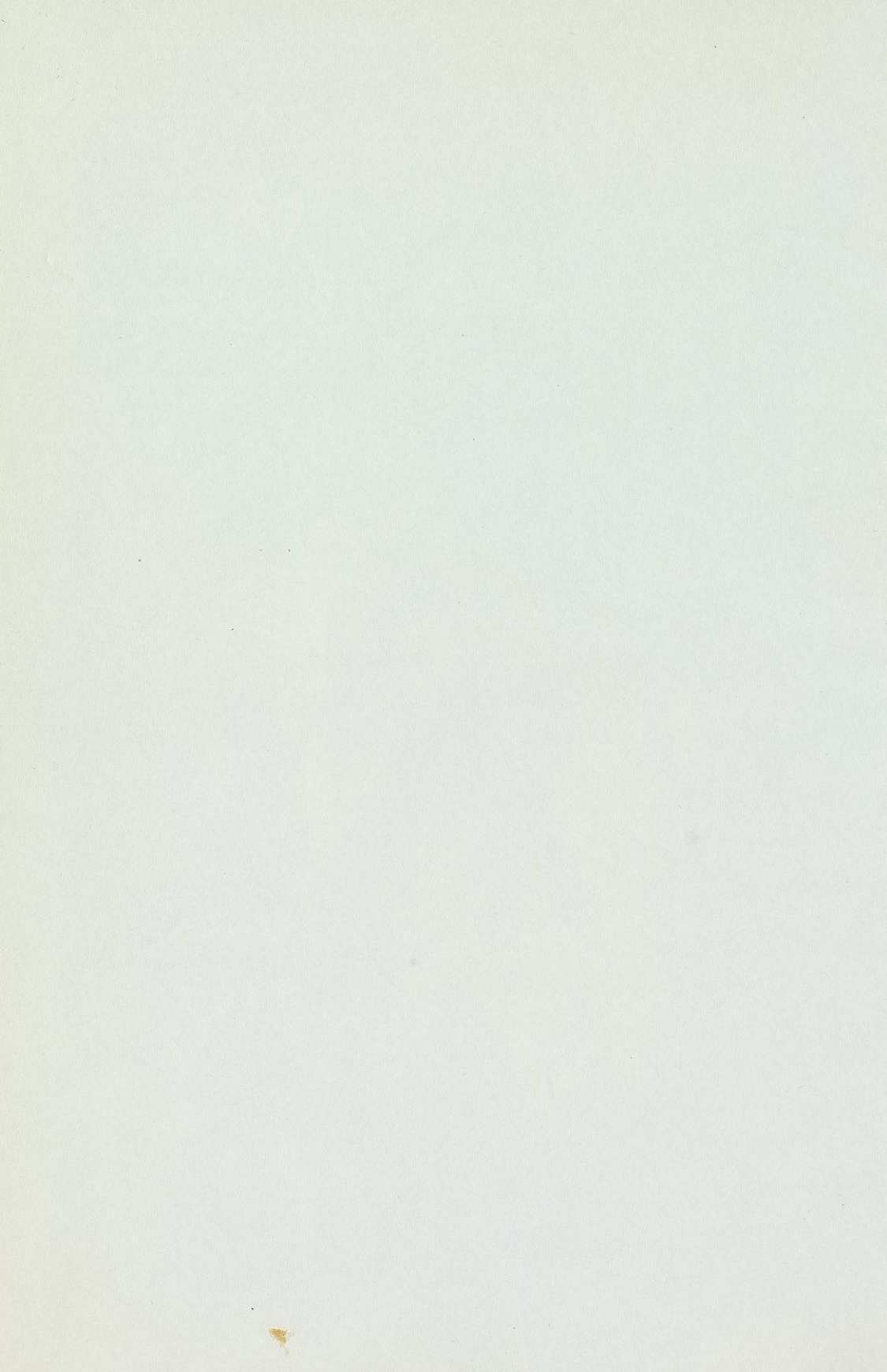
١	كلمة المؤلف	٨٨	فى وجوب كون التيمم بيد الحى
٢	فى حكم غسل الشهيد	٩١	فى شرائط الغسل و هى امور
٦	فى وجوب دفن الشهيد بثيابه	٩٢	فى جواز الغسل من وراء الثياب
٩	فى حكم من وجب قتله بالرجم والقصاص	٩٤	فى اجزاء غسل الميت عن غسل الجنابة
١٧	لو احدث بالحدث الاصغر بعد الغسل	٩٧	فى انه لا يشترط كون الغسل بعد برده
	وقبل القتل	٩٨	اذا دفن الميت قبل الغسل
١٨	لو احدث بالحدث الاكبر كذلك	١٠٠	لا يجوز اخذ الاجرة على غسل الميت
٢٣	فى ان سقوط الغسل عنه وعن الشهيد	١٠٢	اذا تنجس بدن الميت بعد الغسل
	عزيمة	١٠٨	فى اداب غسل الميت
٢٨	فيما اذا وجد فى المعركة ميت	١٢١	فى مكروهات غسل الميت
٣٢	فى سقوط غسل المس بمس الشهيد	١٢٧	فصل فى تكفين الميت
٣٣	فى حكم القطعة المبانة من الميت	١٣٩	لا يعتبر فى التكفين قصد القرية
٣٨	فى حكم القطعة المبانة من الحى	١٤١	لا يجوز التكفين بجلد الميتة (النخ)
٤٦	فصل فى كيفية غسل الميت	١٤٣	لا يجوز التكفين بالنجس اختياراً
٥٢	فى حكم تغسيله بالارتماس	١٥١	اذا تعذر بعض شرائط الكفن
٥٤	فى حكم ازالة النجاسة عنه قبل الغسل	١٥٥	اذا تنجس الكفن بنجاسة خارجة
٥٨	فى تعيين مقدار الصدر والكفور	١٥٨	كفن الزوجة على زوجها
٦٦	فيما اذا تعذر احد الخليطين	١٦٣	فى بيان ان وجوب الكفن على الزوج
٧١	فى وجوب تيممه عند تعذر الماء		هل هو من قبيل الدين اولاً
٧٣	فى الخلاف فى وجوب تعدد التيمم	١٦٥	فى حكم وصية الزوجة بالكفن من مالها
٧٥	فيما اذا لم يكن عنده الماء الا بقدر	١٦٨	فى عدم ثبوت الكفن على الاقارب
	غسل واحد	١٧١	فى حكم ما عدى الكفن من مؤنة
			تجهيز الزوجة
٨٣	فى سقوط الكفور فى غسل الميت المحرم	١٧٣	فى خروج الكفن فى غير الزوجة من
٨٦	اذا ارتفع العذر عن الغسل قبل الدفن		اصل المال

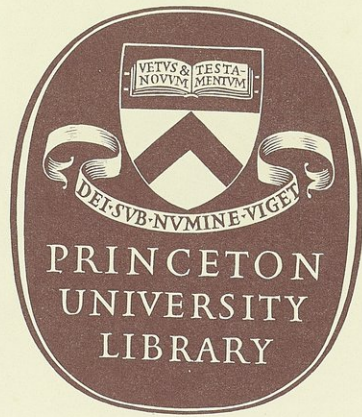
فهرست الجزء السادس من كتاب مصباح الهدى

١٧٧	اذا كان تركة الميت متعلقا لحق الغير
١٨١	فيما اذا لم يكن للميت تركة
١٨٥	فصل في مستحبات الكفن
٢٢٤	في مكروهات الكفن
٢٣٥	فصل في الحنوط
٢٤٢	في سقوطه عن المحرم دون المعتكف
٢٤٤	في تعيين مقدار الكافور في الحنوط
٢٥٢	في الجريدين و احكامهما
٢٥٩	في كيفية وضعهما
٢٤٧	في التشيع
٢٧٠	في عدم استحبابه اذا دفن الميت في محل موته
٢٧١	في اداب التشيع
٢٧٧	في استحباب الترييح و كفيته
٢٨٣	في كراهة التشيع للنساء
٢٨٩	فصل في الصلوة على الميت
٢٩١	في حكم الصلوة على الطفل
٢٩٧	في حكم لقيط دارالاسلام
٣٠١	في شرائط الصلوة على الميت
٣٠٥	في حكم من تعذر غسله او تكفينه
٣١٠	في حكم الصلوة على القطعة المبانه منه
٣١١	في صورة تعدد اولياء الميت
٣١٤	في اعتبار الشرائط في امام الجماعة فيها
٣٢٢	في كيفية وقوف النساء في الصلوة
٣٢٧	فيما اذا كبر قبل الامام
٣٣٠	فيما اذا اقتدى في اثناء صلوة الامام
٣٣٤	في كيفية صلوة الميت
٣٤٤	في الصلوة على المستضعف
٣٥١	في الصلوة على المخالف
٣٥٩	في حكم الشك في عدد التكبيرات
٣٥٩	في حكم قراءة ادعيتها من الكتاب
٣٤١	في شرائط صلوة الميت
٣٤٩	في عدم اعتبار الطهارة فيها
٣٧٧	في حكم الصلوة على القبر
٣٨٣	في حكم التكلم في اثنائها
٣٨٥	اذا صلى العاجز عن القيام جالسا
	ثم ارتفع العذر
٣٨٧	في الصلوة على المصلوب
٣٨٩	في حكم تكرار الصلوة على الميت الواحد
٣٩٥	في حكم تراحم الصلوة على الميت مع المكتوبة
٤٠٠	لوحضر في اثناء الصلوة ميت اخر
٤٠٧	فصل في اداب صلوة الميت
٤٠٨	في كيفية وقوف المصلي عند الجنازة
٤١٥	في كراهتها في المساجد عدى المسجد الحرام

فهرست الجزء السادس من كتاب مصباح الهدى

- | | | | |
|-----|--|-----|---|
| ٤٦٦ | في استحباب اهالة التراب من غير ذى الرحم | ٤١٨ | في حكم التشريك في الصلوة على الاموات |
| ٤٦٨ | في استحباب ان يكون لمباشر لوضع المرئة في القبر محارمها | ٤٢٠ | في ترتيب وضع الجنائز المتعددة |
| ٤٧٠ | في استحباب رفع القبر عن الارض بمقدار اربع اصابع | ٤٢٥ | فصل في الدفن |
| ٤٧٢ | في استحباب ان يجعل على القبر علامة | ٤٢٩ | اذا مات في السفينة |
| ٤٧٤ | في استحباب وضع الاصابع على القبر | ٤٣٢ | اذا ماتت الكافرة ومات ولدها في بطنها |
| ٤٧٧ | في استحباب تلقين الميت | ٤٣٦ | في عدم جواز دفن المسلم في مقابر الكفار وكذا العكس |
| ١٨١ | في استحباب كتابة اسم الميت على القبر | ٤٤١ | اذا مات الجنين و خيف على امها |
| ٤٨٢ | في تعزية المصاب | ٤٤٢ | اذا ماتت الحامل و ولدها حي |
| ٤٩٩ | في جواز تعزية اهل الذمة | ٤٤٤ | فصل في مستحبات الدفن |
| ٤٩٠ | في استحباب ارسال الطعام الى اهل الميت | ٤٤٧ | في استحباب كون اللحد مما يلي القبلة |
| ٤٩١ | في استحباب شهادة اربعين للميت بخير | ٤٤٩ | الرابع ان يوضع الجنازة دون القبر |
| ٤٩٢ | في استحباب البكاء على المؤمن | ٤٥١ | الخامس ان كان الميت رجلا يوضع في الدفعة الاخيرة |
| ٤٩٥ | في استحباب زيارة القبور | ٤٥٤ | الثامن الدعاء عند السل |
| ٤٩٩ | في استحباب طلب الحاجة عقد قبر الوالدين | ٤٥٩ | الثالث عشر تلقين الميت |
| ٥٠٠ | في استحباب دفن الاقارب متقاربين | ٤٦٣ | السادس عشر طهارة من يضعه في القبر |





PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

